المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية

ظاهرة التداخل في البحور العروضية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الأدب

إعداد

الطالبة/ رضاوى صالح محمد الحميدة

إشراف

الدكتور/ صالح جمال بدوى



١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ
١٩٨٥ - ١٩٨٦م





مُقَدِّمَة

بسم الله الرّحمن الرحيم

" مقدّمـــــة "

الحمد لله ربِّ العالمين والصّلاة والسلام على سيّد المرسلين وإمام المهتدين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فإن علم العروض ـ على كثرة التأليف فيه ـ لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدِّراسات المجلِّية لخصائصه المكتنزة ، التي حجبها جفاف هذا العلم من جانب ، ومن جانبٍ آخر قلّة الدِّراسات التي عنيت بالكشف عن أصوله ودقائقه من حيث هو فن أو علم في حدّ ذاته وليس مجرّد تقديمه وسيلة تعليمية لغاية تقويم الشِّعر.

ويتناول هذا البحث ـ المقدّم لنيل الدّرجة التكميلية لمرحلة الماجستير ـ قضيّة من قضايا هذا العلم موضوعها "ظاهرة التداخل في البحور العروضيّة" حيث يعرض لاشتباه الأضرب بعضها ببعض في البحر الواحد أو في البحور الأخرى ، سواء كان هذا الاشتباه قائمًا على مجرّد التّنظير والملاحظة العروضية من العلماء ، أو على أساسٍ من الاستعمال الشِّعري .

والقضيّة على فشوِّها واستشراف العلماء لها في كلّ العصور ، لم يُسخَّر لها ـ فيما أعلم ـ كتابٌ يستحضر صورها ويوضِّح أبعادها ، ويُسجِّل مواقف العروضيّين والشُّعراء من بعض أوزان الشعر الذي هو أسمى فنون القول عند العرب .

وهذا ما حاولته هذه الدِّراسة واتجهت إلى تحقيقه . فهي تهدف إلى الكشف عن طواعية بعض الأوزان في التحوّل إلى أوزان أخرى ، وعلاقات البحور بعضها ببعض ، وتبيّن أوجه التشابه والتمايز فيها من خلال ما أصدره علماء العربية في آماد مختلفة من ملاحظات وأحكام حول موازين هذا الشِّعر ،

وما استجدّ منها ، مع فرز لما يتيحه عروض الخليل من إمكانات التداخل .
كما تؤدّي هذه الدّراسة إلى إيضاح ما كان لاستدراكات العلماء واجتهاداتهم في العصور المتوالية من دور في انداياح دائرة التداخل .
وفي هذا دليلٌ على أنّ الموضوع لم يكن مجرّد أشتات من الآراء الفرديّة يطرحها عروضي أو آخر فيخرّج عليها وزنًا من بحر معيّن إلى آخر .
وإنّما كان له ما يسوّغه فيما كان من تصرّف الشعراء في أوزان أشعارهم ، وعند العروضيّين الذين تتابعوا على مناقشة هذا الموضوع والاجتهاد في أحكام الزّحاف والعلّة المؤدية إليه . وقد كان لهذا الاجتهاد قيمته في احتواء أو تسويغ كثير مما يُظَنُّ من الشِّعر أنّه مكسورٌ أو خارجٌ على العروض.

وللإبانة عن هذا كلّه اعتمد البحث المنهج الوصفي التّسجيلي القائم على استقراء الظاهرة ،والتّتبّع التّاريخي لنظرة مراحل التأليف في العروض إلى التداخل ، والمسائل المتصلة به ، تتبّعًا يتحرّى الأمانة والدّقة ما وسع الجُهد ، أملاً في الوصول إلى نتائج يمكن الاطمئنان إليها في رصد أبعاد هذه الظّاهرة . وحض على اختيار هذا المنهج ما تقتضيه الطبيعة التراثيّة للموضوع ،وندرة الدِّراسات التي تقدّم المادة الخام لموضوع كهذا .
وكان الطريق إلى ذلك محفوفًا بمشاق الرّجوع إلى عدد من المصادر مايزال أكثرها مخطوطًا ،وكثرة مصطلحات هذا العلم ،وما يقتضيه من دواعي الحذر والرّويّة .

وقد جعلت هذا العمل في قسمين يتقدّمهما تمهيدٌ وتتلوهما خاتمة .

أمّا التمهيد فيتضمن إلمامة بالمصادر التي استرفدها البحث كما يعنى بالتّعريف اللغوي والاصطلاحي للظّاهرة وللتداخل ،وما استعمله

العروضيّون من تعبيرات أخرى في الإبانة عن هذه الظّاهرة ، وتقديم مجملٍ عن تطوّر حركة الاجتهاد في مسائل التداخل على مرّ العصور.

ويتكفل القسم الأول ببيان ما توصّل إليه البحث من الصُّور المتداخلة في الشِّعر العربي موزعة في احدى عشرة مجموعة ، هي المباحث الأساسية للموضوع و تشمل من الأبواب : (الطويل ، المديد ، البسيط ، الوافر ، الكامل ، السريع ، المنسرح ، الخفيف ، المقتضب ، المجتث ، المتقارب) ممهّدًا لكلّ مجموعة من هذه المجموعات بذكر الأضرب الخليلية والمستدركة ممّا هو متصلٌ بموضوع هذا البحث . واعتمدت في تصنيف الصُّور الوزنيّة داخل كلّ بحر دون آخر تصنيف الخليل لتلك الأوزان ، إلا في حالات قليلة فقد قدّمت صورًا وأرجأت أخرى إلى غير بابها ، وذلك لأسبابٍ منها ما تُحْوجه تلك الصُّور التي يتداخل بها الوزن المذكور من فرشٍ تاريخي لا يحتمله ذكرها في بابها على نحو ما يظهر في المنسرح والكامل ، ومنها ضيق الباب الذي حدّده لها الخليل عما استجدّ من صورٍ وزنية تعاقبه ، وهو ما يظهر فيما بين مشكول المجتث و مجزوّ الوافر مقطوف العروض والضرب . وجاء هذا القسم مبسوطًا مفصّلاً لما تُحْوجه طبيعة تأسيس الاستدراكات من ضرورة بسط القول .

وكذلك اعتمدت في تصنيف الصُّور المستدركة ما اعتمده العلماء لها من باب و فق ترتيب الخليل لها أوما هو قريبٌ منه في حال الاختلاف أوانعدام الحاجة إلى إفراد مبحثٍ لبابها الرئيس وذلك لاستيعاب بحر آخر صوره المتداخلة (كمقصور الهزج) .

وشفعت الحديث عن الصُّور المتداخلة في البحر الواحد بتقسيم لأنواع التداخل وفق القواعد المحكّمة من حيث التأسيس والاستدراك ووفق جريانها

في الأضرب أو الأبحر أو فيهما معًا . غير أنّ هذا التقسيم لم يعتمد في تفصيل الحديث عن الصور في المباحث بغية إعطاء مختلف الآراء حول وزن ما في موضع واحد .

واكتفيت في تقطيع الشّواهد والأمثلة بكتابة الوزن العروضي للبيت الأخير من القطعة باعتبار أنّ ما قبله من جنسه وإن تغيّر قليلاً ببعض الزّحاف الذي لا ينقله إلى بحر غيره .ولكنّي اضطررت في مواضع إلى مخالفة ذلك في حال اختلاف الوزن أواشتباهه بوزن آخر . واقتصرت في مختلف الأوضاع على كتابة أجزاء الوزن العروضي في صيغتها المبدلة إلا في الوافر والكامل حيث يشتبه جزءاهما بالزّحاف بجزئين أصليّين هما جزءا الهزج والرّجز. وفي المواضع التي أُحْوج فيها إلى تحليل الوزن باعتبار متحرّكاته وسكناته ،آثرت اقتداء بسنّة المتقدّمين ،الرّمز إلى المتحرك بحلقه " ه " وإلى السّاكن بخط مائل " / " .

أمّا القسم الثاني فيشتمل على خلاصات ونتائج ومناقشات ، ويتصدّره جدول يتضمّن ما مضى معالجته من صور الأوزان المتداخلة في تلك المجموعات الإحدى عشرة و مهّدت للجدول ببيان يشرح الطّريقة المتّبعة فيه ، مشفوعًا بخلاصات متدرّجة عن أنواع التداخل،ومراتبه،وأسبابه وضوابط تمييز البحور .

و تلا ذلك الخاتمة ملخّصًا فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها الدّراسة وملاحق بما اهتدى إليه البحث من نماذج شعرية لبعض الأوزان المستدركة المتصلة بموضوع البحث . وقد صنّفت هذه النماذج في جداول

اكتُفي فيها بذكر مطلع القصيدة أو المقطّعة وقائلها ومصدرها وعدد أبياتها وبعض الملحوظات الوزنيّة . واعتُبر في ترتيب هذه الجداول موضع البحر في الرِّسالة وموضع الصُّورة الوزنية في البحر .

وتلا هذه الجداول الفهارس .

والدِّراسة ، بعد ، على ما بُذل فيها من جهدٍ ـ لا تدّعي الخُبْـر بمسائل التداخل وقضاياه واستيفاء حقّها من الدّراسة ، ولكنَّها محاولة لم يُحتجن دونها طاقة ولم تُحرم ممَّا لنا سلطانٌ عليه . وإنّها لتأمل استدراك ما تغيَّب عنها ، وأن تكون قريبة ممَّا أرادها أستاذي الفاضل الدكتور صالح جمال بدوي الذي اقترح فكرة هذا البحث ومنحني من وقته وعلمه ما أعجز عن وصفه ، ممَّا أعان على المضي فيه ، فَلْيَجْزه اللّهُ من فضله ، وليحقِّق مقاصدَه .

والدُّعاء بالخير لا ينقطع لوالدين كريمين هيّئا لي جوًّا علميًّا ، ولإخوة كرام أعانوا ، وللأستاذين الجليلين ، د . عبد الحكيم حسّان ، وأحمد خليفة مرعي لما كان لهما من دور في انعطافي لدراسة هذا العلم ، وللمناقشين الفاضلين لما يبذلان من جهدٍ في التَّقويم ، ويُقدِّمان من جميل التّوجيه ، وللقائمين على كلّية اللغة العربية ، وقسم الدِّراسات العليا بهذه الكلّية ، ومركز البحث العلمي والمكتبة المركزية بهذه الجامعة ، ومكتبة الحرم المكّي الشريف ، ومعهد إحياء المخطوطات ، ودار الكتب بالقاهرة ، لما يسّروا من أمر الوصول إلى مصادر الدراسة .

وبعد : فإن كان إحسانًا ما أتيته فيها فبها ونِعْمت ، وإن تكن الأخرى فإنَّما توجّهت بنيّة الأولى ، وهي الغاية أبدا ، واللّهُ من وراء القصد موفِّقًا ومعينًا والحمدُ له أوّلا وآخرًا .

تمهيد

- مصادر البحث

- الظاهرة والتداخل لغة واصطلاحا .

- نشأة التداخل وتطوره .

مصادر البحث

حظي علم العروض كغيره من علوم العربية بنصيبٍ وافر من اهتمام العلماء ينبئ عنه ما أُلِّف فيه على مرّ العصور من كتبٍ خاصة (مستقلّة) ورسائل ومقالات وردت ضمن كتب علوم العربية وآدابها . وبغية تسهيل أحكام هذا العلم وقواعده نظمها العلماء في أراجيز تعليمية .

وعلى كثرة المطبوع المتداول من كتب العروض ومباحثه فما يزال كثير منه مخطوطًا أو مفقودًا . وقد اعتمد البحث على طائفة من المصادر العروضية المخطوطة والمطبوعة ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، كما رجع إلى طائفة أخرى من المصادر الأدبية وتشمل هذه مصادر الشعر من دواوين ومجاميع شعرية وغيرها من كتب المختارات والشواهد .

وفيما يلي إلمامة بأهم المصادر العروضيّة التي استرشد بها البحث مع تمييز المخطوط منها وتوثيقه - ما أمكن - من كتب التراجم التي ترجمت للمصنِّف أو من كتبٍ نقلت عنه وأشارت إليه .

وسكت البحث عن توثيق عددٍ قليل من المخطوطات حيث سكتت كتب التراجم التي أُتيح له الاطّلاع عليها عن ذلك ، ولم ير من حاجةٍ هنا في التّنبيه إلى كون الكتاب مطبوعًا إلا ما كان ذا طبعتين فإنَّه نبّه على ذلك مبيّنا أيّ الطبعتين اُعْتُمِد . وعليه فما يرد من المصادر غفلاً من الإشارة إلى كونه مخطوطًا فهو مطبوع .

ويرد التعريف بهذه الكتب مخطوطة أو مطبوعة وفق التسلسل التاريخي اعتمادًا على تاريخ وفيات أصحابها . ولم يُعن في عرض المطبوع منها ببيان محتويات الكتاب بل رُكِّز الحديث على السِّمات العامة

له وبيان ما يتصل منها بموضوع البحث مع تقديم ترجمة موجزة - في الحاشية - لأصحاب هذه الكتب عني فيها ببيان الفترة الزمنية التي عاش فيها المؤلِّف، وموطنه، واتجاهه العلمي معتمدًا في ذلك على كتب التراجم المعاصرة للمترجَم له أو القريبة من عصره ما أمكن والمعاجم الحديثة حيث تُعنى هذه بذكر مصادرها . وعزَّ على البحث الحصول على ترجمة لقليلٍ منهم ، فقدَّم نبذة عن بعضهم استنادًا إلى ما ورد في كتبهم من إحالات إلى كتب لهم عُرف تاريخ تأليفها أو علماء درسوا عليهم .

الأخفش [١] : " كتاب العروض " (مخطوط) [٢] :

ممّن ذكر هذا الكتاب ابن النّديم [٣] ، وياقوت الحموي [٤] ، وابن خلّكان [٥] .

واستهل الأخفش كتابه ببيان وظيفة علم العروض وما يتطلّبه من معارف فصّلها في تسعة أبواب ، أخلص الستة الأولى والباب الثامن للأحكام العامة ، أمّا السابع فدافع فيه عن الأبنية الموروثة في شعر العرب ، وأما التاسع وهو " باب ما يحتمله الشعر مما يكون في الكلام وما لا يكون في الكلام " فمهّد له بالحديث عما يجري في الكلام عامة من تغيير ، توطئة للحديث عن التّغيير في بحور الشعر ، إحساسًا منه بما بين شعر العرب وكلامها من صلة وثيقة ، وقد ابتدأ بالوافر ، واختتم بالمتقارب . أمّا الطويل والمديد والبسيط فضمّن أحكامها بحورًا أخرى فذكر أحكام الطويل في الهزج ، وأحكام المديد في الرّمل ، وأحكام البسيط في السريع والرجز مهملا ما يتعلّق من أحكام هذه البحور وغيرها بالقافية (كقصر " مفاعيلن " في الطويل ، و " فاعلاتن " في مجزوّ الرمل ، والجمع بين

----

(١) هو أبوالحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ/ ٨٣٠م) وله اجتهادات في العروض والقوافي رواها من بعده ممّا هي في كتابيه " كتاب العروض " و " كتاب القوافي " وما ليس فيهما .
انظر : ابن النّديم " الفهرست " ص ٧٧ - ٨ ، الزّركلي " الأعلام " ٣/ ١٥٤ - ٥ .

(٢) نسخة دار الكتب المصرية رقم هـ ١٢٠١٩ وتقع في خمس عشرة ورقة حققها أخيرا د . أحمد محمد عبد الدايم .

(٣) " الفهرست " ص ٧٨ .

(٤) " معجم الأدباء " ١١/ ٢٣٠ .

(٥) " وفيات الأعيان " ٢/ ٣٨١ .

" فعِلن " و " فعْلن " في الكامل والسريع ،وذهاب العين من "متفاعلن " في الضرب الثاني من الكامل)،اكتفاء بما ذكره في قوافيه .

هذا ولم يعن في حديثه عن هذه البحور بالأعاريض والضروب على نحو ما صنع العروضيّون من بعد ، بل ركّز الحديث على ما يطرأ عليها من تغيير دون بيان لمسمّى هذه التغييرات ، وميّز بين ما هو حسن منها وما هو قبيح مع بيان ما قلّ منها وتوضيح ما امتنع لدى الخليل دفعا لاشتباه البحور (كقبض "مفاعيلن" في الهزج ،وعقل "مفاعلتن في الوافر) ، مبرزا ما تقوم عليه التغييرات بعامة من أسس صوتيه ، كتحديد نسبة التوالي بين المتحركات والسواكن ، وخشية التقاء الساكنين ،وما للاعتماد على الأوتاد القبلية والبعدية من دور في قبول بعض الزحاف مع بيان ما خالف فيه الخليل من أحكام ، كتعليله ترك زحاف " فاعلن " في السريع لما ينجم عنه من اختلاط بما هو على زنة "فعِلن " ، وعدّه الواو في "مفعولات " زائدة كما أنّ سين "مستفعلن " في الخفيف زائدة عنده ،وإجازته كفّ " فاعلاتن " في الخفيف بغير معاقبة ، وبتر" فعولن " في ضرب مجزوّ المتقارب مسترشدًا فيما ذكر بالسّماع عن العرب ، والقياس ،والكثرة أو الغلبة في تقدير أصول أجزاء بعض البحور.

ومع أن المشهور عنه أنّه ينكر المضارع والمقتضب وأنّه هو الذي استدرك على الخليل المتدارك فإنه أثبت البحرين الأولين ولم يذكر المتدارك في كتابه هذا .

الزَّجاج (١) : " كتاب العروض " (مخطوط) (٢) :

ذكر هذا الكتاب كل من ابن النّديم (٣) ، وياقوت الحموي (٤) ، وابن خلّكان (٥) .

واستهله الزَّجاج - شأن غيره من العلماء - بتأكيد أنَّ ما وافق أشعار العرب فهو شعر وما خالفه فليس بشعر ، ورتّبه أبوابًا ، أخلص أوائلها للأحكام العامة ثم شرع في البحور الخمسة عشر مفردًا لكلّ بحر بابًا بيَّن فيه بناء أعاريضه وزحافه ثم ختم كتابه بباب عن المصرّع .

وما عُني به الزَّجاج في كتابه الإشارة إلى ما جرى من خلاف في مسمّى الزِّحاف ، وذِكْر بعض ما امتنع منه دفعًا لالتباس الضروب أو البحور (كخبن " فاعلن " في المديد ، وقبض " مفاعيلن " في الهزج) ، وضابط التمييز بين الهزج والوافر والرجز فيما لو جاء القبض في كلّ أجزاء الهزج ، وما ينجم عن إضمار الكامل من لبس بالرّجز . يضاف إلى هذا ما ارتآه من إجازة الجمع بين " فعِلن " و " فعْلن " في السّريع على جهة الزحاف ، وزيادة وزنين في الرّمل والمنسرح .

---

(١) هو أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن السَّرى بن سهل الزَّجاج (٢٤١-٣١٠/١١ ؟ /٨٥٥-٩٢٣) ولد ومات في بغداد .
انظر : ابن النَّديم " الفهرست " ص ٩٠-١ ، الزّركلي " الأعلام " ٣٣/١ .

(٢) نسخة المكتبة السليمانية بتركيا ، مكتبة جار الله رقم ١٨٣٤ وتقع في ست ورقات من الحجم الكبير .
انظر : رمضان ششن " نوادر المخطوطات العربيّة في مكتبات تركيا " ٤٨/٢ .

(٣) " الفهرست " ص ٩١ .

(٤) " معجم الأدباء " ١٥١/١ . (٥) " وفيات الأعيان " ٤٩/١ .

والكتاب بعامة قليل الشواهد ،حيث يرد أول البيت على نحو ما في المديد ،في حين لا يرد إطلاقا على نحو ما في البسيط ،والوافر ،والكامل ، والهزج ،والرجز ،والسريع .

والظّاهر أنَّ إهمال الشواهد من تصرّف النّاسخ و يدلّ على هذا ما صرَّح به في مواضع مختلفة (١) من ترك كتابة الأبيات أو تقطيعها أو الزّحاف أحيانًا للاختصار أو الاعتماد على ما ذكره مُصنِّف "الكافي في العروض والقوافي" . و ربّما كان هذا المصنَّف للتّبريزي أو العبيدي فلكليهما - كما سيرد بعد - كتاب بهذا الاسم.

ابن السّرّاج البغدادي (٢) : " كتاب العروض ":

افتتح المؤلف كتابه ببيانٍ أو جز فيه القواعد العامة لعلم العروض . شرع بعد ذلك في تفصيل البحور الخمسة عشر فذكر في كلّ بحر أبياته وزحافه مفيدًا في حديثه عن الزّحاف ما ذكره الزّجاج من زيادة في الرمل والمنسرح ،وما ذكره من الاختلاف في التشعيث و بعض ما امتنع من الزّحاف خشية التباس الضروب أو البحور . وزاد عليه فيما يخص ذلك بيان علّة امتناع سقوط الياء من "مفاعيلن" ضرب البيت الثالث من الوافر وذلك لما ينجم عنه من التباس بـ "مفاعلن" الذي أصله "مفاعلتن" ؟ .

----

(١) انظر : باب الطويل ٣ و ، و باب البسيط و باب الوافر وباب الكامل ٤ و ، وباب الرّجز وباب المنسرح ٤ ظ ،وباب المقتضب وباب المجتث وباب المتقارب ٥ ظ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن السَّري بن سهل المعروف بابن السَّرّاج (ت ٣١٦/٩٢٩) .

انظر : ابن النّديم "الفهرست" ص٩٢-٣ ،والزّركلي "الأعلام" ٦/٧ .

الزّجاجي[1]: "كتاب في علم العروض وشرح أبوابه وتقطيع أبياته وتلخيص ألقابه وتبيين أوتاده" (مخطوط)[2]:

جعل الزّجاجي كتابه في خمسة أجزاء تناول فيها مسائل علم العروض والقافية والمعمّى من الشعر أفاد في أبوابه الخمسة الأولى وكذلك في باب الخفيف والثقيل وباب أول الكلمة وآخرها من الأخفش.

ومما يمتاز به كتابه عن غيره من كتب المتقدّمين ما ذكره من زيادات العروضيين والشعراء على الخليل بن أحمد في "باب الاحتجاج للعروض والرّد على من خالف أبنية العرب" و "باب ما جاء مما لم يقله الخليل وما لم يجئ مما قاله" و "باب مقاييس الزّحاف" و "باب فك الدوائر وباب القوافي".

ومن أهم ما ذكره فيما يتصل بالتداخل اتصالاً مباشرًا إشارته إلى امتناع بعض الزّحاف لأمن اللبس (كخبن العروض الثانية من المديد، ومزاحفة الضرب الثاني والثالث من الوافر، والعقل في عروض المربع منه، والقبض في الهزج، وخبن العروض الثانية من السريع) وكذلك ما ذكره من تخليط في قصيدة عبيد، ومن اجتماع "فعلاتن" في عروض الكامل مع "مفعولن" في الضرب، والجمع بين "فعِلن" و "متفاعلن" في بيت واحد، واجتماع "فعِلن" و "فعْلن" ضربين لقصيدة واحدة،

---

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النّهاوندي الزّجّاجي (ت ٩٤٩/٣٣٧) وله "المخترع في القوافي".
انظر: الأنباري "نزهة الألبّاء" ص ٣٠٦، السّيوطي "بغية الوعاة" ٧٧/٢، الزّركلي "الأعلام" ٦٩/٤.

(٢) نسخة مكتبة حسن حسني عبد الوهاب بتونس، رقم ٦٣٨٩، وتقع في ثلاث وأربعين ومائة ورقة أسطرها مختلفة، ويقوم بتحقيقه د. عيّاد عيد الثبيتي.

واجتماع "فعِلن" في العروض و "فعلاتن" في الضرب في بيت واحد في الكامل أيضا ، وكذلك الجمع بين "فعِلن" و "فعْلن" في السريع ،وضابط التمييز بين الكامل والرّجز .

الجوهري (١) : "عروض الورقة" (٢) :

سلك الجوهري في كتابه مسلكًا جديدًا،استفتحه بمقدّمة أوجز فيها الأحكام العامة للعروض ،ومهّد لبعض المسائل التي خالف فيها الخليل . فذكر فيما يخص الأجزاء أن "مفعولات" ليس بجزءٍ صحيح وإنما هو منقول عن "مستفعلن" مفروق الوتد . وبهذا وبجزءِ بعض البحور من الحشو ، ومن الصّدر والابتداء كانت أبواب الشعر عنده بما فيها المتدارك اثني عشر بابًا أدخل فيها مسدّس السريع في البسيط ومشطوري السريع ، والمنسرح ، والمقتضب في الرّجز ،والمجتث في الخفيف.

ولم يعن في حديثه عن البحور بتفصيل الأعاريض والضروب بل ركّز الحديث على ما يطرأ عليها من تغيير مبيّنًا ما ينجم عن بعض هذا التغيير من تشابه بعض البحور على نحو ما يكون بين الوافر والهزج ، وبين الكامل والرّجز ،وبين المضارع والمجتث والوافر من جانب ،والمضارع والمجتث من جانب آخر ، مشيرا إلى بعض ما امتنع من الزّحاف درءًا لالتباس البحور (كعصب "مفاعلتن" في الأول من مربّع الوافر ،وقبض "مفاعيلن" في أجزاء الهزج ،وطيّ "مفعولن" في الرّجز) وما ورد من جمعٍ بين عروض حذّاء وعروض صحيحة في الكامل . يضاف إلى هذا روايته زيادة على عروض الخليل قرابة ثلاثين صورة أكثرها في حكم الضروب مدعّمة بشواهد وأمثلة من الشّعر القديم والمحدث .

---

(١) هو أبو نصر اسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٣/١٠٠٣) صاحب الصحاح . انظر : الأنباري "نزهة الألبّاء" ص ٣٤٤-٦ ، الزّركلي "الأعلام" (١/٣٠٩-١٠).

(٢) حقّقه د . صالح جمال بدوي ،كما حقّقه الأستاذ محمد العلمي .

ابن القطّاع (١) : "كتاب فيه العروض والمهملات والقوافي" (مخطوط) (٢) :

يقع هذا الكتاب في خمسة أقسام، الأول في العروض، والثاني في المهملات من الدوائر، والثالث في القوافي، والرابع في أبيات المعاياة وشرحها، والخامس في اختصار الزحاف، ويمثّل القسم الأول والثاني والخامس "كتاب البارع في علم العروض" (٣) مع اختلاف في تبويب المهملات. ويمثّل الثالث كتابه "المختصر الشافي في علم القوافي" الذي ذكرته كتب التراجم.

وسلك ابن القطّاع فيما يخص العروض مسلك المتقدّمين في البدء بالأحكام العامة ثم البحور . ومما تميّز به عنايته بالتعليل اللغوي لألقاب الزّحاف والعلل ، وبيان بعض ما امتنع من الزّحاف دفعًا لالتباس الضروب (كقبض "مفاعيلن" في الضرب الأول من الطويل ، وعصب "مفاعلتن" في الضرب الثاني من الوافر) ، والإشارة دون تفصيل إلى بعض من وقع في شعره اشتباه في أجناس الشعر وإدخال جنس في جنس ، واجتماع الأعاريض أو الضروب في القصيدة الواحدة كالجمع بين "متفاعلن" و "فعِلن" في عروض الكامل ، و "فاعلاتن" و "فاعلن" في عروض الخفيف ، و "فعِلن" و "فعْلن" في ضرب السريع والكامل .

----

(١) هو أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السَّعدي المعروف بابن القطّاع (٤٣٣-٥١٥ / ١٠٤١-١١٢١) ولد وعاش في صقلية ثم رحل إلى مصر . وكان إمامًا في اللغة والنحو .
انظر: ياقوت "معجم الأدباء" ١٢/ ٢٧٩ - ٨٣ ، الزركلي "الأعلام" ٥/ ٧٦ .

(٢) نسخة دار الكتب المصرية رقم عروض ش ٤ وتقع في واحد وخمسين ورقة (اثنتان ومائة صفحة) مقاسها ١٣×١٨ سم ومسطرتها ١٧ سطرًا . وكان نسخها في شهر جمادى الآخرة سنة ٦٢٦ هـ بخط منصور بن سليمان الهمداني .

(٣) صدر في طبعتين بتحقيق د . أحمد محمد عبد الدايم . وذكر
===

يضاف إلى هذا روايته زيادة على عروض الخليل خمسًا وثلاثين من أنواع الزّحاف والعلّه مميّزا فيها بين ما هو مستعمل وشاذ هذا إلى زيادته واحدًا وعشرين بناءً مهملاً غير التي نوّه الخليل بذكرها وهي ستة أبنية فقط .

الزّمخشري (١) " القسطاس المستقيم في علم العروض (٢) " :

سلك الزمخشرى مسلك مَن قبله في البدء بالأحكام العامة ثم البحور. ومما امتاز به كتابه حصره للصُّور الفرعيّة (المزاحفة) لكلّ جزء من الأجزاء الأصول الثمانية في موضع واحد من كتابه ،والإشارة إلى المخالفة في تصنيف ضربي العروض الثالثة من المديد ،ومربّع المديد ،والسريع مكسوف العروض مخبولها أصلم الضرب ،وأخذه بمشطور الرجز المقطوع ، و مشطور السريع المكشوف (وايقاعهما واحد) ،ورواية قرابة خمس عشرة صورة ممّا لم يرد عن الخليل من زحافات و علل . وروايتُه لتلك العلل تتفق مع ما مهّد به كتابه عن بناء الشّعر العربي على الوزن المخترع الخارج عن بحور شعر العرب .

== هذا أن في دار الكتب لابن القطّاع كتابًا بعنوان " الشافي في علم القوافي " مودع برقم (٤ ش عروض) وهو نفس رقم النسخة المعتمد عليها في هذا البحث . كما قدّم وصفًا له يتفق أيضًا مع محتويات ما اعتُمد عليه هنا؟.
انظر " البارع " ص ٣١-٤٠ .

(١) هو أبو القاسم محمود (جار الله) بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزّمخشري (٤٦٧- ٥٣٨ / ١٠٧٥-١١٤٤) .
انظر : الأنباري " نزهة الألباء " ٣٩١-٣ ، الزّركلي " الأعلام" ٨/٥٥ .

(٢) صدر في طبعتين ، إحداهما بتحقيق د.فخر الدين قباوة ،والأخرى بتحقيق د . بهيجة الحسني ،وهذه هي التي اعتُمد عليها في البحث .

الشَّنتريني [١] " المعيار في أوزان الأشعار ":

جعل الشَّنتريني كتابه في قسمين ، فرش ومثال [٢] ، فأمَّا الفرش فجعله فصولاً تناول فيها الأحكام العامة لعلم العروض مخالفًا الخليل في بعض هذه الأحكام ، فهو يرى أنَّ الأجزاء التي يُبنى منها الشعر أصول و فروع ،فالأصول لديه أربعة هي " فعولن ،مفاعيلن ، مفاعلتن ، فاع لا تن مفروقة الوتد " وسائر الأجزاء لديه فروع فـ" فاعلن" فرعٌ لـ " فعولن ".و " مستفعلن " و " فاعلاتن " فرعان لـ " مفاعيلن" . و " متفاعلن " و " فاعلاتن " فرعان لـ " مفاعلتن " . و " مفعولات " و " مستفع لن " فرعان لـ " فاع لا تن " .

وهو يرى أنَّ جملة أعاريض الشِّعر دون المتدارك ثلاث وثلاثون عروضًا واثنان وستون ضربًا لأسباب ترد بعد . وأنَّ أنواع الشِّعر الستة عشر على ضربين ،بسيط وهو ما تماثلت أجزاؤه ،و مركّب و هو ما اختلفت أجزاؤه ،وكذا الدوائر لديه بسائط ومركّبات. و ترتيبها لديه يرد ابتداءً بالبسائط وهي المتفق والمجتلب والمؤتلف تليها الدوائر المركّبات وهي المختلف والمشتبه وقدّم في هذه الدائرة المضارع قياسًا و عليه كان ترتيب الأبحر فيها على النَّحو الآتي (المضارع ، المقتضب ، المجتث ، السريع ، المنسرح ، الخفيف).

---

(١) هو أبو بكر محمد بن عبد الملك بن السَّرَّاج الشَّنتريني (ت٥٤٩ - ٥٥٠ ؟ / ١١٥٥) ؟ من أهل شنترين (في غربي قرطبة) سكن اشبيلية . ورحل إلى المشرق ونزل مصر وتصدّر بها للإقراء . وانتقل حينًا إلى اليمن وتوفي بمصر منصرفا إلى الأندلس . ومن كتبه : "الكافي في علم القوافي " ويعزى له كتاب في العروض عنوانه " تقوم البيان لتحرير الأوزان " ويأتي الحديث عنه بعد . انظر : ابن عبد الملك المرّاكشي " الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة " ٦/ ٤١٠ ، الزّركلي " الأعلام " ٧/ ١٢٨.

(٢) انظر " المعيار في أوزان الأشعار " ص ٣٩ .

أما المثال فجعله أبوابًا تناول فيها البحور وفق ترتيب الخليل لها ،مفردًا لكلّ بحر بابا يضم فصلين أو ثلاثة ، فصلاً لبناء البحر وأعاريضه وأضربه ،وفصلاً لزحافه بيّن فيه مراتبه ،وفصلاً للشّواذ ذكر فيه نحو خمس وثلاثين بناءً وأنواعا أخرى من الزّحاف لم يذكرها الخليل وهي ما ذكره ابن القطّاع مع اختلاف في بعض الشواهد الشعرية ،وإدخال بعض ما عدّه في المهملات كالهزج التام ، في باب الشّواذ مع طرح بعض الأوزان وزيادة بعض ؛ فلم يذكر الشّنتريني مما ذكره ابن القطّاع وزنين هما : الضرب الرابع المقصور للطويل ،والمحذوف عروضه في الهزج ، وذكر زيادة عليه في الرّجز العروض الوافية مقطوعة العروض والضرب مخبونهما مبيّناً ما تحتمله من نسبة إلى السريع ،وفي الرّمل المجزوّ محذوف العروض والضرب .

وكذلك ذكر من مسائل التداخل ،منع الخليل القبض في الهزج لدفع اللبس بينه وبين الرّجز ، وإمكانية تخريج الضرب الخامس المعلول بالحذف بعد الحذذ والإضمار من الضرب الرابع بالقطف ، وما ورد من جمع بين " متفاعلن " و " فعلاتن " و " فعِلن " في عروض الضرب الأول والثاني من الكامل ،وبين " متفاعلن " و " فعلاتن " في عروض المجزوّ منه المرفّل . وبين " فعِلن " و " فعْلن " في ضرب العروض الثانية من الكامل والسّريع ،والاختلاف في قطع ضرب المنسرح .

هذا وله في كتابه " الكافي في علم القوافي " إشارات تتعلق بمسائل التداخل مما هي مضمّنة في البحث .

الشنتريني [١] ؟ "تقويم البيان لتحرير الأوزان " (مخطوط [٢]) :

ذكر هذا الكتاب بروكلمان [٣] . وجعله المصنِّف جداول ،خصَّ كلّ بحر بجدولين يضمان أربعة فصول ، الأول في الأبيات التي لا زحاف فيها ، والثاني في ما يدخل كلّ جزءٍ من الزّحاف بازائه ، والثالث في تفسير علله وقوافيه (أعاريضه وضروبه) والرابع تذكرة في زحافه وشواذه ، وقدّم لهذه الجداول بخمسة أبواب استودعها الأحكام العامة لهذا العلم و ختم كتابه بباب أورد فيه ما ذكره ابن القطّاع من أبنية مهملة . كما أفاد المصنف من ابن القطاع في غير هذه وذلك على نحو ما يظهر في حديثه عن التعليل اللغوي لبعض ألقاب الزحاف والإشارة إلى بعض ما امتنع من الزّحاف درءاً لالتباس الضروب والجمع بين " فعِلن " و " فعْلن " في ضرب العروض الثانية من الكامل والسريع ،وما ذكره من صور مستدركة في البحور مع اطّراح بعضها وزيادة غيرها ، تصل عنده في مجموعها نحو خمس وثلاثين صورة ما بين علّة وزحاف .

---

(١) هكذا أورد فؤاد سيد في "فهرس المخطوطات المصوّرة" ١/ ١٣٤ وهكذا دُوّن على الكتاب - جريًا على طريقة المعهد فيما يقتني من مصوّرات - وكذلك ذكر بروكلمان (" تاريخ الادب العربي " ٥/ ٣٥٥) أمّا الكتاب فورد عليه بخط النّاسخ الاتي " كتاب تقويم البيان لتحرير الأوزان تصنيف الشيخ الإمام الأوحد العلامة " فقط . والظّن أنّ الكتاب ليس للشنتريني وذلك للاتي :
- أخذ المصنِّف بمذهب الخليل والجمهور في الأجزاء والأصول ،وترتيب الدوائر ، وتصنيف مشطور الرّجز ومنهوكه ، ومشطوري السريع ،ومنهوكي المنسرح إضافة الى ما ذكره من أنّ جملة أعاريض الشعر ثمان وعشرون عروضا وأضربه ثلاثة وستون ضربا .
والشنتريني في هذه المسائل - كما تقدّم وكما سيأتي -لا يرى ذلك .
- قول المصنِّف في آخر حديثه عن المهملات "أخبرني بهذه المهملات شيخنا الإمام الأوحد العلامة جمال العلماء أبو محمد عبدالله بن برّي بن عبد الجبار المقدسي النّحوي ١٨ ظ ؟ والشّنتريني -كما تذكر كتب التراجم - أستاذ لابن برّي (ت٥٨٢) ،والمصنِّف - كمايظهر من هذا النص- تلميذ لابن برّي .

(٢) نسخة دار الكتب المصرية رقم ٥٨ عروض . وتقع في ثمان عشرة ورقة وبها
===

ابن الدَّهان (١) : " دروس العروض " (مخطوط) (٢) :

ذكر كلّ من ياقوت الحموي (٣) ، والصّفدي (٤) ، والسّيوطي (٥) ، هذا الكتاب بعنوان " الدّروس في العروض " وهو مرتّب على دروسٍ تناول فيها المصنِّف القواعد العامة فالبحور ثمّ ألقاب العروض وطرائق الغناء بالأسباب ، ثم أَحكام القافية وما يدرك الشعر من عيوب ، والفرق بين التّقفية والتّصريع ،والمطلق والمقيّد .

ومن المسائل التي عني بها المصنِّف تفسير مسمّيات البحور ، ورواية ما ينيف عن عشرين نوعًا ممّا لم يثبته الخليل من زحافاتٍ وعلل وبيان حكم الجمع بين " فعِلن " و " فعْلن " في ضرب العروض الثانية للسريع ،وذِكْر بعض ما ورد من أبيات المعاياة في بحور مختلفةٍ، وهي أبيات يمكن تخريجها من أكثر من ضرب أو بحر بزحاف أو علّة مصطنعتين . والإشارة إلى ما ينجم عن الإطلاق والتَّقييد في ضرب ما ،من صيرورته إلى ضرب أو بحر آخر كالإطلاق في الضرب الخامس من السريع (المشطور المكشوف) والتَّقييد في الضرب السادس من الكامل (المجزوّ المرفَّل) .

=== نقص في حشوها المصورة . انظر فؤاد سيد " فهرس المخطوطات " ١/ ٤١٣-٤ .

(١) هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبدالله بن سعيد بن محمّد بن نصر ابن عاصم بن عبّاد بن عاصم . وينتهي نسبه إلى كعب ابن عمرو الأنصاريِ . ويُعرف بابن الدّهّان النَّحوي (٤٩٤ - ٥٦٩ / ١١٠٠-١١٧٤) أديب ،نحوي . انظر : ياقوت " معجم الأدباء " ١١/ ٢١٩-٢٣ ، الزّركلي " الأعلام " ٣/ ١٥٣-٤ .

(٢) نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٨٦ عروض . وتقع في ستين ورقة أسطرها مختلفة .

(٣) "معجم الأدباء " ١١/ ٢٢١ .

(٤) " الوافي بالوفيات " ١٥/ ٢٥٠ . (٥) " بغية الوعاة " ١/ ٥٨٧ .

الرّاوندي [(١)] : " الإبداع في العروض " (مخطوط) [(٢)] :

جعل الرّاوندي كتابه هذا في أربع مقالات ،الأولى في كلّيات علم العروض أخذ فيها على العروضيّين ما ذهبوا إليه من أمر الدّوائـــر التي لا يرى كثير طائل تحتها ،وكذلك إكثارهم من المصطلحات التـــي يكاد الخطب فيها ، كما يقول ، يسطمّ على المبتدي ،وأشار فيهـــا إلى ما ينبغي أخذه في العروض من صناعة الموسيقى. وصنّف الأفاعيل بحسب ما تتألف منها من أسنان (مقاطع) قصيرة وطويلة إلى أفاعيل ثنائية وثلاثية ورباعيّة وخماسيّة ،وجعل علامة السّن القصيرة تـــاءً مفتوحة " ت " وعلامة السّن الطويلة تاءً مفتوحة بعدها فاء ساكنـــة " تف ".

---

(١) هو أبو الرّضا فضل الله بن علي بن عبيدالله الحسني (ويقال : الحسيني) (ت نحو ٥٧٠ / ١١٧٤) وفي سنة وفاتـــه اختلاف (انظر : عمر فرّوخ "تاريخ الأدب العربي" ٣/ ٣٠٠ ، الزّركلي " الأعلام " ط " ٤ " ٥/١٥٢) أصله من راوند قرب قاشان (بالشّين المعجمة وآخره نون : مدينة قرب أصبهان) يُعرف بابن الرّاوندي . كان عالماً أديبًا محدّثا . وله في العروض "نظم العروض للقلب المروض " و " الموجز الكافي في علم العروض والقوافي".
انظر : السّمعاني " الأنساب " ٦/٥٦ ،١٠٠/١٨ ، العاملي "أمل الامل " ٢/٢١٧ ،كحّالة " معجم المؤلفين " ٨/ ٧٥ .

(٢) نسخة مكتبة نورا عثمانية باستانبول رقم ٤١٠٥/١ وتقع في أربع وتسعين ورقة .
انظر : فؤاد سيّد "فهرس المخطوطات المصوّرة" ١/ ٣١٣.

أما المقالة الثانية فذكر فيها الأجناس العربية المشهورة من الأوزان وهي عنده باعتبار المشهور من أشعار العرب ثلاثة عشر بحرًا تنقسم إلى قسمين :

١ - متفقة : وهي ما تتألف من أفعولٍ واحد وهي على الترتيب الرجز (ويدخل فيه عنده مجزوّ البسيط ، والسّريع كلّه ، ومنهوك المنسرح ، والرّمل (ويدخل فيه عنده المديد) ، والهزج ، والكامل والوافر ،والمتقارب ، والمقتضب . وكان هذا البحر لديه من الأوزان المتفقة،لأنّه يرى أنّ أصله " فعْلُ " ثماني مرات مع تقديم المتحرك على الساكن في عروضه و ضربه .

٢ - مختلفة : وهي تتألف من أفاعيل عدّة وهي على الترتيب (الطويل ، البسيط ،الخفيف ، المجتث ،المنسرح ، المضارع) .

وأشار في حديثه عن الكامل إلى مشابهة المسدّس منه ،والمربّع المضمرين للرّجز السّالم.

أما المقالة الثالثة فهي في ذكر الأوزان الفارسيّة . وأمّا المقالة الرابعة فهي في ذكر ما يمكن أن يُنظم عليه الشعر العربي من الأوزان التي لم يذكرها الخليل ، وفيها أربعة أبواب ، الأول في إحصاء الأوزان التي وإن لم يذكرها الخليل فقد ذكر الأجناس التي هي منها ، ذكر فيها الرّاوندي ستة أوزان للرّجز ، وسبعة للرّمل ، وثمانية للهزج ،وثلاثة للكامل وخمسة للوافر ،وستّة للمتقارب . وواحدًا للمقتضب . والثاني في إحصاء الأوزان المتفقة الخاملة البحور وهي المتألف من " فعِلن " أو " مفاعلن " أو " مفتعلن " أو " فاعلان " أو " فعلاتن " أو " فعلات " أو " مفاعيل " أو " مستفعلُ "

أو " مفعولاتُ " أو " مفتعلُ " . أو " مفاعلُ " أو " فعولُ " أو " فاعلن " أو " فعْلن " أو " فاعلُ " أو " مفعولُ " أو " مفاطلاتن " أو " مستفعلتن " أو " مفتعلاتن " أو " مفتعلتن " أو " فعلتاتن ". فكلّ أفعولٍ من هذه الأفاعيل يشكّل عنده جنسا قائمًا بذاته له أنواعه وزحافه ، ومثّل لكلّ نوع من هذه الأنواع بأبيات من شعره .

والباب الثالث من هذه المقالة في إحصاء الأوزان التي وإن لم تكن مشهورة في العربية فهي مشهورة في الفارسية و يبلغ مجملها ثمانية وثلاثين وزنًا . والرابع في إحصاء الأوزان التي ليست مشهورة لا في العربيّة ولا في الفارسيّة و يبلغ مجملها ثلاثين وزنًا بعضها ما هو مسبوق إليه ، وبعضها ما ابتدعه رغبة في استكثار الحظّ من الأوزان ، منزّلا إيّاها بحسب ما لها من المراتب المختلفة في القبول في ثلاث طبقات ، عليا ، ووسطى ، وسفلى .

السّكاكي (١) : "مفتاح العلوم ":

خصّص المؤلّف بعض فصول هذا الكتاب (٢) للحديث عن علم العروض تناول فيها جريًا على طريقة من قبله القواعد العامة لهذا العلم ثم البحور وضّح فيها ما ينجم عن الإضمار أو الوقص أو الخزل في

---

(١) هو أبو يعقوب يوسف (سراج الدين) بن أبي بكر بن محمد ابن علي السّكاكي الخوارزمي الحنفي (٥٥٤هـ ؟ - ٦٢٦/ ١١٦٠-١٢٢٩) .
انظر : ياقوت "معجم الأدباء " ٢٠/٥٨-٩ ، الزّركلي " الأعلام " ٩/٢٩٤ .

(٢) انظر ص ٢١٨-٢٣٨ .

الكامل من تشابهٍ في الرّجز وضابط التّمييز بينهما مع الإشارة إلى مجامعة مجزوّ البسيط مقطوع العروض والضرب لعروض غير مقطوعة ، ومخالفة بعض العلماء في تصنيف ضربي العروض الثالثة من المديد ، و مجزوّ الرمل محذوف العروض والضرب ،والضرب الأصلم من العروض الثانية للسريع ، ومشطوري السريع و منهوكي المنسرح هذا إلى روايته نحو خمسة عشر بناءً من الأبنية التي لم يذكرها الخليل ،وتخريجه جميع البحور من الوافر .

الزّنجاني (١) : "معيار النُّظّار في علوم الأشعار" (مخطوط) (٢) :

ذكر هذا الكتاب حاجي خليفة وقال : " هو كتاب سهل العبارة حَسن التحرير ،مرتّب على ثلاثة أقسام ، الأول في علم العروض ،

----

(١) هو : عبد الوهاب بن ابراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزّنجاني (ت ١٢٥٧/٦٥٥) أصله من زنجان (بلد مشهور من نواحي الجبال) انظر : ياقوت "معجم البلدان " ١٥٢/٣) و عاش في بغداد ، وتوفي فيها . وكان فقيهًا ، أديبًا ، لغويًا . ويروى له كتاب في شرح القسطاس للزّمخشري عنوانه "تصحيح المقياس في شرح القسطاس " ولكنه يُعزى إلى أحمد بن الحسن بن أحمد النحوي الموصلي .
انظر : السّيوطي "بغية الوعاة " ١٢٢/٢ ، الخوانساري "روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات " ١٧٣/٥ ، حاجي خليفة "كشف الظّنون " ١٣٢٦/٢ ، الزّركلي "الأعلام " ٣٣٠/٤ .
وانظر فيما يخص نسبة شرح " القسطاس" إلى الموصلي: رضي الدين بن ابن الحنبلي "الحدائق الأنسيّة " ٥ ظ ، بروكلمان " تاريخ الأدب العربي " ٢٢٩/٥ .

(٢) نسخة دار الكتب المصرية رقم أدب م ١٣٦ وتقع في أربع وثمانين ورقة مقاسها ١٥ × ٢٠ سم ومسطرتها ٢٥ سطرًا وكان نسخها سنة ١٠١١ بخط محمد الأزهري ، وعنوان الكتاب على صفحة الغلاف ===

والثاني في القوافي ، والثالث في البديع "[١] وهو كما قال . وممّن ذكر هذا الكتاب أيضًا اسماعيل البغدادي[٢] ونقل أوله وهو موافق لأوّل النسخة المعتمد عليها في هذا البحث كما ذكره بروكلمان[٣] .

وأبان الزّنجاني في صدر كتابه عن وجه تسميته له فذكر أنّه سماه بذلك لأنّ الحظّ الأوفر فيه لمنظوم الكلام لاختصاص القسمين الأولين به واشتراك الثالث بينه وبين المنثور . وتضمّن القسم الخاص بالعروض مجموعة من الفصول تحدّث فيها عن الأحكام العامة لهذا العلم وشايع الزّمخشري في حديثه عن بناء الشعر على الوزن المخترع الخارج عن بحور الشعر ، وطريقته في ذكر ما يدخل التفاعيل الثمانية من تغييرات .

شرع بعد ذلك في تفصيل البحور مختتمًا حديثه عنها بذكر ما رواه أبو الحسن العروضي من أشعار منظومة على عكس الطويل ، والمديد ، وعلى الرمل المثمّن ، وما اخترعه بعضهم من رباعي و يعني به الدّوبيت ونص على أنّ كل ذلك خارج على البحور المذكورة الخليلية ولم يثبت شيء منه في أشعار العرب . وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن القوافي ثم البديع .

ومما انماز به مبحثه العروضي عنايته ببيان الصّور التي يمكن أن تأتي عليها أجزاء كل بيت فإذا ورد بيت من الطويل مثلا فالجزء

=== "كتاب المعيار في علوم الأشعار" والصّحيح ما اعتمدناه ، فهو ما صرّح به المؤلف في خطبة كتابه ، وتداوله كتّاب التراجم .

(١) " كشف الظّنون " ١٧٤٤/٢ .

(٢) " إيضاح المكنون " ٥١٧/٤ .

(٣) "تاريخ الأدب العربي " ١٨٤/٥ .

الأول والخامس كما يقول . ويعني بهما الصّدر والابتداء إما فعولن أو فعولُ أو فعْلن أو فعْل ، والثاني والسادس إما مفاعيلن أو مفاعلن أو مفاعيلُ ، والثالث والسابع إمّا " فعولن " أو " فعولُ " والرابع (وهو العروض) مفاعلن وكذا " فعولن " على رأي الأخفش فإن كان البيت من مصرّع الضرب الأول كان " مفاعيلن " ، وإن كان من مصرّع الضرب الثالث كان " فعولن " (١) . كما أشار إلى امتناع بعض الزحاف دفعًا لالتباس الأعاريض أو الضروب (كخبن العروض الثانية من المديد ، وعصب " مفاعلتن " في الضرب الأول من مجزوّ الوافر ،وطي الضرب السادس والسابع من السريع) أو دفعًا لالتباس البحور (كعقل الضرب الثاني من الوافر ،وقبض "مفاعيلن" في عروض الهزج وضربه . وأوضح ما ينجم عن بعض الزِّحاف من اشتباه بعض الأوزان كما يكون بين الكامل والرّجز ، وبين المضارع والمجتث ،وضابط التَّمييز في بعض هذه الأوزان ،وما تحتمله بعض الأبيات من نسبة إلى المديد أو الرّمل ، وثانية إلى البسيط التام والمشطور ،وثالثة إلى الكامل والسريع ، ورابعة إلى الخفيف والمضارع مع الإشارة إلى اختلاف ضربي العروض الثالثة من المديد ،ومشطور السريع المكشوف ، و " فعْلن " الواقعة ضربًا للعروض الثانية من السريع وحكم الجمع بينها وبين " فعِلن " الضرب الأول للعروض الثانية ، يضاف إلى هذا روايته نحو عشرين بناءً وأنماطًا من الزِّحاف لم يثبتها الخليل مميّزًا في الغالب بين ما هو قديم منها وما هو محدث مع التمثيل ،وما ذكره في القسم الخاص بالبديع من أبيات تحتمل النسبة إلى ضربين من بحر واحد أو بحرين مختلفين .

---

(١) انظر ٨ و ـ ظ .

المَحلّي [(١)] : "شفاء الغليل في علم الخليل" (مخطوط) [(٢)]:

ذكر هذا الكتاب طاش كبرى زاده [(٣)] ، وحاجي خليفة [(٤)] بالغين المهملة (الغليل) وقال الأخير " وهو أرجوزة ". وليس كما قال، فعنوان أرجوزته في العروض " العنوان في معرفة الأوزان " [(٥)] كما ذكر الكتاب أيضًا بروكلمان [(٦)] .

وبوّب المحلّي كتابه اثني عشر بابًا أخلص أكثرها للأحكام العامة . ومما ذكره فيها قوله إنّ الأجزاء الأصول عند العروضيين أربعة أصول هي " فعولن " ، " مفاعلتن " " مفاعيلن " ، " فاع لاتن " مفروقة الوتد " وسائر الأجزاء فروع لها ، وإن الأجزاء الاصول هي التي تتركّب منها الدوائر وهذه على نوعين ،بسائط ومركّبات .

---

(١) هو محمد بن علي موسى بن عبد الرحمن أبو بكر الأنصاري الشيخ أمين الدّين المحلّي (٦٠٠ - ٦٧٣ / ١٢٠٣ - ١٢٧٥) من أهل المحلّة بمصر ، نحوي ،شاعر وله " الجوهرة الفريدة في قافية القصيدة ".
انظر : الصّفدي "الوافي بالوفيات " ٤/١٨٧-٨ ، الزّركلي "الأعلام " ٧/١٧٢.

(٢) نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا رقم ١/١٧٣٤ وتقع في خمس وأربعين ومائة ورقة .
انظر : فؤاد سيّد "فهرس المخطوطات المصوّرة " ١/٤١٥.

(٣) "مفتاح السعادة " ١/٢١٧.

(٤) " كشف الظّنون " ٢/١٠٥١.

(٥) مخطوط نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا رقم ٢/١٧٣٤ وتقع في ثلاثين ورقة .
انظر : فؤاد سيّد "فهرس المخطوطات المصوّرة " ١/٤١٥.
وهو أرجوزة لخّص فيها المحلّي ما ذكره في "شفاء الغليل".

(٦) " تاريخ الأدب العربي " ٥/٣٤٢.

ولم يكن ذا مذهب العروضيين بإجماع منهم ،وإنما هو مذهب بعضهم ، منهم الشنتريني كما تقدّم وتوسّع المحلّي في الدّوائر فرسمها بطرق مختلفة وذلك كما يقول حبًّا في مشاركة الأجنبي فيه (احتذاءُ من استكثر من الأمم ذلك كالفرس مثلا) ورغبة في تكثير عارفيه ، وسلك في ترتيب الأبحر ما سلكه في ترتيب الدوائر ،فابتدأ بأبحر الدوائر البسائط ثم المركّبات فكان ترتيب البحور لديه على النمط التالي : " المتقارب، المتدارك ، الهزج ، الرّجز ، الرّمل ، الوافر ، الكامل ، الطويل ،المديد ، البسيط ، المضارع ، المقتضب ، المجتث ، السريع ، المنسرح ، الخفيف ". ذكر فيها من الزّيادات أربعة أضرب و أشار إلى بعض ما امتنع من الزّحاف دفعًا لالتباس الضروب أو الاعاريض (كالعصب في الضرب الثاني من الوافر ، والقبض في الضرب الأول من الطويل ، وخبن العروض الثانية من المديد) ،ومن أهم مباحثه فيما يخص التداخل - إضافة الى بعض الإشارات المتقدّمة - فصلان وردا في الباب التاسع ، أحدهما في اشتباه الأبيات لاشتباه أجزائها أشار فيه إلى مشابهة الكامل المسدّس للرّجز والسريع ، والاخر في اشتباه أنصاف الأبيات إذا لم يُعلم كمالها أشار فيه إلى مشابهة منصوف الطويل المزاحف بالثّلم للكامل .

حازم القرطاجني [١] : " منهاج البلغاء وسراج الأدباء " :

خصّ حازم العروض بنصيبٍ [٢] من كتابه ، ألحّ فيه على التّناسب

---

(١) هو أبو الحسن،حازم بن محمد بن حسن ، القرطاجنّي (٦٠٨-٦٨٤ / ١٢١١ - ١٢٨٥) من أهل قرطاجنة انتقل إلى افريقية ،فاشتهر بها وعُمِّر، وتوفي بتونس .
انظر : الصّفدي " الوافي بالوفيات " ١١/ ٢٧١ ، الزّركلي " الأعلام " ٢/ ١٦٣ .

(٢) انظر : القسم الثالث من الكتاب ، المنهج الثاني ص٢٢٦- ٢٧١ .

بين أجزاء الوزن .وعماد ذلك عنده ما يكون بين أجزائه من تضارع أو تشافع . وتحقيقًا لذلك غيّر تقدير تجزئة بعض الأوزان كالسريع والمنسرح والمقتضب والخبب . وذلك لما ارتأى في تجزئتها من تنافر . وللسبب ذاته خالف العروضيين في تصنيف صور مجزوّ البسيط ، فجعل المجزوّ منه مقطوع العروض والضرب مخبونهما وزنًا قائمًا بذاته ،وجعل المجزوّ منه المذال ، والمجزو مقطوع العروض والضرب في المجتث ، ورفض المضارع في حين قبل بعض ما لم ينقل من وزن كالدوبيتي وبعض ما ابتدعه الأندلسيون من وزن .

كما خالف العروضيّين في بعض الألقاب وأخذ عليهم ما ذهبوا إليه من أمر الدوائر . أمّا التغييرات فلم يُعن ببيان ألقابها وإنما تحدّث عنها من حيث قدر التغيير الذي يصيب الجزء سببًا كان أو وتدًا موضّحًا ما يُستند إليه في تمييز ما يستحسن منه وما يستقبح . ومما يُحسب له في هذا البحث دراسته للأوزان على أساس نقدي وما يوافق كلّ وزن من أنماط المعاني .

<u>الهمداني (١) : " شرح عروض ابن السَّقَّاط " (٢) (مخطوط) (٣) :</u>

ذكر هذا الشرح بروكلمان (٤) . ومهّد المصنّف لكتابه ببيانٍ

---

(١) هو أبو الحسن علي بن ذلفاء الهمداني من رجال القرن الثامن الهجري . وأتمّ تصنيف شرحه سنة ٧٢١ هـ وكان وضعه للفقيه أبي عثمان سعيد بن محمد بن أحمد بن يحيى الكتاني ؟ (الكتاني ؟) ونقل عنه النّقاوسي (الاتي ذكره) بعض ما ذكر غير مصرّح باسمه - على غير عادته - وكان يشير إليه بقوله " قال بعض الأئمة " .
انظر: مقدمة كتابه ١ ظ . وبروكلمان " تاريخ الأدب العربي " ١٧٣/٥ .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن خالد بن السّقاط . من رجال القرن السادس الهجرى .
انظر: بروكلمان " تاريخ الأدب العربي " ١٧٣/٥ .

(٣) نسخة الأسكوريال رقم ٣٣٠ وتقع في خمس عشرة ورقة أسطرها ٢٢ وكان نسخها في سنة ٩٩٨ هـ بخط مغربي . وهو خط عبد الواحد بن أحمد الحسني .

(٤) " تاريخ الأدب العربي " ١٧٣/٥ .

أوضح فيه معنى العروض لغة واصطلاحا وما يستلزم هذا العلم من معارف وعلوم رتّبها في فصولٍ فسّر خلالها علّة وضع الخليل للأجزاء على قسمين ، خماسيّة وسباعيّة ، ومثال هذه الأجزاء في اللغة ، وكيفية تركيب الأجزاء ، وبيان علة كون الأعاريض أقل من الضروب وتوضيح الدوائر ، وألقاب الزّحاف الثنائية (الموضع) والرباعيّة والخماسيّة والسباعيّة ، وعلل الأعاريض المزدوجة والزّحاف المزدوج مع بيان الاشتقاق اللغوي لهذه الألقاب وما جرى من خلاف بين العلماء في بعضها .

شرع بعد ذلك في تفصيل البحور الخمسة عشر وفق ترتيب الخليل لها وعُني فيها بتفسير مسمّى البحر وما خالف فيه بعض العلماء الخليل في تقدير أصل الطويل ، والمديد ، والسريع ، والإشارة إلى استعمال الشعراء لأعاريض كلّ بحر من حيث القلّة والكثرة وتمييز ما كان من الزّحاف حسنا أو ثقيلا مستقبحا . وبيان ما ينجم عن الإضمار في الكامل من تشابه ببحري الرجز والمنسرح ، والإشارة إلى بعض ما وقع في شعر العرب من خلط بين بحري المنسرح والخفيف ، وخلط بين العروض الثانية من الخفيف والضرب الأبتر منها ، وبين العروض الأولى محذوفة الضرب والثانية منها وبين " فعِلن " و " فعْلن " في ضرب السريع ، وبين " مستفعلن " و " مفعولن " في عروض مجزوّ الرّجز ، والإشارة إلى مخالفة بعض العلماء في تصنيف مخلّع البسيط المخبون ، ومشطوري السريع ، الموقوف والمكشوف ومجزوّ الخفيف مقصور العروض والضرب مخبونهما . يضاف إلى هذا روايته نحو عشرين بناء ، وأنواعًا قليلة من الزحاف لم يذكرها الخليل .

وكان لا يأخذ بكلّ هذه الأوزان . كما كان - فيما يذكر بعامة - يوازن بين آراء العلماء ويُرجّح رأيًا على آخر . وقد يخالف الخليل في بعض ما ذهب إليه على نحو ما هو بيّن في حديثه عن مراقبة " مفعولات " في المقتضب .

العُبيدي [(١)] : "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي" (مخطوط [(٢)]):

ذكر هذا الكتاب حاجي خليفة ونقل أوّل فاتحته [(٣)] . وهي موافقة لأوّل النّسخة المعتمد عليها في هذا البحث . والكتاب مختصر من مصنّفه "الوافي في علمي العروض والقوافي" الذي أقامه العبيدي شرحاً

---

(١) هو عبيد الله بن عبد الكافي ابن عبد المجيد العبيدي ، اختُلِف في تاريخ وفاته ، فذكر حاجي خليفة أنَّه توفي سنة ٧٠٩ هـ (انظر "كشف الظنون" ١١٣٧/٢) وذكر بروكلمان أنَّه توفي سنة ٧٤٩ هـ (انظر : « Supplement » 2 : 258 .)
والأقرب - فيما يبدو - ما ذكره بروكلمان وذلك للآتي :
أ- قول العبيدي في ختام مصنّف له وهو "شرح المضنون به على غير أهله للزّنجاني" : "وقد فرغت منه في اليوم التاسع من ربيع الاول السنة أربع وعشرين وسبعمائة هجرية" ص ٥٥٦ .
ب- نسخ مخطوط "كتاب الكافي ..." المعتمد عليه في البحث كان في سنة ٧١٩هـ.
جـ- قول اليافعي في حديثه عن سنة سبع وسبعمائة "... وفيها مات بتبريز عالمها شمس الدين عبد الكافي العبيدي شيخ الشافعية وقد أسن ." "مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان" ٢٤٣/٤ .
فإذا كان عبد الكافي المذكور هنا هو والده ففي ذلك دليل ثالث . وكان على نحو ما يظهر من شرحه لتلك القصيدة وشرحه للمضنون ، عالماً باللغة والأدب والعروض .

(٢) نسخة مكتبة الأمير فاروق بسوهاج رقم ١ عروض وتقع في سبع وستين ورقة مقاسها ١٢×١٧ سم وفي ترتيب أوراقها اضطراب ، فالورقتان ٤٥ و - ٤٦ ظ = ٨٩ - ٩٢ موضوعتان في غير محلّها الصّحيح وحقّهما أن تردا بعد ٢٥ ظ مع ملاحظة ما في الحديث عن الدّوائر المزاحفة لبحري الوافر والكامل ، وأول الهزج من نقص.

(٣) "كشف الظنون" ١١٣٧/٢ .

لمنظومة السّاوي (١) . ورغم أنّ الناسخ أهمل كتابة كثير من أبيات القصيدة تاركًا لذلك بياضًا فإن الشرح ينبئ عن الطّابع العام لقصيدة السّاوي في جريها على نهج الجمهور في البدء بالأحكام العامة ثم تفصيل البحور.

ومما عني به العبيدي في هذا المختصر شرح المفردات اللغوية لألفاظ القصيدة ، وإعراب المشكل من الالفاظ ، وتفسير مسمّيات البحور ، والإشارة إلى بعض ما قلّ استعماله من الضروب أو كثر في أشعار العرب ، وبيان ما أشار إليه الناظم من امتناع بعض الزّحاف دفعًا لالتباس الأعاريض أو الضروب (كخبن العروض الثانية من المديد ، وفاعلن الذي يقع في الضرب الثالث من المديد أيضًا ، وعصب الضّرب الثاني من الوافر) ، أو دفعًا لالتباس البحور (كجَزْء السّريع والمنسرح) مع ذكر ما ينجم عن إضمار الكامل من تشابه بالرّجز وضابط التمييز بينهما ، والإشارة إلى اختلاف العلماء في قصر ضرب الطويل ، وتربيع المديد ، وحكم الجمع بين ضربي العروض الثانية من السّريع ، وتضعيفه نسبتهم شاهد الضرب الأول من هذه العروض إلى هذا البحر ، ونسبة بعضهم مشطور السريع إلى الرّجز ، يضاف إلى هذا روايته زيادة على ما ذكره الخليل عشرة أنماط من الزّحاف والعلة.

---

(١) هو صدر الدّين محمد السّاوي (ت ٧٤٩/١٣٤٨) قيل : ابن ركن الدين محمد (انظر : حاجي خليفة " كشف الظّنون " ١١٣٦/٢) وقيل : ابن الحسن (انظر : Br. « Supplement » 2 : 258) وقيل : بن محمد بن عماد (انظر " فهرس بالكتب التي وردت على الدار ((دار الكتب المصرية)) من سنة ١٩٢٩ - ٣٥ م " ٧٨/٧) . وتعرف قصيدته باسم " القصيدة الحسناء " ولها شروح كثيرة انظر: حاجي خليفة " كشف الظّنون " ١١٣٧/٢ .

كما بيّن اختلاف بعض العلماء في تصنيف بعض هذه العلل وإجرائهم لبعضها مجرى الزّحاف . وقد ينتصر فيما يذكر، لرأي دون آخر، وقد يناقش النّاظم في بعض ما ذكر على نحو ما فعل في ردّه عليه ما ادّعاه من اختراع الدوائر المزاحفة .

الأَسْنوي[١] : " نهاية الرّاغب في شرح عروض ابن الحاجب " (مخطوط)[٢] :

ذكر هذا الكتاب حاجي خليفة[٣] ، واسماعيل البغدادي[٤] ، وذكره السّيوطي بعنوان " شرح عروض ابن الحاجب "[٥] .

----

(١) هو عبد الرحيم بن حسن بن علي بن عمر ابن علي القرشي المصري جمال الدين أبو محمد الأَسنوي (٧٠٤ - ٧٧٢ / ١٣٠٥-١٣٧٠) ولد بأَسْنا (وهي بليدة صغيرة بالصَّعيد الأَعلى من مصر ، انظر : ابن خلّكان " وفيات الأَعيان " ٣ / ٢٥٠) ثم رحل إلى القاهرة وأخذ العلم عن الجلال القزويني والقوموي وأبي حيّان وغيرهم . وهوعالم بالفقه والأُصول والعربيّة ، ومارس العروض درسًا وتدريسًا .
انظر : " نهاية الرّاغب " ١ظ - ٢ و . ابن تغرى بردى " الدليل الشافي " ١ / ٤٠٩ ، الشّوكاني " البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع " ١ / ٣٥٢ - ٣ ، الزّركلي " الأَعلام " ٤ / ١١٩ .

(٢) نسخة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة رقم ١ / ١٨٧٥ وتقع في ثمان وثمانين ورقة مقاسها ٢٤ × ١٧ سم ومسطرتها ٢١ سطرًا . وكان نسخها في سنة ١٢٩٠ هـ بخط نسخي معتاد وفي ترتيب أوراقها اضطراب . فورقة ٥٥ و - ظ منزوعة ، وموضوعة في غير محلّها الصّحيح دون أن تأخذ رقمًا وقد تقدّمت عليها الورقة التالية لها في الترتيب الصحيح ، وسوف تأتي الإشارة في البحث إلى هذه الورقة التالية بـ ورقة ٥٥ و - ظ ثانيًا وللورقة المنزوعة بـ ورقة ٥٥ و - ظ أوّلا .

(٣) " كشف الظّنون " ٢ / ١١٣٤ .

(٤) " هدية العارفين " ٥ / ٥٦١ . (٥) " بغية الوعاة " ٢ / ٩٣ .

والكتاب شرح لقصيدة ابن الحاجب (١) المسمّاة بـ " المقصد الجليل في علم الخليل " وهي قصيدة من بحر البسيط التزم فيها ناظمها طريقة العلماء في البدء بالقواعد الكلّية ثم تفصيل البحور وأحكام القوافي . ورغم أنّ عنوانها ينمّ عن الغرض الذي وضعت له فهي لا تخلو من الإشارة إلى ما جرى من خلاف بين بعض العلماء في المشطور والمنهوك بالإضافة إلى ذكر بعض ما لم يذكره الخليل أو منعه من مسائل وأحكام كالخبل في المقتضب ، ومجيء ضرب مجزوٍّ أبتر في المتقارب .

وأفصح الأسنوي في خطبة كتابه ، عن بعض ما اهتمّ به في هذا الشرح فأشار إلى تمهيده للبحور ببيانٍ جامعٍ للأحكام العامّة معتمدًا فيه على ابن القطّاع باعتبار أنّه عمدة الناظم .

ومما عني به الأسنوي في هذا الشرح أيضًا ذكر بعض ما اختلف فيه العلماء من مسمّى العلل ، وبيان مشابهة الكامل المضمر والمخزول للرّجز السالم والمطوي ، والكامل المضمر للسريع ، والمقتضب للوافر والاختلاف في تصنيف الضرب الأصلم للعروض الثانية من السريع ، يضاف إلى هذا روايته عن الأخفش والزجاج وابن القطّاع وبدر الدّين ابن مالك (٢) وغيرهم نحو خمسة عشر بناءً وأنماطًا من الزّحاف ممّا لم يذكره الخليل .

---

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (٥٧٠ - ٦٤٦/١١٧٤ - ١٢٤٩) وُلد بأسنا ونشأ في القاهرة وسكن دمشق وتوفي بالإسكندرية . وكان أبوه حاجبًا فعُرف به . انظر : ابن خلّكان " وفيات الأعيان " ٢/٢٤٨ - ٢٥٠ ، " الأعلام " ٤/٣٧٤ .

(٢) هو بدر الدّين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٨٦/١٢٨٧) كان إمامًا في المعاني والبيان والبديع

===

ابن جابر[١] : " عروض ابن جابر " (مخطوط)[٢] :

عني ابن جابر في حديثه عن البحور بذكر وجه تسميتها ، وأعاريضها وأضربها ، وزحافها وشواذها . واعتمد في هذه الشواذ على ما ذكره ابن السّراج الشنتريني من شواذ ، مصرّحا باسمه في غير موضع من كتابه . وانماز منه بذكر أمثلة أخرى من الشّعر لبعض هذه الشواذ ، وتأصيل ما شذّذه من مجيء ضرب مقصور للهزج فجعله ابن جابر ضمن حديثه عن أضرب هذا البحر على اعتبار أنّه ضرب ثالث له . والقول بشذوذ ما لم يشذّذه الشنتريني كالخبل في المقتضب ، وإهمال بعض ما ذكره من شواذ كالخبن في العروض الثانية من المديد ، وفي الضرب الثاني منها ، وقبض عروض الهزج ، وإتمام هذا

=== والعروض والمنطق . وله " مقدّمة في العروض ".
انظر: الصّفدي " الوافي بالوفيات " ١/٢٠٤-٥.

(١) هو محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهوّاري المالكي ، أبو عبد الله شمس الدين (٦٩٨ - ٧٨٠/١٢٩٨ - ١٣٧٨) من أهل مريّه . ورحل إلى المشرق ، ودخل مصر والشام ، واستوطن حلب ، كان كثير النّظم ، عالمًا بالعربية .
انظر : الصّفدي " الوافي بالوفيات " ٢/١٥٧-٨ ، العسقلاني " الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة " ٣/٤٢٩-٣٠ ، الزّركلي " الأعلام " ٦/٢٢٥.

(٢) نسخة دار الكتب المصرية رقم عروض وقوافي ٢٨ وتقع في ثلاث وسبعين ورقة مقاسها ١٣ x ١٨ سم ومسطرتها ١٣ سطرا . وبها نقص من الأول والآخر . أولها شاهد الضرب الثاني من العروض الأولى للمديد ، وآخرها شاهد الضرب الثاني من العروض الأولى للمتقارب .

البحر ، ورواية بعض ما لم يذكره الشنتريني من مستدرك، فذكر زيادة عليه فيما يخص الزّحاف مجيء عروض مجزوة مطويّة مع ضربٍ مقطوع مخبون في البسيط ،وذكر فيما يخصّ العلل خزم العجز في البسيط، ومجيء ضرب ثالث مقطوف للعروض الثّانية من الوافر ،وضرب ثان محذوف مخبون لمجزوّ الرّمل محذوف العروض والضرب مع بيان بعض ما جرى من خلاف بين العروضين في تصنيف هذا الوزن .

طاهر ابن حبيب (١) : " النُّكت الحايزة لحلّ الرامزة " (مخطوط) (٢) :

ذكر هذا الكتاب رضيّ الدين ابن الحنبلي في أكثر من موضع من كتابه (٣) . وهو شرح لقصيدة مقصورة من بحر الطويل لضياء الدّين

---

(١) هو طاهر بن الحسن بن عمر بن حبيب الشيخ زين الدّين أبو العزّ الحلبي الحنفي (ت ٨٠٨/ ١٤٠٥-٦ ؟) من أهل حلب ،أقام بدمشق مدة ثم توجه إلى القاهرة . وكان أديباً وله فيما يخصّ العروض أيضاً "الرّوض المروض في علم العروض" وهو أرجوزة . وشرحها في كتاب آخر عنوانه "نافلة العروض في شرح الرّوض المروض ".
انظر: ابن تغرى بردى "الدّليل الشّافي " ١/ ٣٥٨ ، السّخاوي " الضوء اللامع " ٤ / ٣-٥ ،الزّركلي " الأعلام " ٣/ ٢١٨ .

(٢) نسخة دار الكتب المصرية رقم هـ ٥٧٧٨ و تقع في ثمان وأربعين ورقة مقاسها ١٣×١٩ سم ومسطرتها ١٧ سطرًا ضمن مجموعة من ورقة ١ إلى ٤٨ وكان نسخها في سنة ٧٨٦هـ بخط المؤلف . وعنوان الكتاب على صفحة الغلاف "شرح الرّامزة الشافية في علمي العروض والقافية ".

(٣) انظر "الحدائق الأُنسيّة " ١٠ و ،٥٩ ظ ،٨٠ و .

أبي محمد عبدالله بن محمد الخزرجي[(١)] عمد فيها إلى الرمز في حديثه عن التفاعيل والأبحر والدوائر ، ومن ثم سميت بالرّامزة[(٢)]. وتُسمّى أيضًا بالخزرجيّة نسبةإلى لقبه ،وبالأندلسيّة نسبة إلى موطنه[(٣)].

وأشار حاجي خليفة في حديثه عن هذه القصيدة إلى بعض مَن شرحها فذكر منهم طاهر ابن حبيب من غير إفصاح باسم شرحه[(٤)].

وهو شرح موجز ضمّنه المصنِّف بعض المسائل التي لم يذكرها النّاظم فذكر نحو عشرة أوزان ،وأنواعًا من الزِّحاف لم يذكرها الخليل ، كما أشار إلى اشتباه بعض الأجناس ببعض كمضمر الكامل بسالم الرّجز ، وموقوصه بمخبونه موضِّحًا ضابط التمييز بينهما مع بيان بعض ما امتنع من الزحاف درءًا لاشتباه الضروب (كالقبض في الضرب الأول من الطويل ،والعصب في الضرب الاول من العروض الثانية للهزج) أو درءًا لاشتباه البحور (كالعقل في أجزاء مجزوّ الوافر والقبض في أجزاء الهزج).

---

(١) هو عبدالله بن محمد الأنصاري ، ضياء الدِّين أبو محمد الخزرجي الأندلسي (ت ١٢٢٩/٦٢٦) نزل الإسكندريّة وتوفي قتيلاً وهو غير أبي الجيش الآتي ذكره .
انظر : حاجي خليفة " كشف الظّنون " ١/ ٨٣٠ ، الزّركلي " الأعلام " ط " ٤ " ٤/ ١٢٤.

(٢) انظر بعد : ص ٣٣ ، ٣٦ ، ٤١ .

(٣) انظر : الدّماميني " الغامزة " ص ٤ .

(٤) " كشف الظّنون " ٢/ ١١٣٥ .

النّقاوسي (١) : " شرح القصيدة الخزرجيّة المسماة الرامزه " (مخطوط)(٢) :

أشار إلى هذا الشرح حاجي خليفة وذكر أنّه " شرح كبير "(٣) وهو كما قال . وأشار إليه أيضاً بروكلمان (٤) .

و مما عُني به النّقاوسي في هذا الشرح بيان أصول ألقاب العروض وما وُضع بعد الخليل من مصطلحات في هذا العلم للدّلالة على العلل إذا صاحبها زحاف ما ، كالتّرفيل إذا صاحبه إضمار أو وقص أو خزل ، والتّذييل إذا صاحبه خبن أو طي أو خبل أو إضمار أو وقص أو خزل .. .. الخ والإشارة إلى استعمال الضروب من حيث القلّة والكثرة .

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد النّقاوسي (ت ٨١٠ / ١٤٠٧) لعلّ أصله من نقاوس وهي - كما ذكر السّخاوي في ترجمته لمحمد بن محمد بن يحيى النّقاوسي - مدينة في غربي قسنطينة (انظر : " الضوء اللامع " ١٠/٧) أخذ العلم عن أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المرّاكشي ، وأبي الحسن علي بن عيسى التّازي وكان - على نحو ما يظهر من شرحه - عالماً باللغة والنحو ، بصيرًا بالعروض .
انظر: كتابه " شرح القصيدة الخزرجيّة " ٤ و ؟ ، ١١ و ؟ ، ٨٥ ظ ؟ ١٢٣ ظ ؟ ، وبروكلمان " تاريخ الأدب العربي " ٥/ ١١٠ .

(٢) نسخة مكتبة الحرم المكي رقم ١٣٩ وتقع في ثلاث وثمانين ومائة ورقة مقاسها ١٧×١٣ سم وأسطرها مختلفة وبها نقص من أولها ومن حشوها ، و في ترقيم ورقاتها اضطراب . وعليها أختام أحدها ختم ابن الشريف غالب .

(٣) " كشف الظّنون " ٢/ ١٣٣٨ .

(٤) " تاريخ الأدب العربي " ٥/ ٣٦٣ وفيه أنّه لأحمد بن عمر ابن محمّد النّقاوسي . وأشار الحسّاني حسن عبد الله إلى تحشيات للنّقاوسي في نسخة د من " الغامزة " انظر هامش ص ١٤ ، ٨٨ و قابل ما في هذه الصفحة الأخيرة : النّقاوسي " شرح القصيدة الخزرجيّة " ٥٥ و ؟ .

كما عُني النّقاوسي ببيان درجات الزِّحاف من حيث الحسن والقبح، وضابط ذلك، وتداخل الزِّحاف في كلّ دائرة (١)، وذكر ما أشار إليه بعض العلماء من امتناع بعض الزِّحاف درءًا لالتباس الضروب (كالخبن في العروض الثانية من المديد، وعصب الضرب الثاني من الوافر، وخبن "فاعلن" في السريع) أو درءًا لالتباس البحور (كالقبض في أجزاء الهزج، وقبض "فاعلاتن" في المضارع)، وبيان بعض ما جرى من تداخل الأعاريض أو الضروب، كمداخلة العروض الثانية من الكامل، وكذلك المقطوعة للضرب الأول والثاني من العروض الأولى منه. وكذلك مداخلة العروض الثانية ذات الضرب الثاني للعروض الأولى ذات الضرب الثالث، ومداخلة العروض الأولى ذات الضرب الثاني من الخفيف للعروض الثانية منه، والجمع بين ضربي العروض الثانية من كلّ من الكامل والسريع، مع بيان مشابهة الوافر للهزج والرّجز، ومشابهة الكامل للرّجز والرّمل والسريع والمنسرح، وما ذهب إليه بعض العلماء من المخالفة في تجزئة بعض البحور كالطويل والمديد والسريع، أو نسبة بعض ضروبها إلى بحر دون آخر كنسبة بعضهم مخلّع البسيط إلى المنسرح، ونسبة مشطوري السريع ومنهوكي المنسرح إلى الرّجز، ونسبة مجزوّ الخفيف مقصور العروض والضرب مخبونهما إلى مقلوب المديد، والإشارة إلى بعض أوجه التشابه بين بعض الأوزان الخليلية وأنماطٍ من الدوبيت. يُضاف إلى هذا روايته - إضافة إلى ما ذكره الخليل، وما هو معروف من الأوزان المعكوسة - نحو خمس وخمسين بناءً وأنماطًا من الزِّحاف مع التّمثيل لها غالبًا وبيان علّة إهمال الخليل لما ورد منها في شعر العرب.

---

(١) استخدم النّقاوسي لفظ "تداخل" هنا في غير المعنى الذي استخدمه البحث. انظر بعد ص: ٦٠.

وكان في روايته لبعض هذه الأوزان وغيرها من المسائل والأحكام التي عرض لها - يُبين عن رأيه مفيدًا فيما ذكر من العلماء المتقدمين عليه عبر العصور المختلفة كالأخفش ، والزّجاج ، وابن القطّاع ، وأبي عبدالله بن الحدّاد ، ومالك بن المرحّل ،والقاضي الفاضل ،واسماعيل ابن أحمد التميمي المعروف بابن السمّان ، وشيخيه أبي عبدالله محمد المرّاكشي وأبي الحسن علي بن عيسى التّازي وغيرهم مما يطول ذكره هنا . فمدّ بحثنا بآراء لعلماء لم يتيسّر الوصول إلى مصنّفاتهم . إضافة إلى ما كان منه من تتبّع أوجه التشابه في الكامل والوافر أربى فيه على ما ذكره غيره من العلماء . وإجمالا فإنَّ شرحه أوفى وأغزر مادة من شرح طاهر ابن حبيب المتقدّم ذكره ، وشرح الدّماميني الآتي ذكره .

الأردبيلي (١) : "مقدّمة كافية في علم العروض والقافية" (مخطوط) (٢) :

كتب الأردبيلي مقدّمته هذه للسلطان أبي سعد بن محمد الخان ، جمعيها بين مذهب العرب والفرس في علمي العروض والقافية ،

---

(١) ابن الغني الأردبيلي وهو ،على ما يظهر ،من رجال القرنين الثامن والتاسع الهجرى استنادا إلى أمرين :
- إشارته في كتابه إلى القصيدة الحسناء وناظم هذه القصيدة ، كما تقدم ت ٧٤٩ .
- نسخ كتابه كان في سنة ٨٢٤ .
ولعله جمال الدّين محمد بن شمس الدين عبد الغني الأردبيلي (ت ٨٨٦ - ١٤٨١) صاحب شرح الأنموذج للزّمخشري في النحو . انظر : اسماعيل البغدادي "هديّة العارفين" ٦/٢١٣ .

(٢) نسخة لا له لي بتركيا رقم ١٩٧٩ وتقع في أربع وثلاثين ورقة . انظر : فؤاد سيد "فهرس المخطوطات المصوّرة" ١/٤١٧ .

وسلك فيها مسلك أكثر العلماء في البدء بالقواعد العامّة فالبحور مثّلا لما ذكر من مسائل بأبياتٍ من نظمه في مدح السلطان وقد يورد شواهد العلماء لذلك .

و مما عُني به في هذه المقدّمة الإشارة إلى بعض ما امتنع من الزّحاف دفعًا للبس (كخبن "فاعلن" في المديد ، والعقل في الوافر ، والقبض في الهزج) وما ينجم عن العصب في الوافر من تشابهٍ بالهزج ، وعن الإضمار والوقص والخزل في الكامل من تشابهٍ بالرّجز وكيفيّة التّمييز بينهما ،و مخالفة بعض العلماء في تصنيف ضربي العروض الثالثة من المديد ،والضرب الأصلم للعروض الثانية من السريع ،و تجويز مجامعة العروض المقطوعة من البسيط لضرب غير مقطوع مضعّفًا القول بتصنيف مشطور السريع و منهوك المنسرح في الرّجز ، كمابيّن ما تحتمله بعض الأبيات من نسبة إلى الضرب السالم والمقصور من الطويل وأخرى إلى المديد والرّمل ،وكيفية فك البحور السالمة والمزاحفة بعضها من بعض . وأشار إلى مذهب السّكاكي في رد البحور إلى الوافر ، يضاف إلى هذا روايته نحو عشرين نوعًا من أنواع العلّة والزّحاف لم يذكرها الخليل ،أفاد فيها إفادة بيّنة ممّا ذكره السّكاكي .

الدّماميني (١) : "العيون الغامزة على خبايا الرّامزة ":

الكتاب شرحٌ لما تضمّنته القصيدة الرّامزة من مسائل العروض وأحكام

---

(١) هو محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي الاسكندراني بدر الدين المعروف بالدّماميني أو ابن الدّماميني (٧٦٣-٨٢٧/ ١٣٦٢- ١٤٢٤) ولد في الإسكندرية واستوطن القاهرة ثم تحول إلى دمشق فمصر ثم اليمن وانتقل منها إلى الهند

===

القافية ،وما عني به الدّماميني في هذا الشرح بيان طّة إخراج بعض البحور (المهملة) ،وشرح مسمّيات البحور المستعملة والاشتقاق اللغوي لألقاب الزّحافات والعلل ،وتمييز ما هو حسن من الزّحاف عمّا هو صالح أو قبيح ،وضابط كلّ من هذه الأنواع ،وبيان ما ينجم عن بعض الزّحاف من التباس بعض البحور كالعصب في الوافر أو الإضمار في الكامل ،والخبن في الرّجز ، وكيفية التّمييز بين البحور في حالة التباسها إذا لم توجد قرينة ،والإشارة إلى بعض ما امتنع من الزّحاف درءًا لالتباس الأعاريض كخبن العروض الثانية في المديد ،وما امتنع من العلل درءًا لالتباس البحور كجَزْء السريع ،وما تسامح به بعض العلماء من إجازة ألوانٍ من الزّحاف ، رغم ما تؤدّي إليه من التباس بعض البحور ببعض كما ذكر ما جرى في شعر بعض العرب من جمع بين الأعاريض أو الضروب في القصيدة الواحدة واختلاف بعض العروضيين في نسبة بعض الابيات إلى المديد تامًّا أو مربّعًا ،أو مجزوّ الرّمل محذوف العروض والضرب ،ونسبة أبيات أخرى إلى مجزوّ الوافر مقطوف العروض والضرب أو المجتث مشكول الصّدر والابتداء ، أو المضارع مقبوض الصدر والابتداء مكفوفهما . ونسبة بعضهم ما ورد من مشطور السريع المكشوف إلى الرّجز يضاف إلى هذا ما رواه في تنبيهاته من أعاريض مستدركة لم يذكرها الخليل .

وكان معنيًّا فيما يذكر من مسائل وأحكام على وجه العموم بتتبّع آراء بعض العلماء كالأخفش ، والزّجاج ،وابن برّي ، والمحلّي ،والسفاقسي (١)

=== فمات بها في مدينة "كلبرجا" وكان عالمًا بالفقه والنّحو والأدب. له كتاب آخر في العروض "جواهر البحور في العروض" .
انظر : ابن تغرى بردى "الدّليل الشّافي" ٢/٣ ٥٨-٤ ،
السّيوطي "بغية الوعاة" ١/٦٦-٧ ، الزّركلي "الأعلام" ٦/٢٨٢-٣ .

(١) وفيه "الصفاقسي" ولم يحدّد الدّماميني من هو ،والظّن أنّه يعني ===

والشـريــــف الحسيني الذي كان عمدة الشارح ، وغيـر أولئك ممن رجع إليهم في مسائل عديدة منها الدوائر ، والخرم والخزم ، والتزام الردف في الضرب المحذوف من الطويل ، وقبض عروض مخلّع البسيط ، وعروض الضرب الأول من الوافر ، والصّلم في ضرب العروض الثانية من السريع وغيرها من المسائل . فجاء شرحه أوفى من شرح طاهر ابن حبيب حبيب وأوجز من شرح النّقاوسي .

الأحمدي (١) : "نزهة النّـواظر وطراز الدّفاتر في التّوصّل إلى معرفة ما حوته الدّوائر" (مخطوط) (٢) .

جعل الأحمدي كتابه في قسمين ، أتى في أولهما - وهو أبيات من الرّجز - على ذكر الأحكام العامة وتفصيل البحور ، ورواية نحـو

=== محمد بن محمد السَّفاقسي (ت٧٤٤/ ١٣٤٣) فلهذا كتابان في العروض. انظر الصّفدي "الوافي بالوفيات" ١/ ٢٧٠ . ولضبط اسمه بالسين انظر (السابق) ٦/ ١٣٨-٩ .

(١) هو أبو البقاء محمد بن علي بن خلف الأحمدي المصري الشافعي من رجال القرنين التاسع والعاشر ، نزل المدينة المنورة . وكان عالماً بالحديث والنّحو والعروض وله فيما يخصّ هـذا العلم "الجواهر البهية على الرّامزة الخزرجية" و "الزّبد الشّافية في إبراز مكنونات القافية" .

انظر : "نزهة النّواظر" ٢ ظ ، ٧٤ ظ ، حاجي خليفة "كشف الظّنون" ١/ ٥٥١ ، اسماعيل البغدادي "إيضاح المكنون" ٣/ ٥٤٦ ، "هديّة العارفين" ٦/ ٢٢٤ ، كحّالة "معجم المؤلفين" ١١/ ٧-٨ .

(٢) نسخة مكتبة أيا صوفيا بتركيا رقم ٤٣٣٠/ ١ وتقع في خمس وسبعين ورقة .

انظر : فؤاد سيّد "فهرس المخطوطات المصوّرة" ١/ ٤١٨ .

خمس وثلاثين مما ذكره ابن القطّاع وغيره من أنواع العلّة والزّحاف التي لم يذكرها الخليل ، مشيرًا إلى امتناع العصب في ثاني الوافر ، وغيره من الزّحاف في السريع خوف اللبس ، وإلى اجتماع " متفاعلن " و " فعلاتن " في عروض الضرب الثاني من الكامل و في عروض المجزوّ منه المرفّل ، و " فعِلن " و " فعّلن " في ضرب العروض الثانية في الكامل والمنسرح " والعروض التامة والمحذوفة في الخفيف . وأتى في ثانيهما على ذكر شواهد الضروب والأعاريض والزّحافات الجائزة الخليلية ، والعلل المستدركة المشار إليها في النّظم و فق ترتيب أبواب عروض الخليل .

وكان يذكر مع كلّ شاهد من شواهد الضروب والأعاريض أبياتًا ذكر أنّها من نفس القصيدة التي منها الشاهد (١) . وهي في الواقع ما نظمه ابن عبد ربّه من أبيات ضمّنها شواهد الخليل . كما كان الأحمدي يعقّب تلك الشواهد بأبياتٍ من نظمه في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم . أمّا اجتماع الأعاريض ، والزّحافات والعلل المستدركة فشواهده لها هي شواهد ابن القطّاع بإضافة أمثلة أو شواهد كما صنع في خبل صدر المقتضب . وقد لا يذكر الشاهد إطلاقًا على نحو ما صنع في قبض عروض الهزج أو حذفها ، وقصر ضربه فإنه لم يذكر لها أمثلة مشيرًا خلال ذلك إلى الاختلاف في قطع الضرب الوافي من المنسرح ، وصلم ضرب العروض الثانية من السريع ، واحتمال نسبة مثال الجوهري للمضارع مقبوض الصدر والابتداء مكفو فهما إلى الوافر أو المجتث .

أورد بعد ذلك ما ذكره ابن القطّاع من أبنية مهملة وأمثلة هذه الأبنية عقّبها بأبياتٍ من نظمه ضمّنها ضوابط البحور ، وببيانٍ عن ألقاب العروض .

---

(١) انظر مقدّمة كتابه ٢ و .

رضيّ الدّين ابن الحنبلي [١] : " الحدائق الأُنسيّة في كشف حقائق الأندلسيّة " (مخطوط) [٢] :

ذكر هذا الكتاب كلٌّ من حاجي خليفة [٣] ،واسماعيل البغدادي [٤] ، والزّركلي [٥] ، والكتاب شرح لمختصر وضعه أبو الجيش الأندلسي [٦]

---

(١) هو محمّد بن ابراهيم بن يوسف بن عبد الرحمن ،أبو عبدالله رضي الدين المعروف بابن الحنبلي . (قبيلة) التاذفي (شهرة ونسباً) الحنفي (مذهباً) ٩٠٨-٩٧١ / ١٥٠٢-١٥٦٣) ولد في حلب وعاش فيها ،وكان مؤرخا ، نحويًا ، عروضيًا ،شاعرًا فقيهًا . وله ما يقرب من خمسين مصنفا في مختلف العلوم.
انظر: مقدّمة كتابه " الحدائق الأنسيّة " ٢ و ، نجم الدّين الغزّي " الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة " ٣ / ٤٢-٣ ، الزّركلي " الأعلام " ٦/١٩٣ .

(٢) نسخة كوبرلي رقم ٤٩٠ ،استانبول . وتقع في ست وثمانين ورقة
انظر: فؤاد سيّد " فهرس المخطوطات المصوّرة " ١/٤١٤ .

(٣) " كشف الظّنون " ١/٦٣٣ ، ٢/١١٣٥ .

(٤) " هديّة العارفين " ٦/٢٤٨ .

(٥) " الأعلام " ٦/١٩٣ .

(٦) هو أبو عبدالله صفيف الدين محمّد المعروف بأبي الجيش ابراهيم الأنصاري الأندلسي النحوى (ت٥٤٩/١١٥٤) .
انظر : مقدّمة كتابه " رسالة في علم العروض " نسخة دار الكتب رقم هـ ١٢٠٦٧ ، ١ ظ ، طاش كبرى زاده " مفتاح السّعادة " ١ /٢١٩ ، الزّركلي " الأعلام " ط ٤ " ٦ / ٢٣٠ .

في خمسة وستين بيتًا تخرج من ستة عشر بيتا أصلاً ،ممهّدًا لها ببيان عن كيفيّة التّخريج ، وأجزاء الشعر ،وما ذهب إليه الجوهري في "مفعولات" وألقاب العلل وتشمل هذه عند أبي الجيش ألوانًا من الزّحاف . وهي تختلف عن أندلسية الخزرجي المتقدّمة (الرامزة كما وكيفا ،فأندلسية أبي الجيش - وهي مزيج من المنظوم والمنثور - لم تعن بتفصيلات البحور وما يجوز فيها من التّغييرات أوأحكام القافية ، في حين استوعبت أندلسية الخزرجيّ - وهي نظم خالص- أحكام عروض الخليل .

ومهّد رضيّ الدّين ابن الحنبلي شرحه لهذه الرسالة بمقدّمة وضّح فيها موضوع علم العروض وغايته . وأعاريض البحور وضروبها والفرق بين العلة والزحاف . شرع بعد ذلك في شرح ما ذكره أبوالجيش الأندلسي من ألقاب العلل وأبان عن دلالتها اللغوية واختلاف العلماء في مسمّى بعض هذه الألقاب ومواضعها . ثم شرح منهج أبي الجيش في تركيب أبيات البحور والأعاريض . وعني في حديثه عنها بالإشارة إلى مشابهة الوافر للهزج ، والكامل للرّجز، والضرب الثاني من الرّجز المصرّع لمشطور السريع ،والمضارع للمجتث ومخالفة بعض العلماء في تصنيف الضرب المقصور للطويل وضربي العروض الثالثة من المديد ، ومشطوري المديد والبسيط والضرب الثاني من العروض الأولى للكامل ، ومنهوك الكامل ،والضرب الأصلم من العروض الثانية للسريع ،وما يحتمله شاهده وشاهد الضرب المخبول المكشوف لتلك العروض أيضا من نسبة إلى الكامل ،ومشطور السريع و منهوك المنسرح الموقوفين ،و تقدير تجزئة المتدارك . يضاف إلى هذا روايته نحو عشرين بناء وأنماطًا من الزّحاف مما لم يذكره الخليل ،ونقله ما ذكره بعضهم من اجتماع عروضين من

أعاريض الكامل في قصيدة واحدة أو اجتماع ضربين في قصيدة من المديد أو البسيط . وكان معنيًّا فيما يذكر ببيان مصادره وهي كُثْرٌ . منها عروض الجوهري ، و " تصحيح المقياس في تفسير القسطاس" للموصلي ،و " رفع حاجب الغامزة على كنوز الرامزة "[١] للدلجي ، و " التّحفة الشافية في تكميل العروض والقافية " لابن سلّامة الماردي‌ني .

الحفني[٢] : " حاشية سيدي يوسف الحفني على شرح الخزرجية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري " (مخطوط)[٣] :

ذكر هذه الحاشية اسماعيل البغدادي بعنوان " حاشية على شرح الخزرجيّة لقاضي زكريا "[٤] ، والدمنهوري بعنوان " حاشية العلّامة الشيخ الحفني على شرح شيخ الاسلام ،على الخزرجيّة "[٥] كما ذكره الزّركلي بعنوان " حاشية على شرح الخزرجية "[٦] .

---

(١) رامزة ضياء الدين الخزرجي .

(٢) هو جمال الدّين أبو الفضل يوسف بن سالم بن أحمد المصري الأديب الشافعي المعروف بالحفني (ت ١١٧٦-٨ ؟ / ١٧٦٣-٥ ؟) من أهل القاهرة ،أصله من حفنه (إحدى قرى بلبيس) له مصنّفات في النحو والبلاغة والأدب والمنطق ،وديوان شعر .
انظر : اسماعيل البغدادي " هديّة العارفين " ٥٦٩/٦ ، الزّركلي " الأعلام " ٣٠٨/٩ .

(٣) نسخة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم ١٣٢٨ وتقع في ست وأربعين ورقة مسطرتها ٢٥ سطرًا وكان نسخها في سنة ١٢٠٠هـ بخط أحمد الدّمياطي .

(٤) " هديّة العارفين " ٥٦٩/٦ .

(٥) " الإرشاد الشّافي " ص ٣ وانظر ما نقله عنه ص١٩ ، ٢٢ ، ٤٠ ، ٨٩ ، ١٠٢ ، ١٤٨ .

(٦) الزّركلي " الأعلام " ٣٠٨/٩ .

وما عُني به الحفني في حاشيته هذه بيان الاشتقاق اللغوي لألقاب العروض ، والإفاضة في الحديث عن الأجزاء الأصول عند الجمهور ومن خالفهم من العلماء كالجوهري والمحلّي ، والإشارة إلى بعض ما امتنع من الزِّحاف لدفع اللبس بين البحور كالقبض في الهزج ، وما أجازه بعض العروضيين من اجتماع " فعِلن " و " فعْلن " في ضرب العروض الثانية من السريع ، ومشابهة بعض البحور لبعض ، كمشابهة المضارع للمجتث في حال قبضه ، كما روى بعض الصور المستدركة ، مفيدا فيها من العروضيين المتأخرين كالهمداني والنّقاوسي مع بيان ما يحتمله بعضها من نسبة إلى أكثر من وزن ؛ كالعروض الوافية المقطوعة المخبونة في الرّجز ، والمضارع مقبوض الصدر والابتداء مكفوفهما ، والمجتث محذوف العروض والضرب .

* * *

تلك هي أهم المصادر العروضية التي استرفدها البحث في الإبانة عن ظاهرة التداخل في البحور ، وهي في مجملها تدل على اهتمام العلماء على مرّ العصور ، واختلاف الأمصار برصد الأوزان المستدركة وأوجه التشابه بين البحور ، فلم تكن العناية بهاتين الظاهرتين - وبينهما من العلاقة مايبين فيما بعد - وقفاً على عصر أو قطر ما . وإنما عني العلماء بها منذ تقعيد الخليل لهذا العلم حتى يومنا هذا . وشارك فيها المشارقةَ المغاربةُ بنصيب وافر بل كان هؤلاء (أي المغاربة) أكثر عناية من المشارقة لا سيّما فيما يخص الأوزان المستدركة وذلك على نحو ما يظهر لدى ابن القطّاع ، والشّنتريني والهمداني ، وابن جابر ، والنّقاوسي ، وربّما كان ذلك لما شاع في أزمانهم من أوزان مستحدثة استخدمها شعراؤهم .

ورغم ما قد يبدو من تكرار في بعض هذه المصادر للأوزان المستدركة فإن بينها اختلافًا في كم هذه الأوزان ، أو في مقدار الشواهد الشعرية ،أو في تصنيف هذه الشواهد فقد تذكر طائفة من هذه المصادر - مثلاً - المديد التام ،و مجزوّ الرمل محذوف العروض والضرب ،ولكنها تختلف في الأمثلة فما يستشهد به أحدها على المديد التام قد يستشهد به غيرها على مجزوّ الرّمل محذوف العروض والضرب .

كما تدل هذه الإلمامة المتقدّمة على أنَّ أكثر المصادر - فيما يخص التشابه بين الأوزان الخليلية - ركّزت على ما يكون بين الكامل والرّجز أو بين الوافر والهزج من تشابه ،وقليل منها ما عني بالإشارة إلى ما بين المضارع والمجتث ،أوالكامل والسّريع ،أو الكامل والمنسرح ، أو المنسرح والخفيف من تشابه ،ولكنها بإجازتها لبعض العلل والزِّحاف أسهمت في توسّع هذه الظاهرة وإن لم تصرّح بعضها بما يؤدّي إليه بعض هذا من تداخل . كما يظهر مما تقدّم أنَّ الإشارة إلى أوجه التشابه بين تلك البحور أو غيرها مما سيرد بيانه بعد لم ترد مجتمعة في كتاب واحد وإنّما هي متناثرة في كتب متفرّقة.

وتحسن الإشارة هنا إلى أنَّ تلك المصادر لم تكن كل ما اعتمد عليه البحث بل استعان بمصادر أخرى ك" العقد الفريد " لابن عبد ربّه ،و "الإقناع في العروض وتخريج القوافي " لابن عبّاد ،و "كتاب العروض لابن جنّي " ، و " كتاب الكافي في العروض والقوافي " للتّبريزي ، و " الدّوائر في العروض والقوافي "(١) للجَنْزي ،و " الحور العين"

---

(١) مخطوط نسخة مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٦٥٢ وتقع في ثمان وثلاثين ورقة . انظر : فؤاد سيّد "فهرس المخطوطات المصورة " ١/ ٤١٤ . وذكر بروكلمان للجَنْزي كتابًا عنوانه " الوافي ==

للحميري ، و " الوافي في نظم القوافي "[١] للرُّندي ، و " الوجيزة الكافية في العروض والقافية "[٢] لابن مهاجر ، و " متن الكافي " للقنّائي ، و " حلّ مشكلات المختصر في علم العروض " للقيصري ، وأُفردت هنا لقلّة عنايتها بأمر التداخل .

وجملة القول في هذه الكتب أنّها تصوّر عروض الخليل بما فيه من قواعد ومصطلحات . وكان لها - مع ما تقدّم من المصادر - دور المحكّم في تمييز ما جاء على خلاف قواعد هذا العلم . وما يزال لها أهميتها في توجيه مسار البحث . وقد يكون من المستحسن الإشارة إلى بعض ما تميّزت به هذه المصادر عن بعض فيما تناولت من مسائل جزئية . فممّا

=== في العروض والقوافي " لعله هو كتاب الدّوائر ، انظر " تاريخ الأدب العربي " ٥/ ٢٤٠ .

(١) مخطوط نسخة دار الكتب المصرية رقم ٦٠٣ أدب تيمور . وتقع في أربع وتسعين ورقة ومسطرتها ٢٥ سطرًا ، وكان نسخها في سنة ٧٢٨ هـ بخط مغربي . وذكره ابن عبد الملك المرّاكشي بعنوان " الكافي في نظم القوافي " (انظر : " بقية السّفر الرابع من الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة " ص ١٣٧) وذكره لسان الدّين ابن الخطيب بعنوان " الوافي في علم القوافي " (انظر : " الإحاطة في أخبار غرناطة " ٣/ ١٦١) وحقّقه الاستاذ محمد الكنّوني في رسالة قُدّمت لنيل دبلوم السلك الثالث من جامعة الإمام محمد الخامس بالمغرب . وكتب عنه د . محمد رضوان الدايه في كتابه " تاريخ النقد الأدبي في الأندلس " ص ٤٥٢ - ٨٧ .

(٢) مخطوط نسخة مكتبة حسين جلبي رقم ٣٣ أدبيات وتقع في خمس عشرة ورقة . انظر : فؤاد سيّد " فهرس المخطوطات المصوّرة " ١/ ٤١٨ ، وذكره رضي الدّين ابن الحنبلي " الحدائق الأنسيّة " ٤٧ و ٦٠ ظ وحاجي خليفة " كشف الظّنون " ٢/ ٢٠٠٤ .

عني به ابن عبد ربّه [١] في مبحثه تمييز ما هو حسن من الزّحاف وما هو صالح وما هو قبيح ،والنّص صراحة على ما استشهد به الخليل في كتابه من أبيات سالمة أو معتلّة . ورغم ما اعترى هذه الأبيات من تصحيف أو تحريف فإنه يمكن تصويبها في حضور الكتب العروضية الأخرى .

وما انماز به ابن عبّاد [٢] ما ذكره زيادة على عروض الخليل من ضرب وافٍ مقطوع للمنسرح ،وضرب مجزوّ أبتر للمتقارب ،وبحر الخبب ،وذكره صورًا من الخرم على غير منهج الخليل .

ومما عني به ابن جنّي [٣] في كتابه تفسير مسمّى الدوائر ، مخالفًا الخليل في مسمّى الدائرتين الثالثة والرابعة ، فسمّى الدائرة الثالثة وهي ما تعرف عند الجمهور بالمجتلب ـ دائرة المشتبه ،لأنّ

---

(١) هو أحمد بن محمد بن عبد ربّه الشاعر بن حبيب ابن حُدَيْر بن سالم أبو عمرو (٢٤٦-٣٢٨ / ٨٦٠ - ٩٤٠) من أهل قرطبة . انظر : ابن الفَرَضي "تاريخ علماء الأندلس" ص ٣٨ ، الزّركلي "الأعلام" ١/١٩٧-٨ .

(٢) هو الصّاحب أبو القاسم اسماعيل بن عبّاد ، بن العباس الطّالقاني (٣٢٦-٣٨٥/٩٣٨-٩٩٥) ولد في الطّالقان (بلدة وكورة بين قزوين وأبهر . انظر: ياقوت "معجم البلدان" ٤/٦-٧) وإليها نسبته وتوفي بالرّي ونقل إلى أصبهان فدفن فيها . وكان وزيرًا يغلب عليه الأدب .

انظر : ابن النّديم "الفهرست" ص ١٩٤ ،الزّركلي "الأعلام" ١/٣١٢-٣ .

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي (ت ٣٩٢/١٠٠٢) ولد بالموصل وتوفي ببغداد .

انظر: ابن النّديم "الفهرست" ص ١٢٨ ،الزّركلي "الأعلام" ٤/٣٦٤ .

أجزاءها كما يقول متماثلة فكلّ واحد من أجزائها يشبه الجزء الآخر لأنّه مثله إذ كانت الأجزاء كلّها سباعية . وسمّى الدائرة الرّابعة - وهي ما تعرف لدى الجمهور بالمشتبه - دائرة المجتلب لكثرة أبحرها كما يقول فالجلب في اللغة الكثرة . مهملاً تقييد ما ارتآه من أحكام عروضيّة في هذا العلم ضمّنها كتابه " الخصائص " وغيره مما سوف تأتي الإشارة إلى بعضه في ثنايا هذا البحث .

وضمّن التبريزي [1] كتابه ثلاثة علوم هي العروض والقوافي والبديع وأفاد في القسم الأول من ابن عبّاد وابن جنّي وانماز منهما بالتعليل اللغوي لألقاب العلل ، والإشارة إلى الانتقال من عروض إلى عروض في الكامل ، ومن ابن عبّاد (خاصة) بروايته أمثلة أخرى للضرب المقطوع من المنسرح .

هذا وله - في شرحه لديوان أبي تمام - إشارات عروضية أخرى .

ورتّب الجَنْزي [2] كتابه فصولاً وأبوابًا ، فأمّا الفصول فتسعة تحدّث فيها عن الأحكام العامة لهذا العلم ، ومن أبرز ما عُني به في

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمّد بن موسى بن بسطام الشّيباني الخطيب (وذكر ياقوت أنه ابن الخطيب وربما يقال له الخطيب وهو وهم) التّبريزي - (٤٢١ - ٥٠٢ / ١٠٣٠ - ١١٠٩) كان عالما بالنّحو واللغة والأدب .
انظر : ياقوت " معجم الأدباء " ٢٠ / ٢٥ - ٨ ، الزّركلي " الأعلام " ٩ / ١٩٧ .

(٢) هو أبو حفص عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجَنْزي (٤٧٨ ؟ - ٥٥٠ / ١٠٨٥ - ١١٥٥) من أهل ثغر جَنْزَة

===

هذه الفصول تفسير علّة اطّراح بعض البحور ، وشرح ما بُني عليه تركيب البحور من تضارع بين الأجزاء ، وما استُند عليه في جمع طائفة من البحور في دائرة ما . وأمّا الأبواب فستة عشر باباً ذكر فيها زيادة على عروض الخليل أربعة أوزان وخطّأ من قال إن الضرب الخامس من الخفيف مقطوع أو مقصور مخبون ورأى أنّه مكشوف مخبون .

وأما الحميري (١) فلم يُعن في مبحثه (٢) بالأبيات المزاحفة وإنّما ركز الحديث على كلّيات هذا العلم ، والحدود ويعني بها البحور - موضّحاً في كلّ حدٍّ أنواعه وأضربه غير ملتزم فيما استشهد به للأعاريض والضروب بما ذكره الخليل من أبيات .

=== (اسم مدينة بأرّان وهي بين شروان وأذربيجان ، وتسميها العامة كنجه ، وبينها وبين برذعة ستة عشر فرسخا . انظر : ياقوت : معجم البلدان " ٢ / ١٧١ - ٢ .) أحد أئمة الأدب وله باع في الشّعر والنحو والتفسير . انظر السّمعاني " الأنساب " ٣ / ٣٢٣ - ٤ ، ياقوت " معجم الأدباء " ١٦ / ٦٢ - ٧ ، كحّالة " معجم المؤلّفين " ٧ / ٢٩٦ .

(١) هو أبو سعيد نشوان بن سعيد بن نشوان الحميري اليمني (ت ٥٧٣ / ١١٧٨) من أهل بلدة " حوث " من بلاد حاشد ، شمالي صنعاء . كان عالمًا باللغة والنحو والتاريخ وفنون الأدب . وله كتاب مختصر في العروض عنوانه " ميزان الشعر وتثبيت النظم " .
انظر : كتابه " الحور العين " ص ٥٠ ، ياقوت " معجم الأدباء " ١٩ / ٢١٧ - ٨ ، الزّركلي " الأعلام " ٨ / ٣٣٥ - ٦ .

(٢) انظر ص ٥٠ - ٧١ من كتابه ، وفي ترتيب بعض صفحاته اضطراب .

وخصّص الرُّندي [(١)] الجزء الرابع من كتابه المذكور للحديث عن العروض والقافية ،وقسّم هذا الجزء إلى فصول تناول فيها الأحكام العامة لهذا العلم ،وأنواع الشعر وذكر بادىء ذى بدء أنّها نوعان ، قديم منقول عن العرب و محدث ولّده المحدثون . فأما القديم فخمسة عشر بحرًا في خمس دوائر روى فيها زيادة على عروض الخليل نحو خمسة عشر بناءً ، وختم حديثه عن البحور ـ بأبيات مضمنة ضوابط البحور ، بيّن بعد ذلك النّوع الثاني وهو المحدث فذكر أنه تسعة أوزان هي " الوسيط ، الوسيم ، المعتمد ، المتئد ،المنسرد ، المطرد ، الخبب ، الفريد ، العميد "[(٢)] ثم شرح مسائل علم القافية ،وعيوب الأعاريض والقوافي .

و مما عني به ابن مهاجر [(٣)] في مصنّفه ـ وهوقصيدة في

----

(١) هو أبوالطّيب صالح بن يزيد بن صالح بن علي بن موسى بن أبي القاسم بن شريف النَّفَزى الرُّندي (٦٠١ -٦٨٤/ ١٢٠٤-١٢٨٥) من أهل رُندة من جزيرة الأندلس . كان فقيهًا حافظًا بارع التّصرف في منظوم الكلام ومنثوره .
انظر: ابن عبد الملك المرّاكشي "بقية السفر الرابع من الذيل و التكملةلكتابي الموصول والصلة " ص ١٣٧-٩ ، لسان الدّين ابن الخطيب "الإحاطة في أخبار غرناطة " ٣/ ١٦١ .

(٢) نشر القسم الخاص بضوابط البحور الخمسة عشر والأوزان المحدثة د. محمد رضوان الدايه في آخر كتابي "المعيار في أوزان الأشعار " و "الكافي في علم القوافي " للشَّنتريني ص ١٤٣-٦ .

(٣) هو أحمد بن عبدالله بن عبدالله بن مهاجر الوادي آشي ،شهاب الدين الحنفي (ت ٧٣٩/ ١٣٣٨) تفقّه في بلده وتأدّب ثم رحل إلى المشرق فحج ثم سكن طرابلس ثم حلب وأقام بها . وكان قيّمًا بالنحو والعروض ،رائق النظم .
انظر : الصَّفدي "الوافي بالوفيات " ٧/ ١٣٦-٨ ،العسقلاني "الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة " ١/ ١٩٤-٥ .

علم العروض من بحر البسيط رويها الدّال - روايته نحو خمس عشرة صورة مما استدركه الأخفش، والزّجّاج ، والفراء وغيرهم من زحافات وعلل .

وأمّا القَنائي (١) فلم يعن في مصنَّفه بالزِّحاف بل ركّز الحديث على بيان الأعاريض والضروب المختلفة للبحور ممهّدا لها بذكر الأحكام العامة لهذا العلم.

وأما القيصري (٢) فاهتم في مصنّفه - وهو شرح لرسالة أبي الجيش الأندلسي بشرح ألقاب العروض ، و مخالفة الجوهري الخليل في "مفعولات" و غيره في بعض مسائل القافية ، ومذهب أبي الجيش في تركيب الأبيات .

---

(١) هو شهاب الدِّين أحمد بن عبّاد بن شعيب أبو العباس الصابي ثم القاهرة الشافعيّ المعروف بالخواص (ت ٨٥٨/ ١٤٥٤) ولد بقنا من أعلى اسيوط بالصّعيد وأخذ العروض عن ناصر الدين البارنباري ، وشرح الشهاب بن الصيرفي - وهو من طلبة القنّائي - كتابه الكافي .
انظر: السّخاوي "الضوء اللامع" ١/ ٣٢٠-١ ، اسماعيل البغدادي "هديّة العارفين" ٥/ ١٣١ .

(٢) هو عبد المحسن بن مجد الدِّين القيصري الرّومي اختلف في سنة وفاته فقيل سنة ١٤٦٧/٨٧٢ (انظر : حاجي خليفة "كشف الظّنون" ٢/ ١١٣٥ ، كحّالة "معجم المؤلّفين" ٦/ ١٧٢). وقيل سنة ١٣٥٤/٧٥٥ (انظر : اسماعيل البغدادي "هديّة العارفين" ٥/ ٦٢١ ، الزّركلي "الأعلام" ط ٤ ، ٤/ ١٥٢)، وهذا هو الأقرب ، فالقيصري كما ذكر طاش كبرى زاده من علماء الطبقة الثانية من الدولة العثمانية (دولة السلطان أورخان بن عثمان الغازي المبايع بالسلطنة سنة ٧٢٦هـ) اطلع على أنواع الفنون الأدبية والعلوم الشرعية ورحل إلى الشام وقرأ على علمائها ثم عاد إلى بلده وتوفي بها ، وله نظم في الفقه والفرائض .
انظر: "الشّقائق النّعمانية في علماء الدولة العثمانية" ص ١٠ .

الظاهرة والتداخل لغة واصطلاحا :

نعرض هنا لبيان المدلول اللغوي للتداخل وحده ، وما استخدمه علماء العروض في التعبير عن هذا الموضوع من مفردات أخرى كالاشتباه ، واللبس ،والخلط .

وقد تتبّع البحث مواطن استخدام هذه المفردات في مسائل العروض المؤدّية إلى التداخل لدى بعض العلماء بما يجلو المعاني التي قصدوا إليها مبيّنا أيّ تلك المعاني أرادها البحث ،وللوقوف على دقائق فروق الاستعمال وتسويغ الاقتصار على لفظ التداخل في التّعبير عن المحصلة النّهائية لظاهرة علاقة الأوزان العروضيّة ببعضها .

كما حاول البحث تقديم رصدٍ تاريخي لاجتهادات العلماء بما يكشف انتشارها في كثير من الأوزان واهتمام العلماء بمسائلها عبر مراحل التراث مما يُؤيّد صحّة التّعبير عنها بالظّاهرة ويشير في ذات الوقت إلى بعض المسائل التي اتفق عليها العروضيون أو اختلفوا .

قال ابن فارس : " دَخَل : الدّال والخاء واللام أصلٌ مطّرد منقاس ،وهو الولوج . يقال : دَخَل يَدْخل دخولاً ".[١]

وتدلّ مشتقات هذه الكلمة على معنى واحد هو إدخال شيء في شيء ، فالدِّخلة في اللون "تخليطٌ من ألوانٍ في لون "[٢] ، والدِّخال : "مُداخلة المفاصل بعضها في بعض "[٣] والدُّخْلُلُون " الحِشوة الذين يدخلون في قوم ليسوا منهم "[٤] والدُّخَّل من الكلأ : "ما دخل في أغصان الشجر ومنعه التفافه عن أن يُرعى "[٥]

هذا عن الأصل اللغوي لكلمة التداخل الذي فصّله من بعد ابن سيده والجرجاني وابن منظور ،والتّهانوي .

فأمّا ابن سيده فذكره تفسيرًا لمجموعة من الألفاظ[٦] تدلّ على انضمام الشيء بعضه إلى بعض واجتماعه وجمعه .[٧] وعلى نحوه ابن منظور حيث قال : " وتداخل الأمور : تشابهها والتباسها ودخول بعضها في بعض "[٨] . أمّا الجرجاني فقال في تعريفه إنّه :

---

(١) "معجم مقاييس اللغة " مادة دخل ٢/ ٣٣٥ .

(٢) الأزهري "تهذيب اللغة " مادة دخل ٧/ ٢٧٢ ، ابن منظور "لسان العرب "مادة دخل ١١/ ٢٤٠ .

(٣) الأزهري "تهذيب اللغة " مادة دخل ٧/ ٢٧٢ ، ابن منظور "لسان العرب " مادة دخل ١١/ ٢٤٣ .

(٤) الأزهري "تهذيب اللغة " مادة دخل ٧/ ٢٧٦ ،الجوهري "الصّحاح "مادة دخل ٤/ ١٦٩٦ .

(٥) الأزهري "تهذيب اللغة " مادة دخل ٧/ ٢٧٦ ،الجوهري "الصّحاح " ٤/ ١٦٩٧ ،ابن منظور "لسان العرب " ١١/ ٢٤٢ .

(٦) منها : الكَنَع ، الزَّلَك ، التَّجَمْثُم ، التَّقَرْعُث .

(٧) "المخصّص " ١٢/ ٧٨ - ٨٠ .

(٨) "لسان العرب "مادة دخل ١١/ ٢٤٣ .

"عبارة عن دخول شيءٍ في شيء آخر بلا زيادة حجم ومقدار"(١).

وكذلك ذكر التّهانوي من معاني التداخل : أن ينفذ أحد الشيئين في الآخر ويلاقيه بأسره بحيث يصير جوهرهما واحدًا"(٢).

فمدلول التداخل كما يظهر من هذه التعريفات هو انضمام الشيء بعضه إلى بعض ،ودخوله فيه واجتماعه به ...

ومدلول التشابه والالتباس هو ما ينجم عن هذا الضّم ،فإن الشيء يدخل فيه ما هو من جنسه وما ليس من جنسه فيحصل الالتباس والتشابه بمعنى الجمع بين الشيئين وإن أمكن التمييز بينهما .

وإذا ما نظرنا إلى أبواب عروض الشعر الستة عشر نجدها تضم من أنواع الأعاريض والأضرب أربعًا وثلاثين عروضًا وثلاثة وستين ضربًا . على المشهور ، هي فروع محدّدة في بحور العروض ، وتبلغ إمكانات الزّحاف المتاحة في كلّ هذه الفروع بالرقم إلى مئات الصُّور الوزنية .

والواقع أن اليسير من الزّحاف كفيل بأن يُخرج الوزن من بابه إلى غيره . وليس هذا بعيبٍ على إطلاقه فإنّ العبرة بالنشاز والإخلال بالذوق ،والمعيار أو القاعدة .

ومن هنا كانت عناية العروضيين بأمر التداخل ،وقد ظهرت في أعمالهم تعبيراتٌ تدلّ على هذا كاللبس ،والاشتباه والخلط والمضارعة مع ما فيها من فروق لغوية دقيقة تأتي الإشارة اليها بعد .

فبادئ ذي بدء استخدم الخليل في الإبانة عن تلك الظاهرة لفظ التشابه وذلك على نحو ما ذكر الأخفش عنه في حديثه عن قبض

---

(١) "التّعريفات" ص ٥٦.

(٢) "كشّاف اصطلاحات الفنون" ٢/ ٢٨٣.

عروض الـهزج من أنّه كان يقول : " أكره أن تكثر "مفاعلن " فيـه فيشبه الرّجز "(١).

واستعمل الأخفش هذا التّعبير أيضاً كما استعمل الخلط ، في حين استخدم الزّجاج المضارعة ،واللبس .

وورد تعبير " اللبس " أيضا لدى ابن السّراج البغدادي في المواضع التي استخدم فيها الزّجاج ذلك(٢) ، عدا موضع واحد ،وهو ما يخص الكامل والرّجز ، كما استخدمه في موضع لم يذكره الزّجاج وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك .

وورد التعبيران "يشبه ، يلتبس "لدى الزّجّاجي فذكر أنّ " العروض الثانية من المديد لا يجوز أن تُزاحف لئلا تشبه الثالث"(٣) وأنّ " الضرب الثاني من الوافر لا يُسكّن لئلا يلتبس بالضرب الأخيـر"(٤). وأنّ "الكامل قد يصير على "مفاعلن " و "مفتعلن " فيشبه الرّجز"(٥).

واستخدم الجوهري التعبيرات "يلتبس ، يشبه ، مداخلات " فذكر في مقدّمة كتابه أنّ " في أبواب العروض ما إذا لحقه الزِّحاف التبس بغيره ، نحو أن تصير أجزاء الكامل كلّها "مستفعلن " بالإضمار فيلتبس بالرّجز . وكذلك مربّع الوافر يلتبس في العصب بالهزج "(٦).

ويرد هذا التّعبير لديه في تفسير امتناع العصب في الضرب الأول من

---

(١) " عروض الأخفش " ١١و .

(٢) يرد تفصيل ذلك في الحديث عن التداخل في البحور.

(٣) " عروض الزّجّاجي " ٣٨ ظ .

(٤) (السابق) ٤٢ و . (٥) (السابق) ٨٠ و .

(٦) " عروض الورقة " ص ٥٦ .

الوافر ،والقبض في ضرب الهزج . وعبّر عن مثل ذلك بالمشابهة أيضًا ، فذكر أنّه لا يجوز طي "مفعولن" في الرّجز لئلا يشبه السريع (١) ، وأنَّ بيت "مفاعل" من المجتث يشبه المضارع والوافر (٢) . كما استخدم هذا التعبير في شرح ما يؤول إليه المضارع في حال القبض (٣) وفي حال القبض والكف معًا (٤) .

ووسم الدوائر بقوله "مداخلات" (٣) وأراد بذلك اتصال أجزاء الدوائر في معنى تركيب البحور .

واستخدم أبو العلاء المشابهة في شرح ما يؤول إليه الوافر في حال العصب ،والكامل في حال الإضمار والوقص في حين استخدم المماثلة في حال الخزل (٤) .

وعاقب ابن القطّاع في الاستعمال بين الاشتباه واللبس فذكر في مقدمته أنَّ "العروض علمٌ وضع لمعرفة أوزان شعر العرب وبمعرفته يأمن الشاعر على نفسه من إدخال جنس من الشِّعر على جنس إذ كان الاشتباه في أجناس الشِّعر كثيرًا . وقد وقع فيه جماعة من العرب كمرقّش ،ومهلهل ،وعلقمة بن عبده ،وعبيد بن الأبرص وغيرهم" (٥) .

أمَّا اللبس فاستخدمه ابن القطّاع في موضعين وذلك في حديثه عن زحاف الطويل والوافر على نحو ما هو مذكور بعد .

---

(١) (السابق) ص ٧٣ .

(٢) انظر ما يرد بعد في الوافر ص ٢١٨ .

(٣) "عروض الورقة" ص ٥٥ .

(٤) ويتضح ذلك بعد في الحديث عن هذين البحرين .

(٥) "البارع" ١ ظ .

واستخدم الجَنْزي التشابه في حديثه عن القوافي فقال : " ويجوز أن تجتمع في قصيدة واحدة قافيتان وثلاث إذا لم يكن في البحر ضروب تتشابه "(١) .

وكذلك استخدم الشّنتريني لفظ " تداخل " بمعنى الجمع بين الضروب(٢) ، واللبس بمعنى اشتباه البحور(٣) .

كما استخدم مصنِّف " تقويم البيان " لفظ " اللبس " في حديثه عن الضرب الثاني من الوافر فقال : " ولا يجوز فيه العصب لئلّا يلتبس بالضرب الثالث . "(٤)

وعاقب الراوندي في الاستعمال بين " يشتبه ، ويتداخل " فقال في حديثه عن الكامل " الإضمار قد يجوز أن يعمّ جميع أجزاء الكامل وقد يجوز ألا يعمّها ، فإن عمَّها وهي صحيحة ، وذلك في النّوعين الأول منه والثامن ، اشتبه البيت بالرّجز "(٥) واستخدم لفظ " تداخل " بمعنى الجمع بين الأجزاء المختلفة في البيت في نحو ما صرّح به في حديثه عن الأحكام العروضيّة لأشعار الفرس من أنّ " الأفاعيل قد تتداخل فيه "(٦) كما استخدم التداخل بمعنى الجمع بين الأصل والمزاحف وهو ما يظهر في تسويغه إفراد بعض المزاحف أصلاً على حياله حيث قال : " ... السّداسيات ... لا يتداخل ولا يداخل شيء منها الأصول السباعية ... هذا يشهد بصحّته الاستعمال الفارسي حيث لا يقع فيه التداخل الزّحافي إلا نادرا . "(٧)

---

(١) " الدّوائر " ٣٦ و .
(٢) " المعيار في أوزان الأشعار " ص ٨٨ .
(٣) (السابق) ص ٧٣ .
(٤) ٧ و ؟ .
(٥) " الإبداع " ٣٠ و .
(٦) (السابق) ٦٢ ظ .
(٧) (السابق) ٤٩ ظ - ٥٠ و .

وورد لفظ " اللبس " لدى الزَّنجاني والمحلّي في حديثهما عن بعض ألوان الزِّحاف[(١)] كما ورد لدى المحلّي أيضًا لفظ " الاشتباه " إذ ذكر أنّ الابيات قد تشتبه لاشتباه أجزائها فلا يُدرى من أيّ بحرٍ هي إلا بما قبلها أو بما بعدها فإن كان البيت فذًا فلا سبيل إلى التحقيق بل يدخله الاحتمال فيخرج من بحرين فصاعدًا .

وورد لدى حازم القرطاجني صيغ : " وزن متداخل " وما أشبه هذا التعبير في نحو ما ذهب إليه الجوهري من معنى تركيب البحور مزدوجة التفعيلة من البحور منفردة التفعيلة وذلك على نحو ما يظهر في النّصوص الاتية :

١ - قوله تعليقًا على فك العروضيين البحور بعضها من بعض :

" ... النظام الذى يكون من جزئين متغايرين يدخل أحدهما على الاخر إذا ابتدأت برأس أي وتد أو سبب خرج لك وزن متداخل من جزئين متغايرين ."[(٢)]

٢ - قوله في حديثه عن الأوزان المركّبة " ومنها البسيط ،وشطره مربّع متداخل على نحو وضع الطويل ..."[(٣)]

٣ - قوله في حديثه عن الأنحاء التي وضعت عليها العرب أوزانها : " الذي تتداخل فيه المتضارعات نحو الطويل ... وربّعت المتداخلات من الخماسيات والسباعيات ."[(٤)]

---

(١) انظر ما يرد بعد في السريع ص ٢٧٠ ، ٢٨٠ .

(٢) " منهاج البلغاء " ص ٢٣٠ .

(٣) (السابق) ص ٢٣٣ و يقصد بالخماسي والسباعي حروف التفعيلة .

(٤) (السابق) ص ٢٤٨ .

ويعني حازم بقوله " وزن متداخل ، أيّ وزن تألف من جزئين متغايرين أحدهما خماسي والآخر سباعي على أن يُعاقب أحدهما الآخر كالطّويل ،والمديد ،والبسيط ،والمقتضب .

واستخدم الهمداني اللبس للدّلالة على اشتباه الكامل بالرّجز من جهة [١] ،وبالمنسرح من الجهة الأخرى [٢] . كما استخدم الخلط فذكر أن العروض الثانية من السريع " قد خلط العرب ضروبها بعضها ببعض " [٣] وذكر في الخفيف خلط الطّرماح الأولى بالثانية وخلطه معها المنسرح وأنّ العروض المجزوّة المقصورة المخبونة تخلّطت بمشطور مقلوب المضارع [٤] .

وبالمقابلة بين المواضع التي استخدم فيها الهمداني اللبس ، والمواضع التي استخدم فيها الخلط يُلحظ أن ما كان نمط وزنه يحتمل النسبة إلى بحرين أو أكثر استخدم فيه الهمداني اللبس ، أمّا ماكان ذا ايقاعين مختلفين كالجمع بين ضربي العروض الثانية من السريع أو الجمع بين الضرب الثاني من العروض الأولى للخفيف والعروض الثانية منه أو الجمع بين بحرين مختلفين كالخفيف والمنسرح فقد عبّر عنه الهمداني بـ" الخلط ". غير أنّ هذا الاستعمال للخلط ليس بمطّرد، فالعبيدي - مثلا - يراوح في التعبير بين الاشتباه والالتباس في حديثه عن اختلاط الأعاريض. يقول : " زحاف المديد خبن كلّ أجزائه إلا " فاعلن " الذي يقع في العروض الثانية لئلا يلتبس بالعروض الثالثة . و " فاعلن "

---

(١) " شرح عروض ابن السّقّاط " ١١ظ .

(٢) انظر بعد ص ٣٤١-٢ .

(٣) " شرح عروض ابن السّقّاط " ١٣ و .

(٤) انظر بعد ص ٣٧٢، ٣٨٣ .

الذي يقع في الضّرب الثالث لئلّا يشتبه الضرب الخامس بالضرب الثالث، لأنّ الضرب الثالث "فاعلن" فلو خُبِن لصار "فعِلن" فيلتبس بالضرب الخامس."(١) ومن التّغييرات التي ذكر العبيدي أنّها لا تجوز منعاً للالتباس أيضا، القبض في الضرب الأوّل من الطويل(٢)، والعصب في الضرب الثاني من الوافر(٣)، والجَزْء والنَّهك في السريع(٤).

ويرد لدى الأسنوي لفظ "تداخل" حيث يذكر أنّ من فوائد علم العروض "الأمن من تداخل البحور"(٥) ويعني بذلك اشتباهها والتباسها، ويستخدم في الإبانة عن ذلك الفعل "صار" الدّال على التّحوّل وهو ما يظهر في قوله في الكامل "واعلم أنّه إذا دخل الإضمار في الأجزاء كلّها صار هذا البحر كالرّجز الساكن وإذا دخله الخزل صار كالمطوي منه."(٦)

ويستعمل طاهر ابن حبيب الاشتباه واللبس في إطار استعمال العلماء المتقدّمين له فيذكر في مقدمته أنّ "العروض هو القانون الذي وضع لمن تشتبه عليه الأجناس كمضمر الكامل بسالم الرّجز، وموقوصه بمخبونه."(٧) ويذكر ما ذكره العبيدي من التّغييرات التي لا تجوز دفعاً للاشتباه أو الالتباس(٨). ويرد لدى النّقاوسي كل من "التداخل" واللبس، والخلط والمشتبه "في مواضع شتّى من كتابه.

---

(١) "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي" ١٧ ظ.

(٢) (السابق) ١٤ ظ. (٣) (السابق) ٢٤ و.

(٤) (السابق) ٣٣و.

(٥) "نهاية الرّاغب" ٤ و. (٦) (السابق) ٣٩ ظ.

(٧) "النُّكت الحايزة" ٢و.

(٨) (السابق) ٢٣ و، ٢٧ و.

أما التداخل فيرد لديه في المواضع الاتية :

١ - في مقدّمته حيث ذكر أنّ من فوائد العروض : " الأمن من تداخل البحور " (١) .

٢ - في تعليقه على قول بعضهم في التفريق بين الكامل والسّريع : " الضروب في الكامل تتداخل وإذا تداخلت الضروب تبيّن الإخلال في الوزن أكثر بما يتبيّن في السّريع إذ لا تداخل فيه على هذا القول " (٢) .

٣ - في آخر حديثه عن الكامل إذ قال : " والخبن في الرّجز قبض في الهزج ، كف في الرّمل ... هذا مذهب بعضهم في تداخل زحاف هذه الدّائرة " (٣) .

٤ - قوله في آخر حديثه عن المجتث : " هذه نبذة عن تداخل الزّحاف في هذه الدائرة يهتدي بها من أراد أن يستخرج سائره وهو باب فائدته التّمرّن والاختبار " (٤) .

و يعني النّقاوسي ب "تداخل الزّحاف" في النّصين الثالث والرابع اشتراك أبحر الدائرة في موضع الزحاف فما يجوز في بحر من أبحر الدائرة يجوز فيما يوازيه من مواضع في الأبحر الاخرى من ذات الدّائرة (٥) ما لم يكن هذا الموضع عروضًا أو ضربًا أو يخلّ بقانون المعاقبة أو المراقبة .

---

(١) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١ظ ٤ . (٢) (السابق) ١٨ظ ٤ .

(٣) (السابق) ١٢٨ ظ ٤ . (٤) (السابق) ١٤٩و ٤

(٥) يعني أنّ الخبن مثلاً في الرّجز وهو البحر الثاني من دائرة المجتلب يقابله من الزّحاف القبض في الهزج والكف في الرمل . و يبين هذا برسم صورة الرّجز مزاحفًا بالخبن وما يقع إزاءه من زحافٍ في البحرين الآخرين من الدّائرة مع التنبيه إلى موضع فك الدّائرة بالعلامة " / " . ===

أمّا ما ذكره في النّص الثاني من تداخل الضروب فيعني به الجمع بين أضرب من بحر واحد في قصيدة واحدة . وأمّا ما ذكره في النّص الأوّل من "تداخل البحور" - وهو تعبير كان ورد بالمعنى نفسه لدى الأسنوي من قبل - فيعني به النّقاوسي اشتباه البحور والتباسها . ولكنه لم يلبث أن ترك هذا التعبير في حديثه عن صور التداخل في بعض البحور واستخدم اللبس والاشتباه في الإبانة عن ذلك فذكر أنّ مضمر الكامل يلتبس بتام الرّجز ، ومخزولَه بمطويّه وموقوصَه بمخبونه ، وأنّ العروض الثانية من الكامل يلتبس مضمرها بالثانية من السّريع كما تلتبس بالمنسرح . وقد يلتبس الكامل بمربّع الرّمل ،ويلتبس معصوب الوافر التام بتام الهزج إن وجد ،ومقطوف المعصوب بمحذوف الهزج إذا استعمل . ويلتبس معقول التام من الوافر بمقبوض الهزج ،ومخبون الرّجز ، ومنقوصه بمكفوفه . ويلتبس معصوب مجزوّ الوافر بمجزوّ الهزج ، ومعقوله بمقبوضه ،ومخبون مجزوّ الرّجز ،ومنقوصه بمكفوفه (١) . ويلتبس المضارع بمخبون المجتث (٢) ،وذكر أنّ ما أشار إليه فيما يخص الوافر والكامل هو "نبذة عن الأعاريض المشتبهة يُستدلّ بها على سائرها" (٣) .

واستخدم النّقاوسي الخلط للدلالة على اجتماع بحرين (٤) أو عروضين أو ضربين في قصيدة واحدة . وذكر فيما يخص الضروب أنّ في البحور طرفًا صالحًا من خلط الضروب وأنّ مثاله من الكامل خلط الأوّل والثاني من ثانيته (٥) .

===

	/٥٥/٥٥	/٥٥/٥٥	/٥٥/٥٥
مبدأ الهزج	مفاعلـن	مفاعلـن	مفاعلـن
مبدأ الرّجز	علن/ مفا	علن مفا	علن مفا
مبدأ الرّمل	علات/فا	علات فا	علات فا

(١) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١١٨و - ظ ؟ . (٢) (السابق) ١٤٣و ؟ .

(٣) (السابق) ١١٨ ظ ؟ . (٤) (السابق) ١١٨ و ؟ .

(٥) "شرح القصيدة الخزرجية" ١٨٧ و ؟ .

واستعمل الأُردبيلي اللبس في مواضع مختلفة[(١)] كما استعمل ما يدلّ من الأفعال على التّحوّل وهو ما يظهر في قوله في حديثه عن زحاف الوافر : " وإذا عُصب الجميع يصير هزجًا "[(٢)].

واستخدم الدّماميني الاشتباه فذكر فيما يخص دائرة المشتبه أنّها سُمّيت بذلك لاشتباه أبحرها[(٣)]. كما استخدم هذا اللفظ معاقبًا بينه وبين اللبس في مواطن شتّى من كتابه[(٤)]، واللبس أكثر لديه استعمالا ، وهولا يخرج عن المواطن التي استُعمل فيها هذا التعبير من قبل .

ويرد اللبس أيضًا - ولكن على قلّة - لدى الأحمدي[(٥)] ورضيّ الدّين ابن الحنبلي ويصحب هذا التعبير لدى الثاني منهما الاشتباه والخلط[(٦)].

وخلاصة القول أنّ للتداخل عند علماء العروض دلالات عدة يمكن إجمالها فيما يأتي :

١ - اتصال أجزاء الدوائر بعضها ببعض . وذلك على نحو ما يبدو لدى الجوهري .

---

(١) انظر " مقدّمة كافية " ١٧ و ، ١٨ ، و ، ٢٠ ظ .

(٢) (السابق) ١٧ و .

(٣) " الغامزة " ص ٥٨ .

(٤) انظر (السابق) ص ١٥٣ ، ١٧٣ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٩٩ .

(٥) انظر " نزهة النّواظر " ٨ و ، ٢٩ ظ .

(٦) انظر " الحدائق الأُنسيّة " ٧ و .

٢ - تركيب الأوزان من جزئين متغايرين يعاقب أحدهما الآخر. وذلك على نحو ما يبدو لدى حازم وهو، في معنى سابقه.

٣ - تشابه البحور والتباسها وذلك على نحو ما يبدو لدى الأسنوي والنّقاوسي.

٤ - الجمع بين الأصل والمزاحف في نحو ما صرّح به الرّاوندي.

٥ - الجمع بين الأعاريض أو الضروب المختلفة في البحر الواحد، وذلك على نحو ما يبدو لدى الشَّنتريني، والنّقاوسي.

٦ - اشتراك أبحر دائرة ما في مواضع الزّحاف فما يقع في البحر الأول له ما يقابله في الأبحر الأخرى عدا ما استُثني من مواضع وذلك على نحو ما يبدو لدى النّقاوسي.

والذي يخص البحث من هذه الدلالات هو تشابه البحور والتباسها، والجمع بين الأعاريض والأضرب المختلفة في البحر الواحد بمعنى الانتقال من عروض أو ضربٍ إلى عروضٍ أو ضربٍ آخر في القصيدة الواحدة. وقد كان للعلماء في الإبانة عن ذلك - إضافة إلى التداخل - جملة من التعبيرات هي التشابه والالتباس والخلط والمضارعة غير أنَّ اللبس لديهم كان أكثر الألفاظ دورانًا في التَّعبير عن تلك الظّاهرة، أمّا التشابه فيأتي في المرتبة الثانية استعمالاً. وأمّا الخلط فقليلٌ وورد لدى الأخفش، والهمداني، والنّقاوسي، ورضيّ الدِّين ابن الحنبلي، وهو لدى الأخفش بمعنى الاشتباه. وميَّز الهمداني بينه وبين اللبس فما احتمل النسبة إلى بحرين أو أكثر عبَّر عنه باللبس. وما اجتمع فيه إيقاعان مختلفا النَّمط عبَّر عنه بالخلط. وفي إطار هذا الاستعمال للخلط كان استخدام النّقاوسي ورضيّ الدِّين ابن الحنبلي له.

ولا يخفى ما بين التشابه والالتباس والخلط من فروق لغوية دقيقة فالمشابهة تعني المماثلة والمشاكلة أو مرتبة فيهما مع إمكان التمييز بينهما أو عدمه. ويدلّ على ذلك قولهم : " أَشبه أباه " وأَشبه الشّيء ، أي مثله في خلْق أو خُلق [١] . وقول اللّه تعالى " إنَّ البَقَر تَشَابه عَلَيْنَا " [٢] فالتّشابه هنا بمعنى الالتباس وهو انبهام الأمر بحيث يعجز الذّهن عن التّمييز فحدّه كما يقول العسكري : منع النّفس من إدراك المعنى بما هو كالسّتر له إذ الأصل في الكلمة الستر [٣] . وفرق بين اللبس والخلط فهذا ضمّ شيءٍ إلى شيءٍ آخر و يمكن التّمييز بعد ذلك وقد لا يمكن [٤] . وهو غير محمود في معناه غالباً ويدل على ذلك ما استعملت فيه هذه الكلمة من مواضعات فالخِلط بالكسر : السّهم والقوس المعوجّان ، والأحمقُ ، وكلّ ما خالط الشيء [٥] . والتّخليط في الأمر : " الإفساد فيه " [٦] واختلط فلان أي " فسد عقله " [٧] و " اختلط اللّيل بالتّراب ، والحابل بالنّابل ، والمرعى بالهَمَل ، والحاثر بالزّباد أمثالٌ تضرب في استبهام الأمر وارتباكه [٨] .

وآثر البحث لفظ " التّداخل " على ما سواه من تشابه ، والتباس ، وخلط ، ومضارعة عنواناً له لما في لفظ " التداخل " من رحابة تسع معاني تلك الألفاظ ، ولمجيئه على صيغة " تفاعل " التي تفيد

----

(١) انظر : السّرقسطي " كتاب الأفعال " ٢/ ٤٠٠ .

(٢) سورة البقرة آية " ٧٠ " .

(٣) " الفروق في اللغة " ص ٢٩٩ .

(٤) الفيّومي " المصباح المنير ١/ ١٧٧ .

(٥) الفيروزابادي " القاموس المحيط " ٢/ ٣٥٨ .

(٦) ابن منظور " لسان العرب " ٧/ ٢٩٢ .

(٧) (السابق) ٢/ ٢٩٤ .

(٨) الفيروزابادي " القاموس المحيط " ٢/ ٣٥٩ .

المشاركة والمطاوعة[١] . وهما خصيصتان من خصائص تلك الظّاهرة ، فالمشاركة تتمثّل في تردّد بحرٍ ما من البحور بين بحرين مختلفين أو أكثر . والمطاوعة تتمثل في قابلية ذلك البحر للتداخل ببحر آخر نتيجة أدنى تغيير . فيما أقرّ منه من أنواع التداخل .

ورأى البحث في صور التداخل مجتمعة وفي استشراف العلماء في مختلف العصور لهذه القضيّة ما يجعل منها ظاهرةً . وأصل هذه من الظّهر خلاف البطن وهو يجمع القوة والبروز. ومنه قولهم : "ظهر الشيء يظهر ظهورًا فهو ظاهر ، إذا انكشف وبرز . ولذلك سُمِّيَ وقت الظهر والظهيرة وهو أظهر أوقات النهار وأضوؤها "[٢] .

والظّاهرة مفرد ظواهر . وأُطلقت في اللغة لتدلّ على العين الجاحظة[٣] ،وعلى ورود الإبل كلّ يوم نصف النّهار[٤] . وظاهرةُ كلّ شيءٍ أعلاه . ومن الأرض ما شرف وهو ما ارتفع فَبان[٥] .

فهي بمعنى ما يُدرك أو يحس به لسهولة تبيّنه . وهذا يكون مع ما يرتفع موقعه أو يشيع و يشتهر و يبين .

و هي تستعمل حديثًا لهذا المعنى ولغيره فيقال عن الأمر الذي ينجم بين الناس ظاهرة[٦] .

---

(١) انظر : رضيّ الدين الاستراباذي "شرح شافية ابن الحاجب" ١/٩٩-١٠٣ .

(٢) ابن فارس "معجم مقاييس اللغة" مادة ظهر ٣/ ٤٧١ .

(٣) ابن منظور "لسان العرب" مادة ظهر ٤/ ٥٢٦ .

(٤) (السابق) مادة ظهر ٤/ ٥٢٨ .

(٥) (السابق) مادة ظهر ٤/ ٥٢٤ .

(٦) ابراهيم مصطفى "المعجم الوسيط" مادة ظهر ٢/ ٥٨٤ .

وتتوافر هذه الدّلالات اللغوية للظاهرة في قضية التداخل في البحور . ويدل على ذلك أمران ، أولهما : إمكانية إدراكها لبروزها والإحساس بها بالمشاعر (عند تذوق الموسيقى في الشّعر) . وثانيهما : شيوعها في ضروب أو أوزان مختلفة في العروض العربي ، واشتغال العروضيين بها عبر القرون المختلفة ممّا يؤكّد أنّها ظاهرة تفشّت عروضيًا وأدبيًا .

والظّن أنّ موضوعًا كهذا جديرٌ بأن تتوجه إليه الدّراسات لرصد مظاهره وتسجيل الرؤية التاريخية لمدى هذا الموضوع وأبعاده بما يكشف استقلالية الأوزان العروضية أو مشابهة بعضها بعضًا ، وهو ما حاوله هذا البحث. وفيما يلي مجمل لمواقف العروضيّين من تداخل الأوزان وللمسائل المتصلة بالقضية عبر مراحل التراث .

نشأة التداخل وتطوره :

تمثّل بحور العروض التي استنبطها الخليل بن أحمد الإيقاعات أو الأوزان الأساسية للشّعر العربي ،ولهذا ظلّ عروضه حتى يومنا هذا - كغيره من العلوم الموروثة - هو القانون المحكّم في تقويم ما يستجدّ من ظواهر موسيقية . ولهذا أيضًا كان الخروج عن أحكام هذا العروض عند أكثر العلماء ،خطأ بمثابة اللحن في اللغة غير أنّ هناك من العلماء من خالف بعض أحكام هذا العلم وعلله ،واجتهد فيما لم ينصّ عليه الخليل . ويظهر هذا فيما سيعرض له البحث من مسائل التداخل في البحور.

ولقد كان لتداخل بعض الأوزان نصيب في عروض الخليل ، إذ قعّد الخليل ما استعمله الشعراء العرب من تغييرات في وزن الشعر سمّاها بـ" الزّحافات والعلل " . ومن هذه التّغييرات ما إذا طرأ على البيت خرج به إلى وزن آخر . وقد قبل الخليل بعض هذه التغييرات لورودها في الشعر القديم ،ولاعتبارات تخص الإيقاع ، وقبل علماء العربية من بعده - في الغالب - تلك التغييرات عن وعي وإدراك تامّين لما قد تؤدي إليه من تداخل في البحور . ويدلّ على هذا ما تضمنته مصنّفاتهم من نصوص وردت جملة منها في ثنايا هذا البحث .

ومن أمثلة هذه التّغييرات التي أباحها عروض الخليل ، العصب في الوافر ،والإضمار في الكامل ،فاستعمال الشاعر لهذين التغييرين يجعلهما شبيهين ببحري الهزج والرّجز على الترتيب .

وكما تظهر دراسة عروض الخليل أنّه يصح على مذهبه أن تتداخل بعض البحور ، تظهر أيضًا أنّه يصح على مذهبه أن تتداخل بعض الضروب

كالجمع بين "فعِلن" و "فعْلن" في ضرب العروض الثانية من السّريع في حال التقييد مع تفاوت في نسبة التداخل هنا لما تقدّم.

ولم تقف ظاهرة التداخل على ما أقرّه الخليل من صور ،فإن بعض العروضيين ،وغالباً ما ساندهم الشِّعر المحدث وبعض نوادر الشِّعر القديم ،خالفوا الخليل في الاعتراف باستقلالية بعض الضروب أو تبعيتها للجنس الوزني الذي صنفها فيه ،كما أخذوا بما استحدثه الشعراء في عصرهم من زحافاتٍ وعلل . واتّسعت تبعاً لذلك ظاهرة التداخل في البحور ، ففي القرن الثاني الهجري -وهو الذي قعّد فيه الخليل أحكام هذا العلم- أدخل الكسائي [1] ضربي العروض الثالثة من المديد ، المحذوف والمحذوف المقطوع ، في البسيط .

وفي القرن الثالث امتد التداخل إلى بحور أخرى إذ يروى عن الفرّاء [2] أنّه أجاز خبل "مفعولات" في المقتضب فأشبه بذلك مجزوًّا من الكامل (أحذّ العروض والضرب) وهو أيضًا من الأوزان التي لم يذكرها الخليل ولا جمهرة العروضيين وابتدعه ابن المعتز وذكره الرّاوندي من بعد .

---

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله الكوفي المعروف بالكسائي (ت ١٨٩هـ/ ٨٠٥م) وله اجتهاد في العروض غير ذلك . انظر : ابن النّديم "الفهرست" ص ٤٤-٥ ،الزّركلي "الأعلام" ٥/٩٣-٤ .

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الدّيلمي ،مولى بني أسد المعروف بالفرّاء (١٤٤-٢٠٧ / ٧٦١-٨٢٢) ، ابن النّديم "الفهرست" ص ٩٨-١٠٠ ،الزّركلي "الأعلام" ١٧٨/٩ .

وخالف الأخفش الخليل في نسبة أبيات من الضرب الأول للطّويل وجعلها من ضرب رابع مقصور يُستدرك في هذا البحر . ورُوي عنه مثل ذلك في الهزج ، كما روي عنه إجازة الجمع بين عروضين سالمة ومحذوفة في الطّويل ،وإجازة قطف عروض مجزوّ الوافر وضربه فأشبه بذلك المجتث مشكول الصدر والابتداء . وإجازة الحذف في عروض الهزج وضربه فأشبه بذلك مجزوًّا من الوافر مقطوف العروض والضرب المعصوب .

ورُوي عن علي ابن المنجِّم (١) زيادته للرّجز عروضًا وافية مقطوعة مخبونة . وهي إذا خبن صدرها وابتداؤها وحشوها أشبهت الضرب الأول من الوافر المعقول سائر أجزائه .

وفي القرن الرابع أجاز الزَّجاج قبض أجزاء الهزج ، إذا كان ما قبله أو ما بعده يميِّزه من غيره ،فأشبه بذلك مجزوّ الرّجز المخبون و مجزوّ الكامل الموقوص . وزاد للرّمل عروضا مجزوّة محذوفة ،وللمنسرح ضربًا وافيًا مقطوعًا وهو إذا أدرك الخبل حشوه أشبه الضرب الثاني من العروض الثانية للكامل إذا أضمر صدره وابتداؤه ،و قبل القصر والخبن في عروض مجزوّ الخفيف وضربه على أساس التصريع و في تصنيف هذا الوزن اختلاف يرد بعد . و يُروى عنه إجازة الموحّد للرّجز.

وكذلك أخذ ابن السّراج البغدادي بقبض أجزاء الهزج وقطع الضرب الوافي من المنسرح و حذف عروض مجزو الرّمل وضربه .

---

(١) أبو الحسن علي بن يحيى بن أبي منصور المنجِّم (٢٠١-٢٧٥/ ٨١٦-٨٨٨) وكان شاعرًا راوية علّامة أخباريًا - انظر : ياقوت " معجم الأدباء " ١٥/ ١٤٤- ٧٥ ، الزّركلي " الأعلام " ٥/ ١٨٤ .

وردّ المسعودي هذا اللون من الرّمل إلى المديد المربّع في حين ردّه الزّجّاجي إلى التّام منه كما ردّ ما يمكن تقطيعه على البسيط المشطور إلى تامّه ،وجعل ما كان من مخلّع البسيط عروضه "فَعَلْ" ، وما كان عروضه وضربه كذلك ضمن النّوع السادس من هذا البحر.
وقبل الحذف في عروض الهزج وضربه وكذلك القصر والخبن في عروض مجزوّ الخفيف وضربه على أساس التصريع . وخرّج ما كان مسدّساً على زنة "مستفعلن" وعروضه وضربه على زنة "مفعولن" أو "فعولن" في السريع ، باعتبار أنّهما بيتان صحيحا الوزن ،وكذلك خرّج ما كان مثله مربّعًا في المنسرح باعتبار أنّهما بيتان صحيحا الوزن (المنهوك) . وجوّز تخريج ما اصطنعه بعضهم للوافر من وزنٍ تقديره "مفاعلتن فعولن" أربع مرات ، على أساس أنّه بيتان من المجتث . ولم ير من بأس في الأخذ بالقطع في ضرب المنسرح ،ويُروى عنه إجازته القصر في الضرب الأول من الوافر وفيه خلاف يرد بعد .

ومثل الزّجاج وابن السّرّاج البغدادي أخذ الجوهري ،بقبض أجزاء الهزج ،وموحّد الرّجز ،وقطع ضرب الوافي من المنسرح وجعل ما هو عند الزّجاج من الرّمل المجزوّ محذوف العروض والضرب مربّعًا للمديد . وزاد الجوهري بأن أثبت للبسيط المربّع .

وأثبت أيضا بعض ما استباحه الشعراء من زحافات منعها الخليل ، إذ أثبت طي "مفعولن" في مجزوّ البسيط وهذا يشبه مثمّن المتقارب محذوف العروض والضرب أثلم الصّدر والابتداء ، كما أثبت طي "مستفعلن" في الخفيف فأشبه المجزوّ منه المقتضب المطوي ، وأثبت في المضارع قبض "مفاعيلن" وكفّها معًا فأشبه بذلك المجتث

مشكول الصدر والابتداء ،ومجزوّ الوافر مقطوف العروض والضرب ،وأثبت خبن "فاعلاتن" في المضارع أيضا فإذا قبض صدره وابتداؤه أشبه حينئذٍ المجتث المخبون كلّه . وأثبت في المجتث كفّ "فاعلاتن" بغير معاقبة وهو إذا خبنت "مستفعلن" فيه أشبه المضارع مقبوض الصدر والابتداء مكفوف العروض سالم الضرب .

وأدخل (مسدّس) السريع في البسيط ،ومشطور السريع الموقوف والمكشوف والمنسرح كلّه ،والمقتضب في الرّجز ،والمجتث في الخفيف.

وفي القرن الخامس جعل أبو العلاء (١) ما تألف شطره من "مستفعلن فاعلن" ـ وهو من مربّع البسيط لدى الجوهري ـ في الرّجز، أمّا ما تألف شطره من "فاعلاتن فاعلن" فيحتمل لديه أن يكون من المديد تامًا أومشطورًا أو مجزوّ الرّمل محذوف العروض والضرب . وصنّف مشطوري السريع الموقوف والمكشوف في الرّجز مع فرقٍ بينه وبين الجوهري في طريقة إعلال الموقوف.

وذكر أنّ ما تألف شطره من "مستفعلن مفعولن" أشبه مايكون بالمنسرح ويجوز أن يكون في السريع أو الرّجز ، ولم ير من بأس في جواز الخرم في المنسرح ،وهو إذا كان في الأول منه أشبه العروض الثانية من الخفيف .

---

(١) أبو العلاء أحمد بن عبدالله سليمان ،التّنوخي ،المعرّي (٣٦٣-٤٤٩ /٩٧٣-١٠٥٧) ضمّن آراءه العروضيّة في مصنّفاته الآتية "رسالة الصّاهل والشّاحج" و "الفصول والغايات" و "عبث الوليد" و "رسالة الغفران" و "رسالته إلى أبي الحسين أحمد بن عثمان النكتي البصري" ضمن رسائل أبي العلاء" و " أوزان المتنبي وقوافيه" ، وذكر له المحلّي كتابًا في العروض بعنوان "مثقال النّظم" . انظر: "شفاء الغليل" ١١و .

وفي القرن السادس أخذ ابن القطّاع على الخليل تقييده الخرم فيما أوله وتد مجموع ،وقال بجواز ذلك في الكامل والمنسرح ،وبجواز الحذف في عروض الطويل ،وشذّذ إتمام المديد والبسيط مستشهدًا لهما بأبيات تعدّ في المشطور منهما ،كما شذّذ الحذف في عروض مخلّع البسيط ،وضعّف القول بالقصر في الضرب الأول من الوافر ،وقال بجواز الحذذ في العروض التامة من الكامل ،وبجواز الجمع بين "فعِلن" و "فعْلن" فيه وفي السريع ،ونفى القول بمداخلة مقطوع المنسرح للمطوي منه ،وأشار في المجتث إلى مجيء التشعيث في عروضه من غير تصريح ،وهو إذا جاء أيضا مع الضرب أشبه ما ذكره أبو العلاء للمنسرح من مجزوّ مكشوف العروض والضرب . وأخيرًا شذّذ مجيء المتدارك تام الأجزاء "فاعلن" أو مضمرا كله "فعْلن".

وصنّف الزّمخشري ما ذكره الزّجّاج من مجزوّ للرّمل محذوف العروض والضرب في المديد المربّع ، وهو ما سلكه المسعودي والجوهري قبل ، ونسب ما هو أصلا من الضرب الثاني للعروض الثانية من الكامل إلى الضرب الثالث من العروض الأولى منه أخذًا برواية من الروايات . وقال بالقطع في مشطور الرّجز مع إبقاء مشطور السريع المكشوف على ما هو عليه . وميّز في المتدارك ،خلافًا للجمهور ، بين ما كان مثنّاً مخبونًا كلّه وما كان مقطوعا كلّه .

وشذّذ الشّنتريني الحذف في عروض الطويل مع ضربيها الثاني والثالث ،والمديد التام والبسيط التام ،وحذّ عروض مجزوّ البسيط وضربه مع خبنهما ، وحذف عروض مجزوّ الرّمل وضربه ،وقطف عروض مجزوّ الوافر وضربه مستشهدًا لهذه الأوزان بأبيات صنّف بعضها - كما سيرد بعد - في ضروب أو أبحر أخرى غير التي ذكر. كما شذّذ

القطع في عروض الضرب الأول من الكامل ،والحذذ في عروض ضربيه الثاني والثالث ،والجمع بين ضربي عروضه الثانية ،وجوّز نسبة ما ورد من حذذ في ضربه الخامس إلى ضربه الرابع بالقول بالقطف فيه .
وشذّذ أيضًا الرّجز الوافي مقطوع العروض والضرب مخبونهما وجوّز أن يكون مثاله من السريع مكسوفًا مخبونًا ،ونفى الشّطر في السريع والنّهك في المنسرح ،وجعل ما ورد من الأول أنصاف أبيات من عروض وافية في السّريع ،وما ورد من الثاني أنصاف أبيات من عروض مجزوّة في المنسرح . كما شذّذ استعمال الكسف في العروض الوافية من السريع على جهة الزحاف ،وكذلك الجمع بين ضربي عروضه الثانية ، وضعّف قول بعضهم بجواز اجتماع مطوي المنسرح ومقطوعه في قصيدة واحدة ،وأخيرًا شذّذ القطع في جميع أجزاء المتدارك .

وكذلك شذّذ مصنّف " تقويم البيان " بعض هذه الصور وقبل بعضها الاخر ،مما هو مبيّن بعد .

أمّا الراوندي وهو أبرز من اجتهد في العروض في ذلك الزّمان ، فأدخل المديد في الرّمل ، ومجزوّ البسيط والسريع كلّه ،ومنهوك المنسرح في الرّجز . وجعل معصوب الضرب الأول من الوافر زحافًا لسداسي الهزج محذوف العروض والضرب ،ومعقول الضرب الأول من الوافر زحافًا لسداسي الهزج محذوف العروض والضرب أو نوعًا من بحر يسميه " مخبون الرّجز ،ومنقوص الوافر زحافًا لسداسي الهزج محذوف العروض والضرب ،ومخبول الرجز والسريع نوعين متميّزين من بحر متألف من " فعلتن " ،والضرب الثاني للعروض الأولى من الخفيف المزاحف بالخبن ،والعروض الثانية المزاحفة بالخبن في العروض والضرب ، نوعين مستقلّين في هذا البحر ،وجعل المجتث نوعًا من وزن متألف

من "مفعولُ" مفرزا السّالم من المشعّث . يضاف إلى هذا زيادتـــه للكامل مجزوًّا أحذّ العروض والضرب وهو سا لمًا يشبه المقتضب مخبول الصدر والابتداء ، فإن زوحف بالإضمار أشبه البسيط مشطورًا . وزيادته كذلك منهوكًا للكامل وهذا إذا زوحف بالإضمار أيضا أشبه منهـــوك الرّجـز .

وذكر الحميرى للمتدارك مثمّنًا مذالاً وهو إذا زوحف بالقطع في جزئيه الثاني والسادس أشبه وزنًا في الخفيف ذكره الهمداني بعد .

و في القرن السابع شذّ ذ السكاكي بعض ما تقدّم من أوزان مشتبهة كالحذف في عروض مخلّع البسيط ،و مخمّس الكامل ،وأخذ على الكسائـــي تخريجه ضربين من المديد في البسيط ،كما أخذ على الأخفـــش والزّجّاج مخالفتهما الخليل فيما يتصل بالضرب الأصلم للعروض الثانيـة من السريع ، ورفض نسبة مشطوري السريع ومنهوكي المنسرح إلى الرجز.

وأخذ الفقيه أبو اسحاق ابراهيم بن أبي بكر الفارض بالقطـع في مشطور الرّجز الذي هو صورة من مشطور السريع المكشوف .

وأخذ الزّنجاني كذلك على الكسائي تخريجه ضربين من المديد في البسيط ، ولم ير من بـأس في عقص "مفاعلتن" في صدر مجزوّ الوافر وابتدائه فيشبه حينئذ مجزو المتدارك مقطوع الصدر والابتداء المخبـون سائر أجزائه ،وضعّف نسبة مثال الضرب الأول من العروض الثانيـــة للسريع إلى هذا البحر ،وذكر ما كان مربّعًا على زنة "مستفعلن" وضربه "مفعولن" في الرّجز وما كان عروضه مثل ضربه في المنسرح ،وما تألف شطره من "فاعلاتن فعولن" ـ وهو من مصرّع الضرب الخامس مـــن

الخفيف لدى الزّجّاج والزّجّاجي ،ومن مشطور المعتد لدى أبي العلاء - ضربًا متميزًا في الخفيف مجزوًا مقصور العروض والضرب مخبونهما ، وجوّز أن يكون من المضارع أشتر الصدر والابتداء . وجعل ما مثّل به الجوهري لمجزو المتدارك المرفّل عروضًا مجزوة ثانية مرفّلة ،وما مثّل به المسعودي لمثمّن المتدارك مثالاً لوزن مشطور في هذا البحر .

وقال الرُّندي بتربيع المديد و البسيط ،وقطع ضرب سداسي المنسرح وهي من الأوزان التي احتقّ فيها العروضيّون ولكنه تحيّر ، كما يظهر فيما كان تقدير شطره "فاعلاتن فعولن" فذكره في الخفيف كما ذكره في الوسيم وهو من البحور المهملة .

وجعل حازم القرطاجني الضرب الأول من العروض الثانية للبسيط ضربًا أولا للمجتث ،والضرب الثاني من العروض الثانية ضربًا ثانيًا للمجتث أيضًا . أمّا الضرب الرابع من العروض الثانية للبسيط فجعل ما انتهى منه بـ" مفعولن "عروضًا وضربًا في المجتث . أمّا ما انتهى منه بـ"فعولن" عروضًا وضربًا فجعله عروضًا قائمًا بذاته اسمه اللاحق .

ورُوي عن مالك (ابن المرحّل ؟)(١) نسبة هذا الوزن من البسيط إلى المنسرح .

---

(١) أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي المعروف بابن المرحّل (٦٠٤ - ٦٩٩ / ١٢٠٧ - ١٣٠٠) من أهل مالقه ،ولد بها وسكن سبتة وولي القضاء بجهات غرناطة وغيرها . ويُعدّ من الشعراء . وله كتاب في العروض .
انظر : السّيوطي "بغية الوعاة" ٢/٢٧١ ،الزّركلي "الأعلام" ٦/١٣٨ .

وفي القرن الثامن ضعّف الهمداني ما ذهب إليه الأخفش من جواز الحذف في عروض الطويل استنادًا إلى رواية تميّز بين ضربي العروض المقبوضة وضربي العروض المحذوفة في هذا البحر ، ورفض ادّعاء أنّ المديد هو مقلوب البسيط ، والأخذ بمشطور البسيط ، رادًّا بعض نماذجه إلى التام منه ،وذكر بعضها في المجتث مع تشذيذ لهما في الحالين ، كما رفض نسبة مخلّع البسيط إلى أحذ المنسرح ، ومشطور السريع الموقوف إلى الرّجز ،وميّز بين الضرب المحذوف ،والمحذوف المخبون لعروض الرّمل المحذوفة ،وأورد ما كان مربّعًا على زنة "مستفعلن" ضربه "مفعولن" في الرّجز ، وما كان عروضه مثله في الرّجز والمنسرح وفي هذا الوزن كما تقدّم رأي ثالث . كما ذكر في المنسرح من الأوزان المشتبه فيها وزنًا آخر مثل هذا المربّع إلا أن الضرب فيه "مفعولا ن" ، وقال بالقطع في ضرب المسدّس من هذا البحر ، وذكر في الخفيف ضربًا مسدّسًا مقصورًا يشبه ما ذكره الحميري للمتدارك من مثمّن مذال في حال قطع جزئيه الثاني والسادس ،ورجّح نسبة ما استدرك في الخفيف من عروض مجزوّة مقصورة مخبونة إلى هذا البحر دون المضارع ،وأنكر المراقبة في المقتضب ،فجوّز مجيء "مفعولات" سالمة أو مخبولة وهو في هاتين الحالتين يشتبه بأوزان أخرى سبقت الإشارة اليها .

وأخذ ابن مهاجر بجواز حذف عروض مجزوّ الرّمل وضربه ،وقطع ضرب المنسرح ،وخبل "مفعولات" في المقتضب .

وضعّف العبيدي نسبة شاهد العروضيين للضرب الأول من العروض الثانية للسريع و نسبة المشطور منه إلى الرّجز ،وروى عن بعضهم

نسبة مثال مسدّس المتدارك مرفّل الضرب إلى المذال بإسكان حرف الرّوي فيه .

وكذلك روى الأسنوي تصنيف غيره المقتضب سالم الصدر والابتداء مجزوًّا للوافر دخله القصم في أول مصراعيه .

وشذّذ ابن جابر إتمام المديد أو شطره ، وإتمام البسيط ، ومجزوّ البسيط أحذّ العروض مخبونه ، والقصر في أول الوافر وذكر أنّ ما أنشده الزّجّاجي في ذلك يُروى بالإطلاق ، وكذلك شذّذ مجزوّ الوافر مقطوف الضرب ومقطوف العروض والضرب ، ومجزوّ الرّمل محذوف العروض والضرب ، والمنسرح مقطوع الضرب ، والمقتضب مخبول الصّدر والابتداء ، كما شذّذ الجمع بين الأعاريض أو الأضرب في الكامل والسريع ، في حين أصّل القصر في الهزج ضربا ثالثا ، وأخذ بإمكانيّة تخريج ما استدرك من حذذ في الضرب الخامس من الكامل من الضرب الرابع بقطف ضربه .

وفي القرن التاسع شذّذ طاهر ابن حبيب الشّطر في البسيط والكامل ، وجوّز الطّي والكسف في مشطور السريع فأشبه بذلك البيتان منه الضرب الثاني من السريع ، وغلّط من قال بالقطع في ضرب المنسرح على اعتبار الزّحاف ، وقال بجواز الخبل في المقتضب .

وميّز النّقاوسي فيما يخص إجازة الأخفش الحذف في عروض الطويل بين ضربيها ، وضربي العروض المقبوضة ، كما ميّز بين الضرب المحذوف والضرب المحذوف المخبون للعروض المجزوّة المحذوفة التي ذكرها الزّجّاج للرّمل ، ونفى إمكانية حمل المديد على مقلوب البسيط ، وخطّأ من قال بنسبة مخلع البسيط إلى المنسرح ، وشذّذ مجزوّ الوافر مقطوف العروض

والضرب ،وضعّف الأخذ بالقطع في مشطور الرّجز ،ونسبةَ بعضهم منهوك المنسرح إلى الرّجز ،وذكر ما كان مربّعاً على زنة " مستفعلن " ضربه " مفعولن " في الرّجز ،وما كان عروضه مثل ضربه في المنسرح ،وذكر في هذا البحر من الأوزان المتعوّضة للتداخلِ المقطوعَ ،وذكر في المجتث تصنيف بعض أهل العروض ما كان تقديره " مستفعلن فاعلن" مرّتين في هذا البحر مع التّمييز بين ما كان الضرب فيه "فاعلن " وما كان الضرب فيه على زنة "فعِلن" ،ولم ير من بأس في مجيء المجتث تامًّا وذكر أنَّه إذا أدرك البتر عروضه والكف صدره وحشوه أشبه مجزوًّا من الدَّوبيت ،وأنَّ المستعمل من المجتث إذا أدرك الكفّ " مستفعلن" أشبه عروضًا من الدُّوبيت ،وميَّز في المتدارك بين ما كان مثنًّا سالمًا كلّه وما كان مخبونًا "فعِلن" ، كما ميَّز في المسدّس بين ما كان ضربه مخبونًا كسائر أجزائه وما كان ضربه مقطوعا " فعْلن " وسائر أجزائه مخبونة "فعِلن" ،واجتزأ في حديثه عن بعض الأوزان المستدركة بذكر أوجه الاشتباه فيها دون ترجيح بنسبتها إلى أيٍّ من البحور.

وربط الدّماميني جواز القصر في الطويل ضربًا رابعًا بالرّواية ، وروى عن الأخفش إجازته الحذف في عروض هذا البحر في حال كون الضرب مقبوضًا أو محذوفًا على أنّهما ضربان متميّزان فيها ،وكذلك روى حذذ عروض مخلّع البسيط وخبنها في حال كون الضرب كذلك أو مقطوعًا مخبونًا ضربين متميّزين في البسيط في حين كان الزّجّاجي يعدّهما في الضرب السادس من البسيط المخلّع المخبون . وخطّأ ابنَ برّي في تضعيفه نسبة الأخفش أبياتًا إلى مجزوّ الوافر مقطوف العروض والضرب، وضعّف كذلك ما ذهب إليه الجوهري من جواز القبض والكف معًا في المضارع . وعاب - كغيره من العروضيين- الجمع بين الأعاريض ممثّلا لذلك

بأبيات من الكامل ،وصرّح بتشذيد البسيط المشطور و مجزوّ الهزج محذوف العروض والضرب في حين لم ير من بأس من التزام عقص "مفاعلتن" في صدر الضرب الأول من الوافر وابتدائه فأشبه بذلك ما ذكره النّقاوسي في المجتث منعروض تشبه الدّوبيت ،واكتفى في بعض الأوزان المشتبهة ببيان ما يمكن نسبتها إليه من أبحر دون ترجيح.

و في القرن العاشر شايع الأحمدي ابن القطّاع في الأخذ ببعض العلل والزّحافات التي أهملها الخليل وجواز الجمع بين بعض الضروب على سبيل الزّحاف مما هو مفصّل بعد ،وانتصر لما ذهب إليه الدّماميني في الأخذ على الجوهري إجازة القبض والكف معًا في المضارع ،وشذّذ مجزوّ المتدارك السالم والمذال والمرفل .

وعُني رضيّ الدّين ابن الحنبلي بتتبع بعض آراء العلماء فيمايخص الضرب الأصلم للعروض الثانية من السريع و حكم الجمع بينه و بين الضرب المخبول المكشوف ،وفيما يخص أيضًا بعض الأوزان المستدركة حائرة النّسب ، وضعّف عدّ بعضهم القطع والإضمار في مسدّس الكامل - وهو ضرب ثان لدى الجمهور - زحافًا في الضرب الأول من هذا البحر ، كما خالف الجمهور في حكم بترعروض مجزوّ المتقارب ، في حين قبل بعض صور المستدرك .

ويمرّ قرنان من الزمان برز فيها أعلام أسهموا بالتصنيف في هذا العلم ،كأحمد بن محمد الخالدي (ت ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٥م) ،وعبد الملك حسين العصامي الاسفراييني (٩٧٨ - ١٠٣٧هـ/ ١٥٧٠-١٦٢٧م) ،وعبد البرّ بن عبد القادر الفيومي (ت ١٠٧١هـ/ ١٦٦١م) وغيرهم ممن تغيّبت كتبهم عن هذا البحث .

وهكذا يتّضح للدّارس أن حركة الاجتهاد في علم العروض والإضافة الأصيلة إليه أخذت في التراجع مع تراجع الزّمان أو تأخره لتنحو إلى ما يشبه المتابعة والانتصار لرأي أو آخر من آراء المتقدمين . فإذا ما انتقلنا إلى بداية العصر الحديث فسنجد إشارات والماعات من الاجتهاد عند الصّبان مثلاً أو الدّمنهوري ،وعند آخرين ممن بعدهم مثل ابراهيم أنيس و عبدالله الطّيب . وهي تقرب في مسلك معالجتها لأحكام العروض من مسلك المتقدّمين في التراث غير أنّ الموضوع يأخذ بعدًا أكبر عند آخرين من الباحثين مثل عبد الفتاح بدوي ،و جلال الحنفي حيث يتسع نطاق الاجتهاد عندهم في مسلك منهجي يبعد أو يقرب من روح التراث .

فإن عبد الفتاح بدوي مثلاً جعل المديد في الرّمل ،والهزج في الوافر ،والكامل والسريع والمنسرح في الرّجز ،والخفيف والمقتضب في المتدارك ،والمضارع والمجتث في المتقارب . وهو بعد كلّ هذا ، يرد جميع البحور إلى المتدارك " تبسيطا لهذا العلم و تقليلاً من مصطلحاته " ،فهو يرى أنّ البحور تطوّفت طوائف قبلية أو بعدية (ترفيل الجزء من رأسه أو عقبه) على تفعيلة المتدارك سالمة (فاعلن) أو مقلوبة (فعولن = المتقارب) فكانت هناك صلة بين البحور بعضها ببعض كالصلة التي بين الأجناس والأنواع فأعمّها هو أصلها وهو المتدارك ثم تحدث فيه تغييرات تُنشىء أنواعًا قد يكون بعضها أجناسًا تحته أنواع .

كما عالج ابراهيم أنيس الهزج و مجزوء الوافر في موضع واحد وذلك كما يقول - لما بينهما من وجوه شبه تكاد تجعلهما وزنًا واحدًا .

وجعل ـ كغيره من المتقدّمين ـ مشطوري السريع الموقوف والمكشوف ، ومنهوك المنسرح في الرّجز. ونسب أبياتاً إلى مخلّع البسيط وأخرى من ذات الوزن إلى المنسرح وله اشارات اجتهادية أخرى .

وجعل عبدالله الطَّيب ما تألّف شطره من "فاعلاتن فاعلن" ـ وهو من مجزوّ الرّمل محذوف العروض والضرب لدى الزّجاج ، ومن مربّع المديد لدى الجوهري والزّمخشري والرُّندي ـ مجزوّا للرّجز تقدير شطره "تفعلن مستفعلن" ، وما تألف شطره من "مستفعلن فاعلن" منهوكاً للبسيط. أو مجزوّا من المتقارب أثلم الصدر والابتداء .

وكذلك أخذ مصطفى جمال الدين بتصنيف مشطوري السريع الموقوف والمكشوف ومنهوك المنسرح المكشوف أيضاً في الرّجز ، كما أخذ بالرأي القائل بدمج الهزج في مجزوء الوافر ، وجعل المقتضب في الخفيف .

ورأى أمين السّيد ـ خلافاً لما ذهب إليه بعض المعاصرين ـ دمج الوافر في الهزج ، والكامل في الرّجز وألحق بهذا الأخير أيضاً السريع .

ووسّع جلال الحنفي من نطاق البحور ، فأوصل الرَّجز على سبيل المثال إلى ثلاثة وأربعين فرعًا ، كما خالف المتقدّمين في نسبة بعض فروع البحور ومزاحفاتها ودعا إلى الحدّ من الزِّحاف في بعض الأجزاء لضمان استقلال الأوزان .

وكذلك كان لغيره من الدّارسين المعاصرين جملة من الاجتهادات أشار إليها البحث لمجرّد الاستئناس أو لتأييد رأي دون آخر ولبيان أهمية القضية وقابليّتها للتّوسع ، وهي إلى جوار ما تقدّم تظهر أنَّ هذا

التداخل من القضايا التي استظهرها العلماء في القديم والحديث وأنّه كان محصورًا في نطاق ضيّق من البحور ثم اتسع شيئًا فشيئًا على مرّ العصور ممّا حاول البحث تصوير حركة تطوره في ضوء ما أمكن الرجوع إليه من آثار المتقدمين واجتهاداتهم.

ولا شك أنّ لتلك الاجتهادات قيمتها في الإبانة عن إمكانيات الإبداع التي يتيحها هذا العروض من جهة، وفي حفظ هويّة الشّعر من الجهة الأخرى، إذ إنّه لولا إشارات العلماء تلك إلى الزّحافات المحدثة لغلب على الظن القول بالجمع بين البحور في بعض القصائد المزاحفة بهذا النوع أو ذاك من الزّحاف. ولا يبعد أن يكون شيء من هذه الاجتهادات أثّر على أساليب الاداء في الموشّح وغيره من أساليب الفنون السبعة.

وسوف يجد القارئ في ثنايا هذا البحث تصنيفًا لأنواع اجتهادات هؤلاء العلماء وغيرهم في طبقاتٍ وذلك تمييزًا لمراتب هذا الاجتهاد الذي نجده يبلغ مداه عند أصحاب المناهج الذين خالفوا الخليل بن أحمد في كثيرٍ من أحكامه وخرجوا على بعض موازين الشّعر، فأنشأوا من عندهم بحورًا جعلوا فيها ما يجعله الخليل في بحور أخرى فيما اتجه الاخرون اتجاهًا وسطًا فيما يبدو، إذ نجد لديهم اجتهادات تميّزوا بها عن الخليل أو خالفوه فيها ولكنّهم كانوا متمسكين بأبواب الشّعر عنده وبأحكامه الأساسية ومتقيدين بمصطلحات الزّحاف ومدلولها مع توسّع في الأخذ بما لم يأخذ به أو ما لم يقل به في بعضها.

وسوف يأتي تصنيفنا على مرحلتين، تتعهّد المرحلة الأولى ببيان ذلك في إطار ضروب البحر الواحد وما يتداخل به من أوزان، وتتعهّد الثانية ببيان ذلك في إطار الصور المتداخلة في البحور العروضية جملة.

ولمّا كان البحث يهدف إلى إبراز الرؤية التاريخية للتداخل فإنه لم يعتمد في شرحه لذلك في القسم الأول هذا التقسيم القائم على تمييز مستدركات العلماء في طبقات ، كلٌّ على حده ،وإنّما ترك ذلك لخلاصاتٍ تأتي في خواتيم البحور. ولمّا كان كذلك ملتزمًا بترتيب العلماء لهذه البحور فإن أول ما سيعرض له البحث لشرح هذا التداخل هو الطويل .

القسم الأول

مباحث الأبواب

" الطـويـل "

أصل الطويل في الدائرة :

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن   فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

ويلزم عروضَها القبضُ . وشذّ مجيئها تامة من غير تصريع (١) .

وله - على نحو ما أثبت الخليل - عروض واحدة مقبوضة (مفاعلن) ولها ثلاثة أضرب : ١ - سالم (مفاعيلن) ٢ - مقبوض مثلها ٣ - محذوف (فعولن) (٢) .

ويمتنع في الضرب الأول القبض لئلا يلتبس بالضرب الثاني (٣) .

وجوّز الأخفش ، خلافًا للخليل ، تقييد " مفاعيلن " في ضرب الطويل . وأُسند إليه أنَّها تقع عنده ضربًا رابعًا مقصورًا . ويُروى عن الأخفش أنّه أجاز أيضًا حذف عروض هذا البحر ، واختُلِف في هذا عنده أزحافٌ هو أم عروضٌ ثانية ؟

ونجم عن هذا بطبيعة الحال أن اختلف فريقٌ من العلماء في تصنيف أو تحديد ما جاء من أشعارٍ على ذلك من أيِّ الضروب أو الأعاريض هي ؟ وهو ما يعرض له البحث وفق التّقسيم التالي :

أوّلاً : تداخل الضرب الأول .

ثانيًا : تداخل العروض المقبوضة والعروض المحذوفة .

---

(١) انظر : القاضي الجرجاني " الوساطة بين المتنبّي وخصومه " ص ٤٦٧-٨ ، ابن عبّاد " الكشف عن مساوي شعر المتنبّي " ص ٣٣ ، الثّعالبي " يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر " ١/١٥٧ ، أبا العلاء " رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ٥٨٣ - ٤ .

(٢) ابن عبد ربّه " العقد " ٦/٢٥٤ ، ابن عبّاد " الإقناع " ص ٥ -٦ ، " عروض ابن جنّي " ص ٢٤-٦ .

(٣) ابن القطّاع " البارع " ٣ ظ ، العبيدي " كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي " ١٤ ظ ، طاهر ابن حبيب " النُّكت الحايرة " ٢٣ و ، " شرح الصّبّان على منظومته في علم العروض " ص ٢١ ، " الإرشاد الشّافي " ص ٦٥ .

أولا : تداخل الضرب الأول :

زنة الضرب الأول من الطويل :

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن ... فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

وذكر الأخفش أنّه يجوز - قياسا على ما ورد في الكامل والرّمل والمتقارب من شعر يصحّ فيه التقييد والإطلاق - تقييدُ الطويل إذا كان آخره "مفاعيلن" لأنّه متى قُيِّد جاء "مفاعيلْ" من "مفاعيلن وفعولن" واستشهد لذلك بالبيتين :

كأنَّ عَتيقًا مِنْ مهارةِ تَغْلِبٍ ... بأيدي الرِّجال الدَّافِنينَ ابْن عتّابْ

وقد فرَّ حِصْنٌ هاربًا وابنُ عامرٍ ... ومَنْ كان يَرْجو أنْ يؤوبَ فما آبْ

(فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن ... فعولن مفاعيلن فعول مفاعيلْ)

وقال : إنَّ هذا جائزٌ ، وإنّ الخليل لم يُجوِّزه ، وذكر بيتين لامرئ القيس هما :

أَحَنْظَلُ ، لو حَاميتُمُ ، وَصبرتُمُ ... لأَثْنَيْتُ خَيْرًا صَادِقًا ولا رُضَانْ

ثِيابُ بَني عَوفٍ طَهارى نَقِيَّةٌ ... وأَوْجُهُهُمْ بيضُ المَشاهدِ غُرّانْ (١)

(فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن ... فعول مفاعيلن فعول مفاعيلْ)

وقال : إنَّ هذا لا يُحمل على "جحْرضبٌّ خرب" لأنَّ ذلك ليس بقياس . والتّقييد في هذه القصيدة قياس (٢) .

ويعني بذلك أنَّ التَّقييد هنا لا يُحمل على الغَلط كما حُمل عليه قول بعض العرب : " هذا جُحر ضبٍّ خربٍ " فجرّوا خربًا للمجاورة توهّمًا ، وإنَّما هو قياس على ما ورد في الكامل والرّمل والمتقارب من شعرٍ على زنة "متفاعلانْ ، وفاعلانْ ، وفعولْ" فعلّة التّقييد لديه في هذه البحور - كما سيرد بعد - مجيء شعرٍ فيها

---

(١) البيتان من قصيدة أوّلها :

أَلا إِنَّ قومًا كنتمُ أمسِ دُونَهمْ * هم مَنعوا جاراتِكُمْ آلَ غُدْرانْ

انظر "ديوان امرئ القيس" ص ٨٣-٤ ، ٣٩٧-٨ .

(٢) "قوافي الأخفش" ص ٩٢-٤ .

أقصر منها وأطول فكما أنّ في الكامل "متفاعلاتن "و "متفاعلن " و "متفاعلانْ " بينهما ،وفي الرّمل "فاعلاتن " و " فاعلن " و "فاعلانْ " بينهما ، و في المتقارب "فعولن " و "فعو " و "فعولْ "بينهما كذلك الأمر في الطويل ففيه "مفاعيلن " و "فعولن " و "مفاعيلْ " بينهما .

وقد أشار بعض العروضيّين من بعد إلى هذه الصورة لدى الأخفش ،فذكر كلّ من أبي العلاء (١) ،والتّنوخي (٢) ، والتّبريزي (٣) ،وابن القطّاع (٤) ، والزّنجاني (٥) ،والهمداني (٦) ،والنّقاوسي (٧) ،والأحمدي (٨) ،ورضيّ الدّين ابن الحنبلي (٩) أنّها تقع لديه ضربًا رابعًا مقصورًا ولم يذكر الأوّل شاهد الأخفش ، وأورد الثاني والثالث والخامس والأخير بيتي امرىء القيس المتقدّمين ،وأورد ابن القطّاع والأحمدي بيتين غيرهما من نفس القصيدة ،وأورد الهمداني البيت الأول منهما في حين أورد النّقاوسي كلّ ما تقدّم من أبيات .

وذكر بعضهم أنّه "إنّما سوّغ هذا للأخفش أنّه وجد شعرًا يُنسب إلى امرىء القيس فيه إقواء ، فأبى أن يَجعل امرأ القيس يُقوي " (١٠) ولكنّ الأخفش لا ينكر الإقواء فقد ذكر أنّه سمع منه عن العرب ما لا يُحصى فقلّ قصيدة يُنشدونها إلا وفيها إقواء (١١) ،ولعلّ ذلك لأنّ العرب تأخذ بالوقف كثيرًا ، هذا إلى مايوحي به حديثه عن التّقييد في الطويل من رغبة في ثراء البحر بتشكيلة يؤيّدها السّماع والقياس .

---

(١) "رسالة الغفران "ص ١٤٤ .

(٢) " قوافي التّنوخي "ص ١٢٠-١ .

(٣) "كتاب الكافي في العروض والقوافي"ص ٥٢ .

(٤) "البارع " ٥ و .

(٥) "معيار النُّظّار " ٧ ظ .

(٦) "شرح عروض ابن السّقّاط " ٩ و .

(٧) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ٩٣ظ-٤و٩ .

(٨) "نزهة النّواظر " ٥ ظ ، ٢٠ ظ .

(٩) "الحدائق الأنسيّة" ٤٥ و .

(١٠) "قوافي التّنوخي" ص ١٢٠ . وانظر ابن القطّاع "البارع " ٥ و ، الأحمدي "نزهة النّواظر " ٢٠ ظ .

(١١) "قوافي الأخفش" ص ٤٢ .

ويظهر أنَّ القول بالتَّقييد منعًا للإقواء هو قول الزّجّاجي فقد ذكر في كتابه أنَّه يجوز التّقييد عند الضرورة وذلك أن تقع القوافي في قصيدة واحدة على حركاتٍ في حروف الرّوي مختلفة، يكون بعضها مرفوعًا و بعضها مخفوضًا . وذكر بيتي امرئ القيس المتقدّمين وقال : إنّه جعل ضربه "مفاعيلْ" ساكنة اللام فرارًا من قبح الإقواء لأنَّ قوله "لا أَرضان" يريد "لا أُرضاني" فتصير القافية مكسورة، وقوله "غرّان" في موضع رفع (١) .

و يُروى أنّ الخليل أورد بيتي امرئ القيس مطلقين بإقواء (لا أُرضاني ، غرّانُ) فصارا عنده من الضرب الأول "مفاعيلن" (٢) وذكر أنّ ذلك أولى من إثبات ضربٍ آخر لكثرة الإقواء في كلامهم ولِما يلزم عنه من سكون لام "مفاعيلن" وهو غير موجود في أوزان الشّعر لا الأصول ولا المزاحفة (٣) .

وذكر الهمداني أنَّ الخليل إنَّما منع القصر في الطويل لأنَّه يؤدي إلى فساد المعاقبة وذلك أن نُون "مفاعيلن" تعاقب ياءه فلمّا وقع في الضرب صار الحذف والإثبات يتعاقبان على الياء ، وامتنع حذف النون لأجل الوقوف على متحرك ، فكأنّ الياء محذوفة لأجل إثبات معاقبتها فلو حذفْتها (يعني النون) لوقعت في حذف المعاقبين . وإنّما حمله على ذلك أنَّ العرب إذا أجرت حكمًا في شيء طردته فيه وإن عُدِم منه في بعض المواضع (٤) .

---

(١) "عروض الزّجّاجي" ١١٤ ظ - ٥ و . ورُوي عنه أنّه أخذ بقول الخليل وقال : لأنّ "مفاعيلْ" ساكنة اللام لا توجد في الأصول ولا في المزاحف . انظر: الهمداني "شرح عروض ابن السّقّاط" ٩ و ، النّقاوسي "شرح القصيدة الخزرجيّة" ٩٤ و؟ .

(٢) التّبريزي "كتاب الكافي في العروض والقوافي" ص ٢٥ ، الزّنجاني "معيار النُّظّار" ٧ ظ ، الدّماميني "الغامزة" ص ١٤٦ ، رضيّ الدّين ابن الحنبلي "الحدائق الأُنسيّة" ٤٥ و . (٣) "الغامزة" ص ١٤٦ .

(٤) "شرح عروض ابن السّقّاط" ٩ و ، وانظر النّقاوسي "شرح القصيدة الخزرجيّة" ٩٤ و - ظ؟ .

ويتصل بهذا ما ذكره الهمداني في موضع آخر تعليقًا على مخالفة الجرمي الخليل في مسمّى الضرب الثالث من الطويل "فعولن" أمحذوفٌ هو أم مقصور ؟ أمّا الخليل فيجعله محذوفًا ،وأمّا الجرمي فيرى أنّ "فعولن" قصر "مفاعلن" المقبوض (بمعنى بناء ضرب على ضرب) وهذا كما يقول الهمداني يؤدي إلى فساد المعاقبة ،لأن نون "مفاعيلن" في الطويل تعاقب ياءها ، فلمّا حُذفت الياء و بقيت النون لزم ثباتها ،فإن حذفتها (أي النون) وقعت في حذف المعاقبين[1] .

و على هذا فـ "فعولن" قصرٌ في الطويل على رأي الجرمي ولا قصر في هذا البحر إطلاقا لدى الخليل فهو يعتبر "فعولن" باعتبارٍ آخر هو الحذف ، واختار الحذف ،فيما يبدو ،على القصر لاعتبارٍ آخر غير ما ذكر الهمداني وهو اعتبار أصل الجزء فتلك هي قاعدة تخريج الضروب لديه . ودليل هذا - على سبيل المثال - أنّ من ضروب المديد ما هو على زنة "فاعلانْ" و "فاعلن" و "فعْلن" و "فعِلن" ،وتخرج كلُّها من جزءٍ واحد هو "فاعلاتن" فالاوّل مقصورٌ والثاني محذوفٌ ، والثالث محذوفٌ مقطوع ، والرابع محذوفٌ مخبون . ولو كان الضرب يُخرَّج مِمَّا قبله لكان لهذه الضروب ألقابٌ أخرى . وأمّا ما يُخرَّج من شعر امرىء القيس على "مفاعيلْ" فيدخل عنده بالإطلاق في الضرب الاوّل "مفاعيلن".

واختلف العلماء من بعد في تصنيف ذلك الشِّعر فمنهم من رواه على التّقييد "مفاعيلْ" ومنهم من رواه بالإطلاق "مفاعيلن" ؛ رواه بالتّقييد المفضل وشاهده البيت "شياب ..."[2] والفراء وشاهده البيتان "شياب ... ، أحنظل ..."[3] ويُروى عن أبي زيد الانصاري أنه تبع الاخفش في تقييد هذه

---

(١) "شرح عروض ابن السّقّاط" ٩ ظ - ١٠ و ، "شرح القصيدة الخزرجيّة" ٩٣ و؟ .

(٢) الزّمخشري "القسطاس" ص ٩٩ .

(٣) التّبريزي "كتاب الكافي في العروض والقوافي" ص ٢٥ .

الأبيات [١]. ويؤيّده ما ذكره في نوادره من شعرٍ لعمرو بن شاس قال عنه: إنّه مقيّد، أوّله:

١ - تذكَّرتُ ليلى لاتَ حينَ ادّكارِها ... وقد حُنِيَ الأصْلابُ ضُلّا بتضْلالْ

٢ - وما بَيْضةٌ باتَ الظّليمُ يَحُفُّها ... إلى جؤجُؤٍ جافٍ بميثاءَ مِحْلالْ

٣ - بأَحْسن منها يوم بَطْنِ قُراقرٍ ... تخوضُ به مشْيَ القَطاة وقَدْ سَالْ

٤ - لَطيفةُ طيِّ الكَشْح، مضْمرةُ الحَشا ... هضيمُ العِناقِ، هونةٌ غيرُ مِتْفالْ

٥ - تميلُ على ظَهْرِ الكثيبِ كأنّها ... نقًا كلّما حرّكْت جانِبَهُ مَالْ [٢]

(فعول مفاعيلن فعول مفاعلن ... فعولن مفاعيلن فعول مفاعيلْ)

وأورد ابن رشيق هذه الأبيات الخمسة وقال: إنّ هذا شيء لم يذكره العروضيّون وهو عندهم مطلقٌ محمولٌ على الإقواء، كما حُمل قول امرئ القيس وذكر ما تقدّم له من أبيات. واستثنى منهم الأخفش والجرمي فقال: إنّهما يرويان هذا الشّعر (يعني شعر امرئ القيس) موقوفًا، ولا يريان فيه إقواء، وإنّ هذا عند سيبويه لا بأس به [٣].

ويُروى عن ابن جِنّي أنّه استحسن التّقييد في أبيات امرئ القيس وقال: لأنّه متوسّط بين الضرب الأول والثالث كما وقع "فاعلانْ" بين "فاعلاتن" و "فاعلن" في المديد [٤]. ويُروى عنه أيضًا أنّه قال: "وكونُ الطويل على كثرته وكأنه أبو الأوزان لم يُقيَّد إلا في النّزر اليسير دليلٌ على صحّة قول الخليل

---

(١) النّقاوسي "شرح القصيدة الخزرجيّة" ٩٤ و ؟.

(٢) "كتاب النّوادر في اللغة" ص ٢٢٥-٦.

(٣) "العمدة" ١/١٤٨-٩.

(٤) روى هذا عنه العبيدي "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي" ١٤ و، الاردبيلي "مقدّمة كافية" ١٤ و، رضيّ الدّين ابن الحنبلي "الحدائق الأنسيّة" ٤٥ و.

وفساد قول الأخفش"[١] .

و تتفق الرواية الثانية مع قول ابن جِنِّي في خصائصه : "الشِّعر المطلق أضعاف المقيّد ،والحمل إنّما يجب أن يكون على الأكثر لا على الأقلّ"[٢].

واختار القول بالإطلاق أيضًا مُصنِّف "تصحيح المقياس"[٣] ذكر رضيّ الدِّين ابن الحنبلي أنّه قال: " هذا العلم (يعني علم العروض) مبنيٌّ على الكثرة ولو اعتبرنا كلّ ما يرد لألحقنا النّادر بالمطّرد ،و في تسوية بين الأقوى والأضعف. والكثرة مع الخليل فوجب المصير إلى ما قاله."[٤] .

و ربط الدّماميني القصر بالرّواية فذكر في حديثه عن أبيات امرىء القيس المتقدمة أنّه " متى ثبتت روايتها بتسكين الرّوي ،ولم يُرْوَ تحريكه من طريق من الطّرق المعتبرة تعيّن إثبات الضرب المقصور ، ولم يُلتفت مع ذلك إلى قول من قال "مفاعيلن " لا يسوغ أن تُسكَّن لامه ،وإن ثبتت فيه رواية بتحريك الرّوي فالقول ما قاله الخليل ،ولا يَضرُّ حينئذ وجود رواية بتسكين الرّوي من طريق آخر ، لأنّه يُحمل حينئذ على أنّه تقييد إنشاد ،وليس هو التقييدَ الذي تختلف به الضروب"[٥] .

و يعني- فيما يبدو- بالتّقييد الذي تختلف به الضروب ،أن يكون في البحر الواحد ضربان متشابهان بحيث لا يمكن التّمييز بينهما إلا بالتّقييد كالضربين الأولين من العروض الثالثة للكامل (متفاعلن متفاعلن * — متفاعلاتن) (متفاعلن متفاعلن * — متفاعلانْ) ، والضربين الأولين من العروض الأولى

---

(١) النّقاوسي "شرح القصيدة الخزرجيّة " ٩٤ و؟ ، وكان الهمداني قد ذكر ذلك عن ابن جِنِّي باختلاف يسير في اللفظ "شرح عروض ابن السَّقّاط" ٩و.

(٢) "الخصائص " ٢/٢٥٩.

(٣) انظر ماتقدم ص ١٩ حاشية " ١ ".

(٤) رضيّ الدّين ابن الحنبلي "الحدائق الأُنسيّة " ٤٥ و.

(٥) "الغامزة " ص ١٤٦.

للرمل (فاعلاتن فاعلاتن فاعلن * ــــ فاعلاتن)، (فاعلاتن فاعلاتن فاعلن * ــــ فاعلانْ) ، والضربين الأولين من العروض الأولى للمتقارب (فعولن فعولن فعولن فعولن * ــــ فعولن)، (فعولن فعولن فعولن فعولن * ــــ فعولْ) فالفرق بين كلّ ضربين من هذه الضروب تقييدٌ فقط . وتختلف ألقاب هذا التّقييد بحسب ما تخرج منه فهو في الكامل تذييلٌ ، وفي الرمل والمتقارب قصر.

ذلك فيما يخص الصُّور المقيّدة في عروض الخليل . أمّا ما استُدْرِك بعدُ من صورٍ أخرى كالقصر في الطويل على نحو ما هو مفصَّلٌ هنا وفي الوافر والهزج على نحو ما سيرد بعد (١) فالتقييد فيها متى كان أصلاً في بناء القصيدة فهو تقييد إنشاء بمعنى أنّ الشاعر أنشأ القصيدة ابتداءً على القصر . وحكمها حكم الصُّور المتقدّمة من حيث استقلاليتها ضروبًا قائمة بذاتها .

فإن كان التقييد غير أصلي في بنية الوزن فهو تقييد إنشاد ، ويعني به الدّماميني الوقف على حرف الروي بالسكون كما وقف بعض العرب في إنشاد بعض القصائد بالسكون :

كقول جرير :

سُقيتِ الغيثَ أيَّتُها الخِيامْ

(مفاعيلن مفاعلتن فعولْ)

وقول امرئ القيس :

قِفانَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبيبٍ ومَنْزِلْ

(فعولن مفاعيلن فعولن فعولن)

وقول الآخر :

قَدْ رابَني حَفْصٌ ،فحرِّك حفْصْ (٢)

(مستفعلن مستفعلن مفعولْ)

---

(١) انظر الوافر ص ١٨٦ ، ٢٢١ .

(٢) "قوافي الأخفش" ص ١١٠ .

فالوقف في هذه الأبيات تقييد إنشاد لا إنشاء ،فالشّاعر لم ينشئ هذه القصائد على التّقييد بل على الإطلاق فالرّواية في الشاهد الأول (الخيامُ - فعولن) والرواية في الثاني (ومَنْزِلِ = مفاعلن) ،والرّواية في الثالث (حَفْصًا = مفعولن) .

ولا يترتّب على إنشاد هذه الأبيات بالوقف تأسيس ضرب على زنة "فعولْ" في الوافر أو "مفعولْ" في الرجز أو اشتباه في تحديد نسبتها إلى ضربٍ بعينه . وكذلك الأمر إن كان التّقييد في قصيدة امرئ القيس و قصيدة عمرو بن شاس تقييد إنشاد . وهذا في حد ذاته ،على أيّة حال ،مخالف أيضًا للأصول فإنّ العروضيين أباتوا عن المقيّد في الشّعر من غير المقيّد وحدّدوه ببحوره . فإن كان التقييد فيهما تقييد إنشاء - وهو ما قد تكشف عنه بنية القصيدتين أو الرّواية- ثبت للطويل ضربٌ رابعٌ مقصور على زنة "مفاعيلْ" و صحّ تخريجهما منه دون إقواء ، وإلا تكونا من الضرب الأول "مفاعيلن" على إقواء في بعض أبياتهما .

ثانيًا : تداخل العروض المقبوضة والعروض المحذوفة :

للطويل عروض واحدة مقبوضة على زنة "مفاعلن" وروى له بعض العلماء عروضًا محذوفة على زنة "فعولن" مستشهدين ببيت النّابغة :

جَزى اللّه عَبْسًا عَبْسَ آل بَغيضٍ   جَزاءَ الكِلاب العَاوياتِ وقَدْ فَعَلْ (١)

(فعولن مفاعيلن فعول فعولن   فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن)

واختلفوا فيه بين الجواز والمنع.

أمّا الخليل فيذكر التّبريزي أنّه كان يقول : "لو أجزنا مثل هذا لكنّا قد أجريناه مجرى الزّحاف ، وقد عُلِم أنّ الزّحاف لا يكون على هذا الوجه ، لأنّه لو جاء مثل هذا وجرى مجرى الزّحاف لم تكن العروض أولى به من الحشو ، فلمّا لم يدخل هذا في الحشو لم يدخل في العروض ، وأيضًا فإنّ هذا الجنس إذا لحق العروض ثبت وصار أصلاً فلم يجز مع تلك العروض غيرُها ، دليله محذوفُ المديد والرّمل والخفيف" (٢) .

ولا يصحُّ هذا التّعليل عن الخليل فإنّه أجاز الحذف في عروض المتقارب على سبيل الزّحاف ولم يلزم عنه إجازته إيّاه في الحشو . ويبدو أنّ الخليل لم يثبت الحذف في الطويل لعلّةٍ أخرى يأتي بيانها بعدُ (٣) .

ويُروى عن الأخفش أنّه أجاز الحذف واختُلف في ذلك لديه أعلّة هو أم زحاف ؟

ذكر الزّجّاجي أنّ الأخفش أجاز ما ورد من حذفٍ في بيت النّابغة وأنّه قال : قد استعملوا مثل هذا في المتقارب فجاءت "فعلْ" مع "فعولن" في العروض الأولى ، و "فلْ" مع "فعلْ" في العروض الثانية وذلك مع حروف اللين

---

(١) انظر ص ٩٨ .

(٢) "كتاب الكافي في العروض والقوافي" ص ٢٦ .

(٣) انظر بعد ص ٩٩ - ١٠٠ .

و غير حروف اللين مستشهدًا لذلك بقول الشاعر :

لقد سَاءَني سَعْدٌ وصاحبُ سَعْدٍ   وما طَلباني قَبْلهـا بِغَرامـهْ

أَلَمْ تَعْلمي يا ،أَنَّ عَامك هـذا   مُفـرِّق آلافٍ ،مُصرِّع هَامـهْ

(فعولن مفاعيلـن فعول فعولـن   فعول مفاعيلن فعول فعولن)

و ببيت عامر بن جوين :

ألم تَر كَمْ بالجَزْع مِنْ مَلِكـاتٍ   و كم بالصَّعيدِ من هِجَانٍ مؤَبَّلَهْ؟.(١)

(فعول مفاعيلـن فعـول فعولـن   فعولن مفاعلـن فعولن مفاعلن)

ويوضّح التبريزي مسوّغ القياس على المتقارب لدى الأخفش فيذكر أنّه كان يقـول : " " مفاعلن " من جنس " فعولن "،وهو فرع له ،وأوّله مضارع لأوّله فقياسـه به أولى". ويعني بذلك أنّ " فعولن " مشابه لـ " مفاعلن " -كما هو مشابـه لـ " مفاعيلن " -من حيث التركيب ،فكلاهما يبتدئان بوتد ، فكما جاز في " فعولن" الحذف يجوز أيضًا في " مفاعلن " . ويرى التّبريزي أنَّ ذلك جائز لدى الأخفش مع أيِّ ضربٍ كان .(٢) ويرى الزّنجاني مثل ذلك ،ويذكر عن الأخفش أنّه أنشد مع الضرب الثاني " مفاعلن " بيت النّابغة . ومع الثالث البيتين "وما سَاءني . . . ، ألـم تَعْلمي . . . "(٣) .

ويذكر الشّنتريني أنّهم أجازوا الحذف مفارقًا على جهة الزّحاف مع الضربين الثاني والثالث(٤) . ويُلحظ هنا أنّه لم يُصرّح باسم الأخفش وأنّه استخـدم ضمير الجمع مِمّا يوحي بـاجـازة غيـره الحـذف ،وفحوى كلا مـه

---

(١) " عروض الزّجّاجي " ٧١ ظ .
(٢) "كتاب الكافي في العروض والقوافي " ص ٢٥ .
(٣) "معيار النُّظّار " ٧ ظ - ٨ و .
(٤) المعيار في أوزان الأشعار " ص ٤٣ .

أنَّه لم يُجوِّز مع الضرب الأول . ولا وجه قويًّا لاستثناء ضرب في عروض واحدة دون ضربيها الآخرين . وربّما كان سبب تقييد الشّنتريني الحذف مع الضربين الثاني والثالث أنَّ ما رُوي من أبياتٍ أدركها الحذف هي مِن ذينك الضربين وشاهد الحذف مع الضرب الثاني عنده بيت النّابغة وبيت عامر بن جوين المتقدمين وشاهد الحذف مع الضرب الثالث ،البيت :

تَراها على طُول القواءِ جديدًا وعَهْدُ المَغاني بالحُروبِ قَديمُ

(فعولن مفاعيلن فعول فعولـن فعولن مفاعيلـن فعول فعولـن)

وذكر "قول أبي حاتم للأصمعي" : " زعمت أنَّه لا يُقال : ملحفة جديدة ،وقد قال مزاحم :

تَراهـا على طُول القواءِ جديدةً

(فعولن مفاعيلـن فعول مفاعلن)

فقال : إنَّما الرّواية "جديدًا" ،والبيت مزاحف ".(1)

وما ذكره أبو حاتم يوافق ما ورد في الديوان (2) وما أورده القزّاز القيروانى في حديثه عن إثبات الهاء في صفات المؤنث التي بغير هاء . وقال : "وكان الوجه أن يقول : جديدٌ (؟) لأنَّه كلام العرب ،غير أنّه أجراهُ على ما كان يجب له في الأصل ".(3)

وعلى هذا فلا حذف في عروضه . وفي البيت قول آخر يرد بعد .

---

(1) (السابق) ص ٤٤ .

(2) (شعر مزاحم العقيلـي) تحقيق : نوري حمودي القيسي ،حاتم صالح الضّامن "مجلة معهد المخطوطات العربية" المجلّد الثاني والعشرون ، جـ1 ، جمادى الاولى ١٣٩٦هـ مايو ١٩٧٦م ص ١٢٤ والبيت من قصيدة مطلعها :

لِصَفْراءَ هَاجَتْكَ الغداةَ رسومُ * كأنَّ بَقاياها الجُرودَ وشومُ

(3) "ما يجوز للشّاعر في الضّرورة" ص ١٣٥ .

و يشير ابن الدّهّان [١] ،وابن مهاجر [٢] إلى إجازة الأخفش الحذف دون إفصاح بموقع ذلك لديه أزحافٌ هو أم علّة ؟

ويذكر متأخرو العروضيّين كالهمداني والنّقاوسي أنَّ الحذف عند الأخفش عروض ثانية محذوفة وأنَّ لهذه العروض ضربين ، ضربًا محذوفًا وضربًا مقبوضًا . وشاهد الضرب المقبوض لديهما بيت عامر بن جوين المتقدّم ويختلفان في شاهد الضرب المحذوف فهو لدى الهمداني البيت "لقد ساءني .." مع اختلاف في الرواية [٣] وهو لدى النّقاوسي بيت مزاحم العقيلي المتقدّم [٤] .

و ترد هذه العروض بضربيها معزوّة إلى بعضهم لدى الدّماميني وشاهده للحذف مع الضرب المقبوض بيت النّابغة ومع الضرب المحذوف البيت "لقد ساءني .." [٥]، ولدى الحفني وشاهده للضرب المحذوف بيت مزاحم العقيلي المتقدّم و للضرب المقبوض بيت عامر بن جوين المتقدّم [٦] .

و يظهر مما تقدّم اختلاف الروايات عن الأخفش فالزّجّاجي والتّبريزي والزّنجاني يروون الحذف على أنّه زحافٌ ، والهمداني والنّقاوسي يرويانه على أنّه علّة.

والظاهر أنَّ الأخفش جوّزه زحافًا وذلك لما يظهر في قول الزّجّاجي والتّبريزي من صراحة الأخذ بالقياس على المتقارب ،والحذف في عروض هذا البحر من العلل الجارية مجرى الزحاف ،يضاف إلى هذا أنَّ بعض ما استشهد به الأخفش من شعرٍ

---

(١) "دروس العروض" ٤ و .

(٢) "الوجيزه" ٤ ظ .

(٣) والرواية عنده : وقد رابني سَعْدُ وَصاحِبُ سَعْدٍ * وما طَلَبَاني بَعْدها بِغَرامَهْ
انظر "شرح عروض ابن السّقّاط" ٨ ظ، ٩ و .

(٤) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ٩٤ ظ؟

(٥) ورواية الشطر الثاني عنده (وما طُولِبَا في قَتْلِها بِغَرامَهْ) . انظر "الغامزة" ص ١٤٥ .

(٦) "حاشية الحفني على شرح الخزرجيّة" ٢٨ و .

لم يلتزم فيه الحذف ،وأنَّ مِنْ هذا الشِّعر ما رُوي على غير حذف ـ وقد يكون ذلك من تصحيح الرواة ـ فبيت النابغة ورد في الديوان :

جَزى اللهُ عَبْسًا في المواطن كلّها

(فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن)

فلا حذف على هذه الرواية في البيت ، كما لا حذف في أعاريض القصيدة التي منها هذا البيت[(١)] . وكذا بيت مزاحم العقيلي (ففيه . كما تقدّم روايتان ، رواية على الحذف ورواية على القبض) وقد ورد ضمن ثلاثة وسبعين بيتًا أعاريضها مقبوضة على زنة "مفاعلن" وضربها محذوف على زنة "فعولن"[(٢)] . ومثلهما ما ذكره أبو العلاء لعبد قيس بن خفاف البرجمي :

إذا ما اتّصلْتُ قُلْتُ : يالَ تَميمٍ   وأيْنَ تَميمٌ مِنْ محلّةِ أَهْوَدَا[(٣)]

(فعولن مفاعلن فعول فعولن   فعول مفاعيلن فعول مفاعلن)

فقد ورد هذا البيت ضمن ستّة أبيات رواها أبو زيد الأنصاري أعاريضها فيما عدا البيت سالف الذكر ـ على زنة "مفاعلن"[(٤)] .

وسجّل بعض من روى الحذف رأيهم فيه : فذكر الزّجّاجي[(٥)] وأبو العلاء[(٦)] والشّنتريني[(٧)] أنّه شاذ ،وجوّزه الزّمخشري في حالة التّصريع فقط[(٨)] ،وكذلك الزّنجاني[(٩)] .

---

(١) انظر " ديوان النّابغة الذّبياني " ص ١٩١ .
(٢) انظر (شعر مزاحم العقيلي) ص ١٢٤-٨ .
(٣) " رسائل أبي العلاء " ص ١١٢ .
(٤) " كتاب النّوادر في اللغة " ص ٣٦١ .
(٥) " عروض الزّجّاجي " ٧١ ظ .
(٦) " رسائل أبي العلاء " ص ١١٢ .
(٧) " المعيار في أوزان الأشعار " ص ٤٣ .
(٨) " القسطاس " ص ٩٨ .
(٩) " معيار النُّظّار " ٨ و .

وصنّفه ابن رشيق ،وابن القطّاع (١) والأحمدي (٢) في باب الإقعاد وهو تزحيف في الأوساط أي الأعاريض ومثاله غير هذا القطع في عروض الكامل ، والتّشعيث في عروض الخفيف (٣) . وفحواه أنّه اجتماع عروض سالمة وأخرى مقطوعة في قصيدة واحدة من الكامل ،أو عروض سالمة (٤) وأخرى محذوفة في قصيدة واحدة من الطويل أو عروض سالمة وأخرى مشعّثة في قصيدة واحدة من الخفيف .

وعبّر عنه الزّنفدي في حديثه عن عيوب الأعاريض بالنّقص وهو كما يقول " أن تنقص قوّة العروض عن قوّة الضرب فتكون في البيت الذي لم يُصرّع تامة أو محذوفة في الطويل ،أو بتراء في المديد والمتقارب ،أو مقطوعة في البسيط والمنسرح والكامل ،أو حذّاء فيه ،أو محذوفة في الهزج ،أو تامّة أو مقصورة في الرّمل ،أو مشعّثة في الخفيف "(٥) .

وإدخالهم له في باب الإقعاد أو النّقص أو الشّذوذ ينبىء عن إدراكهم لما فيه من عيب ،ويؤكّد صحّة ما ذهب إليه الخليل في منعه إيّاه . ويبدو أنّ الخليل لم يثبته في الطويل حفاظًا على اطّراد نغمة البحر واعتقادًا بأنّ ما جرى منه في بعض أشعار العرب وقع على سبيل الغلط والتّوهّم ،وأنّه أجازه في المتقارب دون الطويل ، لأنّ المتقارب كما ذكر الأخفش بحر تُوهِّم فيه الخفّة وأريد به سرعة الكلام و يَبينُ هذا في إنشاده (٦) ،وأنّه من البحور رتيبة الإيقاع لما فيه من توالي الأمثال إذ يتألّف من تفعيلة واحدة فيأتي الحذف لكسر هذا التوالي بخلاف الطويل فهو من

----

(١) " البارع " ٤ ظ ـ ٥ و ،ورواه عنه الأسنوي في "نهاية الرّاغب " ١٦ ظ
(٢) "نزهة النّواظر " ٥ ظ ،٢٠ و .
(٣) "العمدة " ١/١٤٣-٤ .
(٤) العروض المقبوضة في الطويل تعتبر سالمة .
(٥) "الوافي في نظم القوافي " ٩٣ و ـ ظ .
(٦) "عروض الأخفش " ١٤ و .

البحور المركّبة فإيقاعه يقوم على تعاقب جزئين خماسي وسباعي ، و تغييرُ السُّباعي فيه إلى خماسي يُخلّ بإيقاع البحر . و يَبين هذا الإخلال إذا ما قُرِن بين شطري بيتٍ نهاية أولهما "فعولن" و نهاية آخرهما "مفاعيلن" أو بين بيتٍ نهاية شطريه "فعولن" وآخرَ نهاية شطريه "مفاعلن" .

ويؤيّد هذا استحسان بعض العلماء للقبض في الجزء الذي قبل الضرب الثالث المحذوف (١) . والظّن أنَّ هذا الاستحسان جارٍ أيضًا على ما قبل العروض في حالة الحذف وإن لم ينصّوا عليه فيما تتبّعت من كتب .

*

و خلاصة ما تقدّم أنّه قد يُشتبه في تحديد ضرب الطويل أتامٌّ هو أم مقصور نتيجة لإمكانية إطلاق حرف الرّوي أو تقييده مما هو موضّحٌ في الصُّورة الأولى . وقد تُداخِلُ عروضَه المقبوضة عروضٌ محذوفة على سبيل الزّحاف عند بعض العلماء ، ويؤصّل آخرون هذا الحذف عروضًا ثانية مما هو موضَّح في الصُّورة الثانية .

وقلَّ أنْ يتداخل هذا البحر ببحرٍ آخر فإنْ كان ففي أنصافه فقط . وقد وضَّح ذلك المحلّي فذكر أنّه قد تشتبه أنصاف الأبيات إذا لم يُعْلم كمالُها مستشهدًا لذلك بقول يحيى بن زياد الحارثي :

لمَّا رأيت الشَّيب لاَحَ بَياضُـه

وذكر أنه إن قيل : لمما رَأَيْ تْشْشَيبلاَ حَبَيَاضُهو

مستفعلن مستفعلن متفاعلـن

حُكِم بـأنّه من بحر الكامل ظهورًا ، فإنْ غُيِّر تقطيعه فقيل :

لما رَأَيْتشْشَيْ بَـلاَحَ بَياضُهـو

فعْلن مفاعيلـن فعول مفاعلن

---

(١) انظر على سبيل المثال (عروض ابن السرّاج البغدادي) تحقيق : عبد الحسين الفتلي "مجلة كلية الآداب" جامعة بغداد ١٩٧٢م ع : ١٥ ص ٤١٨ ، الجوهري "عروض الورقة" ص ٩ ، أبا العلاء "رسالة الصاهل والشاحج" ص ٦٢٩ - ٣٠ ، التّبريزي "كتاب الكافي في العروض والقوافي" ص ٣٠ .

حُكِم بأنَّه من بحر الطويل والجزء الأول أثلم احتمالا . وذكر أنَّ البيت هو من بحر الطويل جزمًا فتمامه :

بمفْرق رَأْسي قلْت للشَّيْب مَرْحَبَا (١)

(فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن)

ويظهر مما ذكره المحلّي أنَّ الشِّعر قد يمكن إنشاده بأكثر من وجه . فيصحُّ تبعًا لذلك نسبتِه إلى أكثر من بحر ، هذا في أنصاف الأبيات كما ذكر. أمّا ما يجيء قطعة أو قصيدة فإنّ طريقة الإنشاد وحدها لا تكفي لتحديد إيقاع البيت ، فثمة عناصر أخرى تسهم في إبراز إيقاعه ، منها ما يستخدمه الشاعر من إمكانات الزِّحاف ، فما حدث من اشتباه في الشّطر الأول من بيت يحيى بن زياد لم يكن ناجمًا عن ثلم " فعولن " فقط بل كان أيضًا نتيجة قبض " فعولن " التي قبل العروض .

وما ذكره المحلّي ليحيى بن زياد له نظيرٌ فيما ورد من شعر الحماسة وغيرها ، من ذلك قول الجون بن أبي الجون :

مَنْ يَجْعل الفَرْد الوحيد إذا انتمى إلى العزّ مَهْنأ الفنيق المخاطرِ (٢)

(فعْلن مفاعيلن فعول مفاعلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعلن
متْفاعلن متْفاعلن متفاعلن)

فلو جاءت " فعولن " التي قبل العروض سالمة هنا وفي بيت يحيى بن زياد لما كان هناك لَبْسٌ . كما أنَّه لا لبسَ بين بيتٍ من الطويل كاملاً وبيتٍ من الكامل على رأي مَنْ يجيز الثّلم أو الثّرم في الصّدر والابتداء معًا ، إلا بالتزام قبض " فعولن " التي قبل العروض وكذلك التي قبل الضرب ، حيث يكون تقديرهما :

---

(١) " شفاء الغليل " ١٥٥ .

(٢) محمد بن حبيب " كتاب المنمّق في أخبار قريش " ص ٢٢٩ ولمزيد من الأمثلة انظر: أبا العلاء " رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ١٤٩ .

فعْلن مفاعيلن فعول مفاعلن عولن مفاعيلن فعول مفاعلن
متْفاعلن متْفاعلن متفاعلن متْفاعلن متْفاعلن متفاعلن

ومثل ذلك يُقال في حالة كون ضرب الطويل محذوفًا حيث يكون تقديرهما :

فعْلن مفاعيلن فعول مفاعلن عولن مفاعيلن فعول فعولن
متْفاعلن متْفاعلن متفاعلن متْفاعلن متْفاعلن فعلاتن

هذا ومن العناصر التي قد تعين على تحديد إيقاع البيت، التركيب القانوي له ، فالضرب الأول من الطويل (السالم) لا يلتبس - وإن أدرك الثلم أو الثرم صدره وابتداء معا- بالكامل ويوضّح هذا ما استشهد به بعض العروضيّين للدّلالة على ورود الثّلم في الصّدر والابتداء معًا :

لكن عُبيد اللّه لمّا أتيتُه أَعْطَى عَطاءً لا قليلًا ولا نَزْرا(١)

فعْلن مفاعيلن فعولن مفاعلن عولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن
متْفاعلن متْفاعلن ـــــــ متْفاعلن متْفاعلن ـــــــ

فمجيء القافية على زنة "مفاعيلن" وسلامة "فعولن" الثانية في كلّ شطر من البيت ميّزا ايقاعه من الكامل .

هذا وسترد إشارة للطويل فيما بعد إذ يستدعي الحديثُ عن الوافر التعرّضَ لمقلوب هذا البحر ، كما يستدعي الحديثُ عن المتقارب التعرّضَ لوزنٍ مشطورٍ من الطويل .

---

(١) انظر : الزّنجاني "معيار النُّظّار" ٦ ظ ، العبيدي : "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي" ٥ و - ظ .

المــديــد

أصل المديد في الدائرة :

فاعلاتن فاعلن فاعلا تن فاعلن فاعلا تن فاعلن فاعلاتن فاعلن

وشذّ مجيئه تامًّا (١) .

وله-على نحو ما أثبت الخليل- ثلاث أعاريض لها ستة أضرب :

العروض الأولى : مجزوّة سالمة (فاعلاتن) ولها ضرب واحد مثلها .

العروض الثانية : مجزوّة محذوفة (فاعلن) ولها ثلاثة أضرب :

١ - مقصور (فاعلانْ) . ٢ - محذوف مثلها .

٣ - محذوف مقطوع (فعْلن) .

العروض الثالثة : مجزوّة محذوفة مخبونة (فعِلن) ولها ضربان :

١ - محذوف مخبون مثلها . ٢ - محذوف مقطوع (فعْلن) (٢) .

ولا يجوز في المديد خبن " فاعلن " التي للعروض والضرب . وذلك كما يقول الزّجّاج : " لئلا يلتبس الذي عروضه " فاعلن " وضربه " فاعلن " بما عروضه " فعِلن " وضربه " فعِلن " . " (٣) .

وبمثل هذا قال ابن السرّاج البغدادي (٤) . ويعنيان بالذي عروضه " فاعلن " وضربه " فاعلن " العروض الثانية ذات الضرب الثاني ، وبالذي عروضه وضربه " فعِلن " العروض الثالثة ذات الضرب الأول .

وخصّ الزّنجاني المنع بالعروض الثانية من غير أن يُبيِّن في أيِّ أَضْرب هاتين العروضين يمكن أن يقع الالتباس (٥) . ومثله النّديم (٦) والدّماميني (٧) بخلاف

---

(١) وروى بعض العلماء في ذلك أبياتًا . انظر بعد ص ١٢٣ .

(٢) ابن عبد ربّه " العقد " ٦/٢٥٥ ، ابن عبّاد " الإقناع " ص ١١-٤ ، " عروض ابن جنّي " ص ٢٩-٣٢ .

(٣) " عروض الزّجّاج " ٣ ظ .

(٤) " عروض ابن السرّاج البغدادي " ص ٢٠-٢١ .

(٥) " معيار النُّظّار " ٩ و .

(٦) النّقاوسي " شرح القصيدة الخزرجيّة " ٩٨ ظ ؟ .

(٧) " الغامزة " ص ١٥٣ .

العبيدي فإنّه فصّل ذلك فذكر أنّه يمتنع الخبن في الضرب الثالث (الثاني من العروض الثانية) لئلا يشتبه بالضرب الخامس (الأول من العروض الثالثة) (١).

وروى بعض العلماء لهذا البحر - زيادة على عروض الخليل - مشطورًا (مربّعًا) واختلف العلماء في قبوله فردّه بعضهم إلى المديد التام ، وجعله بعضهم من مصرّع الضرب السادس من الرّمل وجعله بعضهم ضربًا سابعًا لهذا البحر، هذا إلى تخريجات أخرى .

والمديد يعد من الأوزان التي اختُلف فيها قديمًا وحديثًا ، فجعل الرّاوندي المديد كلّه في الرّمل و جعل الكسائي ضربي العروض الثالثة من المديد في البسيط ، ورأى جلال الحنفي فيه ما يشبه الخفيف والرّمل والسّريع .

و نجم عن هذه الاجتهادات أو الإضافات إلى علم الخليل اتساع محيط دائرة التشابه بين المديد و غيره من الأوزان الخليليّة أو المستدركة . وتفصيل هذا يأتي ابتداءً بما أثبته الخليل من أضربٍ ، الأول فالأول يليه ما استُدرك على هذا البحر من وزنٍ ، السّالم ثم المزاحف ، وذلك على النّحو الآتي :

١ - تداخل أضرب المديد الخليلية .

٢ - تداخل الضرب الأول من العروض الثالثة المزاحف بالخزم .

٣ - تداخل المشطور " المربع " .

---

(١) " كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي " ١٧ ظ .

أولا : تداخل أضرب المديد الخليلية :

يكاد ينحصر الخلاف في المديد بين ما ذهب إليه الرّاوندي من استخراج المديد من الرّمل بالحذف في حشوه وما ذهب إليه الكسائي من استنباط ضربي العروض الثالثة منه من البسيط .

أما الرّاوندي فاستخرج المديد من الرّمل بإسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء الثاني والخامس فيبقى " فاعلا " وينقل إلى " فاعلن " حيث يصبح مسدّس الرّمل على زنة :

فاعلا تن فاعلن فاعلا تن فاعلا تن فاعلن فاعلا تن

واشترط فيه أن يُمدَّ الصّوت في النَّشيد بالسَّاكن الذي هو بإزاء النّون من " فاعلن " فيكون " فاعلن " هذا الحشويّ في قوّة " فاعلا تن " وقال : إن مساس الحاجة إلى التّمديدة في موضع النّون من " فاعلن " الحشويّ منه في كلّ واحد من المصراعين يؤذن بأنَّه منقوصٌ من أصل له يزيد عليه . وجعله صنفاً ثانياً للرّمل وذكر له ستة " أنواع " هي أضرب المديد لدى الخليل وشواهده . فشاهد الضرب الأول من المديد لدى الخليل ، وهو قول المهلهل :

يا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لي كُلَيْباً يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِرارُ

(فاعلا تن فاعلن فاعلاتن فاعلا تن فاعلن فاعلا تن)

هو شاهد النّوع الأول من الصِّنف الثاني للرّمل لدى الراوندي

وموضع التّمديدة فيه هو في طول الواو من "أَنْشِروا" والياء من "أَيْن" الثانية .

وشاهد الضرب الثاني من المديد لدى الخليل :

لا يَغُرَّن امْرءًا عيشه كُلُّ عَيْشٍ صَائِرٌ للزّوالْ

(فاعلا تن فاطن فاعلن فاعلا تن فاعلن فاعلا ن)

هو شاهد النّوع الثاني من الصّنف الثاني للرّمل لدى الرّاوندي والتّمديدة فيه في موضع التنوين من "امرءًا" وأيضا من "صَائِر".

وشاهد الضرب الثالث من المديد لدى الخليل :

اعلموا أنّي لكم حافظٌ شاهدًا ما كنت أمْ غَائِبًا

(فاعلا تن فاعلن فاطن فاعلا تن فاطن فاطن)

هو شاهد النّوع الثالث من الصّنف الثاني للرّمل لدى الرّاوندي ، والتمديدة فيه في موضع الميم من "لكم" والميم من "أم".

وشاهد الضّرب الرابع من المديد لدى الخليل :

إنّما الذَّلْفَاءُ ياقوتَةٌ أُخْرِجَتْ مِنْ كيس دِهْقَانِ

(فاعلاتن فاطن فاطن فاعلا تن فاطن فعلن)

هو شاهد النّوع الرابع من الصّنف الثاني لدى الرّاوندى ، والتمديدة فيه في موضع الألف من "يا" وفي موضع الهاء من "دِهْقَانِ". وذكر له شرطاً ثانيًا هو أن يكون الساكن الذي بإزاء العين من "فعْلن" حرف مدّ لا غير كالألف من "دِهْقَانِ". وهذا الشَّرط هو

ما يعرف لدى العروضيين بالرّدف وهو حرف لين قبل حرف الرّويّ . ويكون ألفاً أو واواً أو ياءً (١) .

وشاهد الضّرب الخامس من المديد لدى الخليل وهو قول طرفة :

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِـــه حيثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

(فاعلاتن فاعلن فعِلن فاعلاتن فاعلن فعِلن)

هو شاهد النّوع الخامس من الصّنف الثاني للرّمل لدى الراوندي والتمديدة فيه في موضع الياء من " يعيش " وفي موضع الواو المدّية من " سَاقَه ".

وشاهد الضّرب السادس من المديد لدى الخليل وهو قول عديّ بن زيد :

ربَّ نَارٍ بِتُّ أَرْمُقُهـــا تَقْضِمُ الهنديَّ والغَـــارَا

(فاعلا تن فاعلن فعِلن فاعلاتن فاعلن فعْلن)

هو شاهد النّوع السادس من الصّنف الثاني للرّمل لدى الراوندي . والشّرط فيه هو الشّرط في النوع الرابع (الردف) والتمديدتان إحداهما في موضع الراء من " أَرْمُقُها " والثّانية في موضع اللام من " الغَارَا ".

واستدلّ الرّاوندي على ما ذهب إليه بالآتي :

١ - أن ما يُسمّى بالمديد عند الخليل من المتفق (ذي التفعيلة الواحدة) لم يُر فيه التّثمين ولم يُسمع أصلاً .

٢ - أطول أنواع المديد مساوٍ في الوجود لأقصر أنواع الصّنف الأول من السداسي من الرّمل . فلم يوجد فيه من الطول ما يدعو إلى الإلحاق بالطويل وما معه (٢) .

---

(١) انظر لتعريف الردف : " قوافي الأخفش " ص ١٤ .
(٢) " الإبداع " ٢٦ و -٧ و .

٣ - الذوق التام ويَبين ذلك كما يقول في التّلحين في نحو قول المهلهل :

يا لَبَكْرٍ أنْشِروا . . . .

قال : " ولو فُقِد فيه هذا النحو من التّمديد انكسر الوزن أَصلاً فلْيُحْكم بأنّه بإِزاء محذوفٍ ولا يكون إِلا السبب وإِذا قُدِّر وجود السبب صار " فاعلن " : " فاعلاتن " فيكون الوزن متألّفًا من تكرّر "فاعلاتن " فلا يكون إِلا من الرّمل ".(١)

وما استدلّ به الرّاونديّ صادرٌ عن تصوّر منهجي لموسيقى الشِّعر فهو فيما يخصّ الدليل الأوّل يتطلق عن اعتقادٍ بأنّ الوزن إِنّما يُحمل على الاختلاف إِذا أعوز فيه الحمل على الاتفاق . ويؤكِّد هذا لديه ما ارتآه من تصنيفٍ لمجزوّ البسيط ، والسّريع - وهما بحران مختلفا التفعيلة (مركّبان) - في الرجز وهو من البحور المتّفقة وكذلك ما سلكه في المجتث .

ويجلو الدليل الثاني عن أساس المفاضلة عنده في البحور . وهي النِّسبية ، فأطول أنواع المديد ويعني به الضرب الأوّل منه (فاعلاتن فاعلن فاعلاتن × ٢) يُعادل أقصر أنواع الصِّنف الأوّل من السداسي من الرّمل وهو الضرب الثالث من العروض الأولى منه وتقديره (فاعلاتن فاعلاتن فاعلن × ٢) والرّمل يفضُل المديدَ بتوفّر التفعيلات كاملة الصِّيغة فيه وإنّما افترق عنه المديد بنقصان عدد حروف بعض أجزائه . ومن مظاهر احتكامه إِلى الكم ما ذهب إِليه على سبيل المثال من أنّ "فعولن " أربع مرّات أكثر حروفاما هو مؤلّف من "مستفعلن " أو "مفتعلن " أو "مفاعلن " ثلاث مرّات أو مرّتين ومشاركًا لها في أنَّ كل واحد منها يكون موزونًا فيلزم أن يكون المؤلّف من "فعولن " أربع مرّات مقدّمًا عليها كلّها في الرتبة(٢) .

---

(١) (السابق) ٨ ظ - ٩ و .

(٢) (السابق) ١١ و - ظ .

فأمّا الذوق وهو كما يقول في موضع آخر: "القدرة أو القوّة التي يوجدها اللّه سبحانه الإنسانَ للتّمييز في هذا الباب"(١) (أي باب الوزن) فالاحتكام إليه وحده - رغم ما له من دور - أمرٌ عسير. فقبول الأذن العربية - على اختلاف العصور - لموسيقى أَبيات المديد، وصمت العلماء مِمَّن زاولوا صناعة العروض عن طريقة إنشاده وعن التنبيه إلى مواضع التمديدات فيه، يُشكّكان فيما استشعره الرّاوندي من كسْرٍ في إنشاد أَبياته دون تمديد إلا عند مَنْ ينطلق مِن تصوّر أنَّ وزن المديد منقوصٌ من وزنٍ تام.

وجدير بالذكر أنَّ التعويض عن المحذوف بالمدّ لدى الرّاوندي وهو (زيادة الصوت في النّشيد إلى ما يحقّق صوت السبب) يختلف عما اصطلح عليه العروضيّون؛ فالتّعويض كما اشترطه هو: "لا يقع في كلّ شِعْرٍ نقص من آخره من أتمِّ بنائه حرفٌ متحرك أوزنته ليقوم مقام المحذوف" وذلك لأنّ المدّة كالحرف المتحرك بدليل جواز التقاء الساكنين إذا كان الأول منهما حرف مدٍّ. فإذا كان قبل حرف الرّوي مدٌّ يصير طول الضرب به عوضًا مما حُذف فتتعادل العروض والضرب"(٢).

أما الرّاوندي فجعل التعويض عن المحذوف بالمدّ نوعين؛ نوعًا سلك فيه قَرِيَّ العروضيّين وذلك في التعويض عن المحذوف بحرف مدٍّ وهو الشرط الثاني في النوعين الرابع والسادس، ونوعًا باينهم فيه فلم يشترط فيه أن يكون حرف مدٍّ في حين اشترطوا هم ذلك كما أنّه استخدمه في الحشو وقصروه هم على الضرب إذ العلل لديهم خاصة بالأعاريض والأضرب. والرّاوندي لا يرى بأسًا في مجيئها حشوًا على جهة اللزوم. وهذا المد يتعلّق بموسيقى الغناء والإنشاد للأبيات أكثر من تعلّقه بطبيعة اللغة وبميزان التفعيلات؛ فالصوت لا يجري إلا في حروف المدّ واللين. وما نبّه عليه الرّاوندي من مواضع التمديدات بعضها

---

(١) (السابق) ١٠ و.

(٢) الدّمنهوري "الإرشاد الشّافي" ص ٦٤.

جارٍ في غير هذه الحروف ، وهو عبء يتحمّله الإنشاد . وممّا هو على نحو هذا ما عبّر به البلاغيّون عن قابلية إنشاد بعض الأبيات بالمدّ وبيان ما ينجم عنه من إمكانيّة نسبتها إلى الرّمل أو غيره بالتّلوّن وهو أن يكون الشّعر بحيث يمكن قراءته على وزنين إمّا مِنْ بحرين أو ضربين مِن بحرٍ واحد كقول الوطواط :

إنّما الدُّنيا فدا دارهِ وبنو الدُّنيا فدا أُسْرتهْ

فإن قصرت " الفدا " في الموضعين كان البيت من ثالث المديد وتقطيعه :

فاعلاتن فاعلن فاعلن فعلاتن فاعلن فاعلن

وإن مددتها كان من ثالث الرمل وتقطيعه :

فاعلاتن فاعلات فاعلن فعلاتن فاعلات فاعلن (١)

ويلحظ هنا أنّ ما أراده الراوندي بالمدّ من تطويل الصوت ، غير ما هو معروف من زيادة أحرف الممدود على المقصور ، فالقصد من هذا ، كما هو معروف إظهار القدرة على التّصنّع والتّفنّن في عصرٍ طغت فيه أساليب الصّناعة . أمّا الرّاوندي فكان مقصده التّوصّل إلى معرفة الأوزان ، والقدرة على تمييز الأُصول من الفروع . وكان سبيله إلى ذلك دراسة الإيقاع الذي هو جزء من علم الموسيقى واشتراطه المدّ كان حصيلةً لتلك الدراسة فهو يرى كما أنّه يجوز في الإيقاع أربعة أنحاء من التصرّف هي الحثّ ، والتّرتيل ، والطّي ، والتّضعيف ، كذلك البيت يجوز فيه أربعة أنحاء من التصرّف في باب الزّحاف ، وأربعة مثلها في باب البناء تقع إزاء تلك التصرّفات في الإيقاع (٢) .

وفيما يخص حذف سبب " فاعلاتن " الحشويّ من الرّمل - وهو تصرّفٌ في البناء - فإنّه يقع كما يقول إزاء الطّي في الإيقاع وهو (نقصان النقرة مع حفظ الزّمانين اللذين كانا يكتنفانها قبلُ حتّى يصير زمانًا واحدًا) .

---

(١) الزّنجاني " معيار النُّظّار " ٦٦ و ، والعمري " شرح عقود الجمان في المعاني والبيان للسّيوطي ٢ / ١٩٣ .

(٢) " الإبداع " ٨ و - ٩ و .

غير أنَّ الميزان الشِّعري يختلف عن الإيقاع الموسيقي ،فهما- كما ذكر جابر عصفور في حديثه عن منهج حازم - وإن كانا يلتقيان في مبدأ التناسب مِنْ حيث هو مبدأ جوهري في أشكال الفن وأنواعه فإنَّ صورة هذا الفن تختلف باختلاف الأداة ،فأداة الشِّعر تتكون من كلماتٍ تنطوي على معانٍ مباشرة أو غير مباشرة حسب نوع العلاقات التي يمكن أن تنتظم فيها ،وارتباط الأداة الشِّعرية بنظام متميّز مِن الدّلالة لا يجعل من الوزن الشِّعري مجرّد محاكاة لفن الموسيقى (١) .

فالواقع ، وكما يقول جابر عصفور ،إِنَّ "الوزن في ذاته صورة مجرّدة لا قيمة لها منفصلة عن المعنى ، والتّناسب الذي يمكن أن يتميّز به الوزن لا يمكن أن يفهم بعيدًا عن التجربة ،ذلك لأنّ لغة الشّعر ليست كأنغام الموسيقى ، مجرّد عناصر صوتية مجرّدة ،بل هي عناصر لغوية لا يفارق فيها الصّوت المعنى بأيِّ حال" (٢) .

ولكن يُحْسَب للراوندي فضل التّنبيه عمليًّا على مواطن التشابه بين المديد والرّمل مع الاحتفاظ باستقلالية ضروب كلّ منهما . فهو وإن جعلهما مِنْ جنسٍ واحدٍ هو الرّمل ، يُقسِّم هذا الجنس إلى صنفين متميّزين فيجعل صنفًا أوّلا خاصّا بأنواع الرّمل . وصنفًا ثانيًا خاصّا بأنواع المديد لا يختلط واحدٌ منهما بالآخر.

و جدير بالذكر أنَّ الجنس والصِّنف والنَّوع وكذلك التّغيير مصطلحات استعارها الرّاوندي أيضًا مِنْ صناعة الموسيقى للدّلالة على البحر ،وهيئة ترتيب التفعيلات، والضرب ،والزِّحاف .

فالجنس يطلق في الموسيقى على أصول الإيقاعات الموزونة (٣) ، و "الصِّنف" يطلق على مجموع القوى المتجانسة . وبقدر عدد أصناف هذه القوى يكون عدد أصناف الأجناس (٤) . و "النّوع" يطلق على أَنحاء ترتيب الأبعاد أنحاءً من

---

(١) "مفهوم الشِّعر" دراسة في التّراث النّقدي" ص ٢٧٥ .

(٢) (السابق) ص ٤١٠-١ .

(٣) الفارابي "كتاب الموسيقى الكبير" ص ٢٧٨ حاشية "١" .

(٤) (السابق) ص ١٤٤ .

الترتيب من غير تبديل الجنس[١] . و "التّغيير" يطلق على ما يلحق أصول الإيقاعات من تزييناتٍ وتشبيعات وذلك بزيادة نقرات من خارج أو بغير زيادة.[٢]

ولمّا كان البحر يمثّل أصْلا من أصول إيقاعات الشّعر العربي ،والضرب يمثّل هيئة وزن ما وترتيبه في البحر ، والزّحاف والعلّه تغييران في الوزن بزيادة وبغير زيادة ،أطلق الرّاوندي الجنس على البحر ،والنّوع على الضرب ،والتغيير على الزّحاف مراوحًا في الاستعمال بين التغيير والزحاف .

أما الصّنف فاستخدمه للدّلالة على ما تجانس من الأنواع داخل ما يعدّه هو بحرًا واحدًا كأنواع المديد فهي عنده صنف واحد من جنس الرمل (لاتفاق الأجزاء) كما أنَّ أنواع السريع (مسدّسة الأجزاء) عنده صنفٌ ثان من مسدّس الرّجز ،وأنواع مسدّس البسيط صنفٌ ثالث من الرّجز أيضًا .

وهكذا وظّف الراوندي أحكام الموسيقى و مصطلحاتها في إقامة منهج جديد لعلم العروض من مظاهره ما تقدّم من شرح لطريقته في إدخال المديد صنفًا ثانيًا للرمل .

ومن قبل كان الكسائي يرى أنّ ضربي العروض الثالثة من المديد في البسيط بإلقاء "مستفعلن" من الصّدر والابتداء وشاهداه :

لِلْفَتى عَقْلٌ يعيشُ بـه حَيْثَ تَهْدي سَاقَه قَدَمُه

فاعلاتن فاعلن فعلن فاعلاتن فاعلن فعِلن (المديد ،ع : ٣ ،ض ١) .

فاعلن مستفعلن فعلن فاعلن مستفعلن فعِلن (البسيط ،ع: ١ ،ض: ١- ملقى الصّدر والابتداء) .

---

(١) (السابق) ص ٣٤٧-٨ .
(٢) (السابق) ص ١٠١٢ .

رُبَّ نارٍ بِتُّ أَرْمقها تَقْضم الهِنْديَّ والغَارَا

فاعلاتن فاعلن فعلن فاعلا تن فاعلن فعلن (المديد ،ع: ٣ ،ض : ٢)

فاعلن مستفعلن فعلن فاعلن مستفعلن فعلن (البسيط ،ع: ١ ،ض : ٢ - ملقى الصّدر والابتداء) .

روى هذا عنه كل من الزّمخشري [١] ،والسّكّاكي [٢] ،والزّنجاني [٣] ،والاردبيلي [٤] ، ورضيّ الدّين ابن الحنبلي [٥] ،ولم يفصح الزّمخشري عن رأيه في ذلك وأنكر سائرهم -باستثناء الأخير- ذلك عليه . وذكر السّكّاكي أنّ "الافتتاح بترك الأصل لا لضرورة موجبة كالخرم أو الخزم غير مناسب" [٢] . ومعنى كلامه أنّ هذا الحذف ليس له ما يُسوّغه بخلاف الخرم والخزم فإنّ لهما ما يسوّغهما على نحو ما هو مفصّل في كتب العروض فلا يُقاس عليهما . والحذف هنا لدى الكسائي جَزْء .

وقدّر الزّنجاني المحذوف في البيتين فقال : "كأنّ الأول :

يَا صَاحِبيْ لِلْفتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ في أَمْرِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَه قَدَمُهْ

(مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فعِلن)

وكأنّ الثاني :

قُولا لها : رُبَّ نارٍ بِتُّ أَرْمُقُها إِذْ أُوقِدتْ تَقْضِم الهِنْديَّ والغَارَا

(مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فعْلن)

هذا فاسدٌ لأنّ الجَزْء إنّما يكون في الأواخر لا في الأوائل" [٣] .

---

(١) "القسطاس" ص ١٠٧-٨ .
(٢) "مفتاح العلوم" ص ٢٢٤ .
(٣) "معيار النُّظّار" ٩ و .
(٤) "مقدّمة كافية" ١٤ ظ .
(٥) "الحدائق الأُنسيّة" ٤٧ ظ .

وحدّد رضيّ الدّين ابن الحنبلي من أي ضروب البسيط يخرج ضربا المديد فذكر أنّ الخامس من المديد (الأوّل من العروض الثانية) هو الأوّل بعد حذفهما (حذف الصدر والابتداء) وأنّ السادس منه (الثاني من العروض الثالثة) هو الثاني منه بعد حذفهما أيضًا . وقال : ولا يُردّ عليه أنّ أول المديد "فاعلاتن فاعلن " وأوّل البسيط "مستفعلن فاعلن "(١) .

وذكر في حديثه عن الرجز ما بين التّشريع عند البلاغيّين (وهو بناء البيت على قافيتين بحيث يصحّ المعنى عند الوقوف على كلٍّ منهما فإذا أُسْقِط من البيت جُزْءٌ صار ذلك البيت من وزنٍ آخر) وبين الجَزْء عند الكسائي من علاقة فقال : "وربّما حُذف الصّدر والابتداء من البيت فخرج من بحرٍ إلى بحرٍ كقول بعضهم :

يَا عَاذلي هَجَر المَحْبوبُ أَوْ وَصَلا ‏ ‏ ‏ ‏ أَنا الذي لا أَرَى في حبّه بَدَلا

(مستفعلن فعلن مستفعلن فعلن ‏ ‏ ‏ ‏ مفاعلن فاعلن مستفعلن فعِلن)

فهذا من البسيط و يخرج منه بذلك الطريق بيتٌ آخر من المديد وهو :

هَجَر المحْبوبُ أَوْ وصَلا ‏ ‏ ‏ ‏ لا أَرَى في حبّه بَدَلا

(فعلاتن فاعلن فعلن ‏ ‏ ‏ ‏ فاعلاتن فاعلن فعلن)

والكسائي يجعل هذا من البسيط بحذف الصّدر والإبتداء كما سلف التنبيه "(٢).

و نظير ما ذكره رضيّ الدّين ابن الحنبلي من بيتٍ للدلالة على التشريع ما ذكره ابن حجّة الحموي للشيخ عزّالدين الموصلي من بديعيّةٍ يقول فيها :

وفي الهوى ضلّ تَشْريعُ العُذولِ لنَا ‏ ‏ ‏ ‏ وكم هَوى في مقالٍ ذلّ مِنْ حَكَمِ

(مفاعلن فاعلن مستفعلن فعلن ‏ ‏ ‏ ‏ مفاعلن فاعلن مستفعلن فعلن)

---

(١) (السابق نفسه) .

(٢) (السابق) ٦١ ظ .

وذكر ابن حجّة الحموي أنّه يخرج منه بيتان ،بيت من منهوك الرّجز :

و في الهَـوَى وكَمْ هَـوى

(مفاعلـــــن مفاعلـــن)

و بيت من العروض الثالثة المحذوفة المخبونة من المديد هو :

ضلَّ تَشْرِيعُ العُذول لنَـــا   في مَقالٍ ، ذلَّ مِنْ حَكَـــمِ[1]

(فاعلاتـــن فاعلن فعلـــن   فاعلاتـــن فاعلـــن فعِلـــن)

و تردلدى بعض المتأخرين اشارة إلى محاولة شبيهة بمحاولة الكسائي من غير تحديد لضربٍ ما من ضروب المديد إذ يذكر الهمداني أنّه لا يمكن ادّعـــاء أنَّ أصل المديد هو مقلوب البسيط ،لانّ ذلك يُؤدّي إلى أن يكون : " فاعلن مستفعلن فاعلن معْ " ولا علّةَ تصل بالجُزْء إلى هذا القدر[2] . ويرد مثل هذا لدى النّقاوسي[3] .

ومع التسليم بما أشارا إليه من انتفاء العلّة التي تصل بـ" مستفعلن " إلـــى ذلك المقدار ،وبما مرّ ذكره من ردّ تقديره على أساس الخرم فـــلا يبعد أن الكسائي وغيره مِمَّن يكون قد غيَّر تجزئة المديد صدروا عن إحساس بتلاؤم بيـــن بعض فروع المديد أو كلّه ،والبسيط سوّغ لهم عدّهما مِن جنسٍ واحد ، ولم يروا مـــن بأسٍ في التّسامح بإنشاء علّة يقيمون بها فروع المديد في البسيط .

و تمضي السنون ،وتظهر محاولاتٌ لبعض الدارسين في العصر الحديـــث تقرب مِمَّا ذهب إليه الرّاوندي والكسائي ،فيضم عبدالفتاح بدوي المديد إلى الرمل بالتزام حذف " فاعلاتن " فقط[4] دون اشتراط لمدٍّ أو غيره من الجزئيات التـــي نبّه عليها الرّاوندي . ويقطّع عبدالله الطّيب ما كان وزنه على " فاعلاتن فاعلـــن فعِلن × ٢ " على أكثر من وجه منها " فاعلن مستفعلن فعِلن × ٢ "[5] التـــي

----

(١) " خزانة الأدب وغاية الأرب " ص١٢١ وانظر ابن معصوم" أنوار الربيع في أنواع البديع " ٢٥٣/٤ .

(٢) " شرح عروض ابن السّقّاط " ١٠ و .   (٣) " شرح القصيدة الخزرجيّة" ٩٥ظ ؟.

(٤) " العروض والقوافي " ص ١١٣-١١٥ .   (٥) " المرشد " ١٣٨/١ .

كان الكسائي يقطّعه عليها . ويذكر محمود شاكر أنَّ حقَّ هذا البحر أَن يكـون الفرع الأول من بحر الطويل وهو "فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن" مرّتين المستتبّ مواقع الأوتاد مِنْ أجزائه (لوقوعها كلّها في الطّرف) لا "فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن" المختلّ مواقع الأوتاد مِنْ أجزائه (لمجيء بعضها في الوسط ،والبعض الآخر في الطّرف) ويذكر أنَّ تقطيع الخليل للمديد على هذا النحو له أسبابه (١) .

ويذكر جلال الحنفي في حديثه عن هذا البحر أنّه " قد يُظنُّ أنَّه نابعٌ من الخفيف لتشابه التفاعيل وقرب المخارج ولكنّ هناك ما يشير إلى أنَّه ذو علاقة وثقى بالرّمل ،كما يلاحظ أنَّ بعض أنماط المديد قويّة الصّلة بالسّريع رغم كون السّريع متدفّقًا والمديد بطيئًا متريثًا ." (٢) .

وسيرد بعد ما يوضّح صلة المديد بالخفيف والسّريع ،أما فيما يخصّ صلته بالرمل فذكر أنَّ بعض العروضيين ردّوه إلى أصل هو الرّمل دون بيان لكيفيّة ذلك مجتزئًا بالقول بأنَّه لا يُقرّ ذلك في تأصيل المديد ولكنّه يرى أنَّه ممّا لا مراء فيه أنّ للمديد ركائز من الرمل تُرى بارزةً في شواهده التي ترد على وزن " فاعلاتن فاعلن " أو " فعِلاتن فاعلن " ، أو " فاعلاتن فعِلن " أو " فعِلا تن فعِلن " (٣) .

*

وخلاصة ما تقدم أنَّ المديد وهو بحرٌ قائم بذاته عند الخليل ،يمثّل لدى الرّاوندي صنفًا ثانيًا للرّمل . وذلك بالأخذ بأمرين ،أوّلهما : التزام الحذف في "فا علاتن" الحشويّ من الرمل شريطة التعويض من المحذوف بالمدّ . وثانيهما : إنشاء بعض العلل لإقامة مختلف فروع المديد فيه . وأنَّ الكسائي من قبل استنبط ضربي العروض الثالثة للمديد من ضربي العروض الأولى من البسيط بجزئهما من الصّدر والابتداء .

---

(١) (نمط صعب ونمط مخيف) "مجلّة المجلة" ١٩٦٩م،يونية ع : "١٥٠" ص١٥-٦٠

(٢) "العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه" ص ٣٠٤ .

(٣) (السابق) ص ٢٢٨ .

وتصنيف المديد كلّه أو بعضه في بحر آخر لا يعني لدى الرّاوندي والكسائي تماثل ايقاع البحرين تماثلاً تاماً. فهما - على اختلاف منهجهما - يُميّزان بين البحر الدّاخل والمُدْخل فيه بما بينهما من فروق في الإيقاع . وكأنّ هذه الفروق لا تستدعي عند الرّاوندي تصنيف الرّمل والمديد في بابين مختلفين كما هو الحال عند الخليل ، فما المديد - كما يرى الرّاوندي - إلا صنفٌ ثان من الرّمل . وبعبارة أخرى فإنّه يجعل المديد فرعًا لا أصلاً قائمًا بذاته ، ربّما كان ذلك صادرًا عن إحساسٍ بضعف هذا البحر ولينه وهما صفتان استشعرهما بعض العلماء المتقدّمين والمتأخرين كأبي العلاء (١) ، وحازم (٢) . ولهذين من الذوق ورهافة الحس ما يُعين على تمييز الأوزان ، قويّها و مُسْتَضْعَفِها .

أما الكسائي فالظّن أنّه أدخل ضربين فقط من المديد في البسيط لما يُحْوج تصنيف الأضرب الأخرى إضافة إلى الجَزْء من الأخذ بالتّرفيل في العروض والضرب ، والتّذييل في الضرب استتمامًا لما يُدركهما من قِصَرٍ لا يفي به عروض البسيط ولا ضربه .

ولا يقتصر التداخل في أضرب المديد الخليلية على ذلك ، فمنه ما يتداخل - إذا زُوحف بالخزم - ببحر آخر على نحو ما تُبيّنه الفقرة التالية .

---

(١) " الفصول والغايات " ص ٢١٢ .

(٢) " منهاج البلغاء " ص ٢٦٨ وانظر ما أشار اليه ابن عبّاد من ضعف الضرب الأول من هذا البحر في " الكشف عن مساوي شعر المتنبّي " ص ٧ .

ثانيا : تداخل الضرب الأول من العروض الثالثة المزاحف بالخزم :

يجوز الخزم في جميع أجناس الشعر إذا احتيج إليه وأصله أن يكون بأحد حروف العطف ونحوها ثم توسّعوا فيه ، وقد يخزمون بحرفين أو أكثر وقد يأتي الخزم في أول المصراع الثاني ، وذكروا أنّه ربّما جاء في حشو البيت (١) . وهو إذا أدرك صدر الضرب الأول من العروض الثالثة للمديد وابتداءه أشبه الضرب الأول من العروض الثانية للكامل المزاحف بالإضمار . وفيما يخص ذلك ذكر الدّماميني بيت طرفة بن العبد من قصيدة له من المديد :

هَلْ تَذْكُرون إِذْ نُقاتِلكُمْ ... إِذْ لا يَضُرّ مُعْدَمًا عدمُهْ

فاعـلات فاعلن فعلن ... فاعـلات فاعلن فعلن
(مستفعلن مفاعلن فعلن ... مستفعلن مفاعلن فعلن)

وقال : "خُزم في الصّدر بهل . وفي العجز بإذ . لا يقال : لا نُسلِّم أنّ هذا البيتَ مخزومٌ لا في الصّدر ولا في العجز لجواز أن يكون من الكامل ،وعروضه هذا وضربه كذلك ،ودخل الجُزْءُ الذي هو أوّل الصدر الإضمارُ ،وكذا أول العجز .ودخل جزءي الحشو من المصراعين الوقص لأنّا نقول : يصدّ عن ذلك قوله في القصيدة التي منها هذا البيت :

لِلْفَتَى ...

وهذا من المديد قطعًا ،فتعيّن أن يكون باقي القصيدة كذلك ،وتعيَّن أيضًا القول بالخزم في البيت المستشهد به كما ذُكر" (٢) .

---

(١) انظر: ابن عبّاد "الإقناع" ٧٧-٩ ،ابن القطّاع "البارع" ٤ ظ ، الشّنتريني "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٢١ .

(٢) "الغامزة" ص ١٠٢ .

وما ذكره الدّماميني يدلّ على قبوله الخزم في صدر المديد وابتدائه إذا وجد ما يميّزه من الكامل . وكذلك ما يميّزه من السريع فتقطيعه كتقطيع الضرب الأول من العروض الثانية للسّريع (مستفعلن مستفعلن فعِلن) . وقد تقدمت الإشارة إلى ما ذكره جلال الحنفي من أنّ للمديد صلة بالسّريع ذات وضوح وبروز في معظم أوزانه وتفرّعاته . وكانت وسيلته إلى بيان ذلك الخزم مطبّقًا على أضرب العروض الثانية من المديد (المقصور والمحذوف والمقطوع) و مصرّع الضرب الثاني من العروض الثالثة منه (مقطوع العروض والضرب) (١) وانتهى من ذلك إلى القول بأنّ " خزم المديد بسبب خفيف أو حرفٍ أصم يُصيّر منه ما هو من بحر السريع " (٢) .

وذكر يونس السامرائي لابن المعتز مقطّعة تُروى بوزني المديد والسريع أوّلها على رواية وزن المديد :

أيُّها العـذّال لا تَعْذِلـوا إنّما النُّصح لِمَنْ يَقْبَـلُ (٣)

(فاعلاتن فاعلـن فاعلـن فاعلاتن فعلـن فاعلـن)

وروايته على وزن السريع :

ياأيُّها العـذّال لا تَعْذلـوا فإنّما النُّصح لِمَـنْ يَقْبَـلُ

(مستفعلن مستفعلن فاعلـن مفاعلن مفتعلـن فاعلـن)

---

(١) " العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه " ص ٢٢٨-٩ .

(٢) (السابق) ص ٢٩٠ .

(٣) " شعر ابن المعتز " (تحقيق د . يونس السامرائي) ١/ ٣٣٥-٦ . وفيما يخص روايتها على السريع انظر ما أورده المحقّق من تعليقاتٍ عليها في الحواشي ، وما ذكره في القسم الخاص بالدّراسة ٢/ ٣٢٩ .

وتماز الرواية الثانية لهذا البيت عن الرواية الأولى بزيادة حرفٍ أو حرفين في صدره وابتدائه تحوّل بها من المديد إلى السّريع . وكذلك الفرق بين المديد والخفيف وقد سبقت الإشارة إلى ما ذكره جلال الحنفي من تشابه هذين البحرين وقال : "ربّما يتراءى هذا من النّاحية الشّكلية لا غير ، إذ عرض لتفعيلة "مستفعلن" - ٢١٢٢ - في الخفيف أن حُذف منها سببها الأول "مُسْ" فبقي منها "تفعلن" - ٢١٢ - التي آلت إلى "فاعلن" - ٢١٢ -"[1] وأشار إلى بيتين لصفيّ الدّين الحلّي خالط ثانيهما شيء من الخفيف[2] .

ويؤيّد هذه الصّلة بين البحرين ما أشار إليه يونس السامرائي من أبياتٍ ومقطّعات لابن المعتز رويت بوزني المديد والخفيف . منها على سبيل المثال البيتان :

قَدْ وجدْنا غَفْلةً مِنْ رَقيبِ	وَسَرَقْنا نَظْرةً مِنْ حَبيبِ
(فاعلاتن فاعلن فاعلاتن	فعلاتن فاعلن فاعلاتن)
وَرأَيْنا ثمَّ وَجْهًا مَليحًا	فَوجَدْنا حجّةً في الذُّنوبِ[3]
(فعلاتن فاعلن فاعلاتن	فعلاتن فاعلن فاعلاتن)

و يرويان :

قد وَجدْنا لِغفْلةٍ مِنْ رَقيبِ	وسَرقْنا لِنظْرةٍ مِنْ حَبيبِ
(فاعلاتن مفاعلن فاعلاتن	فعلاتن مفاعلن فاعلاتن)
ورأَيْناه ثَمَّ وَجْهًا مَليحًا	فَوجَدْناه حجَّةً في الذُّنوب[4]
(فعلاتن مفاع لن فاعلاتن	فعلاتن مفاع لن فاعلاتن)

---

(١) "العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه" ص ٢٨٧ .
(٢) (السابق) حاشية "١" .
(٣) "شعر ابن المعتز" (تحقيق د . يونس السامرائي) ١/٢١٧-٨ .
(٤) (السابق) ١/٢١٨ حاشية "٥٨" .

فزيادة حرف في حشو كلّ شطر من هذين البيتين و في غيرهما مما نبّه إليه يونس السامرائي (١) أَخرجهما من بحر المديد إلى بحر الخفيف . و مع التسليم بما يبدو من فارق دقيق بين المديد والخفيف من جانبٍ ،والمديد والسريع من جانبٍ آخر فإنّ الحسّ والذوق قادران على التمييز بين إيقاعهما والتّحكّم في السيطرة على اتزان الإيقاع واتساقه ، بحرين كانا كل على حدة أو ضربين متميّزين في بحر واحد . وذا لا يعني نفي حدوث الخزم ، فقد يجري في الشّعر شيء منه في بيتٍ أو أبياتٍ داخل القصيدة الواحدة لضرورةٍ موجبة. وقديمًا كان أبو العلاء يردّ ما يُروى منه إلى أخطاء الرواة (٢) و يرى أنَّه لا يصنعه إلا قوم لا يحفلون بإقامة الوزن (٣) .

و بهذا يتم الحديث عن تداخل أضرب المديد الخليليّة و يبقى المستدرك وهو المشطور.

---

(١) انظر (السابق) المقطوعة " ٣٢ " ١/١١٧-٢٥ ،والمقطوعة " ١٩٨ " ١/٢٨٣-٤ ،والمقطوعة " ٣٧٤ " ١/٣٨١ - ٩٠ وقابل بما أورده المحقّق من تعليقات عليها في الحواشي ،وفي القسم الخاص بالدراسة ٢/٣٢٨-٩ .

(٢) "رسالة الغفران "ص ٣١٣-٤ .

(٣) "رسالة الصّاهل والشّاحج "ص ٤٧٥-٦ .

ثالثا ـ تداخل المشطور "المربع":

اختلف العروضيون في تصنيف ما يرد على زنة "٥//٥٥//٥//٥٥//٥×٢" أمن تامّ المديد هو أم من مشطوره ،أم من الرّمل ،أم من الرّجز أم من المقتضب ؟

فقديمًا ذكر الزّجّاج في باب الرمل أنّه رأى زائدًا في هذا البحر ،عروضًا ثالثة لها ضرب واحد . وهي على أربعة أجزاء :

" فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن"(١)

وأنّه أكثر ما جاء في الضرب "فعِلن" وبيته :

بُؤْس لِلْحَرْب التي غَادَرتْ قَومِي سُدى

(فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن)

وأنّ أكثر ما جاء في العروض "فاعلن"؟(٢) وأورد أبياتًا تُنسب إلى أمّ تأبط شرّا وإلى غيرها :

لَيْت شِعْري ضَلَّةً أَيُّ شَيءٍ قَتَلَكْ ؟
أَمَرِيضٌ لَمْ تُعَدْ أَمْ عَدُوٌّ خَتَلَكْ
كُلُّ شَيءٍ قاتِلٌ حِينَ تلقَى أَجلَكْ
والمَنَايا رُصَّدٌ لِلْفَتَى حَيْثُ سَلَكْ(٣)

(فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فعِلن)

ويروى عنه ـ كما سيرد بعد ـ أنّه ميّز بين السالم والمخبون فجعلهما ضربين لعروض ثالثة .(٤) وذهب ابن السرّاج البغدادي إلى نحو ما ذهب إليه الزّجّاج مما هو مفصّل هنا واستشهد بالبيتين الأوّلين مِمّا ذكر(٥) .

---

(١) في المخطوط "فاعلاتن" وهو سهو من النّاسخ .
(٢) في المخطوط "فعِلن" ويبدو أنّه سهو فما استشهد به من أبيات أعاريضها "فاطن" .
(٣) "عروض الزّجّاج" ٤ظ وللأبيات انظر التّبريزي "شرح ديوان الحماسة" أبوتمام" ٢/١٩١-٢ .
(٤) انظر بعد ص ١٢٨ .
(٥) "عروض ابن السرّاج البغدادي" ص ٤٣١ .

وخالف الزّجّاجي شيخَه الزّجّاج في تصنيف ما ذكره من أبياتٍ معزوّة إلى أم تأبّط شرّا ،فنسبها إلى المديد التام وقال : إنّه جاء مصرّعا كله [١] . وذكر أن بعض المشايخ نسبها إلى الرّمل ،وهو من الضرب الأخير منه إذا جاء مصرّعـــا وبيته :

ما لِما قرَّت به العَـيْـ ـنانُ مِن هـذا ثَمَـنْ

(فاعلاتـن فاعلا تـن فاعلا تـن فاعلـن)

فيكون على هذا الوجه قد جاء به على مذهب التّصريع ولا مصراع له [٢] .

وأورد لتام المديد أيضاأبياتا (نسبها المتأخرون إلى الناشئ) وهي :

١ - إنَّه لـو ذَاق لِلْحبِّ طَعْمًامَاهَجَرْ كلُّ عيْنٍ في الهَوى أنْت مِنْه في غَرَرْ

٢ - ليس مَنْ يَشْكو إلى أهْله طُول الكرى كالّذي يشكو إلى أهْله طول السَّهرْ

٣ - سحَّ لما بَلَغ الصَّبرُ منه أدْمعـــًا كجمانٍ خَانَه عِقْدُ سلْكٍ فانْتَثَـرْ

٤ - لم يَجِدْ مِنْ مَضَض الشّوق وحَزًّافي الحَشى فَهْوَلا يَعرِفُ ما طول ليلٍ مِنْ قصرْ

٥ - لا تَلمْه إن شَكَى ما يُلا قي أو بَكَى وامْتَحِنْ بَاطنَه بالّذي منه ظَهَرْ [٣]

(فاعلاتن فاعلن فاعلاتـن فاعلـن فاعلاتـن فعلن فاعلاتـن فاعلـن)

وجعل المسعودى ماكان في وزن أبيات أمّ تأبط شرّا ضربًا ثانيًا من عروض رابعة للمديد ومثّل بالبيت :

يا لَبَكْــرٍ لا تَنـــوا لَيْس ذا حِيـن وَنَـى

(فاعلا تـن فاعلـــن فاعلا تـن فعِلـــن)

والضرب الأول عنده من هذه العروض مذال [٤] .

---

(١) "عروض الزّجّاجي" ١٧ و ١٨ ظ.

(٢) (السابق) ١٨ ظ (٣) (السابق) ١٩ ظ .

(٤) "مروج الذّهب ومعادن الجوهر" ٣٩/٤ .

وكذلك نسب الجوهري هذا الوزن إلى مربّع المديد ، وشاهده :
" البيتان : بؤس .... ، ليت .... " . وذكر
أنّ مثله في المحدث البيت :

جَاءنا بدْرُ الدُّجى   بَعْدَما غَابَ الشَّفَقْ (١)

(فاعلاتن فاعلن   فاعلاتن فاعلن)

وأثبت للمديد أيضًا مثمنًا محدثًا .

وأورد أبو العلاء ما تقدّم من أبياتٍ لامّ تأبط شرّا وبيتين آخرين من نفس القصيدة وذكر أنّها تحتمل أمرين ، المديد التام ، والرّمل وهو من عامة الشّعر وبذلك حكم عليها أهل العلم وقال : وإنّما يمكن أن تكون هذه الأبيات الكافيّة من المديد لأنّه إذا حُمل على أخويه (أي الطويل والبسيط) وجب أن يكون على ثمانية أجزاء ، ولم تستعمله العرب إلا سداسيًّا . وذكر أنَّ أهل العلم وضعوا له أصلاً ثمانيًّا وأورد البيت الثاني مِمَّا هو منسوب إلى الناشئ . وقال : إنّ الأبيات الكافيّة مشطور هذا الوزن (٢) .

وروى التّبريزي نسبة أبي العلاء هذه الأبيات إلى مشطور المديد وأَخَذ بذلك (٣) في حين نسبها ابن القطّاع (٤) ومثله الأَحمدي (٥) إلى المديد التام وأوردا البيتين الأوّلين مما تقدّم منها باعتبارهما بيتًا واحدًا ، والبيت " بؤس ... " شطرًا لبيتٍ تمامه :

يا لَبَكْرٍ شمِّروا ، شمّرت حَرْبٌ لَظَى

(فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن)

----

(١) " عروض الورقة " ص ٥٩-٦٠ .
(٢) " رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ٥٧٢-٤ ، ٧٠ .
(٣) " شرح ديوان الحماسة " أبو تمام ٢/ ١٩١ .
(٤) " البارع " ٦ و .   (٥) " نزهة النّواظر " ٢٤ و .

وذكر الزّمخشري هذا الوزن مربّعًا للمديد وشاهده البيت " بؤس ..."
موردا قبله بيتين أولهما ما استشهد به المسعودي . وثانيهما هو :

دَارت الحَرْب رَحى فادْفَعوها بِرحَى
(فاعلاتن فعلن فاعلاتن فعلن)

وكذلك استشهد الزّمخشري بالبيت :

طَاف يَبْغي نجوةً مِنْ هَلاكٍ فَهلَكْ (١)
(فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فعلن)

وهو أول القصيدة التي منها أبيات أمّ تأبط شرا سالفة الذكر .

ونسب الشَّنتريني بعض ما تقدّم من أبيات إلى مجزوّ الرمل محذوف العروض والضرب وبعضها إلى المديد التام ،فأورد البيت "بؤس... " في الرمل (٢) ، والبيتين "ليت ... ، أمرهن ... " في المديد . وذكر أنَّ لبعض المحدثين مثله وأورد البيت الخامس مما يُنسب إلى الناشئ (٣) .

وكذلك صنع مصنِّف " تقويم البيان " مهملاً ذكر بيت الناشئ مع فارق بينه و بين الشنتريني ، فهذا يذكر ما يذكر في شواذ الأبواب . أما مصنِّف "تقويم البيان " فيبدو أنّه يُرجِّح النسبة إلى مجزوّ الرمل محذوف العروض والضرب . ويدل على هذا تشذيذه التام من جانب (٤) ، وقوله من جانب آخر تعليقًا على ما ذهب إليه الزجاج : " وهو مما ينبغي أن يجوز على مذهب الخليل رحمه الله ولكنّه لم يذكره" (٥) وروى الدّماميني ما يشبه هذا بتفصيل أكثر كما هو مذكور بعد (٦) .

---

(١) "القسطاس" ص١٠٩ - ١١ .
(٢) "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٨٢ .
(٣) (السابق)ص ٤٩ .
(٤) ٥ و ٩ .
(٥) ١١ و ٩ .
(٦) انظر بعد ص ١٢٩ - ٣٠ .

وكذلك صنّف الرّاوندي هذا الوزن في الرّمل فذكر في حديثه عن الأوزان التي لم يذكرها الخليل ستة أوزان ، خامسها كما يقول : المربّع محذوف العروض والضرب ومثّل له ببيتين من شعره هما :

عزَّ قلْبي في الهَوى	يَوْمَ سلْع صائِرُ
والنَّشامى إِذْ مَضَوا	بالعليّ ظَاهِرُ
(فاعلاتن فاعلن	فاعلات فاعلن)

وعدّه في الطبقة العليا (١) . يعني من حيث القبول في السّمع ، فهو يجعل ما لم يذكره الخليل من أوزان بحسب ما لها من مراتب في القبول ، في ثلاث طبقات ؛ عليا ، ووسطى ، وسفلى . وهو إذ يجعل هذا الوزن المربّع في الرّمل يردّه لما يراه هو أصلاً ، فالمديد عنده كما تقدّم صنفٌ ثان من الرّمل .

وذكر السّكّاكي هذا الوزن عروضًا ثانية من مربع الرمل (ثالثة لهذا البحر) وأورد الأبيات " يَالَبَكْرْ لا تنوا ... ، دارت ... ، بؤس ... " وذكر أنّ هذا هو مذهب أبي اسحاق (الزّجّاج) فيها وأنّ البهرامي عدّه من مربّع المديد وتبعه جار الله (الزّمخشري) وذكر أنّ القول بنسبتها إلى الرمل مبني على أنّه مجزوّ أصله ، وأنّ القول بنسبتها إلى المديد مبنيٌّ على أنّه مشطورٌ أصله (٢) .

وأورد الزّنجاني الأبيات " يا لَبَكْرٍ لا تنوا ... ، دارت ... ، بؤس ... " وأشار إلى مذهب الزّمخشري فيها وقال : " والأكثرون على أنّها وماتليها من مجزوّ الرّمل . وهو الجيّد ، لأنّ المربّع إنّما يجيء من المسدّس لا من المثمّن ." (٣) وقال :

---

(١) "الإبداع " ٦٥ ظ ولمزيد من التّفصيل انظر ٨٩ ظ - ٩٠ و.
(٢) "مفتاح العلوم "ص ٢٣٠ .
(٣) "معيار النُّظّار" ٩ ظ .

"فإن أثبتنا للمديد مربّعًا فأقصر بيت منه يكون على عشرين حرفًا بخبن الأجزاء كلّها كقول بعض العروضيّين :

بِفُؤادي أَلَمُ   وبِجِسْمي سَقَمُ

تقطيعه: فعلاتن فعلن" مرّتين "(١).

ونسب الزّندي البيت "بؤس . ." إلى المديد المشطور(٢) والبيت الأوّل مما هو معزوّ إلى الناشيء، إلى المديد التام(٣). وقطع ابن مهاجر بنسبة البيت " طاف يَبْغي . . . " إلى مشطور المديد(٤).

وأورد العبيدي في حديثه عن المديد الأبيات " يا لَبَكْرٍ لا تنوا . .، دارت. .، بؤس . . . " وأشار إلى مذهب الزّجاج في هذا الوزن وقال : "والحمل على ما هو ثابت أولى لئلا يلزم إثبات أصل بمحتمل . والدّليل على أنّ أصله مثمن أنّ بعض أجزائه سباعي وبعضها خماسي ،فاختلاف أجزائه يقضي ويحكم بالتعادل بين أجزائه في الكم أي في العدد فلمّا كان سباعيّه أربعًا وجب أن يكون خماسيه أربعًا حتّى تتساوى في العدد كأجزاء أخويه، البسيط والطويل "(٥).

وقال في حديثه عن المديد "إنّه لو جاء له مربّع لوجب الجزءان السّباعيان وبقي الخماسيّان . فيكون معدوم النّظير أو على خلاف الحكمة كما مرّ في الطويل"(٦).

والحكمة كما قال تقتضي حذف الضّعيف وبقاء القوي . ولذلك لم يأت الجزء في الطويل لِما يلزم عنه من حذف "مفاعيلن" وهي الأقوى وبقاء "فعولن" وهي الأضعف في حين جاء الجَزْء في المديد إذ أتت عروضه وضربه على زنة "فاعلن" وهو الأضعف وبقيت "فاعلاتن" وهي الأقوى(٧).

---

(١) (السابق) ٩ ظ - ١٠ و .

(٢) "الوافي في نظم القوافي" ٨٥ و ؟ .

(٣) (السابق) ٨٥ ظ ؟

(٤) "الوجيزه" ٥ ظ .

(٥) "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي" ١٦ و .

(٦) (السابق) ١٥ ظ .

(٧) (السابق) ١٣ و ، ١٥ ظ .

ويغلب على الظّن أنَّ العبيدي يحمل ما جاء على " فاعلاتن فاعلن " مرّتين على تام المديد ويستدلّ على ذلك بتوافق الأجزاء الخماسيّةوالسّباعية فيه ولا يجيزه مربّعا لأنّه يرى أنَّ تربيع المديد يكون فقط بحذف "فاعلاتن" من مسدّسه . وهي الأقوى دون فاعلن .

ومع أن عبارتيه هاتين غيرُ محرّرتين و تحتملان مدلول الموافقة مع الزَّجّاج فإنَّ حكمه حول الأضعف والأقوى من الأجزاء ينجرّ على الرمل المربع أيضًا لأنّه في حكمه فكأنه حُذفت منه "فاعلاتن" الثالثة والسادسة لتبقى "فاعلن" وإن كان ذلك عن علّة الحذف .

وأورد الهمداني هذا الوزن عن الزّجّاج عروضًا ثالثة للرّمل ذات ضربين ، ضرب محذوف وشاهده البيت "بؤس . ." وضرب محذوف مخبون وشاهده البيتان "أمريض .... ، كلّ شيء ... " . وذكر الهمداني أنَّ هذه العروض قليلة الاستعمال ومن هنا تركها الخليل (١) .

وذكر مثل هذا التّمييز بين السالم والمخبون عن الزَّجّاج ابنُ جابر (٢) ، والنّقاوسي (٣) واستشهدا للمحذوف بما ذكره الهمداني ،وذكر النّقاوسي زيادة عليهما ما أنشده ابن السمان :

قَدْ عَلِمْنَا ما الّذي	قَتَلَهْ لا أُمَّ لَكْ
(فاعلاتن فاعلن	فعلاتن فاعلن)

أما الضرب المحذوف المخبون فأورد ابن جابر له ما أورده المسعودي وبيتًا آخر ، واستشهد له النَّقاوسي بالبيت " طاف ..." .

---

(١) "شرح عروض ابن السَّقّاط" ١٢ ظ .

(٢) "عروض ابن جابر" ٤١ظ - ٢ و .

(٣) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٢٧ و - ظ ؟ وتسكين الهاء في "قَتَلَهْ" ضرورة شعرية .

فثلاثتهم كما يظهر يجعلون مجزوّ الرمل محذوف العروض والضرب عروضًا مستقلة ،ويميِّزون بين ما يرد منها سالمًا وما يرد منها مخبونًا . وينسبون ذلك إلى الزّجّاج .

و خبن الضرب في الواقع زحافٌ لا ضرب ثان و يدل على ذلك الآتي :

١ - قول الزّجّاج المتقدّم في حديثه عن هذه العروض "ولها ضرب واحد" ثم قوله "وأكثر ما جاء في الضرب " فعِلن " و في العروض "فاعلن" ويمثل هذا قال ابن السرّاج البغدادي (١) . في حين قال الزّنجاني بأنّه أكثر ما جاء في العروض "فعِلن" (٢) . ويبدو أن سبب هذا الاختلاف ، مقدار النّماذج التي اطّلع عليها كلّ منهم لهذا الوزن .

٢ - ما رُوي من نماذج لهذه العروض قديمة أو محدثة اجتمع في أعاريض كلّ منها و ضروبها "فاعلن" و "فعِلن" ويدلّ على هذا ما مضى ذكره من نماذج وما يأتي بعد (٣) .

٣ - الرّمل المسدّس على اختلاف ضروبه يجتمع فيه "فاعلن" و "فعِلن" .

وتوالت اشارات العلماء إلى هذه القضيّة ،فأورد الدّماميني ما ذكره السّفاقسي من شذوذ استعمال المديد تامًا وما مثّل به وهو أول أبيات الناشيء سالفة الذكر وقال : إنّه يمكن أن يُقال فيه إنّه من الرّباعي فيكونان بيتين . واعتُرض بأنّه لم يُلتزم في أوساط بقيّة الأبيات رويًّا . واستدلّ على ذلك بما بعده من أبياتٍ وهي كما ذكر الثاني والثالث والخامس .

ثم ذكر الدّماميني الأبيات : " طاف ...،ليت ...، أمريض .... " وذكر أنّ بعضهم حملها على المديد التام وأنّ هذه القصيدة

---

(١) "عروض ابن السرّاج البغدادي" ص ٤٣١ .

(٢) "معيار النُّظّار" ٩ ظ .

(٣) انظر الملحق ١ - ٢ - ٣ .

مصرّعة وأنّ بعضهم حملها على المديد المربّع وأشار إلى ما ذهب إليه الزّجّاج من أنّ هذه القصيدة من مجزوّ الرّمل محذوف العروض والضرب وذكر أنّ بعضهم قال : " هو قياس مذهب الخليل والحمل عليه أولى من الحمل على تام المديد ،لأنّه يلزم عليه شذوذان : مجيء المديد تامّا ،والتزام التصريع في القصيدة ، وهذا يلزم عليه مجيء عروض الرّمل محذوفة خاصة[١] .

وجدير بالذكر أنّ الحذف في عروض المربع لم يأت في عروض الخليل في أيّ بحر ،والدّليل على هذا الهزج ، والرمل ، والمضارع ،والمجتث . كلّ من هذه البحور لم يأت في عروضها الحذف عند الخليل وإنّما كان الحذف فيها من العلل المستدركة .

واكتفى رضيّ الدّين ابن الحنبلي بالإشارة إلى اختلاف الآراء فيه دون ترجيح لأيٍّ منها[٢] . ولا تزال أمارات هذا التردّد والحيرة ظاهرة في جهود الباحثين المعاصرين ومن مظاهر ذلك ما ذكره عبدالله الطيب تعليقًا على البيت "طاف . . ." من أنّه يدخل في الرجز المجزوء وتقديره "تفعلن متفعلن"[٣] ، ومثله عوني عبد الرؤوف[٤] .

ورغم أنّهما لم يفصحا عن مسوّغ إدخال هذا الوزن في الرجز ولا عن العلّة التي تمّ بها ذلك فإنّه قياسًا على ما سلكه عبدالله الطيب في مشطور البسيط وهو يدخل عنده -كما سيرد بعد- في المتقارب بالتزام الخرْم ، يمكن أن يدخل المديد عنده في مجزوء الرجز بالتزام الخرم بعد الخبن في " مستفعلن " فتصبح بعد الخبن "متفعلن " ثم تخرم فتصبح "تفعلن " .

---

(١) " الغامزة " ص ١٥٠-١٥١ .
(٢) " الحدائق الأنيسيّة " ٤٦ ظ - ٧ و .
(٣) " المرشد " ١٣٧/١ .
(٤) " بدايات الشعر العربي بين الكم والكيف " ص ٢١١ .

وكذلك يظهر هذا التردّد فيما ذكره بعضهم من ردّ المديد المشطور المزاحف بالكفّ إلى المقتضب وهو ما ذكره مصطفى هدّارة تعليقًا على ما صنعه أبو العتاهية محاكاةً لصوت المدقة:

لِلْمَنــــون دَائِــــرا تٌ يُـدِرْنَ صـرْفَهَــــا
هُـــنَّ يَنْتَقِينَنَــــا واحـــدًا فَواحِـــدَا (١)
(فــاع لا ت فاعلـــن فـاع لا ت فاعلـــــن)

ومع أن جلال الحنفي يذكر للرمل المجزوّ محذوف العروض والضرب (٢) فهـــو ينسب هذين البيتين إلى المقتضب وشرح العلّة التي تمّ بها ذلك فقال : "إنّمـا هو المقتضب " وقد وقف عليه وسُكّن ضربه لا غير ،فانقلب إلى ما نحن بصدده من الرّمل "(٣) .

وبيّنٌ هنا أنّ جلال الحنفي لا يعني بالوقف ما عناه العروضيون من المصطلح من أنّه إسكان متحرّك الوتد المفروق . فهو على ما يبدو يعني : الوقف على الجزء على اعتبار أنّ النون من "مفتعلن " هي حركة الوقف : مقام السكون ،وبحذفها يبقى المتحرّك فيسكّن ، فيكون بمعنى القطع . ولمّا كان القطع جاريًا في جزءٍ واجب طيّه فهو يؤول إلى " فاطن " وسيرد بعد أنّ بعض العلماء جوّز هذين التغيير يـن معًا في " مستفعلن " في باب البسيط (٤) . ولكن هذا إنْ صحّ قبوله في المقتضب فإنّه يمكن مع ذلك التمييز بين المقتضب من جانب ،ومربّع المديد و مجزوّ الرّمل محذوف العروض والضرب ، ومجزوّ الرّجز من جانبٍ آخر ، فـ"فاعلا ت " في المقتضب ـ كما سيرد بعد ـ يُعاقبها في الاستعمال على جهة المراقبة "مفاعيلُ " . أمّا في الرّمل والمديد فيعاقبها "فاطلاتن " . يضاف إلى هذا ما هو معروفٌ من اختلاف

---

(١) "اتجاهات الشّعر العربي في القرن الثاني الهجري "ص ٥٧٢ .
(٢) "العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه " ص ٣٣٠-٤ .
(٣) (السابق) ص ٣٣٤ . (٤) ص ١٦٣ .

وتد "فاعلات" في هذه البحور فهو في المقتضب مفروقٌ ،وفي المديد والرمل مجموعٌ . واحتمال الاشتباه في بيتي أبي العتاهية قائمٌ على أيِّ حال .

*

وإجمالا فإنّ ما جاء على زنة " ٥/٥٥/٥/٥/٥٥/٥ × ٢ " وهو من الأوزان التي لم يذكرها الخليل ولا الأخفش يحتمل أن يكون من المديد التّام وتقديره "فاعلاتن فاعلن × ٤ " أو المديد المربّع أو مجزوّ الرمل محذوف العروض . وتقديرهما "فاعلاتن فاعلن × ٢ " و حمله على مجزوّ الرمل محذوف العروض والضرب يكون بأحد اعتبارين : إمّا باعتبار أنّه مصرّع من الضرب السادس من الرّمل ، أو باعتبار أنّه عروض ثالثة (ضرب سابع) للبحر . ومِن العلماء من يُميِّز بينه و بين مزاحفه فيجعل السالم منه ضربًا أولا للعروض الثالثة (سابعًا للبحر) والمخبون ضربًا ثانيًا للعروض الثالثة (ثامنًا للبحر) ،وحمله بعضهم على مجزوّ الرجز وتقديره " تفعلن مستفعلن " وهو مقلوب البسيط المشطور .

والتداخل بين هذه الأوزان هو تداخل في الأضرب والبحور على نحو ما ، فالوزن المُشْتَبه هنا يتنازعه أكثر من بحر كما يتنازعه أكثر من ضرب في بحر من البحور . ويستدعي هذا التداخل البحث في أمرين ، الإطار الموسيقي للوزن المُشْتَبه ،والواقع الشعري الذي يتردّد فيه هذا الوزن مستقلاً في الغالب الأعمّ . ويظهر ذلك فيما مضى ذكره من نماذج وفيما يأتي أيضاً (١) . ويُستثنى هنا قصيدة لابن المعتز أوّلها :

وأَسَا فَأَفْرَطا	رَابَ دَهْرٌ وَسَطَا
فعلات فاعلن)	(فاعلاتن فعلن

وهي تتألف من خمسة و عشرين بيتًا الحادي عشر منها عروضه سالمة وضربه محذوف (الضرب السادس للرمل) وهو :

يَفْتَحَان سَقطا	وكأن مُلْجَميْه
فاعلات فعلن)	(فعلات فاعلاتن

----

(١) انظر الملحق " ١ - ٢ - ٣ ".

ومثله الأبيات رقم " ٨ ، ١٣ ، ٢٤ " مع خبن العروض في الأولين (فعلاتن) وشكلها في الأخير " فعلات " أمّا سائر الأبيات فأعاريضها وأضربها محذوفة (فاعلن) مع زحافٍ بالخبن أحيانًا (فعِلن) (١) .

وحكم هذه القصيدة كحكم القصائد الأخرى الخليلية التي تسامح الشعراء فيها بالجمع بين عروضين أو أكثر مما عُبّر عنه بالإقعاد . وقد يحتّم ذا نسبتها إلى الرّمل غير أنّه لا ينفي إمكانية نسبة القصائد الأخرى إلى أكثر من وزنٍ . وما استشهد به العلماء من أبياتٍ على المديد التّام وأخرى من ذات الوزن لمجزوّ الرّمل محذوف العروض والضرب على نحو ما صنع الشّنتريني ومصنّف "تقويم البيان" والرُّندي ، ورواية بعضهم للإمكانات الوزنيّة التي تحتملها بعض الأبيات تنبئان عن تحيّرهم في تحديد الجنس الوزني لها ، وحرصهم على رصد ما في الشّعر العربي من ظواهر إيقاعية .

*

وبهذا يتم الحديث عن الصّور المتداخلة بالمديد ، ويظهر مما ذكر من تفصيلات في الحديث عن الصُّور الثلاث كلّها أنّ المديد يتداخل بالرّمل ، والبسيط والسريع ، والرجز ، والخفيف ، والمقتضب ، وأنّ أقوى هذه البحور اتصالاً بالمديد الرّمل . فهما بحران متشابها الإيقاع يمكن لأحدهما أن يستوعب الآخر بإنشاء فروع جديدة فيه .

هذا ومن فروع الرّمل ما هو عرضة للاشتباه بغيره من الضروب المؤاخِية له في نفس البحر نتيجة للإطلاق أو التّقييد . وهو ما نبّه إليه الأخفش في قوافيه حيث ذكر أنّه مِمّا يجوز تقييده وإطلاقه البيت :

يَا بَنِي الصَّيداء ، رُدُّوا فَرَسي ... إِنَّما يُفعل هذا بالذّليلْ

(فاعلاتن فاعلاتن فعِلن ... فاعلاتن فعلاتن فاعلانْ)

---

(١) "ديوان ابن المعتز" (تحقيق: د. محمد بديع شريف) ٢/٧٧-٩ .

وذكر أنه جاز التقييد هنا على نحو ما جاز في غيره من الأبحر لأنّ في بنائه ما هو أطول منه وأقصر ، فـ " فاعلان " متوسّط بين بنائين " فاعلاتن " و " فاعلن ".(١)

وكذلك ذكر الزّجّاجي أنّه يجوز في الضرب الثاني من الرّمل إطلاقه ،ومثّل بالبيت المتقدّم ، وذكر أنَّه من الضرب الثاني فإن أُطلِق صار أول ضرب منه.(٢)

والبيت أوّل مقطّعة لزيد الخيل عدّتها أربعة أبيات قوافيها ساكنة السلام فإن أُطلِقت فقوافيها مجرورة خلا البيت الأخير فهو مرفوع وهو:

أَحْمِلُ الزِّقَّ على منسجه فيظلّ الضيفُ نَشوانًا يميلُ(٣)

(فاعلا تن فعلا تن فعلن فعلا تن فاعلا تن فاعلا تن)

وكذلك ذكر الشّنتريني أنه ممّا يخرج به الإطلاق من ضرب إلى ضرب قول الشاعر وهو عديّ بن زيد :

أَبْلغ النُّعْمان عنّي مألُكًا أنّه قدْ طَال حَبْسي وانْتظارْ

(فاعلا تن فاعلاتن فاعلن فاعلا تن فاعلا تن فاعلانْ)

وذكر أنّ هذا البيت من الضرب الثاني من الرّمل ،وإن أُطلق كان الضرب الأول منه.(٤)

وهو إذ ينسب هذا البيت إلى الثاني من الرمل أصلاً يشايع أكثر العروضيّين ، فإنّهم استشهدوا للمقصور بهذا البيت ،واستشهدوا للضرب الأول بقول عبيد بن الأبرص:

مِثْل سحْق البرْد عفّى بَعْدك الـ ـقطْرُ مغْناه وتأويب الشّمالِ(٥)

(فاعلا تن فاعلا تن فاعلن فاعلا تن فعلا تن فاعلاتن)

---

(١) " قوافي الأخفش " ص ٨٩.

(٢) ابن رشيق " العمدة " ١/١٤٧-٨. (٣) " ديوان زيد الخيل الطائي " ص٩٣-٤

(٤) " الكافي في علم القوافي " ص ١٢٠.

(٥) انظر: " عروض ابن السرّاج البغدادي " ص ٢٩-٣٠ ، " عروض ابن جِنّي " ص ٦٨-٩ ، التّبريزي " كتاب الكافي في العروض والقوافي " ص ٨٣-٤ ، ابن القطّاع " البارع " ١٣ و ، " تقويم البيان " ١٠ ظ ؟، الشّنتريني " المعيار في أوزان الأشعار " ص ٧٨ ، ابن الدّهّان " دروس العروض " ١٥ ظ - ٦ و ، الزّنجاني " معيار النُّظّار " ١٧و ، المحلّي " شفاء الغليل " ١٠٥ و - ٦ ، ابن مها جر " الوجيزة " ٨ و ،

===

وخالفهم كل من ابن عبّاد (١) ،والزّمخشري (٢) ،والجَنْزي (٣) ،والرّاوندي (٤) ، والسّكاكي (٥) . فاستشهدوا للأول (السالم) بما استشهد به جمهور العلماء للمقصور (الثاني) وهو بيت عديّ بن زيد ، (بإطلاق حرف الرّويّ فيه : انتظاري" واستشهدوا للمقصور بما استشهد به الجمهور للسالم وهو بيت عبيد بن الأبرص (بإسكان حرف الروي فيه : الشِّمالْ) .

واستشهد ابن عبد ربّه للأول ببيتٍ لعديّ بن زيد من نفس القصيدة التي منها بيته المتقدّم وهو :

لو بغيْر الماءِ حلْقي شَرِقٌ كنْت كالغصَّان بالماءِ اعْتِصَاري (٦)

(فاعلا تن فاعلا تن فعِلن فاعلاتن فاعلاتن فاعلا تن)

وأورد الجوهري كلا البيتين بإطلاق هذا شاهدًا على العروض المخبونة المحذوفة ، وتقييد الاخر شاهدًا للمقصور (انتظارْ) (٧) .

و مغزى ما تقدّم أنَّ العلماء قد ينتزعون البيت من القصيدة دون اعتبار لموضعه منها شاهدًا على المسألة المحكيّة و في هذا يقول الدَّمنهوري تعليقًا على ما استشهد به القنَّائي للضرب المقصور وهو بيت عديّبن زيد المختلف فيه : " إنْ قلت : كما يُحْتمل قراءة " انتظارْ " في البيت بسكون الرّاء يحتمل قراءته بتحريكها و بياء بعدها ،ويُرجّح هذا الاحتمال قوله قبلُ : " حَبْسي " بياء المتكلم وقوله بعد هذا البيت ، . . . اعتصاري " بياء المتكلم أيضًا . وحينئذ فلا شاهد فيه ،

=== العبيدي " كتاب الكافي في العروض والقوافي " ٢٨ ظ - ٩ و ؟ ،الأسنوي " نهاية الرّاغب " ٤٩ ظ - ٥٠ و ، " عروض ابن جابر " ٣٧ ظ - ٨ و ؟ ، طاهر ابن حبيب " النّكت الحايزة " ٣٢ ظ - ٣ و ، النّقاوسي " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٢٦ و - ظ ؟ ،الدّماميني " الفامزة " ص ١٩٠-١ ، القنّائي " الكافي " ص ١٩١ ،الأحمدي " نزهة النّواظر " ٤٢ ظ - ٣ و .

(١) " الإقناع " ص ٤٥-٦ .
(٢) " القسطاس " ص ١٧٥-٦ .
(٣) " الدّوائر " ٢٥ و - ظ .
(٤) " الإبداع " ٢٦ و .
(٥) " مفتاح العلوم " ص ٢٣٠ .
(٦) " العقد " ٦/٢٧٢ .
(٧) " عروض الورقة " ص ٧٦ .

قلت : كأنّ الاحتمال ولو مرجوحًا في مثل هذا يكفي . فالمصنِّف استشهد به من حيث احتماله للسكون. وبالجملة فالاستشهاد بهذا البيت لما نحن فيه بعيد "(١) .

ويظهر من هذا النص أنّ للإنشاد دورًا في إبراز إيقاع البيت ،كما أنّ للتركيب اللغوي للقصيدة دورًا في دفع الالتباس بين الأوزان .

واحتمال نسبة ما تقدم من أبياتٍ إلى ضربين مختلفين هو مِمّا يجوز على مذهب الخليل واستأنس به العلماء في أبحر أخرى فقاسوا عليه على نحو ما كان من الأخفش في الطويل .

وفيما خلا هذا التداخل بين ضربي الرمل فإنّ ما تقدم من صور التداخل في هذا المبحث كان نتيجة أخذ العلماء عبر القرون المختلفة بما لم يذكره الخليل من زحافاتٍ وعلل احتواها الشعر الجاهلي والمحدث ،كما كان نتيجة تصوّرات لموسيقى الشعر أخذت طابعًا منهجيًّا يبرز بوضوح لدى الرّاوندي في القديم ، وعبد الفتاح بدوي في الحديث .

ويمكن تقسيم صور هذا التداخل وفقًا لذلك إلى قسمين :

١ - تداخل ناشىء عن زحافات وعلل لا تخرج عن القواعد الكلّية لعروض الخليل (إذ استُخدمت في ضوء دلالة مصطلح الخليل ،وعلى أساسٍ من سماعٍ أو قياس) ويتمثّل هذا في الصّورتين الثانية والثالثة وهما على الترتيب :

- تداخل الضرب الأول من العروض الثالثة المزاحَف بالخزم . وهذه الصّورة هي الأقل تردّدًا في الشعر .
- تداخل المديد المشطور " المربع ".

---

(١) "الإرشاد الشّافي "ص ٨٩ - ٩٠ .

٢ ـ تداخل ناشئ عن أسس منهجيّة تختلف عن أسس عروض الخليل وهو المفصّل في الحديث عن الصُّورة الأولى وهي "تداخل أضرب المديد الخليلية".

كما أنّ ما تقدّم من صور التداخل يمكن تقسيمه باعتبارٍ آخر إلى ثلاثة أقسام:

تداخل بين الأضرب : ويتمثّل هذا في الحديث عن الضربين الأولين للعروض الأولى من الرّمل، السالم والمقصور.

تداخل بين الأبحر : ويتمثل هذا في الصُّورة الأولى وفي الصورة الثانية.

تداخل بين الأضرب والأبحر: ويتمثل هذا في الصُّورة الثالثة.

البســــــيط

أصل البسيط في الدائرة:

مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن

وشذّ مجيئه تامًّا صحيحًا (١).

وله - على نحو ما أثبت الخليل - ثلاث أعاريض وستة أضرب:

العروض الأولى: مخبونة (فعِلن) ولها ضربان: ١ - مخبون مثلها.

٢ - مقطوع (فعْلن).

العروض الثانية: مجزوءة سالمة (مستفعلن) ولها ثلاثة أضرب:

١ - مذال (مستفعلانْ) ٢ - سالم مثلها

٣ - مقطوع (مفعولن)

العروض الثالثة: مجزوءة مقطوعة (مفعولن) ولها ضرب واحد مثلها (٢). ويسمى المخلّع. ولبعض العروضيين فيه آراء خلاف ذلك.

وجوّز الجوهري الطّي في عروض السادس وضربه فيصبحان على زنة "فاعلن" كما جوّز بعضهم الحذف والخبن في عروض السادس منه فيصبح على زنة "فعو"، وجوّز بعضهم ذلك في العروض والضرب معًا، واختلف فيهما أزحافان هما في السادس من البسيط أم ضربان لعروض مستقلة (رابعة)؟.

وزاد بعض العلماء لهذا البحر وزنًا مشطورًا (مربّعا) تقديره "مستفعلن فاعلن × ٢"، وردّه بعضهم إلى التام من هذا البحر، وجعله بعضهم في أبحر أخرى.

---

(١) انظر ما يرد بعد ص: ١٧٣.

(٢) ابن عبد ربّه "العقد" ٦/٢٥٩، ابن عبّاد "الإقناع" ص ١٦-٨، "عروض ابن جنّي" ص ٣٥-٩.

ونتيجة لذلك كله اتسع تداخل البسيط بغيره من الأوزان الخليليـــة أو المستدركة مما يمكن تفصيله على النحو الآتي :

أولا : تداخل العروضين الثانية والثالثة .

ثانيا : تداخل العروضين ، الثانية (مقطوعة الضرب) والثالثة السالمة .

ثالثا : تداخل العروض الثالثة المخبونة .

رابعا : تداخل العروض الثالثة المطوية .

خامسا : تداخل العروض الثالثة المحذوفة المخبونة .

سادسا : تداخل المشطور "المربع".

أولا : تداخل العروضين الثانية والثالثة :

خالف الزّاوندي وحازم الخليل في تصنيف (العروضين الثانية والثالثة من البسيط) فجعلهما الزّاوندي في الرّجز ، وجعلهما حازم باستثناء العروض الثالثة المخبونة في المجتث .

أمّا الراوندي وقد جعل مسدّس الرجز ثلاثة أصناف ،أولها نوعان هما ضربا العروض الأولى من الرجز ،وثانيهما معلول في عروضه وضربه ،يتنوع أربعة أنواع " هي أضرب العروض الأولى من السريع ، والضرب الأول من العروض الثانية (١) ،وثالثها معلول بحذف " تف " من " مستفعلن " في حشوه ، فقد ذكر أنه يُدلّ على المحذوف هنا بالتّنبيه على موضع التمديدة فيه التي بها يتم الوزن وهي في موضع الألف من " فاطن " وقال : " وليجعل علامتها خطّا يذهب عرضًا هكذا " ـــ " (٢) وجعله أربعة " أنواع " هي أضرب العروض الثانية والعروض الثالثة من البسيط لدى الخليل وشواهده هي شواهد الخليل غير أنّه ابتدأ بما هو مماثل للعروض ثم ما زاد عنها وما نقص .

فالأوّل لديه : هو الذي يكون بحذف " تف " فقط من " مستفعلن " في الحشو . وبيته هو بيت الخليل للضرب الثاني من العروض الثانية للبسيط :

مَاذا وقوفي على ربْعٍ عَفَا ... مُخْلَولقٍ دارسٍ مُسْتَعْجِمِ

(مستفعلن فاطن مستفعلن ... مستفعلن فاطن مستفعلن)

والشّرط في إنشاده زيادة الصّوت بالياء من " وقوفي " وبالألف من " دارس " . وهما اللذان يقعان إزاء الألف من " فاطن " .

---

(١) وتفصيل هذا يأتي في الحديث عن السريع .

(٢) " الإبداع " ٢ ظ .

والثاني لديه هو الذي يُذال ضربه فيصير "ستفعلان"، وبيته هو بيت الخليل للضرب الأول من العروض الثانية للبسيط : (وهو للأسود بن يعفر)

إنّا ذَمَمْنَا على ما خيّلت   سَعْدَ بنَ زيدٍ وعمْرًا مِنْ تَميمْ

(مستفعلن فاعلن مستفعلن   مستفعلن فاعلن مستفعلانْ)

والشّرط في إنشاده زيادة الصوت بالألف من "ذَمَمْنا" و بالتنوين من "زيد".

والثالث لديه هو الذي تُعدم فيه العين من "مستفعلن" السادسة، يبقى "مُسْتَفْلُن" فينقل إلى "مفعولن"، وبيته هو بيت الخليل للضرب الثالث من العروض الثانية للبسيط :

سيروا معًا إنّما ميعادكم   يوم الثّلاثاء بَطْن الوادي

(مستفعلن فاعلن مستفعلن   مستفعلن فاعلن مفعولن)

والشّرط في إنشاده زيادة الصّوت بالنّون السّاكنة من "إنما" (الأولى من المشدّدة) وبالألف الأخيرة من "الثلاثاء".

والرابع لديه هو الذي تعدم فيه عين "مستفعلن" عروضًا و ضربًا على نحو ما أُعدِمت في النّوع الثالث، وبيته هو بيت الخليل للعروض الثالثة من البسيط :

ما هيّج الشّوق مِنْ أَطْلالِ   أَضْحَتْ قِفارًا كَوَحْي الوَاحِي

(مستفعلن فاعلن مفعولن   مستفعلن فاعلن مفعولن)

والشّرط في إنشاده زيادة الصوت بالواو من "الشّوق" و بالتنوين من "قفارا". وذكر لهذا النوع وللّذي قبله شرطًا آخر في القرض دون الإنشاد، وهو أن يكون السّاكن الذي بإزاء الواو من "مفعولن" حرف مدّ لِيُجْبَر بذلك بعض ما لحقه من نقصان (١). وهذا الشّرط هو ما يُعرف لدى العروضيّين بالرّدف في القافية (٢).

---

(١) "الإبداع" ٢٣ و ـ ظ.   (٢) انظر ما تقدّم ص: ١٠٧.

والخليل يُسمّي ما يرد في هذا النّوع من إعلال في العروض والضرب ، وما يرد أيضًا من إعلال في ضرب النّوع الثالث ،قطعًا ، باعتبار أنّه أُسقط من الجزء : " مستفعلن " ساكن وتده المجموع ، وسُكّن متحرّكه . أما الرّاوندي فالساقط عنده عين " مستفعلن " لا نونها . ولم يكن ذا بدعًا . فإن الأخفش وقد ذكر أن " فعِلا تن " في الكامل ذهب منها نون " متفاعلن " ذكر أنّ بعضهم قال : إنّما ألقي عين " متفاعلن " . و ذا كما يقول الأخفش مذهبٌ، وكذلك " مفعولن " فيه (١) .

وأيُّهما كان السّاقط ،العين أو النون ،فالمؤدى واحد ،ويبدو أنّ الرّاوندي آثر إسقاط العين رغبة في الاختصار ،فاستخلاص " مفعولن " من " مستفعلن " بإسقاط النّون يُحْوج إلى تغيير آخر هو إسكان ماقبله ، في حين أنّ استخلاصها بحذف العين لا يُحْوج إلى غيره .

و فيما يخص " الأنواع " الأربعة كلها فهو يرى أنّ الخليل ألحقها ضروبًا بالبسيط ظنًّا منه أنّ الإعلال لا يقع حشوًا البتة ،وغفلة عن العوض بالمدّ (٢) . وقال : " وارتكاب الإعلال في الحشو بعوض أهون من ارتكاب الجَزْء الذي يدّعيه سيما في الوزن المطوّل المبسوط من المختلف الذي لا يَتتالى فيه الأمثال من الأفاعيل فَتُطْمِعُ في توهّم المحذوف منها ثابتًا . توهما على بعض الوجوه " (٢) .

ولهذا كان الطويل عنده على مثل ما هو عند الخليل غير أنّ الضرب لديه نوع . وقَبِل عروض البسيط الأولى (المثمّنة) كذلك ،فيكون مقصده من نقد الخليل لقبوله الجَزء في المختلف الأجزاء هو توهّم التوافق أو التعادل في المثلين على النحو الذى مرّبنا من قول العبيدي (٣) .

---

(١) " قوافي الأخفش " ص ١٠١ .
(٢) " الإبداع " ٢٣ ظ .
(٣) انظر ص : ١٢٧ - ٨ .

والرّاوندي إذ يجعل مجزوّ البسيط صنفًا ثالثًا من مسدّس الرّجز لا يخرج عن تصوّره المنهجي لموسيقى البحور ، فهو يرى أنَّ مجزوّ البسيط من الأوزان المتفقة ذات التفعيلة الواحدة اعتقادًا منه بأن المحذوف يُتوهّم ثابتًا ،إذ يقوم فيه المدّ -وهو زيادة الصّوت في النَّشيد - مقام المحذوف كما قام المدّ عنده من قبل في الرّمل فاستخرج المديد منه بحذف فاعلاتن حشوًا والتعويض عن المحذوف بالمد . فكذا "فاعلن" في هذه الأنواع من الرّجز أصله عنده "مستفعلن" حُذف منه السَّبب "تف" فآل إلى"فاعلن".

والظَّن أنّه آثر حذف "تف" على "مس" وكلاهما يمثل السِّن الطويلة، اعتقادًا بأنَّ حذف "تف" يمكن أن يكون فاصلا بين نصفي الشطر كما تقع العروض فاصلة بين شطري البيت فيصح التَّمديد فيه كما يصحّ في العروض والضرب ، بما يشبه التقفية الداخلية .

وسيرد بعد أنَّ الجوهري في البسيط كان يجوّز - خلافًا للخليل - صيرورة "مستفعلن" إلى "فاعلن" بقبول طي "مفعولن" المخلّع"[1] . وهي علّة تختلف عن علّة الرّاوندي وطبيعي أن يختلفا ،فما ذكره الرّاوندي فيما يخص استخلاص مجزوّ البسيط من الرّجز وغيره مما مضى وما سيأتي ، ناجمٌ عن اجرائه لقوانين الموسيقى على موازين الشعر وتبدّت مظاهره في المديد والبسيط على حدّ سواء، وليس حذف "تف" هنا إلا مثالاً آخر من ألوان التصرف الموازية للطّي في الإيقاع ،فكما أنَّ الطّي يكون "بنقصان النقرة مع حفظ الزّمانين اللذين كانا يكتنفانها قبلُ حتى يصيرا زمانًا واحدًا"[2] ، كذلك حذف السبب من "مستفعلن" في الرّجز يحفظ فيه مقداره بتمديد الصوت في موضع الحذف . ولكنّ تحقيق هذا - كما تقدّم - مرهونٌ بالتركيب اللغوي لمفردات القصيدة ، وقابلية حروفها للمدّ . وهو قد اشترط هنا حرف المد .

---

(١) انظر بعد ص : ١٦٣ .

(٢) "الإبداع" ٨ و .

وتلت محاولة الرّاوندي ،فيما يخص مجزوّ البسيط محاولة أخرى قام بها حازم خلا صتها أن مجزو البسيط أليق ما يكون بالمجتث . وتفصيل هذا أنه جعل الضرب الأول من العروض الثانية للبسيط (وهو النوع الثاني من الصنف الثالث من مسدس الرّجز لدى الراوندي) ضرباً أول من المجتث وتقديره :

مستفعلن فاعلا تن فاعلن   مستفعلن فاعلا تن فاعلان

(مستفعلن فاعلن مستفعلن   مستفعلن فاعلن مستفعلان)

وذلك للأسباب الآتية :

١ - أنّ زيادة المدّة في "مستفعلان " في البسيط لا معنى لها .

٢ - أنّ التجزئة التي قدّر العروضيون بها المجتث وهي أن يكون أصل شطره " مستفعلن فاعلا تن فاعلا تن " خارجة عن القوانين التي اعتمدتها العرب في تركيب أوزانها ، فإنهم لم يضاعفوا جزءاً سباعيًا في مايلي نهايات الأشطار ، في حين ضاعفوا ماكان آخره خماسيًّا كالعروض المجزوّة المحذوفة من المديد ، وتقدير شطرها "فاعلاتن فاعلن فاعلن ".

٣ - الخبن في "فاعلن " من البسيط يحسن ما لا يحسن في تلك المقصّرات.

٤ - الطويل والبسيط عروضان فاقا الأعاريض في الشرف والحسن ، فإذا أزيل عنهما بعض أجزائهما ذهب الوضع الذي به حسن التركيب وتناهى في التّناسب ، فلم يوجد لمقصّراتها طيب لذلك (١) .

وذكر أنّ الناس نسبوا الوزن الذي صلح عنده أن يكون ضربًا ثانيًا من المجتث إلى البسيط (٢) .

---

(١) "منهاج البلغاء" ص ٢٣٧-٨.

(٢) (السابق) ص ٢٣٨.

و يعني بهذا الوزن ،فيما يبدو ، الضرب الثاني من العروض الثانية للبسيط (وهو النوع الأول من الصنف الثالث للرجز لدى الراوندي) ويكون تقديره لدى حازم قياسًا على الضرب الأول :

مستفعِلن فاعلا تن فاعلن مستفعِلن فاعلاتن فاعلن

(= مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن)

وذكر أنّ هذا أيضا حكم مخلّع البسيط الذي تجيء نهاياته على مثال " مفعولن ".(١) وهو العروض الثالثة من البسيط لدى الخليل ،والنّوع الرابع من الصّنف الثالث من مسدّس الرجز لدى الرّاوندي . ويكون تقديره قياسًا على ما تقدّم : مستفعِلن فاعلاتن فعْلن (= مستفعلن فاعلن مفعولن)×٢ .

أما الضرب الثالث من مجزوّ البسيط (المنتهي بمفعولن ضربًا فقط) وهو النّوع الثالث من الصّنف الثالث من مسدّس الرّجز لدى الراوندي ،فسكت عنه حازم . ويحتمل أن يكون لديه من المجتث قياسًا على أخويه ،وتقديره :

مستفعِلن فاعلا تن فاعلن مستفعِلن فاعلا تن فعْلن

(= مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن مفعولن)

وما ذهب إليه حازم في مجزوّ البسيط قد يوهم بأنّه لا فرق لديه بين " مستفعلن " في البسيط والمجتث من حيث جنس الأوتاد فيهما ،ولكن يدفع هذا ما ذكره عن الضرب الأول من المجتث (مجزوّ البسيط المذال) من أنه "بُني على الأسباب الخفيفة والأوتاد المجموعة والمفروقة والمضاعفة".(٢) وذا نصّ صريح على أخذه بفرق الوتد في المجتث وهوهنا " تفع " من " مستفعلن " . والأخذ بفرق الوتد في هذا الجزء ينتفي معه إمكانية طيّه

---

(١) (السابق نفسه) .

(٢) (السابق) ص ٢٣٧ .

أو خبله فلا يصح أن يؤول إلى " مفتعلن " ولا إلى " فعلتن " وذلك فيما يخص المنهج أو التنظير أما الواقع فالطّي في مجزوّ البسيط وارد في شعر العرب ،ومنه ما ذكره أبو العلاء لأبي مارد الشيباني ،والمرقّش ، من أبيات أدرك بعض أجزائها الطّي (١) . ولكن حازمًا لا يلتفت إلى هذا ،لأنّ عمله أساسا يقوم على ما يكون بين أجزاء الوزن من تناسب في التركيب وفق ما ارتآه من قوانين ومن هنا كانت مخالفته للخليل في مجزوّ البسيط و في غيره من الأوزان التى غيّر تجزئتها .

و في محاولة معاصرة قام بها أحمد مستجير مستخدما الأدلّة الرّقميّة لتبيان القرابة بين البحور ،توصّل إلى ما كان حازم قد سلكه في مجزوّ البسيط مصرحا بأنه "لا يحتاج الأمر الى إفراد اسم له "(٢) .

*

والخلاصة أنّ مجزوّ البسيط بعروضيه يمثّل لدى الرّاونديّ صنفًا ثالثًا من مسدّس الرجز وذلك بحذف "تف" من "مستفعلن" في حشو الرّجز شريطة التعويض عن المحذوف بالمدّ ، وإنشاء بعض الزّحافات والعلل لإقامة مختلف فروع مجزوّ البسيط في الرّجز . أما عند حازم فهو -باستثناء العروض الثالثة منه المخبونة - من المجتث مسدسًا .

و تصنيف مجزوّ البسيط في الرّجز أو المجتث لا يعني لديهما تماثل إيقاعات هذه البحور فهما يميّزان بينهما بما يقع فيهما من إعلال في العروض والضرب . وهما على اختلاف منهجهما يتفقان على أنّ الجزء لا يليق بالبسيط وغيره من البحور المطوّلة . وتنزيلهما المجزوّ منزلة دون منزلة البسيط التام يتفق

---

(١) "رسالة الصّاهل والشّاحج ص٤٠ ه-٣ .

(٢) ولتفصيل ذلك انظر كتابه "في بحور الشعر : الأدلّة الرّقمية لبحور الشّعر العربي ص٢٩-٣١ .

مع ما كان أبو العلاء يراه من أنَّ الثالث من البسيط لا يُعرف في الظَّاهر أنَّ بينه وبين الأوّلين قرابة ، فهو في السَّمع بعيد عن نمط الوزنين الأوّلين ،وإنما يعلم بقرابته منهما أهلُ الخبرة. وأنَّ الضروب الثلاثة الأخيرة من البسيط فيهن انكسارٌ وضعفٌ وركاكة(١) .

و قد تجتمع بعض هذه الضروب في القصيدة الواحدة على نحو ما هو مفصَّلٌ في الفقرة التالية .

---

(١) "رسالة الصَّاهل والشَّاحج" ص ٥٧٧-٨٠

ثانيا : تداخل العروضين، الثانية (مقطوعةالضرب) والثالثة السالمة:

قال السّكاكي :" وعن الخليل أنّ العروض المقطوعة لا تجامع غير الضرب المقطوع . والكسائي يروي خلاف ذلك . وهو شعر لامرئ القيس :

عيناك دَمْعُهما سجال كأنَّ شأنيهما أَوْشَالُ

(مستفعلن فعلن فعولن مفاعلن فاعلن مفعولن)

وفي قصيدة عبيد ابن الأبرص وهي :

......

أقفرمِنْ أهْله مَلْحُوبُ

(مفتعلن فاعلن مفعولن)

كثيرٌ من هذا القبيل ".(١)

ويعني السّكاكي بالعروض المقطوعة : العروض الثالثة من البسيط (مستفعلن فاعلن مفعولن × ٢)ويجوز في هذه العروض خبن العروض والضرب فيصبحان على زنة "فعولن" . ويظهر مما ذكر السّكاكي أنّ الكسائي يُجوّز ، خلافًا للخليل ، الجمع بين هذه العروض ، والعروض الثانية من البسيط ذات الضرب المقطوع (المجزوّ سالم العروض مقطوع الضرب) أخذًا بما صدر عن بعض الشعراء الجاهليين . ويدلّ على ذلك عنده أنّ ما استشهد به لامرئ القيس هو مطلع قصيدة عدّتها سبعةعشر بيتًا جمع فيها بين عروضين ، العروض الثانية من البسيط ذات الضرب الثالث (مستفعلن فاعلن مستفعلن * — مفعولن) وذلك في الأبيات " ٥ ، ١٠ ، ١٥ " ، والعروض الثالثة من البسيط بما لها من زحاف وذلك في سائر أبيات القصيدة(٢) .

---

(١) " مفتاح العلوم " ص ٢٢٥ .

(٢) انظر " ديوان امرئ القيس " ص ١٨٩-٩٣ .

وورد مثل هذا الجمع في قصيدة عبيد وهي أكثر تحللاً من القواعد الوزنيّة المصطلح عليها في عروض الخليل، تحلّلاً أثار انتباه العروضيين والنقّاد في القديم والحديث على حدٍّ سواء. فقديمًا ذكر الزّجاجي أنَّ عبيدًا استعمل في هذه القصيدة أشياء كثيرة الاختلاف ووضع أشياء غير مواضعها وأنَّ فيها أبياتًا لا تُخرَّج من العروض ولا تتّزن، وقال: إن الأخفش ذكر عن غيره من الرّواة أنّها كانت خطبة وأنه لم يُردْ بها الشّعر فجاء بعضها موزونًا، وبعضها غير موزون. وذكر أنَّ ممّا وضعه غير موضعه استعماله "مستفعلن" في العروض. وهذه العروض جزؤها "مفعولن" واستشهد لذلك بالبيت:

سَاعِدْ بأَرْضٍ إذا كُنْتَ بها ... ولا تقلْ إِنَّني غَريـبُ

(مستفعلن فا علن مفتعلن ... مفاعلن فاعلن مفعولن)

وذكر أنَّ من الأبيات التي لا تخرّج ولا تتّزن قوله:

أَفْلِحْ بما شِئْتَ وقد يُدْرك بالضـ ... ـعْفِ وَقَدْ يُخْدعُ الأَريبُ

(مستفعلن مفتعلن مفتعلن مـ ... ـفتعلن فاعلن فعولن)

وقال: إنَّ هذا البيت تخرج أجزاؤه كلّها من العروض إلا الجزء الثاني منه فإنَّه جعله "مفتعلن" وأصله "فاطن"، والجزء الثالث وجزؤه أيضا "مفتعلن" وأصله "فعولن"(١).

وما ذكره الزّجاجي من استعمال عبيد في قصيدته "مستفعلن" في العروض يدخل عند بعض العلماء في باب الإجازة. ويدلّ على هذا قول التّنوخي في هذا الباب: "... ومنهم من يجعلها ورود عروضين في قصيدةٍ، كقول عبيد:

---

(١) "عروض الزّجّاجي" ٧٢ و-ظ.

مَنْ يَسـأَل النَّاس يَحْرِموه   وَسَائِل اللّه لا يَخيـــــبُ

(مستفعلن فاعلـن فعولن   مفاعلن فاعلـن فعولـــن)

ثم قال فيها :

سَاعِدْ بأَرضٍ ....

فعروض الأول "فعولن" وعروض الثاني "مفتعلن".(١)

وأشار النّقاوسي في حديثه عن العروض الثانية من البسيط ذات الضرب المقطوع إلى قصيدة عبيد وذكر أنّ أكثرها يخرّج على هذه العروض(٢) .

وحديثًا ،ذكر عبد الفتّاح بدوي قصيدة عبيد بأبياتها الثمانية والأربعين(٣) وقال : إنّها من مخلّع البسيط الذي دخله القطع في العروض ودخل الخبن والقطع في الضرب ، وحلّلها بيتًا بيتًا ، مبيّنا ما فيها من ظواهر وزنيّة . ويمكن إجمال ما ذكر من ظواهر في الآتي :

١ - مجيء العروض والضرب مقطوعين وذلك في الأبيات (١ - ٣ ، ٥ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦-٢٠ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٣ - ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢ - ٤٤ ، ٤٦) مع خبن العروض والضرب في بعضها (فعولن) .

٢ - مجيء العروض تامة وذلك في الأبيات (٦ ، ٨ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٨) مع خبن أو طيٍّ في بعضها(٤) .

٣ - حذف سبب من حشو البيت التاسع وهو :

أَوْ فَلَـجٌ بِبطْن وادي   للماءِ مِنْ تَحْتـه قَسـيبُ

وتقطيعه كما ذكر: مفتعلن فعو فعولن   مستفعلن فاطـن فعولن)

----

(١) "قوافي التّنوخي" ص ١٦١-٢ . (٢) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٠٠و ؟

(٣) لم يحدد عبد الفتاح بدوي المصدر الذي اعتمد عليه في القصيدة .والظّن أنّه اعتمد رواية التبريزي ،فما ذكره يوافق هذه الرواية . انظر القصيدة عنده في "العروض والقوافي" ص ١٨٤-٧ وقابل : التّبريزي "شرح القصائد العشر" ص ٤٦٨-٨٤ . والقصيدة في الديوان خمسون بيتًا مع اختلاف في الرواية . انظر "ديوان عبيد بن الأبرص" ص ١٠-٢٠ .

(٤) انظر تحليله القصيدة "العروض والقوافي" ص ١٨٨-٢٠٢ .

وذكر أنَّ " فعو" أصلها " فاعلن " حُذف سببها و بقي الوتد .وذكر أنَّ هذا لم يطرأ إلا مرّة واحدة هي هذه المرة في القصيدة كلّها . وهو يرى في هذا دليلاً على بطلان ما ذهب إليه العروضيون من أنَّ العلل لا تدخل إلا في العروض والضرب وأنّها تلزم (١) .

٤ - زيادة سبب أو وتد في الميزان وذلك على نحو ما يظهر في البيت الرابع وهو :

وبُدِّلتْ مِنْ أَهْلها وُحوشاً ... وغيَّرت حالَها الخطوبُ

وتقطيعه كما ذكر :

متفعلن تن فاعلن فعولن ... متفعلن فاعلن فعولن

وذكر أنَّ ما ذهب إليه بعض المتقدّمين من ضم " فاعلن " إلى "تن " بحيث يكون مجموعهما " مستفعلن " ،والقول بأنَّ هذا الشطر من بحر الرّجز تخليطٌ ، فإنَّ الشعراء كانوا يقولون الشعر كما يعربون كلا مهم غريزة و طبعاً لا تصنّعاً وكلفة ،والطَّبع أحرص شيء على الاتساق والانتظام لا على الخطأ والاقتراف ،وكيف تقبل تهمة كهذه عن عبيد وقد عاد إلى النَّغم الذي بنى عليه اوائل أبياته والتزمه في كثير من أبياته ثم عاد فتحلّل منه مرّة أخرى ورأى أن ذلك لو كان خطأ لفطن إليه ولم يصرّ على تكراره ، ولو كان من مداخلة بحر في بحر لعَابه عليه العرب أنفسهم أمّا أن يعيبه عليه العروضيون بعد مائتي سنة يُتداول فيها هذا الشعر دون أن يُعاب فذلك عيب العروضيين لا عيب الشّعر ولا عيب الشاعر. ورأى أنَّ الحلّ الحقيقي لذلك أحد أمرين :

- أن يُلحق السبب بالتفعيلة الأولى ويكون الوزن في الشطر الأول:
" مستفعلا تن فاعلن فعولن " وتكون القصيدة كما هي من مخلّع البسيط ودخل الترفيل في رأس البيت ولم يختص بالعروض والضرب .

---

(١) " العروض والقوافي " ص ١٩٢ .

- أن يلحق السبب بالحشو فيكون الشطر (متفعلن مستفعلن فعولن) ولكن لا يكون من الرّجز ،وإنما هو من مخلّع البسيط مع ترفيل قبلي لكلمة " فاطن "(١) .

ويجري هذا الوصف عنده أيضًا في تحديد موضع الترفيل في أشطر الأبيات الأخرى التي وردت مزيدة بسبب أو وتد . وهي (١٣ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٤٧) وهو في تحليله لها يؤكّد أنّ ما ورد فيها من زيادة وهو ما عبّر عنه بالترفيل القبلي أو البعدي ، دليل على أنّ الترفيل ليس طّة لازمة(٢) وأنّه يكون بوتدٍ كما يكون بسبب ،وأنّه ليس خاصًّا بالضروب وهو يرى أنّ قبوله لتلك الزّيادات وإن لم تلزم ،أهون من ادّعاء الانتحال والخطأ على عبيد فذلك أبعد الأشياء عن الحقّ والصواب(٣) .

وما ذكره عبد الفتاح بدوي عن عبيد ينبغي أن يتحـدد بما حدّده و يقتصر فيه على عصره فهم أهل الطبع وأصحاب هذه الصناعة (من شعر وعروض)، بمعنى قبول ما جاء عنهم على النّدرة وإن خالف القياس . وطبعي أنّ مطلق الأخذ بهذه العلة من نقص أو زيادة في الحشو و على غير لزوم يؤدي إلى أن تفقد بحور الشعر العربي حدودها ، فلا يكون هناك فرق بينها ،وليس ذا رفضًا لما أبدعته " الفاطيّة الشّعرية " ،فثمة زحافات و علل ، استخدمها الشعراء القدامى والمحدثون ممّا لم يذكره الخليل لا يمكن رفضها . وذلك ،لأنّ العبـرة في الوزن بمدى التناسب بين أجزائه ،واتساقـه في السّمع .

و ثمة تحليل آخر لقصيدة عبيد قدّمه عبدالله الغذّامي في محاولة منه لبيان تحرير الأوزان في الشعر الجاهلي فذكر أن عبيدًا مزج في هذه القصيدة

---

(١) (السابق) ص ١٨٨-٩ .

(٢) (السابق) ص ١٩٥ .

(٣) (السابق) ص ١٩٧-٨ .

بين البحور ،فأتى فيها بأوزان شعريّة سبعة هي " مجزوّ البسيط (صحيح الضرب) ،ومجزوّ البسيط (مقطوع الضرب) ،و مخلّع البسيط ،والرّجز (صحيح الضرب)، و بحر المنسرح (مقطوع الضرب) ،ووزن مبتكر تقديره (فاعلن فاعلن فعولن) أو (فاعلا تن فاعلا تن مفاعلا تن) وذكر أنَّ هذا الأخير مشابه لوزن مجزوء الخفيف إلا أنَّ التفعيلة الثانية لم ترد بشكلها هذا في أيٍّ من كتب العروضيين المعروفة (١) .

وما ذكره عبدالله الغذّامي ناجم عن تطبيقه لموازين الخليل على أشطر أبيات من القصيدة لا الأبيات كاملة اعتقادًا منه بأنه "لم يمكن النظر في وزنها إلا على أخذها شطرًا شطرًا ،وليس على البيت كاملاً ،إنَّ البيت يختلف وزنه من شطر لآخر ،وكأنَّ عبيدًا قد أخذ بنظام الشطر منذ ذلك العهد المبكّر. ولولا اختلاف الرّوي في الأشطر الأولى لجزمنا بذلك "(٢) .

وتحليله لأبياتٍ من القصيدة ،على أساس الشطر ،مع ما فيه من اطّراح للمنهج العروضي ـ لا يتفق مع وصفه لها بالجَزْء ، فهو ،مثلاً ، ينسب الشطر الحادي عشر مما ذكر من أبيات ، وهو :

إما قَتيلٌ وإما هَالِك

(مستفعلن فاعلن مستفعلن)

إلى مجزوّ البسيط (صحيح الضرب) .(١) وذا كما هو معروف يتألف من شطرين لا شطر واحد ومثل ذلك يُقال في تطبيقه موازين البحور الأخرى على ما استشهد به من أَشطار القصيدة وكان له فيما ذكر النّقاد والعروضيون من تخليع (٣) ،ورمل (٤) استوعبا قصيدة عبيد وغيرها مّما هو ليس بموؤتلف البناء،

---

(١) (تحرير الأوزان في الشعر القديم) مجلة "الدّارة" ، السنة السابعة ، رجب ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ع : ٤ ص ١٦١ ، ٣٠ . (٢)(السابق)ص ١٦٤ .

(٣) انظر : قدامة بن جعفر "نقد الشعر" ص ١٨٢ ،المرزباني "الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء" ص ٧٤-٥ .

(٤) انظر: التّبريزي "كتاب الكافي في العروض والقوافي" ص ١٦٧ ،الشّنتريني "الكافي في علم القوافي" ص ١٣٤ ،ابن منظور "لسان العرب" ١١/٢٩٦ .

مندوحة عن ذلك لا سيّما وأنَّ فرضيّة البناء على الشطر لا تستقيم له .

وإجمالا فإنَّ الحكم على قصيدة عبيد و محاولة تحديد الخصائص الوزنيّة لها أمرٌ عسير وذلك لاختلاف رواياتها اختلافاً يصل إلى حدّ تبادل أشطر الأبيات بعضها مع بعض ، وإحلال كلمة موضع أخرى مباينة لها في الوزن ، أو إسقاط كلمة . ولا شك أنَّ بعض هذه التغييرات آت لسدّ ما فيها من خلل عروضي . ولهذا الخلل ما يشبهه في قصائد أخرى ، ولذلك دلالته ، فهي ، فيما يبدو ، مع غيرها من القصائد تحمل طوابع مرحلة ما في نشوء الوزن . والبحث إذ يعرض لقصيدة عبيد إنَّما يقصد فقط إلى تبيّن ما فيها من تداخل . وهو استنادا إلى رواية التّبريزي لها فقط ، تداخل بين عروضين من أعاريض البسيط هما : العروض الثانية ذات الضرب الثالث بمزاحفاتها وذلك في الأبيات المشار إليها في الفقرة رقم " ٢ " والعروض الثالثة من البسيط بمزاحفاتها وذلك في الأبيات المشار إليها في الفقرة رقم " ١ "(١) .

وكلا العروضين اختلف فيهما بعد الخليل ، فهما كما مضى عند الرّاوندي من الرّجز ، وعند حازم من المجتث و نتيجة لذلك فالتداخل في قصيدة عبيد هو تداخل بين الأعاريض والبحور على نحو ما . ومقصدنا من تداخل البحور فيها يختلف عما قصده عبدالله الغذّامي من اجتماع بحور مختلفة الإيقاع ، فالقصيدة باستثناء الأبيات مختلّة الوزن تضمّنت عروضين مختلفتين من بحر واحد فقط . ولكنّ تصنيف بعض العلماء لهاتين العروضين في بحور أخرى أدّى إلى أن يمتد هذا التداخل إلى البحور أيضا . وتوضيحاً لهذا فإن قصيدة عبيد (على الرواية المشار إليها) وفي ضوء مذهب الخليل والراوندي وحازم لا تعني أنَّها خليط من البسيط والرّجز والمجتث ، بل هي من بحر واحد هو البسيط على مذهب الخليل ، والرّجز على مذهب الراوندي ، والمجتث على مذهب حازم .

وإذا كان ثمة اشكال غير هذا هنا فهو فيما ذهب إليه حازم ومالك بن المرحّل من تمييز بين العروض الثالثة من البسيط ومزاحفها ، وكلاهما واردان في قصيدة عبيد - مما هو مفصّل فيمايلي .

ثالثا : تداخل العروض الثالثة المخبونة :

خالف حازم ،ومالك بن المرحّل الخليل في تصنيف العروض الثالثة من البسيط المخبونة (مستفعلن فاعلن فعولن × ٢) فجعلها حازم عروضًا قائمًا بذاته اسمه اللاحق ،وجعلها مالك في المنسرح .

ويتركّب شطرها عند حا زم من جزئين تساعيين على نحو تركيب الخبب وتقديره : مستفعلاتن مستفعلاتن (= مستفعلن مفعولن فعولن) وقال : "كأنهم يلتزمون حذف السين من الجزء الثاني ،لأنّ السواكن في كل وزن إذا توالى منها أربعة ليس بين كلّ ساكن منها وساكن إلا حركة تأكّد حذف السّاكن الثالث وحسن الوزن بذلك حسنًا كثيرًا" (١) فيؤول إلى :

مستفعلا تن متفعلا تن

=

مستفعلن فا علن فعولن

واستشهد لهذا الوزن ببيتين لعلي بن الجهم .

ومثّل لما ورد منه على الأصل بقول بعض الأندلسيين :

وحيِّ عنِّي إن فزت حيًّا	أمْضَى موا ضيهم الجفونُ
مفاعلن مفعولن فعولن	مستفعلن فاعلن فعولن
(متفعلا تن مستفعلاتن	مستفعلا تن متفعلا تن)

وذكر أنّ النون من قوله " إن فزْت " مقبولة في الذوق ،وإن كان حذفها أخفّ (١) .

ولأنّ حازمًا يرتضي هذه المراوحة بين "فاعلن" و "مفعولن" في حشو العروض الثالثة من البسيط المزاحفة بالخبن ، ثقة بصحّة ذوقهم من الكسر (٢) ،

---

(١) "منهاج البلغاء" ص ٢٣٨ .

(٢) (السابق) ص ٢٣٩ .

فقد جعل هذه العروض من البسيط وزنًا متميّزًا اسمه اللاحق . والسّاكن الزائد في حشوها يقابل السّاكن الزائد في المخلّع غير المخبون (وهو من المجتث عنده) كمّا لا كيفًا . ويترتب على هذا ألا يجتمع في الضرب الواحد " مفعولن " حشوًا وعروضًا . وهو لم يجعل هذا اللاحق ضمن المجتث، اسوة بما جعل فيه من مجزوّ البسيط، لأنّه لا يمكن استخراجه منه ، أو لاعتبار آخر فوق هذا .

ورغم ما يظهر في منهج حازم على وجه العموم من حرصٍ على تحقيق التناسب بين أجزاء الوزن وما يظهر هنا على وجه الخصوص من حرصٍ على تصوير الإمكانات الموسيقية التي زاولها بعض الشعراء في تضاعيف الوزن الواحد الذي يتبدّى هنا في قبوله ل " فاعلن " و " مفعولن " في حشو العروض الثالثة من البسيط ، فإنه جانب هذا الحرص وهو يميّز هذا التمييز بين المخلع المخبون وغير المخبون رغم تعاقبهما في ثنايا القصيدة الواحدة ، وقد يعاقبهما أيضًا " فعو " في العروض على نحو ما يرد بعد في قصيدة للأعشى في حين التزم بها سلمى بن ربيعة في مقطّعة له (١) ، هذا إلى سكوت حازم عن الضرب الثالث من العروض الثانية .

وتجدر الإشارة هنا إلى ما يروى عن حازم من حمله مخلّع البسيط المخبون على أحذّ المنسرح وهو وزن لم يذكره الخليل . وذكره الهمداني (٢) كما ذكره ، من المعاصرين ، ابراهيم أنيس (٣) ، وصفاء خلوصي (٤) ، وجلال الحنفي (٥) .

---

(١) انظر ص : ١٦٧ - ٨ .

(٢) " شرح عروض ابن السقّاط " ١٣ ظ .

(٣) " موسيقى الشعر " ص ٩٨ .

(٤) " فن التّقطيع الشّعري والقافية " ص ١٥٢ ، حاشية " ١ " وعزا ابتداع هذا الوزن إلى الرصافي !

(٥) " العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه " ص ٤٦٧ - ٧٢ .

والذي روى عن حازم نسبته مخلّع البسيط المخبون إلى أحذ المنسرح، الهمداني ، حيث قال في حديثه عن هذا الوزن المستدرك : "وعليه حمل مالك وحازم بن محمد القرطاجني مخلّع البسيط . وقد وقع الفصل بينهما وبين الخليل في شطر البسيط فأغنى عن الإعادة "(١) . والذي ذكره الهمداني في البسيط فيما يخصّ هذه العروض أنّ المحدثين غلطوا فيها فوضعوا " مفعولن " موضع " فاعلن " و "فعولُ" في موضع " فعولن " وأنه لا دليل لهم على ذلك، فأمّا قول الأعشى :

يومي دَهْرٍ على وَبارِ   فَهَلَكَتْ جَهْرةً وبارُ
(مفتعلن فاعلن فعولن   فعلتن فاعلن فعولن)

فلا دليل فيه لأنّ "وبار" فيه معرب ، وإن حُمل على البناء اجتمع في البيت خمس متحركات ، وأما قوله :

أقسمتم لا تَرْضون منّا   إلا عرارًا فذا عِرارُ
(مستفعلن مفعولن فعولن   مستفعلن فاعلن فعولن)

فيروى : إن كان لا تَرْتَضون منّا   ....
(مستفعلن فاعلن فعولن

فتقابل رواية بأخرى وأحذّ المنسرح لم يثبت فيُحمل عليه(٢) .

ويظهر مما تقدّم أنّ المخلّع المراد به هنا ، المخبون ، ودليل هذا أنّه مساو لأحذ المنسرح وتقديرهما :

مستفعلن فاعلن فعولن   مستفعلن فاعلن فعولن

مستفعلن فاعلات فعْلن   مستفعلن فاعلات فعْلن

بيد أنّ حازمًا ، كما تقدّم ، يُسمّي هذا النّمط من مجزوّ البسيط : اللاحق ولعلّه قصد أن يكون اللاحق بالمنسرح لا سيما أنّه يقطّع هذا البحر كما

----

(١) " شرح عروض ابن السّقّاط " ١٣ ظ - ٤ و .

(٢) (السابق) ١٠ ظ - ١ و ،والبيتان في "ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس" (تحقيق : د . محمد محمد حسين) ص ٢٨١ ، ٢٨٣ ،وبينهما أبيات أخرى . والأول فيه "ومر حدٌّ على وبار" فيكون الصّدر مخبونًا (مفاعلن) والثاني فيه "أقسمتم لا نُعطيِّنْكُمْ" فيكون الحشو " فاعلن "، هذا وفي القصيدة إشكال آخر . انظر بعد ص : ١٧١ .

سيرد بعد على " مستفعلا تن مستفعلن فاعلن × ٢ " فإذا أحذّت عروضه وضربه بقي شطره " مستفعلا تن مستفعلن فا " وتلحق "فا" ب "مستفعلن" فيصبح "مستفعلا تن مستفعلا تن " وهذا هو تقدير شطر اللاحق عنده . ويعزّز هذا عدّه اللاحـــق عروضًا لا بحرًا .

أمّا مالك فيعني به الهمداني : ابن المرحّل ولم يذكر الهمداني اسم والده هنا اكتفاء بذكره في موضع سابقٍ من كتابه (١) . ومما يدلّ على أخذ مالك بن المرحّل بالحذذ ما ذكره النّقاوسي في شرحه لعلل الأعاريض والضروب : " والحذذ عند الجميع لا يدخل إلا في "متفاعلن" إلا الشّيخ أبا الحكم مالك بن المرحّل فإن الحذذ عنده يدخل " متفاعلن " ويدخل "مستفعلن" فيؤول إلى "فعِلن" و "فعْلن" (٢) .

كما يظهر مما ذكره الهمداني أنّه لا يُقرّ تصنيف هذا المخبون في المنسرح ومثله النّقاوسي حيث قال في حديثه عن البسيط : " قال بعض المتأخرين : يظهر لي أنّ الثالثة من البسيط ((التي)) تعرف بالمخلّع أنّها أحذّ المنسرح . وهو قول فاسد من أوجه." (٣) وحصر هذا في خمس نقاط :

١ - الاستدلال بإطباق المحدثين على استخدام "مفعولن" (٤) في موضع "فاعلن" (٤) على نحو ما في بيتي ابن المعتز :

العَيْشُ مُرٌّ والموتُ همٌّ (٥)	فأيُّ هذين لا أذمُّ
مستفعلن مفعولن فعولن	مفاعلن فاعلن فعولن
(مستفعلن مفعولا ت فعْلن	مفاعلن فاعلات فعْلن)
أنْقل رَحْلي من كلّ دارٍ	خوفَ المنايا والأرضُ رَسْمُ (٥)
مفتعلن مفعولن فعولن	مستفعلن مفعولن فعولن
(مفتعلن مفعولا ت فعْلن	مستفعلن مفعولا ت فعْلن)

---

(١) (السابق) ١٠ظ ؟ (٢) "شرح القصيدة الخزرجيّة " ٧٠ و ؟ .
(٣) (السابق) ١٠ ظ ؟ .

(٤) في الأصل " فعولن " في موضع " فعلن " والتصحيح يقتضيه السياق .
(٥) البيتان مع ثلاثة أبيات أخرى في " ديوان ابن المعتز " (تحقيق د . محمد بديع شريف) ٢/ ٤١٦-٧ . وفيه " الموت مرٌّ والعيش همٌّ " .

يردّه إطباق العرب على التزام " فاعلن " . وذكر أنّه لا دليل بما رُوي عن الأعشى من استخدام " مفعولن " في بيتٍ له لوجود رواية أخرى . وما ذكره النّقاوسي للأعشى فيما يخصّ ذلك هو ما ذكره الهمداني قبل .

٢ - الاستدلال على قبض " فعولن " ببيت الأعشى - وهو ذات البيت الذي ذكره الهمداني - يردّه سببان هما أيضاً ما ردّ به الهمداني مع تفصيل فيهما .

٣ - امتناع الخبن في " مفعولات " إذ لو كان على ما زعم لأدّى القياس أن يكون: " مستفعلن فعولن فعولن " وهذا لم يرد قط عن العرب أنّها تقطّع به .

٤ - أنّ العرب تأتي في المخلّع بـ " مفعولن " مع " فعولن " ولو كان على ما زعم لم يجز ذلك .

٥ - أن أحذّ المنسرح لم يثبت قط عن العرب ، والمخلّع ثبت فأنت تنقل معلوماً إلى مجهول ، ولا عبرة بما أتى عن المحدثين في ذلك (١) . وهذا أيضا ما كان قد دفع به الهمداني قبل .

ويظهر مما ذكره النّقاوسي أنّ من مسوّغات تصنيف العروض الثالثة من البسيط المخبونة في المنسرح ، مجيء مفعولن في حشوها هنا مما يتعذّر معه استخراجها من البسيط ، وهذا ما كان قد دفع حازمًا إلى إفرادها عروضاً قائمة بذاتها .

ونفي النّقاوسي وكذلك الهمداني احتمال نسبة عروض البسيط هذه إلى المنسرح ينبيء عن رفضٍ للتغييرات النّادرة الاستعمال في شعر العرب ، وأنّه لا عبرة لديهما بما أتى به المحدثون من هذه التغييرات في هذه

----

(١) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٠٠ ظ - ١ و ؟ .

العروض كمجيء " مفعولن " في الحشو (١) ،و " فعولُ في العروض " (٢)
والتزام خبن العروض والضرب .

وتأخذ عروض البسيط هذه حظّها من الجدل لدى المعاصرين ،
فيرى ابراهيم أنيس أن مخلّع البسيط، و يعني به هذه العروض ، من اختراع
المولّدين ،وأنَّه لم يكن معروفًا قبل عهود العباسيين ، وأنَّ الشعراء نظموا
منه على قلّة في كلّ العصور وأن الشعراء المحدثين طرقوه في النّادر من
الأحيان ممثلا لذلك بأبياتٍ للبارودي منها :

هَلْ لِسلام العليل ردُّ أَمْ لِصَباح اللّقاء وعْدُ؟ (٣)

ثم يعود فيذكر أنَّ أبا العتاهية جاء بنوع من المنسرح ينتهي كلّ أشطره
بوزن " فعْلن " بدلاً من " مستعلن " كقوله في مقطّعة عدّتها أربعة
عشر بيتًا أوّلها :

----

(١) انظر على سبيل المثال : قصيدة ابن المعتز التي أولها :

قرّت قشيشُ مِنْ بَعْد أَسْر وَبَعْد جَهْدٍ وبَعْد ضـرِّ

(مستفعلن مفعولن فعولن مفاعلن فاعلن فعولن)

وهي من ثلاثة عشر بيتًا أتى فيها بـ " مفعولن " في موضع " فاعلن " وذلك
في الأبيات" ١ - ٣ ، ٥ ، ٩ ، ١٠ " شعر ابن المعتز " (تحقيق
د . يونس السامرائي) ١/٦٥٤ .

وانظر أيضًا بيت ابن المعتز :

ما العيشُ إلا كأسٌ وساقٍ وكلّ ما بَعْدَ ذين فقـدُ

(مستفعلن مفعولن فعولن مفاعلن فاعلن فعولن)

(السابق) ١/٢٤٢ .

(٢) ومنه ما ذكره أبو العلاء للبحتري :

يداه بالجُودِ ضرّتـان عليه كلتاهما تَغـارُ

" عبث الوليد "
ص ٢٢٩-٣٠ والبيت في " ديوان البحتري " ٢/١٠١٤ :

كلتا يديه تفيضُ سُحّـا كأنَّهما ضـرّة تَغـارُ

ولا قبض في ضوء هذه الرواية . هذا وقد ورد البيت على الرّواية الأولى في
" ديوان علي بن الجهم " التكملة ص ١٣٦ .

(٣) " موسيقى الشعر " ص ١٨ (١-٩) .

اللّـــه أَعلى يدًا وأَكْـبـر والحقُّ فيما قَضَى وقَـدَّرْ

أحذ المنسرح : مستفعلـن فاعـلات فعْلـن مستفعلـن فاعلات فعْلـن

مخلع البسيط المخبون : (مستفعلـن فاعلـن فعولـن مستفعلـن فاعلـن فعولـن)

و يذكر أنَّ هذا النوع من المنسرح جاء به المتأخرون من الشعراء في النّادر من الأحيان ، وأنَّ المحدثين من الشعراء اقتصروا على الوزن المألوف في المنسرح وهو الذي تنتهي أشطره بوزن " مستعلن " مثلهم في هذا مثل الجاهليين وشعراء صدر الإسلام (١) .

ويشير عبد الحميد الرّاضي إلى ما ذكره ابراهيم أنيس ويذكر أنَّ هـــذا محض وهم من قائله ، فـالأبيات من مخلّع البسيط ولا تمتّ إلى المنســرح بصلـة و يمكن في كلّ قصيدة من مخلّع البسيط أن تخرّج على هذا المنسرح المزعوم . و اختيار قصيدة لأبي العتاهية بالذات سببه ما شاع عن هــذا الشاعر من تمرّد على العروض (٢) .

و على العكس منه جلال الحنفي ، فهو يرى أنه ليس هناك ما يدعــو إلى الارتياب في علاقة المنسرح بالمخلّع ، والمخلّع بالمنسرح ، فالبسيط منتزعٌ من المنسرح ، و هـــو يريد بهذا المخلّع المخبون لا غير ، أمّا ما كان عروضه و ضربه على زنـة " مفعولن " فأبقاه على تسميته وانتسابه (٣) . و هــذا ما يراه أحمد مستجير فيما يخص المخلّع المخبون أيضـــًا (٤) .

و نسبة ابراهيم أنيس أبياتًا ، عن قصد أو غير قصد ، إلى مخلّع البسيط (العروض الثالثة المخبونة) وأبياتًا أخرى من ذات الوزن إلى المنســـرح ،

---

(١) (السابق) ص ٩٨ .

(٢) " شرح تحفة الخليل " ص ٢٤٠-١ .

(٣) " العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه " ص ٤٧٢ حاشية "١" .

(٤) " في بحور الشعر : الأدلّة الرقمية لبحور الشّعر العربي " ص ٧٥ .

له دلالته فيما يخص تشابه البحرين رغم اختلاف تقطيعهما مما يدلّ على أنّ العبرة بالنّغم لا بحروف التفعيلة .

أمّا ما يُقال عن حداثة هذه العروض من البسيط واختراع المولّدين لها فما تقدّم من إشارة لشعر عبيد بن الأبرص وامرىء القيس ما يدفع هذا القول .

*

والخلاصة أنّ ما جاء على زنة " ٥/٥/٥٥/ ٥/٥٥/ ٥٥/٥/ ×٢" وهو عند الخليل من العروض الثالثة للبسيط المخبونة تقديرها " مستفعلن فاعلن فعولن × ٢ " تمثّل لدى حازم عروضًا قائمًا بذاته تقديره " مستفعلاتن متفعلاتن × ٢ " وهي لدى مالك بن المرحّل من أخذ المنسرح تقديره " مستفعلن مفعولات فعْلن " وأحد مسوّغات عدولهما عن تجزئة الخليل لهذه العروض أنّها لا تستوعب ما كان منها حشوه " مفعولن "، وغلّطهما في ذلك الهمداني والنّقاوسي مُدخِلَين ما ورد منه في باب الغلط أو الشّذوذ .

هذا ما ذهب إليه حازم ، ومالك بن المرحّل فيما يخص المنهج أو التّنظير لاحتواء ما يُعدُّ خارجًا على عروض الخليل وشاذًا عن سنن العرب المتوارثة في النّظم إلا أنّ التمييز فيما هو مستعمل فعلاً أو مطبّق لتحديد نسب القصيدة مرهون ببنيتها اللغوية من حيث ما يتصل من ذلك بالإيقاع العام لها وخدمة بعض أجزائها (التفاعيل) ولا سيّما في العروض والضرب لقبول بدائل البحر وإعطاء الإيقاع العام للقصيدة .

ويلي خبنَ العروض الثالثة من البسيط وضربها في الرتبة ، طَيُّهما . وفي تصنيف ما يمكن تقطيعه عليه خلافٌ توضّحه الفقرة التالية .

رابعا : تداخل العروض الثالثة المطوية :

ذكر الجوهري في حديثه عن مخلّع البسيط (العروض الثالثة) أنّه لم يجئ طيّه عن العرب وقد طواه المحدثون ،وأورد البيت :

يا مَنْ يلومُ فتى عاشِقًا لمت فلوملك لي أعْشَقُ (١)

(مستفعلن فعِلن فاعلن مفتعلن فعِلن فاعلن)

ومن هذا الجنس ما ذكره حازم لبعض الشعراء الأندلسيين وهو أبو عبد الله ابن الحنّاط الكفيف :

أقْصَر عن لومي اللائم لمَّا درى أنَّني هائِمُ

(مفتعلن فاعلن فاعلن مستفعلن فاعلن فاعلن)

وذكر أنّه وزن مبتدعٌ مركّب شطره من جزء سباعي مفرد ، وجزئين خماسيين متشافعين ،تقديره " مستفعلن فاعلن فاعلن " (٢) . وتجزئته وإن وافقت تجزئة الجوهري فذلك لا يعني أنّه يلحقه بالبسيط ، فالجَزْء فيما يرى ، كما تقدّم ، لا يليق بالبحور المطوّلة .

وأورد الشنتريني لامرئ القيس البيت :

تُطْعِمُ فرْخًا لها سَاغِبًا أضرَّ به الجُوع والإِحْشالُ (٣)

(مفتعلن فاطن فاعلن مفتعلن فاعلن مفعولن
عول فعولن فعولن فعو فعول فعولن فعولن عولن فعْلن)

---

(١) " عروض الورقة " ص ٦٥ .

(٢) " منهاج البلغاء " ص ٢٤١ وبيت ابن الحنّاط الكفيف مطلع قصيدة عدّتها خمسة عشر بيتًا التزم فيها طيّ العروض والضرب .
انظر : ابن بسّام " الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة " القسم الأول ، المجلّد الأول ص ٤٤٠-١ .

(٣) " الكافي في علم القوافي " ص ١٣٤ .

وقال إنَّه : " خارجٌ عن أوزان البسيط ،وهو يشبه المتقارب غير أنَّ ضربه "فعْلن" ،وليس ذلك من ضروب المتقارب".(١)

ولو كان ضربه على زنة عروضه لاحتمل البيت أن يكون من مجزوّ البسيط مقطوع العروض مطويهما ،أو من الضرب الثالث للعروض الأولى من المتقارب لحق الثَّرمُ صدره ،والحذفُ عروضه .

وأشار نور الدّين صمّود ،من المعاصرين ،إلى تشابه هذين البحرين فذكر في حديثه عن مثال حازم المتقدّم : أنَّ هذا الوزن يجني عليه بحران هما السريع والمتقارب ، فالسريع يزيد عن هذا البحر سببًا خفيفًا ولو حُذف لصار مساويًا له . ومثّل لهذا بقول أحمد الصّافي النجفي :

وقائل لي : قال ما سِنُّها ؟

متفعلن مستفعلن فاعلن

وقائل : قال ما سنّها ؟

متفعلن فاعلن فاعلن

وأمّا بحر المتقارب فليس بينه وبين هذا البحر الجديد سوى حركة في أول كلّ بيت (خاصة إذا لم يقع في تفعيلته الأولى زحاف ،أو وقع الفاء من "مستفعلن") مثل :

(و)دالية غضّة عذْبة (و)في هدبها نجمة مُشْرقةْ

مفتعلن فاعلن فاعلن مستفعلن فاعلن فاعلن

فعول فعولن فعولن فعل فعولن فعولن فعولن فعل

وذكر أنّه يجب أن تكثر نماذج هذا البحر الجديد ليستقلّ ،ويخفّ ، ويشيع على الألسن ،ولا يختلط بغيره من الألوان . وبغية تحقيق هذا رشّح ألا تُحذف منه سين "مستفعلن" مستدلاً بأنَّ البيت الذي ذكره

---

(١) (السابق) ص ١٣٥ .

حازم لم تحذف منه هذه السّين . فبحذف السين، ينقلب إلى المتقارب إذا أضيف إلى أوّله حرف متحرك ، أما الذي حذفت فاؤه ، فلا ينقلب إلى المتقارب رغم زيادة تلك الحركة في أوله إلا بمدّ الحرف الموالي (١) .

وناقشه فيما ذهب إليه شعبان صلاح فذكر أن القول بأن الفرق بين هذا البحر الجديد وبحر السريع سبب خفيف يمكن أن ينتقل به البيت من هذا إلى ذاك أمرٌ وارد في بحور أخرى كالفرق بين المديد والرّمل ، والفرق بين الرّجز والسريع . ولكن التمايز بين كل من هذه البحور حادث ، والخلط بينهما غير وارد ، والشاعر الجيّد يدرك بحاسته المرهفة الفرق بين النغمتين ويميّز بين البحرين ، كما أنّ القارئ الواعي لا يفوته التفريق ولا يعجز عن التّحقيق .

والقول بأنّ هذا البحر ليس بينه وبين بحر المتقارب سوى حركة في أول كل بيت أمرٌ وارد عكسه في المتدارك المجزوء ولكن إطلاق القول بهذا يعني أن بحور الشعر العربي تفقد حدودها فيما بينها ، وذلك ما لا نحسّ به إلا نادرًا ، وحينما يحدث يكون للحسّ المرهف دوره ، وللدّربة مجالها الذي تتجلّى فيه .

وترشيحه استبقاء السّين من " مستفعلن " في البحر المقترح أمر لم يحقّقه نور الدّين صمّود في قصيدة له مشيرًا إلى ما ورد في هذه القصيدة من مواضع حذفت منها هذه السّين . والأولى لكي ينماز هذا الوزن من المتقارب ترشيح حذف السّين لا الفاء ، لأنّ حذف السين يجعل من الصعب على الشاعر الانتقال إلى بحر المتقارب (٢) .

---

(١) (محاولات لوضع بحور جديدة من عهد الخليل إلى الآن) نقلا عن د . شعبان صلاح " موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع " ص ١٧٢-٤ .

(٢) د . شعبان صلاح (السابق) ص ١٧٤-٨ .

وهذا حقٌّ ،فحذف سين " مستفعلن " وهو ما يعرف بالخبن ،من صدر البسيط وابتدائه يقابلـه حذف صدر المتقارب وابتدائه حيث يكون تقديرهما :

مفاعلن فاعلن فاعلن   مفاعلن فاعلن فاعلن

فعو فعولن فعولن فعو   فعو فعولن فعولن فعو

والحذف في المتقارب إنما يكون في العروض والضرب . أمّا حذف الفاء على الطّي في هذا النّمط من مجزوّ البسيط فيقابله ثرم "فعولن" في صدر المتقارب وابتدائه .

*

وإجمالا فإن الوزن " مستفعلن فاعلن فاعلن × ٢ " - وهوممالم يذكره الخليل - يقبله الجوهري على أساس الطّي في المخلّع وذكر أنّه لم يجئ عن العرب ،ويجعله حازم وزنًا متميّزا مسندًا وضعه إلى الأندلسيين ،ويرى الشنتريني أنّه يشبه المتقارب وتقديره "فعْلن فعولن فعولن فعو". وكذلك قال نور الدين صمّود إنه يشبه المتقارب والسريع أيضا . أمّا السريع فيزيد عنه بسبب خفيف ،فلا تداخل بينهما .وأمّا المتقارب فالتداخل بينه وبين هذا النّمط من مجزوّ البسيط - وإن كان ممكنًا - فهو نادر ، لأنّ الخرم أو الخزم وإن جازا فأكثر ما يقعان في صدر البيت . وقلّ أن يقعا في الابتداء . وذكروا أنّهما لا يقعان إلا لضرورة موجبة . كما أن " فعو " في عروض مثمّن المتقارب علة غير لازمة ، فهي تراوح " فعولن " في القصيدة الواحدة . ومجيئها تامة ينفي هذا التداخل لمكان زيادة السبب .

وكما ينماز مثمّن المتقارب - بما له من إمكانات الزّحاف - من العروض الثالثة من البسيط (مقطوعة العروض والضرب) المزاحفة بالطي فإنّ هذه العروض أيضا تنماز من مثمّن المتقارب بما تقدّم ذكره من مجيء "مستفعلن" مخبونة على زنة "مفاعلن".

وأشدُّ تزحيفًا من الطّي في العروض الثالثة من البسيط وضربها ،ما رواه العلماء من حذف وخبن فيهما ،واختلفوا فيه أزحافٌ هو أم علّة ؟ مما هو مبيّن في الفقرة التالية .

خامسا : تداخل العروض الثالثة المحذوفة المخبونة :

اختلف العروضيّون فيما استدرك من مجزوّ للبسيط عروضه وضربه على زنة " فعو " ، ومجزوّ آخر عروضه " فعو " وضربه " فعولن " ،أمن الضرب السادس من البسيط أم ضربان لعروض مجزوّة حذّاء قائمة بذاتها ؟

فأمّا الزّجاجي فتمثّل لما كان عروضه وضربه على زنة " فعو " بالأبيات الآتية :

١	-	بأيِّ ذَنْبٍ به جَنَى	أوْرَدْته مَنْهَل الضَّنَى
٢	-	أمَا أنى أنْ يَبُكَّه	بلَى لَعَمْري لَقَدْ أتى
٣	-	لو مَاتَ - ممَّا به-شَجٍ	معذَّبٌ كنته أنَا
٤	-	ما ضرَّ في الحبِّ مَنْ أسا	إليَّ لو كان أحْسَنَا ؟
	(	مستفعلن فاعلن فعو	مفاعلن فاعلن فعو)

وقال : إنّها من الضرب السادس من البسيط وإنّما جعل في موضع العروض والضرب منه ،مكان " فعولن " : " فعلْ "(١) ، واستشهد لما كان عروضه " فَعَلْ " وضربه " فعولن " بأبيات سلمى بن ربيعة ، وقد سبقت الإشارة إليها وهي :

١	-	إنَّ شواءً ونشْوةً	وخَبَبَ البَازل الأمون
٢	-	يُجْشِمُها المَرْءُ في الهَوَى	مَسافَة الغَائِط البطين
٣	-	والبِيضَ يَرْفُلْنَ كالدُّمى	في الرَّيْطِ والمُذْهَبِ المَصُونِ

----

(١) " عروض الزّجّاجي " ٢٠ و - ظ وذكر الرُّندي البيتين الثالث والرابع رواية عن الزّجّاجي " الوافي في نظم القوافي " ٨٦ و ؟ .

٤	-	والكُثْرِ والخَفْضِ آمِنـًا	وَشِـرَعَ المِزْهَـرِ الحَنُو نِ
٥	-	مِنْ لذَّة العَيْش والفَتَى	للدَّهْر ،والدَّهْـر ذو فُنُونِ
٦	-	والعُسْر كاليُسْر ،والغِنى	كالعُدْم ،والحيُّ لِلْمَنُـونِ
٧	-	أهْلَكْن طسمًا وبَعْـده	غَذِيَّ بَهْمٍ ،وذا جُـدُو نِ
٨	-	وأَهْـلُ جَاشٍ و مَـأْربٍ	وحيَّ لقْمانٍ والتُّقُـو نِ
		(مفاعلـن فاعلـن فعو	مفاعلن فاعلـن فعو لـن)

وقال : إنَّ هذا من النّوع السادس من البسيط الذي يُسمَّى المخلَّـع وكلُّ أجزائه تخرج من العروض إلا الجزء الثالث فإنّه جاء " فَعَلْ " وكان أصله إذا جاء على ما يجوز في الضرب " فعولن " فذهب منه سببٌ خفيف . وذكر أنَّ هذا من الشاذ الذي يخرج على توهّـم من قائله أو سهو من ناقله وأنّـه لا يثبت حجة ولا يبطل به حق (١) .

و يظهر مما تقدّم أنَّ الزَّجَّاجي يجعل ما كان عروضه وضربه " مفعولن " أو " فعولن " أو " فعو "، وكذلك ما كان عروضه " فعو " و ضربه " فعولن " من الضرب السادس من البسيط مشذِّذا الصورة الأخيرة .

ولكن الجمع بين ما كان ضربه " فعو " وما كان ضربه " فعولن " لم يرد في قول وشاهد الزّجاجي و يبعد حدوثه وذلك لما ينجم عنه من اختلاف البنية الإيقاعية لقوافي القصيدة ،فما كان ضربه " فعو " قافيته من المتدارك (ثلاثية المقطع) وما كان ضربه " فعولن " قافيته من المتواتر (٢) (ثنائية المقطع) . وسيرد بعد أنَّ من العلماء المتأخرين من ميَّز بين ما كان عروضه وضربه " فعولن " وما كان عروضه وضربه " فعو " وما كـان

---

(١) " عروض الزَّجَّاجي " ١٧ و ، ١٨ و - ظ .

(٢) انظر : ابن رشيق " العمدة " ١/١٧٢ .

عروضه " فعو " و ضربه " فعولن " فجعلوا الأخيرين ضربين متميّزين لعروض مستدركة في البسيط . وأكثر هذين الضربين تداولاً بين العلماء هو الضرب الثاني مستشهدين بما استشهد به الزّجاجي من أبيات سلمى بن ربيعة مع اختلاف بينهم في التصنيف . فذكر المرزوقي أنها " خارجة عن البحور التي وضعها الخليل بن أحمد ،وأقرب ما يقال فيها أنّها تجيء على السادس من البسيط "(١) . ومثله التّبريزي وشاهده القصيدة كلها (٢).

وكان الجوهري يرى أنّ الإعلال في هذه العروض من البسيط جائز باعتبار الحذف من المخلّع وشاهده البيت الثالث ورأى أبو العلاء أنّ هذه القصيدة من الأوزان الشاذة (٣) . وشذّذها أيضا ابن القطّاع (٤) ، ومصنّف " تقويم البيان " (٥) ، والسّكاكي (٦) ،والأحمدي (٧) ،وشاهدهم البيت الأول .

وبرر الجَنْزي الحذف في هذه الأبيات،فذكر أنّ بعض العرب أجاز ذلك ظنًّا أن " فعولن " في عروض البسيط مثل " فعولن " في عروض المتقارب (٨) . وشاهده البيت الأول و مثله السّكاكي (٦) .

وذكر أنّها من عروض مجزوّة حذاء مخبونة في البسيط الشنتريني (٩) ، وابن مهاجر (١٠) ، وابن جابر (١١) وشاهدهم البيت رقم " ١ " وشذّذها

---

(١) " شرح ديوان الحماسة " ١١٣٧/٣ .

(٢) " شرح ديوان الحماسة " أبو تمام " ٣/ ٨٣-٤ .

(٣) " عروض الورقة " ص ٦٤ مع اختلاف في رواية البيت .

(٤) التّبريزي " شرح ديوان الحماسة ،أبو تمام " ٤/ ١٨٦-٧ . " البارع " ٧ ظ .

(٥) ٦ و ؟ . (٦) " مفتاح العلوم " ص ٢٢٦ .

(٧) " نزهة النّواظر " ٢٨ ظ . (٨) " الدّوائر " ١٨ و .

(٩) " المعيار في أوزان الأشعار " ص ٥٤ - ٥ مع اختلاف في رواية البيت.

(١٠) " الوجيزه " ٦ و .

(١١) " عروض ابن جابر " ٩ ظ ؟ .

الأول والأخير . وكذلك أورد البيت رقم " ١ " الدّماميني وذكر أنّه من ضرب ثان لعروض مجزوّة حذاء مخبونة (و " فعو " هو الضرب الأول منها) .

والحذذ في اصطلاح العلماء إسقاط الوتد المجموع من آخر الجزء . وعلى هذا فأصل " فعو " عندهم " مستفعلن " أُحذّت فأصبحت " مستف " ثم خُبنت فأصبحت " متف " فحوّلت إلى " فعو " . وهم إذ يجعلون هذه الأبيات من عروض حـــذّاء يقصدون تمييزها عن الضرب السادس من البسيط وبعبارة أخرى فانهم لا يجوّزون الجمع بينهما .

وكان ابن الدّهان يرى مثلهم أنّها مبنية على الحذذ ولكنه لا يؤصّل هذا عروضًا وإنّما يجعل ما ورد منه في باب الإقعاد ويوضّح هذا قوله تعليقًا على البيتين " ١ ، ٢ " وقد ذكر أنهما من الشاذ : " وهذا يسمّى المقعد المخبون ، والمقعد ما حذف وتده المجموع من آخره جميعه فيبقى " مستف " ويخبن فيبقى " متف " فينقل إلى " فعل " ومنهم من يقول : المقعد ما حذف سبباه وبقي وتده المجموع أصله " مستفعلن " فمضى منه " مستف " فبقي " علن " فنقل إلى " فعل " ".(٢)

وظاهر هنا أنّه يريد بالإقعاد جمع عروض حذاء " فعو " مع أخرى محذوفة " فعولن " في القصيدة الواحدة .

أما ما استشهد به الزّجّاجي من أبياتٍ عروضها وضربها على زنة " فعو " فإن الدّماميني ذكر ما هو مثله ضربًا أول لعروض مجزوّة حذّاء مخبونة وشاهده :

عَجِبْت ما أَقْرب الأَجَلْ   منّا وما أَبْعد الأَمَلْ

(مفاعلن فاعلن فعو   مستفعلن فاعلن فعو)

وعزا ذلك إلى بعضهم (٣) . وذكر مثل ذلك فان ديك.(٤)

---

(١) " الغامزة " ص ١٦٠ .   (٢) " دروس العروض " ٩ و .
(٣) " الغامزة " ص ١٦٠ .
(٤) " كتاب محيط الدائرة في علمي العروض والقافية " ص ٤٦ .

وإجمالا فكلا النّوعين المتقدّمين ،من الأوزان الشاذة قليلة الاستعمال مع فارق بينهما ، فالأول ورد منفردًا غير مقترن بما كان وزنه " مستفعلن فاعلن فعولن × ٢ "، أما الثّاني فهو كما جاء منفردًا على نحو ما تمثّله مقطّعة سلمى ابن ربيعة ،جاء أيضًا في سياق قصيدة من الضرب السادس من البسيط وذلك في قصيدة للأعشى أولها :

أَلم تروا إِرمًا وعـادًا أَوْدى بها اللَّيلُ والنَّهارُ

(مفاعلن فعِلن فعولن مستفعلن فاعلن فعولن)

وعدّتها اثنان وعشرون بيتًا (١) أعاريضها وأضربها مقطوعة مخبونة على زنة "فعولن" عدا بيتين ، الخامس والسادس عشر . فأمّا الخامس فأتى به على طراز أبيات سلمى بن ربيعة ،وهو :

وأَهْلُ غُمْدَانَ جَمَّعُوا لِلدَّهْر مَا يُجْمَعُ الخِيـارُ

(مفاعلـن فاعلـن فعو مستفعلن فاعلن فعولـن)

وأمّا السادس عشر فأتى به مقطوعًا على ما بُني عليه الضرب السادس وهو:

قُمْنا إِليكم ولم يَبْرُ دْنَا نَضْحٌ على حَمْينَا قَرارُ

(مستفعلن فاعلن مفعولن مستفعلن فاعلن فعولـن)

وبهذا يتمّ الحديث عن تداخل مجزوّ البسيط بصوره الخليلية والمستدركة ويليه المشطور .

---

(١) "ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس" (تحقيق د . محمد محمد حسين) ٢٨١-٣ .

سادسا : تداخل المشطور المربع :

اختلف العروضيون في تصنيف ما يستدرك لهذا البحر من وزن (مشطور مربّع) فأقرّه بعضهم في البسيط تامًّا أو مشطورًا ،وجعله بعضهم في الرّجز، وجعله آخرون في المجتث . ومن المعاصرين من يرى أنَّه من مجزوء السريع ومنهم من يرى أنَّه ضرب من المتقارب .

فقديمًا أثبت الجوهري للبسيط التام ،والمربّع [١] ومثّل لهذا الأخير بالبيت :

دَارٌ عَفَاها القِدَم بين البِلى والعدمْ [٢]

(مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن)

وكذلك ذكر مشطور البسيط (المربّع) الزّنجاني [٣] ،والزُّندي [٤] ، والدّماميني [٥] ،ورضيّ الدّين ابن الحنبلي [٦] ،وأورد الأول البيت:

إنَّ أخي هاشمًا ليس أخا واحدِ

(مفتعلن فاعلن مفتعلن فاعلن)

وذكر أنَّه يجوز حمله على المشطور وهو الأجود ،و على نصف البيت التام وذكر مثله لبعض المغاربة :

أَورد قلبي الرَّدى لامُ عذارٍ بدا

أَسْود كالغي في أبيضَ مثْل الهُدى [٣]

(مفتعلن فاعلن مفتعلن فاعلن)

وكذلك أورد الدماميني البيت الأول وقال : إنَّه من الشاذ الذي لا يُلتفت إليه [٥]، وأورد رضيّ الدّين ابن الحنبلي البيتين الأخيرين وذكر أنَّه مصنوعٌ على التَّمام أو على الشطر [٦] على نحو ما ذهب إليه الزَّنجاني من قبل .

---

(١) "عروض الورقة" ص ٦١ . (٢) (السابق) ص ٦٢ .

(٣) "معيار النُّظّار" ١٠ ظ والبيت بزيادة "إلا" بعد "أخي" وبهذا يختلّ الوزن .

(٤) "الوافي في نظم القوافي" ٨٥ ظ .

(٥) "الغامزة" ص ١٦٠ وفيه "خالدا" مقام "هاشما" وواحدا بالنصب .

(٦) "الحدائق الأنسيّة" ٤٨ ظ .

وكان الزَّجاجي قد ذكر البيت الأول وهو لحارث بن حنش السلمي شطرًا لبيتٍ تمامه :

.... والله ما هَاشِمٌ بالنَّاقص الكَاسِدِ

وأورد معه بيتًا آخر :

والخيرُ في ثوبه وحفْرة اللاّحد الآخذ الإلف والوافد لِلْقاعد (١)

(مستفعلن فاعلن مستفعلن فا علن مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن)

ونسبهما إلى البسيط التام (٢) ومثله الشَّنتريني (٣) ،وابن جابر (٤) وشاهدهما البيت الأول ، والهمداني (٥) وشاهده البيتان ،وذكر كلّهم أنَّهما شاذّة كما ذكروا باستثناء الشنتريني أنَّها مصرّعة ، ودلّل الهمداني على ما ذهب إليه من إتمام فقال : " ويدلّك على أنَّه ليس بمشطور أنَّه مزدوج وليس على الفرد ." (٥) .

وكأنَّه يرى أنَّ التمام أهون من الشّطر وأقرب إلى منهج الخليل ، فالتمام وإن لم يثبته الخليل ، فصنعه للدّوائر يدلّ عليه ، يضاف إلى هذا ما ينجم عن قبول الشطر من مخالفة لقاعدة من قواعد الخليل ،فهو لم يثبت الشَّطر في البحور المثمّنة وإنما يأتي الشَّطرعنده في البحور المسدّسة و من ثمَّ فالمشطور

---

(١) " عروض الزَّجَّاجي " ١٦ ظ. (٢) (السابق) ١٨ و.

(٣) " المعيار في أوزان الأشعار " ص ٥٤ وفيه " خالدًا " و " خالد " موضع " هاشمًا " و " هاشم " و " الفاسد " مقام " الكاسد ".

(٤) "عروض ابن جابر " ٩ و ؟ والرواية فيه كما في السابق .

(٥) " شرح عروض ابن السَّقَّاط " ١٠ ظ وأورد الأبيات كلّها محمد بن حبيب في " كتاب المحبَّر " ص ١٦٢ و "كتاب المنمّق في أخبار قريش " ص ٣٤ وفيهما " بناقص كاسد " فيكون جزء " مستفعلن " مخبونًا وفي "كتاب المحبَّر " في حفرة " والجُزء حينئذ سالم لا خبن فيه . كما أورد الأبيات البلاذري في "أنساب الأشراف " ٥٩/١ ، وأورد ابن أبي الحديد صدر البيت الأول وعجز الأخير في "شرح نهج البلاغة " م: ٨ جـ ٢٠٢/١٥ وفيه " القائم " مقام "الوافد " و " ايلاف " مقام " الإلف "

لديه مبني على ثلاثة أجزاء ،فلهذا يتعذّر جزؤه إلى مصراعين ،المصراع الواحد منه على زنة " مستفعلن فاعلن " فتنتفي حينئذ سمة من سمات المشطور وهي البناء على مصراع واحد عروضه هو ضربه أو العكس .

وسيرد بعد أنّ الهمداني يذكر ما كان في وزن المشطور في بحر آخر .

وكان أبو العلاء والرّاوندي يجعلان ما كان مثله في الرّجز . ولكل منهما مسلكٌ . أمّا أبو العلاء فذكر ما يُنسب لامرئ القيس من مسمّطةٍ وهي على زنة " مستفعلن فاعلن × ٢ " بما لهما من بدائل :

يا صَحْبنا عَرِّجوا   تَقِفْ بكم أُسُجُ

مَهْرِيَّةٌ دُلُجُ   في سَيْرها مُعُجُ

طالت بها الرِّحَلُ

فعرَّجوا كلُّهمْ   والهمُّ يَشْغَلُهُمْ

والعيس تَحْمِلُهمْ   ليست تُعلِّلُهمْ

وَعَاجت الرُّمُلُ

يا قوم إنَّ الهوى   إذا أَصاب الفَتى

في القلب ثمَّ ارتقى   فهدَّ بعض القُوى

فَقَدْ هَوى الرَّجُلُ (١)

وقال : " والرَّجز من أضعف الشعر ،وهذا الوزن من أضعف الرّجز " (٢) .

ويبدو أنَّ أبا العلاء جعله من الرّجز إمّا جريًا على سنّة العرب في نسبة المشطور والمنهوك وما جرى مجراهما إلى الرجز أيًّا كان البحر ، أو على اعتبار القطع والطّي في العروض والضرب حيث تصبح " مستفعلن " بعد القطع

---

(١) " رسالة الغفران " ص ٣١٨-١٩ .

(٢) (السابق) ص ٣٢٠ .

" مفعولن " ثم تُطوى فتصبح : " مفعْلن " فتنتقل إلى " فاعلن " . فإن صحّ عنه هذا يكون قد أثبت لمجزوّ الرّجز ما أثبته الجوهري لمجزوّ البسيط .

أما الرّاوندي فذكر في حديثه عن الأوزان التي لم يذكرها الخليل ، ستة أوزان في الرّجز ، قال : " ... وخامسها : المربّع الذي يكون كلّ واحد من العروض والضرب فيه " فاعلن " ويكون داخلاً في الصِّنف المسمَّى بالسريع ". و مثَّل له بأبياتٍ من شعره زوحفت " مستفعلن " في بعضها بالطَّي :

قَصْرك يا عاذلي	لا تلفين شَاغلي
مستَسلمٌ في الهوى	كلُّ فتى باسل
مَا وصلوني وكَمْ	أَصْبَحْت كالواصلِ
استجهلوا عاذري	واستعقلوا عاذلي (١)
(مستفعلن فاعلن	مستفعلن فاعلن)

والسريع لدى الرّاوندي من الرّجز ، وذلك على نحو ما تقدَّم - بحذف " تف " من " مستفعلن " في العروض والضرب ، تبقى " مُسْعِلُن " فتنقل إلى " فاعلن " . وقد جعل الرّاوندي الأبيات المتقدّمة داخلة في الصِّنف المسمى بالسريع دون غيره من أصناف الرّجز ، لأنَّ الإعلال قد جاء في أعاريضها وأضربها معًا وهو سمة لذلك الصِّنف .

وميَّز الرّاوندي بين ما ورد من هذا الوزن سالمًا وما ورد منه ملتزمًا فيه طي " مستفعلن " فذكر في حديثه عن الأوزان التي ليست مشهورة في العربية ولا في الفارسية وزنًا مؤلّفًا من " مفتعلن فاعلن " وذكر أنّه نوعان ، مربّع باعتبار الدور (مفتعلن فاعلن × ٤) ومثنّى (مفتعلن فاعلن × ٢) ومثّل لهما بأبياتٍ من شعره ، وذكر أنَّهما من الطبقة العليا وأنّه لا يبعد أن

---

(١) " الإبداع " ٦٥ و .

يروج هذا الجنس على الذوق من حيث إن "فاعلن" فيه له قوّة "فاعلات" وذلك بأن تُجعل النون في آخر "فاعلن" مطولة فيه حتى يكون بحيث توازي الألف والتاء من "فاعلات" (١). وذكر في موضع آخر أنّه يصحّ أن يقرن بين ما هو موءلّف من "مفتعلن فاعلات x ٢". وما هو موءلّف من "مفتعلن فاعلن x٢" أو "مستفعلن فاعلن x ٢" فأيّ هذه الأوزان غلب كان هو الأصل، والآخر زحافاً له (٢).

ويظهر مما تقدّم أنّه يرتكز على عنصرين ،المدّ والغلبة ،فأما المدّ فهو عنصر هام عنده لإبراز صلة القربى بين بعض الأوزان سوّغ له أن يجعل ما كان منها كذلك في جنس واحد على نحو ما صنع في المديد والرّمل ،ومجزوّ البسيط والسريع والرجز. وأما الغلبة -وهي مطلقاً معيار مقبولٌ منطقاً وذوقا ما دام لا ينكسر الوزن بما يرد من قليل مزاحف - ففيها دليلٌ آخر لما ذكر قبل من احتكامه إلى الكم (النوعي) في المفاضلة بين الأوزان وترجيح نسبتها إلى بحر دون آخر.

ويذكر الهمداني ما كان مثل مشطور البسيط -وهو كما تقدّم يردّ بعض ما يمكن حمله عليه إلى التام - في المجتث إذ يذكر لهذا البحر-زيادة على عروض الخليل - عروضاً مجزوّة محذوفة لها ضربان ،ضرب مثلها ،وضرب مخبون ، ويستشهد للأول بالبيت:

قَدْ أَقْفر المَنْزِلُ والوَجْدُ مُسْتَثْقَلُ

(مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن)

و يستشهد للثاني بالبيتين :

صَاحَ الغُراب بمه بالبَيْن مِنْ سَلَمَه

صَاح الغُراب بِنا في لَيْلةٍ شبهيه

(مستفعلن فعِلن مستفعلن فعِلن)

---

(١) (السابق) ٩٣ و.

(٢) (السابق) ٨٤ و.

وبقول زرقاء اليمامة :

لبت الحمامَ لِيَــــهْ   إِلى حَمَا مَتِيــــهْ

و نِصْفَه قَدِيَــــهْ   تَمَّ الحَمَامُ مِيَــــهْ

(مفاعلن فعِلـــن   مستفعلن فعِلـــن)

وذكر أنَّ هذا من الشَّاذ النَّادر الذي لا يُعوّل عليه (١) .

وذكر هذه العروض للمجتث أيضًا النّقاوسي ومثّل للأول بما مثّل بــه الجوهري لمربّع البسيط ، وللثّاني بما استشهد به الـهمداني من أبيـــات ميمية مع زيادة بيتين آخرين هما :

ما لِلْغُراب ولـــي   دقَّ الأَلَال فَمَــهْ

فليته لم يصـــح   ولم يقل كلمـــهْ (٢)

(مفاعلن فاعلـــن   مفاعلـــن فعِلـــن)

وذكر الحفنى (٣) ما ذكره النّقاوسي وكلاهما ينسبان ذلك إلى بعض أهل العروض .

ولا يزال البسيط المشطور مثار خلاف لدى المعاصرين ، فيذكر عبدالله الطَّيب أنَّه من " البسيط المنهوك وزنه " مستفعلن فاعلن " ، أو " مستفعلن فاعلن " في الصَّدر والعجز . ويجوز فيه : " متفعلن فاعلن ×٢ " (٤) ، وأنه عند العروضيين ضرب من المتقارب دخله الخرم (٥) .

---

(١) " شرح عروض ابن السَّقَّاط " ١٥ ظ وأورد بيتي زرقاء اليمامة : الأصفهاني " الأغاني " ٩/١٧٥ وفيه " إلى حَمَامتيــهْ " مقام " ونِصْفه قَديــهْ " ، أبو العلاء " الفصول والغايات " ص ٢٥٢ ، وفيه " صار " مقام " تمَّ " ، التّبريزي " شرح القصائد العشر " ص ٤٥٩ ، ابن منظور " لسان العرب " مادة (حمم) ١٢/١٥٩ وفيه " القطاة " مقام " الحمام " في عجز البيت الثاني .

(٢) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٤٧ ظ ؟ .

(٣) " حاشية الحفني " على شرح الخزرجيّة " ٣٦ ظ .

(٤) " المرشد " ١/٨٤ .   (٥) (السابق) ١/٨٤ حاشية " ١ " .

وقوله بأن هذا الوزن منهوك فيه تجوّز . ولعلّه قصد باستخدام هذا التعبير التقليل من شأن هذا الوزن والتأكيد على ضعفه . أما قوله بأنّه ضرب من المتقارب فيعني به ،فيما يبدو ، الضرب الخامس منه إذ يأتي على زنة " فعولن فعولن فعو × ٢ " وبالخرم يصبح على زنة :

عولن فعولن فعو
(= مستفعلن فاعلن)

وكأنّه أراد بقوله " عند العروضيين " على مفهومهم غير أنّ الأمر في التطبيق يلزم دخول الخرم كلّ الأبيات .

وذكر عبد الحميد الراضي أنّ هذا الوزن أشبه ما يكون في دندنته بالسريع ، فهو سريع قد حُذف الجزء الأول من شطريه ،ولا يرى أيّ قرابة بينه وبين البسيط ،أو الرّجز ، أو المتقارب (١) .

وما سلكه عبد الحميد الراضي هنا هو ما سلكه الكسائي في استنباط ضربي العروض الثالثة للمديد من البسيط.

وميّز جلال الحنفي كما ميّز الهمداني والنّاوسي والحفني قبل بين ما كان عروضه وضربه على زنة " فاعلن " وما كان عروضه أو ضربه على زنة " فعِلن " ،ولكنّه لم يجعله في المجتث كما هو الحال عند هؤلاء بل جعلهما من بحرين مختلفين حيث جعل السّالم في السريع اعتقادًا منه بأنّ كلّ ما كان عروضه وضربه على زنة "فاعلن "في السريع ،وجعل المخبون في البسيط المشطور (٢) .

---

(١) " شرح تحفة الخليل " ص ١٣٢ .
(٢) " العروض ، تهذيبه وإعادة تدوينه " ص ٧٨ ، ١٨٠ ، ٥٧٤ ، ٥٧٩ ، ٥٨١-٥٨١ .

ذلك رأي عددٍ من العلماء القدامى والمحدثين فيما ورد على زنـــة " مستفعلن فاعلن × ٢ " . والخلاصة أنّ هذا الوزن لا يثبت في شيء من أبواب عروض الخليل وأنه يحتمل عند غيره أن يكون من البسيط تامًّا تقديره " مستفعلن فاعلن × ٤ " ، أو من البسيط مشطورًا ، أو مجزوًّا من الرّجـــز بحذف "تـف" من "مستفعلن" في العروض والضرب ،أو قطعها وطيّها ، أو مجزوًّا من السريع بحذف الصّدر والابتداء أو بغير ذلك ،أو من المجتث محذوف العروض والضرب . وتقديره من أيٍّ هذه البحور كان " مستفعلـــن فاعلن × ٢ " كما يحتمل أن يكون من الضرب الخامس من المتقارب بخـــرم الصّدر والابتداء ،وتقديره : " عولن فعولن فعو × ٢ " .

و في ماتتجه إليه بعض العلماء من التّمييز بينه و بين ما كان عروضه وضربه " فعِلن " جعلهما بعضهم ضربين لعروض مجزوّة من المجتث ،وقبله جلال الحنفي (في البسيط) وجعل السالم في السريع .

وذا يخالف الواقع الشّعري لهذا الوزن ، فما تقدّم من قصائد منه راوح الشاعر في عروضها وضربها بين " فاعلن " و "فعِلن " . والظّن أن أساس التمييز بينهما لدى جلال الحنفي أو غيره الحرص على التزام سكيكة العرب في نظم مثمّن البسيط فإنّ عروضه لازمة الخبن ،أي على زنة (فعِلـــن) كما أنّ ضربه يأتي مخبونًا على زنة "فعِلن " أو مقطوعا على زنة "فعْلن "وما ورد من أبيات عروضها وضربها سالمين فهو شاذ . والمشهور من المجزوّ لا تؤول فيه "مستفعلن "إلى "فاعلن " . وتحسن الإشارة هنا إلى أنّ هـــذا المشطور من البسيط مخبون العروض والضرب يتداخل أيضًا بمجزوٍّ من الكامل أحذّ العروض والضرب ،ولهذا بيانٌ يرد بعد .

وتصنيف الوزن ("مستفعلن فاعلن × ٢ ") أو (مستفعلن فعِلن ×٢) في الرّجز أو السريع أو المجتث رغم وضوح انتسابه إلى البسيط أساسه ،فيمـــا

يبدو ، أنَّ البسيط حظي باستعمال العرب له استعمالا كثيرا وافرًا جعلـه مألوفًا في السماع ،فاعتُقد فيه الكمال وظُنَّ أنَّ تقصيره بالجَزْء فكيف الشَّطـر ؟ يذهب بجماله .

وكان إقرار هذا الوزن في بحر غير البسيط لا يخلو من محاذير يتفاوت العلماء في استجازة ارتكابها فعلى حين يستوعب المجتث مقصَّرات البسيط مجزوّة ومشطورة في حالة سلامتها لا يستوعب إمكانات الزّحاف فيه حيث لا يجوز فيه " مفتعلن " ولا " فعلتن " . وتحامي هذا المحظور بمحاولة أخرى تقذف بهذا الوزن إلى ساحل الرّجز أو السريع تُحوج أيضًا إلى تجويز علّة غير مألوفة ،وربما الذي سوّغ التسامح فيها ما بين مقصّرات هذين البحرين وبين هذا الوزن من تناسب في الأداء الوظيفي ، فمشطور السريع ومجزوّ الرّجز من الأبنية الوزنية التي استخدمها العرب في أغراض لا تستخدم في القصيد كالحداء والتّرنّم ،والتلبية ،ومراس الأعمال من متح واستقاء أو صيد وما شابه ذلك(١) مما قصَّر بهما عن رتبة الأوزان وجعلهما أقرب إلى السجع . فكذلك الوزن " مستفعلن فاعلن × ٢ " لا يستوعب - لقصره - إلا ما شاكل تلك المعاني وما أشبهها .

وهذا هو تمام الحديث عن التداخل في البسيط بما فيه من أضرب خليلية أو مستدركة . ويظهر مما تقدّم من تفصيلات أن هذا البحر يتداخل بالرّجز، والمجتث ،والمنسرح ،والمتقارب والسريع ،والكامل وأنَّ هذا التداخل كان ناجمًا عن أخذ العلماء على مرّ العصور بما ورد في الشعر الجاهلي والمحدث من علل نادرة الاستعمال ،وتصوّرات منهجية لموسيقى البحور على نحو ما يتجلّى لدى الراوندي وحازم .

----

(١) انظر فيما يخص أغراض الرّجز : أبا العلاء " رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ٢٠٠ ، " رسالة الغفران " ص ٥٣٧ ،ولمزيد من التفصيل انظر : جمال نجم العبيدي " الرّجز : أشهر شعرائه " ص ٣٢١-٥٠٩ .

ويمكن تقسيم الصور المتداخلة وفقًا لذلك إلى قسمين :

١ - تداخل ناشىء عن علل لا تخرج عن القواعد الكلية لعروض الخليل . ويتمثل هذا في الصّور الثانية والرابعة والخامسة والسادسة . وهي على الترتيب :

- تداخل العروض الثالثة السالمة .
- تداخل العروض الثالثة من البسيط المطوية .
- تداخل العروض الثالثة من البسيط المحذوفة المخبونة .
- تداخل البسيط المشطور " المربع " .

٢ - تداخل ناشىء عن أسس منهجية تختلف عن أسس عروض الخليل . ويتمثّل هذا في الصّورتين الأولى والثالثة ، وهما على الترتيب :

- تداخل العروضين الثانية والثالثة .
- تداخل العروض الثالثة من البسيط المخبونة .

ويمكن تقسيم صور التداخل المذكورة باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام :

- تداخل بين الأضرب : ويتمثّل هذا في الصورة الخامسة .
- تداخل بين الأبحر : ويتمثل هذا في الصورة الأولى والثالثة والرابعة .
- تداخل بين الأضرب والأبحر : ويتمثل هذا في الصورتين الثانية والسادسة .

الوافـــر

أصل الوافر في الدائرة :

مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتـــن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتـــن

وشذّ مجيئه تامًّا صحيحًا،(١) وإنّما يرد مقطوف العروض والضرب .

وله - على نحو ما أثبت الخليل وجمهرة العروضيين - عروضان :

العروض الأولى : وافية مقطوفة (فعولن) ولها ضرب واحد مثلها .

العروض الثانية : مجزوّة سالمة (مفاعلتن) لها ضربان :

١ - سالم مثلها . ٢ - معصوب (مفاعيلن)(٢) .

أمّا تامّ الوافر فمنه ما ذكره ابن عبّاد وغيره :

إذا غضبتْ بنو أسدٍ على مَلِكٍ تَخالُهُـم المُلوكَ إذا هُم غَضِبُوا (٣)

ومنه ما ذكره الجوهري ونص على أنّه محدث :

أدارَةَ دعْـدَ ما فَعلتْ بك الدّوَلُ عَفَتْ علميك لا دِمَنٌ ولا طَـــلَلُ (٤)

وغيره مما يدور ذكره في بعض كتب العروض مثل :

وَعِنْدَكمُ مَصارِعُ مِنْ وَقائِعنـــا وَمالَكمُ لَـدى أَجماتِنـا بيـــتُ (٥)

مضى زَمنٌ صَحبْت به أَبا كـــرَبٍ فَفَـارَقَنى أبو كرَبٍ على كـــرَبِ (٦)

له نِعمٌ مضاعفةٌ تُنالُ بهـــا مفاخرةٌ ويَحْفَظ أَصْلَها حَسَـــبُ (٧)

---

(١) انظر ما يرد بعد من نماذج .

(٢) ابن عبد ربّه " العقد " ٦/٢٦٢ ،ابن عبّاد " الإقناع " ص ٢٣-٤ ، " عروض ابن جِنّي " ص ٤٤ - ٥ .

(٣) " الإقناع " ص ٣٦ ، وانظر " عروض ابن جِنّي " ص ٥٧ ،التّبريزى " كتاب الكافي في العروض والقوافي " ص ٧٠ والرواية عندهما " لأجلها غضبوا " .

(٤) " عروض الوقة " ص ٦٥ .

(٥) التّبريزى " كتاب الكافي في العروض والقوافي " ص ٧٠ ،الزّمخشري " القسطاس " ص ٨١ والرواية فيه مختلفة .

(٦) ابن القطّاع " البارع " ٨ ظ ،الأحمدي " نزهة النّواظر " ٣٠ ظ .

(٧) الشّنتريني " المعيار في أوزان الأشعار " ص ٦٠ ، " عروض ابن جابر " ١٧ و ؟ ، رضيّ الدّين ابن الحنبلي " الحدائق الأنسيّة " ٢٥ ظ وفيه " نَسبٌ " مكان " حَسَب " .

وأشار النّقاوسي إلى رواية الأخفش سماع الوافر تامًّا عن العرب (١). وذكر أنّ معصوب الوافر (التّام) يلتبس بتام الهزج إن وُجد، وأنّ معقول التام من الوافر يلتبس بمقبوض تام الهزج وبمخبون الرّجز، ومنقوصه بمكفوفه (٢). وقال: "لكن إن وجدنا قصيدة تحتمل أن تكون من معقول الوافر أو مقبوض الهزج أو مخبون الرّجز حملنا على مخبون الرّجز، فإنّه الذي سُمع من العرب" (٢).

وكلّ من العصب والعقل والنّقص من الزّحافات الجائزة في الوافر، وينشأ عنها ثلاث صور تتداخل بها مع غيره من الأوزان.

غير أنّ الالتباس على هذا النّحو مدفوع بكون الوافر (التام) لم يرد فيه إلا أبيات قلائل، ومنها قد يكون أُريد به التّمثيل على الدائرة، أو الإتيان بها "على جهة المزح به والإغراب" (٣). ورووا أنّ العرب استثقلوا التّمام في هذا البحر فتصرّفوا فيه بالعلّة والزّحاف فالتزموا قطف عروضه وضربه، وأكثروا من عصب حشوه. ومثله الهزج (تاما).

وبانتفاء التّمام في البحرين ينتفي اشتراكهما أصوليًّا في الصّورتين، الأولى والثالثة ويظلّ ما ورد من أمثلة أو شواهد على هذا الوزن متردّدًا في النسب إلى وزنين لا أصل ثابتًا لهما.

غير أنّ ما قد يُعدّ من معقول الوافر أو مقبوض الهزج (مسدّسين) وهو الصورة الثانية مما تقدم: (مفاعلن) ست مرّات يرد في سياق صورة أو ضرب في الرّجز كما يرد صورة في الكامل. وحملها على الرّجز حينئذ أولى، ليس فقط، كما ذكر النّقاوسي من أنّ الرّجز سُمع عن العرب، بل لعلّة أخرى أيضًا، يأتي بيانها فيما بعد (٤). ومن الواضح أنّ النّقاوسي نظر إلى الرّجز بالمقابلة بين الوافر والهزج دون الكامل.

---

(١) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٠٢ ظ ؟.
(٢) (السابق) ١١٨ ظ ؟.
(٣) وهو ما عبر عنه الزّجّاجي في حديثه عن بعض ما لم يذكره الخليل من أوزان. "عروض الزّجّاجي" ٢٥ و.
(٤) انظر ص: ٣٤٤.

وربما كان النّقاوسي يهدف في جملة ما ذكره هنا إلى تقرير ما يمكن أن يُنظم عليه من الأعاريض لا لما هو كائن، ولإبراز وكشف ما يحتويه عروض الخليل من طاقات وزنيّة يمكن توظيفها، هذا من جهة ومن الجهة الأخرى التّبصير بمواطن الاشتباه وضوابط التّمييز، وتنزيل كلّ ضرب من الضروب منزلته بين الأوزان.

ومما رُوِي في هذا البحر - زيادةً على عروض الخليل - ما ذكره ابن القطّاع عن الزّجاجّي من إجازته القصر في الضرب الأول من الوافر.

وممّا استدرك على هذا البحر أيضًا ضربٌ ثالثٌ مقطوف (فعولن) للعروض المجزوّة السالمة وعروض ثالثة مجزوّة مقطوفة لها ضرب مثلها. رووا أنّ الأخفش أثبتها. ومن شواهد هذه العروض ما نُسب إلى النّابغة الذبياني :

ولا تَصِلَنْ خَليلاً ... له بالسِّرِّ هتْفُ (١)

(مفاعلتن فعولن ... مفاعلتن فعولن)
(... مفاعيلن)

ومع أنه لا ذكر لهذه العروض في أيٍّ من كتابي الأخفش العروض أو القوافي فقد رواها عنه مجموعة من العلماء (٢) كما ورد ذكرها لدى آخرين من غير عزو إلى أحد (٣).

---

(١) لم أجده في ديوانه. والبيت أورده الشّنتريني "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٦١ وابن جابر في عروضه ١٨ و ؟.

(٢) رواها عنه كلّ من : ابن جابر في عروضه ١٧ ظ ؟، النّقاوسي "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٠٣ و ؟، الدّماميني "الغامزة" ص ١٦٩، "شرح الصّبّان على منظومته في علم العروض" ص ٢٤، الدّمنهوري "الإرشاد الشّافي" ص ٧٦.

(٣) انظر: الجوهري "عروض الورقة" ص ٧٩، الشّنتريني "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٦٠، السّكّاكي "مفتاح العلوم" ص ٢٢٦، الزّنجاني "معيار النُّظّار" ١٢ و.

وأخذ هذه العروض بالاعتبار ،وهي ليست أقلّ في الاعتبار من العروض الصّحيحة ، وكذلك الأخذ بما قال به بعض العلماء من القصر في أول الوافر ، بالإضافة إلى ما كان الخليل قد أجازه في هذا البحر من زحاف ، ينجم عنه صورٌ من التداخل بين أضرب هذا البحر وغيرها من البحور الخليلية والأوزان المستدركة . وتفصيل هذا يأتي ابتداءً بما نصّ عليه الخليل من أضربٍ ،الأول فالأول ، السّالمة أجزاؤها ثمَّ المزاحفة ،المعصوب منها فالمعقول ،فالمنقوص ، فالمعقوص . يليه ما استدركه العلماء لهذا البحر من أضربٍ ،وذلك على النحو الآتي :

أولا : تداخل الضرب الأول .

ثانيا : تداخل الضرب الأول المعصوب .

ثالثا : تداخل الضرب الأول المعقول .

رابعا : تداخل الضرب الأول المنقوص .

خامسا : تداخل الضرب الأول معقوص الصدر معقول الحشو .

سادسا : تداخل الضرب الثاني المعقول .

سابعا : تداخل الضرب الثالث المعصوب .

ثامنا : تداخل الضرب الثالث المنقوص .

تاسعا : تداخل المجزوّ المقطوف .

عاشرا : تداخل المجزوّ المقطوف المعصوب (١) .

---

(١) ونلحق به تداخل الضرب الأول من الهزج .

أولا : تداخل الضرب الأول :

روى ابن القطّاع أنّ الزّجّاجي ذكر في ضرب الوافر المقطوف القصر . وهو حذف ساكن السبب الخفيف وإسكان ما قبله فتصبح فعولن : فعولْ . وقال : إنّه أُنشد في ذلك عن ابن قتيبة قول العلاء بن المنهال الغنوي في شَريك ابن عبد الله قاضي الكوفة :

فَليْت أَبا شَريكٍ كانَ حيّا ... فَيُقْصي - حين يُبْصِره - شَريكُ

وَ يتْرك مِنْ تدرّيه عَلَيْنا ... إِذا قُلْنا له : هَذا أَبوكْ

(مفاعلتن مفاعلْتن فعولن ... مفاعلْتن مفاعلْتن فعولْ)
(= ... = =)
(مفاعيلن ... مفاعيلن مفاعيلن فعولن)

وقال : " لأنّه لو أُطلق القافية لأَقوى بالمنصوب مع المرفوع ، ولا يجوز إلا على قول ضعيف "(١) .

و يرد مثل هذا في نسخة أُخرى من كتاب ابن القطّاع معزوًّا إلى الزّجّاج(٢) .
ويختلف العلماء من بعد أيضًا في نسبة ذلك إلى أيٍّ منهما ، فمصنِّف " تقويم البيان"(٣) وابن جابر(٤) ينسبانه إلى الزّجّاجي ، وابن مهاجر(٥) ، والأَحمدي(٦) ينسبانه إلى الزّجّاج ، و يبدو أنَّ ذلك من قبيل اللبس أو التّصحيف . وجدير بالذكر أنَّ الزّجّاج لم يذكر شيئًا من ذلك في عروضه ولا الزّجّاجي .

----

(١) " البارع " ٩ و ، وأورد البيتين ابن قتيبة في " كتاب المعارف " ص ٥٠٩ ولم يُبيِّن أمقيدان هما أم مطلقان ؟

(٢) " البارع " ص ١٢٨ .

(٣) ٧ و ؟ .

(٤) " عروض ابن جابر " ١٧ و ؟ .

(٥) " الوجيزة " ٦ ظ .

(٦) " نزهة النّواظر " ٣١ و .

و يسم الشنتريني القصر في هذا الضرب من الوافر بالشّذوذ (١) . ومثله ابن جابر ويذكر أنّ بيتي العلاء رُويا بالإطلاق على الإصراف وأنّ هذا مما يُعاب في القوافي (٢) .

وإذا ما اعتُبر القصرُ هنا علّة فإنّ البيتين سيكونان بالتقييد من ضربٍ مقصور يُستدرك في العروض الأولى ،وهما بالإطلاق من الضرب الأول من الوافر ولا قصر حينئذ بل إصراف.

والضرب الأول من الوافر بعدُ إذا زُوحفت أجزاؤه بالعصب احتمل عند بعض العلماء النّسبة إلى بحرٍ آخر مما هو موضّح في الفقرة التالية .

---

(١) "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٦٠.

(٢) "عروض ابن جابر" ١٧ و-ظ ؟.

ثانيا ـ تداخل الضرب الأول المعصوب:

يجوز في الوافر العصب وهو إسكان الحرف الخامس من "مفاعلتن" وبعصب الضرب الأول يؤول إلى :

مفاعيلن مفاعيلن فعولن   مفاعيلن مفاعيلن فعولن

وأشار كل من أبي العلاء، والراوندي والنّقاوسي إلى تداخل هذا الوزن بمسدّس من الهزج محذوف العروض والضرب، ولم يثبته الخليل.

أما أبو العلاء فقال في حديثه عن أضرب الوافر: "..الأول إذا عُصب في أربعة أجزائه جاز أن يكون من الهزج، لأنَّ أصل الهزج أن يكون على ستة أجزاء كلها "مفاعيلن" إلا أنَّ العرب لم تستعمل ذلك."(١) وذكر بيت عمرو بن كلثوم:

تَصدُّ الكأْسَ عنّا أمُّ عمرٍو   وكان الكأْسُ مَجْراها اليَمينا(٢)

مفاعلْتن مفاعلْتن فعولن   مفاعلْتن مفاعلْتن فعولن

(مفاعيلن مفاعيلن   مفاعيلن مفاعيلن)

وقال: "إنّه يخرج من الهزج التام إذا حُذف سببٌ من عروضه وسببٌ من ضربه".(٣)

وأما الراوندي فذكر أن ما استشهد به الخليل ـ وهو قول عمرو بن معديكرب:

---

(١) "الفصول والغايات" ص ٣٢٠.

(٢) (السابق نفسه) والبيت من قصيدة مطلعها:

ألا هُبّي بِصَحْنك، فاصْبحينا * ولا تبقي خمورَ الأَنْدرينا

وأتى العصب في مواطن كثيرة من هذه المعلّقة، وذلك في الأبيات: (١٠، ١٣، ١٨، ٢٢، ٥٥، ٥٧، ٦٥، ٦٧، ٨١، ٨٢، ٩٢)،

انظر التّبريزي "شرح القصائد العشر" ص ٣٢٠ - ٦٦.

(٣) "الفصول والغايات" ص ٣٢٠.

إذا لم تَسْتطعْ شيئًا فَدعْه ... وجَاوِزه إلى ما تَسْتطيعُ (١)

(مفاعلْتن مفاعلْتن فعولن ... مفاعلْتن مفاعلْتن فعولن)
(مفاعيلن مفاعيلن ... مفاعيلن مفاعيلن)

من سداسي الهزج محذوف العروض والضرب . وقال : إنّه لا يعارض بأنّ هذا زحافٌ للوافر وذلك لأنّ كونه زحافًا للوافر لا يدلّ على أنّه ليس بأصل إذ لا توجد قرينة في البيت تدلّ على ذلك فأجزاؤه هي أجزاء الهزج لا فرق ،وإنّما ينبغي أن يُحكم بأنّه زحاف للوافر إذا وُجد معه في سائر الأبيات "مفاعلَتن" فإن عري عن هذه القرينة تعيّن حمله على الهزج (٢) .

و في ضوء هذا يُفسَّر قوله عن هذا الوزن في حديثه عن الوافر "الأولى بهذا الوزن أن يكون مشتركًا بين أصل الهزج وبين زحاف الوافر ،وأنّه ينبغي أن تكون حركة اللام من "مفاعلَتن" في بعض أجزاء تلك الأبيات هي الفارقة بينهما" (٣) .

هذا وقد عزّز الرّاوندي ما ذهب إليه بدليل آخر وهو جواز مجيء "فعولن" في ضرب الرباعي من الهزج فلأن يُحوَّل في السداسي وكذا العروض أَولى (٤) . وأَوْلى المواضع عنده العروض، لأنّها كما قال في حديثه عن قبض عروض الطويل : "يُبنى عليها الوزنُ كما ((يُبنى)) على الضرب . ثمّ هي تقع كالواسطة بين الطّرفين ،وآخرها هو آخر الدور الكامل ... فيليقُ به التّغيير ." (٥) .

وأكّد الرّاوندي ما ذهب إليه هنا في موضع آخر وذلك في حديثه عن الأوزان التي لم يذكرها الخليل فذكر للهزج ستة أوزان منها هذا الوزن حيث قال : "خامسها : المسدّس المحذوف العروض والضرب . استعملته العرب . ولم

---

(١) انظر ص ١٩٠ حاشية ٢ .
(٢) "الإبداع" ٢٨ و-ظ.
(٣) (السابق) ٣١ ظ.
(٤) (السابق) ٢٨ ظ.
(٥) (السابق) ٣٤ ظ .

يذكره الخليل أصلاً بل زحافًا للوافر."(١) واشترط فيه ألا يُوجد مع "مفاعيلن" فيه "مفاعلتن" البتة ومثّل له بأبياتٍ من شعره أولها :

فُؤادٌ لِلْهوى فيه نُدوبٌ وعَينٌ أَصْبحتْ قَرْحى المَآقِي (١)

(مفاعيلن مفاعيلن فعولن مفاعيلن مفاعيلن فعولن)

وسائرها على هذا النحو ،في حين أن بيت عمرو بن معد يكرب المتقدّم من قصيدة تتألف من سبعة وثلاثين بيتًا وردت فيها "مفاعلَتن" كثيرًا (٢) مما يُحتّم نسبتها إلى الوافر .

أما النّقاوسي وقد ذكر أنّ معصوب الوافر مقطوف العروض والضرب يلتبس بالهزج محذوف العروض والضرب ، فرجّح ـ على خلاف الرّاوندي ـ الحمل على الوافر وإن لم توجد قرينة تدلّ على ذلك (٣) . حيث قال تعليقًا على ما ذكر من تشابه هنا : " لكن إن وجدنا قصيدة من المقطوف كلّها معصوبة فحملها على الوافر ، فإنّه الذي سُمع من العرب ،و محذوف تامّ الهزج لم يُسمع ."(٣)

تلك أقوال بعض العلماء فيما جاء على زنة "مفاعيلن مفاعيلن فعولن" مرّتين وما اعتمدوا عليه من ضوابط في ترجيح نسبته إلى الوافر أو الهزج .

والخلاصة أنَّ ما ورد على هذا الوزن مسدّسًا (مفاعيلن مفاعيلن فعولن ×٢) فهو عند الخليل من الوافر لا غير . وسبب مشابهته الهزج أنّ "مفا علتن" زُوحفت بالعصب في موضع ثاني السبب في الفاصلة ،فنُقلت إلى "مفاعيلن" وهي تفعيلة

---

(١) (السابق) ٦٦ و .

(٢) البيت من قصيدة مطلعها :

أَمِنْ رَيْحانة الدّاعي السَّميع * يُؤَرِّقني وأَصحابي هُجوعُ

انظر: "شعر عمرو بن معديكرب الزُّبَيْدي" ص ١٢٨-٣٦ ؛ "الاصْمعيات" ص ١٧٢-٦ .

(٣) انظر: "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١١٨ ظ ؟ .

الهزج . والعصب كما يقول أبو العلاء : " زحافٌ لا يَبينُ في الغريزة على معهود النّاس "(١) ، و " كثر في الشّعر القديم والمحدث "(٢) .

غير أنّه يردّ هذا التداخل أنّ الخليل ومَنْ تابعه لا يُثبتون للهزج مسدّسا فهو مجزوء وجوبًا . كما لا ترد " مفاعي " المحذوفة عندهم عروضًا (في مربّع الهزج) . ومَنْ يُثبته يذهب إلى الأخذ بما يصلح أن ينظم عليه المطبوع ، وإن لم يُسمع عن العرب . فالقصد من ذلك ، وقد صرّح به الرّاوندي ، الرغبة في استكثار الحظّ من الأوزان . ويبرّر الرّاوندي للخليل اقتصاره على مربّع الهزج بقوله : " وكان في الامتناع من الزّيادة على هذا التربيع معذورًا حيث لم يُسمع من العرب ما زاد عليه ، لأنّ مبنى كلامه على الموجود من ((شعر)) العرب . ومبنى كلامنا على المطبوع الذى يصلح أن يُنظم عليه "(٣) .

تبقى بعد ذلك قضية إيقاع " مفاعيلن " و " مفاعلتن " في الوافر . ويبدو أنّ اجتماع " مفاعيلن " مع " مفاعي = فعولن " أو اجتماعهما معًا مع مفاعلتن " هو ممّا يقبله الإيقاع كما قبله واقع الشعر فالفارق دقيق ، رغم ما يوحي به شكل الفاصلة .

أمّا " مفاعيلن " وحدها مكرّرة في الأبيات كلّها فإنّها تُخرج إيقاعًا خاصًّا متميّزًا . وأنسب أشكاله المربع . أما المسدَّس فيبدو أنّه لا يتناسب - لطوله - مع خفّة هذا الإيقاع .

ومن الصُّور المشتركة بين الوافر والهزج " مفاعلن " وهو ما يُعرف في الوافر بالعقل . وفيه أيضًا خالف الرّاوندي الخليل في تصنيف ما ورد منه في الضرب الأوّل ما هو مبيّنٌ فيمايلي :

---

(١) " رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ٥٨٩ .

(٢) (أوزان المتنبي وقوافيه) دراسة وتحقيق د . السعيد السيّد عبادة " مجلة كلية اللغة العربية " جامعة أمّ القرى السنة الاولى ع : ١ ، ١٤٠١-٢ هـ ص ٣١٢ .

(٣) " الإبداع " ١٧ و .

ثالثا - تداخل الضرب الأول المعقول :

يجوز في الوافر العقل (وهو حذف الحرف الخامس المتحرك بعد سكونه) وشاهده :

مَنَازِلٌ لِفَرْتَنى قِفَارٌ كأنَّما رُسومها سُطورُ (١)

(مفاعلن مفاعلن فعولن مفاعلن مفاعلن فعولن)

وأخذ بهذا عامة العروضيين . ومنعه بعضهم فذكر الأخفش أنّهم " لم يُسقطوا نون " مفاعلتن " ، لأنّ فيها ثلاثة أحرف متحرّكة ، وبعدها حرفان متحركان فيجتمع خمس متحرّكات . ولم يُجيزوا المعاقبة إذا ((صارت مفا)) عيلن كما أجازوا في الكامل حين صارت " مستفعلن . " (٢) وأورد بيتين زُوحفا بالنّقص (بإسقاط النّون) (٢) .

وروى عنه منع العقل لعلّة عدم السّماع الجوهري (٣) والاربيلي (٤) . وقال الدّماميني : " أنكر الأخفش ، والمعرّي ، وطائفة من العروضيّين العقل في الوافر من أجل أنَّ " مفاعلتن " انتقل بالعصب إلى " مفاعيلن " . و " مفاعيلن " في سائر الشّعر يتعاقب فيه الياء والنون فيكون إمّا " مفاعيلُ " ، وإمّا " مفاعلن " . لكنّهم سوّغوا في " مفاعيلن " في الوافر أن يأتي على " مفاعيلُ " ولم يسوّغوا فيه أن يأتي على " مفاعلن " ، لأنّه فرعٌ منقول عن أصل ، فلم يسوّغوا فيه ما سوّغوا فيما هو أصل ، وآثروا إبقاء الياء لأنَّها في محل اللام السّاكنة بالعصب فكرهوا تغييرها " (٥) .

أمّا أبو العلاء ، وقد روى عنه المنع الهمداني (٦) بالإضافة إلى الدّماميني ، فقد قال في حديثه عن شعر أبي الحسين أحمد بن عثمان النكتي : " ولمّا عمد أدام الله عزّه لبناء الوافر والكامل حاد به كرم السُّوس عن شناعة الوافر بعقل أو نقص . .

---

(١) ابن عبد ربّه " العقد " ٦/٢٦٣ ، ٢٩١ ، ابن عبّاد " الإقناع " ص ٢٥ ، " عروض ابن جِنّي " ص ٤٧-٨ .

(٢) " عروض الأخفش " ١٠ و .

(٣) " عروض الورقة " ص ٦٦ .

(٤) " مقدّمة كافية " ١٦ ظ .

(٥) " الغامزة " ص ١٦٧ .

(٦) " شرح عروض ابن السّقّاط " ١١ و .

على أنَّ العقل مفقودٌ في شعر العرب ،زعم سعيد بن مسعدة أنَّه لم يسمعه . وقد جاء بيت لزهير وبعضهم يرويه لابنه كعب ويجوز أن يكون معقولاً وهو قوله :

وكفِّي عن أذى الجيران نَفْسي ... وحِفْظي الودَّ للأخ المُداني

مفاعلْتن مفاعلْتن فعولن ... مفاعلْتن مفاعلن فعولن

(مفاعيلن مفاعيلن ... مفاعيلن)

فهذا إن رُوي بتخفيف الخاء من "الأخ" فهو معقول . وقد زعم ابن الكلبي أنَّ من العرب من يقول : أخّ بالتشديد فيجوز أن يكون قائل البيت بناه على هذه اللغة وإذا كان مشدّدًا فلا عقل فيه "(١) .

ويظهر من هذا النص أنّ أبا العلاء لا يستحسن هذا الزّحاف .

والذي أنكر العقل صراحة الرّاوندي مستدلا على ذلك بأنّه لو قُرن بيتٌ ممّا جاء حشوه على زنة "مفاعلتن" وما جاء حشوه على زنة "مفاعلن" أو مفاعيل فأنشد البيتين معًا لظهر بينهما من التنافر ما لا يُقارُّ عليه ذو قريحة . وكذلك لو قُرن في بيتٍ واحد بين "مفاعلن" أو"مفاعيل" وبين "مفاعلتن" . وأنَّ الخرم إذا لحق "مفاعلن" من "مفاعلتن" آل إلى "فاعلن" وهو ما يُعرف بالجمم وكذلك إذا لحق "مفاعيل" من "مفاعلتن" آل الى "مفعول" وهو ما يعرف بالعقص وكلا الزّحافين - في رأى الرّاوندي - لا يعتدل فيه الوزن ولا بزيادة حرف متحرك مما يدلّ على أن "مفاعلن" وكذلك "مفاعيل" لا تصلحان زحافًا للوافر (٢) . وذكر أن البيت:

منازلُ لِفرتنى قِفارُ ....

أقرب ما يكون زحافا (بالقبض) لسداسي الهزج محذوف العروض والضرب (٣) .

---

(١) "رسائل أبي العلاء" ص ١١٣ .

(٢) "الإبداع" ٣١ ظ - ٢ ظ .

(٣) (السابق) ٣٢ و .

ولمّا كان للرّاوندي منهجه في تقدير أوزان البحور فإنّه يجعل هذا الوزن أيضا -كما ذكر في موضع آخر- نوعًا متميّزًا من بحر يُسمّيه "مخبون الرجز" ومثّل له بأبيات من شعره أولها :

بِذي النّقا منعّما غَـــزَالُ يُبِينُ فَضْلَ حُسْنه الدّلالُ

(مفاعلـــن مفاعلن فعولـــن مفاعلـــن مفاعلـــن فعولن)

و "مخبون الرّجز" لديه "بحرٌ برأسه ليس بالرّجز ولا الكامل ولا أيضًا بالوافر ولا الهزج "(١) وجعله خمسة أصناف ،مثمّنا ،ومسدّسًا ،ومربّعًا ،ومثلّثًا ،ومثنّى . وللمثمن والمسدّس ثلاثة أنواع أوّلها : الصّحيح العروض والضرب ،وثانيها : الصّحيح العروض مقطوع الضرب (مفاعلْ) ،وثالثها : مقطوع العروض والضرب . وللمربّـــع نوعان كالنّوعين الأولين للمثمّن. وللمثلّث والمثنّى نوعان ،صحيح الآخر ومقطـــوع الآخر. ومثّل لكلّ نوع من هذه الأنواع بأبياتٍ من شعره ،وذكر أنّ الخليل لم يذكر منها شيئًا في الأصول الثلاثة والسّتّين ،وأنّ كلّ واحد منها إذا عري عن القرينـة كان أصلاً برأسه ، وأنّه يجوز أن يخالطه شيء من "مستفعلن" و "مفتعلـــن"، و "فعلتن" فيكون هذا زحافًا له (٢) .

فأمّا قوله بأنّ الخليل لم يذكر شيئًا منها في الأصول فصحيحٌ ولا كذلك فـــي فروع البحور (الضروب) ولكنها تنطبق عليها أحكام الزّحاف عنده فالنّوع الرابع منه وهو ما تألّف من (مفاعلن) ست مرّات هو موقوص الضرب الأول من العروض الأولى للكامل ،ومخبون الضرب الأول من الرّجز ،والنّوع الخامس وهو ما تألّف من "مفاعلن مفاعلن مفاعلن * ــــــــــ مفاعلْ" هو مخبون الضـــرب الثاني من العروض الأولى للرّجز ،والنّوع السادس وهو ما تألّف من "مفاعلـــن مفاعلن مفاعلْ" مرّتين هو معقول الضرب الأول من الوافر . والتّاسع وهو ما تألّف

---

(١) (السابق) ٧١و .

(٢) (السابق) ٧٠و-٧١ .

من " مفاعلن " ثلاث مرّات هو مخبون مشطور الرّجز (العروض الثالثة منه) ، والعاشر وهو ما تألّف من " مفاعلن مفاعلن مفاعلْ " هو مخبون مشطور السريع المكشوف (العروض الرابعة منه) .

وأمّا قوله بأنّه إذا عري عن القرينة (أي لم يكن فيه ما يثبت نسبته إلى بحر من البحور السّتة عشر ، كاختلاف التفاعيل) ، كان أصلاً برأسه فذلك منهجه فيما تألّف من أفعول واحد مكرّراً أيّا كان " مفاعلن " أو " مفتعلن " أو " فعلتن " أو " فاعلات " أو " مفعولُ " أو " مفتعلتن " ... الخ (١) .

وكما يُلحظ هنا أنّ بعض هذه الأفاعيل مبدلٌ من التّفاعيل الأصول الثمانية بالزّحاف المأخوذ به في علم الخليل فإنّ منه ما هو تزحيفٌ يتفق مع بعض الوزن الذي أخذ به الشّعر الفارسي . والرّاوندي إذ يجعل كل ما تألّف من هذه الفروع أصلاً قائمًا بنفسه لا يرفض فكرة الزّحافات جملة وإنّما يقبلها في جزءٍ أو جزءين من البيت ، وفي بيتٍ أو بيتين من القصيدة ليس بالأكثر ولا ، كذلك ، الأعذب ولا الأقيس (٢) .

وهو فيما ذهب إليه متأثّر بالأوزان الفارسيّة ورسومها فمن خصائصها أنّها لا تجيز الجمع بين الأصل والمزاحف في حال السّعة كما جاز للعرب الجمع بينهما . ودليل هذا أنّ الرمل المخبون ، والرجز المطويّ ، والهزج المكفوف وغيرها من الأوزان المزاحفة تُمثّل في الفارسية أوزانًا مستقلّة لا يمكن أن تختلط مع سوالم تلك البحور في قصيدة واحدة (٣) .

---

(١) انظر (السابق) المقالة الثالثة ، الباب الثاني ٦٩ و - ٨٢ ظ .

(٢) وانظر بعد حديثه عن الجمع بين " متفاعلن " و " مستفعلن " في الكامل .

(٣) انظر: الرّاوندي " الإبداع " المقالة الثالثة ٤٠ و - ٦٤ و ، و د . برويزناتل خانلري " أوزان الشّعر الفارسي " ص ١٠١ ، ١٦٤ ، ١٦٦ .

وقد ذكر خواجه نصير الطّوسي أنّهم يستخدمون في اللغة الفارسيّة "معظم التّغييرات المستعملة في كلّ الأبيات التي يقولونها على وزنٍ ما على نسقٍ واحد، بخلاف عادة النّاطقين بالعربية، فإنّ هذه اللغة لا تحتمل الاختلاف الكثير"(١) .

وكأنّ الرّاوندي فيما ذهب إليه في عدّ ما جاء على زنة "مفاعلن مفاعلن فعولن" مرّتين من "مخبون الرجز" أو زحافًا لسداسي من الهزج محذوف العروض والضرب -كما تقدّم- يرى أنّ هذا الوزن -قياسًا على ما ذهب إليه فيما جاء على زنة "مفاعيلن مفاعيلن فعولن" مرّتين(٢) - أصلٌ مشترك بين زحاف الهزج و"مخبون الرّجز"، فإنْ جاء معه "مفاعيلن" فهو زحاف للهزج، وإن جاء "مفاعلن" وحده فهو من "مخبون الرّجز".

ويقوم مذهبه أساسًا على تحقيق التّناسب بين البحر وما يلافقه من فروع والرّغبة في استكثار الحظّ من الأوزان. والمعيار لديه هنا الذوق ولا اعتداد لديه بالسّماع أو القلّة أو الكثرة إلا في حدود ما يأخذ من الخليل على أسسه.

وفي العصر الحديث جعل جلال الحنفي ما تألف من "مفاعلن مفاعلن فعولن" مرّتين من "مخبون الرجز"(٣) ولكنّه لا يجعله أصلاً فيه كما فعل الرّاوندي وإنّما زحافٌ لعروض مقطوعة من الرجز.

*

والخلاصة أنّ ما يرد على زنة "مفاعلن مفاعلن فعولن" مرّتين هو عند الخليل من الوافر ليس غير. وأنّه يتداخل عند غيره بالهزج وبالرّجز. وسبب التداخل بينه وبين هذين البحرين ما يرد في هذه البحور من زحافات وعلل متشابهة؛

---

(١) د. برويز ناتل خانلري "أوزان الشّعر الفارسي" ص ١٠٠ ويقابل بما ورد في ص: ٢٥٨ حاشية: "١".

(٢) انظر ما تقدم ص: ١٨٩.

(٣) "العروض: تهذيبه وإعادة تدوينه" ص ٥٠٤.

فالعقل في الوافر نظيرُ القبضِ في الهزج والخبنِ في الرّجز . والقطفُ في الوافر نظيرُ الحذفِ في الهزج والقطعِ والخبنِ (الكبل) في الرّجز . غير أنّ هذا التداخل بين الوافر والهزج مردودٌ، لأنّ الهزج -كما تقدّم - مجزوء وجوبًا ،وكذلك التداخل بالرجز المخبون إن أُريد به نوعًا مستقلا قائمًا بذاته على نحو ما ذهب إليه الرّاوندي لانتفاء استقلالية هذا الوزن في الواقع الشّعري ،فأمّا إن أُريد به زحافًا لعروض وافية مقطوعة مخبونة من الرجز فمحتملُ ، فإنّ المتأخرين ذكروا للرّجز ذلك مستشهدين لها بأبياتٍ من شعر العرب . ومن هذه الأبيات -كما سيرد بعد - ما زُوحفت بالخبن فأشبهت الضرب الأول من الوافر المعقول (١) . غير أنّه يمكن التّمييز بينهما بما يرد في القصيدة من أبياتٍ فيها "مفاعلتن" . فإنْ كان البيت فذًا لا يُعلم ما قبله ولا ما بعده ، فالحمل على أيٍّ من الوافر أو الرّجز سواء،فالعقل في الوافر من الزّحافات النّادرة والقبيحة . كما أنّ العروض المقطوعة المخبونة من الرّجز نادرة الوجود في واقع الشّعر العربي .

ومن الزّحافات الواردة في الوافر أيضًا النّقص . وفي تصنيف ما ورد منه في الضرب الأوّل من الوافر اختلاف تُوضّحه الفقرة التالية .

---

(١) انظر : السريع ص : ٣٢٦ .

رابعا - تداخل الضرب الأول المنقوص :

يجوز في الوافر النّقص (وهو حذف الحرف السابع الساكن بعد سكون خامسه) فيصبح الجزء : مفاعيل وشاهده - وهو من الضرب الأول من الوافر -

لِسَلّامَةَ دارٌ بِحَفيرٍ كباقي الخَلَقِ السَّحْقِ قِفارُ (١)

(مفاعيل مفاعيل فعولن مفاعيل مفاعيل فعولن)

وهو ما عليه جمهرة العروضيين . ومنعه الرّاوندي فإنّه كما أنكر العقل من قبل أنكر النقص وذلك لما تقدّم ذكره من تنافر اجتماع الجزئين في القصيدة ، ولما ينجم عن خرم "مفاعيل" من إخلال في الوزن (٢) . وذكر فيما يخص البيت المتقدّم أنّه أقرب ما يكون زحافًا من مسدّس الهزج محذوف العروض والضرب (٣) . وذهب إلى هذا أيضا ، من المعاصرين ، جلال الحنفي (٤) . والزّحاف حينئذ كف .

وجملة القول في هذا الوزن أنّه عند الخليل وجمهرة العروضيين من الوافر لا غير . وسبب التداخل بينه وبين الهزج أنّ "مفاعيل" من الزّحافات الواردة في البحرين فهو في الوافر نقص ، وفي الهزج كف .

غير أنه يردّ هذا التداخل ما ذكر من قبل عن موانع تداخل الضرب الأول من الوافر المعصوب و مسدّس الهزج محذوف العروض والضرب .

وأشدّ تزحيفًا من النّقص أو العقل في الوافر ما اجتمع فيه العقص والعقل مما هو مبيّن فيمايلي :

---

(١) ابن عبّاد "الإقناع" ص ٢٥ ، "عروض ابن جنّي" ص ٤٧ .

(٢) انظر ما تقدّم ص : ١٩٣ .

(٣) "الإبداع" ٣٢ و - ظ .

(٤) "العروض تهذيبه وإعادة تدوينه" ص ١١٠ .

خامساً- تداخل الضرب الأول معقوص الصدر معقول الحشو :

يجوز في صدر الوافر العقص وهو خرم "مفاعلتن" بعد نقصها فتصبح "فاعيلُ" فتحول إلى "مفعول" ولم ير الدّماميني من بأس في مجيئه في الصدر والابتداء والتزام ذلك في القصيدة كلّها . وبناءً عليه أصّل نمطاً من مجزوّ الدُّوبيت-وهو وزن من أوزان الفرس ، يتألف من : "فعْلن متفاعلن فعولن" مرّتين-في الوافر في حين كان النّقاوسي يرى أنّ هذا الوزن يشبه المجتث التام. وهذا ،كما سيرد في موضعه ،من الشّاذ .

ويوضّح ما ذهب إليه الدّماميني قوله تعليقا على بيتين للبهاء زهير هما :

يا مَنْ لَعبتْ به شَمولٌ	ما أَلْطف هَذِه الشَّمائِلْ
نشوان يهزّه دلالٌ	كالغصْن مع النَّسيم مَائِلْ
فعْلن متفاعلن فعولن	فعْلن متفاعلن فعولن
مفعول مفاعلن فعولن	مفعول مفاعلن فعولن

"ليس هذا من الأوزان المهملة بل هو من بحر الوافر ، غير أنّه أعقص الجزء الأول والرابع ،معقول الثاني والخامس ،والعروض والضرب مقطوفان .. فإن قلت : هذان البيتان من قصيدة مطوّلة ،وكلّها جاء على هذا النّمط ،وليس الوافر مستعملاً على هذا الوجه ،قلت : هو من التزام ما لا يلزم ،وذلك لا يخرجه عن كونه عربيًّا . ألا ترى لو أنَّ ناظمًا نظم قصيدة من بحر الطويل والتزم في جميع أبياتها قبض الجزء الخماسي حيث وقع لم يكن ذلك مخرجًا لها عن أن تكون من ذلك البحر، مع أنك لا تكاد تجد عربيًّا يلتزم مثله .

فإنْ قلت : العقص إنّما يكون في صدر البيت ،وهو الجزء الأول منه ،لا في أول العجز ،قلت: لا نسلِّم ،فقد قيل : إنّ كلّاً من أوّل الصدر وأوّل العجز محلٌّ للخرم بشرطه ،فإذا خُرّجت هذه القصيدة بناءً على هذا القول لم يُستنكر"(١) .

---

(١) "الغامزة" ص ٢١ .

وشرط الخرم لدى الجمهور أن يكون فيما أوله وتد مجموع أصلاً . وفي قبول الدّماميني للعقل ، والعقص بصورة لازمة توسّع في أحكام التغيير ، فالعقل زحاف ،والعقص مرتبة من مراتب الخرم وهو علّة جارية مجرى الزّحاف ، والزّحاف كما هو معروف في العربية - يأتي اضطرارًا أو لكسر رتابة الوزن وتلوين إيقاع القصيدة . فضلا عن أنّ العقل من الزّحافات قليلة الاستعمال ،والعقص من الزّحافات المستهجنة.

وربّما كان سبب ما ذهب إليه الدّماميني ،الرّغبة في تمييز هذا الوزن عن غيره من الأوزان المهملة ،وسوّغ له ذلك شيوع هذا الوزن وجريان القصيدة التي منها بيتا البهاء زهير (١) ،وغيرها (٢) على رويّ واحد كما هو معهود في نظام قوافي الشّعر العربي .

أما النّقاوسي فيُقِرُّ ما كان على وزن بيتي البهاء زهير في الدّوبيت ، وهو يرى أنّ هذا شعر عربي ومن دلائل ذلك عنده ما يراه من تشابه بين المجزوّ منه وبين المجتث التام. ويُبيِّن هذا قوله في حديثه عن المجتث التام : "وإذا دخل البترُ هذه العروض ،والكفُّ "مستفعلن" و" فاعلاتن " كان مجزوّ الدّوبيت" (٣).
وتقديرهما في ضوء ما ذكر :

مستفعلُ	فاعلات	فعْلن		مستفعلُ	فاعلات فعْلن	المجتث
↑	↑	↑		↑	↑ ↑	
مكفوف	مكفوف	أبتر		مكفوف	مكفوف أبتر	
فعْلن	متفاعلن	فعولن		فعْلن	متفاعلن فعولن	مجزوّ الدوبيت

---

(١) "ديوان البهاء زهير" ص ٢١٤ - ٥ .
(٢) انظر مقطوعته التي أوّلها :
تأْبى وإلى مَتَى التَّمادي * قَدْ آنَ بأَنْ يُفيقَ غافِلْ
(السابق) ص ٢١٥ .
(٣) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٤٨ و أ .

ولم يستخلص النّقاوسي ما كان على وزن بيتي البهاء زهير من العروض الثالثة من البسيط أو ممّا استدركه العروضيّون للمنسرح من وزن أحذّ العروض والضرب (١) :

فعْلن متفاعلن فعولــــن		فعْلن متفاعلن فعولن	مجزوّ الدّوبيت
مستفعلُ فاعلن فعولــــن		مستفعلُ فاعلن فعولن	البسيط مكفوفاً
مستفعلُ فاعلات فعْلـــن		مستفعلُ فاعلات فعْلن	المجتث

وذلك لما يستوجبه تصنيفه إيّاه في البسيط من كفّ "مستفعلن" وهو لا يجوز فيه كما أنّ تصنيفه في المنسرح لا يصحّ عنده لأنّه لا يقبل الحذذ في عروضه ولا في ضربه لأسبابٍ تقدّم ذكرها (٢) .

وغنيٌّ عن البيان أنّ تأصيل مجزوّ الدوبيت وهو وزن مستقلٌ في الواقع الشّعري ، في بحر من البحور الخليليّة المذكورة لا يكون إلا بالتزام زحاف . وذا يخالف سكيكة العرب في النّظم فإنّها لم تلتزم في شعرها بزحافٍ ما وإنّما كان ذلك هو شأن الفرس . ولا يضير العربية في شيء أن يكون هذا الإجراء مجتلباً من عروض الفرس مع ما هو مقرّر من استعارة الفرس أوزان أشعارها من العرب .

ويجرُّ هذا إلى تذكّر صورة من مجزوّ الوافر المزاحف بالعقص في صدره وابتدائه (مفعول مفاعلتن × ٢) تشبه مجزوّ المتدارك المزاحف بالقطع في صـــدره وابتدائه ، وبالخبن في سائر أجزائه (فعْلن فعِلن فعِلن × ٢) وكـــان الزّنجاني قد ذكر بيتًا من هذا الوزن في الوافر حيث قال : " وأقصر بيت من الوافر يكون على أربعة وعشرين حرفًا كقول بعض المولّدين :

قومي لهمُ شَــــرَفُ   مَا فَـازَ بِـهِ بَشَــرُ

تقطيعه : مفعول مفاعلتن مرتين " (٣) .

غير أنّ هناك من صور تداخل مجزوّ الوافر ما هو أكثر وضوحًا من هذه الصورة ، منها ما ينجم عن قبض أجزاء ثاني الوافر من تداخل بأبحرٍ أخرى مما هو مبيّن فيما يلي .

---

(١) انظر ما تقدّم في البسيط ص ١٥٦ .   (٢) (السابق) ص ١٥٨ - ٩٠ .
(٣) "معيار النُّظّار" ١٢ ظ .

سادسا - تداخل الضرب الثاني المعقول :

العقل في عروض مجزوء الوافر مختلف فيه والرّواية الأشهر عن الخليل أنّه يمنعه فقد روى عنه المنع الأخفش [(١)] ،والزّجّاجي [(٢)] ،والسّكّاكي [(٣)] . قال الأخفش في حديثه عن الوافر : " وكان الخليل لا يجيز إلقاء ياء " مفاعيلن " إذا كانت عروضًا ويقول : إنّ العروض تشبه الضرب ،ولأنّ هذا الشّعر مجزوء ،والجزء الذى حُذف يلي هذا الجزء فكرهوا حذفه مع هذا ،ولأنّ الجُزْءَ يصير مثل آخر الرجز ،وكرهوا أنْ يكثر ذلك فيُشبه الرّجز." [(١)] .

ويظهر من هذا النص أنّ الخليل منع العقل في عروض مجزوّ الوافر وهو ماعبّر عنه ب " إلقاء ياء مفاعيلن " لعللٍ ثلاث هي :

١ - مشابهة العروض للضرب . وذلك - فيما يبدو - من حيث الحكم ،فما يجري على الضرب من أحكام يجري على العروض غالبًا .

٢ - استثقال الحذف بعد الحذف : أي حذف ياء " مفاعيلن " بعد الجزء .

٣ - دفع التباسه بالرّجز المخبون (الضرب الثالث منه) .

وقال طاهر ابن حبيب في حديثه عن زحاف الوافر : " ويجوز فيه العقل ... وهو عند الخليل قبيح ،وفي مجزوّه أقبح لأنّه إذا عُقِلتْ أجزاؤه كلّها التبس بمربّع الكامل الموقوص ،وبمربّع الرجز المخبون " [(٤)] .

وقد يُفهم من قوله الإجازة مع القبح الشديد ولكنّا نميل إلى التّفسير بالمنع لما ذكرنا ،ولأنّ الأخفش والزّجّاجي أقرب عهدًا بالخليل ثمّ أنّ ابن عبد ربّه في

---

(١) " عروض الأخفش " ١٠ و .

(٢) " عروض الزّجّاجي " ٨١ و .

(٣) " مفتاح العلوم " ص ٢٢٦ .

(٤) " النُّكت الجايزة " ٢٧ و .

حديثه عن الوافر يقول : " والعروض الثاني مجزوء ممنوع من العقل "(١) ولو كان الخليل يُجيزه لنصّ ابن عبد ربّه على ذلك على نحو ما فعل في موضع آخر(٢) .

وقد أخذ بالمنع أيضا كلّ من ابن القطّاع(٣) ، ومصنّف " تقويم البيان "(٤) ، وابن برّي(٥) . ومن العروضيّين مَن أجازه . قال الجَنْزي : " يجوز في كلّ " مفاعلَتن " إلا ما كان ضربًا العصب ، والعقل ، والنّقص "(٦) .

وبمثل هذا قال السّكّاكي(٧) ، وابن جابر(٨) ، ومقتضى كلا مهم أنّه يجوز في العروض .

و نظير العقل في الوافر القبض في الهزج ويُروى أنّ الخليل أجازه في الصّدر ، قال طاهر ابن حبيب في حديثه عن زحاف الهزج : " ومنع الخليل القبض فيه إلا الجزء الأول خاصّة ، وسبب منعه خشية التباسه بالرّجز إذا قُبضت أجزاؤه كلّها نعني مربّع الرّجز المخبون ، ومربّع الوافر المعقول "(٩) .

وذكر الدّماميني أنّ ابن برّي صرّح بأنّ الخليل أنشد شاهدًا على قبض " مفاعيلن " في الهزج وهو :

فَقُلْت : لا تَخَفْ شيئًا فَما عليْكَ مِنْ بَاسِ

(مفاعلن مفاعيلن مفاعلن مفاعيلن)

وقال : فإن صحّ ذلك كان قدحًا في حكاية المنع عنه في قبض ما عدا الجزء الأول ، أو يكون له في ذلك قولان(١٠) وللبيت المتقدّم رواية أخرى انفرد بها

---

(١) " العقد " ٦/٢٦٢ .

(٢) (السابق) ٦/٢٥٢ .

(٣) " البارع " ٨ و .

(٤) ٧ و ؟ .

(٥) الدّماميني " الغامزة " ص ١٦٧ .

(٦) " الدّوائر " ١٨ ظ .

(٧) " مفتاح العلوم " ص ٢٢٦ .

(٨) " عروض ابن جابر " ٥١و - ظ ؟ .

(٩) " النُّكت الحايزة " ٣٠ و .

(١٠) " الغامزة " ص ١٧٩ .

ابن عبد ربّه وهي :

فَقالتْ : لا تَخَفْ شَيْئًا فَما عِنْدك مِنْ بَاسِ (١)

(مفاعيلن مفاعيلن مفاعيل مفاعيلن)

ولا قبض في ضوء هذه الرواية وإنَّما كفّ.

وأمّا العروض فيمتنع فيها القبض لدى الخليل وأجازه الأخفش إذ قال : "وأمّا الهزج فتُعاقب في " مفاعيلن " الياءُ النونَ وإن كنّا لم نجد الياء أُسْقِطت في شيءٍ من الشّعر فنقيس عليه كما قسنا على "مستفعلن " فأسقطنا سينها وفاءها في مواضع كثيرة وإنّما وجدناها في بعض المواضع . وكان الخليل لا يجيز ذهاب ياء "مفاعيلن " التي للعروض ويقول : العروض تُشبه الضرب ،والضّرب لا زحاف فيه ، ويقول : أكره أن تكثر "مفاعلن " فيه فيُشبه الرّجز فكيف هذا وفي آخره جزء لا يكون "مفاعلن " ،وكيف يُجيز طرح الياء في موضع ولا يُجيزها في موضع ؟"(٢) .

فأمّا قوله : "وأما الهزج فتعاقب في "مفاعيلن " الياءُ النون ..." فنصّ صريح على إجازته القبض "مفاعلن " أو النّقص "مفاعيل " . ويُلحظ هنا أنّه أجاز القبض قياسًا لا سماعًا بيد أنّ عدم السماع لا يدلّ على عدم وقوعه.

و ممّا جاء في الشّعر القديم من الهزج وعروضه "مفاعلن " ما يُنسب لطرفة ابن العبد ،وللخِرْنق بنت بدر بن هفّان :

فَعِرْقٌ فالرِّمَاح فالـ لوى مِنْ أَهْلِه قَفْرُ (٣)

(مفاعيلن مفاعلن مفاعيلن مفاعيلن)

---

(١) "العقد " ٢٩٤/٦. (٢) "عروض الأخفش " ١١٠.

(٣) البيت من مقطوعة عدّتها خمسة أبيات ،ومطلعها :

عَفا مِن آل ليلى السَّهـ ـب فالأمْلاح فالغَمْرُ

انظر " ديوان طرفة بن العبد " صلة الديوان ص ١٥٤ ، " ديوان شعر الخِرْنق بنت بدر بن هفّان " الزيادة ص: ٤٢.

وأما قوله : " وكان الخليل لا يجيز إلقاء ياء " مفاعيلن " . . . " فشبيه بما ذكره الأخفش عن الخليل في عقل عروض الوافر ،وقد تقدّم. وكأنّ الخليل يمنع إلقاء ياء " مفاعيلن " أصلاً كانت على نحو ما في الهزج ،أو فرعًا لاصل على نحو ما في الوافر.

وأما قوله : " فكيف هذا وفي آخره جزء لا يكون مفاعلن " فيعني به أنّ سلامة الضرب في الهزج أو الوافر تفصل إذ لا يمكن أن تقع " مفاعيلن " أو " مفاعلتن " زحافًا للرجز.

ورُوي عن الزّجّاج أنّه قال :إنّ " قول الأخفش هو القياس فإنّه قد فصله جُزء الضرب "(١) غير أنّ الزجاج في كتابه يقول في حديثه عن الهزج "إنّ كل " مفاعيلن " فيه يجوز فيها سقوط الياء حتى تصير " مفاعلن " إلا التي في العروض فإنّه يكون منه اللبس بالوافر ،والرجز . وإن جاء لم يُستنكر "(٢) وبمثل هذا قال ابن السرّاج البغدادي(٣) .

واستحسن الأردبيلي تغليط الأخفش الخليل وقال : " إن الفرق بالضرب ظاهر "(٤) في حين اعترض الدّماميني الأخفش وقال: إن ضرب الهزج وإن كان سالمًا فلا يفصل بينه وبين مجزوء الوافر المعصوب إذا عقلت أجزاؤه ،لأنّ وزنه حينئذ كضرب هذا البحر(٥) . ويريد بمجزوء الوافر المعصوب:الضرب الثاني منه وتقدير ما ذكر:

مفاعلن مفاعلن	مفاعلن مفاعيلن
مقبوض مقبوض	مقبوض سالم (الهزج ،ع: ١ ،ض: ١)
معقول معقول	معقول معصوب طّة (الوافر،ع: ٢ ،ض:٢)

---

(١) " النّقاوسي " شرح القصيدة الخزرجيّة " ٢٠ ظ أ.

(٢) " عروض الزّجّاج " ٤ و.

(٣) "عروض ابن السّرّاج البغدادي" ص ٢٨.

(٤) " مقدّمة كافية " ١٨ و.

(٥) " الغامزة " ص ١٨٠.

وما تقدم من نصوص للأخفش يدلّ على منعه للعقل في عروض مجزوّ الوافر فلا تداخل حينئذ بينه وبين الهزج .

أما ضرب الهزج فلا يجوز فيه القبض . قال ابن برّي : بإجماع (١) . ولكنّ قول الزجاج المتقدّم يقتضي إجازته قبض الضرب . وروي عنه أنّه أجازه على كراهية لما فيه من اللبس بالوافر والرجز (٢) . وهذه علة منع قبض الضرب لدى الجوهري لا الزّجّاج إذ قال : " وانما كُرِه ذلك في الضرب لئلا يلتبس بالوافر والرجز ، ولو جاء عن المحدث لم يُستنكر " (٣) .

وذكر السّفاقسي أنّه قد تكون علّة المنع ما يؤدي إليه القبض من كون حركات الضرب أكثر من حركات العروض .

واعترضه الدّماميني بأنّ هذا يصادم المنقول لمجرّد الاحتمال وأنّ العلّة التي أبداها غير معتبرة في باب الزّحاف إجماعا بدليل أنّ " مستفعلن " في ضرب الرّجز يجوز طيّه وخبنه وإن سلمت عروضه من الزّحاف أصلاً . والخفيف يجوز خبن ضربه وإن لم تزاحف العروض (٤) .

تلك آراء بعض العلماء في عقل مجزوّ الوافر ، وقبض الهزج . والأخذ بإجازة بعض العلماء لهذين اللونين من الزّحاف ، وبما أجازه الخليل في الرّجز من خبن ، وفي الكامل من وقص يؤول بالضرب الثاني من الوافر ، والضرب الثامن من الكامل ، والضرب الأول من الهزج ، والضرب الثالث من الرجز إلى :

---

(١) " شرح الصّبّان على منظومته في علم العروض " ص ٢٦ .
(٢) الدّماميني " الغامزة " ص ١٧٩ .
(٣) " عروض الورقة " ص ٧١ .
(٤) " الغامزة " ص ١٨٠ .

(مفاعل مفاعلن مفاعلن مفاعلن)

معقول معقول معقول معقول (الوافر ،ض : ٢)

موقوص موقوص موقوص موقوص (الكامل ،ض : ٨)

مقبوض مقبوض مقبوض مقبوض (الهزج ،ض : ١)

مخبون مخبون مخبون مخبون (الرجز ، ض : ٣)

والحمل على الهزج لدى السّفاقسي أَولى ما لم يوجد بطبيعة الحال ما يميِّزه من غيره لأنّ مفاعلن فيه أُصلية ، وفي الرجز فرع عن "متفعلن" وفي الوافر عن "مفاعتن" ،والحمل على الأصلي أَولى (١) .

وذكر الدّماميني أنّ هذا بالباطل أشبه منه بالحق وذلك لأنّ شاعرًا لو قال :

وشَادِنٍ سَبَى الوَرَى بحسْنِهِ ولطْفِهِ

(مفاعلن مفاعلن مفاعلن مفاعلن)

ولم يكن قبل هذا البيت ولا بعده شيء لم يُرتب في احتمال هذا البيت أَنْ يكون أُصله من الهزج "مزاحفًا" بالقبض ،أو الرّجز "مزاحفًا" بالخبن ،أو الوافر مزاحفا بالعقل . وكون "مفاعيلن" إذا قُبض صار على صيغة "مفاعلن" ولا يُنقل منها إلى صيغةٍ ،و"مستفعلن" "إذا خُبن صار "متفعلن" فينتقل إلى صيغة "مفاعلن" ، و"مفاعلتن" إذا عُقل صار "مفاعتن" فينتقل إلى "مفاعلن" . فهذا - فيما يرى الدّماميني - لا يقتضي ترجيحًا للهزج دون الوافر فإنّ الاعتبار بالاحتمال في الموزون ،وهو ثابتٌ قطعًا . غير أنَّ المرجّح لديه في هذا أنّ الحمل على الهزج يكون من حذف ساكن السبب (ياء مفاعيلن) ، وكذلك الحمل على الرّجز يكون من حذف ساكن السبب (سين مستفعلن) في حين أنّ الحمل على الوافر يكون من حذف متحرّك ،أو حذفه بعد إسكانه على الاختلاف في تفسير العقل ،وحذف السّاكن أخفُّ من حذف المتحرّك فيحمل حينئذ على الهزج أو الرجز دون الوافر. ولا وجه لدى الدّماميني لحمله على الهزج دون الرجز أو على الرجز دون الهزج لفقدان المرجِّح (٢) .

---

(١) (السابق) ص ١٨٠ .
(٢) (السابق) ص ١٨١ .

وما اعتمد عليه الدّماميني في ترجيح نسبة البيت المتقدم إلى الهزج أو الرّجز دون الوافر من اعتبارية مرتبة الزحاف يصحّ أن يكون ضابطًا للتمييز بين هـــذه الأوزان ،ووزن آخر لم يذكره على ما بينه و بينها من اتصال وهو الضرب الثالث من العروض الثالثة للكامل (المجزوّ السالم) الموقوص . كما يصحّ أن يكون ضابطًا لتمييز غير ذلك من الأوزان المتشابهة . وأمّا ما ذكره من فقدان المرجّح في الحمل على الهزج أو الرجز فالظّن أنّ الحمل على الرجز أولى وذلك لكثرة ما يرد في هذا البحر من زحاف الخبن بخلاف القبض في الهزج فهـو قليل .

وكان الرّاوندي -كما تقدّم - يجعل ما تألّف من "مفاعلن" وحده بحرًا برأسه يُسمّيه "مخبون الرّجز" و يجعلـــه اثني عشر نوعًا . والمربّع منه هو سابـــع هذه الأنواع ومثاله قوله :

١ -	أَرى الفَقيهَ حَاضِـــرًا	بِفِقْهِــه يُحاضِـــرُ
٢ -	حَسِبْتُــه مُناظِـــرًا	فَلَمْ يَكَدْ يُناظِـــرُ
٣ -	بَـدا بـه تَبلْبُـــلٌ	وَكَلَّ مِنْه خَاطِـرُ
٤ -	كَـأنَّه مُناظِـــرًا	بِنفْسِه يُخاطِـــرُ
٥ -	أَصحُّ مِنْه هَيْئَـــةً	مُقَـامِرٌ يُقَامِـــرُ (١)
	(مفاعلــن مفاعلــن	مفاعلـن مفاعلـــن)

وخلاصة ماتقدم أنّ ماجاء على زنة "مفاعلن" أربع مرّات هو عند الخليل مـــن الضرب الثالث للرجز المزاحف بالخبن و يشبه الضرب الثامن من الكامل المزاحف بالوقص . ويحتمل عند غيره أن يكون أيضًا من الضرب الأول من الهزج المزاحـف بالقبض ،ومن الضرب الثاني من الوافر المزاحف بالعقل . ويجعلـه الرّاوندي نوعًا متميّزا من بحرٍ يُسمّيـه "مخبون الرّجـز" .

---

(١) "الإبداع" ٧٠ ظ .

فالتداخل بين هذه البحور، كما يظهر، كان على نطاق ضيّق في القديم ثمّ اتسع بمرور الزمان . وهو مبنيّ في جانب منه على زحافات جائزة في عروض الخليل ،وفي جانبٍ آخر على أسس منهجيّة مغايرة . وهو في الجانبين نادر الحدوث فالعقل في الوافر ،والقبض في الهزج و الوقص في الكامل زحافات قليلة الاستعمال . كما أنّه لم يُعهد عن العرب استعمال هذا الوزن مستقلّا مما يُضعِّف القول بإفراده نوعًا متميّزًا .

و يلي الثاني من الوافر الثّالثُ وهو عرضة أيضًا للتداخل مما هو مبيّنٌ فيما يلي .

سابعًا - تداخل الضرب الثالث المعصوب :

يجوز في الوافر العصب إلا في الضرب الثاني منه (الأول من مجزوّه) وذلك لئلا يلتبس بالضرب الثالث منه (الثاني من مجزوّه)[١] ولئلا يلتبس أيضا بالهزج على نحو ما ذكر الجوهري[٢]، لأنّه إن عُصب الضرب مع إجازة عصب سائر أجزائه التبس بمجزوّ الهزج السالم. ولكن هذا الالتباس بالهزج جائزٌ وقد أشار إلى ذلك أبو العلاء فقال في حديثه عن الضرب المعصوب علّة : "يجوز دخول العصب[٣] فيه بعد ذلك دخولاً غير ملازم ، فإذا لحقه ذلك أشبه المستعمل من الهزج إذا سلم من الزّحاف "[٤].

ويعني أبو العلاء هنا بالمستعمل من الهزج الضرب الأول منه . ويُبيّن ماذكر من تشابه بين هذا الضرب والضرب الثالث من الوافر (الثاني من مجزوّه) أنّ كليهما يكون على زنة :

مفاعيلن مفاعيلن	مفاعيلن مفاعيلن	
معصوب معصوب	معصوب معصوب علّة	(الوافر ، ع: ٢ ، ض: ٢)
سالم سالم	سالم سالم	(الهزج ، ع: ١ ، ض: ١)

وذكر الجوهري في حديثه عما إذا لحقه الزّحاف التبس بغيره أنّ "إنّما يُميَّز بينهما بما تقدَّم من القصيدة أو تأخّر ، وإلا فهو محمولٌ على الصّحيح حتّى يقوم الدليل على الزّحاف "[٥].

---

(١) انظر: ابن القطّاع "البارع" ٨ و ؟ ، "تقويم البيان" ٧ و ؟ ، المحلّي "شفاء الغليل" ١١٠ و ، العبيدي "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي" ٢٤ و ؟ ، طاهر بن حبيب "النُّكت الحايزة" ٢٧ و ، النّقاوسي "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٠٣ و ؟.

(٢) "عروض الورقة" ص ٦٥ .

(٣) ورد في الكتاب "النّصب" وهو تصحيف ، فالنّصب اسم لكل ما سلم من السّناد في الشعر التام البناء دون المجزوء والمشطور والمنهوك . انظر: التّبريزي "كتاب الكافي في العروض والقوافي" ص ١٦٨ .

(٤) "الفصول والغايات" ص ٣٢٠-٣٢١ .

(٥) "عروض الورقة" ص ٥٦ .

وقال الزّنجاني : " ولو جاءت قصيدة كلّها " مفاعيلن " جعلناها من الهزج حملاً على السّلامة فإن كان ضربها " مفاعلتن " كانت من الوافر ، لانّ " مفاعلتن " لا يكون إلا فيه "(١) .

وكذلك الامر لدى الدّماميني ، لانّ " مفاعيلن " فيه أصلي لا تغيير فيه ، و"مفاعيلن" في الوافر إنّما يُتصوَّر بتغيير يُرتكب فيه وهو العصب (٢) . وعلى هذا أكثر العروضيّين . وبه قال رضيّ الدّين ابن الحنبلي حيث قال : " ولا يدخل العصب في جميع أجزاء مجزوّه حتى لو سمعنا قصيدةً مجزوّة كلّ بيت منها " مفاعيلن " أربع مرّات حكمنا بأنّها من الهزج لترجّح السلامة عن عدمها إلا أن يكون جزء منها " مفاعلتن " فيكون من الوافر، لانّ " مفاعلتن " لا يكون إلا فيه ولا يقع فرع " مفاعيلن " بحالٍ إذ لا يكون تحريك الخامس من زحافاتهم ولا علمهم مطلقاً "(٣) .

وكان ابن برّي يرى أنّ البيت يحتمل الأمرين إذ قال : " واعلم أنّه متى دخل العصب في جميع أجزاء المجزوء فإنّه يُشبه الهزج كقوله :

صَفَحْنا عَنْ بَني ذهْلٍ ... وقلْنا : القومُ إخوانُ

(مفاعيلن مفاعيلن ... مفاعيلن مفاعيلن)

لكن يقع الفرق بينهما بأن ننظر فإنْ كان في القصيدة جزء واحد على " مفاعلتن " فهي من الوافر ، وإن لم يكن فيها ولا جزء واحد احتملت أن تكون من الوافر ومن الهزج "(٤) .

وهذا البيت مطلع قصيدة للفنْد الزّمّاني تبلغ عدّتها تسعة أبيات لم يأت فيها " مفاعلتن " البتة . فهي على هذا من الهزج وذكر ذلك التّبريزي (٥) .

---

(١) " معيار النُّظّار " ١٢ و .
(٢) " الغامزة " ص ١٦٨ .
(٣) " الحدائق الأنسيّة " ٥٢ ظ - ٣ و
(٤) الدّماميني " الغامزة " ص ١٦٨ .
(٥) " شرح ديوان الحماسة " أبو تمام " ١/ ١٢-٤ .

واحتمال الاشتباه بين الوافر والهزج قائمٌ على كلِّ حال . ويؤيِّده واقع الشِّعر العربي ، فلأميمة بنت عبد شمس قصيدة من ثمانية عشر بيتًا من الضرب الثالث من الوافر ، أولها :

أَبى لَيْلي أَنْ يَذْهَبْ وَنِيطَ الطَّرفُ بالكَوْكَبْ (١)

مفاعيل مفاعلْتن مفاعلْتن مفاعلْتن

(مفاعيل مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن)

فصدره كما هو مبيّن مزاحف بالنّقص وسائر أجزائه مزاحفٌ بالعصب فأشبه الهزج . ومثله البيتان رقم " ٧ ، ٩ " وقد يُدرك العصبُ أجزاءَ البيت كلّها كما في البيت الثاني :

ونَجْمٌ دونه الأَهْوا ل بَيْنَ الدّلو والعقْربْ

مفاعلْتن مفاعلْتن مفاعلْتن مفاعلْتن

(مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن)

ومثله الأبيات " ٣ ، ٨ ، ١٢ - ١٨ " .

أمّا سائر الأبيات فورد فيها " مفاعلتن " ، منها البيت الرابع وهو :

بِعُقْرِ عَشيرةٍ مِنّا كِرام الخِيم والمَنْصَبْ

مفاعلتن مفاعلْتن مفاعلْتن مفاعلْتن

(ـــــ مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن)

مما يُحتِّم نسبتها إلى الوافر . وليس ذا من باب الخلط بين الأوزان أو الجمع بين البحور . كما أنَّ ذا لا يقتضي ضمّ هذين البحرين وجعلهما وزنًا واحدًا على نحو ما ذهب إليه بعض المعاصرين (٢) .

هذا وقد يتداخل الضرب الثالث من الوافر أيضًا بالأول من الهزج نتيجة زحافٍ آخر ، وهو ما توضِّحه الفقرة التالية .

---

(١) " شرح ديوان الخنساء " بالإضافة إلى مراثي ستين شاعرة من شواعر العرب " ص ١٢٩ - ٣٠

(٢) انظر على سبيل المثال : ابراهيم أنيس " موسيقى الشعر " ص ١٠١ - ٢ ، عبد الله الطّيب " المرشد " ١ / ١٠٤ ، شعبان صلاح " موسيقى الشعريين الاتباع والابتداع " ص ٢٦ - ٩ .

ثامنا - تداخل الضرب الثالث المنقوص :

أجاز الخليل - كما تقدّم - النّقص في الوافر والكفّ في الهزج . وبهذين اللونين من الزّحاف يتداخل الضرب الثاني من الوافر (الثالث من مجزوه) بالضرب الأول من الهزج حيث يكون كلاهما على زنة :

مفاعيل مفاعيل	مفاعيل مفاعيلن	
منقوص منقوص	منقوص معصوب علّة	(الوافر ، ع : ٢ ، ض : ٢)
مكفوف مكفوف	مكفوف سالم	(الهزج ، ع: ١ ، ض : ١)

وهذا التداخل بين الضربين هو ما عناه النّاوسي في حديثه عن التباس مجزوّ الوافر بالهزج من أنّه يلتبس "منقوصُه بمكفوفِه"(١) .

و يصحّ هذا التداخل بين البحرين عند أكثر العروضيّين . ويُستثنى هنا الرّاوندي فهو - كما تقدّم - أنكر النّقص(٢) . وهو إذ يرفض هذا اللون من الزّحاف لا يرفضه جملة وإنّما يرفضه في سياق الوافر. ويجعل ما يمكن أن يرد عليه نوعاً متميّزًا من بَحْرٍ يُسمّيه "مكفوف الهزج" وهو اسم أَطلقه على ما تألّف من "مفاعيل" وحده . فمِن مذهبه كما تقدّم أن يجعل ما تألّف مِنْ أفعول واحد أَصلاً برأسه وجعله ثلاثة أصناف : المسدّس ، والمربّع ، والمثنّى . وكلّ صنفٍ يتنوّع نوعين :

أحدهما : هو الذي يكون الضرب فيه بزيادة النّون السّاكنة في آخره ليصير "مفاعيلن".

والآخر: هو الذي يكون الضرب بإسكان اللام في آخره ليصير "مفاعيلْ".

ومثّل لكلّ نوع من هذه الأنواع بأبيات من شعره . وذكر أنّه إذا خالط "مفاعيل" هذا شيء من "مفاعيلن" فذاك زحافٌ في الحقيقة.

---

(١) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١١٨ ظ .

(٢) انظر ما تقدّم ص : ١٩٨ .

والذي يخصّ التداخل هنا هو النوع الثالث ومثاله عنده :

فؤادي بك ما هُولُ ونُصحي لكَ مُبْذولُ
وحُبّي لك قَدْ فاق فكلّي بك مَشْغولُ
وقَدْ عاوَتَنى الشِّعرُ فأَعْياني الأَفاعِيلُ
أَرى صَبْري قد عِيل وحُسّادى ما عيلوا (١)

(مفاعيـــل مفاعيـــل مفاعيـــل مفاعيلـــن)

فهذا النوع - كما يظهر - صورة ممّا يصحّ لدى الخليل أنْ يكون من الضرب الثالث من الوافر (الثاني من مجزوّه) المنقوص ،أو الضرب الأول من الهزج المكفوف . أما الأنواع الاخرى فهي مما لم يذكره الخليل في الأصول ولا في الزّحاف . وأفاد فيها الرّاوندي - كما أفاد من قبل في "مخبون الرّجز" - من الأوزان الفارسية فللهزج لديهم ثلاثة أبحر هي : السّالم ،والمكفوف ،والأخرب . ولا تختلط لديهم هذه الأبحر ببعضها (٢) .

والخلاصة أنَّ ما جاء على زنة "مفاعيل مفاعيل * ـــ مفاعيلن" يحتمل عند الخليل أن يكون من الضرب الثالث من الوافر (الثاني من مجزوّه) المزاحف بالنّقص أو الضرب الأول من الهزج المزاحف بالكف فكلا الزّحافين نظير للآخر.

غير أنَّه يمكن التّمييز بينهما بما يرد في القصيدة من أبياتٍ فيها "مفاعلتن" فإن لم يرد فيها شيء من ذلك أو كان البيت منفردًا احتمل النسبة إلى البحرين . والحمل على الهزج ، فيما يبدو ،أَولى وذلك حملاً على ما هو أخفّ من الزّحاف ف "مفاعيل" في الوافر تأتي عن تغييرين (عصب بعد كف) في حين تأتي في الهزج عن تغيير واحدٍ هو الكفّ . والنّقص قبيح (٣) .

---

(١) "الإبداع" ٧٥ ظ - ٦ و .

(٢) انظر برويهزناتل خانلري "أوزان الشّعر الفارسي" ص ١٦٦ .

(٣) انظر : الشّنتريني "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٥٨ ، "عروض ابن جابر" ١٥ ظ - ٦ و ؟ ،الدّماميني "الغامزة" ص ١٦٥ .

وزاد الزُّنـدي : " في التّلحين "(١) يريد ،فيما يبدو ،أنّ القبح أظهر ما يكون في الإنشاد . في حين أنّ الكف أحسن (٢) . قال أبو العلاء : " والجزء الثالث من الهزج إن أدركه النّقص بالكفّ (وهو سقوط النون من مفاعيلن) لم يُعلم به في الحسّ ، وكذلك الجزءان اللذان قبله ،ومثله قول ابن الزِّبَعْرى :

فَهذان يَذُودانِ   وذا مِنْ كَثَبٍ يَرْمِي "(٣)

(مفاعيل مفاعيل   مفاعيل مفاعيلن)

وهذا هو ما استشهد به العروضيّون على الكفّ في الهزج . وذكر المحلّي من أمثلة هذا الزّحاف البيت:

رَمَيْتيه فأَقْصَدْتِ   وما أَخْطأْتِ الرَّمْيَهْ

(مفاعيلُ مفاعيلُ   مفاعيلُ مفاعيلن)

وقال : " ذهب من كلّ " مفاعيلن " نونه ((وهو السابع الساكن)) بقي " مفاعيل " إلا الضرب فإنّه لا يجوز كفّه . . . وإشباع كسرة تاء المخاطبة لغةٌ ،وبه عذُب الوزن فإنَّ الكفَّ في هذا البحر أحسن من القبض . ولولا هو لكان الجزء الأول مقبوضًا لا مكفوفًا . وبعده وهو مكفوف أيضًا :

---

(١) " الوافي في نظم القوافي " ٨٦ و ؟ .

(٢) انظر : ابن عبد ربّه " العقد " ٢٦٩/٦ ،الشّنتريني " المعيار في أوزان الأشعار " ص ٧١ ، " عروض ابن جابر " ٣٠ و؟ ، الدّماميني " الغامزة " ص ١٧٨ .

(٣) " الفصول والغايات " ص ١٤٥ ، وبيت ابن الزِّبَعْرى من قصيدة تتألف من عشرة أبيات أوّلها :

أَلا لِلّه قَوْمٌ وَ   لَدتْ أُخْتُ بَني سَهْمِ

انظر "شعر عبد الله بن الزِّبَعْرى " ص ٤٨-٩ وانظر الحواشي رقم ٣ ، ٦ ، ١٠ وقابل ما ورد فيها من أبياتٍ بما جاء في " رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ٧٠٤-٥ .

===

أَعارتْكهما الظَّبْيَــةُ . (١) بِسَــهْمين مَليحيــن

(مفاعيــل مفاعيــل مفاعيل مفاعيلــــن)

يضاف إلى هذا - ممّا يمكن أن يكون ضابطًا في ترجيح النِّسبة إلى الهزج - ما يُروى عن ندرة النّقص في الوافر . واحتمال الاشتباه بينهما قائم على أيِّ حال . ووسّعه الراونديّ بما أفاده من الأوزان الفارسية مع ما بينها وبين الأوزان العربية من تشابهٍ وتباين ؛ فمكفوف الهزج مثلا من الأوزان المشتركة بين العربية والفارسية مع فارق بينهما إذ يأتي في العربية زحافًا للهزج فيقترن مع السالم في قصيدة واحدةٍ بخلاف الفارسية فإنّه لا يصحّ فيها ذلك إذ يأتي بحرًا مستقلا .

وبهذا يتمّ الحديث عن التداخل فيما أثبته الخليل من أضربٍ . ويبقى ما رُوي عن الأخفش من مجزوٍّ مقطوف العروض والضرب . وهو إذا كان سالمًا أشبه المضارع والمجتث على نحو ما هو مفصّل فيما يلي .

=== وفيما يخص ما قيل حول البيت من زحاف انظر: د . صالح جمال بدوي (منهج الجوهري في عروض الورقة مع عرض لظاهرة الخروج على العروض) " مجلة كلية اللغة العربية " جامعة أم القرى " السنة الاولى ع: (١ ، ١٤٠١-٢هـ ص ٢٢٣ .

(١) " شفاء الغليــل " ١٠١ و - ظ ، وما بين قوسين مستدرك على المتن في الحاشية . وذكر ابن جابر البيت الأول بزيادة " في " : " فما أخْطَأْت في الرَّميةْ " وبهذا تكون أجزاء العجز سالمة . انظر " عروض ابن جابر " ٣٠ ظ ؟ .

تاسعًا : تداخل المجزوّ المقطوف :

استدرك بعض العلماء، كما تقدّم، للوافر ضربًا ثالثًا مقطوفًا (فعولن) للعروض الثانية المجزوّة الصّحيحة، وعروضًا ثالثة مجزّوة مقطوفة (فعولن) ضربها مثلها .

فأمّا الضرب الثالث المقطوف للعروض الثانية المجزوّة فذكره السّكّاكي ومثّل له بالبيت :

بَكَيْتَ وَما يَرُدُّ لك الـ ـبُكاءُ عَلَى حَزِيـنِ (١)

(مفاعلتـن مفاعلتـن مفاعلتـن فعـولن)

وأورد مثل ذلك ابن جابر وذكر أنَّ هذا شاذ (٢) . ويُروى عن بدرالدين ابن مالك أنّه أثبت للوافر هذا الضرب المقطوف (٣) . وكان الزّمخشري قد ذكر هذا البيت مثالاً لعروض مجزّوة مقطوفة ضربها مثلها (٤) . وكذلك ذكره الزّنجاني إلا أنَّه أورد البيت بإسقاط "لك" (٥) فاستقام له التّمثيل .

وقطف ضرب العروض المجزّوة الصّحيحة قليلٌ على أيِّ حال والأخذ به مع ما يجوز في هذا البحر من زحافٍ كالعصب، والعقل، والنّقص ينجم عنه الاشتباه بالضرب الثاني من الهزج (محذوف الضرب "فعولن") السّالم سائر أجزائه، أو المقبوض أو المكفوف .

وأشهر من هذا ما يُروى عن الأخفش من زيادة مجزوٍّ من الوافر مقطوف العروض والضرب (٦) وأخذ بهذا الجوهري وجوّز - خلافًا للخليل وجمهرة العروضيين - قبض "مفاعيلن" وكفّها معًا في المضارع لمعاقبة ساكن السبب الذي بعده (٧) .

---

(١) "مفتاح العلوم" ص ٢٢٦ .
(٢) "عروض ابن جابر" ١٧ ظ .
(٣) "القسطاس" ص ١٣٤-٥ .
(٤) "معيار النّظّار" ١٢ و .
(٥) الاسنوي "نهاية الرّاغب" ٣٢ و - ظ .
(٦) انظر بعد ص : ٢١٨ .
(٧) "عروض الورقة" ص ٨١ .

وبهذا يشبه المضارع وكذلك الوافر ما كان الخليل يعدّه من مشكول المجتث (١) حيث تكون هذه الأوزان على زنة :

٥٥/ ٥٥٥/ ٥٥/ ٥/	٥٥/ ٥٥٥/ ٥٥/ ٥/
مفاعل فاعلاتن	مفاعل فاعلاتن مشكول المجتث، المضارع
مفاعلتن فعولن	مفاعلتن فعولن الوافر .

وقد أشار الجوهري إلى تداخل هذه البحور فقال تعليقاً على شاهد مشكول المجتث "وهذا يُشبه المضارع والوافر" (٢) .

و مما يُروى أنَّ الأخفش استشهد به لمجزوّ الوافر مقطوف العروض والضرب ونازعه فيه بعض العلماء في حين شايعه آخرون الأبيات :

١ - عُمَيْرة أَنْت همِّي وأَنْت - الدّهر - ذِكْرِي

(مفاعلتن فعولن مفاعيلن فعولن)

*

٢ - فإِنْ يُهْلَك عُبَيْدٌ فَقَدْ بَادَ القُرونُ

*

٣ - أَشاقَك طَيْفُ ماسه بمكّة أَمْ حَمامَة (٣)

مفاعلتن فعولن مفاعلتن فعولن

(مفاعل فاعلاتن مفاعل فاعلاتن)

---

(١) انظر البيت بعد ص : ٢١٩.

(٢) "عروض الورقة" ص ٧٩.

(٣) انظر "عروض ابن جابر" ١٧ ظ ؟، النّقاوسي "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٠٣ و ؟، الدّماميني "الغامزة" ص ١٦٩ ، ويُروى عن الأخفش في البيت الثاني رأيٍ آخر . انظر ما يرد بعد ص : ٢٢٦.

وكذلك ذكر الشّنتريني هذا الوزن في الوافر وشاهده البيتان " ١ ، ٢ "(١) وبيت آخر سبق ذكره(٢) ،والسّكّاكي وشاهده البيت رقم " ١ "(٣) . ويُروى أنّ بدر الدين ابن مالك أخذ بهذه العروض المجزوة المقطوفة من الوافر(٤) .

وذكر النّقاوسي أنّ ما استشهد به الأخفش من الشّاذ الذي يُحفظ فلذلك لم يعرّج عليه الخليل(٥) . وذكر الدّماميني أن ابن برّى قال : وهذه الأبيات لا دليل له فيها لاحتمال أن تكون من مشكول المجتث ،كقوله :

اولئك خَيرُ قَومٍ إذا ذُكِرِ الخِيارُ

وذكر الدّماميني أنّ هذا غلط ظاهر ، فإنّه إن تمّ له الاحتمال الذي أبداه فإنّما يتمّ له في البيت الأخير فقط. وما قبله لا يتأتّى فيه ذلك. وقال : ألا ترى أنّ قوله : "وأنت - الدّهر - ذِكْرى " لا يمكن أن يكون من المجتث بوجه ،وكذا البيت الثاني لا يُتصوّر كونه من بحر المجتث أصلاً(٦) .

والمانع هنا لدى الدّماميني مجيء " مفاعلتن " في الشطر الثاني من البيت الاول وفي شطرى البيت الثاني ساكنة اللام. وهي في موضع اللام من " مفاعل " في المضارع أو المجتث . وحقُّها فيهما أن تكون متحرّكة لا ساكنة.

أما الجوهري فاستشهد بالبيت رقم "٣" في المضارع وقال إنه يشبه الوافر(٧) ونقله عن الجوهري ابن رشيق وقال : أشاكَ " مفاعل " وحقُّه في أصل الوزن " مفاعيلن "(٨) .

---

(١) " المعيار في أوزان الأشعار " ص ٦٠-٦١ . (٢) انظر ما تقدّم ص : ١٨٤ .
(٣) " مفتاح العلوم " ص ٢٢٦ . (٤) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٠٣و ؟ .
(٥) الأسنوي " نهاية الرّاغب " ٣٣ ظ . (٦) " الغامزة " ص ١٦٩ .
(٧) " عروض الورقة " ص ٨٢ . (٨) " العمدة " ١/ ١٨١-١٨٢ .

وذكر الدّماميني أنّه لا حجّة في البيت رقم "٣" على اجتماع القبض والكف لجواز أن يكون من مشكول المجتث أو من العروض المجزوءة المقطوفة (١) . ونقله عنه الأحمدي . وقال : وإذا احتمل في هذا الشّاهد أن يكون من مشكول المجتث بطل الاستدلال به على جواز القبض والكف في صدر المضارع إذ الدليل إذا طرقه الاحتمال بطل به الاستدلال (٢) .

بيد أنّ اشتباه المضارع بالوافر أو المجتث لم يمنع الجوهري من تسجيل ماأتى به المحدثون من زحافاتٍ وعلل ،فَمِنْ مذهبه قبول ما لم يُسمع عن العرب ،كتسديس الطويل ،وطيّ "مستفعلن" في الخفيف وذلك قياسًا على ما جاء عنهم في غيره ما كان في معناه (٣) .

ومّما ورد على وزن الأبيات المتقدّمة أيضًا ما ذكره ابن رشيق عن الزّجاجّي :

١	-	سقى طَلَلاً بحزوى	هزيمُ الودْق أحْوَى
٢	-	عَهِدْنا فيه أَرْوَى	زَمانًا ثمَّ أَقوى
٣	-	وأرْوى لا كَنُودٌ *	ولا فِيها صُدودُ
٤	-	لَها طَرْفٌ صَيودٌ	ومُبْتَسمٍ بَرودُ
٥	-	لئن شَطَّ المَزارُ *	بها ونَأَتْ دِيارُ
٦	-	فَقلْبي مُسْتَطارُ	ولَيْسَ لَهُ قَرارُ
٧	-	سَتُدْنيها ذَمولُ *	جَلَنْفعةٌ ذلولُ
٨	-	إذا عَرَضَتْ هَجولُ	تُقصِّرُ ما يَطولُ
		مفاعلتن فعولن *	مفاعلتن فعولن
		(مفاعل فاعلاتن	مفاعل فاعلاتن)

---

(١) "الغامزة" ص ٢٠٨-٩ .

(٢) "نزهة النّواظر" ٥٦ و- ظ .

(٣) "عروض الورقة" ص ٥٤ .

قال ابن رشيق : " وهذا وزن ملتبس يجوز أن يكون مقطوعًا من مربّع الوافر ، ويجوز أن يكون من المضارع مقبوضًا مكفوفًا "(١) .

وتمثّل جلال الحنفي بالأبيات " ١ ، ٢ ، ٤ " وجعلها في الهزج (المجزو محذوف العروض والضرب ، وهو - كما سيرد بعد - من الأوزان التي لم يذكرها الخليل وأثبتها بعض من بعده) والرّواية عنده في الأول و الرابع :

سَقَى طلّاً بِحـزْوى   هَزِيمُ الوَدْق أَحْـوى

لها طَـرْفٌ صَيـود   ومَبْسَمٌ بَـرودُ (٢)

مفاعلتن فعولن   مفاعلن فعولن

(= مفاعيلن)

ومسوّغ عدّه هذه الأبيات من الهزج هو ما في صدرها وابتدائها من عصبٍ. والعصبُ في " مفاعلتن " يؤول بها إلى " مفاعيلن " مقياس (تفعيلة) الهزج ، أما القطف فهو في الوافر نظير الحذف في الهزج ، بيد أنّ ما ورد في الأبيات: " ١ ، ٤ - ٧ " من مراوحة بين " مفاعلتن " و " مفاعيلن " ، ولزوم " مفاعيلن " في البيتين " ٢ ، ٣ " ما يمنع نسبتها إلى المضارع أو المجتث أو الهزج ، إذ لا يجوز تحريك الساكن فإنّ " مفاعل " في المضارع والمجتث محرّكة اللام فيتعيّن حينئذ حمل هذه الأبيات على مجزوّ الوافر مقطوف العروض والضرب.

وقد روى الزّجّاجي في كتابه أبياتًا على زنة الأبيات المتقدمة غير أنّها مثمّنة الأجزاء ، وهي :

---

(١) " العمدة ١/ ١٨١ وانظر ، د. صالح جمال بدوي (منهج الجوهري في عروض الورقة مع عرض لظاهرة الخروج على العروض) ص ٢٣٨-٩ .

(٢) " العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه " ص ١٠١ .

١- تَرى الحاجات حَيْرى إذا اعْتلّ الوزيرُ ويظلم كل صنْعٍ ؟ وتعْتلّ الأُمـورُ

٢- وَيَبْقى النّاسُ كالرّكب ضلّوا وَسْط قَفْرٍ وَلَيْسَ بِها دَليلٌ فَيَهْدي مَنْ يَحورُ

٣- فَبيْناهُمْ على حالِهِمْ والليـلُ داجٍ بدا لَهُمُ فَساروا به قَمَرٌ مُنيـرُ

٤- فَنحْن كَذاك حتّى تَعافى مِنْ جميع الـ ـذي يَشْكوه نَحْن الفِداءُ له الوزيرُ

٥- فلو أنّا اسْتَطعْنا وكيف لنا لَكانَـتْ بنا العِللُ اللواتي به وله الأجورُ

٦- له نِعمٌ تَقيهِ مَواقِعَ كلّ سـوءٍ وقاك اللّه مِنْ كلّ مَخْشيٍّ مجيـرُ

٧- إذا ما اللّه عَافاه لم يخْرج لشـيءٍ وَزالَ الغَمُّ عنّا وَعاوَدَنا السُّـرورُ (١)

مفاعْلتن فعولن مفاعْلتن فعولـن مفاعْلتن فعولن مفاعلتن فعولن

مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن

مفاعل فاعلاتن مفاعل فاعلاتـن مفاعل فاعلاتن مفاعل فاعلاتـن

وقال : " فهذه الأبيات أصلها من الوافر ، والوافر أجزاؤه :

مفاعلتن مفاعلتن فعولـن مفاعلتن مفاعلتن فعولـن

فعمد إلى " مفاعلتن " الأولى فجعل إلى جنبها " فعولن " وكذلك " مفاعلتن " الثانية فصار الوافر على ثمانية أجزاء :

مفاعلتن فعولن مفاعلتن فعولن مفاعلتن فعولن مفاعلتن فعولـن

ويجوز أن يكون جعل كلّ بيت من هذه القصيدة بيتين من المجتث كما فعل الناشئ في ردّه على الخليل . ونحن نذكره في آخر الكتاب (٢) إلا أنّ الناشئ لم يعرض له

---

(١) " عروض الزّجّاجي " ٢٢ ظ - ٣ و .

(٢) الورقات الأخيرة من المخطوط مطموسة لم أستطع قراءتها .

أو وقع في شعره ساكنٌ في موضع متحرّك . وما فيهما إلا من غرّ الخلق وعند عن الحق . وليس ها هنا معنى سَبق إليه ليس أصلاً في أبواب العروض وأوزان العرب. وإنّما يقصد إلى زيادة شيءٍ ما ،أو نقصان شيءٍ ما ،يفسد به أوزانهم ،ويخرج به عن عذوبة ذوقهم ،ورَوْنق ألفاظهم ،ورَصْف نظرهم ،وما أجمع عليه أوّلهم وآخرهم.(١)

وذكر أنّه عارض هذه الأبيات بقصيدةٍ من سبعين بيتًا ذكر منها اثنين وعشرين بيتًا أوّلها :

أَعاذِلَتي سَفاهًا أَجدَّ بك البكورُ ... عَذَلْت حَليفَ وَجْدٍ لِعذْلك ما يَحورُ

وكيف رجوع صبٍّ صَبا و بغير لُبٍّ ... مُناهُ دَوام شُرْبٍ ،ولذّته الخمورُ (٢)

(مفاعلتن فعولن مفاعلتن فعولن ... مفاعلتن فعولن مفاعلتن فعولن)

وذكر الرّاونديّ هذا الوزن في الأجناس التي ليست مشهورة لا في العربية ولا في الفارسية وجعله نوعين :

- مربّعًا باعتبار الدور ومثّل له ببيتين من شعره :

لِمنْ بِعكاظ نار يَطيرُ له شَرارُ ... إذا اضْطَرَمتْ بِنَشْزٍ أَضاءَ لَهاالقفارُ

سَتُشْبِعها أُسودٌ بِجنْبِهم وقودُ ... ويَكْنفُها وفودٌ سُوءُ الهم اعتِذارُ

(مفاعلتن فعولن مفاعلتن فعولن ... مفاعلتن فعولن مفاعلتن فعولن)

- مثنّى ، ومثّل له بأبياتٍ أولها :

إلام تُري سِهامي ... تُفاوِتُها المَرامي (٣)

(مفاعلتن فعولن ... مفاعلتن فعولن)

---

(١) (السابق) ٢٣ و.

(٢) (السابق) ٢٣ ظ .

(٣) "الإبداع" ٨٨ ظ.

وذكر في موضع آخر أبياتًا على زنة هذه الأبيات وهي :

وَقفْنَ عَلَى الثَّنَايَا	تُنازِعنا الشَّكايَا
وقَدْ رَحلتْ بِحزوى	مَطايا كالحَنايَا
وأَعْهَدها بِنَجْدٍ	قَضَتْ فِينَا قضَايَا
فكم حَمَلتْ قُلوبًا	ذَهبْن بِها سَبَايَا
وكم جَرَحتْ عُيونًا	تَركْن بِها رَكايَا
(مفاعلتن فعولن	مفاعلتن فعولن)

وذكر أنَّها مِنْ مجزوّ الوافر مقطوف العروض والضرب (١) من غير أن يُشير إِلى صلة هذا الوزن بالنّوعين المتقدّمين . وذكر في حديثه عن هذين النّوعين أنّهما من الطّبقة العليا ، وأنّ هذا الجنس يروج على الذوق من حيث إنّه ينقسم في الأزواج المتشافعة إِلى " فعول فعول فعْ فعْ " (٢) فمن الأسباب التي يروج بها الوزن على الذوق كما ذكر في موضع آخر " أن يكون الدّور الأعظم وهو النّصف من البيت منقسمًا إِلى أدوار مختلفة يعود منها الأول مرّتين على الولاء ثم الثاني مرّتين على الولاء " (٣) .

وكذا الأمر فيما جاء على زنة " مفاعلتن فعولن " مرّتين فإِنَّ النِّصف منه " مفاعلتن فعولن " وهو الدّور الأعظم فيه ينقسم إِلى دورين يعود الأول منهما مرّتين وهو " فعول فعول " ثم يعود الثاني منهما مرّتين وهو " فعْ فعْ " .

والخلاصة أنَّ ما جاء على زنة " ٥٥/ ٥٥٥/ ٥٥/ ٥/ × ٢ " مرّتين هو عند الخليل من المجتث مشكول الصدر والابتداء تقديره (مفاعل فاعلاتن) وأنّه يتداخل

---

(١) (السابق) ٦٧ ظ .
(٢) (السابق) ٨٨ ظ .
(٣) (السابق) ١٣ ظ .

عند غيره بمجزوٍّ من الوافر مقطوف العروض والضرب تقديره "مفاعلتن فعولن "، وبالمضارع مقبوض الصّدر والابتداء مكفوفهما وتقديره (مفاعل فاعلاتن). وأنّ هذا التداخل بين البحور نشأ عن أَخْذ العلماء بعد الخليل بما لم يرد عنه من زحافاتٍ وعلل ابتدعها الشعراء وهي :

١ - قطف عروض مجزوّ الوافر وضربه . وهو ما أجازه الأخفش وأخذ به غير واحد من العلماء .

٢ - قبض "مفاعيلن " وكفّها في المضارع. وهو ما أَجازه الجوهري .

ويؤيّد هذا ما جرى في الواقع الشّعري من مقطّعاتٍ وأبياتٍ تتنازعها تلك البحور على نحو ما هو مضمَّنٌ فيما مضى من حديث .

وجدير بالذكر أنَّ المجتث بأسره يدخل عند الجوهري في الخفيف ،ويدخل عند الرّاوندي ضمن وزن متألّفٍ من "مفعولُ " ويدخل عند عبد الفتاح بدوي ،من المعاصرين ، في المتقارب ، كما أنَّ المضارع بأسره يدخل لديه في المتقارب أيضًا ويشمل هذا الاختلاف في التَّصنيف من ثمّ هذا الوزن .

غير أنَّه يُترك تفصيل ذا إلى باب المجتث ويُذكر هنا ما هو أيسر من هذا الاختلاف وأَلصق بما تقدّم ،فيُبيَّنُ ما ينجم عن عصب "مفاعلتن " في هذا المجزوّ من الوافر ، من تداخلٍ بوزن مستدركٍ من الهزج محذوف العروض والضرب .

عاشرا : تداخل المجزوّ المقطوف المعصوب :

بعصب الصّدر والابتداء من مجزوّ الوافر مقطوف العروض والضرب يؤول إلى :

مفاعيلن فعولـــن   مفاعيلـــن فعولـــن

وهذا هو وزن مجزوّ الهزج محذوف العروض والضرب وهو أيضًا من الأوزان التي لم يذكرها الخليل ،واختُلف فيما ورد منه أهو مصرّعٌ من الضرب الثاني للهزج أم من عروضٍ أخرى منه ؟

ففي القديم أورد الزّجاجي بيتين من هذا الوزن هما :

واللّـــه الـــذي لا   إلـــه غيره مـــا

أَظـنُّ ذا الفتَـى كـا   ذِبًا فـي حـبِّ سَلْمى

(مفاعلـــن فعولـــن   مفاعيلـــن فعولـــن)

وقال : إنّ هذين بيتان مصرّعان من الهزج [1] (الضرب الثاني منه) وذكر العبيدي مثل ذلك عن الأخفش والرّواية عنده في الأول (فواللّه) [2] فيكـــون الصّدر سالمًا .

ولكنّ الأخفش لم يذكر هذا الوزن في عروضه ولا في قوافيه ،وروى عنـــه الرُّندي في حديثه عن الهزج أنّه أَنْشَد بيتًا محذوف العروض والضرب :

فإن يَهْلَـــكْ عَبيـــدُ   فَقَدْ بَـادَ القُرونُ [3]

(مفاعيلـــن فعولـــن   مفاعيلـــن فعولن)

وقد تقدّم أنّ هذا البيت لدى الأخفش -كما ذكرت طائفة من العلماء عنه- [4] من مجزوّ الوافر مقطوف العروض والضرب .

---

(١) "عروض الزجاجي" ٦٩ظ .

(٢) "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي" ٢٦ و؟ .

(٣) "الوافي في نظم القوافي" ٨٧ و -ظ ؟ .

(٤) انظر ما تقدّم ص : ٢١٨ .

وذكر العُبيدي أيضًا أنَّ التّنوخي (١) ؟ جوَّز حذف العروض في الهـــزج كما جاز في الطويل وذكر أنّه أَنْشد البيتين (المتقدّمين) (٢) .

وذكر الرّاوندي هذا الوزن من الهزج في حديثه عن الأوزان التي ليســـت مشهورة لا في العربية ولا في الفارسيّة وقال : " الأوجهُ فيه أنْ يُجعل من قبيـــل المتّفق من الأوزان على أَن يكون أصله في الدّور الواحد " مفاعيلن " فحسب . فإذا تكرّر أربع مرات وأُعِلّت العروض فيه والضرب بحذف السبب الخفيف من آخـــر كلّ واحد منهما بقي " مفاعيلن فعولن " مرّتين . فلهذا لا يليق بـه مجاوزة المثنّى باعتبار الدور الظّاهر فيه " (٣) ومثّل له بأبياتٍ من شعره :

----

(١) التّنوخيون الذين اشتغلوا بعلمي العروض والقافية - على حدّ علمي - ثلاثة:

١ - أبو العلاء المعرّي (وقد تقدّم التعريف به . انظر ص ١٧١ ، حاشية ١)

٢ - القاضي أبو يَعْلى عبد الباقي عبد الله ابن المُحَسِّن التَّنوخي (القـــرن الخامس) شاعر مجوِّد سمع من أبي العلاء المعرّي ثمّ عُيِّن قاضيًا . وله "كتاب القوافي " وهو كتاب جيِّد ونُشر مرّتين .
انظر: تقديـــم د . عوني عبد الرؤوف لهـــــــذا الكتـــاب ، ص ٩ - ٢٢ .

٣ - أبو عبد اللّه محمد بن محمد التّنوخي زين الدّيـن (ت ٦٩٢/١٢٩٣م) له " الأقصى القريب في علم البيان .
(انظر : بروكلمان " تاريخ الأدب العربي " ٥/ ١٨٥) وله أيضـــًا " تأنيس المروض في علم العروض " مخطوط في المكتبة العباسية لآل باش أعيان بالبصرة .
(انظر : جلال الحنفي " العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه " ص ٢٧٤ ، حاشية " ١ ") .
ولعلّ هذا هو الذي يقصده العُبيدي لاهتمامه - في ضوء ما نَقل عنه جلال الحنفي - بالأوزان المحدثة .

(٢) " كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي " ٢٦ و ٤ .

(٣) " الإبداع " ٨٩ و .

لَقَدْ بَاتَتْ رَبَابُ	فَما قَلْبِي يُصَابُ
وقد عُدَّت ليال	فلم يُقْدِرْ إِيابُ
ولم يُنْفَذْ رَسُولٌ	ولم يُصْدَرْ كِتابُ
فَقَدْ أَضْحَتْ دُموعِي	لِبَادِيها انْسِكابُ
وَقَدْ صارت ضُلوعي	نحا فيها التِهابُ
أَقام الوجْدُ عِنْدي	وحيدًا يُسْتَرابُ
وَغابَ الصَّبْرُ عنِّي	حميدًا لا يُعَابُ
(مفاعيلن فعولن	مفاعيلن فعولن)

وذكر أنَّه من الطبقة العليا وأنَّ الزِّحاف فيه إنَّما هو بتحريك الخامس من "مفاعيلن" ينقلب "مفاعلتن" وذلك بشرط النّدرة فيه والشّذوذ ،فإن تَساويا من طريق العدّة فالمتحرّك أَولى بأن يكون أصلاً[(١)].

وهذا على خلاف ما أَصَّله الخليل وجمهرة العروضيّين فليس تحريك السّاكن من زحافاتهم ولا عللهم . وإنَّما أَفاده الرّاوندي من الفرس فإنَّ الزِّحاف لديهم يكون بنقصان حرفٍ ،أَو إسكان متحرّك كما في العربية . وقد يكون بزيادة حرفٍ كفاعلاتن في "مخبون الرّمل" أو تحريك ساكن للضرورة[(٢)].

وذكر متأخرو العروضيّين كالقلوسي[(٣)] ،والنّقاوسي[(٤)] ،والحفني[(٥)] ،هذا الوزن أيضًا عروضًا أُخرى للمهزج . وأَورده كذلك عن بعضهم ،من رجال العصر الحديث الصّبّان[(٦)] والدّمنهوري[(٧)] ،وفان ديك[(٨)] وشاهدهم :

---

(١) (السابق نفسه) .

(٢) (السابق) ٤٩ و .

(٣) الدّماميني (الغامزة) ص ١٨١ .

(٤) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٢٠ و ؟ .

(٥) "حاشية الحفني على شرح الخزرجيّة" ٣٢ظ .

(٦) "شرح الصّبّان على منظومته في علم العروض" ص ٢٦ .

(٧) "الإرشاد الشّافي" ص ٨٣ .

(٨) "كتاب محيط الدائرة في علمي العروض والقافية" ص ٦٥ .

سَقاها اللَّه غَيْثــــا   مِن الوَسْمِيِّ رَيَّــا

(مفاعيلـــن فعولــــن   مفاعيلـــن فعولن)

واستخدم المحدثون هذا الوزن مضاعفًا وهو ما يعرف بالمستطيل (مقلوب الطويل) . وذكر السّكّاكي أنَّه بحرٌ مستعمل وإن كان الخليل أهمله . وذكر أنَّ لامرىء القيس أشعارًا بهذا الوزن ،منها :

أَلا يا عَينُ فابْكي عَلى فقْدي لملْكي   وإتْلافي لِمَالي بِلا حرْفٍ وَجَهْـدِ

تَخَطَّيتُ بِلادًا وضيَّعتُ قِلا بـــًا   وَقَدْ كُنْت قديمًا ،أَخا عزٍّ وَمَجْـدِ (١)

(مفاعيل فعولن مفاعيل فعولـــن   مفاعيل فعولن مفاعيلـن فعولن)

قال ابن جابر : " وهذا بَعيدٌ أَنْ يَصدر من امرىء القيس "(٢) .

ومثله البيتان :

لَقَدْ هَاج اشْتِياقي غَلَيلُ الطّرْف أَحْوَرْ   أديرَ الصّدْغ مِنه عَلى مِسْكٍ وَعَنْبَرْ(٣)

أَيَسْلو عَنْك قَلْبٌ بِنار الحبِّ يَصْلَــى   وَقَدْ سدّدْت نَحْوي من الأَلحاظِ نَصْلاً(٤)

(مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولـن   مفاعيلـن فعولن مفاعيلن فعولـــن)

وأورد جلال الحنفي هذا الشعر على هيئة أربعة أبيات مثالاً لمجزوّ الهزج محذوف العروض والضرب(٥) . وقال شعبان صلاح : " والاعتداد بهذا النّمط على أنَّه ضربٌ من الهزج أو مِن مجزوء الوافر ... أَولى مِن القول بأنَّه من مشطور المستطيل الذي لم تعرف له تامًّا حتَّى نعترف بمشطوره "(٦) .

----

(١) "مفتاح العلوم" ص٢٣٧ ولم أجدهما في ديوانه.

(٢) "عروض ابن جابر" ١١ ظ ؟.

(٣) الشَّنتريني "المعيار في أوزان الأَشعار" ص٥٥ ،الزَّندي " الوافي في نظم القوافي" ٩١ و ؟،الدَّماميني "الفامزة" ص٤٨.

(٤) الدَّماميني "الفامزة" ص٤٩ ،الأَحمدي "نزهة النَّواظر" ٦٥ و.

(٥) "العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه" ص١٠٠.

(٦) "موسيقى الشعر بين الاتّباع والابتداع" ص٢٦.

أمّا قوله بأنّه ضربٌ من الهزج أو مِن مجزوء الوافر فلأنّه يميل إلى اعتبار الوافر والهزج بحرًا واحدًا وحجّته عدم تكثير الأسماء ما دام قد سُلِّم بوجود الوافر التام فضلا عمّا ورد من نماذج في المجزوء ورد فيهما العروض أو الضرب على شكل "فعولن" وهي من السمات البارزة للوافر التام (١) .

وقد تقدم أنّ الضرب الأول من الوافر يتداخل بسداسي الهزج محذوف العروض والضرب عند من يثبته لجواز العصب في الوافر ،ولكون القطف في عروضه وضربه نظير الحذف في عروض الهزج وضربه . وكذا الحال هنا بين مجزوّ الوافر مقطوف العروض والضرب ، و مجزوّ الهزج محذوف العروض والضرب مع ملاحظة أنّ التداخل هنا لم يثبت في شيء من أبواب عروض الخليل ،فالقطف في عروض مجزوّ الوافر وضربه والحذف في عروض مجزو الهزج وضربه من العلل المستدركة على عروضه .

كما يُلحظ أيضًا أَنّ التداخل هنا هو تداخل بين الأضرب والأبحر على نحو ما ،إذ إنّ ما جاء منه يحتمل أَن يكون من مجزوّ الوافر مقطوف العروض والضرب معصوب الصّدر والابتداء . أو مجزوّ الهزج محذوف العروض والضرب (على اعتبار أنّه عروض ثانية للهزج) ،أو من مصرّع الضرب الثاني من العروض الأولى للهزج .

وكما استدرك بعضهم للهزج عروضًا محذوفة جعل بعضهم ما جاء من الهزج مقصورًا ضربًا ثالثا ،وذهب آخرون إلى أنّ تحريك ما رُوي من أبياتٍ لهذا الضرب أَولى من إثبات ضربٍ ثالث للهزج وهو ما نلحقه فيمايلي :

---

(١) (السابق) ص ٢٩ .

تداخل الضرب الأول من الهزج :

للهزج (في عروض الخليل) ضربان : سالم ومحذوف ،ويُروى أنَّ الأخفش زاد ضربًا ثالثًا مقصورًا ،ذكر هذا عنه كلّ من الشَّنتريني والزّنجاني،وابن جابر ، والنَّقاوسي والدَّماميني . وذكر الشَّنتريني (١) وابن جابر (٢) أنَّه أنشد البيتين:

ولو أُرْسِلْتَ مِـــنْ حُبِـّـ ـك مبهوتًا إلى الصِّينْ
لَوافَيْتُك عِــنْد الصُّبْـ ـح أَوْ حِين تُصلِّيـــنْ
(مفاعيل مفا عيلــــــن مفاعيـــل مفاعيـــلْ)

وذكرالزَّنجاني أنَّه أنشد أبياتًا (تُنسب إلى صفيّة بنت مسافر وإلى ابنة أبي مسافع القرشي) وهي :

١ - وما لَيْثٌ عَريـــنٌ ذُو أَظافيـــرَ وأَقْـــدامْ
٢ - كحِيٍّ إِذْ تَلاقـــوا ((و)) وُجُوهُ القَـوْمِ أَقْرَانْ
٣ - وفي الكَفِّ حُسامٌ صَا رِمٌ أَبْيَـــضُ خَــذَّامْ
٤ - وأَنْت الطَّاعِــنُ النَّجْلا ءَ مِنها مُزْبِـــدٌ آنْ
٥ - وَقَدْ تَرْحَلُ بالرَّكْـــبِ ولا تَخْنِي بِصُحْبَـانْ (٣)
(مفاعيلُ مفاعيــــلُ مفاعيلـــن مفاعيـــلْ)

---

(١) "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٧٣ .
(٢) "عروض ابن جابر" ٢٩ ظ ؟.
(٣) "معيار النُّظَّار" ١٥ و . وأورد الابيات معزوّة إلى ابنة أبي مسافع القرشي المرزباني في "الموشّح في مآخذ العلماء على الشّعراء" ص٩١ ،وابن منظور في "لسان العرب "مادة "خنا " ١٤ / ٢٤٤ بتقديم الرّابع على الثالث مع اختلاف يسير . وكان ابن هشام قد ذكر هذه الابيات معزوّة إلى صفيّة بنت مُسافر على رويٍّ واحد (النون) مع زيادة بيتين في أوّله هما :

===

وشاهد الأخفش كما ذكر النّقاوسي [١] الأوّل والثاني مما يُنسب إلى صفية.
وشاهده كما ذكر الدّماميني [٢] الأول وبيت آخر هو:

أَبو شِبْلَيْن وثّـــابٌ شَدِيدُ البَطْش غَرْثَـــانْ

(مفاعيلن مفاعيلـــن مفاعيلـــن مفاعيلـــن)

وذكر ابن سيده أنّ أَبا عمرو رواها مطلقة خلافًا للأخفش ،وأنّ ابن جِنّي ذكر أنّها إذا قُيّدت ففيها عيبٌ واحد وهو الإكفاء بالنّون والميم ، وإذا أُطلِقت ففيهـــا عيبان ، الإكفاء والإقواء وقال : إن ابن جِنّي وهم في روايته التّقييد عن الأخفش، لأنّ الشعر من الهزج وليس في الهزج "مفاعيلْ "بالإسكان أو "فعولانْ "، فإن كان الأخفش قد أنشده هكذا فهو عندي على إنشاد مَنْ أنْشد :

أَقلّي اللومَ عاذلَ والعِتـــابْ

(مفاعلتن مفاعلتـــن فعولن)

مفاعيلن

بسكون الباء ،وهذا لا يُعتدّ به ضربًا،لأنّ "فعولْ "مسكّنة ليست من ضروب الوافر، فكذلك "مفاعيلْ "أو "فعولانْ "ليست من ضروب الهزج ،وإذا كان كذلك فالرواية كما رواها أبو عمرو بالإطلاق ، وإن كان في الشعر حينئذٍ عيبان : الإقواء والإكفاء إذ احتمال عيبين وثلاثة وأكثر من ذلك أمْثلُ مِن كَسر البيت [٣] .

=== أَلا يَا مَنْ لِعَيْنٍ لِلتّـ * ـبكّي دمْعها فـــانْ
كَفَرْبَيْ دَالجٍ يَسقي * خِلال الغَيْثِ الدّانْ

وبيت آخر بعد الاول وهو :

أَبو شِبْلَيْن وثّـــابٌ * شَديدُ البَطْش غَرْثَانْ

"السيرة النبوية " ٣/ ٤٣.

(١) "شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٢٠و١٢١ مع اختلاف في الرواية .

(٢) "الغامزة " ص ١٨١ مع اختلاف في الرواية .

(٣) ابن منظور "لسان العرب "مادة "خنا " ١٤/ ٢٤٤.

وقوله إنّه ليس في الهزج "مفاعيلْ" أو "فعولانْ" يصدق على عروض الخليل . ويؤيّده ما يُروى عنه من أنّه كان يُنشد تلك الأبيات على الإطلاق والإقواء وأنّه كان يرى أنّ ذلك أخفُّ القبيحين (١) . وهو يتفق مع ما كان منه في الطويل (٢) .

أمّا الأخفش فهو وإنْ لم يذكر قصر "مفاعيلن" في الهزج أو تقييدها فقد أَورد ما يُنسب من أبياتٍ إلى صفيّة بنت مسافر أو بنت أبي مسافع القرشي في قوافيه للدّلالة على جمع العرب بين الميم والنون (٣) . ورغم أنّه لم يوضّح بنية ضربها فلا يبعد أن يكون أنشدها مقيّدة على نحو ما أنْشد أَبيات امرىء القيس المتقدّمة في باب الطويل .

واختلف العلماء من بعد في القصر فذكره الجوهري ممثّلا بالبيتين المتقدّمين " ولو أُرسِلْت . . . ، لَوافَيْتك . . . " وقال : إنّ ذلك جائز لما في إطلاقهما من إقواء (٤) .

وكذلك ذكر ابن القطاع القصر ضربًا ثالثًا وقال : إنّه يلزمه الردف ومثاله :

عَفَتْه الرّيحُ أَحْيانــًا وهطْلٌ ذو عرانيــنْ (٥)

(مفاعيلــن مفاعيلــن مفاعيلــن مفا عيــلْ)

وأورد مصنف "تقويم البيان" (٦) ما ذكره ابن القطّاع معزوًّا إلى بعضهم وذكر أَنّ علّة الردف فيه اجتماع الساكنين وذكر الشّنتريني القصر في الشّواذ (٧) وكذلك

---

(١) النّقاوسي "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٢٠ و ؟.

(٢) انظر ص : ٨٦ .

(٣) "قوافي الأخفش" ص ٤٤-٥ .

(٤) "عروض الورقة" ص ٧١ ونقله عنه رضيّ الدّين ابن الحنبلي "الحدائق الأُنسيّة" ٥٨ و-ظ .

(٥) "البارع" ١٢ و . (٦) ٩ و ؟.

(٧) "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٧٣ .

ذكره في الشّواذ ابن الدّهّان ومثاله :

شَجاني دَارِسُ الرَّسْـــم فَعيْني دَمْعُها سَجْمْ
تُبكِّي طَلَلاً أَقْـــفَـــر مِنْ سَلْمى ومِنْ نعْمْ (١)
(مفاعيلُ مفا عيـــلُ مفاعيلـــن مفاعيـــلْ)

و في إطلاق البيتين إصرافٌ ؛فالأول في موضع رفع " سجمُ "،والثاني تصير به القافية مفتوحة " نُعْم ".

وذكر الزّنجاني أنّه يُروى شعرٌ يُنسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو :

بنو آدم كالنَّبْـــت وَنَبْتُ الأَرْضِ أَلْـوانُ
فمنهم شَـــجرُ المحْلـب ،والكافورُ ،والبـانُ
و منهم شَـجَرٌ يَنْضَـــح طول الدّهْرِقطْرانَّ
(مفاعيلُ مفاعيـــلُ مفاعيلـــن مفا عيـلْ)

وقال : " فإن صحّت الرّواية فيكون على ما ذكرنا من التّقييد والإطلاق " (٢) .

و هي إذا قُيّدت كانت من الضرب (الثالث) المقصور ،وإن أُطْلِقت كانت من الضرب الأول من الهزج وفيها إصرافٌ ،فالبيتان الأول والثالث مرفوعان (ألوانُ ، البانُ) والثّالث في موضع نصب (قطرانا) .

وذكر العبّاسي هذه الأبيات على غير إقواء وعزاها إلى منصور الفقيه . والرواية عنده في البيتين الثاني والثالث :

فمنهم شَـــجَرُ الصَّنْـدل ،والكافـورُ،والبانُ
ومنهم شَـجَرٌ ، أَفْـضَـلُ ما يَحْمِلُ ،قطْرانُ (٣)
(مفاعيلُ مفـا عيـــلُ مفاعيـــلُ مفاعيلـن
عيـلْ)

---

(١) " دروس العروض " ١٤و .   (٢) " معيار النُّظّار " ١٥ و.
(٣) " معاهد التّنصيص على شواهد التّلخيص " ٣/ ١١-٢ . ولم يُبيِّن العبّاسي من أيِّ ضرب هي ؟ وضبط المحقِّق الأول منها بالضم.

ويظهر مما تقدّم أَنَّ ما استُشهد به من أبياتٍ للقصر ،لا يخلو في حالة الإطلاق من الإقواء . والظَّنُّ أنَّ مَن أَخذ من العلماء بالقصر ليس لما ينجم عن الإطلاق من تحلّل في حركات الروي فقط ، بل لإثراء البحر بوزنٍ لا يأباه الذوق ، فإنّهم ما كانوا ليقبلوا ذلك دون استطابة منهم لموسيقاه وانسجامه مع طبيعة إيقاع هذا البحر .

وتردّد ما تقدّم من أبيات بين الضربين الأول من الهزج (السالم) - وهو ما ذكره الخليل - والثاني (المقصور) - وهو مما رُوي عن الأخفش - قائم على أيِّ حال .

*

ويظهر من كلّ ما تقدّم أنّ التداخل في الوافر كان على نطاق ضيّق في القديم ، حيث كان محصورًا بينه وبين الهزج وامتدّ فشمل الرجز ،والكامل ،والمضارع ،والمجتث ومجزوًّا من الدّوبيت . وأكثر هذه البحور تداخلا بالوافر ،الهزجُ ،وذلك لما بينهما من تقارب في الإيقاع يكشف عنه تناظر الإمكانات المتاحة فيهما ،فالعصب في الوافر نظير السلامة ،والعقل نظير القبض ،والنّقص نظير الكف . وأكثر هذه الإمكانات بروزًا في الوافر العصب .

غير أنَّ ذا لا يسوِّغ دمج البحرين ، فالوافر مع ما بينه وبين الهزج من تشابه ، ينماز منه بورود "مفاعلتن" فيه ،وبما له من تشكيلات طويلة ومقصَّرة. كما أنَّ بعض ما تقدم من صور التداخل لا يمثّله استعمال شعري قائم بذاته ، وإنَّما هو مبني على بعض أبيات مفردة أو منتزعة ،وفهوم خاصة لأوزان الشِّعر وموسيقاه وتوضيحًا لهذا يُقسَّم ما تقدّم من صور التداخل إلى خمسة أقسام :

١ - تداخل ناشئ عن زحافات جائزة في عروض الخليل : ويتمثّل هذا في الصُّورة السابعة وهي : تداخل الضرب الثالث المزاحف بالعصب .

٢ - تداخل ناشئ عن زحافات جائزة في عروض الخليل (من جانب) وعن أسس منهجية (من جانب آخر) : ويتمثّل هذا في الصورة الثامنة وهي : تداخل الضرب الثالث المزاحف بالنّقص .

٣ - تداخل ناشئ عن زحافات وعلل مستدركة لا تخرج عن القواعد الكلية لعروض الخليل ويتمثّل هذا في الصُّور : الأولى ،والخامسة ،والتاسعة والعاشرة . وهي على الترتيب :

- تداخل الضرب الأول السالم .
- تداخل الضرب الأول المزاحف بالعقص والعقل .
- تداخل المجزوّ المقطوف .
- تداخل المجزوّ المقطوف المعصوب .

والصّورتان الأخيرتان أكثر تردّدًا في الاستعمال من الصورتين الأوليتين .

٤ - تداخل ناشئ عن زحافات وعلل مستدركة لا تخرج عن القواعد الكلية لعروض الخليل (من جانب) وعن أسس منهجية(من جانب آخر): ويتمثل هذا في الصّورة السادسة وهي : تداخل الضرب الثاني المزاحف بالعقل .

٥ - تداخل ناشئ عن أسس منهجية : ويتمثّل هذا في الصُّور : الثانية ،والثالثة والرابعة وهي على الترتيب :

- تداخل الضرب الأول المزاحف بالعصب وبالعقل وبالنقص .

وإجمالا فإنّ التداخل في الوافر يمكن تقسيمه باعتبارٍ آخر إلى أنواع ثلاثة أيضًا :

- تداخل بين الأضرب : ويتمثّل هذا في الصُّورة الاولى وفي الضرب الأول من الهزج .
- تداخل بين الأبحر : ويتمثّل هذا في الصُّور : الثانية،والثالثة،والرابعة ، والخامسة،والسادسة، والسابعة ،والثامنة ،والتاسعة .
- تداخل بين الأضرب والأبحر : ويتمثّل هذا في الصُّورة العاشرة .

الكـامــــل

أَصْل الكامل في الدّائرة :

متفاعلن متفاعلن متفاعلـن　　　متفاعلن متفاعلن متفاعلن

وله - على نحو ما أَثبت الخليل - ثلاث أعاريض وتسعة أضرب :

العروض الأولى : سالمة (متفاعلن) ولها ثلاثة أضرب : ١ - سالم مثلها ،
٢ - مقطوع (فعلاتن) ٣ - أحذّ مضمر (فعْلن) .

العروض الثانية : حذّاء (فعِلن) ولها ضربان : ١ - أحذّ مثلها .
٢ - أَحذّ مضمر (فعْلن) .

العروض الثالثة : مجزوءة سالمة (متفاعلن) ولها أربعة أضرب :
١ - مرفّل (متفاعلاتن) ٢ - مذال (متفاعلانْ) ،
٣ - سالم مثلها . ٤ - مقطوع (فعلاتن) .

ومما استُدرك على هذا البحر عروضٌ مجزوّة حذّاء مـــــع ضرب مثلها ، وعروضٌ منهوكة . والأخْذ بهما مع ما كان الخليل قَدْ أَجازه من زحافاتٍ في هذا البحر وفي غيره ينجم عنه صورٌ من التداخل يأتي تفصيلُها على النّحو الآتي :

أولا - تداخل الضرب الأول المضمر .

ثانيا - تداخل الضرب الأول الموقوص .

ثالثا - تداخل الضرب الأول المخزول .

رابعا - تداخل الضرب الثاني المزاحف .

خامسا - تداخل الضرب الثالث .

سادسا - تداخل الضربين الرابع والخامس .

سابعا - تداخل الضرب السادس المزاحف بالخزم والإضمار .

ثامنا - تداخل الضرب السابع .

تاسعا - تداخل الضرب الثامن المزاحف .

عاشرا - تداخل المنهوك .

---

(١) ابن عبد ربّه " العقد " ٦/٢٩٣-٤ ، ابن عبّاد " الإقناع " ص٢٨-٣٢ ، " عروض ابن جنّي "

أولا - تداخل الضرب الأول المضمر :

يجوز في الكامل - لدى الخليل - الإضمار وهو إسكان الحرف الثاني المتحرك من "متفاعلن" وبإضمار الضرب الأول من الكامل يؤول إلى :

مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن

وشاهده :

إنّي امرؤٌ من خَيْرِ عَبْسٍ مَنْصِبـًا شَطْرِي وأَحْمِي سَائِرِي بالمنْصُلِ (١)

وأشار الزّجاجي إلى ما في هذا البيت من زحافٍ وقال : " وقد عارضني في هذا رجلٌ يرى أنّه من أهل العروض فقال لي : إنّ الأخفش ذكر في كتابه أنّه لا يجتمع في بيتٍ واحد " مستفعلن مستفعلن " في الكامل إلا وبينهما "متفاعلن" فمتى رأينا البيت على "مستفعلن" في سائر أجزائه ألحقناه بالرجز.قلت له : فما تقول في قول الشاعر:

إنّي امرؤٌ من خَيْرِ عَبْسٍ مَنْصِبـًا شَطْرِي .

فقال : هذا غير معروف . وهذا الرجل لم يَدْرِ ما قال لأنّه حكى عن الأخفش ما لم يقله . وهذا البيت من قصيدة لعنترة ، على الكامل ،مشهورةٍ . ولكنّا نقول : إنّ قصيدة من أوّلها إلى آخرها على "مستفعلن" أو " مفتعلن " لم تكن إلا من الرّجز . فإن كان فيها جزءٌ واحد على "متفاعلن" لم تكن إلا من الكامل .وكذلك يجري الأمـــر في الشّعر كلّه "(٢) .

وهذا حقٌّ فإنّ الأخفش ذكر بيت عنترة للدّلالة على ما اجتمع فيه الزّحاف(٣). وجمهور العلماء لا يرون بأسًا في ذلك . وفي هذا قال الزّجّاج : " وقد أجمعـوا في الكامل أنّه يجوز أنْ يقع في"متفاعلن" في جميع أجزائه "مستفعلن" فيلتبس بالرّجز لكثرة الاستعمال "(٤) .

---

(١) ابن عبد ربّه "العقد" ٦ / ٢٩١ ،ابن عبّاد "الإقناع" ص ٣٢ ، "عروض ابن جنّي" ص ٥٦ .
(٢) "عروض الزّجّاجي" ٤٦ و .
(٣) "عروض الأخفش" ٧ ظ .
(٤) "عروض الزّجّاج" ٤ و .

وأشار إلى هذا التداخل بين البحرين أيضًا الجوهري [(١)] كما أشار إليه أبو العلاء مطبّقا ذلك على الضرب الأول من الكامل والأول من الرّجز فقال تعليقًا على ما استشهد به العروضيّون للإضمار وهو بيت عنترة المتقدّم: "وهو يُشبه أوّل الرّجز إذا سلم من الزّحاف مثل قوله :

دَارٌ لِسلْمى إِذْ سُليمى جَـارَةٌ   قَفْرٌ تَرى آياتِها مِثْل الزُّبُـرْ [(٢)]

وذكر الزّنجاني بيت عنترة وقال : "وإنّما حكمنا بأنّه من الكامل مع أنّ جميع أجزائه "مستفعلن" ،لأنّ من القصيدة الذي هو منها أبياتًا فيها "متفاعلن" ،منها أوّل القصيدة وهو :

طَالَ الثّواءُ على رُسوم المَنْـزلِ   بَيْن اللّكيك وبَيْن نَبْت الحَرْملِ

متْفاعلن متفاعلن متفاعلن   متْفاعلن متفاعلن متْفاعلن

(مستفعلن = مستفعلن =   مستفعلن = مستفعلن)

ومنها :

ولقد أَبيتُ على الطّوى وأظلّه   كي ما أَنالَ به لَذيذَ المأْكَلِ [(٣)]

متفاعلن متفاعلن متفاعلن   متفاعلن متفاعلن متْفاعلن

(______________   مستفعلن = ____ مستفعلن =)

ويرد مثل هذا لدى كلّ من العبيدي [(٤)] ،وابن جابر [(٥)] والنّقاوسي [(٦)] ، والدّماميني [(٧)] ، والأحمدي [(٨)] مكتفين في الاستدلال على نسبتها إلى الكامل بأوّل القصيدة.

---

(١) عروض الورقة " ص ٥٦.

(٢) " الفصول والغايات " ص ٣١٨.

(٣) "معيار النّظّار " ١٤ و.

(٤) "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي " ٢٧ و ٤٢ انظر : ما تقدّم ص: ٢٦ حاشية " ٢ ".

(٥) "عروض ابن جابر " ٢١ ظ ٢٢.

(٦) "شرح القصيدة الخزرجيّة " ١١٧و ؟.

(٧) " الغامزة " ص ١٧٣.

(٨) "نزهة النّواظر " ٣٥ ظ.

فإن وردت القصيدة كلّها "مستفعلن" فهي من الرّجز وذلك كما يقول طاهر ابن حبيب: "لأنّ "مستفعلن" في الرجز أصلٌ، وفي الكامل فرعٌ". وحملُ الشيء على الأصل أولى من الفرع "(١).

وذكر مثل ذلك الدّماميني (٢)، والصّبّان (٣)، والدّمنهوري (٤). وعبّر الجوهري عن ذلك بالحمل على الصّحيح (٥). وعبّر عنه رضيّ الدّين ابن الحنبلي بقوله: "الردّ إلى ما لا زحاف فيه أولى" (٦) وسائر العروضيين على هذا في كلّ الأبواب.

وهذا هو الشأن في تمييز ما التُزم فيه "مستفعلن" في كلّ أبيات القصيدة وكذلك إن كان البيت فذًا ولا يمتنع القطع والتّعيين بذلك هنا مع دخول الاحتمال لعدم القرينة وقال المحلّي: "فلا سبيلَ إلى التّحقيق بل يدخله الاحتمال فيخرج من بحرين فصاعدًا مثال ذلك أنّا وجدنا بيتًا وزنه "مستفعلن" ستّ مرّات ولم نعلم ما قبله ولا ما بعده، فيحتمل أن يكون من بحر الرّجز وأجزاؤه كلّها سالمة. ويحتمل أن يكون من بحر الكامل وأجزاؤه كلّها مضمرة إلا أنّ ترجيح الرجز أولى، لأنّ تغيير جميع أجزاء البيت قليلٌ جدًا" (٧).

والاشتباه بين البحرين قائم على كلّ حال ف "مستفعلن" هي تفعيلة الرّجز، وهي في الكامل "متفاعلن" زُوحفت بالإضمار في موضع ثاني السبب في الفاصلة. وهو كما يقول أبو العلاء: "كثيرٌ جدًا في كلّ شعْرٍ من الوزن الكامل" (٨) ومما يدلّ على ذلك، على سبيل المثال، قول عنترة من ذات القصيدة التي منها الأبيات المتقدّمة:

---

(١) "النُّكت الحايزة" ٢٩ و.
(٢) "الغامزة" ص ١٧٣.
(٣) "شرح الصّبّان على منظومته في علم العروض" ص ٢٦.
(٤) "الإرشاد الشّافي" ص ٨٠.
(٥) "عروض الورقة" ص ٥٦.
(٦) "الحدائق الأُنسِيّة" ٥٦ و - ظ.
(٧) "شفاء الغليل" ٥٠ ظ.
(٨) (أوزان المتنبي وقوافيه) ص ٣١٣.

إن يُلْحَقوا أَكْـرُرْ ،وإنْ يُستَلْحَموا أَشْدُدْ ،وإنْ يُلفَوا بِضَنْكٍ أَنْـزِلِ (١)

مُتْفاعلـن مُتْفا علـن مُتَفاعلـن مُتْفـا علن مُتْفاعلن مُتَفاعلـن

(مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن)

وقوله أيضًا في سياق قصيدة أخرى من الكامل :

يَنْباعُ مِنْ ذِفْرى غَضوبٍ حُـرَّةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنيقِ المُقـرمِ (٢)

مُتْفاعلن مُتْفاعلـن مُتْفاعلـن مُتْفاعلن مُتْفاعلن مُتْفاعلـن

(مستفعلن مستفعلن مستفعلـن مستفعلن مستفعلن مستفعلـن)

وبهذا اللّون من الزّحاف في الضرب الأول من الكامل كما يقول أبو العلاء : " تذهب منه سِتُّ حركاتٍ فلا يغيض ذهابُهنَّ منه ، بل يمكث على السَّجيّة المعهودة ، ولا يَعْلَمُ ما ذهبَ منه إلا أهلُ الخبرة." (٣) وذكر جملة أبياتٍ لعنترة منها ما استشهد بـه العروضيّون للإضمار وقال : " وهو في الغريزة كغيره من الأبيات لم يَبِنْ فيه الخلل ولا التّقصير" (٤) .

وذكر الرّاوندي أنّ هذا اللون من الزّحاف يقع إزاء الطّي في الإيقاع (٥) . وقد تقدّم أنّه مما يقع إزاء هذا أيضًا حذف "تف" من مستفعلن " في الرّجـز مع فارق بينهما فهذا اللون من الحذف تصرّف في البناء بمعنى أنّه مما يُبنـى عليه الوزن بحيث لا يجوز الاستبدال به فيه . أما الإضمار فهو تصرّف بالزّحاف فلا يلزم . وإنّما يأتي به الشاعر حَسَبما تمليه عليه دواعي اللغة وملكة النظم . وهـذا النحو من التصرّف ـ كما ذكر الرّاوندي ـ إنّما يليق بالكامل ليُستَراح به من تلاقـي

---

(١) انظر " ديوان عنترة " ص ٢٤٨ .

(٢) (السابـق) ص ٢٠٤ ويروى : جسرة في موضع " حرّة " والبيت من قصيدته المذهبة :
هَلْ غادرَ الشُّعراءُ مِنْ متردّم * أمْ هَلْ عرفْتَ الدّارَ بَعْدَ تَوَهّمِ

(٣) " رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ٤٤٦ .

(٤) (السابق) ص ٤٤٧ .

(٥) " الإبداع " ٨ ظ .

مثلين من الصِّنف الذى ليس بالأعدل قوامًا (١) .

ويعني بالمثلين حركتي السبب الثقيل من الفاصلة وكانا لديه من الصِّنف الذي ليس بالأعدل قواما لأنَّهما يوازيان سِنّين قصيرتين (متحركتين) وعلامتهما "تَتَ" والقصار من الأسنان كما ذكر هي بإزاء الخفاف المطلقة من الإيقاعات . والخفيف المطلق هو أحد طرفيها . و يفضُله ثقيل الخفيف وهو ما تألف من سنٍّ طويلة (متحرك وساكن) لأنه أحد وسطي الإيقاعات . والوسط أفضل فأعذب ،فالاستكثار منه أولى من الاستكثار من الطرف (٢) .

و يلى الإضمارَ في الكامل رتبةً الوقصُ وبه يتداخل الضرب الأول من الكامل أيضًا بالضرب الأول من الرّجز المخبون على نحو ما هو موضَّحٌ في الفقرة التالية .

---

(١) (السابق نفسه) .

(٢) (السابق) ١٣ و-ظ .

ثانيًا ـ تداخل الضرب الأوّل الموقوص :

يجوز في الكامل الوقص[١] (وهو حذف الحرف الثاني المتحرك بعد سكونه) كما يجوز في الرّجز الخبن وهو حذف الحرف الثاني الساكن من " مستفعلن " ، وبهذين الزّحافين يؤول الضرب الأوّل من الكامل والأوّل من الرّجز إلى :

مفاعلن مفاعلن مفاعلن مفاعلن مفاعلن مفاعلن

وشاهده :

يذبُّ عَنْ حَريمِه بِسيْفه ورمْحِه ونَبْله ويَحْتَمي [٢]

وشاهده في الرّجز:

فَطالمَا وَطَالمَا وَطَالمَا سُقي بكفِّ خالدٍ وأَطْعَمَا [٣]

وأورد أبو العلاء البيت الأوّل وذكر أنّه من صنع الخليل، لأنّه جاء بالوقص في ستة أجزاءٍ . والعرب إنّما تجيء بذلك في جزء واحد فإن زاد ففي جزءين . وذكر أنّه إن جاء في الأجزاء كلّها أشبه الرّجز إذا خُبِن [٤] .

وعلى حين يعزو أبو العلاء شاهد الوقص والخزل أيضًا ـ كما سيرد بعد ـ إلى الخليل ، يعزوهما الزّنجاني إلى السّماع حيث قال تعليقًا عليهما : " ولعلّ الخليل سمع هذين البيتين من قصيدتين فيهما " متفاعلن " فحكم بأنّهما من الكامل وإلا فهما من الرّجز " [٥] .

---

(١) وسماه خرمًا ابن دريد انظر : أبا العلاء " الفصول والغايات " ص ٣١٩ ، وكذلك سمّاه خرما السّهيلي " الرّوض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام " ١/ ٢٨٧ .

(٢) ابن عبد ربّه " العقد " ٦/ ٢٩١ مع اختلاف في الرواية ، ابن عبّاد " الإقناع " ص ٣٢ " عروض ابن جنّي " ص ٥٦ .

(٣) ابن عبد ربّه " العقد " ٦/ ٢٩٤ وفيه نقص ، ابن عبّاد " الإقناع " ص ٤٣ . ويُروى هذا الشطر " كفى بكفّ خالدٍ مخوفها " ويُروى أنّ ابن برّي ذكره بفتح الكاف وتشديد الفاء في " كفي " وعلى هذا يكون الجزء الرابع من البيت مطويًّا . انظر : الدّماميني " الغامزة " ص ١٨٤ .

(٤) " الفصول والغايات " ص ٣١٩ . (٥) " معيار النُّظّار " ١٤ و .

وأشار إلى تشابه البحرين أيضًا كلٌّ من السّكّاكي (١) ،والمحلّي (٢) ،والهمداني (٣) ، والنّقاوسي (٤) ،والأردبيلي (٥) ،والدّماميني (٦) ،وذكروا أَنَّ الفارق بينهمـا يكون بجزء . واختلف المحلّي والدّماميني في ضابط التمييز بينهما ما لم توجد قرينة فقال المحلّي : " ولو وجدنا بيتًا وزنه "مفاعلن " ست مرّات لا حتمل أَنْ يكون من بحر الرّجز وأجزاؤه كلّها مخبونة . واحتمل أَن يكون من بحر الكامل وأجزاؤه كلّها موقوصة . ولا يترجّح أحد الاحتمالين على الآخر اللهم إلا أن يُقال : الخبن في الرّجز أطيب من الوقص في الكامل، وأكثر استعمالا " (٢) .

وقال الدّماميني : " يُحمل على الرّجز لأنَّ "مفاعلن " فيه ناشىء عن الخبن وهو حذف ساكن وفي الكامل عن الوقص وهو حذف متحرّك فتعيّن الحمل على الرّجز ايثارًا لارتكاب أخفّ الأمرين " (٦) .

وكان الرّاوندي يجعل ما تألّف من "مفاعلن "وحده ،كما تقدّم من "مخبون الرّجز " ولكن ليس زحافًا ،كما هوالحال عند الخليل ،وإنّما هو بحرٌ برأسه . فما تألّف من "مفاعلن "ست مرّات هو نوعٌ رابع منه ومثّل له بالأبيات الآتية:

لَقَدْ مضوا وما رَعوا أخًا رَعَى	وكَمْ جَفوا فَمَا وَفوا لِمَنْ وَفَى
عَهِدْتهم بذي الغَضَا فأَضْرموا	لَظَى القُلوب لا اللّظى من الغضا
مَنازِلٌ عَهِدْتُها أَو اهــلاً	فَيلْتقي بها الأُسودُ والمَهَـا

وهذا النّوع عنده من الطّبقة العليا من الأوزان (٧) .

---

(١) " مفتاح العلوم "ص٢٢٧ -٨ .
(٢) "شفاء الغليل " ٥٠ ظ.
(٣) "شرح عروض ابن السّقّاط " ١١ ظ .
(٤) "شرح القصيدة الخزرجيّة " ١١٨و؟ .
(٥) "مقدّمة كافية " ١٧ ظ.
(٦) "الغامزة "ص ١٧٣ .
(٧) "الإبداع " ٧٠ و-ظ .

وكذا الشّأن عنده في "مفتعلن" كما سيرد بعد . ومُسوّغ ذلك عنده أنّه لا يستحسن الجمع بين بيتين أحدهما مركّبٌ من "متفاعلن" والآخر مركّبٌ من "مفاعلن" أو "مفتعلن" وذلك لما يَرى بينهما من مباينة ينكرها الذوق . وذكر أنّه إن اتفق الجمع بين "متفاعلن" و "مفاعلن" أو "مفتعلن" في بيت واحد فليس ذلك بالشّائع المقيس بل إنّما يحتمل على بُعْدٍ من حيث إنَّ "مفاعلن" أو "مفتعلن" زحافٌ لما هو زحافٌ للكامل "يعني "مستفعلن" فكأنّ السّامع كما يقول حين أَنس بالجمع بين "متفاعلن" و "مستفعلن" في موضع ،ثمَّ أنس بالجمع بين "مستفعلن" وبين واحد من "مفاعلن" أو "مفتعلن" انتقل ذهنه إلى تجويز الجمع بين "متفاعلن" وبين واحد من "مفاعلن" أو "مفتعلن".

وهو يرى أنَّ ذلك يقبح في حال السّعه ،فإن ورد عن شعراء العرب الفصحاء خلاف ذلك في موضع من المواضع فيُحمل على الشُّذوذ حملاً بقدر الضّرورة لا بحيث يُقاس عليه غيره (١) .

وذكر أنَّ الخبن في الرّجز ومثله الطّي يجوزان على انفرادهما في أيِّ جزء من الأجزاء ولا يلزم في واحد منهما إذا استُعمل في جزءٍ أو أكثر أن يطّرد في جميع أجزاء البيت فإن خُبن أو طُوي بعض الأجزاء فالأكثر الأقيس أنْ يَبْقى سائرها غير مخبونٍ وغير مطوي (٢) .

ومع التّسليم بقلّة الوقص في الكامل فإن التداخل بين الأول منه المزاحف بالوقص وبين أول الرجز المزاحف بالخبن ممكن الحدوث،لاحتمال مجيء البيت من الكامل بعضه موقوص الأجزاء ،وبعضه مضمر فيُشبه الرَّجز المزاحف بعض أجزائه بالخبن .

وإجمالا فالتداخل هنا مبنيٌ أساساً على زحافاتٍ جائزة في عروض الخليل . ومن الزّحاف المؤدّي إلى تداخل أوّل الكامل أيضًا الخزل ،ويَبينُ هذا فيمايلي .

---

(١) "الإبداع" ٣٠ و-١ . (٢) (السابق) ٢٤ ظ .

ثالثا : تداخل الضرب الأول المخزول :

يجوز في الكامل الخزل (وهو طيّ "متفاطن" بعد إضمارها)، كما يجوز في الرّجز الطّي وهو حذف الرابع الساكن من "مستفعلن" وبهذين الزّحافين يؤول الضرب الأوّل من الكامل والأوّل من الرّجز إلى :

مفتعلن مفتعلن مفتعلن　　　مفتعلن مفتعلن مفتعلن

وشاهده في الكامل :

مَنْزِلَةٌ صَمَّ صَداهَا وَعَفَتْ　　　أَرْسُمُها إِن سُئِلَتْ لم تُجِبِ [١]

وشاهده في الرّجز :

مَا وَلَدَتْ والِدَةٌ مِنْ وَلَدٍ　　　أَكْرَمُ مِنْ عَبْدِ مَنافٍ حَسَبَا [٢]

وأورد أبو العلاء البيت الأوّل وذكر أنّه من صنع الخليل، لأنّه جاء بالجزل في ستة مواضع وهذا ما لا يُعرف، وإنّما يعرف الجزل في شعر العرب لجزء مفرد في البيت، وذكر أنّ ما استشهد به الخليل مِثْلُ الرّجز إذا لحقه الطّي [٣].

وأشار إلى تداخل هذين الضربين من الكامل والرّجز في حالة الخزل والطّي من أشار إلى تداخلهما في حالة الوقص والخبن باستثناء المحلّي فهو لم يشر إلى ذلك [٤]. كما أشار إلى تداخلهما الأسنوي [٥].

وقال طاهر ابن حبيب في التمييز بينهما : " وهو (أي الخزل) في هذا البحر قبيحٌ لالتباسه بمطويّ الرّجز وعسْر الفرق بينهما ، إذا خُزلت أجزاء البيت من الكامل كلّها [٦].

---

(١) ابن عبد ربّه " العقد " ٦/٢٩٢ والرواية فيه مختلفة ، ابن عبّاد " الإقناع " ص ٣٣ " عروض ابن جِنّي " ص ٥٦.

(٢) ابن عبد ربّه " العقد " ٦/٢٩٤ ، ابن عبّاد " الإقناع " ص ٤٣ ، " عروض ابن جِنّي " ص ٦٦.

(٣) " الفصول والغايات " ص ٣١٨ - ٩ .　　(٤) انظر ما تقدّم ص : ٢٤٤.

(٥) " نهاية الرّاغب " ٣٩ ظ.　　(٦) " النُّكت الحايزة " ٢٩ و .

ورجّح الدّماميني الحمل على الرجز ايثارًا لارتكاب أخفّ الأمرين (١).

وكان الرّاوندي يرى أنّ ما تألف من "مفتعلن" وحده نوعٌ قائمٌ بذاته من بحر يُسمّيه "مطويّ الرّجز" ويتألّف هذا البحر عنده من اثني عشر نوعًا "رابعها هو المسدّس الصّحيح العروض والضرب" ومثّل له ببيتين من شعره هما:

كم هَجَرَتْ عاتبةً إذْ هَجَرتْ فانْبَعَثَتْ عَاذِلةً تَعْذِلُني

كيف ولا يُسْعدني قَلْبي إذْ تُسعِدُني عينيَ لا تَخْذِلُني

(مفتعلن مفتعلن مفتعلن مفتعلن مفتعلن مفتعلن)

وهو يرى أنَّ هذا الوزن من الطّبقة العليا . وأنّه يجوز في زحافه أن يخالطه قليل شيء من "مفاعلن" فيكون زحافًا بالقلب ،وأن يخالطه قليل شيءٍ من "مستفعلن" فيكون زحافًا بالزّيادة على ما تقرّر في العروض الفارسيّة . وأن يخالطه قليل شيء من "فعلتن" فيكون أقرب إلى القياس ويكون هو المسمّى بالخبن . ومثّل لذلك بالبيتين المتقدّمين مع تحوير فيهما ،وقال : وعلى هذا القياس الحكم في سائر الأجزاء (٢).

ويعني بالقلب : تقديم المتحرّك على الساكن في الجزء ،وبالزّيادة : زيادة حرف على الجزء في أيّ موضعٍ كان . وهو إذ يقبل مشاركة "مستفعلن" و "مفاعلن" و "فعلتن" لـ "مفتعلن" في البيت أو في القصيدة لا يرفض أن تكون "مفتعلن" زحافًا لـ "مستفعلن" في الرّجز شريطة أن يكون ذلك في جزءٍ أو جزأين من البيت. ودليل هذا قوله تعليقًا على شاهد الخليل للطّي في الرجز : "وجعله زحافًا للرّجز . والحقُّ أنّه قد يصلح أن يكون زحافًا له إذا وُجد معه "مستفعلن" فإن لم يوجد كان أصلاً لا يقْصر في العذوبة عن المؤلّف من "مستفعلن" " (٣).

---

(١) "الغامزة" ص ١٧٣ . (٢) "الإبداع" ٧١ ظ - ٢ .

(٣) (السابق) ١٧ و .

فهو يجعل ما تألّف من " مفتعلن " وزنًا مشتركًا بين بحرين ،فيكون زحافًا للرّجز ،أو نوعًا قائمًا بذاته من بحر يُسمّيه " مطويّ الرجز " وكلّ منهما يصلح أن يكون زحافًا للآخر وأيّهما غلب حُمل عليه الوزن فإن كان الغالب على القصيدة " مستفعلن " فهي من بحر الرّجز و " مفتعلن " زحاف لها . وإن كان الغالب على القصيدة " مفتعلن " فهي نوعٌ قائم بذاته من بحر " مطويّ الرّجز " و " مستفعلن " زحافٌ لها .

أما أن يكون ذلك زحافًا للكامل فاحتمال بعيدٌ عنده وذلك لما تقدّم ذكره من مباينة بين الجزئين (١) .

والخزل في الواقع كما نبّه بعض العلماء قليلٌ (٢) و قبيح (٣) ولكنّ ذا لا يستوجب نفيه ،فإنّه جرى في مختلف ضروب الكامل . كما أنّ مجيئه في جزء أو جزءين من البيت لا يعني انتفاء إمكانية التداخل فقد يأتي البيت مزاحفًا بعضه بالخزل وبعضه بالإضمار فيشبه الرّجز المزاحف بالطّي . من ذلك ما ذكره أبو العلاء لتأبّط شرّا للدّلالة على الخزل في الكامل وهو :

حَيْثُ الْتَقَتْ فَهْمٌ وبَكْرٌ كُلُّهَا	والدَّمُ يَجْرِي بَيْنَهُمْ كالجَدْوَلِ
مْتْفاعلن مْتْفاعلن مْتْفاعلن	مفتعلن مْتْفاعلن مْتْفاعلن
(= = =	= = =)
مستفعلن مستفعلن مستفعلن	مفتعلن مستفعلن مستفعلن

وقال : " وهذا البيت من قصيدته المشهورة التي على الكامل وأوّلها :

يا نارُ شُبَّتْ فارتَقَتْ لِضوئها	بالجِزْعِ مِنْ أَقْيادَ أَو مِنْ مَوْعِلِ
مْتْفاعلن مْتْفاعلن متفاعلن	مْتْفاعلن مْتْفاعلن مْتْفاعلن
(= =	= = =)
مستفعلن ستفعلن ــــــ	مستفعلن مستفعلن مستفعلن

---

(١) انظر ما تقدّم ص : ٢٤٥ .

(٢) " عروض الأخفش " ١٠ ظ ،" رسائل أبي العلاء " ص ١١٦-٧ .

(٣) انظر : ابن عبد ربّه " العقد " ٦/٢٦٧ ،الشّنتريني " المعيار في أوزان الأشعار " ص ٦٥ ،الرّندي " الوافي في نظم القوافي " ٨٧ و؟ .

وإنّما قُلت ذلك لئلا يُظَنَّ البيت الذي فيه الزِّحاف من تام الرّجز لأنّ الكامل الأوّل والثاني إذا أُضمرت أَجزاؤهما كلّها أشبها أَوّل الرّجز وثانيه ".(١)

وما استشهد به أبو العلاء لتأبّط شرّا مثالٌ لتداخل الأول من الكامل بالأول من الرّجز . أما الثّاني ففيه -إضافة إلى تداخله بثاني الرّجز- اختلاف تُوضّحه الفقرة التالية .

---

(١) "رسائل أبي العلاء" ص١١٦-٧ .

رابعا ـ تداخل الضرب الثاني المزاحف :

يجوز في أجزاء الضرب الثاني(المقطوع)ما يجوز في الضرب الأول من زحاف عدا الضرب فإنه لا يجوز فيه من الزِّحاف إلا الإضمار. وهو إذا أدرك الضرب آل إلى :

متفاعلن متفاعلن متفاعلن   متفاعلن متفاعلن مفعولن

وشاهده قول الأخطل :

وإذا افتَقَرْتَ إلى الذَّخائر لم تجدْ   ذخرًا يكون كَصَالِح الأعمالِ (١)

(متفاعلن متفاعلن متفاعلن   مُتْفاعلن متفاعلن مفعولن)

وقال رضيّ الدّين ابن الحنبلي تعليقًا على هذا البيت :"وما يقال من أنَّ أمثال هذا من الضرب الأول من الكامل زُوحِف بمجموع القطع والإضمار فالحقُّ خلافه لعدِّهم القطع من العلل والإضمار من الزِّحاف. وعدم عدِّهم مجموعهما من الزِّحاف المركّب . وإن هم عدّوا الإضمار مع الطَّي زحافًا مركّبًا وسمّوه جزلاً .

وممن يعدُّه من الضرب الثاني منه ويجعل الإضمار بانفراده زحافًا صاحب الكافي والخزرجي ،وابن الحاجب ،وصاحب " الوجيزة الكافية " ،وشارحا الخزرجيّة ،الشَّريفُ ،والدّلجي . فلا عبرة بما يُقال والحقّ حقيقٌ بأن يُتَّبع، والرجوع إلى الحق أحقّ ." (١)

وما ذهب إليه رضيّ الدِّين ابن الحنبلي وغيره ممن ذكر من العلماء في نسبة ما كان آخره مفعولن، إلى الضرب الثاني هو الصَّحيح . فإنّ الجمهور ميّزوا بينه وبين ما كان آخره " متفاعلن "كما هو مميَّزٌ بينهما في الواقع الشِّعري ، فجعلوا ما كان آخره " متفاعلن " ضربا أولاً ،وما كان آخره " مفعولن " زحافًا

---

(١) انظر ابن عبد ربّه " العقد " ٢٩٢/٦ ، ابن عبّاد " الإقناع " ص ٣٥.

(٢) " الحدائق الأُنسيّة " ٥٦ ظ - ٧ و .

للضرب الثاني وهو ما كان آخره " فعلاتن " . وإنه ليبعد الجمع بين " مفعولن " و " متفاعلن " لما في ذلك من إخلال بالتركيب القافوي للقصيدة . ولا يُعارض هذا بقبولهم " مفعولن " زحافاً لـ " فعِلاتن " فقد ورد هذان في شعر واحد ، كما أنّ تركيبهما القافوي واحد فكلاهما ثنائي المقطع (١) .

وقد يعمّ الإضمار أجزاء البيت من الضرب الثاني من الكامل . ومنه ما ذكره الأخفش في حديثه عن الأبيات المجتمع فيها الزّحاف ، قول الشاعر :

يا جَار لا تَجْهل على أشْياخنا إنّا ذوو السّورات والأحْلام (٢)

متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن مفعولن

(مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مفعولن)

وهو مثل الضرب الثاني من الرّجز السالم . وأشار إلى تشابه هذين الضربين من بحري الكامل والرّجز ، أبو العلاء (٣) ، والزّنجاني ، ورضيّ الدّين ابن الحنبلي ، واختلف الأخيران في نسبة ما يرد من هذا الوزن فذكر الزّنجاني أنه إذا كان ضرب المسدّس " مفعولن " وباقي الأجزاء " مستفعلن " فهو من الرّجز (٤) . وذكر رضيّ الدّين ابن الحنبلي أنّه لو كانت أجزاء المسدّس " مستفعلن " إلا الأخير فوزنه " مفعولن " فهو من الكامل المقطوع الضرب المضمر منه زحافاً (٥) .

وكلاهما صائب فإن ما ذكره الزّنجاني كان باعتبار التزام هذا الوزن في القصيدة كلّها ويدل على ذلك أنّه ذكر ما ذكر عقب حديثه عما التزم فيه " مستفعلن " مسدّساً كان أو مربّعاً . أمّا ما ذكره رضيّ الدّين ابن الحنبلي فالظّن أنه يقصد ما يرد منه في سياق قصيدة يتعيّن نسبتها إلى الكامل . ومما يدلّ على انتفاء إرادته في التّرجيح ما التزم فيه هذا الوزن ما ذهب إليه من تعيّن نسبة ما يرد على زنة " مستفعلن " مسدّساً كان أو مربّعاً إلى الرّجز .

---

(١) انظر : د . أحمد كشك " القافية : تاج الإيقاع الشّعري " ص ٢٦ .

(٢) " عروض الأخفش " ٧و . (٣) انظر ما تقدّم ص ٢٤٩ .

(٤) " معيار النُّظّار " ١٣ ظ . (٥) " الحدائق الأنِسيّة " ٥٦ ظ .

وقد يدرك أجزاءَ الضرب الثاني من الوافر الوقص فيشبه الضرب الثاني من الرّجز المزاحف بالخبن . حيث يكون تقديرهما :

مفاعلن مفاعلن مفاعلن　　　مفاعلن مفاعلن مفعولن

كما قد يدرك أيضاً أجزاء الضرب الثاني من الكامل الخزل. فيشبه الضرب الثاني من الرّجز المزاحف بالطي حيث يكون تقديرهما :

مفتعلن مفتعلن مفتعلن　　　مفتعلن مفتعلن مفعولن

ولمّا كان الرّاوندي يجعل ما تألف من "مفتعلن" وحده بحرًا برأسه فإن ذا الوزن هو خامس ذلك البحر عنده ومثّل له ببيتين من شعره هما :

قلت : لِمَنْ أُرْسله كُنْ فطنًا　　　قال : ألم تَقْضِ بهمْ أوْطارَكْ

قلْت لهم : تذْكرني عنْدَهمُ　　　قال : وَكَمْ قَدْ شربوا تذْكارك (١)

(مفتعلن مفتعلن مفتعلن　　　مفتعلن مفتعلن مفعولن)

وإجمالا فإن تداخل الضرب الثاني من الكامل بالضرب الثاني من الرّجز هو تداخل في الأضرب والأبحر ، فالضرب الثاني من الكامل المضمر ينسبه بعض العروضيين إلى الضرب الأول من هذا البحر وهو يتداخل أيضًا - إذا زوحفت سائر أجزائه بالإضمار أو الوقص أو الخزل بالضرب الثاني من الرّجز السّالم ، والمخبون ، والمطوي .

غير أنّ انتسابه إلى الضرب الأول لا يتجاوز الإطار النّظري . وذلك لما بينهما من تمايز في الاستعمال . أما اشتباهه بالرّجز فحاصلٌ . وأكثر صوره المتداخلة تردّدا في الواقع الشعري ، المزاحفة بالإضمار .

وقد تسامح الشُّعراء في عروض هذا الضرب والذي قبله فأجروا فيهما القطع والحذف . فمن أمثلة القطع في عروض الضرب الثاني ما ذكره الزّجّاجي :

---

(١) "الإبداع" ٧٢ و.

أَفَبَعْد مَقْتل مَالكِ بن زُهيرٍ تَرْجو النِّساءُ عواقب الأَطْهَارِ [١]

(مُتفاعلن متفاعلن فعلاتن مُتْفاعلن متفاعلن مفعولن)
= مستفعلن

وكذلك ذكر هذا البيت الجوهري [٢] ،وأبو العلاء [٣] ،وابن رشيق [٤] ،وابن القطّاع [٥] ، والجَنْزي [٦] ،ومصنِّف "تقويم البيان" [٧] وذكروا أنَّه يُسمى المقعد ،والشَّنتريني وذكر أنه لا يُسمَّى إِقعادًا ، لأنَّ العروض لم تتعدَّ عن الضرب لمساواتها له [٨] . وكذلك ذكر هذا البيت الرُّندي شاهدًا للنّقص [٩] وهو في معنى الإِقعاد كما تقدّم. وشذّذه ابن جابر [١٠] وعدّه في الإِقعاد أيضًا النّقاوسي [١١] ،والدّماميني [١٢] ، والأحمدي [١٣] .

والبيت من قصيدة للرّبيع بن زياد عدّتها عشرة أبيات أوّلها :

إِنِّي أرقْتُ فلم أُغمِّض حَارِ من سيىءِ النّبا الجليل السّاري

(متفاعلن متفاعلن فعلاتن متفاعلن مفاعلن مفعولن)

وورد فيها القطع في بيت آخر أيضًا وهو :

---

(١) "عروض الزّجّاجي" ٧٢ ظ .
(٢) "عروض الورقة" ص ٦٨ .
(٣) "رسائل أبي العلاء" ص١١٧-٨ .
(٤) "العمدة" ١٤٣/١ .
(٥) "البارع" ١١و .
(٦) "الدّوائر" ٣٨ و .
(٧) ٨ و ؟ .
(٨) "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٦٦ - ٧ .
(٩) "الوافي في نظم القوافي" ٩٣ ظ ؟ .
(١٠) "عروض ابن جابر" ٢٤ ظ ؟ .
(١١) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٨٦ ظ - ٧ و ؟ .
(١٢) "الغامزة" ص ٢٧٤ .
(١٣) "نزهة النّواظر" ٣٧ ظ .

ومجنّباتٍ مايُذقْن عذوفـاً يقذفن بالمهرات والأمْهَـار (١)

(متفاعلن متفاعلن فعلاتن متفاعلن متفاعلن مفعولن)

كما ورد فيها الحذذ وهومشهور وقد ذكره الزّجّاجي واستشهد بالبيت :

وأنا قَتلْت ابن القَبيحة والنّـ ـاس قيامُ ينظرون إلينـا

(متفاعلن متفاعلن فعلن مفتعلن متفاعلن فعلاتن)

وأشار التّبريزى إلى هذا اللون من التغيير فقال : " وممّا يجب أن يذكر من عيوب الشعر الذي يُسمّى المقعد ،وهويختص بالكامل ،وهو خروج الشاعر من العروض الثانية إلى الأولى ، مثل ما أنشد فيه ابن برهان النّحوي رحمه الله :

إنّا وهذا الحيَّ مِنْ يَمَنٍ عند الهياج أعِزّةٌ أكفـاء

(متفاعلن متفاعلن فعلن متفاعلن متفاعلن فعلاتن
= =
مستفعلن مستفعلن مستفعلن)

قومٌ لهم فينا دِماءٌ جَمَّـةٌ ولنا لَديْهِمْ إِحْنَةٌ ودِمـاءُ

وربيعةُ الأذْنابِ فيما بيننا ليسوا لنا سَلمًا ولا أعْـداءُ

متردِّدون مذبْذبون فتـارةً مُتَنَزِّرون وتارة حُلَفـاءُ

إنْ يَنْصرونا لا نَعِزُّ بنصْرِهِمْ أو يخذلونا فالسَّماءُ سَمـاءُ

(متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن فعلاتن
= =
مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن)

فالبيت الأول من العروض الثّانية من الكامل وبقية الأبيات من العروض الأولى منه ،ومثله في شعر العرب كثير." (٢)

---

(١) التّبريزي " شرح ديوان الحماسة " أبو تمام " ٣ / ٢٤-٧ .

(٢) " كتاب الكافي في العروض والقوافي " ص ١٦٨-٩ .

وذكر ابن القطّاع ما كان مثله شاهدًا على جواز الحذذ وذكر أنّه يُسمّى المقعد واستشهد ببيت من قصيدة الربيع بن زياد المتقدّمة ، وهو :

مَنْ كان مَسْرورًا بمقتلــه فَلْيَأْتِ نِسْوتنا بِوجْه نَهــارِ (١)

مُتْفاعلـن مُتْفاعلن فعلـن مُتْفاعلـن متفاعلـن فعلاتـن

(مستفعلن مستفعلن مستفعلن)

وكذلك ذكره مصنّف "تقويم البيان" (٢) وشذّذه الشّنتريني وأورد البيت المتقدّم والبيت "وأنا قتلت . . ." وعدّ الرّاوندي هذا التغيير في العروض من الزّحاف غير المقيس وأورد البيتين :

عَاداتُ طيٍّ في بني أَســدٍ ريّ القَنا وخضاب كلّ حُســامِ

متفاعلـن متفاعلن فعلـن متفاعلن متفاعلـن فعلاتـن

(مستفعلـن مستفعلن مستفعلن)

لَهْفي على قَتْلي النباح فإنّهم كانوا الذُّرى ورواسي الأعــلام (٤)

مُتْفاعلـن مُتْفاعلـن متفاعلـن مُتْفاعلـن متفاعلـن مفعولـن

(مستفعلن مستفعلـن مستفعلن).

وذكر أنّه جاز في هذا البحر ، لأنّه بين عدّة أوتاد مجموعة ، وهذا على التّوهم ، ولا يشيع ولا يحسن (٥) .

---

(١) "البارع" ١١و . ورواية هذا البيت في قصيدة الرّبيع بن زياد :
" . . . . بمقتل مالكٍ " شاهد عندهم على اجتماع السّلامة مع القطع في ع : ١ . انظر على سبيل المثال : "عروض ابن جابر" ٢٥ و ، ؟ ، النّقاوسي "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٨٦ظ - ٧ و ؟ .

(٢) ٨ و ؟ . (٣) "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٦٧ .

(٤) "الإبداع" ٣١ و . (٥) (السابق) ٥ ظ .

وكذلك شذ ذ ابن جابر هذا التغيير وعدّه في الإقعاد وشاهده الأبيات " إنَّا هذا ... ، قومُلنا ... ،وأنا قتلت ... "[١] وكذلك ذكره في الإقعاد النّقاوسي وشاهده الأبيات " وأنا قَتَلْت ... ، عَاداتُ طيٍّ ... ، لَهْفي على .... " وبيتًا رابعًا[٢] ، وأيضًا الدّماميني وشاهده الأبيات الهمزية ، والأحمدي وشاهده البيت "مَنْ كان مسرورًا ... "[٣] .

أما الضرب الأول فمثال القطع فيه ما ذكره أبو العلاء :

حنَّت نوارُ ولاتَ هِنا حـــنَّت	وبدا الذى كانت نوار أُجنَّـــت
مُتْفاعلـــن متفاعلن مفعولـــن	متفاعلن مُتْفاعلـــن متفاعلـــن
(مستفعلن	مستفعلـــن)

لمّا رأت ماءَ السُّلى مَشْروبــًا	والفَرْث يُعْصَر بالأكف أَرَنَّتِ[٤]
متفاعلـــن متفاعلـــن مفعولـــن	متفاعلن متفاعلـــــن فعلاتـــن
(مستفعلن مستفعلن	مستفعلن)

وشذّ ذ الشنتريني مجيء القطع في البيت الأول مفارقًا على جهـــة الزِّحاف[٥] وكذلك شذَّ ذه ابن الدّهّان[٦] ،وابن جابر[٧] وكذلك ذكره النَّقاوسي شاهدًا للإقعاد[٢] .

---

(١) "عروض ابن جابر" ٢٥ و ـ ظ .

(٢) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ٨٦ ظ؟

(٣) "الغامزة" ص ٢١٤ .

(٤) "رسائل أبي العلاء" ص ١١٨ .

(٥) "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٦٦ .

(٦) "دروس العروض" ١٣و .

(٧) "عروض ابن جابر" ٢٤ ظ ؟

أما الحذذ في عروض الضرب الأول فذكر أبو العلاء قول زهير:

وَلَنِعْمَ حشو الدِّرع أَنْتَ إِذا ... نَهلتْ مِن العَلَق الرِّماح و علَّت

(متفاعلن متفاعلـن فعِلـن ... متفاعلـن متفاعلـن متفاعلن)

وقال : " والشَّطر الثاني زائد على الشطر الأول بثلاثة أحرف " (١) .

وقال النَّقاوسي في حديثه عن الإقعاد في الكامل : " عروضه الأولى جاءت الثانية معها في قصيدة واحدة " (٢) واستشهد بـأبياتٍ منها بيت زهير (٢) .

ولهذا البيت رواية أخرى ذكرها ثعلب وهي :

وَلَنِعْم حشو الدِّرع ،كان لها ،إِذا .... (٣)

(متفاعلـن متفاعلـن متفاعلـن)
= مستفعلن

وكأنَّ التغيير الذي لحق البيت كان مقصودًا للفرار مما فيه من إقعاد ..

و جملة القول في قطع عروض الضرب الأول والثاني أو إحذاذهما ، على شهرتهما وشيوعهما ،أنَّهما من الشَّاذ الذي لا يحسن القياس عليه وأنَّه إنّما قُبل من العرب ،لأنَّهم هـم أصحاب هذه الصَّنعة ،وهما - وإن كانا لا يُشكِّلان وزنين متميِّزين - في معنى الانتقال من عروض إلى عروض . غير أنَّه قد ورد في بعض الشعر جمع بين عروضين مختلفتين متشابهتا الضرب ، أقرّهما العرب وزنين متميِّزين ، وهو ما توضِّحه الفقرة التالية .

---

(١) " رسالة الصَّاهل والشَّاحج " ص ٤٧٠ .

(٢) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٨٦ ظ ؟ .

(٣) " شرح شعر زهير بن أبي سلمى " ص ٢٤٩ .

خامسا - تداخل الضربين الثالث والخامس :

عني علماء العروض قديمًا وحديثًا ،برصد ما ترخّص فيه الشُّعراء من جمع بين الضرب الثالث وهو ما يكون عروضه "متفاعلن" وضربه "فعْلن" ،والضرب الخامس وهو ما كان عروضه "فعِلن" وضربه "فعْلن".

فقديمًا ،قال الزّجّاجي : " وأمّا "متفاعلن" في العروض و"فعْلن" في الضرب فنحو قوله :

اللّه أَنْجح ما طلبْت به   والبرّ خيرُ حقيبة الرّحْلِ

متفاعلن متفاعلن فعلن   متفاعلن متفاعلن فعْلن
(مستفعلن   مستفعلن)

فهذه العروض "فعِلن" متحرّكة العين ،وضربها "فعْلن" ساكنة العين ثم قال فيها :

يا ربَّ غانية قَطَعْت وصالها   وَمَشَيْت متّئدًا على رَسْلي

متْفاعلن متفاعلن متفاعلن   متفاعلن متفاعلن فعلن
(مستفعلن   )

فجعل العروض "متفاعلن" والضرب "فعْلن" . وهذا لبس لأنّ "متفاعلن" هي العروض الأولى ، و"فعِلن" العروض الثانية وكلّ واحدة منهما لها وزن على حدته . ولا يجوز أن تدخل إحداهما على الأخرى في القصيدة الواحدة . وقد قيل : إنّ هذه القصيدة لامرىء القيس وقيل : إنّها لابن أحمر. وقيل : إنّها لرجل من عبد القيس . وما في هؤلاء إلا شاعر فصيح . ولكن الشُّذوذ لا يحمل عليه غيره . ولا يكون قياسًا مطّردًا . ومثله قول الخرنق :

لا يبعدن قومي الذين هُمُ   سمّ العداة وآفة الجُزُرِ

متْفاعلن متفاعلن فعِلن   متْفاعلن متفاعلن فعْلن
(مستفعلن   مستفعلن)

ثم قالت بعده :

الخَالطين نحيتهم بنضارهم وذوي الغِنى مِنْهم بذي الفَقْر

متفاعلن متفاعلـــن متفاعلن متفاعلـــن متفاعلـــن فعْلـــن

(= مستفعلن = مستفعلن)

فجمعت بين " فعِلن " في البيت الأول ، وبين " متفاعلن " في عروض البيت الثاني . وقد أجازه قوم ورأوه وجهًا لكثرة ما جاء.(١)

والمشهور في البيتين الأولين ممّا استشهد به الزّجّاجي أنّهما لامرىء القيس. وهما من قصيدة أوّلها :

حَيِّ الحُمولَ بجانِب العَزْلِ إذ لا يُلائم شكْلُها شَكْلِـــي

متفاعلـــن متفاعلـــن فعلن متفاعلـــن متفاعلـــن فعلـــن

(= مستفعلن = مستفعلن)

وهي اثنان وعشرون بيتًا ، الرابع منها عروضه تامة وهو الذي ذكره الزّجّاجي. والأول ، والعاشر ، والعشرون أعاريضها مصرّعة (حذّاء مضمرة) على زنة ضربها وسائر الأبيات حذّاء العروض والضرب(٢) .

أما بيتا الخرْنق فأوّلهما مطلع قصيدة عدّتها عشرة أبيات أعاريضها حـذّاء عدا البيت الرابع (وهو ثاني البيتين الذين ذكرهما الزّجّاجي) فعروضه سالمة.(٣)

وذكر الجوهري أنَّه يحتمل اجتماع العروض الصحيحة والعروض الحذّاء واستشهد ببيتي امرىء القيس المتقدّمين(٤) . وكان قد ذكر في مقدّمته أنَّ الإقعاد في عروض الكامل شاذ عن القياس وأنّه لا يجوز للمحدث ، لأنَّ ذلك إنّما وقع في المطبوع

---

(١) " عروض الزَّجّاجي " ٧٣ و.

(٢) انظر " ديوان امرىء القيس " ص٢٣٦-.

(٣) انظر " ديوان شعر الخرْنق بنت بدر بن هفان " ص ٢٨-٣٢.

(٤) " عروض الورقة " ص٦٩.

للتوهّم أو للضرورة ،فلهذا كان يرجع عنه إذا وجد مساغًا أو نُبِّه عليه . ولا يجوز أن يُقاس على النَّوادر [١] .

وشذَّذ الشنتريني [٢] ،وابن جابر [٣] بيتي امرىء القيس . وذكرهما النّقاوسي [٤] والدَّماميني [٥] في حديثهما عن الإقعاد . غير أنَّ الدَّماميني يرى أنَّه خاص بالكامل وقال : " لا شك أنه معيب وإن كان وقع لبعض فحول الشُّعراء " [٥] .

وحديثًا ،ذكر ابراهيم أنيس أنَّ العروض الأولى ذات الضرب الثالث نادرة في الشِّعر العربي ،وأنَّه لم يظفر بقصيدة واحدة منها وأنه عثر على أبيات متناثرة في ثنايا قصائد قديمة فأشار إلى قصيدة للمسيّب بن علس ،وثانية للمخبّل السَّعدي ، وثالثة لليزيد بن الحذّاق الشّنّي . وانتهى من ذلك إلى القول بأنَّ ما كان عروضه "متفاعلن " وضربه "فعْلن " لا يرد في كلّ أبيات القصيدة أمّا تلك الأمثلة المتناثرة في الشِّعر القديم فيرى أنَّ من الواجب أن يُلتمس لها تفسير خاص ولا يُتّخذ منها قاعدة عامة لأوزان هذا البحر [٦] .

وشبيه بهذا ما ذهب إليه عبدالله الطَّيب حيث ذكر تعليقًا على مقطَّعة لعمر بن أبي ربيعة [٧] عروضها "فعِلن " وضربها "فعْلن " خلا البيت الأخير فإن عروضه "متفاعلن " وضربه "فعْلن " وهو :

----

(١) السابق) ص ٥٤ .

(٢) "المعيار في أوزان الأشعار "ص ٦٧ .

(٣) "عروض ابن جابر " ٢٥ و ؟

(٤) "شرح القصيدة الخزرجية "١٨٧ و ؟ .

(٥) "الغامزة "ص ٢٧٣-٤ .

(٦) "موسيقى الشعر " ص ٦٦-٧ .

(٧) وعدد أبياتها سبعة وأولها :

علق النَّوار نوءاده جَهْلا * وصبا فلم يترك له عقْلا

" ديوان عمر بن أبي ربيعة "ص ١٧٤ .

فَأَجَبْتُها : إِنَّ المحبَّ مكلَّفٌ   فدعي العتابَ وأَحْدثي بَذْلا

(متفاعلن متفاعلن متفاعلن   متفاعلن متفاعلن فعْلن)

مستفعلن

أنّ إتمام العروض في هذا البيت ضرب من التّنويع يحدثه الشعراء في وزن الكامل المضمر وأنّ العروضيين وهموا فعدّوا مثل وزن هذا البيت "فَأَجَبْتُها". شيئًا قائمًا بذاته ولكن الأمر ليس كما ذكروا مستدلا بأمرين، أوّلهما : عدم ورود قصيدة كاملة من هذا الوزن باستثناء ما ذكره ابن عبد ربّه وهو كما يقول لا يُعتدّ به لإتيانه به بغرض التمثيل . وثانيهما : أنّه لا يوجد منه إلا أبيات مفردات ضمن قصائد من الكامل المضمر كبيت عمر بن أبي ربيعة ،وكقوله من قصيدة أخرى :

وَلَقَدْ عصيتُ ذوي القرابة فيكمُ   طرّا وأهل الودّ والصّهر (١)

(متفاعلن متفاعلن متفاعلن   متفاعلن متفاعلن فعْلن)

مستفعلن مستفعلن

ولهذين السببين أيضًا اطّرح مصطفى جمال الدّين هذا الوزن وذكر أنّ مجيء عروضه صحيحة من سهو الشاعر أحيانًا وأشار إلى مقطّعتي عمر بن أبي ربيعة المتقدّمتين .

ويظهر مما ذكره ابراهيم أنيس ،وعبد الله الطيب ،ومصطفى جمال الدّين احتكامهم فيما ذهبوا إليه إلى أمرين ،أوّلهما : القلة والكثرة وثانيهما : استقلالية الوزن في الاستعمال .

فأمّا الأول فإن العلماء في قرون متقدّمة من الزّمان نبّهوا إلى ندرة هذا الوزن من الكامل ،ويدلّ على ذلك ما ذكره الهمداني في حديثه عن العروض الأول من الكامل : " وأما الضرب الثالث منها فقليلٌ مستعملوه . وأكثر المحدثين أهملوه "(٣) وما ذكره التّفاوسي أيضًا في حديثه عن الكامل : " والثالث في

---

(١) "المرشد " ١/ ١٦٠-١٠ .   (٢) "الإيقاع " ص ٤١ ،حاشية"١".

(٣) "شرح عروض ابن السّقّاط " ١١و - ظ .

الأولى أقل استعمالا " (١) ولكن ذا لم يمنعهم من إقرار هذا الوزن وقبوله .

وأما نفيهم استقلالية هذا الوزن فينفيه ما ذكره عبد الحميد الرّاضي (٢) ومحمد الطويل (٣) وشعبان صلاح (٤) من قصائد التزم فيها هذا الوزن .

واستخدام هذا الوزن مستقلّا عن الضرب الخامس (الثاني من العروض الثانية) مع ما بينهما من فرق إيقاعي في العروض هو الذى سوّغ للخليل ،فيما يبدو ، تمييزهما .

ومما يُنسب إلى الضّرب الثالث من الكامل وهومن الخامس قول حسَّان بن ثابت :

لِمن الصَّبيُّ بِجانب الـــ ـبَطْحاء مُلْقَىً غَيْر ذي مَهْـــدِ

متفاعلـــن متفاعلـــن متْفاعلـــن متْفاعلـــن فعْلـــن

(مستفْعلـــن مستفعلّـــن)

ذكره الزّمخشري وقال : " من الضرب الثالث محذوف الصَّدر متمٌّ ب " من مُخْبري " (٥) ،وقال الشَّنتريني : "ليس بحجّة لشذوذه في القياس والاستعمال وإنّما ذلك شبيه بالغلط كأنّه لما تشابهت أجزاؤه غلط في عددها ،قال أبو إسحاق : وإنّما تمام البيت أن يزيد في أوّله "مَنْ مخْبري " (٦) وكذلك أورده السّكاكي شاهدًا للمخمّس (٧) وذكر أنّه من الشّـــواذ (٨) . كما أورده الزّنجاني (٨) وابن جابر (٩) ،وذهب الأول إلى نحو ما ذهب إليه الزّمخشري ،وذهب الثاني إلى نحو ما ذهب إليه الشَّنتريني .

---

(١) "شرح القصيدة الخزرجيّة " ١١٦ و ؟ . (٢) "شرح تحفة الخليل" ص ١٧٣-٥ .

(٣) " في عروض الشعر العربي ،قضايا ومناقشات " ص ٣٥-٧ .

(٤) " موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع " ص ٩١ - ٣ .

(٥) " القسطاس " ص ١٤٣ . (٦) " المعيار في أوزان الأشعار" ص ٦٩ .

(٧) " مفتاح العلوم " ص ٢٢٨ . (٨) " معيار النُّظّار " ١٣ ظ .

(٩) " عروض ابن جابر " ٢٥ ظ ؟ .

ولكنّ البيت مطلع قصيدة من الضرب الخامس للكامل الأحذّ المضمر وقد ورد في الدّيوان مسدّس الأجزاء .

لِمَن الصَّبيُّ بِجَانِبِ البَطْحَاءِ مُلْقى عليه غَيْرَ ذي مَهْدِ (١)

متفاعلن متفاعلن مفعولن متْفاعلن متْفاعلن فعلن
(= =)
مستفعلن مستفعلن

والبيت ،على هذه الرواية ،فيه عيب أيضًا لمجيء عروضه مقطوعة مضمرة وحقُّها أن تكون حذّاء فقط وهذا ، كما تقدّم ،لون من الإقعاد .

غير أنَّ هناك رواية أخرى للبيت وهي :

لِمنالصَّبيُّ بجانب البَطْحَا في التّرب مُلْقى غَيْرَ ذي مَهْدِ (٢)

متفاعلن متفاعلن فعْلن متْفاعلن متْفاعلن فعْلن
(= =)
مستفعلن مستفعلن

وهذه أَصحُّ الرّوايات وزنًا ، إذ تتفق مع وزن القصيدة التي منها هذا البيت ،وما في عروضه من إضمار إنَّما هو لأجل التّصريع .

هذا وقد يتداخل هذا الضرب الذي منه هذه القصيدة وهو الضرب الخامس بضرب آخر من نفس البحر ممَّا هو مبيَّنٌ فيما يلي .

---

(١) "ديوان حسَّان بن ثابت " (تحقيق : د . وليد عرفات) ١/ ٣٩٦ .

(٢) "ديوان حسَّان بن ثابت الأنصاري " (ط: دار بيروت والنشر ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م) ص ٨٧ .

سادسا ـ تداخل الضربين الرابع والخامس :

اختلف العلماء في حكم تداخل الضربين الرابع والخامس،فمنهم من أجازه مطلقا ،ومنهم من حصره بحال التقييد ،ومنهم من منعه البتة .

ذكر الأخفش أنهم أجازوا "فعِلن" مع "فعْلن" في الكامل إذا قُيِّد واستشهد لذلك بأبياتٍ من قصيدة لعديّ بن زيد وهي :

مِنْ آل لَيْلى دمنة وَطَلَـــلْ	قَدْ أَقْفَرت فيها النّعام زجِـلْ
مْتَفاعلن مْتَفاعلن فعِلـــن	مْتَفاعلـــن مْتَفاعلـــن فعِلـــن
(مستفعلن مستفعلن فعلـــن	مستفعلن مستفعلن فعِلـــن)
وَلَقَدْ غدوتُ بسابحٍ مَـــرِحٍ	ومعي شبابٌ كلّهم أَخْيَـــلْ
متفاعلـــن متفاعلـــن فعِلـــن	متفاعلـــن مْتَفاعلـــن فعلـــن
(	مستفعلن)
مِعْطي الجراء كأنَّـــه وعِـــلُ	نَهْدٌ ممرٌّ خلْقه مكْمَـــلْ
مْتَفاعلـــن متفاعلـــن فعِلن	مْتَفاعلـن مْتَفاعلـن فعلـــن
(مستفعلـــن	مستفعلن مستفعلن فعلـــن)

وذكر أنّه شاذ قليل بخلاف السريع فإنه لم تجيء قصيدة إلا وهذا الاختلاف فيها وذكر أنّه لو قال قائل : إن إسكان هذا كالإسكان في الزِّحاف ،لم يكـن به بأسٌ . ورأى أنّه لم يجز ،إلا أنّ المقيّد لم يَبق فيه اجراء صوتٍ ولا مدّ له . فرأوا أنّه موضع السكون وترك المد . فجاز هذا السّكون فيه لذلك .

أمّا المطلق فاستشهد له ببيتي الخرْنق بنت بدر المتقدّمين (١) وذكر أنّه جمع فيه بين السّاكن والمتحرك لأنّه صدر "متفاعلن" وإسكان ثانيه جائز كثير (٢) .

---

(١) انظر ما تقدّم ص ٢٥٨ - ٥٩ .

(٢) "قوافي الأخفش" ص ٨٣-٤ .

وأشار الزّجّاجي إلى اجتماع "فعِلن" و" فعْلن " في ضرب الكامل وذكر أنّه أكثر ما جاء في الشّعر المقيّد . واستشهد ببيتي عدي بن زيد الأوّلين (١) . وأورد مثل ذلك الشّنتريني في حديثه عن الشّواذ وذكر أنّه شذّ أيضًا في المطلق واستشهد ببيت الخرْنق بنت بدر :

النّازلين بكلّ معْتــركٍ والطّيبون معاقد الأُزْرِ

(متفاعلن متفاعلـن فعِلـن متفاعلن متفاعلـــن فعْلن)

وذكر أنّه رُوي بضم الزّاي (٢) .

ولم يُعن بعض العلماء بالتّمييز بينهما في حالة الإطلاق والتّقييد واكتفوا ببيان حكم الجمع بينهما عامة فذكر ابن القطّاع أنّه يجوز الجمع بينهما في الضرب الرابع وأنّهما يدخلان في قصيدة واستشهد ببيتين لامرئ القيس هما :

أَحْلَلْت رَحْلي في بني ثعلٍ إنّ الكريـم للكريم مَحــلْ

(متفاعـــن متفاعلـــن فعِلن متفاعلـن مفاعلـن فعِلـــن)

ووجدت خَيْر النّاس كلّهم طرًّا وأوْفاهم أبا حَنْبَــــلْ (٣)

(متفاعلـــن متفاعلـــن فعِلن متفاعلن متفاعلن فعْلــــن)

وذكر مثل ذلك مصنّف "تقويم البيان" (٤) والأحمدي (٥) .

وأشار النّقاوسي إلى اجتماع هذين الضربين في حديثه عن التحريد فقال :

" ومثاله من الكامل خلط الأوّل والثاني من ثانيته في قول امرئ القيس "

----

(١) "عروض الزّجّاجي" ٧٣ و - ظ .

(٢) "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٦٧-٨ .

(٣) "البارع" ١٠ ظ ،وانظر فيما يخص بيتي امرئ القيس ما يرد بعد ص ٢٦٦ حاشية " ١ " .

(٤) ٨ و ؟ .

(٥) "نزهة النّواظر" ٩ ظ ، ٣٦٠ ظ .

وذكر البيتين المتقدّمين وبيتاً ثالثاً هو :

أَصْدَقهم قولاً وأَبْعدهم شرًّا وأَجْودهم ((أ)) وانَ بَخلْ (١)

(مفتعلن مُتْفاعلن فعِلن متفاعلن متفاعلن فعِلن)

= =

مستفعلن مستفعلن

وكان ابن الدَّهان لا يجوِّز الجمع بينهما (٢) .

ويظهر مما تقدّم أنَّ العلماء كانوا يكرهون الجمع بين "فعِلن" و "فعْلن" في شعر من الكامل . ولكنّهم قبلوه في السريع (كما سيرد بعد) دون غيره من الأبحر التي وقع فيها أضرب مشابهة لهذين الضربين في الإعلال . ودليل هذا أنّهم لم يجمعوا بين ضربي العروض الثالثة من المديد ، المحذوف المخبون "فعلن" والمحذوف المقطوع "فعْلن" ،ولا بين ضربي العروض الأولى من البسيط المخبون "فعِلن" والمقطوع "فعْلن" ولا بين ضربي العروض الثانية من الوافر، السالم "مفاعلتن" والمعصوب "مفاعيلن" . وهنا يدخل موضوع أصل الجزء في الدائرة فإن "فعْلن" في البسيط والمديد لا تكون إلا بالقطع و هي في الكامل بالحذف والإضمار و في السريع بالصَّلم .

وجدير بالذِّكر أنَّ هذين الضَّربين من الكامل يتداخلان -إذا زوحفا- بضربي العروض الثانية من السريع ،وبضربي المنسرح ، المطوي والمقطوع . و في هذا الأخير وفي الضرب الثاني من العروض الثانية من السريع اختلاف يطول شرحه هنا . فيُرجأ التفصيل فيهما و في الضَّربين الآخرين وما بينهما وبين الكامل ، من تداخل إلى بابيهما ،ويُستتمّ هنا بيان بعض ما ذكره العروضيّين من مجيء الحذف في الضَّرب الخامس الأحذّ المضمر ، ذكره ابن القطّاع وأورد بيتاً لعبيد بن الأبرص :

---

(١) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٨٧و ؟ وما بين قوسين ساقط من المخطوط وهو والبيتان اللّذان قبله مع اختلاف يسير فيهما في "ديوان امرئ القيس" ص١٩٩ .

(٢) "دروس العروض" ١٨ ظ .

ذلّوا وأعْطَوك القِياد كما ذلّ الأُصيهب ذو الخُزامَةْ (١)

مْتفاعلن متفاعلن فعِلن مْتفاعلن متفاعلن فعْ
(مستفعلن مستفعلن مستفعلن)

وأورد مثل ذلك الشَّنتريني (٢) ،ومصنِّف "تقويم البيان" (٣) ،وابن جابر (٤) ،والأردبيلي (٥) والأحمدي (٦) ،والرّواية عند الأول والأخير "فأَعْطَوك" وقال الشَّنتريني : "ويجوز أن يكون قطف الضرب الرابع ، ولا يجوز أن يكون مخمّساً مرفّلاً ، لأنَّه ليس في الشعر بيت على خمسة أجزاء ولا سبعة ولا ثلاثة لما قدّمنا من أنَّ حقيقة البيت ما كان مؤلّفاً من مصراعين ،وأنَّ ما لا يمكن تصريعه فليس ببيتٍ ."

وتخريج هذا البيت في الضرب الرابع باعتبار القطف (وهو من العلل الخاصة بالوافر) بعيدٌ ، لما فيه من اجحاف بالجزء ، فهو ، على قوله ، معلول بالقطف بعد الحذذ .وإن عُدَّ مثل هذا من مخمّس الكامل فهو مرفّل في مثل ما ذكر الرّندي من قول القائل :

وَيَصْم في ذاك الصُّويعة عَنْ هَوى نَفْسي وَيفْعل ما يُريد (٧)

مفاعلن مْتفاعلن متفاعلن مْتفاعلن متفاعلاتن
(مستفعلن مستفعلن)

---

(١) "البارع" ١٠ ظ - ١ و .
(٢) "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٦٨ - ٩ .
(٣) ٨ و ؟ .
(٤) "عروض ابن جابر" ٢٦ ظ ؟ .
(٥) "مقدّمة كافية" ١٧ و .
(٦) "نزهة النّواظر" ٣٧ و .
(٧) "الوافي في نظم القوافي" ٨٦ ظ ؟ .

وتخريج بيت عبيد على التّرفيل أقرب إلى طبيعة الزّحاف أو العلّة في الجزء ،ومجيئه على خمسة أجزاء إنما هو على سبيل الغلط والتّوهّم . ويُعزّز هذا وروده برواية مستقيمة الوزن نهايةً لأبيات من مجزوّ الكامل المرفّل :

ذلّوا لِسوطك مِثْل مـا　　　ذلَّ الأُشيْقر ذو الخزامـهْ (١)

مُتْفاعلن متفاعلـن　　　مُتْفاعلن متفاعلاتن
(مستفعلن　　　مستفعلن)

وكما تصرّف عبيد في الضرب المرفّل بالزّيادة ،تصرَّف فيه غيره بالنّقصان وهو ما توضّحه الفقرة التالية .

----

(١) "ديوان عبيد بن الأبرص" ص١٢٦ .

سابعاً - تداخل الضرب السادس المزاحف بالخرم والاضمار :

يمتنع في الكامل لدى الخليل الخرم في حين جاء عن العرب . ومنه ماذكره ابن القطّاع [١] ،والزّنجاني [٢] ،والسُّهيلي [٣] ليزيد بن مفرّغ الحميري :

هامة تَدْعو صَـــدى   بين المُشقِّر واليمامَـــةْ

(فاعلن مْتفاعلـــن   مْتفاعلـــن متفاعلا تـــن)

فإذا اجتمع حذف السبب بالخرم وإضمار سائر الأجزاء في بيت واحد من الضرب السادس من الكامل (المجزوّ المرفّل) تداخل حينئذ بالضـــرب الخامس من الرّمل (المجزوّ السالم) وهو ما عناه النّقاوسي بقوله : "وما غُيِّر من الكامل فالتبس بمربّع الرّمل قول الحارث بن حلّزه اليشكري :

عـشْ لمَجْـدٍ لا يُضـرْ   ك النّوك ما اوتيت جَـــدّا

(فاعلـــن مْتفاعلـــن   مـــتفاعـلن مْتفاعلا تـــن

فاعلاتـــن فاعـــلا   تن * فاعلا تن فاعلاتـــن)

يدلّ على أنّه من الكامل قوله :

والمَـوْتُ خـيرٌ في ظِـلا   لِ العَيْش مِمَّن مَاتَ كَـدّا". [٤]

(مْتفاعلـــن مْتفاعلـــن   مْتفاعلـــن مْتفاعلا تـــن

=   =   =   =

مستفعلـــن مستفعلن   مستفعلـــن مستفعلـــن)

----

(١) "البارع" ٤و .   (٢) "معيار النُّظَّار" ٧و .

(٣) "الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام" ٢٨٧/١-٨ .

(٤) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١١٨ظ ؟ وفيه وردت "خَيْرٌ" بعد "العَيْش" وبهذا لا يستقيم الوزن . وللبيت رواية أخرى هي :

فالنّوك خَيْرٌ في ظـلا * ل العَيْش مِمَّنْ عاش كَدّا

"ديوان الحارث بن حلّزة" ص ٢٠ .

وما ذكره النقاوسي من تداخل بين البحرين نتيجة خرم الصّدر ووقصه ، وإضمار سائر الأجزاء ليس خاصًّا بهذا الضرب بل يكون أيضًا بين الضرب الثامن من الكامل (المجزوّ السالم) والضرب السادس من الرّمل حيث يكون تقديرهما :

فاعلن متْفاعلن * متْفاعلن متْفاعلن (الكامل : ض : ٨)

فاعلا تن فاعلا تن * فاعلا تن فاعلن (الرّمل : ض : ٦)

ولكنّ هذا التداخل بين البحرين نادر لما هو معروف من رسوم الخرم . كما أنّ ما استشهد به النّقاوسي للحارث بن حِلّزة له رواية أخرى ينتفي فيها الخرم وهي :

فانْعم بجدٍّ لا يُضرْ ... كَ النّوك ما أُعْطيت جَدّا [1]

متْفاعلن متْفاعلن ... متْفاعلن متْفاعلاتن

(= مستفعلن مستفعلن ... = مستفعلن = مستفعلاتن)

وبانتفاء الخرم ينتفي التباسه بالرّمل ، ولا يُظَنُّ هنا لما فيه من إضمارٍ أنّه من الرّجز . وذلك لمجيء الضرب مرفّلاً على زنة " مستفعلاتن " وهو لا يكون في الرّجز . وفي هذا قال المحلّي : " وقد يكون التّغيير منجيًا من اللبس مثل أن نجد بيتًا أربعة أجزاء، " مستفعلن " ثلاث مرّات ، والرابع " مستفعلاتن " مرفّلاً فيتعيّن بالتّرفيل أن يكون من بحر الكامل إذ الرّجز لا ترفيل فيه " [2].

وأشار أيضًا إلى تمايز هذا الوزن من الكامل بالتّرفيل عن الرّجز الزّنجاني [3]، ورضيّ الدّين ابن الحنبلي [4] . وقد يتداخل هذا الضرب من الكامل (السادس) بالذي يليه مما هو مبيّنٌ فيما يلي :

---

(١) (السابق نفسه) .

(٢) " شفاء الغليل " ٥١ ظ .

(٣) " معيار النُّظّار " ١٣ ظ - ٤ و .

(٤) " الحدائق الأُنسيّة " ٥٦ ظ .

ثامنا - تداخل الضرب السابع :

ذكر الأخفش أنّه يجوز التّقييد والإطلاق في الكامل ،لأنّ في بنائه شعرًا أقصر منه وأطول ، فمدّوه عن الأقصر ، وقصروه عن الأطول إذ جاء فيه " متفاعلاتن " و " متفاعلان " و " متفاعلن " بينهما واستشهد لذلك بقول سبيعة بنت الأحب :

أَبنيَّ لا تَظْلِمْ بمكّـــة لا الصَّغيرولا الكبيـرْ[١]

متفاعلن متفاعلن * متفاعلن متفاعلان (تن)

وروي عن الزّجّاجي أنّه استشهد بهذا البيت أيضًا للدلالة على جواز الإطلاق في الكامل قال : " وهذا هو الضرب السّابع يُسمَّى مذالاً ،وإن شئت قلت : " ولا الكبيرا " فأَطلَقْته وهو الضرب السادس منه يُسمّى المرفّل "[٢] .

وذكر مثل ذلك ابن الدّهّان[٣] . كما ذكره الزّنجاني[٤] في حديثه عن التّلوّن عند البلاغيّين ومثله العمري[٥] وشاهدهم هو شاهد الأخفش.

والبيت من قصيدة عدّتها خمسة عشر بيتًا قوافيها مجرورة عدا الأول والثاني والرابع والخامس والسادس والثامن . أمّا الأول والثامن فمنصوبان . وأمّا الثاني والرابع والخامس والسادس فمضمومة .

فإن أُطْلِقت القصيدة فهي من الضّرب السادس من الكامل (المجزوّ المرفّل) وفيها إقواء . وإن قُيّدت فهي من الضرب السّابع من الكامل (المجزوّ المذال)

---

(١) " قوافي الأخفش " ص ٨٩ .

(٢) ابن رشيق " العمدة " ١٤٧/١ . (٣) " دروس العروض " ٩ ظ - ٦ و .

(٤) " معيار النُّظّار " ٦٦ و وانظر لتعريف التّلوّن ما تقدّم في المديد ص : ١١٠ .

(٥) " شرح عقود الجمان في المعاني والبيان للسيوطي " ١٩٣/٢ .

ولا إقواء فيها حينئذ وقد رواها ابن هشام [١] قال : " يُوقف على قوافيها لا تُعرب "[١] و في رواية قال : " وهذا الشّعر مقيَّد . والمقيّد الذي لا يُرفع ولا يُنصب ولا يخفض "[٢] .

و نظير بيت سبيعة بنت الأحب ما استشهد به العروضيّون للضّرب السابع (المجزوّ المذال) :

جَدَثٌ يكون مُقامُـــهُ   أبدًا بمُخْتَلَف الرِّيـاحْ [٣]

(متفاعلـــن متفاعلـــن   متفاعلـــن متـفاعـــلان)

وذكره الشَّنتريني في حديثه عمَّا يجوز تقييده وإطلاقه وقال : " وهو من الكامل ،إن أطلقته كان مرفّلاً . وإن قيّدته كان مذالاً "[٤] .

و يلي المجزوَّ المذال في الكامل السَّالمُ وهو إذا زُوحِف أشبه الرّجز مما هو مبيَّنٌ فيمايلي .

---

(١) " السِّيرة النبوية " ٢٧/١ .   (٢) (السابق) ٢٧/١ ،حاشية "٤" .

(٣) انظر على سبيل المثال " عروض ابن السّرّاج البغدادي " ص ٤٢٦ ، ابن عبد ربّه " العقد " ٢٩٢/٦ ، ابن عبّاد " الإقناع " ص ٣١ ، " عروض ابن جِنّي " ص ٥٤ ، الجوهري " عروض الورقة " ص ٦٩ ، التّبريزي " كتاب الكافي في العروض والقوافي " ص ٦٢ .

(٤) " الكافي في علم القوافي " ص ١٢٠ .

تاسعا - تداخل الضرب الثامن المزاحف :

تقدّم أنّ ضربي العروض الأولى من الكامل يتداخلان بضربي العروض الأولى من الرّجز ، المضمر منه بالسّالم ،والموقوص بالمخبون ،والمخزول بالمطوي . ويجري هذا التداخل أيضًا بين الضّرب الثامن من الكامل والضرب الثالث من الرّجز . فبإضمار الضّرب الثامن من الكامل يؤول الجزء إلى " مستفعلن " فيكون كالضرب الثالث من الرّجز السالم. وأشار إلى تداخل هذين الوزنين الزّاوندي (١) والزّنجاني (٢) ،ورضيّ الدّين ابن الحنبلي (٣) وقال : " عليك أن لا تحمل قصيدة مسدّسة أو مربّعة كلّ أجزائها "مستفعلن " على مضمر الكامل التّام أو المجزوّ بل على الرّجز التام أو المجزوّ ، لأنّ الرّد إلى ما لا زحاف فيه أولى " (٣) .

ويوقص الضّرب الثّالث من الكامل ،وخبن الضّرب الثّالث من الرّجز يؤولان إلى " مفاعلن " أربع مرّات. وقد تقدّم أنّ بعض العلماء يُجوّز قبض أجزاء الهزج ، وعقل أجزاء مجزوّ الوافر فيتداخلان بالكامل والرّجز أيضًا (٤) .

ويخزل الضّرب الثّامن من الكامل ،وطيّ الضّرب الثّالث من الرّجز يؤولان إلى " مفتعلن " أربع مرّات .

وقد تقدم أنّ الزّاوندي يجعل ما كان مؤلّفًا من " مفتعلن " وحده بحرًا برأسه ،وذا المربّع هو النّوع السابع من اثني عشر نوعًا ومثّل له ببيتين من شعره

إنّ فلا نًا رَجـــلٌ	ذو ظلفٍ نَعْتَمِـــدُهْ
أَحْسَبُـــه مجْتهـــدًا	يُقْنِعني مجْتهـــدُهْ (٥)
(مفتعلـــن مفتعلـــن	مفتعلن مفتعلـــن)

----

(١) " الإبداع " ٣٠ و .
(٢) " معيار النُّظَّار " ١٣ظ .
(٣) " الحدائق الأنسِيّة " ٥٦ و-ظ .
(٤) انظر ما تقدّم في الوافر : ٢٠٦-٢٠٨ .
(٥) " الإبداع " ٧٢ و .

ولكن هذا التداخل نادر الحدوث لا سيما في الصُّورتين الأخيرتين ،فهما قليلتا الاستعمال ،وقديمًا قال الأخفش : " ولم نجد "مفتعلن" ولا "مفاعلن" في مجزوء الكامل ،وهو جائز لأنَّه قد جاء في بابه "[1] .

وبهذا يتمّ الحديث عن آخر أنواع مجزوّ هذا البحر الخليلية قابلة التداخل أمّا ما ذهب إليه جلال الحنفي من اطّراح ما استشهد به التّبريزي للضرب التاسع من الكامل وهو:

ويْلي على خَفــراتٍ	مثْل الدُّمى غَنِجــاتِ
مْتَفاعلــن فعلا تــن	مْتَفاعلــن فعلا تــن
(مستفعلــن	مستفعلــن)

ونسبته إيّاه إلى المجتث[2] ، فيدفعه أنَّ التّبريزي ذكر أنَّ البيت مصرّع من الضرب التاسع[3] ، وذا يعني أنَّ البيت منتزعٌ من قصيدة من الكامل ، و "مستفعلن" فيه زحاف . وقُطعت عروضه لأجل التّصريع وهو مما جرت بـه عادة الشُّعراء فـي مفتتح قصائدهم وفي الانتقال من قصة إلى قصة.

فأمّا ما استُدرك على الكامل من مجزوّ أحذّ العروض والضرب فيُترك تفصيله إلى المقتضب . وأمّا المنهوك فتُوضّحه الفقرة التالية.

---

(١) "عروض الأخفش " ١١ و.

(٢) "العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه "ص ٤٢١ ، ٦٧ حاشية " ١ ".

(٣) "كتاب الكافي في العروض والقوافي "ص ٦٤ .

عاشرا - تداخل المنهوك :

ذكر الرّاوندي في حديثه عن الأوزان التي لم يذكرها الخليل للكامل منهوكًا فقال : " والمنهوك المطلق في الكامل هو "متفاعلن" مرّتين ، وعليه قلت:

١ - وَقَفَ الحَبِيبُ بذي الغضـا

(متفاعلن متفاعلن)

٢ - في جُنْحِ لَيْلٍ قَدْ أَضَا

٣ - والبَرْقُ فيه أَوْمَضَا

٤ - فَظَنَنْتُ سَيْفًا يُنْتَضى

٥ - هذاك عَهْدٌ قَدْ مَضَى

٦ - ولّى حَميدًا وانْقَضَى

فهذه ستة أبيات بهذا الاعتبار ، هي من الطّبقة العليا " (١) .

وأشار طاهر ابن حبيب إلى هذا الوزن في حديثه عن الرّجز فقال : " وقد أجاز الجوهري النّهك في الكامل وزعم أنّ منهوك الرّجز هو منهوك الكامل دخله الإضمار ، لأنّ الرّجز عنده ليس من بحور الشعر إنّما هو من مضمر الكامل " (٢) .

ونقل رضيّ الدّين ابن الحنبلي ما ذكره طاهر ابن حبيب عن الجوهري وقال : " ولا ينافيه ما ذكره الجوهري في صحاحه من أنّ الرّجز من الشّعر لأنّ نفي كونه بحرًا مستقلاّ لا يُنافي كونه شعرًا من بحر مستقلّ ولكن يُنافيه عدُّه إيّاه في عروضه من البحور الاثني عشر وعدم إتيانه منهوك الكامل أصلاً ولكن للرّجز " (٣) .

---

(١) "الإبداع" ٦٧ و . (٢) "النُّكت الحايزة" ٣١ظ .

(٣) "الحدائق الأنسيّة" ٥٩ ظ - ٦٠ و .

وهذا هو الصَّحيح عن الجوهري . ولعلّ غيره قال بما ذكره طاهر ابن حبيب من تصنيف منهوك الرّجز في الكامل ونُسب إلى الجوهري لما عُرف عنه آنذاك من مخالفةٍ للخليل .

ولامرىء القيس أبياتٌ من منهوك الكامل وهي :

رُبَّ طَعْنَةٍ مُثْعَنْجِرَهْ

وَ جَفْنَةٍ مُتْحَيِّرَهْ

و قصيدةٍ مُحَبَّرَهْ

تَبْقَى غَدًا بأَنْقَرَه (١)

متفاعلن مفاعلن
(=)
مستفعلن

و يبدو أنَّ الخليل وغيره من العلماء الذين زاولوا العروض ، اطّرحوا هذا الوزن ليس لندرته فحسب بل لأنَّ الكامل كما يقول الأخفش : " شعر تُوهِّم فيه الطُّول والثِّقل ." (٢) فلا يليق به الشَّطر فكيف النَّهك ؟

أمّا الرّاوندي فإنّه إذ يثبت هذا الوزن وغيره من الأوزان ممَّا لم يذكره الخليل يُحقِّق مقصدًا من مقاصد تأليفه " الإبداع " وهو استكثار الحظّ من الأوزان وذلك ليُستَظْهر بها وباستحضار أصنافها في الذِّهن على سرعة النَّظم وسهولة السَّوق ،ويُستعان بمعرفة صورها ومقاديرها على اقتناص المعاني التي تُطابقها و يليق بها بحيث لا تَفضل عليها ولا تقصر عنها (٣) .

*

ويظهر مما تقدّم من تفصيلات أنَّ من أضرب الكامل ما يتداخل بعضها ببعض، وأنَّ منه ما يتداخل بالرّجز كما قد يتداخل بالرّمل على نحو ما مضى . وسيرد

---

(١) " ديوان امرىء القيس " ص ٣٤٩ . (٢) " عروض الأخفش " ١١و .
(٣) " الإبداع " ٢و .

بعد أن منه ما يتداخل أيضًا بالسّريع وبالمنسرح . وأكثر هذه البحور تداخلاً بالكامل ،الرّجز وذلك ليسر انتقال أحدهما إلى الآخر بأيسر أسباب الزّحاف ، فأضرب المضمر من الكامل تتداخل بالسالم ،والموقوص بالمخبون ،والمخزول بالمطوي . ولكن ذا لا يُسوّغ دمجهما في بحر واحد فإن الفرق بينهما قائم على كلّ حال شكلا وإيقاعًا ،فالإيقاع الذي يعطيه الكامل بما فيه من الفاصلة والوتد غير إيقاع الرّجز . وشكلا فإن "متفاعلن" لا ترد في الرّجز كما أن "فعلتن" لا ترد في الكامل .

وقد كان هذا التداخل على نطاق ضيّق في القديم ،ثم اتسع بمرور الزمان نتيجة ارتضاء بعض العلماء ما ورد في الشّعر الجاهلي من زحافات وعلل (من جانب) ونتيجة مذاهب منهجية من جانب آخر ويمكن تقسيم صور التّداخل هنا وفقًا لذلك إلى ثلاثة أقسام :

١ - <u>تداخل ناشئ عن زحافات جائزة في عروض الخليل .</u>

ويتمثل هذا في الصّورتين الأولى ،والثامنة وهما :

- تداخل الضرب الأول المضمر .
- تداخل الضرب السابع .

٢ - <u>تداخل ناشئ عن زحافات جائزة في عروض الخليل (من جانب) وعن تصورات منهجية من جانب آخر :</u>

ويتمثل هذا في الصّور : الثانية والثالثة والرابعة والتاسعة . وهي على الترتيب :

- تداخل الضرب الأول الموقوص .
- تداخل الضرب الأول المخزول .
- تداخل الضرب الثاني المزاحف .
- تداخل الضرب الثامن المزاحف .

٣ - تداخل ناشيء عن زحافات و علل لا تخرج عن القواعد الكلية لعروض الخليل :

ويتمّل هذا في الصُّور : الخامسة ،والسادسة ،والسابعة ،والعاشرة وهي على الترتيب :

- تداخل الضربين الثالث والخامس.
- تداخل الضر بين الرابع والخامس .
- تداخل الضرب السادس المزاحف بالخرم والاضمار.
- تداخل المنهوك .

كما يمكن تقسيم صور التداخل باعتبار آخر إلى أنواع ثلاث أيضا :

- تداخل بين الأضرب : ويتمثل هذا في الصُّور : الخامسة والسادسة ، والثامنة .
- تداخل بين الأبحر : ويتمثل هذا في الصُّور : الأولى والثانية ، والثالثة ،والسّابعة ،والتّاسعة ،والعاشرة.
- تداخل بين الأضرب والأبحر معاً : ويتمّل هذا في الصُّورة الرابعة.

السـريـع

أصل السريع في الدّائرة :

مستفعلن مستفعلن مفعولات   مستفعلن مستفعلن مفعولات

ولا يستعمل تامًّا صحيحًا (١).

وله- على نحو ما أثبت الخليل - أربع أعاريض وستة أضرب . وفي رواية سبعة :

العروض الأولى : مطوية مكشوفة (فاعلن) ولها ثلاثة أضرب :

١ - مطويّ موقوف (فاعلان).

٢ - مطويّ مكشوف مثلها ،

٣ - أصلم (فعْلن).

العروض الثانية : مخبولة مكشوفة (فعِلن) ولها ضرب واحد مثلها . ويروى لها ضرب ثان أصلم واختلف في عزوه إلى الخليل مما هو مفصَّل بعد .

العروض الثالثة : مشطورة موقوفة (مفعولان).

العروض الرابعة : مشطورة مكشوفة (مفعولن) (٢).

ولا يجوز في السريع خبن " فاعلن " التي للعروض والضرب . قال الأخفش : " ولم يزاحفوا في " فاعلن "، لأنَّ أصله " مفعولات " وقد حذفوا من وتده التاء فضعف الجزء. وهذا ادّعاء، لأنَّه لم يُعلم أنَّ أصل هذا كان " مفعولات " والحجّة فيه أنَّه لم يجيء ... وما أرى ترك الزّحاف في

---

(١) أورد بعض العلماء له أبياتًا تامة . انظر: ابن عبّاد " الإقناع " ص ٧٠ ، ابن القطّاع " البارع " ٢١ ظ ، الجَنْزي " الدّوائر " ٥ ظ.

(٢) انظر : ابن عبد ربّه " العقد " ٦/ ٢٧٤-٥، ابن عبّاد " الإقناع " ص ٥١ - ٣ ، " عروض ابن جِنّي " ص ٧٦ - ٩ .

" فاعلن " في السريع إلا لئلا يختلط بالعروض الأخرى . وبُني " فاعلان " عليه . فتُرك فيه الزّحاف كما قالوا " قَصَت " و " قَصَتَا ". (١) .

وما ذكره الأخفش من امتناع الخبن ، لضعف الجزء هومذهب الخليل ولكن الأخفش لا يوافقه في ذلك ، فهو يرى أنَّ سبب امتناع خبن " فاطن " هو دفع اللبس بين الضرب الثاني من العروض الأولى ، والضرب الأول من العروض الثانية . وقد أشار إلى هذا الاختلاف بين الخليل والأخفش الزّجاجي (٢) والنّقاوسي (٣) . وأعرب كلٌّ من التّبريزي (٤) ، والرّاوندي (٥) ، وابن جابر (٦) عن سبب ضعف الجزء فذكروا أنه لحقه زحافان فلا يدخلهما ثالثٌ لأنَّ ذلك يكون إجحافًا بهما .

وذكر الصَّبان : أنّه " نقل غير واحد عن بعضهم جواز خبن العروض الأولى مع أنَّها حينئذ تكون عين الثانية " (٧) .

كما أنَّه لا يجوز في السريع طيّ ضرب المشطور الموقوف والمكشوف ، قيل : لاختلال العامد وهو الوتد قاله المحلّي (٨) . وقيل : لأمن اللبس وهو ما ذكره الزّنجاني حيث قال : " ولا يجوز طيّ الضرب السادس والسابع وهما " مفعولان " و " مفعولن " لئلا يلتبس البيتان بالبيت من الضرب الأول والثاني " (٩) .

---

(١) " عروض الأخفش " ١٢ظ .
(٢) " عروض الزّجاجي " ٨٣ ظ .
(٣) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٣٣ و ـ ظ ؟ .
(٤) " كتاب الكافي في العروض والقوافي " ص ٩٩ .
(٥) " الإبداع " ٢٥ ظ .
(٦) " عروض ابن جابر " ٤٧ و ؟ .
(٧) " شرح الصَّبان على منظومته في علم العروض " ص ٢٩ .
(٨) " شفاء الغليل " ١٣٣ ظ - ٤ و .
(٩) " معيار النُّظّار " ١٩ ظ .

ولا التباس بين المشطور الموقوف (مفعولان) والأول إلا في حالة كون الأول مصرّعا،لأنّ عروضه "فاعلن" لا "فاعلان" ومع أنّ المشهور منعه ، فإن الجوهري يجوّزه أخذًا بما جاء عن الشعراء مستشهدًا بالشطرين :

يَا صاحبيْ رَحْلي بذات الخَليلْ
عُوجا على المَنْزل قبل الرّحيلْ (١)

(مستفعلن مفتعلن فاعلان)

أمّا المشطور المكشوف (مفعولن) فإنّ طيّ البيتين منه يؤدي إلى الالتباس بالثاني من السريع دون تصريع . وذكره طاهر ابن حبيب ـ خلافًا للجمهور ـ في حديثه عن ألوان الزّحاف الجائزة في هذا البحر فقال : "والطّي والكشف جميعًا في عروضه المشطورة ، مثاله " مفعلا " يخلفه " فاطن " شاهده :

لا بُدَّ منه فاحْذَرنْ وارْقُبَنْ. (٢)

(مستفعلن مستفعلن فاطن)

وذكر كلٌّ من الجَنْزي (٣) ، وابن الدَّهان (٤) ، والرّاوندي (٥) ، والدّماميني (٦) هذا الشاهد برواية أخرى :

لا بدّ منه فانحدرن وارْقَيْنْ

(مستفعلن مستفعلن فعولان)

ولا طيّ ولا كسف في ضوء هذه الرواية بل وقف وخبن .

----

(١) " عروض الورقة " ص ٧٥ .
(٢) " النكت الحايزة " ٣٥ و .
(٣) " الدّوائر " ٢٨ و .
(٤) " دروس العروض " ١٨ ظ .
(٥) " الإبداع " ٢٥ ظ وفيه وفي السابق "منها" مقام "منه".
(٦) " الغامزة " ص ١٩٧ .

ومما جاء عن العرب في هذا البحر ولم يذكره الخليل أيضًا ،عروض مطوية. ذكرها ابن القطّاع [(١)] وكذلك مصنّف "تقويم البيان" [(٢)] وشاهدهما :

إن تسألي فالمَجْد غيْرُ البديع قَدْ حلَّ في تيمٍ و مَخْـــزومِ

(مستفعلن مستفعلن فاعــلات مستفعلــن مستفعلن فعْلن)

ويُعزى هذا البيت إلى امرأة من بني مخزوم ،ويليه بيتان هما :

قومٌ إذا صُوِّت يوم النّزال قاموا إلى الجرد اللّهاميـــمِ

(مستفعلن مفتعلن فاعلات مستفعلن مستفعلن فعلـــن)

من كلّ محبوك طويل القــرا مثل سنان الرّمح مسهـــومِ

(مستفعلن مستفعلن فاعلـن مفتعلن مستفعلـن فعْلـــن)

و شذّذ التّبريزي في شرحه لهذه الأبيات ،البيتين الأولين وذلك لما فيهما من زيادة لم تجر العادة باستعمال مثله ،فالأول يزيد بالعين من "البديع" والثاني يزيد باللام من "النّزال" وهو في ذلك كما يقول مثل البيت الأول ولو رُوي "يوم الوغى" للحق بالبيت الثالث من القطعـــة وهوالصَّحيح [(٣)] .

وكذلك أورد الشَّنتريني هذه الأبيات في حديثه عن شواذ السّريع شاهد العروض وافية وذكر أنَّه استعمل فيها الكسف على جهة الزّحاف [(٤)] . وكذلك أشار ابن مهاجر إلى البيت الاول شاهدًا لعروض مطوية موقوفة [(٥)] . ويُلحظ هنا قوله بالوقف زيادة على الطّي ،وعليه فالعروض فيه "فاعلانْ" لا "فاعلاتُ" .

وكذلك قال بالطّي والوقف على جهة الزّحاف ابن جابر وشاهده الأبيات الثلاثة [(٦)] . وذكر هذه الأبيات أيضا الأسنوي [(٧)] والنّقاوسي [(٨)] والأحمدي [(٩)] ، شاهدًا لعروض مطوية "فاعلاتُ" .

---

(١) "البارع" ١٥ و . (٢) ١٢ و ؟.

(٣) "شرح ديوان الحماسة" "أبو تمام" ٤/١٤٨ .

(٤) "المعيار في أوزان الأشعار" ص٨٧ . (٥) "الوجيزه" ٨ ظ .

(٦) "عروض ابن جابر" ٤٨ ظ - ٩ و ؟ . (٧) "نهاية الراغب" ٥٥ ظ ثانيًا .

(٨) "شرح القصيدة الخزرجية" ١١٩ ؟. (٩) "نزهة النّواظر" ١٢ظ ، ٥٥و .

هذا وقد روى بعض العلماء لهذا البحر - زيادة على ما ذكره الخليل - عروضًا وافية مكشوفة مخبونة (فعولن) ضربها مثلها . وصنّفها بعضهم في بحر آخر .

*

والسريع بعد من البحور التي اختلف فيها ، فقديمًا ذكر الأخفش أنّ الواو في " مفعولات " زائدة (١) . وبحذفها تصبح " مفعلات " فتحول إلى " فاعلات " . ومن هنا ،فيما يبدو ، كان قول الهمداني (٢) ، والنّقاوسي (٣) في حديثهما عن هذا البحر من أنّ أصله عند الأخفش " مستفعلن مستفعلن فاعلاتن " .

وجعل الجوهري مسدّس السريع مسدسًا آخر من البسيط ،كما جعل الرّاوندي السريع كلّه في الرّجز . وذكر حازم أنّ تجزئته الصحيحة التي تشهد بها القوانين البلاغية " مستفعلن مستفعلن فاعلان " وأنّ الجزء الواقع نهاية كلا الشطرين من هذا الوزن ليس بمحذوف من غيره ولا مغيّر من سواه . وإنما هو مركّب من سبب خفيف (فا) ووتد مجموع متضاعف (علان) (٤) .

ونجم عن بعض هذه الاجتهادات بالاضافة إلى ما كان الخليل قد أجازه في الكامل من زحاف ،وما أجازه غيره من الأحكام في أبحر أخرى ، صورٌ من التداخل يمكن إجمالها على النّحو الآتي :

أولا : تداخل العروضين الأولى والثانية .

ثانيا : تداخل ضربي العروض الثانية .

ثالثا : تداخل العروضين الثالثة والرابعة (المشطور) .

رابعا : تداخل (العروض الوافية المكشوفة المخبونة) .

---

(١) " عروض الأخفش " ١٣ و-ظ . (٢) " شرح عروض ابن السّقّاط " ٣١و .

(٣) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٢٩و؟ . وقابل : د.أحمد مستجير " في بحور الشعر : الأدلّة الرّقميّة لبحور الشّعر العربي " ص ٣٢ .

(٤) " منهاج البلغاء " ص ٢٣٦ .

أولا : تداخل العروضين الأولى والثانية :

خالف الجوهري والرّاوندي الخليل في تصنيف عروضي السريع الأولى والثانية ، فجعلهما الجوهري في البسيط ،وجعلهما الرّاوندي كغيرهما من فروع السريع -كما سيرد بعد - في الرّجز .

فأما الجوهري فأقام مذهبه على حذف تفعيلتي الحشو لاستخلاص الضرب الثاني من العروض الأولى للسريع على أنّه ضرب أول مع إنشاء بعض الزّحاف (وهو عنده لقب يشمل العلل) لإقامة سائر الأضرب ،ويوضّح هذا قوله في بحر البسيط :" وله مسدّس آخر يُسمّيه الخليل السّريع . وبيته الذي لا زحاف فيه :

هَاجَ الهوى رَسْمٌ بِذاتِ الغَضَا مُخْلولِق مُسْتَعْجِمٌ مُحْوِلُ

(مستفعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن)

وقد نقص منه " فاعلن " الأولى والثالثة ."(١)

وذكر في حديثه عن الزّحاف شاهد الخليل للضرب الأول :

أَزْمانَ سلْمى لا يَرى مثْلها الرّ اءون في شامٍ ولا في عِراقْ(٢)

(مستفعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلان)

وعروضه على منهج الجوهري صحيحة . وضربه مذال . وهو إذ يذكر هذا البيت في حديثه عن زحاف هذا البحر لا يعني إجازة الجمع بينه وبين (الضرب الثاني) المتقدّم فالزّحاف عنده لقب يشمل " كلّ تغيير يلحق الجزء من الأجزاء السبعة من زيادة أو نقصان أو تسكين أو تقديم حرف أو تأخيره ."(٣)

---

(١) " عروض الورقة " ص ٦٢ .

(٢) (السابق) ص ٦٤ .

(٣) (السابق) ص ٥٦ .

ومثل ذلك يقال عمّا ذكره في حديثه عن الزِّحاف من خبن في عروض السريع وضربه وبيته :

النَّشر مِسْكٌ والوُجوه دَنا   نِيرٌ وأَطْرافُ الأكُفِّ عَنَمْ (١)

(مستفعلن مستفعلن فعلن   مستفعلن مستفعلن فعِلن)

ولم يعن الجوهري -على عادته في البحور -بذكر أضرب السريع كلّها، لأنّه لا يرى من حاجة إلى معرفة تفصيل عدد الأعاريض والأضرب ،وترتيب الأبيات لأنّ الزحاف لا يختص بها دون الحشو والصّدور ، فهي ،كما يرى ، مشغلة عظيمة قليلة الفائدة . والصّواب لديه أن تُعرف الأبيات التي لا زحاف فيها ثم ما يجوز فيها من الزِّحاف وألقابها (٢) . بيد أنَّه يمكن تقدير سائر أضرب السريع عنده وهي الثالث من العروض الأولى ،والثاني من العروض الثانية .

فأمّا الثالث من العروض الأولى فيكون في ضوء منهج الجوهري مقطوعاً إذ الأصل فيه "فاعلن" حذف من آخره ساكن وتده ثم سكِّن آخر متحرك منه فبقي "فاعل" فنقل إلى "فعْلن" وقد قال بقطع ضرب المجزوّ كما قال بقطع ضرب المثمّن .

وأمّا الثاني من العروض الثانية فعروضه مخبونة "فعِلن" وضربه مقطوع "فعْلن".

وما ذهب إليه الجوهري من استخلاص السريع من البسيط صادر عن اعتقاد منه بأنَّ " كل بيت رُكِّب من "مستفعلن فاعلن" فهو من البسيط، طال أو قصر." (٣) وسوّغ له ذلك ما بين ضروب البحر الواحد

---

(١) (السابق) ص ٦٢ .

(٢) (السابق) ص ٥٧ .

(٣) (السابق) ص ٥٦ .

من فروق في الإيقاع (١) . ويدلّ على ذلك عنده قوله : " فلو جاز أن يُجعل ما يُشارك غيره في جزئه بابًا على حدة لنقصان اجزائه أو لتقديم بعضها على بعض أو للزّحاف ،لزم ذلك في كل مربّع ومثلّث ومثنّى ومزاحف " (٢).

وثمّة محاولة أخرى لاستخلاص السريع من بحر آخر ، قام بها الرّاوندي ، حيث جعل أضرب العروض الأولى والعروض الثانية من السريع صنفًا ثانيًا من مسدّس الرّجز . وجعلها أربعة "أنواع " وشواهده هي شواهد الخليل غير أنّه خالفه في ترتيب الأبيات فابتدأ بما هو مماثل للعروض ثم ما زاد عنها وما نقص .

فالأول : هو الذي يعتل فيه "مستفعلن " في العروض والضرب بحذف " تف " منها يبقى " مُسْعِلُن " فتنقل إلى "فاعلن ".

والثاني : يفرّعه الرّاوندي من الأول بزيادة حرف ساكن " فاعلن" في الضرب فيصير "فاعلان " ويسمى مذالاً على نحو ما ذهب إليه الجوهري .

والثالث : كذلك إلا أنّ الضرب فيه "فعْلن " كأنّ المحذوف عنده " تف " وعين الوتد فتبقى "مسْلن " فتحول إلى "فعْلن " واشترط فيه أن يكون السّاكن الذى بإزاء العين من " فعْلن " حرف مدٍّ فيكون في قوّة "فاعلن " لأنّ حرف المد يكون أطول من غيره من السّواكن وهو ما يُعرف بالرّدف في القافية .

والرابع : هو الذي تصير فيه "مستفعلن "الثالثة والسادسة أي التي في العروض والضرب " فعِلن " . وذلك بحذف "السِّين "منه و " التاء "و "الفاء " يبقى " معلن " فينقل إلى "فعِلن " (٣) .

قال : "وكأنّهم حين أنسوا بـ" فاعلن " في العروض والضرب جعلوه كالأصل فطووا منه الألف " وهي كأنّها في حكم الثابت على بعض الوجوه " (٣).

---

(١) انظر تقديم د . صالح جمال بدوى لـ "عروض الورقة " ص ٤٩ .
(٢) (السابق) ص ٥٦ . (٣) "الإبداع " ٢٢ ظ .

وذكر الرّاوندي أنّ الخليل إذ جعل هذه الأنواع من السريع ، ارتكب فيه ثلاثة أشياء ،أولها أنّه عدل في تأصيله من المتفق الأجزاء إلى المختلف من غير حاجة تمس به إلى ذلك ، وثانيها : أنّه جعل "فاعلن" فرعًا بطريق الإعلال لأصل لا وجود له ولا مساغ لوجوده هنا وهو "مفعولات" متحرّكة التاء . وجعله عروضًا لهذا البحر و ضربًا . والعروض والضرب لا بدّ في كل واحد منهما من إسكان الآخر . وثالثها : أنه لا دليل على أن "مفعولات" هي الأصل لـ "فاعلن" أو "فعِلن".(١)

وقال : " فأمّا ما ذهبنا إليه نحن فعلى نحو ما في الرّمل والكامل وغيرهما حيث تلاحقت أجزاء كل واحد منهما متشابهة في أنواع منه تامة فيُجعل الإعلال في الجزء الأخير من كلّ واحد من النّصفين فصلاً مقوّمًا لبعض الأنواع الناقصة".(١)

وما سلكه الراوندي هنا من حذف "تف" من "مستفعلن" في الرّجز ،وهو من البحور المتفقة ذي التفعيلة الواحدة هو ما سلكه من قبل لحيازة مسدّس البسيط في الرّجز مع فارق بين "فاعلن" في البسيط والسريع وهما لديه صنفان من الرّجز. فإنَّ "فاعلن" في البسيط يُحتاج فيها لديه إلى التعويض عن المحذوف بزيادة التمديد إلى ما يحقّق صوت السبب لكون الإعلال فيها وقع حشوًا . والحشو أقل احتمالاً للنّقصان . أمّا في السريع فلا يُحتاج في إنشادها لديه إلى التّكميل بزيادة الصوت لمجيء الإعلال في العروض والضرب إلا ما كان اشترطه العروضيّون من ردف في ضرب النّوع الثالث .

وفي مجيء الإعلال في العروض والضرب ما يميّز السريع لدى الرّاوندي صنفًا من أصناف مسدّس الرّجز عن الصّنفين الآخرين . وهما كما تقدّم عروضا

---

(١) (السابق) ٢٣ و.

مجزوّ البسيط ، والعروض الأولى من الرّجز لدى الخليل .

وذلك معنى قوله "إن الإعلال في الجزء الاخير من كلّ واحد من النّصفين فصلٌ مقوّم لبعض الأوزان الناقصة ." وسيرد بعد ما يوضّح ذلك عنده .

أما ما يُعدّ زحافًا عند الخليل في السّريع ، فإن الرّاوندي ينفي صحة إلحاق المخبول منه بالرّجز ويجعله نوعًا متميّزًا من بحرٍ يُسمّيه " المخبول " ضمّنه بعض ما وقع عند الخليل مزاحفًا بالخبل من "مستفعلن " في أبواب مختلفة وذكر أنّه مستثقلٌ لتوالي أربع حركات فيه . وقسّمه إلى صنفين ،مسدّس، ومربّع . وقسّم المسدّس إلى ثلاثة أنواع :

الأول : هو الصّحيح العروض والضرب ،وذكر أنّه يصلح أن يُحمل عليه ما أنشده الخليل (في الرّجز) .

وثِقَلٍ مَنَعَ خَيْرَ طَلَبٍ وطَلَبٍ مَنَعَ خَيْرَ تُؤَدَهْ

(فعلتن فعلتن فعلتن فعلتن فعلتن فعلتن)

والثّاني : هو الذي تكون عروضه مضمرة منه (بإسكان العين فتنقل إلى "فاعلن ") وضربه مضمرًا مذالاً ،وذكر أنّه يصلح أن يُحمل عليه ما أنشده الخليل لما سمّاه بالسّريع وهو :

وبَلَدٍ قَطَعَهُ عَامِرٌ وجَمَلٍ حسرَه في الطّريقْ

(فعلتن فعلتن فاعلن فعلتن فعلتن فاعلان)

والثالث : هو الذي يكون فيه كلّ واحد من العروض والضرب مضمرًا (فاعلن) ومثّل له بالبيت المتقدّم مع تحوير فيه .

وقسم المربّع إلى أنواع ثلاثة كأنواع القسم الأول ومثّل له بالأبيات المتقدّمة مع طرح بعض أجزائه .

وذكر أنّه لا يمتنع أن يُخالط " فعلتن " هذا قليل شيءٍ من " مفاعلن" وأيضًا من " مفتعلن " فيُجعل زحافًا له ما لم يقع عروضًا أو ضربًا (١) . كما يصحّ العكس عنده فتكون " فعلتن " زحافًا لما هو مؤلّف من " مفاعلن " أو " مفتعلن ". أمّا من " مفاعلن " فبإسقاط الألف . وأمّا من " مفتعلن " فبإسقاط " الفاء " (٢) . وكلّ ما تألّف من " مفاعلن " أو " مفتعلن " كما تقدّم هو عنده بحر برأسه ويُسمّي الأول " مخبون الرجز " والثاني " مطوي الرّجز " فأيّهما غلب نُسب إليه .

أمّا أن يكون ذلك زحافًا للرّجز فمستبعد عنده ، لأنّه كما يقول لم يدلّ عليه دليل لا من حيث طريق الذّوق الذي يسمّيه القوّة الالهية ولا من طريق السّمع الوارد عن العرب على وجه التواتر . فإن اتفق في بيتٍ أو في قريضٍ أن يقترن " مستفعلن " و " فعلتن " فيكون على سبيل النّدرة والشّذوذ وفي جزء ين أو أكثر لا على طريق العموم ، والضرورة داعية إليه لا في حال السعة (٣) . وكان قد فصّل هذا في موضع آخر محتجًّا لما ذهب إليه بما يكون من فرق بين ما هو مؤلّف من " فعلتن " ست مرّات وما هو مؤلف من " مستفعلن " ست مرّات . فهذا يشتمل على اثنين وأربعين حرفًا ، والأول يشتمل على ثلاثين حرفًا (٤) .

ويظهر هنا ، مرّة أخرى ، احتكام الرّاوندي في تحديد هوية الأوزان ، إلى الكم لا الزّمن كما مضى في أبحر أخرى .

---

(١) (السابق) ٢٢ ظ - ٢٣ و .

(٢) (السابق) ٢٥ و .

(٣) (السابق) ٢٤ ظ - ٢٥ و .

(٤) (السابق) ١٥ ظ - ١٦ و .

وتمرُّ قرون من الزّمان . وتظهر في العصر الحديث دراساتٌ تقرب مما ذهب إليه الرّاوندي من صلة السريع بالرّجز. ويظهر ذلك بديًّا لدى عبد الفتاح بدوي ،وعبدالله الطّيب ،وجلال الحنفي ،وأمين السّيد . ويتفاوت هؤلاء في شرح حدود القرابة بين البحرين ،فيذكر عبد الفتاح بدوي أنّه لم يرد شعرٌ قوامه " مستفعلن مستفعلن مفعولات " فالأولى أن تُدخل بصورتها التي ورد بها إلى أقرب البحور إليها تقليلاً للاصطلاحات ،وأنّ هذا البحر هو الرّجز ،ولا حاجة إلى بحر اسمه السّريع ، فهو مخالف للوضع الموسيقى إذ هو يفرض أن آخر الشطرين كان متحرّكاً ، أيأنّ الذوق الأصلي كان ينبغي أن لا يكون بتحريك الآخر . وكان سبيله إلى استخلاص عروض السريع الأولى من الرّجز القطعَ والطّيَّ فتصبح " مستفعلن ": " فاعلن " وأضاف إليهما الإذالة لحيازة الضرب الأول " فاعلان " واكتفى بالقطع والطّي لحيازة الضرب الثاني " فاعلن " وبالحذذ لحيازة الضرب الثالث " فعْلن ".

أمّا عروض السريع الثانية فكان سبيله إلى ذلك القطعَ والخبلَ فتصبح " مستفعلن " : " فعِلن " ومثل ذلك في ضربها .

وسيرد بعد ماسلكه من علل لاستخلاص المشطور الموقوف والمكشوف من الرّجز وقد طبّق ما ذهب إليه على ضروب السريع كلّها . وشواهده هي شواهد الخليل (١) .

وذكر عبدالله الطّيب أنّه مستمدٌّ من الرّجز ،ونفى ما ذهب إليه العروضيّون من أنّ أصله " مستفعلن مستفعلن مفعولات ×٢ " وذكر أن الوزن العمدة منه " مستفعلن مستفعلن فاعلن × ٢" (٢) .

---

(١) " العروض والقوافي " ص ١٤٤-٦ .

(٢) " المرشد " ١/ ١٤٣ .

كما ذكر جلال الحنفي أنّ السريع نمطٌ من أنماط الرّجز ،ولكن لذيوع تسميته ،واستقلاله في شخصيته أبقاه على ما هو عليه في مجموعة البحور [١] . في حين رأى أمين السّيد أن يُلحق بالرّجز على أنَّ الأصل فيه "مستفعلن" . ست مرّات لكن حُذف من التفعيلة الأخيرة في كل من الشطرين الميم والسين فتصبح "مستفعلن" : "فاعلن" [٢] .

وخلاصة ما تقدّم أنّ السريع من البحور التي احتج العروضيّون في نسبة أوزانه ، فعروضاه الأولى والثانية تمثّلان لدى الجوهري ضروبًا مميّزة في البسيط وذلك بحذف "فاعلن" الأولى والثالثة . كما تمثّلان لدى الرّاوندي صنفًا ثانيًا متميّزًا من الرّجز وذلك بحذف "تف" من "مستفعلن" في عروض الرّجز و ضربه وكلاهما ينشئ إضافة إلى ما تقدّم بعض الزّحافات لإقامة مختلف أضرب تلك العروضين فيما أدخلاه فيه من بحر. وهما يتفقان على اختلاف منهجهما على مشابهة أجزاء السريع بعضها بعضًا وعلى أن السريع ليس بابًا أو جنسًا قائمًا بذاته كالطويل ، كما هو الحال عند الخليل ،وإنّما هو عند الجوهري من بابين هما البسيط، والرّجز. وعند الرّاوندي من بابٍ واحدٍ هو الرّجز . وقد تقدّم ما يبيّن مذهبيهما في العروضين الأولى والثانية . ويبقى المشطور.وكان لعلماء آخرين رأيٌ فيه أيضًا . غير أنَّه يُترك تفصيل ذا إلى موضعه ويُبيَّن أوّلاً ما جرى من تداخل بين ضربي العروض الثانية .

---

(١) "العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه" ص ٥٧٣ .

(٢) "في علمي العروض والقافية" ص ٩١ .

ثانيا - تداخل ضربي العروض الثانية :

اختلف العروضيّون في حكم الجمع بين ما كان عروضه " فعِلن " وضربه كذلك ، وبين ما كان عروضه "فعِلن" وضربه "فعْلن".

فأمّا الخليل فاختلف في نقل ما كان عروضه "فعِلن" وضربه "فعْلن" عنه ،روى أنّه ضربٌ ثان لدى الخليل كلّ من البارقي (١) ، والنّقاوسي (٢) ، والصّبّان (٣) ، والدّمنهوري (٤) . في حين روى الزّمخشري (٥) والزّنجاني (٦) أنّ الخليل لم يثبت هذا الضرب . ولعلهما أرادا أنّه لم يُفرده ضربًا ثانيًا في العروض الثانية وإنما جعله زحافًا . ومن ثمّ يجوز الجمع بينهما في الضرب . وهو ما يمكن أن يُخرّج عليه قول الأخفش : " وكان الخليل يقول : إنما يجوز "فعْلن" مع "فعِلن" ،لأنّ هذا الجزء أصله "مفعولاتُ" ف "فعْلن" هو "مفعو" ،و"فعِلن" هو "معلا" ،لأنّ الفاء والواو يقعان للزّحاف" (٧) .

وذكر مثل هذا عن الخليل الزّجّاجي (٨) .

ويبدو أنّ سبب اختلاف العروضيّين في حكم هذا الضرب لدى الخليل ما ذكره رضيّ الدّين ابن الحنبلي من أنّهم لم يرجعوا إلى نص للخليل بالذات (٩) . ومن ناحية ما روى من أنّ الخليل أجاز الجمع بين "فعِلن" و "فعْلن" في قصيدة واحدة في حالة التقييد .

---

(١) العبيدي "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي" ٣٢ و ؟ ،الأردبيلي "مقدمة كافية" ٢٢ و ، رضيّ الدّين ابن الحنبلي "الحدائق الأنسيّة" ٦٥ ظ.

(٢) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٣٢ ظ ؟ .

(٣) "شرح الصّبّان على منظومته في علم العروض" ص ٢٩ .

(٤) "الإرشاد الشافي" ص ٩٥ .

(٥) "القسطاس" ص ١٨٨ .

(٦) "معيار النُّظّار" ١٩و.

(٧) "قوافي الأخفش" ص ٨٢ .

(٨) "عروض الزّجّاجي" ٧٧ ظ - ٨ و.

(٩) "الحدائق الأنسيّة" ٦٥ ظ .

واختلف العروضيون من بعد أيضًا في حكم الجمع بين " فعِلن " و " فعْلن " فمنهم من سلَّم بجوازه ،ومنهم من جعل ما كان آخره " فعْلن" ضربًا ثانيا للعروض الثانية .

فأمّا الجمع بينهما فقال به كلّ من الأخفش ،والزّجّاج ،والزّجّاجي وابن الدّهان وابن القطّاع ،ومُصنِّف " تقويم البيان "، والأحمدي .
واختلفوا في مسوّغ الجمع كما اختلفوا في مسمّى "فعْلن " أحذفٌ وقطْعٌ هو أم حَذَذٌ أم صلم أم إضمار .. ؟

فأمّا الأخفش فذكر أنّه يجوز الجمع بين فعِلن و " فعْلن " في حالة التقييد ،وأنّه لم تجئ قصيدة من السريع إلا وهذا الاختلاف فيها . وأنّه جاز ذلك في حالة التقييد دون الإطلاق لقوّة اعتماد السّاكن الطارئ في حالة التقييد ،حيث يكون على التوجيه وهو حرفٌ حركته ثابتة مما يُكسب العين -بحكم مجاورته له- قوّة ، بخلاف المطلق فإن الاعتماد فيه ضعيفٌ حيث يكون على حرف الرّوي وهو عرضة للإقواء[(١)] . وذكر أنّ ما ذهب إليه الخليل من تخريج "فعِلن " و "فعْلن " من "مفعولات" "مذهبٌ ضعيف ،لأنّه لا يُدرى أنّ العرب أرادت هذا بعينه ،أو أخرجت شعرًا من شعر ،وإن كان قد يقول الرجل منهم أعاريض لم يقلها أحد قبله . ولم نسمع بما زعم الخليل أنّها خرجت منه ."[(٢)] .

وهو ما كان أكّده في عروضه[(٣)] . ويوضّح هذا الرفض لمفعولات عنده ما تقدّمت الإشارة إليه من قوله بزيادة الواو في "مفعولات" بما يعني أنّ الأصل فيها "فاعلات" وبالحذف والخبن تؤول إلى " فعِلن " (المخبول المكشوف عند الخليل) ،وبالحذف والقطع تؤول إلى "فعْلن" (الأصلم عند الخليل) .

---

(١) "قوافي الأخفش" ص ٨٢ - ٤ وانظر : النّقاوسي " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٨٧ ظ ؟.

(٢) "قوافي الأخفش" ص ٨٢-٣ .   (٣) انظر ما تقدّم ص : ٢٧٩ .

وأمّا الزّجّاج فذكر أنّ العروض الثانية لها ضربٌ واحد عروضه وضربه على زنة " فعِلن " وأنّه يقع في موضع " فعِلن " ها هنا " فعْلن ". (١) ،وأكّد ذا في حديثه عن زحاف الخفيف (في محاولة منه لتسويغ ما ذهب إليه في التشعيث من أنّه حذف ألف " فاعلاتن " وإسكان عينها) فقال : " وقد رأينا " فعِلن " الذي أصله " فاعلن " في السّريع قد أُسكِن مع " فعِلن " في قصيدة واحدة ،قال المرقّش :

لَيْسَ عَلى طُول الحَياة نَدَمْ ومنْ وراءِ المَرْءِ ما يَعْلَمْ

(مفتعلن مستفعلن فعلن مفاعلن مستفعلن فعلن)

وكذلك رأينا " متفاعلن " أُسْكِت فيه التاء فصار " مستفعلن ". (٢)

وذكر ابن السّرّاج البغدادي (٣) ما ذكره الزّجّاج دون تصريح منه بالقياس على الكامل .

وظاهرٌ أنّ الزّجّاج وابن السّرّاج البغدادي يجيزان اجتماع " فعِلن " و " فعْلن " على جهة الزّحاف . وأنّ إسكان " فعِلن " في السّريع عند الزّجّاج كإسكان " متفا " من " متفاعلن " في الكامل . ومن هنا ، فيما يبدو ، كان قول ابن برّي في حديثه عن اجتماع " فعِلن " و " فعْلن " في قصيدة واحدة : " وإنّما جاز ذلك في السّريع لأنّه صار فيه " مفعولات " بالخبل والكشف إلى " فعِلن " بكسر العين ،وصار بالصّلم إلى " فعْلن " بسكون العين ، فكأنّه في الأصل " فعِلن " فَسُكِّن تخفيفًا كما فُعِل ذلك في " فعْلن " الناشئ عن " متفاعلن " بالحذذ والإضمار . وإلى هذا نحا الزّجّاج ". (٤)

---

(١) " عروض الزّجّاج " ٤ ظ .

(٢) (السابق) ٥ و .

(٣) " عروض ابن السّرّاج البغدادي " ص ٤٣٢ ، ٤٣٦ .

(٤) " الغامزة " ص ١٩٨ .

ومن العلماء ،كما سيرد بعد ، من جعل "فَعْلن" مزاحفة بالإضمار أصلاً لا قياساً .

وذهب الزَّجَّاجي مذهب الزَّجّاج في أنَّ للعروض الثانية ضرباً واحداً على زنة "فعِلن" ولكنّه يختلف عنه في مسمّى التّغيير ،ويدلّ على هذا قوله : "و "فعْلن" في السريع ساكنة العين هي صدر "مفعولات" فذهب الوتد وهو "لات" من "مفعولات" فبقي "مفعو" فنقل إلى "فعْلن" . وهذا ينبغي أن يُسمَّى على القياس : الأحذّ ،لأنَّ الخليل سمَّى الجزء الذي ذهب منه وتد في الكامل أحذَّ . فكذا ينبغي أن يُسمَّى في هذا الباب على قياس قوله إذ لم نجده سماه البتة ."(٢)

والأقيس أن يُسمَّى أصلم كالضرب الثالث من العروض الأولى من السريع . ولعل الزَّجّاجي قصد الاختصار والتيسير فلم يرمن داع للتمييز في الألقاب بين ما حذف وتده المجموع ،وما حذف وتده المفروق . وعلى هذا يكون الضرب الثالث من العروض الاولى عنده أحذ مثله .

ولم يرابن رشيق من بأسٍ في الجمع بين "فعِلن" و"فعْلن" اللذين عروضهما "فعِلن" في السريع خاصّة . ويدل على هذا قوله في حديثه عن أنواع القوافي : "ولا يجتمع نوعان من هذه الأنواع في قصيدة ، إلا في جنسٍ من السّريع ،فإنّ المتواتر يجتمع فيه مع المتراكب ، إذا كان الشِّعر مقيّداً كقول المرقّش في بيتٍ:

وأَطْرافُ الأكُفِّ عَنَمْ

(ـعلن مستفعلن فعِلن)

---

(١) "عروض الزَّجّاجي" ٥٢ ظ .

(٢) (السابق) ٨٣ ظ .

وفي بيتٍ آخر :

قدْ قُلْت فيه غير ما تَعْلَمْ (١)

(مستفعلن مستفعلن فعْلن)

واستشهد ابن الدّهّان بالبيتين اللذين منهما هذان الشطران للدّلالة على جواز الجمع بين "فعِلن" و"فعْلن" في السريع في حالة التقييد (٢) .

وفي تصنيف البيت الذي منه الشطر الأول إلى السريع اختلافٌ يوضَّح بعد (٣) . أمّا الثاني فلم يرد في قصيدة المرقِّش على رواية المفضَّل . وعزاه الزَّبيدي إلى كعب الأشقري (٤) . غير أنَّ ذا لا ينفي اجتماع الضربين في قصيدة المرقِّش سالفة الذكر . ويوضِّح هذا قول الزَّجاجي في حديثه عن الضرب الثاني للعروض الثانية من السريع : " ومن العروضيّين مَنْ لم يثبته أيضا وقال : لعل ايراده وهمٌ فإنَّ الضرب إذا كان على "فعِلن" من الكامل أو السريع وكان مقيّدًا ، فإنه يجوز أن يجيء معه "فعْلن". ألا ترى أن قصيدة المرقِّش التي أوّلها :

هلْ بالدِّيار ((أنْ)) تُجيبَ صَمَمْ

(مستفعلن مفاعلـــــن فعِلـــن)

قد جاء فيها "فعْلن" في مواضع كقوله في تما ((م)) البيت :

لوكــان رَسْمٌ نَاطِقاً كلــــم

(مستفعلن مستفعلـــن فعْلـــن)

---

(١) "العمدة" ١/١٧٢-٣ .

(٢) "دروس العروض" ١٨ ظ .

(٣) انظر ما يرد بعد ص : ٣٠١ - ٢ .

(٤) "تاج العروس من جواهر القاموس" مادة زرى ١٦٣/١ ولم أجد البيت فيما جُمع من شعره ، انظر د . نوري حمودي القيسي "شعراء أُمويُّون" القسم الثاني ص ٣٩٠- ٤٢٠ .

وكقوله :

لو كان حيٌّ ناجيًا لَنَجا مِنْ يومه المزلّم الأَعْصَمْ

(مستفعلن مستفعلن فعلن مستفعلن مفاعلن فعلن)

فيجوز أن يكون هذا البيت من قصيدة ضربها "فعِلن" وقد جاء فيها "فعْلن" فتُوهِّم أنّه ضرب آخر"(١) .

وكان ابن القطّاع يرى مثل ذلك ويجعل "فعْلن" زحافًا لـ"فعِلن" بالصّلم ويدل على هذا قوله "ويجوز في الضرب الرابع مكان فعِلن : "فعْلن" ويسمّى : أَصلم . ومنهم من عدّه ضربًا سابعًا . ويدخلان في قصيدة"(٢) .

وذكر مثل ذلك مُصنِّف "تقويم البيان"(٣) والأحمدي(٤) .وثلاثتهم كما يظهر لا ينكرون الصّلم ولكن يمنعون كونه من الضروب ويجعلونه زحافًا .

وقال الأسنوي : "وذهب قوم إلى أنّ هذا الضرب هو الذي قبله وهو المماثل للعروض الذي وزنه "فعِلن" بالكسر . ولكن دخله من الزِّحاف الإضمار"(٥) .

وكلّ من تقدّم يُسلِّمون - مع ما بينهم من اختلاف في مسمّى التغيير - بالجمع بين "فعِلن" و"فعْلن" ويجعلون الثاني زحافًا للأول .

---

(١) "معيار النُّظّار" ١٩ و ،والبيتان في "المفضّليّات" ص ٢٣٧-٨ وبينهما أبيات أخرى .

(٢) "البارع" ١٤ ظ .

(٣) ١٢ و ؟

(٤) "نزهة النّواظر" ١٢ ظ ، ٤٩ ظ .

(٥) "نهاية الرّاغب" ٥٣ ظ .

بينما جعله ضربًا ثانيًا كلّ من ابن عبد ربّه (١) ، والخوارزمي (٢) والزّمخشري (٣) ، والشّنتريني (٤) ، والحميري (٥) ، والسّكاكي (٦) ،وابن الحاجب (٧) ،والمحلّي (٨) والزّندي (٩) ، والسّاوي (١٠) والهمداني (١١) ، وابن مهاجر (١٢) ،وابن جابر (١٣) ،والنّقاوسي (١٤) ، وطاهر ابن حبيب (١٥) ، واستشهد أكثرهم بالبيت :

يا أيّها الزّاري على عمر قد قلت فيه غير ما تَعْلَمْ

(مستفعلن مستفعلن فعِلن مستفعلن مستفعلن فعْلن)

وفنّد نفرٌ من هؤلاء وغيرهم عدّ " فعْلن " زحافًا لـ " فعِلن " وتجويز الجمع بينهما في شعر واحد . فشذّذ الشّنتريني ما ورد في ميميّة المرقّش من جمعٍ بين فعِلن و " فعْلن " وقال إذ ذكر مذهب الزّجّاج في عدّ أضرب السريع ستة لتداخل هذين الضربين : " وذلك عندي بعيد ليس له وجه في القياس ، لأنّ أحدهما لا يكون فرعًا للآخر ، ولا يصحّ فيه تقدير حرف يُرجع به إليه ، بل كلّ واحد منهما ضرب على حاله ،ولا يصحّ الجمع

---

(١) " العقد " ٦/ ٢٧٥ .

(٢) " مفاتيح العلوم " ص ٥٤ .

(٣) " القسطاس " ص ١٨٨ .

(٤) " المعيار في أوزان الأشعار " ص ٨٥ .

(٥) " الحور العين " ص ٦٦ .

(٦) " مفتاح العلوم " ص ٢٣١ .

(٧) " نهاية الرّاغب " ٥٣ ظ .

(٨) " شفاء الغليل " ١٣٢ ظ - ٣ و .

(٩) " الوافي في نظم القوافي " ٨٨ ظ ؟

(١٠) " كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي " ٣٢ ظ ؟ .

(١١) " شرح عروض ابن السقاط " ١٣ و . (١٢) " الوجيزة " ٨ ظ .

(١٣) " عروض ابن جابر " ٤٦ و ؟ . (١٤) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٣٢ و ؟

(١٥) " النُّكت الحايزة " ٣٤ ظ .

بينهما لامتناع كون أحدهما أصلاً للاخر، وليس "فعْلن" و"فعِلن" (هنا) كـ"فعْلن" و"فعِلن" في الكامل، لانَّ "فعْلن" في الكامل أصلـــه "فعِلن" فدخله الإضمار. و"فعِلن" في هذا الباب لا يجوز إضماره لانَّ الحرف الثاني منه في تقدير الانفصال من الاول لانَّه من سببٍ آخر."(١)

ووضَّح ذلك ابن برّى فقال: إنَّ العين في "فعِلن" ثاني سبب فيجوز إضماره أمّا في السريع فأول سبب واوائل الاسباب لا تغيّر واعترض هـــذا القول السّفاقسي باعتبار ما آلت إليه العين قياسًا على إجازة خـــرم ما آل إلى هيئة الوتد. وردّ عليه ذلك الدّماميني(٢).

وذكر العبيدي أنَّه لا يجوز أن تكون "فعْلن" إضمار "فعِلن"، لانَّ الإضمار مختص بالكامل كما أن "فعْلن" في الكامل لم يكن من زحـــاف "فعِلن" لانَّ الأحذّ لم يزاحـــف في الكامل، نعم في الضرب الثالـــث مضمر بعد الحذّ، لكن لم يكن زحافًا(٣).

وذا حقٌّ، فكلّ من هذين الضّربين في الكامل نوعٌ قائم بذاته عند العروضيّين وما ورد من جمع بينهما، يدخل عند أكثرهم في باب التحريد.

وإلى مثل هذا ذهب بعض العلماء في السريع، فذكر الهمداني أنَّ ما جرى في شعر العرب من خلط بين "فعِلن" و"فعْلن" على نحـــو ما في بيتي المرقّش "النشر ...، ليس ..." ليس موضع قياس وإنّما هـــو مقصور على السّماع وهو عيب من عيوب الشّعر يسمى التحريد(٤).

----

(١) "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٨٨.

(٢) الدّماميني "الغامزة" ص ١٩٨-٩.

(٣) "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي" ٣٢ ظ ٢.

(٤) "شرح عروض ابن السَّقّاط" ١٣ و.

وممن ذكره في التحريد أيضا النّقاوسي حيث قال : " ومن التحريد ، وقوع الضرب الأول والثاني معا في قصيدة واحدة من العروض الثانية في السريع ".(١) وذكر بيتي المرقّش المشار إليهما آنفا (١) .

وضعّف رضيّ الدّين ابن الحنبلي القول بإضمار "فعْلن" في السريع وذكر أنّه يتعيّن أن يكون أصلاً أصلم الضرب وإن قارنه في القصيدة مخبول الضرب مكشوفه ، فصيرورة القصيدة من ضربين مختلفين وهو ما يعرف بالتحريد أصحُّ عنده لكونه عيبًا معهودا عنهم واردًا في شعرهم بخلاف مالم يُعهد عنهم من الزِّحاف . ورغم ما يظهر من أخذه بالصَّلم ضربًا ثانيًا فهو يرى أنَّ البيت "ياأيها الزّاري ..." ليس منه لجواز أن يكون من خامس الكامل وأن يكون ما عدا ضربه وعروضه مضمرًا (٢) .

ويظهر مما تقدّم أنَّ من العلماء* من يجوِّز الجمع بين "فعِلن" و "فعْلن" في السريع وأنَّهم يختلفون في مسمَّى تغيير "فعِلن" إلى "فعْلن" أحذفٌ وقطع هو أم حَذذٌ أم صلم أم إضمار ؟ وسوَّغ ارتضاء ذلك استعمال بعض الشعراء لهما في قصيدة واحدة ، واستخفافهم السريع استخفافًا قرّبه من مرتبة الرجز. ولكن أكثر العروضيين يجعلون "فعْلن" ضربًا ثانيًا للعروض الثانية ويُشذِّذون ما ورد من جمعٍ بينه وبين "فعِلن" وربّما قبلوه في حالة التقييد فقط أخذًا بما صدر عن الشعراء من ذلك (٣) ، وهو الأقرب إلى مذهب الخليل .

---

(١) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٨٧ و - ظ ؟

(٢) " الحدائق الأُنسيّة " ٦٦ و - ٧ ظ.

(٣) انظر الملحق ٣ - ٦ - ٢ أمثلة ضربي العروض الثانية من السريع .

وكما اُختلف في شاهد الضربِ الأصلم " يا أيها الزّاري ... " اختُلِف أيضًا في شاهد الضرب المخبول المكشوف " النَّشر ..." قال الزّنجاني : " وفي جعل هذا البيت من السَّريع نظرٌ ، لأنَّ هذا البيت من قصيدة للمرقِّش الأكبر فيها بيت فيه " متفاعلن " وهو :

مَا ذَنْبُنا في أنْ غَزا مَلِكٌ   مِنْ آلِ جَفْنَةَ حَازِمٍ مُرْغَمْ

(مستفعلن مستفعلن فعِلن   مستفعلن مستفعلن فعْلن)

فقوله : " تَحَازِمن " : متفاعلن ، ومتى كان في القصيدة ولو جزءًا واحدًا حكمنا بأنَّها من الكامل إذ ليس في غيرها ذلك اللهم إلا أن يُروى :

" من آل جَفْنَهْ حازم " = (مستفعلن مستفعلن)

بإثبات الهاء من " جَفْنَهْ " في الوصل . فيصير الجزء : " مستفعلن " وهذا تعسّفٌ وهجرٌ لجانب الفصاحة و مخالف لرواية البيت".(١)

وكان أبو العلاء قد ذكر هذا البيت وقال : " وهذا خروج عما ذهب إليه الخليل ".(٢)

كما أنَّ في القصيدة بيتين آخرين فيهما " متفاعلن " هما :

بِيضٌ مصاليتٌ وُجوهُهُمُ   ليست مياه بحارهم بِعُمُمْ

(مستفعلن مستفعلن فعِلن   مستفعلن متفاعلن فعِلن)

والعدو بين المجلسين إذا   وَلَّى العشيُّ وَقَدْ تَنَادى العَمْ(٣)

(مستفعلن مستفعلن فعِلن   مستفعلن متفاعلن فعْلن)

---

(١) " معيار النُّظَّار " ١٩ و.

(٢) " رسالة الغفران " ص ٣٢٨ .

(٣) " المفضَّليّات " ص ٢٣٩ ، ٢٤١ .

وشكّك العبيدي في نسبة البيت "النشر ..." إلى السريع فقال في حديثه عن هذا البحر : " وفي جعل هذا البيت من هذا البحر نظر ذكرته في الوافي "(١) .

وذكر رضيّ الدّين ابن الحنبلي تعليقًا على البيت ذاته أنّه يحتمل أن يكون من رابع الكامل (الأول من العروض الثانية) وذكر أنّ الدلجي والموصلي جعلا هذا الاحتمال نصًّا (٢) .

وربما قوّى ذلك يسر تداخل هذين الضربين من الكامل والسريع ، فقديمًا قال المحلّي فيما يخص تداخل هذين الضربين : " ولو وجدنا بيتًا وزنه "مستفعلن مستفعلن فعِلن" مرّتين لاحتمل أن يكون من بحر الكامل وجزءا العروض والضرب أحذّان ((وما عداهما مضمرٌ)) وأن يكون من بحر السريع وجزءا العروض والضرب مخبولان مكشوفان ((وما عداهما سالم)) "(٣) .

وأورد الأسنوي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

هل أَنْتِ إلا اصبعٌ دَميتِ   وفي سبيل اللّه ما لَقَيتِ

(مستفعلن مستفعلن فعولن   مفاعلن مستفعلن فعولن)

وقال : " فإنّه من مصرّع الرّجز وضربه مقطوع مخبون . ويُروى : "دَمِيَتْ" و "لَقِيَتْ" "(٤) . وهو من الكامل أُضمر حشوه وأُحذّت عروضه وضربه . أو من السريع دخل الخبلُ والكشف في عروضه وضربه فبقيا في

---

(١) " كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي " ٣٢ و ٩٢ .
(٢) "الحدائق الأنسيّة" ٦٦ ظ .
(٣) "شفاء الغليل" ٥٠ ظ - ١ و ، وما بين قوسين مزدوجين مستدرَك في الحاشية على المتن .
(٤) بسكون التاء وفتح الياء قبلها ، وأشار إلى هذه الرواية أيضًا ابن رشيق وذكر ما قيل عن احتجاج الخليل به على مخالفيه "العمدة" ١٨٥/١ .

كلا البحرين على "فعِلن". "(١)

وتقدير البيت في ضوء ما ذكر :

مستفعلن مستفعلن فعِلن * مفاعلن مستفعلن فعِلن

مضمر مضمر أحذ موقوص مضمر أحذ (الكامل : ع: ٢ ،ض: ١)

سالم سالم مخبول مكشوف مخبون سالم مخبول مكشوف (السريع: ع: ٢ ،ض: ١)

وكذلك أشار النقاوسي دون تمثيل إلى تداخل هذين الوزنين ، كما أشار إلى تداخل الأحذّ المضمر من الكامل بالأصلم من السريع فقال :" والعروض الثانية من الكامل يلتبس مضمرها بالثانية من السريع ، الضرب الأول بالأول ،والثاني بالثاني ".(٢)

والأول من ثانية السريع هو المخبول المكشوف ،ومن ثانية الكامل الأحذّ ، وقد تقدَّم ما يوضِّحه . أمَّا الثاني من ثانية السريع فهو الأصلم ، ومن ثانية الكامل الأحذّ المضمر وتقديرهما :

مستفعلن مستفعلن فعِلن * مستفعلن مستفعلن فعْلن

مضمر مضمر أحذ مضمر مضمر أحذ مضمر (الكامل : ع: ٢ ،ض: ٢)

سالم سالم مخبول مكشوف سالم سالم أصلم (السريع : ع: ٢ ،ض: ٢)

ولا يزال الضرب الأول من العروض الثانية للكامل والسريع وشاهد الخليل له في السريع موضع اهتمام لدى الدارسين في العصر الحديث ويظهر ذلك لدى الدّمنهوري ،ومحمد قناوي عبدالله وغيرهما .

---

(١) "نهاية الرّاغب" ٤ ظ وفيه " كلى " مقام "كلا " .
(٢) "شرح القصيدة الخزرجيّة " ١١٨ و ؟ .

أما الدّمنهوري فأشار إلى تشابه الضرب الأول من العروض الثانية للكامل بالأول من العروض الثانية للسريع وذكر أنّ هذا الاشتباه يكون أيضًا في حالة وقص جميع أجزاء بيت الكامل ، وخبن جميع أجزاء بيت عروض السّريع فكلّ منهما يصير إلى " مفاعلن مفاعلن فعِلن " مرّتين وكذا إذا خُزل جميع أجزاء هذه العروض وطُوي جميع أجـزاء عروض تلك فكلّ منهمـا يصير إلى " مفتعلن مفتعلن فعِلن " مرّتين . فإن وُجد في القصيـدة جزءٌ يُعيِّن أحد البحرين بخصوصه فالأمر ظاهر وإلا حُمِل على الكامـل ، لأنّ عروضه وضربه لم يدخلهما إلا الحذذ وهو من العلل المستحسنـة بخلافهما في السّريع فإنّه يكون دخلهما الخبل والكسف . والأول مـن الزّحافات المزدوجة وهي قبيحة [(١)] .

وقال فيما يخص بيت المرقّش " النشر ... " : " واعتـرض الاستشهاد بهذا البيت بأنّه من قصيدة فيها بيت فيه جزء علـى " متفاعلن " بفتح التاء فيكون من الكامل أحذّ الضرب والعروض . ويمكن الجواب بعد تسليم ما ذكر بأنّ الاستشهاد به نظرًا لكونه جاء علـى وزن السّريع من غير تغيير في حشوه ، وهذا كافٍ في الاستشهاد علـى ما ذكروا " [(٢)] .

وأما محمّد قناوي عبدالله فاكتفى بالإشارة إلى ما بين الضّربين من تشابه في حال الإضمار وذكر أنّ بيت المرقّش من الكامل [(٣)] ومثلـه فيما يخص هذا البيت جلال الحنفي [(٤)] ، وعبدالله الفدّامي [(٥)] فـي حين ذهب عبدالله الطّيب مذهبًا وسطًا فذكر أنّه بحر وسط بين الكامل والسريع [(٦)] .

---

(١) " الإرشاد الشافي " ص ٧٩ - ٨٠ .
(٢) (السابق) ص ٩٣ .
(٣) " الكامل في العروض والقوافي " ص ٢١٣ ، ١٨٤ .
(٤) " العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه " ص ٣٨٤ .
(٥) (تحرير الأوزان في الشعر القديم) ص ١٦٥ .
(٦) " المرشد " ١٦٣/١ حاشية " ١ " .

هذا وقد سبقت الإشارة إلى ما ذكره بعض العلماء القدامى عن هذه القصيدة من خلط بين "فعِلن" و "فعْلن" كما نبّه إليه في العصر الحديث عبد الحميد الرّاضي ،وشعبان صلاح و محمّد الطويل . وفصّل شعبان صلاح القول في ذلك فذكر أنّها تقع في خمسة وثلاثين بيتًا التزم في عروضها الخبن "فعِلن" أما الضرب فورد على زنة "فعِلن" في أربعة عشر بيتا هي : " ٢ ، ٦ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٠-٢٢ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ " في حين ورد الضرب المقطوع "فعْلن" إحدى وعشرين مرة.

واعتباره "فعِلن" في السريع مخبونة ،و" فعْلن" فيه مقطوعة سببه أنّه سمى الزّحافات والعلل باعتبارها لاحقة لـ"فاعلن" وليس "مفعولات".

وإجمالا فإنّ التداخل في قصيدة المرقّش هو تداخل في الأضرب والبحور معًا ،حيث يتنازعها وزنان أحدهما على زنة "فعِلن" والآخر على زنة "فعْلن" وقد يصحّ نسبة كليهما إلى ضربي العروض الثانية من الكامل (رابع الكامل وخامسه) كما قد يصحّ نسبتهما إلى السريع ، فالأول منهما هو الضرب الأول من العروض الثانية (الرابع منه) والثاني مختلف فيه ،فمنهم من يجعله زحافًا للأول ، و منهم من يجعله ضربًا ثانيًا للعروض الثانية (الخامس منه) .

ومشابهة هذين الضربين لضربي العروض الثانية من الكامل سببها ما بين هذه الأضرب من تقارب في الوزن ،وتشابه في مواقع العروض والضرب، وإقرار بعض العلماء ما صدر عن بعض الشعراء من جمع بين "فعِلن" و "فعْلن" في البحرين ،فالخبل والكشف في السريع نظير الحذذ في الكامل . والصّلم في السريع نظير الحذذ والإضمار في الكامل (فعْلن)

و " متفاعلن " في الكامل تئوب بالإضمار إلى " مستفعلن " وهي تفعيلة السّريع . وما يجوز في هذا البحر من خبن وطي ، يجوز في الكامل وهما على الترتيب وقص وخزل .

غير أنَّ نسبتها إلى أيِّ هذين البحرين لا يخلو من إشكال ، فنسبتها إلى الكامل يُضعِّفه ما فيها من جمع بين " فعِلن " و " فعْلن " في الضرب وهما في الكامل ضربان مختلفان . وقليل من يُجوِّز الجمع بينهما . كما يضعِّفه كثرة الصور المزاحفة التي في وزن " مفتعلن " و " مفاعلن " مما هو معروف في الكامل بالوقص وبالخزل . وهما زحافان تحامى العرب استعمالهما .

كما أنَّ قراءتها في ضوء ما هو معلوم من خصائص السَّريع الموسيقية لا يخلو من نشاز لورود " متفاعلن " فيه .

وما قيل في قصيدة المرقِّش يقال في قصيدة للأعشى مطلعها :

أَقْصِرْ فكلّ طَالبٍ سيمل   إنْ لم يكن على الحَبيبِ عولْ

(مستفعلن مفاعلن فعِلن   مستفعلن مفاعلن فعِلن)

وهي تتألف من ثلاثة وأربعين بيتًا [(١)] (أربعة منها ناقصة في الأصل) أمّا سائر الأبيات فجمع فيها بين " فاعلن " و " فعِلن " و " فعْلن " في الضرب كما أتى بجزأين فيها على " متفاعلن " .

---

(١) ديوان الأعشى الكبير ،ميمون بن قيس " (تحقيق د . محمد محمد حسين) ص ٢٧٥-٩ ، والقصيدة في ديوان الأعشى " (تحقيق فوزي عطوي) ص ٥٨ - ٦٠ تتألف من تسعة وثلاثين بيتًا بإسقاط الأربعة الأبيات الناقصة وفيها بيت مزاد حشوه بسبب وهو :

أطْلس طلّاع النّجاد على الـ * ـوَحْش ضئيلاً مثل القَنَاة أزَلْ

(مفتعلن مستفعلن فعِلن   مفتعلن؟ مستفعلن فعِلن)

===

فأما " فاعلن " فأتى بها في بيت واحد ، هو البيت الخامس عشر:

إذ هي تَصْطاد الرِّجال ولا يَصْطادها إذا رَماها الأَ بَـلْ

(مفتعلن مستفعلن فعِلن مستفعلن مفاعلن فاعلـــن)

وأمّا " فعِلن " فأتى بها في سبعة وعشرين بيتًا وهي : " ١ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦-١٨ ، ٢٠-٢٤ ، ٢٦-٣٠ ، ٣٦ ، ٣٨- ٤٠ ، ٤٢ ".

وأمّا " فعْلن " فأتى بها في الأحد عشر بيتًا الباقية .

وأمّا " متفاعلن " فأتى بها في البيتين " ٤ ، ٤١ " وهما :

٤ - جَهِلُ طِلابَ الفَانياتِ وَقَدْ يكون لهوُ همُّه وَغَـــزَلْ

(متفاعلن مستفعلن فعِلن مفاعلن مستفعلن فعِلــن)

٤١ - لا طائشٌ عند الهياج ولا رثٌّ السِّلاح مفادرُ أَعْـــزَلْ

(مستفعلن مستفعلن فعِلن مستفعلن متفاعلـــن فعْلن)

ومن مظاهر اختلاف العلماء في فروع السّريع أيضًا ،اختلافهم فـــي المشطور ،الموقوف ،والمكشوف مما هو مبيَّن فيما يلي .

----------- ------

=== ففي الشطر الثاني من هذا البيت سبب زائد وذلك في موضع " لا " من " ضئيلاً " وسيرد مثله في الخفيف . والبيت كما ذكره د .محمد محمد حسين :

. . . . وحْش غبًا مثْل القَناة أزل

(مفتعلن مستفعلن فعِلن)

ولا زيادة على هذه الرواية .

ثالثا - تداخل العروضين الثالثة والرابعة " المشطور ":

جعل الخليل ما كان وزنه " مستفعلن مستفعلن مفعولا ن " عروضًا ثالثة مشطورة موقوفة للسريع ، وما كان وزنه "مستفعلن مستفعلن مفعولن" عروضًا رابعة مشطورة مكشوفة في نفس البحر ،وشاهده للأول :

يَنْضَحْن في حافاته بالأبوالْ

(مستفعلن مستفعلن مفعـولا ن)

وشاهده للثاني :

يا صاحبيَّ رَحْلي أقلاّ عَذْلـي (١)

(مستفعلن مستفعلن مفعولن)

وهو ما عليه جمهور العلماء ،وخالفهم كلّ من الجوهريِ ،وأبي العلاء والرّاونديِ فجعلوا الوزنين في الرّجز مع اختلاف فيما بينهم في كيفية ذلك في الموقوف ، وأخذ الزّمخشريِ بالقطع في مشطور الرّجز دون الوقف . وكذلك صنع بعض العروضيّين ونفى الشنتريني وابن الحاجب الشَّطر وجعلا ما ورد منهما أنصاف أبياتٍ من عروضين وافيتين مصرّعتين .

فأمّا الجوهريِ فجعل الموقوف في الرّجز بتفريق الوتد في مثلّثه. وذلك بتقديم نون " مستفعلن " على لامها فتصبح " مستفعنل " فتنتقل إلى " مفعولا ت "،وذكر أنّه لا بد أن تُسكَّن التاء لأنَّ آخر البيت لا يكون متحرّكا فتنتقل إلى "مفعولات "(٢) . وجعل المكشوف في الرجز بقطع " مستفعلن " (حذف ساكن الوتد وإسكان ما قبله) فتصبح : " مستفعلْ " فتنتقل إلى " مفعولن "(٣) .

---

(١) ابن عبد ربّه " العقد " ٢٩٩/٦.

(٢) " عروض الورقة " ص ٧٥.

(٣) (السابق) ص ٧٣.

ولم يُخرِّج الجوهري " مفعولات " من "مستفعلن " بالقطع والتذييل أو الإسباغ كما صنع بعض العلماء من بعد لما يرى من فرق بين " مفعولن " و " مفعولان " إذ كان ذكر "مفعولن " المكشوف ضربًا مقطوعًا ضمن حديثه عن الرّجز ،وذكر " مفعولان " مباشرة بعد الضروب المفروقة الوتد [(١)] .

وأما أبو العلاء فجعل الموقوف في الرّجز مذالاً مقطوعًا [(٢)] . وجعل المكشوف في الرّجز ويدل على هذا قوله تعليقًا على قول المتنبي :

ما أَجْدرالأيّام واللّيالي

(مستفعلن مستفعلن فعولن)

: والعرب تُسمِّي هذا رجزًا " [(٣)]

وكذلك قوله تعليقًا على قول الرّاجز :

فَفنِّها وهي لك الفداءُ

إن غناءَ الإبل الحداءُ

(مفتعلن مفتعلن فعولن)

وقول ذى البجادين :

تعرّضي مَدارجًا وسومي

تعرّض الجوزاء للنّجوم

هذا أبو القاسم فاسْتَقيمي

(مستفعلن مفتعلن فعولن)

---

(١) انظر تقديم د . صالح جمال بدوي ل " عروض الورقة " ص ٣٧ .

(٢) الهمداني "شرح عروض ابن السّقّاط " ١٣ و.

(٣) (أوزان المتنبي وقوافيه) ص ٣٠٨ .

وقول ابن الأكوع :

لا هُمَّ لولا أَنْتَ ما اهْتَدَيْنَا

ولا تصدّقنا ولا صَلَّينا

فأَنْزِلَنْ سكينةً عَلَيْنَا

وثبِّتِ الأَقْدام إِن لاقَيْنا

(مفاعلن مستفعلن مفعولن)

وقول عبد الله بن رواحة :

يا زيدُ زيدَ اليَعملات الذُّبَّل

تطاولَ اللّيلُ عليك فانْزِلِ (١)

(مفاعلن مفتعلن مفاعلن)

قوله تعليقًا على هذه الأبيات : " وهذه الأشعار التي ذكرت ، رجزٌ عند العرب ، وإن زعم الخليل أنَّ بعضها من السّريع . ومثلها كثير "(٢) .

وفي قول أبي العلاء " زعم الخليل أنَّ بعضها " ما يدلّ على أنَّه لا يوافقه في بعض ما ذهب إليه . والمراد ببعضها هنا ما قاله الرّاجز ، وذو البجادين ، وابن الأكوع . فإن الأول والثاني التزما الكشف والخبن فجاءت على زنة " فعولن " وراوح الثالث بين الكشف والخبن ، وبين الكشف فقط ، فأتى بالشطر الأول والثالث على زنة " فعولن " وأتى بالشطرين الثاني والرابع على زنة " مفعولن " .

وأيًا كانت العروض مكشوفة مخبونة على زنة " فعولن " أو مكشوفة فقط على زنة " مفعولن " فهي من العروض الرابعة للسريع في رأي الخليل .

---

(١) " رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ٣٨٤ - ٦ .

(٢) (السابق) ص ٣٨٦ .

أمّا قول عبد الله بن رواحة فجاء الأول منه على زنة " مستفعلن " والثاني على زنة " مفاعلن " فلا كشف ولا قطع بل خبن . ولا خلاف في أنّه من العروض الثالثة للرّجز (المشطور منه) .

أما الرّاوندي الذي يجعل ضروب السريع كلّها في الرّجز فإنّه يجعل المشطور الموقوف نوعًا ثالثًا من ثلاثي الرّجز وذلك بحذف عين " مستفعلن " وإسباغها ، فبحذف العين تؤول إلى " مُسْتَفْلُن " فتنتقل إلى " مفعولن " وبالإسباغ (زيادة حرف ساكن فيما كان آخره سببًا) تؤول إلى " مفعولان " . وجعل المشطور المكشوف نوعًا ثابتًا من ثلاثي الرّجز بنقصان العين من " مستفعلن " الأخيرة فقط [(١)] وهو في معنى القطع وقد سبقت الإشارة في البسيط إلى مسوّغ حذف العين عنده .

ويبدو أنّ الزّمخشري وإن ذكر شاهدي الخليل للمشطور الموقوف والمكشوف ، فإنّه لا يرى من بأسٍ في نسبة المكشوف إلى الرجز إذ ذكر في هذا الباب ضربًا مقطوعًا واستشهد له بقول ذي الرّمّة :

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي ومِنْ مَسْعودِ
يا ميُّ ذاتِ المبسم البرودِ [(٢)]

(مستفعلن مستفعلن فعولن)

والخبن في الثاني زحاف . وذكر الزّنجاني أنّ " هذا البيت عند الأكثرين من مشطور السريع إلا أنّ الزّمخشري أورده ههنا " [(٣)] .

---

(١) " الإبداع " ٢٤ و .
(٢) " القسطاس " ص ١٧٠ وهما من قصيدة عدّتها تسعون بيتًا أولها :
قلت لنفسي شبه التّفنيد ، " ديوان ذي الرّمة " (١/ ٣٢٧-٣٥٦ .
(٣) " معيار النُّظّار " ١٦ ظ .

وكذلك يُروى عن التّنوخي (١) ، والفقيه الفارض أبي إسحاق ابراهيم ابن أبي بكر (٢) أنّهما يُصنّفان المشطور المكشوف في الرّجز.

وكان الشنتريني يرى أنّ ما استشهد به الخليل للعروض المشطورة الموقوفة أنصاف أبيات من عروض وافية مصرّعة ،ويوضّح هذا قوله في باب السّريع : " العروض الثالثة وافية ،موقوفة ، فصل لامتناعها من الطّي ، مردفة لالتقاء الساكنين ، ولها ضرب واحد مثلها ،استعملت أيضًا مصرّعة كلّها " (٣) .

وقال بمثل هذا في العروض الرابعة المشطورة المكسوفة (٤) .

واستشهد لهما بما استشهد به الخليل للمشطور الموقوف والمكشوف . والوافي كما ذكر هو ما كان منقوصًا مستوفيًا لعدد أجزاء الدائرة (٥) .وفي ضوء هذا يكون تقدير العروض الثالثة من السّريع لدى الشّنتريني " مستفعلن مستفعلن مفعولان " مرّتين ، ويكون ما استشهد به العروضيّون لهما نصفا بيتين لا بيتين تامين . ويؤكّد هذا قوله في مقدّمته : " مشطور الرّجز ،والسريع ،ومنهوك المنسرح ليست عندي أبياتًا وإنّما هي أنصاف مصرّعة ،لأنّ حقيقة البيت ما يتألف من مصراعين . وما لا يمكن تصريعه فليس ببيت " (٦) .

---

(١) العبيدي " كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي " ٣٣ و ؟.
(٢) النّقاوسي " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٢٢ ظ ؟.
(٣) " المعيار في أوزان الأشعار " ص ٨٥ وسيرد ذكر لذلك بعد .
(٤) (السابق) ص ٨٦ .
(٥) (السابق) ص ٣٧ .
(٦) (السابق) ص ١٣-٤ .

وذا هو أحد الآراء السبعة في المشطور عامة . وعبّر عنه ابن الحاجب في منظومته بالإسقاط . فقال في حديثه عن مشطور السريع :

والمسقطون كلا الضّربين فيه ،عروض ضربه مثله . مصرّعًا حُملا (١)

وأحال الأسنوي في شرحه لمقصد النّاظم إلى ما كان قد ذكره من المذاهب السبعة في مشطور الرّجز حيث ذكر هناك أنّ ما ذهب إليه الناظم هو السابع وأنّه مذهب جماعة معتبرين وأنّ هذا المذهب هو إسقاط هذه العروض و هذا الضرب بالكلية ،وردّ ما يرد منه إلى العروض الأولى وضربها أي التامين . وما يُظنُّ أنّه بيتان فهو بيت واحد إلا أنّه مصرّع (٢) ، وذكر فيما يخص مشطور السريع الموقوف والمكشوف أنّ كلّا منهما نصف بيت مصرع ،وليس بيتًا كاملاً (٣) .

واعترض بعض العلماء على ما ذهب إليه بعض المتقدّمين من تصنيف مشطور السريع في الرّجز ، فذكر الهمداني فيما يخص الموقوف أنّه لا قياس بالرّجز ليصل بالجزء إلى هذا فإنّه على ذلك يكون مقطوعًا ومذالاً . والقطع نقص ، والإذالة زيادة . والزّيادة والنّقص لا يجتمعان فإن ذلك مؤدٍّ إلى التضاد . وذكر فيما يخص تصنيف المكشوف في الرّجز أنّه محتمل والأنس بالتغيير يردّه ، فإن السريع أكثر تغييرًا من الرجز . ومن هنا حمله الخليل على السريع ولم يحمله على الرّجز (٤) .

وذكر النّقاوسي مثل هذا في المكشوف ودلّل على الأنس بالتغيير، بأن القطع لم يثبت في عروض الرّجز،و ثبت الكشف في عروض السريع (٥) وهو ما يقابل القطع .

---

(١) " نهاية الرّاغب " ٥٥ و أولا ؟ انظر ما تقدّم ص : ٢٨ حاشية " ٢ ".
(٢) (السابق) ٤٦ و ـ ظ .
(٣) (السابق) ٥٥و أولا ؟.
(٤) " شرح عروض ابن السّقّاط " ١٣ و .
(٥) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٢٢ ظ - ٣ و ؟ .

وكان السّكاكي يرى أنَّ مشطور السريع المكشوف لا يُحمل على الرّجز المشطور منه المقطوع ، لأنَّ حمله على ذلك يستدعي إسقاط حرف مع إسقاط حركة (حذف نون مستفعلن وتسكين لامه) وحمله على السَّريع يستدعي إسقاط حرف فحسب (تاء مفعولات) لكون الحركة ساقطة في الاستعمال سقوطاً لا ظهور لها إلا في الدّائرة (١) . وذكر مثله العبيدي (٢) والأردبيلي (٣) .

وقد تابع بعض الباحثين في العصر الحديث المتقدّمين فيما خالفوا فيه الخليل في هذا المشطور ، فجعلوه في الرّجز ، ومن هؤلاء ابراهيم أنيس (٤) ، وعبدالله الطّيب (٥) ، ومنهم أيضاً عبد الفتاح بدوي (٦) ، ومصطفى جمال الدين (٧) ، وشعبان صلاح (٨) . وقد ذكروا أن ذلك يكون فيما يخص الموقوف . بالقطع والتذييل ، وهما ذات العلة التي كان أبو العلاء يستخلصه بها من الرجز . وأنه يكون فيما يخص المكشوف بالقطع فقط .

هذا ومن الشعر المشطور السالم ما يحتمل أن تكون نهايته "مفعولان" أو "مفعولن" والحاكم هنا الانشاد ، فمما يمكن أن يكون آخره "مستفعلن" أو "مفعولان" ما ذكره أبو زيد الانصاري للزَّفَيان السَّعدِيّ :

----

(١) "مفتاح العلوم" ص ٢٣١ .
(٢) "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي" ٢٣ و ؟ .
(٣) "مقدّمة كافية" ٢٢ و .
(٤) "موسيقى الشعر" ص ١٣٧ ، ١٣٩ .
(٥) "المرشد" ١ / ٩١ - ٣ .
(٦) "العروض والقوافي" ص ١٤٦ .
(٧) "الإيقاع" ص ٥١ - ٣ .
(٨) "موسيقى الشِّعر بين الاتباع والابتداع" ص ٢٣١-٢ .

يا ابلـــي ما ذامه فَتَأْبَيَــهْ

مـاءٌ رواءٌ و نصيٌّ حَولَيَــــهْ

هـذا بأفواهك حتى تأبَيَــهْ

حتّى تروحي أُصلاً تباريَــــهْ

تبارى الأعنّة فوق الزّازيــهْ (١)

(مفاعلن مفتعلـــن مستفعلـــن)

وهي ،على ما رواها أبو زيد ،من العروض الثالثة للرّجز "مستفعلن" ثلاث مرّات مع زحاف في بعض أبياتها . وذكر ابن جنّي أنّ الكوفيين رووه على خلاف هذا ؛ يقولون : فتأبَيْهْ ، ونصيٌّ حَوْلَيْهْ ،وحتّى تَأْبَيْــهْ ، وفوق الزّازيْهْ . فينشدونها من السريع لا من الرّجز كما أنشده أبو زيـد . وقال : إن فيه من كلتا الروايتين صنعة طريفة (٢) . وهو من أنواع الوقف عند العرب .

هذا وقد تحتمل بعض الأشعار النسبة إلى مشطور الرّجز السالـم أو مشطور السريع المكشوف نتيجة لإطلاق حرف الرّوي أو تقييده . وقـد أشار إلى هذا ابن الدّهّان وذكر أنّه لا يُقدّر في العروض وأنّه ينجـم عنه في حالة الإطلاق إقواء (٣) . وكذلك ذكر النّقاوسي أنّه مما يمكن نسبته إلى السريع وإلى الرّجز قول ابن مالك :

وأستعين الله في ألفيّـــةٍ

مقاصد النّحو بها محويّـــةْ

(مفاعلن مفتعلـــن مفعولن)

---

(١) " كتاب النّوادر في اللغة " ص ٣٣١-٢ .

(٢) " الخصائص " ١/٣٣٢ .

(٣) " دروس العروض " ٥٩ ظ .

وقال : إن قرئت بالهاء فهي من مشطور السريع المكشوف ،وإن قرئت بالتاء فهي من مشطور الرّجز وذكر أنّه لا يلزم هذا ، القول بخلط الأبحر بعضها ببعض فإنه لم ينص على أنّها من مشطور الرّجز غاية ما قال : إنهـا ألفيّة . وهذا محتمل لأنْ تكون أبياتها الألف مصرّعة من الرّجز التام أو من السريع (١) .

وما ذكره النّقاوسي يصحّ على بعض أبياتها كالشطرين المتقدّمين وما أشبههما لا كلها . ففيها من الأشطار ما لا يحتمل آخره إلا أن يكون " فعولن " وفيها ما لا يحتمل إلا " مستفعلن " فمن الأوّل قوله :

وتَقْتضي رضـاً بغير سَخْطِ
فائقةً ألفيّـة ابن معْـطِ
(مفتعلن مستفعلن فعولـن)

ومن الثاني قوله :

واللّه يَقْضي بهباتٍ وافِـرهْ
لي وله في الدّرجات الآخِـرهْ (٢)
(مفتعلن مفتعلن مستفعلـن)

فاختلاط السريع والرّجز في هذه الألفيّة حاصل إنشادًا وإنشاءً . وقد ذكر الدّماميني أنّ العروضيين اتفقوا على جواز القطع مع التمام في ضرب الأرجوزة المشطورة إجراءً للعلّة مجرى الزّحاف . وذكر في ذلك أبياتًا (٣) .

---

(١) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٢٣ و ؟ ، قابل أيضًا : تقديم د .صالح جمال بدوي " عروض الورقة " ص ٣٦ .

(٢) " شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك " ١/ ١١-٢ .

(٣) " الغامزة " ص ١٨٧-٨ .

وقد صنع ذلك من قبل ابن معطي في ألفيّته وجمع فيها إلى ذلك ما لا يمكن تقطيعه إلا على " مفعولان " وقد أشار إليها رضيّ الدّين ابن الحنبلي في حديثه عن الضرب الثاني من العروض الأولى للرّجز حيث قال : " من خواصّه أنّه إذا صُرّع كان مثل البيتين المشطورين المكشوفين من السّريع إذا ورد على رويّ واحد ، وإذا دخله التّذييل في الضرب وصُرّع كان مثل البيتين المشطورين الموقوفين منه إذا ورد على رويّ واحد كقول ابن معطي في الدّرية الألفيّة (١) ".

وممّا يُصوّر ذلك من ألفيّة ابن معطي قوله :

والكافُ للتّشبيه قد تكونُ   اسمًا و حرفًا مِثْلَ مَا يَبينُ

(مستفعلن مستفعلن فعولن   مستفعلن مستفعلن فعولن)

في قول مَنْ جَمع بين كافيْنْ   " وصاليات ككما يؤثفَيْنْ "

(مستفعلن فعلتن فعولان   مفاعلن مفتعلن فعولان)

فالشطران الأولان من السّريع المكشوف ، والثانيان من الموقوف .

وقد ورد في بعض الشعر جمعٌ بين كلّ من مشطور السريع ومنهوك المنسرح بنوعيهما . فمثال تداخل مشطور السريع الموقوف بمنهوك المنسرح الموقوف ما ذكره ابن الأنباري لمرّة بن سفيان من أبياتٍ وهي :

الشَّيخُ شَيخٌ ثكلانْ

(مستفعلن مفعولان)

---

(١) " الحدائق الأنسيّة " ٥٩ و.

(٢) " الفصول الخمسون " ص ٣٩ والشّطر الأخير من قصيدة لخطام المجاشعي انظر : البغدادي " خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب " ٣١٣/٢ .

والــورْدُ وِرْدُ عَجْــلانْ

(مســتفعلـــن مفعـــولان)

والجَوفُ جَوْفُ حــــرّانْ

(مســـتفعلن مفعــــولان)

أنعى إليك مُرَّة بن سُـفْيَـــانْ (١)

(مستفعلن مفاعلن فعـــولان)

فالثلاثة الأولى تخرّج على عروض الخليل من منهوك المنسرح الموقوف والرابع من مشطور السّريع الموقوف .

ويظهر الثاني فيما أورده ابن عبّاد من أبياتٍ في حديثه عن الخزم وهــي :

كَيْــف رأيْــت زَبْــــرَا

(مفتعلـــن فعـــولـــن)

أأ قِطــــًا أمْ تَمْـــرَا

(فعلتـــــن مفعولـــن)

أمْ قُرشيًّا صَارمًا هِزبْــرَا

(مفتعلن مستفعلن فعولـــن)

وقال : " ف "قُرشيًّا " خزم ،وليس في أوّل البيت ،وإنما هو فـــي الحشو بعد "أم" ؟! (٢)

---

(١) " ديوان المفضّليّات مع شرح لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري " ص ٤٣٠ .

(٢) " الإقناع " ص ٧٩ وفيه "زمْرا " مقام "زبْرا " وهوتصحيف .

وكذلك ذكر أبو العلاء هذه الأبيات عن سيبويه برواية مختلفة تتفق مع وزن هذه الأبيات وقال : " ألا ترى إلى قصر البيتين الأولين وطول البيت الثالث ؟ وبعضهم ينشده :

أَمْ قُرشيًّا صَقْرا

(مفتعلن مفعولن)

والرّواية الصّحيحة في "كتاب سيبويه "[1] ... والرّواية الأخرى أصحّ وأوزن . وقد جاء عنهم نظيرُ لذلك ونحوٌ منه ، قال الرّاجز :

يا تَيْمُ كوني جَدِلَهْ

(مستفعلن مفتعلن)

أَغْنَى امرؤٌ ما قبلَهْ

(مستفعلن مفتعلن)

إِنْ قَاتَلَتْ تيمٌ وفرّت حَنْظَلَهْ

(مستفعلن مستفعلن مستفعلن)

واسْتوعَبتْ كلبٌ وكانتْ وَعِلَهْ

(مستفعلن مستفعلن مفتعلن)

فالبيتان الأولان يقصران عن البيتين الأخيرين قصرًا ليس بخافٍ[2] .

ويمكن تخريج البيتين الأولين ممّا ذكرهَ ابن عبّاد ، في ضوء عروض الخليل ، من منهوك المنسرح المكشوف ، والأخير من مشطور السريع المكشوف . ويمكن تخريجها كلّها من الرجز على رأيِ من يأخذ بالقطع في مشلّث

---

(١) انظر ٣ / ١٨١-٢ والأبيات فيه منسوبة إلى صفيّة بنت عبد المطلب .

(٢) " رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ٤٣١ .

الرّجز ومثناه ، ونسبتها إلى بحرين مختلفين أو ضربين متميّزين في بحر واحد أهون من القول بالخزم في حشوه . وقد يصحّ قبول ذلك على إرادة معنى الخزم لغة لا اصطلاحًا .

وأمّا ما ذكره أبو العلاء من أبياتٍ رويّها اللام فهي على ما بينها من اختلاف في الطول ، تخرج عند الخليل وغيره من بحر واحد وهو الرّجز باعتبار النّهك في الأولين ، والشطر في الأخيرين مع زحاف بالطّي في بعض الأجزاء .

وما يُعدّ في الرّجز ويمكن إلحاقه هنا ، رواية بعض العلماء إجازة الزّجاج الموحّد في الرّجز وهو البناء على تفعيلة " مستفعلن " مرّة واحدة ، وما قيل من إمكانية تخريجه من المنهوك أو المشطور.

فأمّا الزّجاج فروى عنه الموحّد السّكاكي (١) ، والأسنوي (٢) ، والنّقاوسي (٣) ، والأردبيلي (٤) والدّماميني (٥) . وذكر الثاني والثالث أنّ الخليل والأخفش لا يريانه شعرًا (٦) . ولا ذكر له في عروض الزّجاج ، ومن أوائل مَن أشار إليه من المتقدّمين الزّجّاجي وأورد أبياتًا، منها :

طَيْفٌ أَلَمْ
بذي سَلَمْ
بين الحمم
يَطْوِي الأكم
بَعْدَ العَتَمْ
(مستفعلن)

---

(١) " مفتاح العلوم " ص ٢٢١ . (٢) " نهاية الرّاغب " ٤٧ ظ.
(٣) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٢٤ و؟ .
(٤) " مقدّمة كافية " ١٣ و . (٥) " الغامزة " ص١٨٩ .
(٦) وانظر أيضا : رضيّ الدّين ابن الحنبلي " الحدائق الأنسيّة " ٦١ و .

وضعّف الزّجاجي هذا وقال : هذه القصيدة بأسرها من الرّجز مصرّعة كلّها ،لأنّ أقلّ بناء الرجز جزءان فإذا صرّع صارت القصيدة كلّها كأنّها على جزء واحد ،وليس يمتنع على أحدٍ تصريع قصيدة من أوّلها الى آخرها ولا يصعب ذلك عليه [1] .

وتعزى الأبيات التي ذكرها إلى علي بن يحيى ،أو يحيى بن علي المنجّم [2] ،وقد ذكرها ابن جني هي وأبياتًا مثلها لسلّم الخاسر [3] ، وقال : إنّها قواف منسوقة غير محشوة [4] .

وكذلك ذكر هذا الموحّد الجوهري وذكر أنّه يسمّى المقطع [5] ،وعدّه الشنتريني ، بنقص مقطع وزيادة آخر ، مثالاً لعروض منهوكة من الرّجز مصرّعة [6] في نحو ما ذهب إليه الزّجّاجي . وذكر الزّنجاني أنّ هذا البناء على جزءٍ واحد في الشعر نادرٌ وضعيف [7] . وسماه الرُّندي "المفرد" [8].

وربط ابن جابر بين الموحّد والمشطور والمنهوك فقال : "أجاز الزّجاج مجيء مشطوره موحّدًا وأجازه أيضًا في منهوكه " [9] .وأورد ما تقدّم من أبياتٍ وأمثلة أخرى وذكر أنّه مصرّع ،في مثل ما ذهب إليه الزّجّاجي والشّنتريني .

---

(١) "عروض الزّجّاجي " ٢١ ظ - ٢ و .

(٢) انظر : ابن رشيق "العمدة " ١٨٤/١ .

(٣) انظر لهذا ولمزيد من الأمثلة الملحق ٤ - ٦ - ٣ .

(٤) " الخصائص " ٢٦٣/٢ .

(٥) "عروض الورقة " ص ٧٢ .

(٦) "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٧٥ .

(٧) "معيار النُّظّار" ١٦ و .

(٨) "الوافي في نظم القوافي " ٨٧ ظ ؟.

(٩) "عروض ابن جابر" ٣٧ و؟ .

أما قوله بتجويز الموحّد في المشطور والمنهوك فقد لا يراد به الجمع بين مشطور الرّجز أو منهوكه ،والموحّد في شعر واحد ولعله أراد بيان إمكانية تخريج هذا الموحد من مشطور الرجز أو منهوكه فيكون باعتبار الأول منهوكًا وباعتبار الثاني مشطورًا منه ،أو تخريجه عليهما بحيث يشكل كلّ جزأين منه قوام المنهوك وكل مثلّث قوام المشطور .

ومما يتّصل بهذا قول رضيّ الدّين ابن الحنبلي في حديثه عن صلة التشريع بالرّجز : " ولك أن تصنع أبياتًا إذا سقطت منها ما بعد القافية الأولى كانت موحّدة الأجزاء ،أو ما بعد الثانية كانت مثنّاتها و هلّم جرّا :

بدرٌ بدا ، لي في الدُّجى ،من أفقه
سام الذُّرى ،لا عذْر لي ،في عِشقه
لمّا شدا ،نِلت الرّجى ،مِنْ نُطْقِه
وقت السُّرى ،أطّر به ،في خلقه ."(١)

(مستفعلن مفتعلن مستفعلن)

فهذه الأبيات من مشطور الرّجز ،وبإسقاط أواخرها تكون من منهوكه ، وبإسقاط أواخرها وحشوها تكون من موحّده . ويُلحظ هنا سيطرة البناء العروضي على الصياغة والمعنى بحيث يمكن تجزئة القطعة إلى منهوك وموحّد دونما إخلال بالمعنى والوزن .

---

(١) "الحدائق الأنسية " ٦١ ظ .

والخلاصة أنّ ما كان وزنه " مستفعلن مستفعلن مفعولا ن " وما كان وزنه " مستفعلن مستفعلن مفعولن " - وهما عند الخليل عروضان مشطورتان للسريع ،أولاهما موقوفة ،وثانيتهما مكشوفة - يصنّفهما الجوهري وأبو العلاء ،والراوندي ،ونفر من المعاصرين في الرّجز ويختلفون في كيفية ذلك في الموقوف ، فسبيل الأول تفريق الوتد ،والثاني القطع والتذييل ، والثالث القطع والإسباغ . ويأخذ التّنوخي والفارض بتصنيف المقطوع فقط في الرّجز . ويقبل الزمخشري نسبته إلى البحرين معاً . وينفي الشنتريني الشطر في السريع ويرى أن ما ورد منهما أنصاف أبيات من عروضين وافيتين مصرعتين للسريع . ومثله ابن الحاجب .

كما قد يحتمل الموقوف والمكشوف النسبة إلى مشطور الرّجز السالم نتيجة لإطلاق حرف الرّوي أو تقييده أو لأمر آخر ممّا هو متعلّق بالإنشاد أو طرائق الوقف عند العرب . هذا وقد يختلط مشطور السريع بمنهوكي المنسرح ، كما قد يختلط مشطور الرّجز بمنهوكه . ومن العلماء من يخرّج منهما الموحّد .

ونتيجة لهذا كلّه فإن التداخل هنا هو تداخل في الأضرب والأبحر باعتبار اختلاف العلماء في تحديد أضرب الوزنين داخل البحر

الواحد أمشطوران هما أم وافيان ؟ ومن أيّ الأبحر هما الرّجز أم السريع ؟

وهذا الاختلاف في التّصنيف مع ما كان من الزّمخشري من قبول للقطع في مشطور الرجز ، والكشف في مشطور السريع معاً يسفر عن حرص العلماء على التّحقق من صحة نسب الأوزان ، والسعي لإظهار ما بينهما من قرابة . ولا يعني استباحة الخلط بين مشطور الرّجز السالم والمقطوع وتأصيل " مفعولن " زحافاً لـ " مستفعلن " فالتمايز بينهما في الواقع النّظري حاصل كما هو مميّز بينهما في الاستعمال -باستثناء ما ورد من جمع في المنظومات التعليمية والأراجيز المشطورة المزدوجة . ويدل على هذا التمايز بين " مفعولن " و " مستفعلن " ما ورد في ديواني العجّاج ورؤبة من أراجيز مشطورة اُلتُزم في آخرها " مفعولن "(١) وأخرى التزم في آخرها " مستفعلن "(٢) .

هذا وقد يتداخل المشطور المكشوف (مفعولن) بما استدرك لهذا البحر من عروض وافية مكشوفة غير مصرّعة مما هو موضّح فيما يلي .

---

(١) انظر على سبيل المثال " ديوان العجّاج " الأرجوزة رقم "٤" ص ٧٥-٨ ورقم " ١٩ " ص٢٢١- ٤٥ ، ورقم " ٢٦ " ص ٣٣٦ - ٣٨ ، ورقم " ٣١ " ص ٣٤٥ - ٦٠ .
وانظر كذلك " مجموع أشعار العرب " ديوان رؤبة بن العجّاج " الأرجوزة رقم "٥ " ص ١٥-٩ ورقم "٩" ص ٢٣ - ٤ ورقم "١٠" ص ٢٥-٧ ورقم "١٣" ص ٣٠ - ٣ .

(٢) انظر على سبيل المثال " ديوان العجّاج " الأرجوزة رقم " ٣٦ " ص ٤٣٠ - ٨ ، ورقم " ٣٨ " ص ٤٤٥ - ٥١ ، ورقم " ٣٩ " ص ٤٥٢-٤٠ .
وانظر كذلك " مجموع أشعار العرب - ديوان رؤبة بن العجّاج " الأرجوزة رقم " ١ " ص ٣ -٤ ، ورقم " ٧ " ص ١٩-٢٠ ، ورقم "٨" ص ٢١- ٣ .

رابعا - تداخل (العروض الواقية المكشوفة المخبونة) :

اختلف العروضيون في تصنيف ما يرد على زنة " مستفعلن مستفعلن مفعولن × ٢ " أمن السريع هو أم الرّجز ؟

ذكر الزّجّاجي في حديثه عما يُظنُّ أنَّه خارج على عروض الخليل أنَّه مما لُبِّس به قوله :

دنوت منه فَنَأَى وصدّا	ولنت في القول له فاشْتدّا
وكان هذا في البَديِّ منه	مزحًا فلما اشتدّ صار جـدّا
لَيْسَ مَنْ جَازى بوصلٍ هجْرا	مجازيًا بالقرْب منه بُعْـدا
(فاطن مستفعلـن مفعولـن	مفاطن مستفعلن مفعولـن)

وذكر أنَّ الأوّل بيتان صحيحا الوزن من السّريع وأنّه قصد فيما بعده فجعل بيتين من السريع بيتًا واحدًا ، وأنَّه لم يجيء به مصرّعا لئلا يُوقف عليه . وأنَّ هذا تلبيس يجوز على الحذاق بالعروض فكيف بمن لا علم عنده ؟ وأنَّ في الشعر القديم ما هو مثله . وهو :

تِهامــةٌ أَعْلا مها همـودُ	وماؤها في وِرْده بَعيد
قَطعْتُها بِناقةٍ صَمـوتٍ	شـلّة عَيْرانـةٍ وخُـود
أَزْمَتَني في كـرمٍ و خيْرٍ	و محتد منتجبٍ وجُـودِ (١)
(مستفعلن مفتعلن فعولن	مفاطن مفتعلن فعولـن)

وما ذكره الزّجّاجي فيما يخص البيت الأوّل من أنَّه بيتان صحيحا الوزن من السريع ، يعني به العروض الرابعة ، فإنّها كما تقدّم مشطورة على زنة " مستفعلن مستفعلن مفعولن " ويجوز فيها خبن " مفعولن "

---

(١) " عروض الزّجّاجي " ٢٠ ظ - ١و .

فتصبح " فعولن " وقرّب ذلك إليه ما في البيت من تصريع لكنّه مع هذا لم يدفع قصد الشاعر البناء على التسديس .

واستشهد بعض العلماء بالأبيات الثلاثة الأخيرة ،واختلفوا في نسبتها ، فذكر الشنتريني البيت الأوّل شاهدًا لعروض وافية مخبونة مقطوعة للرّجز وقال : يجوز أن يكون مكسوفًا مخبونًا من السّريع وكيفما كان فهو يرى أنّه شاذ (١) . وأورد ذلك عنه أيضًا ابن جابر (٢) .

ورواية الشنتريني هذا البيت وتشذيذه إيّاه من أيّ البحور كان مع ما كان منه من تصنيف المشطور الموقوف والمكشوف عروضين وافيتين مصرّعتين للسريع يعني أنّه لا يقبل في السريع المسدّس مكشوف العروض والضرب (مفعولن) إلا ما كان مصرّعًا .

وأورد الهمداني الأبيات الثلاثة شاهدًا لعروض ثانية مقطوعة من الرجز وذكر أنّ أبا عبيد البكري أنشد في " فصل المقال " (وهو لبيهس) :

لا يُبْركنَّ حصنهمْ صباحًا وأَبْركنَّ مربط النَّعامةْ

(مفاعلن مفاعلن فعولن مفاعلن مفاعلن فعولن)

وقال : هذه العروض مقطوعة وهي في النّدور والشذوذ بحيث لا يُعوّل عليها (٣) .

وسبقت الإشارة في الوافر إلى أنّ معقول الضرب الأوّل منه شبيه بهذه العروض من الرّجز إذا زوحفت بالخبن على نحو ما في بيت بيهس ،

---

(١) " المعيار في أوزان الأشعار " ص ٧٧ .

(٢) " عروض ابن جابر " ٣٦ ظ ؟ .

(٣) " شرح عروض ابن السّقّاط " ١٢ و والرواية في " فصل المقال في شرح كتاب الأمثال " ص ٧٩ مختلفة وقد تكون نفسها في بعض مخطوطاته .

وهو من جملة أبيات أوردها أبو العلاء وذكر أنّه لا نظام لها في الحقيقة،(١) وهي كما قال .

وكذلك أشار النّاوسي إلى هذه العروض من الرّجز وعزاها إلى علي بن يحيى المنجّم وذكر أنّها لم تجئ في الشعر القديم إلا قليلاً ،واستشهد بالأبيات الثلاثة الأخيرة التي استشهد بها الزجاجي ،وبما ذكره أبو عبيد البكري لبيهس ممّا هو مقدّم آنفًا . وذكر أنّ الخبن لازم في هذه العروض وضربها (٢) .

وعزا الدّماميني (٣) هذه العروض إلى بعضهم وذكر بيت بيهس المتقدّم، ومثله الحفني وقال : " والخليل يجعل هذا من السّريع "(٤) يريد ، فيما يبدو ، الشّطر منه .

والخلاصة أنّ ما كان على زنة " مستفعلن مستفعلن مفعولن " مرّتين يمكن قبوله من الضرب الثاني من الرجز ، ومن مشطور السريع المكشوف ما كان مصرّعًا أو مبنيًّا على الشّطر ،أو من عروض ثانية وافية مقطوعة للرّجز أو من عروض وافية مكشوفة للسريع عند من يثبتها خلافًا للخليل .

---

(١) وهي :

١- يَالهَا نفسًا يالهـــا	أنّى لها الطُّعْم والسّلامَـهْ
(فاعلا تن مستفعلـــن	مستفعلن فاعلـن فعولن)
٢- قد قتل القومُ إخوتهـا	فبكلّ أرْضٍ زُقاءُ هَامـــهْ
(مفتعلـن فاعلـن فعِلن	متفاعلن فاطن فعولـــن)
٣- فلا تُطرقنْ قومًا وهم رقـودُ	ولا تُبركنْ بـرك النّعامـــهْ
(مستفعلن مستفعلن فعولن	مستفعلن فعْلـن فعولـن)
٤- قابض رجلٍ ،وباسط أخرى	والسّيف أقْرمه أُسامَـــهْ
(مفتعلن فاطـن؟ فعولـن	مستفعلن فعِلن فعولـــن)

" رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ٤٥٢ .

(٢) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٢٢ و ـ ظ ؟ .

(٣) " الغامزة " ص ١٨٧ .

(٤) " حاشية الحفني على شرح الخزرجيّة " ٣٣ و .

والتداخل هنا هو تداخل في الأضرب والأبحر ،فالوزن المشتبه هنا يحتقه بحران هما السريع والرّجز ، كما يحتقّه ضربان في البحر الواحد .

*

و يظهر مما تقدّم من تفصيلات في الصّور الخمس كلها أنَّ السريع يتداخل بالبسيط ،و بالكامل ،وبالرّجز، و بالوافر ،وأنَّ أكثر هذه الأبحر اتصالاً به الرّجز ، وأنَّ هذا التداخل كان نتيجةعدد من الأسباب مجتمعة أو منفردة وهي الأخذ بزحافٍ جائز عند الخليل ، وقبول بعض العلماء من بعده ما صدر عن بعض الشّعراء من تسامح في الجمع بين الأعاريض أو الأضرب ،واستباحة بعض العلل في غير مواضعها التي أنست بها العرب ممّا أدى إلى ظهور اجتهادات منهجيّة تظهر معالمها بارزة لدى الجوهري ، والرّاوندي . ويمكن تقسيم صور التداخل هنا وفقًا لذلك إلى ثلاثة أقسام :

- تداخل ناشىء عن زحافات جائزة في عروض الخليل : ويتمثل هذا من ناحية في الصورة الثانية وهي " تداخل ضربي العروض الثانية".
- تداخل ناشىء عن علل مستدركة لا تخرج عن القواعد الكلية لعروض الخليل . وتتمثل في الصّورتين ،الثالثة والرابعة وهما على الترتيب:
  - تداخل العروضين الثالثة والرابعة.
  - تداخل (العروض الوافية المكشوفة المخبونة) .
- تداخل ناشىء عن مذاهب منهجية ويتمثل هذا في الصّورة الأولى وهي تداخل العروضين الأولى والثانية.

كما أنه يمكن تقسيم صور التداخل باعتبار آخر إلى نوعين أيضا :

- تداخل بين الأضرب والأبحر. ويتمثل هذا في الصّور : الثانية والثالثة ،والرابعة .
- تداخل بين الأبحر : ويتمثّل هذا في الصّورة الأولى .

المنســــــرح

أصل المنسرح في الدائرة :

مستفعلن مفعولات مستفعلن   مستفعلن مفعولات مستفعلن

ولا يستعمل تامًا صحيحًا (١) .

وله - على نحو ما أثبت الخليل - ثلاث أعاريض :

العروض الأولى : سالمة (مستفعلن) ولها ضرب واحد مطوي (مفتعلن) .

العروض الثانية : منهوكة موقوفة (مفعولان) .

العروض الثالثة : منهوكة مكشوفة (مفعولن) (٢) .

وزاد بعض العلماء للعروض الأولى ضربًا ثانيًا مقطوعًا على زنة " مفعولن "، كما زادوا لهذا البحر عروضًا مجزوّة مكشوفة على زنة " مفعولن " وذكروا لهذه العروض ضربين ،ضربًا موقوفًا على زنة " مفعولان " وضربًا مكشوفًا على زنة " مفعولن " وفي تصنيفهما في هذا البحر اختلاف يُوضّح بعد . وسبقت الإشارة في البسيط إلى زيادة بعضهم لهذا البحر عروضًا حذّاء " فعْلن " ضربها مثلها وما ارتآه مالك بن المرحِّل من نسبة العروض الثالثة من البسيط المخبونة إلى هذه العروض من المنسرح كما سبقت الإشارة في السريع إلى خلط بعضهم المشطور منه الموقوف مع المنهوك الموقوف من هذا البحر ،وكذلك مشطور السريع المكشوف مع منهوك المنسرح المكشوف .

---

(١) غير أن بعض العلماء أورد له أبياتا تامة تمثيلاً للدائرة ،انظر : ابن عبّاد "الإقناع "ص ٧٠ الجَنْزي "الدّوائر" ٥ ظ ،الأحمدي "نزهة النّواظر" ٦٦ ظ .

(٢) ابن عبد ربّه " العقد" ٢٧٨/٦ ،ابن عبّاد "الإقناع "ص ٥٦-٧ ، "عروض ابن جِنّي" ص ٨٢-٣ .

والمنسرح بعد من الأَبحر التي اختلف فيها ، فقديماً جعله الجوهـــري في الرّجز ،وجعل حــــــازم تجزئته "مستفعلاتن مستفعلن فاعلن"(١) وارتأى مثل هذا بعض المعاصرين مع اختلاف فيما بينهم في التطبيق ،وفي التّبرير له(٢) .

ونجم عن هذه الاجتهادات وعمّا كان الخليل أجازه من خبل "مفعولات" في المنسرح وإضمار "متفاعلن" في الكامل أو وقصها أو خزلها ، صورٌ من التداخل سيجري تفصيلها على النّحو التالي :

أولا ـ تداخل الضرب الأول السالم.

ثانيا ـ تداخل ضربي المنسرح ،المطوي والمقطوع المزاحفين.

ثالثا ـ تداخل العروضين الثانية والثالثة (المنهوكتين) .

رابعا ـ تداخل (المجزوّ) .

---

(١) "منهاج البلغاء" ص٢٤٢.

(٢) انظر: د.ابراهيم أنيس "موسيقى الشعر" ص١٤١-٢.

أولا - تداخل الضرب الأول السالم :

خالف الجوهري الخليل في تصنيف المنسرح فجعله في باب الرّجز ،إذ قال في حديثه عن زحاف هذا البحر: " ويجوز فيه تفريق الوتد في حشو مسدسه ،فيصير " مستفعنل " بتقديم النون على اللام فينقل إلى " مفعولات " . وهو الذي يُسمِّيه الخليل المنسرح وبيته :

إنَّ ابن زيدٍ لا زال مسْتعملاً   بالخير يُفْشي في مصره العُرُفا "(١)

(مستفعلن مفعولات مفتعلن   مستفعلن مفعولات مفتعلن)

وسبب ما ذهب إليه الجوهري أنَّه يرى أنَّ كل بيت مركّب من " مستفعلن " فهو من الرّجز ، طال أو قصر(٢) . وأنَّ " مفعولات " لديه ليس بجزءٍ صحيح كما هو الشأن لدى الخليل وإنّما هو منقول من " مستفعلن " مفروق الوتد . واستدلّ الجوهري على هذا بأنّه لو كان جزءً صحيحًا لتركّب من مفرده بحرٌ كما تركّب من سائر الأجزاء(٣) .

وذكر له من أبيات الزِّحاف ما ذكره الخليل من مخبون ،ومطوي ،ومخبول(٤) .

وقد تقدمت الإشارة في مثله إلى أن الجوهرى إذ يدخل بحرًا في بحر لا يعني إجازة الجمع بين واحد من هذه الأبيات ،وبيت من أبيات البحر المدخل فيه في قصيدة واحدة . بل يعني ، فيما يبدو ،أنَّها وسائر أبيات المنسرح -كما سيرد بعد - لا تُمثِّل بابًا قائمًا بذاته كما هو الحال عند الخليل ،وإنَّما هي فرعٌ في الرّجز.

---

(١) " عروض الورقة " ص ٧٤ .
(٢) (السابق) ص ٥٦ .
(٣) (السابق) ص ٥٥ .
(٤) (السابق) ص ٧٤ .

وفي العصر الحديث ذهب عبد الفتاح بدوي في المنسرح إلى نحو ما ذهب إليه الجوهري من جهة وحازم من الجهة الأخرى ، فهو يرى كالجوهري أن هذا البحر من الرّجز ، ولكن يختلف عنه في كيفية استخلاص ذلك . فالمنسرح المطوي عند عبد الفتاح بدوي رَجزٌ ، التفعيلة الأولى فيه مرفّلة زنتها " مستفعلاتن" والعروض فيه مقطوعة مطوية زنتها " فاعلن " أو مقطوعة مخبولة زنتها " فعلن " وكذلك الضرب مقطوع مخبول . ولتوضيح ذلك فإنَّ تقدير البيت منه كتقدير حازم :

مستفعلاتـن مستفعلن فاعلـن   مستفعلاتن مستفعلن فعلـن

(مستفعلن مفعو لات مستفعلـن   مستفعلن مفعولات مفتعلـن)

وسترد بعدُ طريقته في استخلاص المنهوك ، وانتهى إلى أنَّه لا وجود لبحر المنسرح وأنه لا وجود أيضًا للوتد المفروق الذى في " مفعولات " لأنَّ هذه لا وجود لها أيضًا (١) .

وهو إذ ينكر وجود هذا البحر لا يقصد انعدام أوزانه وعدم تمايزهـا بل يقصد إلى التقليل من مصطلحات هذا العلم وتقسيماته مستغلّا ما بين البحور من تشابه في الأجزاء . ولكن قبوله للترفيل في الصدر علّة ، وقبوله إيّاه في باب آخر زحافًا في الحشو دونما ضابط لذلك فيه تجوّز كبير ، لأنه بعكس حازم يرده أخيرًا إلى أوزان الخليل .

أما المنسرح مقطوع الضرب وقد اختلف فيه أزحاف هو أم علة ؟ فإنَّه والمطوي يتداخلان إذا زوحفا بضربي العروض الثانية من الكامل مما هو مبيَّن فيما يلي .

----

(١) " العروض والقوافي " ص ١٥٣-٤ .

ثانيا ـ تداخل ضربي المنسرح ، المطوي والمقطوع المزاحفين :

لم يذكر الخليل ولا الأخفش للمنسرح المسدّس إلا ضربًا واحدًا مطويًا . أما المقطوع فهو من الأوزان التي لم يذكرها الخليل واختلف فيه العلماء أضربٌ قائم بذاته هو أم زحاف في الأول ؟

قال الزَّجاج في حديثه عن المنسرح : " وقد رُوي بدل "مفتعلن" فيه "مفعولن" وهذا غير منكر أن يقع فيه القطع كما وقع في "مستفعلن" في البسيط والرّجز" (١) .

وبمثل هذا قال ابن السرّاج البغدادي ،وروى شاهد الضرب المطوي المتقدّم بقراءة مقطوعة الضرب (هلعرفا) = (مفعولن) (٢) .

ومثّل الزّجاجي لهذا الوزن بقول أبي نواس :

ياأيّها المُبطلون مَعْذرتي	أراكم الله وجْهَ تَصْديقي
أَمشي إِلى جَنْبها أُزاحِمُها	عَمْدًا ،وما بالطّريق مِنْ ضِيقِ
(مستفعلن فاعلات مفتعلن	مستفعلن فاعلات مفعولن)

كما مثّل له بأبياتٍ ستة أخرى لأبي نواس ،أوّلها :

عُوجا صدورَ النّجائب البُزّل	فَسائِلا عنْ قَطينة المَنْزِلِ (٣)
(مستفعلن فاعلات مفعولن	مفاعلن فاعلات مفعولن)

وذكر أنّ هذا لم يُجزه الخليل ولا رُوي في شعرقديم ،وأنّ المحدثين أكثروا استعماله . وأنه لا يَرى بإجازته بأسًا فإمّا أن يُحمل على الجواز ،وإمّا أن يُحمل

---

(١) "عروض الزّجّاج" ٤ظ . (٢) "عروض ابن السَّرّاج البغدادي" ص٤٣٤

(٣) "عروض الزّجّاجي" ١٧ و ـ ظ وانظر البيتين الأولين مما ذكره الزّجاجي في "ديوان أبي نواس" ص ٤٥٠-١ وبينهما أبيات أخرى . وللبيت الذي رويه اللام . انظر أيضا "ديوان أبي نواس" ص ٤٩٤ .

على الشّذوذ (١) . وأكّد جوازه في موضع آخر و برّر قبوله إيّاه باستعمال "مفعولن" في الضرب الثاني من الرّجز وما أشبهه (٢) .

كما ذكر هذا الوزن ابن عبّاد وقال : إنّه ضرب آخر وُجد في الشّعر القديم والمحدث ، وذكر من الشعر القديم البيت :

ذاك وقد أَذْعر الوُحوشَ بِصلْـ ـت الخدِّ رَحْبٍ لبانه مُجْفَـرْ

(مفتعلن فاعلات مستعلن مستفعلن فاعلات مفعولن)

ومن الشّعر المحدث :

اللّه بَيْنى وبَيْن مولاتي أَبْدَتْ لي الصّدَّ والملالاتِ (٣)

(مستفعلن فاعلات مفعولن مستفعلن فاعلات مفعولن)

والأوّل مطلع قصيدة لعبد الغفّار الخزاعي عدتها عشرة أبيات ذكرها ابن قتيبة وقال : إن عروضها لا يُخرَّج (٤) . في حين ذكر الخالد يان أنَّ الذوق يصحّح هذه الأبيات ، ولا ينبو عنها السّمع لاطّرادها واستقامتها . وإن كانوا قد ذكروا أنَّها خارجة عن جميع الأعاريض التي أتت بها أشعار العرب (٥) .

والثاني أول أربعة أبيات لأبي العتاهية (٦) وعروضه مقطوعة مصرّعة .

وعزا الجوهري هذا الوزن إلى المحدثين ومثّل له ببيت أبي العتاهية .

وبالبيت :

ولَيْلةٍ لا تُرى كَواكِبُها ذاتُ ظَلامٍ وذاتُ أَهْوالِ (٧)

(مفاطن فاعلات مفتعلن مفتعلن فاعلات مفعولن)

---

(١) "عروض الزّجّاجي" ١٨ ظ - ٩ و . (٢) (السابق) ٨٤ و .

(٣) "الإقناع" ص ٥٧ . (٤) "عيون الأخبار" ١/١٥٧-٨ .

(٥) "كتاب الأشباه والنظائر من أشعار المتقدّمين والجاهليّة والمخضرمين" ٢/١٦١ .

(٦) "أبو العتاهية "أشعاره وأخباره" التكملة ص ٥٠٥-٦ .

(٧) "عروض الورقة" ص ٧٤-٥ .

وأشار أبو العلاء في محاولة منه لبيان أوزان المتنبي وقوافيه إلى إغفال الخليل هذا الوزن وذكر أنّه ضربٌ ثان للمنسرح . ومثّل بقول المتنبي :

مـا سَـدِكَتْ عِلَّةٌ بِمَوْرُودِ

(مفتعلـن فاعلات مفعولن)

وبقوله أيضا :

أَوْهِ بديلٌ مِنْ قَوْلَتي وَاهَا (١)

(مفتعلن مفعـولا ت مفعولن)

وذكر التّبريزى ما ذكره أبو العلاء لدى تعليقه على قصيدةٍ لأبي تمام من هـذا الوزن ،أولها :

هَلْ أَثَرٌ مِنْ ديارهم دَعْـسُ   حيث تَلاقى الأجْراع والوعْسُ

(مفتعلـن فاعلات مفعولـن   مفتعلن مفعـولا ت مفعولن)

وقال : إنّه يستعمل بردف وغير ردف . والرّدف أحسن . وإنّ القدمـاء لم يستعملوه . وهو قليلٌ في أشعار المحدثين (٢) . ولكنه عاد فذكر في عروضه أنّه يُوجد في الشّعر القديم ومثّل له ببيتين . أحدهما لعبد الغفّار الخزاعي والآخر :

ما هيّج الشّوق مِنْ مطوّقةٍ   قَامَتْ عَلَى بَانةٍ تُغنِّينـا (٣)

(مستفعلـن فاعـلات مفتعلن   مستفعلن فاعـلات مفعولـن)

وهذا البيت لمحمّد بن مناذر وهو -كما سيرد بعد- محدثٌ . ومثّل التّبريزي

---

(١) (أوزان المتنبي وقوافيه) ص ٣٠٩ والمثال الأول صدر بيت تمامه :
* أكْرم مِنْ تَغْلِبَ بن دَاوُدِ * وهو أول قصيدة تتألف من سبعة وعشرين بيتا . انظر " ديوان أبي الطّيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري "١/ ٢٦١-٢٠٧ .
والمثال الثاني صدر بيت تمامه : * لِمَنْ نَأَتْ والبديلُ ذِكْرَاها *
والبيت أول قصيدة تتألف من تسعة وأربعين بيتًا . انظر (السابق) ٤/ ٢٦٩-٢٨١ .

(٢) " ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزى " ٢/ ٢٢٣ .

للمحدث ببيت أبي العتاهية المتقدم (١) .

وكذلك ذكر ابن القطّاع أنّ هذا الوزن ضربٌ رابع على حياله (=ع: ١ ،ض: ٢) ولا يدخل مع المطوي في قصيدة ، لأنّ الرّدف لازم له . ومثّل ببيت ابن مناذر (٢) . وبمثل هذا قال مصنف "تقويم البيان" (٣) ، والأحمدي (٤) .

وغنيٌّ عن الذّكر أنّ الرّدف في هذا الضرب حَسَنٌ وليس بلازم . ويدل على هذا ترك الشعراء له من أمثال أبي العتاهية ، وأبي تمام ، وابن الرّومي ، وابن المعتز في بعض ما أتوا به من قصائد من هذا الضرب (٥) .

وذكر الجَنْزي (٦) فيما يخص هذا الوزن ما ذكره ابن عبّاد . وشذّذه الشّنتريني ومثّل ببيت ابن مناذر ، وذكر أنّ المتأخرين عملوا على هذا الوزن أشعارًا كثيرة . وذكر من ذلك بيتي أبي نواس اللذين رويهما القاف (٧) . كما ذكر الرّاوندي أنّ هذا الوزن وردت به الرواية عن العرب وذكر أنّه محاذ للنوع الأول (المطوي) أصله وزحافه في انتظام الحركات فيه والسكنات إلا أنّ الضرب منه مقطوع . وذكر بيت عبد الغفار الخزاعي . وأبياتًا أخرى لأحد معاصريه (٨) .

وأشار ابن الدّهان إلى تجويز بعضهم القطع في الضرب الأول من المنسرح (٩) وذكر أنّ من شاذ هذا البحر بيت أبي نواس :

---

(١) "كتاب الكافي في العروض والقوافي" ص ١٠٥ .

(٢) "البارع" ١٦ و .

(٣) ١٢ و ٢.

(٤) "نزهة النّواظر" ١٣ و ، ١٥ ظ.

(٥) انظر الملحق ٥-٧-٢ أمثلة الضرب المقطوع من المنسرح

(٦) "الدّوائر" ٢٩ و - ظ

(٧) "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٩١-٢ .

(٨) "الإبداع" ٣٩ و - ظ .

(٩) "دروس العروض" ١٩ و .

يَا لَيْلَةً بِتُّهَا أُسَقَّاهَا | أَلْهَجَنِي طِيبُهَا بِذِكْرَاهَا
(مستفعلن فاعلات مفعولن | مفتعلن فاعلات مفعولن)

وقال : إنَّه جاء بعروضه وضربه مقطوعين . وذا لا يجوز عندهم (١) .

ولكن بيت أبي نواس مصرّع ، فهو مطلع قصيدة عدّتها اثنا عشر بيتًا ، عروضها مطوية وضربها مقطوع (٢) .

وذكر السّكّاكي هذا الوزن ضربًا ثانيًا ، وشاهده بيت عبد الغفّار الخزاعي (٣) . ومثله الزّنجاني وذكر من الأبيات أيضًا بيت ابن مناذر وبيته أبي العتاهية (٤) . وذكر المحلّي أنَّ هذا الوزن ضربٌ آخر ومثل ببيت ابن مناذر (٥) . كما ذكره الرّندي وقال : إنَّه محدث ، ومثَّل بالبيت :

واتّخذ النّاس كلّهم سَكَنًا | ومثّل الأرْضَ كلّها دَارا (٦)
(مفاعلن فاعلات مفتعلن | مفاعلن فاعلات مفعولن)

وذكر ابن برّي أنَّ المحدثين استحسنوا هذا الضرب وأكثروا منه لحسن اتّساقه وعذوبة مساقه حتّى استعملوه غير مردوف . ومثّل بأبياتٍ لابن الرُّومي أولها :

لو كُنْتَ يَوْمَ الوداعِ شَاهدنا | وهُنَّ يطفين لَوْعَةَ الوَجْدِ (٧)
(مستفعلن فاعلات مفتعلن | مفاعلن فاعلات مفعولن)

وذكر الهمداني أن الناس أنشدوا للضرب الثاني المقطوع :

---

(١) (السابق) ١٩ ظ . (٢) " ديوان أَبي نواس " ص ٨-٩ .
(٣) " مفتاح العلوم " ص ٢٣٢ .
(٤) " معيار النُّظَّار " ٢٠ و . وفيه نسب بيت أبي العتاهية المشار إليه إلى أبي نواس .
(٥) " شفاء الغليل " ١٣٥ ظ. (٦) " الوافي في نظم القوافي " ٨٩و ؟.
(٧) الدّماميني " الغامزة " ص ٢٠٣ .

إِنْ هُو مسْتولِيًا على أَحـدٍ إلا على أَضْعف المَجانيـنِ (١)

(مفتعلن فاعلات مفتعلن مستفعلن فاعلات مفعولن)

وأنَّ الفارسي أنشد في تذكرته :

لا يُخلف الوعْدَ والوعيدَ ولا يَبيتُ مِنْ ثَائرٍ عَلى نَـارِ

(مستفعلن فاعلات مفتعلن مفاعلن فاعلات مفعولن)

وأنَّ قطرب أنشد في مثله :

قلْ لابْن قَيسٍ ((أَخي)) (٢) الرّقيَّاتِ ما أَحْسَن العُرْف في المُصيباتِ

(مستفعلن فاعلات مفعولن مستفعلن فاعلات مفعولن)

وذكر أنَّ هذا الضرب يلزمه حرف المدّ واللين . وأنَّ الخليل تركه لقلّته وأنَّ المحدثين جروا عليه كثيرًا ووقع العوض في كلامهم بالتأسيس . ومثّل بقول المتنبي :

أَزائِرٌ يا خَيَالُ أَمْ عَائِـدْ أَمْ عِنْد مَولاك أَنَّنى رَاقِـدْ (٣)

(مفاعلن فاعلات مفعولن مستفعلن فاعلات مفعولن)

وبقول بعضهم :

أبًا وتَعْسًا لِمَنْ مودّتـه إن زِلْت عَنه سُويعةً زالتْ

إن مالت الرِّيح هل كذا وكذا مَالَ مع الرِّيح حَيْث مَا مَالَتْ

(مستفعلن فاعلات مفتعلن مفتعلن فاعلات مفعولن)

وقول عبد الغفار الخزاعي في صفة الفرس :

طويلُ خُمسٍ ،قَصيرُ أَرْبَعـةٍ عَريضُ ستٍّ مُقلّصٍ حَشُورْ (٤)

(مفاعلن فاعلات مفتعلن مفاعلن فاعلات مفعولن)

---

(١) البيت من شواهد النُّحاه على إعمال "إن" النافية . انظر "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" ١/ ٣١٧ .

(٢) ساقطة من الاصل والزّيادة من النّقاوسي "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٣٥ظ ؟.

(٣) البيت مطلع قصيدة عدّتها سبعة وأربعون بيتًا . انظر "ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري" ٢/ ٧٠-٩٠.

(٤) "شرح عروض ابن السّقّاط" ١٣ ظ.

وهو من نفس القصيدة التي منها بيته المتقدّم.

كما ذكر هذا الوزن ابن مهاجر (١)، والعبيدي (٢)، والأسنوي (٣)، وشاهدهم بيت ابن مناذر. ووسم ابن جابر هذا الضرب بما وسمه به الشّنتريني من شذوذ. وذكر أول أبيات عبد الغفّار الخزاعي وما قاله عنه أبوعبيدة وأبوحاتم. كما ذكر بيت ابن مناذر، وبيت أبي العتاهية وبيتي أبي نواس (٤).

ونقل طاهر ابن حبيب هذا الضرب عن بعضهم. وشاهده بيت ابن مناذر وبيتا أبي نواس (٥). وذكر النّقاوسي ما ذكره الهمداني عن هذا الوزن وأورد الأبيات "إنْ هو ...، لا يُخلف ...، قل لابْن..." (٦) وذكر الدّماميني ما ذكره التّبريزي من أمثلة لهذا الوزن. وقال: إن الزّجاج ذكر أن قول ابن مناذر ليس بقديم (٧).

ومثّل رضيّ الدّين ابن الحنبلي ببيت ابن مناذر وقال: إنّه أحلى نظم سُمع في الشّواذ. وذكر أن في "كتاب الأغاني" شاعرًا يُدعى محمّدًا اختصم هو والخليل، فقال الخليل: إنّما أنت بي إن جزت شِعرك جاز، وإن لم أجزه لم يَجزْ. فقال محمد: والله لأصنعنّ شيئًا لا أحْتاج فيه إليك فعمل في هارون الرّشيد قصيدة أولها:

ما هيّج الشّوق ....

ثم قال رضيّ الدّين ابن الحنبلي: فعلى هذه الحكاية لا يكون البيت المذكور لقديم بل محدث.

---

(١) "الوجيزة" ٩و. (٢) "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي" ٣٤و؟.
(٣) "نهاية الرّاغب" ٥٧و. (٤) "عروض ابن جابر" ٥١ظ - ٥٢و؟.
(٥) "النّكت الحايزة" ٣٥ظ - ٣٦و.
(٦) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٣٥و - ظ؟.
(٧) "الغامزة" ص ٢٠٣.

ورغم هذا فهولا ينكر قدم هذا الوزن أخذًا بما ذكره أبو حنيفة الدّينوري في "كتاب النبات" من شعر لعبد الغفار الخزاعي (١) .

وذكر الحفني هذا الوزن أيضا عن "بعضهم" وشاهده البيت : "إنّ هو مستوليا ...." وأبيات ابن الرّومي (٢) .

ويظهر مما تقدّم ندرة هذا الوزن في الشِّعر القديم وشيوعه في الشعر المحدث واحتفال العلماء به ،في مختلف العصور واستحسانهم إيّاه . وقليل منهم من شذَّذه . كما يظهر أنّه لا فرق بين من يَجعله ضربًا ثانيا أو رابعًا أو نوعًا آخر ، فمن جعله ضربًا ثانيا فباعتبار العروض الأولى ،ومن جعله رابعا فباعتبار عدد الأضرب كلها .

ونقل بعض مَنْ تقدّم أنَّ من العلماء من جعله زحافًا للضرب الأول . قال الشّنتريني في حديثه عن هذا الوزن . "وزعم بعضهم أن ذلك يجوز مع ضربها المطوي في قصيدة واحدة على مجيء الزِّحاف ،وذلك بعيدٌ جدًّا ، لأنّ الزِّحاف إنّما يكون في الأسباب دون الأوتاد ،ولا ينبغي أن يُقاس على التشعيث ،لأنَّ ذلك نادر فلا يُقاس عليه" (٣) .

وبمثل هذا قال العبيدي (٤) دون إشارة منه للتشعيث ،وطاهر ابن حبيب (٥) وخطأ الأردبيلي القول بالزِّحاف والجمع بين المطوي والمقطوع في قصيدة واحدة لأجل الوتد (٦) .

---

(١) "الحدائق الأُنسيّة" ٦٩ ظ - ٧٠ و.
(٢) "حاشية الحفني على شرح الخزرجية" ٣٥ و.
(٣) "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٩٢ .
(٤) "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي" ٣٤ و ؟.
(٥) "النُّكت الحايزة" ٣٥ ظ - ٦ و .
(٦) "مقدّمة كافية" ٢٢ ظ.

ولعل الذين قالوا بالنّدرة يقصدون بذلك أنَّ إجراء العلّة مجرى الزّحاف نادر ،لا التشعيث في حدّ ذاته . فهو في الخفيف كما قال أبو العلاء : " لم يمتنع منه الشّعراء في الجاهلية ولا الإسلام " (١) .

ويبدو أنَّ سبب قبول "مفعولن" في الخفيف علة جارية مجرى الزّحاف ، دون المنسرح يعود إلى طبيعة الخفيف . وهو ما يُفهم من قول الأخفش في حديثه عنه : " وأمّا "مفعولن" فجاءت مع "فاعلاتن" لخفّة هذا الشّعر ، ولأنّ اللفظ به يُشبه اللفظ بالغناء ." (٢) وليس المنسرح كذلك .

كما أنَّ التشعيث في الخفيف لا يؤثّر في قافية البيت فما انتهى بـ "فاعلاتن" أو "مفعولن" قافيته ثنائية المقطع بخلاف المنسرح فإنَّ الجمع بين المطوي منه والمقطوع في قصيدة واحدة ينجم عنه اختلاف قوافيها فتكون قافية ثنائية المقطع وأخرى ثلاثية (٣) . وذا لا يجوز إلا في السَّريع خاصة ، وفي الكامل لدى بعض العلماء .

وهذا الفرق بين المطوي والمقطوع في التركيب القانوي ، بالإضافة إلى ما بينهما من تمايز في الاستعمال يؤيّد ما ذهب إليه اولئك العلماء من تأصيل المقطوع ضربًا قائمًا بذاته .

وقد يتداخل هذان الضربان ، المطوي والمقطوع بضربي العروض الثانية من الكامل ، الأحذّ ،والأحذّ المضمر . ويُوضّح هذا قول الهمداني في حديثه عن العروض الثانية من الكامل : " وإذا كان الضرب الأول منها مضمر الجزء الذي أول الصدر ،ومضمر الجزء الذى أوّل العجز التبست بتام (٤) المنسرح . وإذا كان

---

(١) "رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ٥٢١ .

(٢) "عروض الأخفش" ١٤ و .

(٣) د .أحمد كشك، "القافية : تاج الإيقاع الشعرى " ص ٣٠ .

(٤) يعني "المطوي" وعبر عنه بالتام لأنّه في حكمه فهو يستعمل تامًّا ، والطّي فيه لازم .

ضربها الثاني كذلك التبس بمقطوع المنسرح.(١)

وأشار إلى مثل هذا النّقاوسي ومثّل للأول بقول الحريري :

يَا مَنْ سَمَا بِثُقُوبِ فِطْنَتِهِ	في المُشْكِلاتِ ونُورِ كَوْكَبِهِ
مستفعلن متفاعلن فعِلن	مستفعلن متفاعلن فعِلن
(مستفعلن فعلات مفتعلن	مستفعلن فعلات مفتعلن)
مَاذا مِثَالُ صَغيرِ جَحْفلةٍ ؟	بيَّنه تِبْيانًا يَنمّ بهِ (٢)
مستفعلن متفاعلن فعِلن	مفتعلن ؟ متْفاعلن فعِلن
(مستفعلن فعلات مفتعلن	مفتعلن مفعولات مفتعلن)

وذكر أنه استفزّ الغلط في ذلك بعضهم. ولزم الحريري الكسر وأصلح البيت بأن ردّه :

بيّنه تِبيانَ مَنْ ينم به

مفتعلن مستفعلن مفاعلن

(مستفعلن)

ومثّل للثاني بقول المخبّل السّعدي :

يَا زِبْرقانُ أَخابَنِي خَلَفٍ	ما أَنْتَ ويْبَ أَبيك والفَخْرُ
مستفعلن متفاعلن فعِلن	مستفعلن متفاعلن فعْلن
(مستفعلن فعلات مفتعلن	مستفعلن فعلات مفعولن)

كما مثّل بقول المعتمد بن عباد :

يَا صَاحبيَّ قفا أبثكما	وَجْدي لعلّ لديكما نَفْعًا (٣)
مستفعلن متفاعلن فعِلن	مستفعلن متفاعلن فعْلن
(مستفعلن فعلات مفتعلن	مستفعلن فعلات مفعولن)

---

(١) "شرح عروض ابن السَّقّاط" ١١ ظ.
(٢) البيتان في "مقامات الحريري" المقامة الملْطِيَّة ص ٢٩٨.
(٣) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١١٨ و ؟ .

وقال النقاوسي : " هذان البيتان يحتملان أن يكونا من المنسرح ومن الكامل . لكن حملهما على الكامل أوجه فإنّهما إن حُملا على المنسرح تجشّم بهما مستكره الزّحاف . وإن حُملا على الكامل جَريا على مستحسن الزّحاف " . (١)

ويعني النّقاوسي هنا بمستكره الزّحاف خبل " مفعولات " في المنسرح لتصبح " فعِلات " ويعني بمستحسن الزّحاف إضمار " متفاعلن " في الكامل حيث تصبح " مستفعلن ".

واشتباه البيتين قائم في حالة كون كلّ منهما فذًّا لا يُعلم ما قبله ولا ما بعده ، فإن علم وجاءت فيه " متفاعلن " الثانية أو الرابعة مضمرة تعيَّن حمله على الكامل على نحو ما جاء في بيت للمخبّل السّعدي وهو أخ للبيت المتقدّم ، يقول فيه :

هل أَنْت إلا في بَني خَلفٍ   كالاشكتين علاهما البَظْرُ (٢)

(مستفعلن مستفعلن فعلن   مستفعلن متفاعلن فعلن)

فالجزء الثاني من هذا البيت مضمر على زنة " مستفعلن " فتعيَّن حمله على الكامل ، لأنّ " مستفعلن " لا تأتي زحافًا لـ " مفعولات " في المنسرح . وكذا إن وردت " متفاعلن " في أوله .

وإن جاءت في البيت " مفعولات " سالمة تعيَّن حمله على المنسرح على نحو ما جاء في بيت الحريري المتقدّم في ضوء الرّواية الأولى له ، فالجزء الخامس من تلك الرواية وزنه " مفعولات " فيتعيّن حمل البيت على المنسرح . ولو حُمِل على الكامل لترتّب عليه زيادة سبب خفيف في الحشو وفي ذلك كسر للوزن

----

(١) (السابق) ١١٨ و - ظ؟.

(٢) حاتم الضامن (المخبّل السّعدي حياته وما تبقّى من شعره) مجلة " المورد " م ١ /١٤ ١٩٧٣م ص ١٢٥.

فضلا أنَّ الرواية الثانية للبيت ينجم عنها اختلاف الأضرب ،فالبيت الأول أحذّ الضرب على زنة "فعِلن" والثاني في ضوء ما أصلح موقوص وزنه "مفاعلن".

ومن المعاصرين من أوما إلى ما بين البحرين من تداخل بعضهما ببعض، فذكر جلال الحنفي أنَّ المنسرح منبثق من الكامل ،وأنَّ قوّة العلاقة بينهما ظاهرة كلّ الظهور ،ومثّل بالبيت:

لا تَنْهَ عن خُلقٍ وتأتي مِثلَه	عارٌ عليك إذا فعلْت عَظيمُ
مستفعلن متفاعلن متفاعلن	مستفعلن متفاعلن متفاعل
مستفعلن فعلات مفتعلن -	مستفعلن فعلات مفتعلن-

وذكر أنَّ نقله إلى المنسرح لا يكلّف كثيرا ولا قليلا ،وإنّما يقطّع البيت نفسه على النحو الآتي :(مستفعلن فعلات مفتعلن × ٢)[1] ولكن ما استشهد به أكثر مقاطعا من الضرب الأول من المنسرح فهو يزيد عنه في موضع العروض بوتد ، وفي موضع الضرب بمقدار سبب .

وأوضح منه ما ذكره هو بعد مِن أنَّ بعض الكامل ما يمكن عدّه من المنسرح ،بنفس صيغته دون أيّ زيادة أو نقصان مثّلا لذلك بالبيت :

ما يَسْتَبينُ سُرورَ صاحبها	حتّى يعود سرورُه حَزَنا
مستفعلن متفاعلن فعِلن	مستفعلن متفاعلن فعِلن
مستفعلن فعلات مفتعلن	مستفعلن فعلات مفتعلن

فإنّه على التّقطيع الأول من الكامل ،وعلى التّقطيع الثاني من المنسرح . وتحقيقاً لتمايز هذين البحرين واستقلاليتهما فهو يرى الحدّ من استعمال التفعيلة المخبولة "فعلات" إلا في شطر واحد إن لم يكن بدّ من استعمالها . وإهمالها عنده أولى[2] .

---

(١) "العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه" ص٤٤٩ . (٢) (السابق)ص٤٥٠ .

وجملة القول فيما تقدّم بيانه من تداخل أنّ ضربي المنسرح ، المطوي والمقطوع - وهما وزنان شائعا الاستعمال ، ولم يذكر الخليل إلا الأول منهما - يتداخلان بضربين أصليين في الكامل - لا يقلان شيوعاً عن ضربي المنسرح - هما ضربي العروض الثانية ،الأحذّ ،والأحذّ المضمر . وذلك متى خبلت " مفعولات " في المنسرح ،وأُضمِرت " متفاعلن " في صدر الكامل وابتدائه وهما مما تصرّف به الشعراء في هذين البحرين على جهة الزّحاف وجاز عند الخليل وجمهور العلماء .

وقد يكون التداخل المذكور بغير الإضمار وذلك بالوقص أو الخزل فكلاهما إمكانتان موسيقيتان يُقابلهما في المنسرح على الترتيب ، خبن " مستفعلن " أو طيها . ومما أدركه الخبن في صدره مع الخبل في حشوه بيت لبيد :

فلا تؤول إذا يؤول ولا	تَدْنو إليه إذا هو اقتربا (١)
مفاعلن فعلات مفتعلن	مستفعلن فعلات مفتعلن
(مفاعلن متفاعلن فعِلن	مستفعلن متفاعلن فعِلن)

وهو من قصيدة من المنسرح أوّلها :

طافت أُسماءُ بالرِّجال فَقدْ	هيَّج منِّي خيالها طَرَبَا (١)
(مستفعلن فاعلات مفتعلن	مفتعلن فاعلات مفتعلن)

ففي مجيء "مفعولات "مطويّة على زنة "فاعلات" ما يُميِّز بينه و بين الكامل .

هذا ثم إنَّ ضربي المنسرح ، المطوي والمقطوع - كضربي العروض الثانية من السريع ،المخبول المكشوف ،والأصلم - تتداخل كلّها بضربي العروض الثانية من الكامل الأحذّ والأحذّ المضمر . ولكن هذا لا ينجم عنه تداخل ضربي

---

(١) "شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري" ص ١١ .

السريع بضربي المنسرح . بما يعني أن القصيدة من الكامل قد يرد فيها ما يشبه السريع وما يشبه المنسرح ،وأنَّ البيت الواحد منها قد يحتمل النسبة إلى أحد هذين البحرين وإلى الكامل ولكن لا يمكن نسبته إلى السريع والمنسرح معاً ويظهر ذلك جليًّا في قصيدة لكعب بن مَعْدان الأشقري من ثمانية عشر بيتا أولها :

أَثِبْتْ بُرَيْدُ لو قْع ذي لُبَدِ يَحْمي البِّلاد ،ضُبارمٍ (١) جَهْمِ (٢)

مستفعلن متفاعلن فعِلن مستفعلن متفاعلن فعِلن

(مستفعلن فعلات مفتعلن مستفعلن فعلات مفعولن)

فهذا البيت منفردًا يحتمل النسبة إلى الكامل وإلى المنسرح ، ومثله الأبيات رقم " ٣ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ " وفيها بيتٌ يحتمل النّسبة إلى الكامل أو السريع وهو :

من كل خطَّار فراسية جَهْم المحيّا، أيد البُذْمِ

(مستفعلن مفتعلن فعِلن مستفعلن مستفعلن فعْلن)

أماسائر أبيات القصيدة فوردت فيها "متفاعلن" سالمة في صدر أحد شطريها على نحو ما في البيت الثاني ،وهو:

مِنْ مَالكٍ في الأكْثرين حَصىً وورثْت بَيْت المَجْد عن فَهْمِ

(مستفعلن مستفعلن فعِلن متفاعلن مستفعلن فعْلن)

مما يُحتِّم نسبتها إلى الكامل .

ويلي المنسرحَ المطويَّ والمقطوعَ ،المنهوكُ وهو نوعان أيضًا وفي تصنيفهما اختلافٌ توضِّحه الفقرةُ التالية .

---

(١) الضُّبارم: بالضم ،الشّديد الخلْق من الأُسْد . وهو من الرّجال الشجاع . ابن منظور "لسان العرب" مادة ضَبْرَمَ ١٢/٣٥٢ .

(٢) نورى حَمودي القيسي " شعراء أُمويّون " القسم الثاني ص ٤١٨-٩ .

ثالثا ـ تداخل العروضين " الثانية والثالثة " المنهوك :

صنّف الخليل ما كان وزنه " مستفعلن مفعولان " عروضًا ثانية منهوكة موقوفة للمنسرح . وما كان وزنه " مستفعلن مفعولن " عروضًا ثالثة منهوكة مكشوفة في نفس البحر. وشاهده للأوّل قول هند بنت عتبة :

صَبْرًا بَني عبد الدّارْ

(مستفعلـن مفعـولان)

وشاهده للثّاني قول أم سَعْد بن معاذ :

ويْلُ امِّ سَعْدٍ سَعْدَا (١)

(مستفعلن مفعولــن)

وهو ما عليه أكثر العلماء .وزايلهم كلّ من الجوهري ،وأبي العلاء ،والرّاوندي فجعلوا الوزنين في الرّجز ولأبي العلاء كذلك فيهما قولٌ آخر . كما زايلهم الشّنتريني وابن الحاجب فنفيا كونهما منهوكين وجعلا ما ورد منهما أنصاف أبياتٍ من عروضين مجزوّتين لازمتي التّصريع .

فأمّا الجوهري فجعل الأوّل في مثنّى الرّجز بفرق الوتد فتصبح " مستفعلن " " مستفعِنل " فتنقل إلى " مفعولاتُ " وتُسكّن التاء فينقل إلى " مفعولان " (٢).
وجعل الثاني فيه أيضا بقطع " مستفعلن " فتصبح " مستفعلْ " فتحوّل إلى " مفعولن " (٣).

وأمّا أبو العلاء فله في المنهوك قولان ،الأوّل : أنّه من منهوك المنسرح إذ قال : " وأنت عن تصريع المنهوكين من المنسرح أعجز ، لضيقهما عما يجب للتصريع " (٤) ومثّل بقول نادبة سَعد بن معاذ ،وبأبياتٍ أولها :

---

(١) ابن عبد ربّه " العقد " ٦/٣٠٠ ، ابن عبّاد " الإقناع " ص ٥٦-٧ ، " عروض ابن جنّي " ص ٨٢-٣ .
(٢) " عروض الورقة " ص ٧٥ (٣) (السابق) ص ٧٣ .
(٤) " رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ٥٣ .

أربَّ مَهْرٍ مَزْعُـوقْ

(مفاعلـن مفعـولان)

وذكر أنَّه لو صُرِّع مثل هذا لخرج من حكم الشعر إلى حكم النثر (١) .

فكأنه أراد بالتصريع أنَّه لا يحسن أن تأتي القطعة مصرّعة (مزدوجة) وبالتالي لا يحسن عدها مجزوّة مربّعة . أما قبولها على المنهوك فمعناه أنَّ أبياتهـا ستأتي كلّها على روي واحد لا سيما وأنَّه يَبني المنهوك على المجزوء . وهو ما عبَّر عنه في موضع آخر تعليقا على بيت أمّ سعد بن معاذ بـ " مشطور مجزوّه" (٢).

والثاني : قوله تعليقاً على قول أم ببَّـه ـ وهو من ذات الوزن الذي منه بيت أم سعد بن معاذ :

لأُنْكِحَنَّ بَبَّـهْ

جَارِيةً في قُبَّـهْ

تَمْشُطُ رأْسَ لُعْبَـهْ (٣)

(مفتعلـن فعولـن)

" هذا رَجزٌ عند العرب ،وإن كان الخليل يَجعله من المنسرح " (٤) .

وينصرُ هذا قول النّقاوسي : " وزعم المعرّي وهو لازم لتابعه أبي اسحاق التلمساني أنَّ قوله " صبرًا . . . " وقوله " ويل أمّ . . . " ضر ((با))ن للمنهوكة من الرّجز على أصلهما السابق في مشطوره " (٥) .

---

(١) (السابق) ص ٥٠٣-٥٠٤ .   (٢) انظر ص : ٥٥٥ .

(٣) كانت أم ببّه : عبدالله بن الحارث بن نوفل ترقّصه بهذه الأبيات وفيها روايات وزيادة . انظر على سبيل المثال : ابن جِنّي " الخصائص " ٢١٧/٢ ، أبا العلاء " الفصول والغايات " ص ٢١٦ .

(٤) " رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ٦١٢ .

(٥) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٣٥ و ؟ .

ويعني النّقاوسي بهذا أنَّ أبا العلاء كما أَخذ بالقطع فقط أو القطع والتذييل في مشطور الرجز لاستخلاص مشطور السريع المكشوف والموقوف (مما هو مشروح قبل) كذلك الأمر عنده في المنهوك .

و ممن جعل منهوكي المنسرح في الرّجز أيضا الرّاوندي فأمّا الموقوف فبإسباغ "مستفعلن" بعد حذف عينها فتصبح "مُسْتَفْلُن" ثم تسبغ فتصبح "مُسْتَفْلان" فتحول إلى "مفعولان" . وأما المكشوف فبحذف عين "مستفعلن" فتصبح "مستفلن" فتنتقل إلى "مفعولن" وذكر أنّه شديد الشّبه بما جاء على زنة "مستفعلن" مرّتين حتّى أنَّه قد يُخلط به في المثنوي (١) فيروج على بعض الطّباع (٢) . وهذا يُعزِّز مِنْ مفهوم مَن رأى التمييز بين الضرب الموقوف والضرب المقطوع في شرح مذهب الجوهري (٣) .

وكان الشنتريني ذكر أنَّ ما استشهد به الخليل للعروض المنهوكة الموقوفة أنصاف أبيات من عروض مجزوة مصرّعة ،ويُوضِّح هذا قوله في باب المنسرح :

" العروض الثانية مجزوءة ،موقوفة ،فصل للزوم النقص وامتناعها من الطّي ،مردفة لالتقاء الساكنين . ولها ضرب واحد مثلها ،استعملها العرب مصرّعة كلّها" (٤) .

وقال بمثل هذا عن العروض الثالثة المنهوكة المكشوفة . واستشهد لهما بما استشهد به الخليل للمنهوك الموقوف والمكسوف (٥) وهما في ضوء ما ذكر نصفا بيتين من المجزوّ المصرّع . ذلك أنه يرى أن حقيقة البيت ما يتألّف من مصراعين . وما لا يمكن تصريعه

---

(١) نوع من المزدوج في الأدب الفارسي .

(٢) "الإبداع" ٢٤ و .

(٣) انظر ما تقدّم في السريع المشطور ص : ٣٠٩ .

(٤) "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٨٩ .

(٥) (السابق) ص ٨٩-٩٠ .

فليس ببيت . وبناءً عليه فإنَّ قول هند بنت عتبة نصفُ بيت تمامه :

صبرًا حماة الأَدْبَارْ

و " عبد الدّارْ " حينئذ هي العروض . و " ة الأَدْبَارْ " هي الضرب . وكذلك قول أم سعد بن معاذ .

وهو ما ذكره ابن الحاجب في حديثه عن أضرب المنسرح ومشطور السريع :

والمُسّقطون كلا الضَّربين فيه عرو ض ضَرْبه مثله . مصرّعا حُملا (١)

وقال الأَسنوي في شرحه لهذا البيت " إنَّ ما ذكره المصنِّف من حمل هذين العروضين على التصريع يستدعي انتهاء البيتين المذكورين إلى شفع لا إلى وتر وليس كذلك ، فإنَّ البيتين قد ذكرهما ابن هشام في السيرة ، الأَوّل من قول هند بنت عتبة يوم أحد تخاطب بني عبد الدّار أصحاب لواء المشركين وذكر معه ما قلناه وثالثًا وهو :

ضَرْبًا بكلّ بتَّارْ

(مستفعلن فعولان)

وأما الثاني فأنشد لأمْ سعد بن معاذ رضي الله عنهما لمّا مات ابنها سعد بعد انصرافه من الحكم في بني قريظة شهيدًا من جراحة أصابته في غزوة الخندق . قال : فلما حُمل على نعشه قالت :

ويْل امّ سَعْدٍ سَعْدا
صَرامة وحدّا
وسوْ دَدًا ومَجْدَا
وفارِسًا معدّا
سدَّ به مَسَدَّا

---

(١) " نهاية الرّاغب " ٥٦ ظ وانظر أيضًا ما يرد بعد عن مجزوّ للمنسرح في رابعًا .

هذا آخر ما أنشده لها . وعد الشعرين وترًا يستحيل معه الحمل على التصريع .[١]
ويترتّب على نفي التصريع هنا نفي الجزء .

وفنّد بعض العلماء نسبة منهوك المنسرح ، الموقوف والمكشوف إلى الرّجز ، فقال السكاكي : " ليس يحمل على منهوك الرّجز بالقطع كما لا يُحمل مشطور السريع على مشطور الرّجز لكن لا لما سبق بل إلحاقا لـ " مفعولان " بـ " مفعولات " .[٢]

فهو يرى أنّ منهوك المنسرح لا يُحمل على الرجز بالقطع ليس لاعتبار قلّة التغيير بمعنى قرب " مفعولن " من " مستفعلن " بالقطع فقط - كما لا يحمل مشطور السريع على مشطور الرّجز مع كثرة التغيير ولكن لقرب " مفعولان " من " مفعولات " فهي أولى به .

وعلى نحوه الاردبيلي إذ يذكر أنّه ليس من الرّجز للأولوية[٣] . وأن عدّه في المنسرح أسدُّ لقلّة التغيير ،وأنّه ليس من السريع للاختلاف وقول سيبويه والزّجاج[٤] .

وذكر النّقاوسي فيما يخص الموقوف أنّ نسبته إلى الرّجز غير صحيحة ،لأنّ " مفعولان " لا يمكن أن يأتي في الرّجز ،لأنّ الجزء إذا نُقص منه لا يُزاد فيه لأجل التضاد فلا يصح رجوع قوله " صبرًا بني ... " إلى الرّجز بوجه . أمّا " مفعولن " في الرّجز فذكر أنّه محتمل ،والأنس بالتغيير يوجب كونه من المنسرح كما ذكر الإمام والناس[٥] .

----

(١) (السابق) ٥٧ ظ ، ٨ و .
(٢) " مفتاح العلوم " ص ٢٣٢ .
(٣) " مقدّمة كافية " ٢٢ ظ .
(٤) (السابق) ٢٠ و .
(٥) " شرح القصيدة الخزرجية " ١٣٥ و ؟ .

ولا يزال المنهوك مثار نقاش لدى المعاصرين ،فذكر عبدالله الطيب أنَّ ما كان آخره " مفعولا ن " ضربٌ من الرجز مختصر من طراز أطول منه قليلاً ،يُسمِّيه العروضيون السريع المشطور. وأصله كما يرى "مستفعلن مستفعلن مستفعيلْ" واختصره العرب بحذف التفعيلة الوسطى منه فصار" مستفعلن مستفعيلْ".(١)

وما ذهب إليه عبدالله الطّيب هنا هو ما ذهب إليه الجوهري من تغريـــق الوتد في المثلّث والمثنّى من الرّجز لاستخلاص مشطور السريع ومنهوك المنسـرح الموقوفين ،ومن حذف حشو البسيط لاستخلاص السريع .

وصنَّف عبد الفتاح بدوي(٢) ،وشعبان صلاح(٣) المنهوك الموقوف والمكشوف في الرّجز ،وكان سبيلهم إلى ذلك القطع والتذييل لاستخلاص الأول ، والقطـــع فقط لاســتخلاص الثاني .

*

وخلاصة هذا أنَّ ما كان وزنه "مستفعلن مفعولا ن " وما كان وزنـــــه مستفعلن مفعولن " -وهما عند الخليل عروضان منهوكتان للمنسرح ،أولاهما موقوفــة ،وثانيتهما مكشوفة - يُصنِّفهما الجوهري وأبو العلاء ،والراوندي ، ونفرٌ من المعاصرين في الرّجز ... ويرى الشَّنتريني وابن الحاجب أنَّهما نصفـــا بيتين من عروضين مجزوّتيـن لا زمتي التصريع في المنسرح .

والتداخل هنا هو تداخل في الأضرب والأبحر ، فكلا الوزنين مختلـــف فيهما أمنهوكان هما أم مجزوّان ؟ كما أنه مختلف فيهما أمن المنسرح همــا أم من الرّجـز .

وجدير بالذكر أنَّ بعض العلماء ذكروا للمنسرح -إضافة إلى المنهوك - مجزوًّا غير مصرّع . وهو الآخر متنازع في نسبته إلى هذا البحر ،مما توضِّحه الفقرة التالية .

---

(١) "المرشد" ١/ ٩١ . (٢) "العروض والقوافي" ص ١٤٩ .

(٣) "موسيقى الشعر بين الاتّباع والابتداع" ص ٢٥٠ .

رابعا : تداخل (المجزوّ) :

اختلف العروضيون في تصنيف ما لم يذكره الخليل من عروض مجزوّة على زنة " مستفعلن " ضربها " مفعولن " و مجزوّ عروضه و ضربه على زنة " مفعولن " ، وكذلك ما كان عروضه " مفعولن " و ضربه " مفعولا ن " فنسب بعضهم الأوّلين إلى المنسرح ، و ميّز بعضهم بينهما ، فذكروا ما كان ضربه فقط " مفعولن " في الرّجز . وذكروا ما كان عروضه و ضربه " مفعولن " في المنسرح . وقد سبقت الاشارة إلى أن بعض العلماء يرى للمنسرح عروضًا مجزوة قالوا : إنها مصرّعة وجعلوا فيها المنهوك المتقدّم ذكره . وسيرد بعد أنّ بعضهم يرى أنّ هذا المجزوّ من المنسرح يحتمل النسبة أيضًا إلى الرّجز والسريع في حين ذكر آخرون ما كان مثله في المجتث مشعّث العروض والضرب.

أما الثالث وهو ما كان عروضه " مفعولن " وضربه " مفعولا ن " فصنّفه بعضهم في المنسرح في حين صنفه آخرون في الرّجز.

و تفصيل هذا يأتي ابتداءً بما ذكره الزّجاجي و من تلاه من العلماء ممّن أشاروا إلى هذه الأوزان .

فأمّا الزّجّاجي فذكر أنّه مما لبّس به بعضهم الأبيات الآتية :

١ - الشّوقُ والنِّزاع ما منهما امتناعُ

(مستفعلن فعولن مستفعلن فعولن)

٢ - مذْ حَضَر البَيْنُ الذي كُنْت لَه أُرَاعُ

(مفتعلن مستفعلن مفتعلن فعولن)

٣ - يَا لائِمي لم تَدْرِ ما مِحْنَةُ الأَضْلاع

(مستفعلن مفعولن مستفعلن مفعولن)

٤ - للنَّفس هذا زَمَعوا عَنْ جَسدي زماعُ

(مستفعلن مفتعلن مفتعلن فعولن)

وذكر أنَّ البيت الأول من هذا الشِّعر بيتان من المنسرح صحيحا الوزن وأنَّه جعل في البيت الثاني مكان "فعولن" "مستفعلن" في الضرب لأنَّه جعل البيتين بيتًا واحدًا وترك التصريع كما فعل في الأول ،وذكر أنَّه أُنْشد أبياتًا في هذا المعنى هي :

١ - لا كامنَ لي تسوغ (١) في من له تسوغُ

(مفتعلن فعولن مستفعلن فعولن)

٢ - ولا جَوادَ عِنْدي وإنَّني بَليغُ

(مفاعلن فعولن مفاعلن فعولن)

٣ - وَيلِي على إنسانةٍ بِوصْلِها تَروغُ

(مستفعلن مستفعلن مفاعلن فعولن)

٤ - نامَتْ وَطارَ نَومي كأنَّني لَديغُ (١)

(مستفعلن فعولن مفاعلن فعولن)

وظاهر كلام الزّجّاجي أنَّ المقطّعة الأولى من منهوك المنسرح (العروض الثالثة) وهو ما أخذ به الزُّندي وشاهده البيت الأول (٢) . ووجه اللبس فيها اختلاف ضرب الشطر الثالث والخامس على إرادة التدوير دون تصريع . أما القطعة الثانية فمن العلماء -كما سيرد بعد - من ذكر الثالث منها في الرّجز (٣) . وكلتا القطعتين بادية الصَّنعة في البناء على الشطرين .

---

(١) "عروض الزَّجّاجي " ٢١ و . وإن كانت قراءة البيت "لا كان لي تسوّغٌ" فوزنه " مستفعلن مفاعلن " على نحو قراءة "انسانة" في البيت الثالث بالتنوين ."

(٢) " الوافي في نظم القوافي " ٨٩ و ؟.

(٣) انظر ص : ٣٥٦ .

ولأبي تمام مقطوعة من هذا الوزن التزم فيها "فعولن" في العروض والضرب، يقول فيها:

الحَسَنُ بن وهْبٍ	كالغيث في انسِكابِهْ
في الشَّرْخ مِن حجاه	والشَّرخ مِنْ شَبابِهْ
والخصبِ مِنْ نَداهُ	والخَصْبِ مِنْ جَنابِهْ
ومَنْصبٍ نماه	ووالدٍ سما بِهْ
نطْنِبُ كيف شِينا	فيه ولم نُحابِهْ
وحلَّة كَساها	كالحلْي والتها بِهْ
فاسْتَنْبطَتْ مَديحاً	كالأرْى في لِصابِهْ
فَراحَ في ثنائي	ورحْت في ثِيابِهْ (١)
(مفاعلن فعولن	مفاعلن فعولن)

وقال أبو العلاء تعليقا على البيت الأول منها: " هذا الوزن لم يذكره الخليل فيما ذكر، وإذا حمل على قياس ما قال فأشبه الأشياء به أن يكون من المنسرح، ويكون الضرب الثالث الذى هو:

ويلمّ سَعْدٍ سَعْدا

مشطور هذا الوزن، وقد يجوز أن يُحمل على أنه من الرّجز، ومن السريع، ولا يُوجد مثله في الشّعر القديم، وقد قالت مثله الشعراء في زمان بني العبّاس، كقول القائل:

إبْرِيقُنا مُصلٍّ	يَرْكع في صَلاتِهْ" (١)
(مستفعلن فعولن	مفتعلن فعولن)

---

(١) "ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزى" ١/١٠٨.

فأبو العلاء يرى أنَّ الأقيس حملها على المنسرح المجزوّ (المكشوف المخبون) وإن كان يجوز أن تُحمل على الرّجز وعلى السريع المجزوّين ،ويكون ذلك في هذين البحرين باعتبار القطع والخبن في العروض والضرب ،أو القطع والخبن في الرّجز، والكشف والخبن في السريع باعتبار أنَّ الجزء فيه من الصدر أو الحشو. وقد يكون مسوّغ نسبته إيّاها إلى السريع أو الرّجز ما بين مقصّرات هذين البحرين وهذا الوزن من تقارب في الأداء الوظيفي ، فإن الشّعراء استخفوا مقصّرات هذه الأبحر الثلاثة ، فتصرّفوا فيها بالقطع وبالكشف في غير موضع . ومفعولات بعدُ -إن صحّ جَزْءُ السريع- لا تأتي صحيحة أبدًا فكأنَّ أبا العلاء أراد مُشابهة الجزء المكشوف "مفعولن" لـ "مفعولات" وقرب مأخذهما منها .

وميَّز الزّنجاني بين ما كان عروضه وضربه "مفعولن" وما كان ضربه فقط "مفعولن" فذكر الأوّل في المنسرح باعتبار أنَّه مجزوٌّ مكشوف العروض والضرب . ومثَّل له بالأربعة الأولى من أبيات أبي تمام ،كما مثَّل له ببيتين نسبهما إلى أبي نواس ،هما :

وفتيةٍ كـــــرام	ما فيهمُ عِرْبيدُ
يُسْقون مِنْ رَحيقٍ	عتَّقها اليَهودُ (١)
(مستفعلن فعولن	مفتعلن فعولن)

وذكر الوزن الآخر وهو ما كان ضربه فقط "مفعولن" في الرّجز باعتبار أنه مجزوّ مقطوع الضرب ، وذكر أنّه رُوِيَ عن العرب فيه شعر نادر وأورد بيتاً هو ثالث الأبيات الفينية التي ذكرها الزّجاجي ،والرّواية عنده "إنسانةٍ" بالتنوين

---

(١) "معيار النُّظّار" ٢٠ ظ . ولم أجد بيتي أبي نواس في ديوانه .

" مستفعلن " وبيتا محدثًا لمهيار،هو :

هَلْ لكما مِنْ عِلْــم　　بالطّــارق الملّــمِّ (١)

(مفتعلــن مفعولــن　　مستفعلــن فعولن)

ولكن العروض هنا "مفعولن" على التصريع وورد مثله في ثنايا القصيدة مما هو مبيّن بعد .

وذكر الهمداني ما كان ضربه "مفعولن" في الرجز وما كان عروضه وضربه في البابين ،الرّجز والمنسرح وذلك باعتبار القطع في البحر الأول . والكشف في البحر الثاني . ومثّل لما كان ضربه "مفعولن" وهو مجزوّ الرجز المقطوع ببيت مهيار المتقدّم وببيت آخر من نفس القصيدة هو :

سَرى على الدَّياجــي　　سُرى أخيه النَّجــمِ

(مفاعلــن فعولــن　　مفاعلــن مفعولــن)

وذكر أن مهيارًا خلط في هذه القصيدة فجعل العروض تارة مقطوعة وتارة سالمة (٢) . ومثّل لمجزوّ المنسرح مكشوف العروض والضرب بالبيت :

لم يَلْق مِنْ أَســيافٍ　　إلا وَقَدْ عَادَ هــا

(مستفعلـ ن مفعولــن　　مستفعلــن مفعولــن)

وذكر أن المبرّد أنشد في "الكامل" :

يا وُزراءَ السّلطــانْ　　أَنتم وآل خَاقَــانْ

(مفتعلــن مفعــولان　　مستفعلــن فعــولان)

---

(١) (الســابق) ٦ ١و. ولهذا الوزن نماذج أخرى . انظر الملحق ٧-٧-٤ أمثلة الرّجز المجزوّ مقطوع الضرب .

(٢) " شرح عروض ابن السَّقَّاط " ١٢ و .

وذكر أن الضرب فيه موقوف ، كما ذكر أوّل أبيات أبي تمام المتقدّمة وقال : إنّ المجال في هذا متّسع (١) .

وما ذكره الهمداني عن مهيار من خلط صحيح فإن بيتيه المتقدّمين أولا قصيدة عدّتها مائة وثلاث وعشرون بيتا أتى في واحد وعشرين منها بـ " مفعولن " ومزاحفها " فعولن " وأتى في سائر أبيات القصيدة بـ " مستفعلن " ومزاحفها " مفاعلن " و " مفتعلن " (٢) .

وما نقله عن المبرّد من بيت وهو لأبي علي البصير ضربه موقوف مخبون على زنة " فعولان " وعروضه موقوفة أيضا لأجل التصريع ويدلّ على هذا البيتان اللذان أوردهما المبرّد بعده وهما :

كمِثْل ما روَينـــا ... في سَالفات الأَزْمَـانْ

(مفاعلن فعولـــن ... مستفعلن مفعـــولان)

" ماءٌ ولا كَصُـــدّا ، ... مَرْعى ولا كالسَّعْدَانْ " (٣)

(مستفعلن فعولـــن ... مستفعلن مفعـــولان)

فكأن للمنسرح المجزوّ مكشوف العروض والضرب ، ضربين ، ضربًا مكشوفًا وضربا موقوفًا ، ولم تكن إشارة الهمداني إلى الموقوف هي الأولى ، فمن قبل ذكره ابن القطّاع في حديثه عن الأبنية المهملة ومثّل له بالبيت :

إنّ الغـزال العـذري ... لا يَرْعوي إن لمْنَـاهْ (٤)

(مستفعلن مفعولـــن ... مستفعلن مفعـــولان)

---

(١) (الســـابق) ١٤و .   (٢) " ديوان مهيار الدّيلمي " ٣/ ٩٦ -٢٦-٧٦

(٣) " الكامل في اللغة والأدب " ١/ ٩ وصُدّا مقصورة هنا وهي كصدّاء وصدّ .

(٤) " البارع " ٢١ ظ .

ونقل النّقاوسي ما يشبه مذهب الهمداني ،فذكر أن بعضهم استعمل لمجزوّ الرّجز ضربًا مقطوعا ،وعروضًا مجزوّة مقطوعة لها ضرب مثلها . وقال : إنّ ذلك لم يثبت [١] . ثم ذكر في المنسرح أنَّ بعضهم زاد له عروضًا مجزوة مكشوفة ذات ضربين ،موقوف و مكشوف ،ومثّل للأول بالبيت "لم يلق ... " والرواية عنده " لم ألق ... " وللثاني بأبيات أبي على البصير وذكر أن هذه الأعاريض مسموعة عن العرب وأن الخليل لم يثبتها لشذوذها [٢] .

وكان الجوهري قد ذكر بيتًا في وزن المكشوف في المجتث (الخفيف) للدلالة على التشعيث فيه ،وهو :

ليس الفتى القَحْطَانـي مثْل الفتَى العَدْناني [٣]

(مستفعلن مفعولن مستفعلن مفعولن)

والتشعيث في عروض المجتث وضربه مما لم يذكره الخليل . وجوّزه أكثر العلماء في الضرب فقط قياسًا على الخفيف . قيل لأنهما من دائرة واحدة [٤] وقيل : " لأنّ المجتث مقلوب الخفيف فبالوجه الذي جاز في الخفيف جاز في المجتث " [٥] و " مفعولن " في العروض هنا بسبب التصريع . وظاهر كلام الجوهري يدل على أنه لا يجوز إلا في الضرب .

---

(١) "شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٢٢ ظ ؟ .

(٢) (السابق) ١٣٥ ظ ؟

(٣) "عروض الورقة "ص ٨٠ .

(٤) انظر على سبيل المثال : " عروض الزّجّاجي "٦٣ و ، ابن عبّاد "الإقناع" ص ٦٨-٩ ، الجَنْزي "الدّوائر" ٣٢ و-ظ ، الشّنتريني "المعيار في أوزان الأشعار" ص ١٠٣-٤ .

(٥) النّقاوسي " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٤٨ و ؟.

ولكن ابن القطّاع (١) ومصنّف " تقويم البيان " (٢) ذكرا أنه جاء من غير تصريع وذكر ثانيهما البيت :

يا مَنْ تَجنَّى ظلمـــًا	أَسْرَفْت في الهِجْـران
(مستفعلـن مفعولـن	مستفعلـن مفعولـن)

ومثله ما جرى في قصيدة لابن المعتز أولها :

١ -	يا ربّ قد أبلا نـــي	حُبِّي لذا الخـوّانِ
	(مستفعلـن مفعولـن	مستفعلـن مفعولـن)
٢ -	وباحَ دَمْعي بســرِّي	وخانَنَي كِتْمانـي
	(مفاعلـن فاعلا تـــن	مفاعلـن مفعولـن)
٣ -	يا زَهْـرةَ البُســتانِ	يا نَفْحَـةَ الرّيْحـانِ
	(مستفعلـن مفعولـن	مسـتفعلـن مفعولـن)
٤ -	أَنْت ابنُ شَمْسٍ وَبَـدْرٍ	ما أَنْت مِن إِنْسَـانِ
	(مستفعلـن فاعلا تـن	مستفعلـن مفعولـن)
٥ -	ما للثُّريّا شَبيـــهٌ	فيما بَنى قَطُّ بـانِ
	(مستفعلـن فاعلا تـن	مستفعلـن فاعلا تـن)
٦ -	حِيطانُـه مِـنْ نُـورٍ	والسَّقْفُ مِنْ نِيـرانِ
	(مستفعلـن مفعولـن	مستفعلـن مفعولـن)

فهذه ستة أبيات من قصيدة عدّتها أربعة عشر بيتاً (٣) منها ما هو مشعّث العروض والضرب كالأبيات " ١ ، ٣ ، ٦ " ومنها ما هو مشعّث الضرب فقط كالبيتين " ٢ ، ٤ "

---

(١) " البارع " ١٨ ظ. (٢) ١٧ و ٢٠

(٣) " ديوان ابن المعتز " (تحقيق : د. محمد بديع شريف) (١ / ٥٢٠-٥٢١)

ومثلهما الأبيات " ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٤ " أما سائر الأبيات فراوح فيها الشاعر بين السّلامة والخبن .

وفي مجيء "فاعلاتن " في هذه القصيدة ما يُميّزها من هذا المنسرح المجزوّ مكشوف العروض والضرب أو الرّجز أو السريع المجزوّ بين مقطوعي العروض والضرب .

وذكر القاضي على الجرجاني لأبي نواس من الخطأ في الوزن الأبيات الاتية :

رأيت كلّ مَنْ كا	ن أَحْمَقًا مَعْتوها
(مفاعلن فعولن	مفاعلن مفعولن)
في ذا الزّمان صَار ال	ـمقدّم الوَجيها
(مستفعلن فعولن	مفاعلن فعولن)
يا ربَّ نَـذْلٍ وضيعٍ	نوّهْته تَنْوِيها
(مستفعلن فاعلاتن	مستفعلن مفعولن)
هَجوته لِكيما	أَزيده تَشْويها
(مفاعلن فعولن	مفاعلن مفعولن)

وقال : " فبعضه "مستفعلن مفعولـ((ـن)) " و "فعولـ((ـن)) " ، وبعضه "مستفعلن فاعلاتن "(١) . ويُضعّف نسبة هذه الأبيات إلى المنسرح أو الرّجز أو السريع ورود "فاعلاتن " في عروض البيت الثالث وهي لا تأتي في أيّ تلك البحور ، كما يُضعّف نسبتها إلى المجتث مشعّث العروض والضرب خبن "مفعولن " في بعض الأبيات ،والخبن في المجتث لا يجوز بعد التشعيث(٢) .

---

(١) "الوساطة بين المتنبي وخصومه " ص ٦٢-٦٣ ،وفيه "مفعول " و " فعول " (بغير نون) .

(٢) انظر لحكم الخبن في الجزء المشعث : الدّماميني "الغامزة " ص ٢١٤ ، والأحمدي "نزهة النّواظر " ٥٩ و٦٠ .

ويتردد لدى بعض المعاصرين صدى من هذا الخلاف ،فذكر محمد قناوي عبدالله ما كان عروضه وضربه " مفعولن " في الرّجز باعتبار أنّه مجزوٌّ مقطوع العروض والضرب ومثّل له بقول مسلم بن الوليد :

ياأيُّها المَعْمـــودُ	قَدْ شَفَّك الصُّدودُ
وفي الفؤاد نـارٌ	لَيْس لها خمـودُ
أكْثَرْتما تَفْنيـدي	لو يَنْفَع التَّفْنيـدُ (١)
(مستفعلن مفعولن	مستفعلن مفعولن)

وقوله أيضا من قصيدة أخرى :

نَبا به الوِسـادُ	وامْتَنَع الرُّقـادُ (٢)
(مفاعلن فعولن	مفتعلن فعولن)

وقال : إن هذا الوزن وإن لم يرد عن العرب إلا أنّه متقبّل ذوقـاً وموسيقاه شعرية (٣) .

وذكر عبد الحميد الراضي بيتي مسلم بن الوليد الأوّلين مع بيت ثالث من نفس القصيدة في حديثه عن منهوك المنسرح . كما ذكر في سياق هذا أيضا بيتين لصفي الدين الحلي (٤) ،وأبياتاً للحاجري هي :

مَنْ لدم القتيـلِ	مِنْ طَرْفك الكَحيلِ
ويلاه طُلَّ هـدرا	مِنْ خدّك الأسيلِ
لولاك ما بَرانـي	مَعْذلة العـذولِ

---

(١) الأبيات من قصيدة عدّتها خمسة وسبعون بيتا " شرح ديوان صريع الغواني: مسلم بن الوليد الأنصاري "ص ١٩٤-٩ .

(٢) البيت أول قصيدة عدّتها ثلاثة وستون بيتا (السابق) ص ٢٤٠-٤ .

(٣) "الكامل في العروض والقوافي " ص ١٧٣ حاشية "١" .

(٤) انظر الملحق ٦-٧-٤ أمثلة المنسرح المجزوّ.

يا جنّتي ونَــــاري   ومِحْنَتي وسُــــولِ [1]

(مستفعلــن فعولـــن   مفاعلــن فعولـــن)

وقال: " هذه الأبيات وإن كانت على وزن منهوك المنسرح إلا أنّها من أربع تفعيلات ،والمنهوك من تفعيلتين " [2] .

يريد ،فيما يبدو ،أنّ صورة الشّطر منها كصورة المنهوك فيُلحق به لما بينهما من مشابهة مع الاحتفاظ بما بينهما من فرق في الطول .

كما ذكر جلال الحنفي [3] ،وشعبان صلاح [4] بعض ما تقدّم من أبيات لمسلم بن الوليد وللحاجري ، في الرّجز .

وذكر الأوّل في هذا الباب أيضًا ما كان ذكره ابن القطّاع لمجزوّ المنسرح موقوف الضرب كما ذكر أوّل أبيات أبي على البصير في الرّجز أيضا ،باعتبار أنّه مقطوع مذال في العروض والضرب .

وخلاصة ما تقدّم أن هذا المجزوّ قد يرد على " مفعولن " عروضًا وضربًا أو " مفعولن " عروضًا ،و " مفعولان " ضربًا وجعلوا منه ما جاءت عروضه " مستفعلن " وضربه " مفعولن " .

فما كان عروضه وضربه " مفعولن " يحتمل النسبة إلى المنسرح باعتبار أنّه بيتان من العروض الثالثة المنهوكة المكشوفة أو عروضًا رابعة للمنسرح مجزوّة مكشوفة العروض والضرب . كما تحتمل النسبة إلى الرجز أو السريع بقطع العروض والضرب فيهما أو قطعهما في الرّجز وكشفهما في السريع .

---

(١) " شرح تحفة الخليل " ص ٢٤٥-٦ .

(٢) (السابق) ص ٢٤٥ الحاشية .

(٣) " العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه " ص ١٩٥-٢٣ .

(٤) " موسيقى الشعر بين الاتّباع والابتداع " ص ١٢٨-٣١ .

وقد ترد هذه الصورة في سياق قصيدة من الرّجز عروضها سالمة وضربها مقطوع كما في قصيدة مهيار . وقد ترد في سياق قصيدة من المجتث كما في أبيات أبي نواس . ويحسن الاشارة هنا إلى أن هذه الصورة إذا زوحفت بالخبن (مفاعلن فعولن × ٢) أشبهت ما تقدّم ذكره في الوافر من مجزوّ مقطوف العروض والضرب إذا زوحف بالعقل في صدره وابتدائه .

ويصنف ماكان عروضه " مفعولن " وضربه "مفعولان " في المنسرح مكشوف العروض ذي ضرب موقوف أو الرّجز المجزوّ مقطوع الضرب المزاد بالتذييل .وقد تقدّم في الحديث عن المنهوك أنّ مِن العلماء مَنْ كان يجعل أيضاً الموقوف نصفَ بيتٍ من عروض مجزوّة موقوفة لا زمة التصريع ضربها مثلها . فإن أُخِذ بهذا الوزن فللمنسرح المجزوّ حينئذ أربعة أوزان .

ويُصنّف ما كان عروضه "مستفعلن" وضربه " مفعولن " في المنسرح مكشوف الضرب أو السّريع أو الرّجز مقطوع الضرب والأولى نسبته إلى الرجز.

وأكثر هذه الأوزان تردّدا في الواقع الشعري الوزن الأول ،فقد صاغ عليه الشعراء في العصر العباسي أمثال مطيع بن اياس ،وأبي نواس ،ومسلم بن الوليد ،وأبي تمّام ،وابن المعتز ،كما جرت في بعض الموشّحات الأندلسية .

والملحوظ على الشعراء فيما يخص هذه الصورة إكثارهم خبن " مفعولن " في العروض والضرب فتصبح "فعولن "(١) ولعل سبب هذا الرغبة في الحدّ من كثرة السواكن في الوزن التي يحسن أن تكون نحو ثلث مجموع المتحركات(٢) .

ومن قبل أشار الفارابي إلى حسن الحذف في حالة كثرة السواكن فقال في حديثه عن تشابه أجزاء الإيقاع الموسيقى بأجزاء الوزن الشعري : " السّواكن

---

(١) انظر ما مضى من نماذج وما يرد في الملحق ٦-٧-٤ أمثلة المنسرح المجزوّ.

(٢) "منهاج البلغاء" ص ٢٦٧.

إذا كثرت ثقل مسموع القول ،وزال بعض بهائه ،فإذا حُذف ذلك عن بعض أجزائه كان ذلك شبه راحةٍ للنَّفس عما نقل عليها مسموعه ،فلذلك يُستحسن الزِّحاف في بعض أجزاء الأقاويل الموزونة " .

*

وبهذا ينقضي الحديث عن آخر الصور المتداخلة في هذا البحث . وتُبين مراجعة ما تقدّم من صور فيه أنّ المنسرح يتداخل بالرّجز ،وبالكامل ،وبالسّريع ، وبالمجتث و يتداخل أيضاً على نحو ما مضى في البسيط بالمخلّع منه ،كما يتداخل بالخفيف مما هو مفصّل بعد .

والتداخل في المنسرح قديماً كان محصورًا بين فرعي العروض الأولى المطوي و (المقطوع) و فرعي العروض الثانية من الكامل . ثم اتّسع نتيجة أخذ العلماء بما استحدثه بعض الشعراء العباسيين من علل في هذا البحر كالقطع فيما لم يرد فيه قطع وكالجَزْء ،ونتيجة لما اختطّه بعض العروضيين من منهج لموازين الشعر.

ويمكن إجمال صور التداخل هنا في ثلاثة أقسام :

١ - تداخل ناشئ عن زحافات جائزة في عروض الخليل :

ويتمثل هذا في جانب من الصُّورة الثانية ، وهو تداخل الضرب الأول من المنسرح المطوي بالضرب الأول من العروض الثانية للكامل ،الأحذّ .

٢ - تداخل ناشئ عن علل مستدركة :

ويتمثّل هذا في جانب من الصورة الثانية وهو تداخل الضرب المقطوع من المنسرح بالضرب الثاني من العروض الثانية الأحذّ المضمر ،كما يتمثّل في

---

(١) " كتاب الموسيقى الكبير " ص ١٠٩٠.

الصورتين الثالثة والرابعة ،وهما مع ما تقدم على الترتيب :

- تداخل الضرب الثاني من المنسرح (المقطوع) .
- تداخل العروضين الثانية والثالثة (المنهوك) .
- تداخل (المجزوّ) .

٢ - تداخل ناشئ عن مذاهب منهجية :

ويتمثل هذا في الصُّورة الأولى وهي تداخل الضرب الأول .

كما أنه يمكن إجمال صور التداخل المذكورة باعتبار آخر إلى نوعين :

* تداخل بين الأبحر : ويتمثَّل هذا في الصُّورة الأولى .

* تداخل بين الأضرب والأبحر معًا : ويتمثّل هذا في الصُّور الثانية والثالثة والرابعة .

الخفيـــــف

أصل الخفيف في الدّائرة :

فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

وله - على نحو ما أثبت الخليل - ثلاث أعاريض وخمسة أضرب .

العروض الأولى : سالمة (فاعلاتن) ولها ضربان : ١- سالم مثلها ، ٢- محذوف (فاعلن)

العروض الثانية : محذوفة (فاعلن) ولها ضرب واحد مثلها .

العروض الثالثة : مجزوءة سالمة (مستفعلن) ولها ضربان : ١ - سالم مثلها ، ٢- مقصور مخبون (فعولن)(١) .

وأجاز الخليل في الضرب الثاني من العروض الأولى ، وفي العروض الثانية وضربها الخبن . وهو ما عليه جمهرة العروضيّين وشاهدهم للأول :

والمَنَايَا مِنْ بَيْنِ غَادٍ وَسَارِ كلُّ حيٍّ في حبِّها عَلِــــقُ

(فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فعِلــن)

وشاهدهم للثاني :

ربَّ خرقٍ مِنْ دُونها قَـذِفُ ما به غير الجنّ مِنْ أَحـــدِ

(فاعلاتن مستفع لن فعلن فاعلاتن مستفعلن فعلـــن)

والبيت :

بَيْنَما هُنَّ بالأَراك معـــًا إذْ أتى راكبٌ على جَملـــهْ(٢)

(فاعلاتن مفاعلن فعلـــن فاعلاتن مفاعلن فعلـــن)

---

(١) ابن عبد ربّه " العقد " ٦/ ٢٧٩- ٨٠ ، ابن عبّاد " الإقناع " ص ٦٠-٢ ، " عروض ابن جنّي " ص ٨٦-٩ .

(٢) البيت من قصيدة لجميل بثينة تأتي الإشارة إليها بعد . انظر ص : ٣٧٠ .

وخالفهم الرّاوندي فقال : " وإذا صحَّ هذا الخبن وقد صحَّ سيّما في النحو الثاني فهو بالعِلِّي أشبه منه بالزّحافي . كيف ولو جمعت في قريضٍ بين " عَلِقُ " مثلاً وبين " واثق " لم يحصل الملافقة . وكذا لو جمعت بين قوله :

إِذ أَتى راكبٌ على جَمَلِهْ

وبين قول من يقول :

إِذْ أَتى راكبٌ على بَازِلِهْ

(فاعلاتن مفاعلن فاعلن)

فعلى هذا تصير أنواع الخفيف سبعةً . والمشهور منها خمسة على ما عرفت ".(١)

وذكر الهمداني أنَّ المحدثين استعملوا لهذا البحر عروضًا بترا ضربها مثلها . وذكر البيت :

صدَّ عنِّي وصدَّق العَذْلا وَرأَى الهَجْرَ في الهوى عَدْلا (٢)

(فاعلا تن مفاعلن فعلن فعلا تن مفاعلن فعلن)

وأشار النّقاوسي (٣) والحفني (٤) أيضًا إلى هذه العروض وذكرا بيتًا ثانيًا لها وهو :

لحظاتٍ تَرْمي فَما تخطي لفؤادي صرْفًا ولا عَدْلا

(فعلا تن مستفعلن فعلن فعلا تن مستفعلن فعْلن)

وقال النّقاوسي : " وهذه العروض كثيرة الاستعمال . وأكثر ما أَتت في موشّحاتهم ".(٥) وذكر أنّه أتى للعروض الثانية ضربٌ مقصور ، وضربٌ أبتر . ومثّل للأوّل بالبيت :

---

(١) " الإبداع " ٣٧ ظ .

(٢) " شرح عروض ابن السَّقّاط " ١٤ و .

(٣) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٣٧ ظ ؟.

(٤) حاشية الحفني على شرح الخزرجيّة " ٣٥ ظ .

(٥) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٣٨ و ؟ .

مَا لَنَا مِنْ أَحْزانها فَــرجُ أَوْ تَلا قي الحِمامَ يوم الحمامْ
(فاعلا تن مستفعلن فعلن فاعلا تن مفاعلن فاعـلان)

ومثَّل للثاني بالبيتين :

ما أبالي مَنْ لامَني وَلِما عِيل صبري من لائـمٍ لاحِ
(فاعلا تن مستفعلن فعِلن فاعلا تن مستفعلن فعْلن)

*

كلّ جَفْنٍ أبكاه يوم النَّوى كلّ قلْبٍ أفْناه بالوجْـدِ (١)
(فاعلا تن مستفعلن فاعلن فاعلا تن مستفعلن فعْلن)

وذكرت طائفة من العلماء لهذا البحر أيضًا عروضًا مجزوءة مقصورة مخبونة على زنة "فعولن" لها ضرب مثلها . وصنَّفها بعضهم في غير هذا البحر.

وبالأخذ بهذه الاضافات وبدونه فإن التداخل قد ينشأ بين ضروب هذا البحر بعضها ببعض ، وبينها وبين المنسرح .. هذا إلى أنَّ عبد الفتاح بدوي يردّ أضرب الخفيف الخمس الأولى الخليلية إلى المتدارك ، وكذلك عبد الله الطّيب يرى أن الأشبه بإيقاع الخفيف إيقاع المتقارب (٢) .

وصورة هذا التداخل تتأتى على النحو الآتي :

أولا : تداخل الضرب الثاني من العروض الأولى ، والعروض الثانية .

ثانيًا : تداخل المجزوّ (مقصور العروض والضرب مخبونهما) .

ثالثا : تداخل الخفيف والمتدارك .

---

(١) (السابق) ١٢٧ ظ ؟ .
(٢) "المرشد" ١/ ١٧٤ الحاشية .

أولا : تداخل الضرب الثاني من العروض الأولى ،والعروض الثانية :

تفقّى عدد من العلماء ما استباحه بعض الشعراء من خلط بين وزنين من الخفيف هما : العروض الأولى ذات الضرب الثاني ،والعروض الثانية من جهة ، وبينهما وبين أول المنسرح من الجهة الأخرى .

فأما الخلط بين عروضي الخفيف هاتين - ويقوم على حذف العروض الأولى - فنبّه إليه في القديم ابن القطّاع (١) ، والهمداني ومثّل بأبيات للطرماح (٢) نذكرهما بعد . كما أشار إلى الخلط بين تلك العروضين من الخفيف التّقاوسي (٣) والأحمدي (٤) . وفي العصر الحديث أشار إليه محمد قناوي عبدالله وذكر أنّ الحذف في العروض السالمة مع الضرب المحذوف علّةً جارية مجرى الزّحاف (٥) وكذلك أشار إليه مصطفى جمال الدّين وذكر أنّ المتأخرين اهتدوا إلى التوحيد بين العروضين انسجامًا مع الحسّ الموسيقي في القصيدة الواحدة (٦) . ومثّل كلاهما بأبياتٍ من قصيدة لجميل بثينة عدّتها ثلاثةعشر بيتًا ، منها قوله في أوّلها :

رَسْم دارٍ وَقَفْت في طَلَلهْ	كِدت أَقْضِي الحَياةَ مِنْ جَلَلهْ
(فاعلا تن مفاعلن فعِلن	فاعلا تن مفاع لن فعِلن)
مُوحشًا ما تَرى بِه أحدًا تَنْ	سج الرِّيح ترب معتدلهْ
(فاعلا تن مفاع لن فعلا تن	فعلا تن مفاعلن فعلن)
وصريعًا من الثّمام ترى	عارمات المدبِّ في أَسلهْ
(فعلا تن مفاعلن فعِلن	فاعلا تن مفاع لن فعِلن)

---

(١) "البارع " ١٦ و. (٢) انظر بعد ص : ٣٧٢.
(٣) "شرح القصيدة الخزرجيّة " ٣٧ظ؟. (٤) "نزهة النواظر " ١٣ ظ.
(٥) "الكامل في العروض والقوافي "ص ١٩٣-٤ حاشية " ١ ".
(٦) "الإيقاع "ص ١١٣-٤ الحاشية .

وأشار إلى هذا الاختلاف في أعاريض هذه القصيدة أيضًا ، عبد اللطيف عبد الحليم(١) وذكر القصيدة كلّها . وكذلك شعبان صلاح وميّز بين ما كانت عروضه في هذه القصيدة سالمة وما كانت عروضه محذوفة ، فذكر أنّه باستثناء البيت الأول المصرّع تكون الأبيات " ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ " من الصورة الثالثة المحذوفة الضرب ، على حين تكون بقيّة الأبيات من الصورة الثانية الصحيحة العروض المحذوفة الضرب ، وذكر أنّ مثل ذلك الخلط في قصيدة واحدة خطأ يُعاب على من يرتكبه(٢) .

وهو إذ يَجعله عيبًا يَجْري على سنّة العروضيين فيما اجتمع فيه عروضان ، وهو ما يعرف لديهم بالإقعاد . أمّا ما ذهب اليه محمد قناوي عبد الله من أنه علّةٌ جارية مجرى الزّحاف فلعله قاسه على المتقارب ، وهو رأي جاء وسطًا بين الرأيين على غير إرادة التوفيق منه . وفيه حجّة لما ذهب إليه مصطفى جمال الدّين .

وقد تتداخل هاتان العروضان بأوّل المنسرح على نحو ما يظهر في قصيدة الطِّرمّاح التي قال فيها أبو العلاء : " حملت الرواة كلمة الطِّرمّاح وهي وزنان مختلفان ، أعني قوله :

طَالَ في رَسْمِ مَهْدَدٍ أبده ... وَعَفَى واسْتَوى به بَلَدُهْ

(فاعلا تن مفاعلن فعِلن ... فعلا تن مفاعلن فعِلن)

ومحاه هطّالُ أَسْمِيَةٍ ... كلَّ يومٍ وليلةٍ مترُدُهْ

(فعلا تن مفاعلن فعِلن ... فاعلا تن مفاعلن فعِلن)

لم يبق مِنْ مَرْسِ كفِّ صاحبه ... أَخْلاقُ سِرْباله ولا جُرُدُهْ

(مستفعلن فاعلا ت مفتعلن ... مستفعلن فاعلات مفتعلن)

---

(١) (نادر الخفيف) مجلة " الشّعر " ع : ١٢ يناير ١٩٧٩م ص ٤٨ .

(٢) " موسيقى الشّعر بين الاتّباع والابتداع " ص ١٩٤-٥ .

مُوعَبُ لِيط القَرَابه قُـوَبُ   سُودٌ قليلُ اللِّحـاءِ مُنْجَـرِدُهْ
(مفتعلـن فاعلات مفتعلـن   مستفعلن فاعـلات مفتعلـن)

مُجرَّبٌ بالرِّهان مُسْتلِبٌ   خصلَ الجواري طرائفُ سَبَدُهْ.(١)
(مفاعلن فاعلات مفتعلـن   مستفعلن فاعلات مفتعلـن)

فالبيتان الأوّلان ،كما يظهر،من العروض الثانية للخفيف المزاحفة بالخبن في موضعي العروض والضرب . والثلاثة الأخيرة من أوّل المنسرح (المطوي) وفي القصيدة خلط آخر وهو ما نبّه إليه الهمداني في حديثه عن أعاريض الخفيف حيث ذكر أنّ الطِّرمّاح خلط الأولى بالثانية وأورد البيتين الأوليين ممّا تقدّم ،وبيتاً ثالثاً من نفس العروض وقال : إنّه خلط معها المنسرح في قوله :

وابْنِ سَبيلٍ قَرَيْتُهُ أُصُـلاً   مِنْ رأْسِ قدْحٍ مَنْصُوبَةٍ تُلُدُهْ
(مفتعلن فاعلات مفتعلـن   مستفعلن مفعولات مفتعلـن)

وذكر أنّه لم يُرَ لغيره هذا التّخليط من العرب (٢) . ولعلّه أراد بهذا نفي فشوّ هذا الخلط عندهم لا نفي الخلط بين البحرين عندهم على الإطلاق، فإنّه ذكر لأمّية بن أبي الصّلت قصيدة كسر فيها العروض الثانية من الخفيف و في هذه القصيدة ،كما سيرد بعد ،أبياتٌ أخرى من المنسرح .

وذكر الدّماميني أنّ من أمثلة غلط الشعراء في أبحر دائرة المشتبه وإدخالهم بعضها على بعض ،قصيدة للطِّرمّاح (٣) . ولعلّه يعني هذه .

و في العصر الحديث أشار إلى هذه القصيدة محمد الطويل ،وذكر أنها

---

(١) " رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ٢٠٦ . وفيه " عقبى " مقام " عفا " فيكون العجز من المنسرح خلافاً للصدر فهو من الخفيف .

(٢) " شرح عروض ابن السّقّاط " ١٤ و ـ ظ والشطر الثاني من البيت في " ديوان الطِّرمّاح " ص ١٩٩ " مِنْ نَوزَحْكٍ مَنْسُوبَةٍ تُلُدُهْ " .

(٣) " الغامزة " ص ٥٨ .

من سبعة وسبعين بيتاً ،استهلّها بالخفيف حتّى البيت السادس عشر ،ومن البيت السابع عشر إلى البيت الثلاثين انتقل إلى المنسرح . وفي البيت الحادي والثلاثين عاد إلى الخفيف . ومن البيت الثاني والثلاثين إلى السادس والثلاثين عاد إلى المنسرح . ومن البيت السابع والثلاثين إلى البيت الثاني والأربعين عاد إلى الخفيف . ومن البيت الثالث والأربعين إلى البيت الخامس والخمسين عاد إلى المنسرح . ومن السادس والخمسين إلى الخامس والسبعين عاد إلى الخفيف . وفي البيتين الأخيرين عاد إلى المنسرح (١) .

وما ذكره صحيحٌ خلا البيت الأخير وهو :

إذا غَدتْ تَمْتَحِي مَعاجيل خـ ـلِّ إذا ما انْتَحَتْ به كُـوُدُهْ

(مفاعلن فاعلات مستفعلـن فاعلاتن مفاعلن فعلن)

فإنَّ صدره من المنسرح ،وعجزه من الخفيف . أي أنّ بهذه القصيدة ثلاثة وأربعين بيتاً من الخفيف ، وثلاثة وثلاثين من المنسرح ،وبيتاً واحدا يتنازعه البحران . والأبيات التي من الخفيف ،من عروضين مختلفتين هما ، العروض الثانية على نحو ما يظهر في الأبيات التي استدلّ بها أبو العلاء والهمداني . ومثلها الأبيات رقم " ٣ ، ٦ ، ٦١ ، ٧٧ " والعروض الأولى ذات الضرب الثاني وذلك على نحو ما يظهر في البيت الخامس وهو :

وخصيفٍ لدى مَناتج ظِئْرِيْـ ـن مِن المَرْخ ،أَتْأَمتْ زُنُدُهْ

(فعلاتن مفاعلن فعلاتن فعلاتن مفاعلن فعلن)

ومثله الأبيات رقم (٥ ، ٧ - ١٦ ، ٣١ ، ٣٧ - ٤٢ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٢ - ٧٥) (٢) .

---

(١) "في عروض الشِّعر العربي ،قضايا ومناقشات "ص ٨٢ .

(٢) "ديوان الطرماح "ص ١٩٣ - ٢٢٢ .

وكان بعض العلماء يُخرِّجون ما وقع من خلط بين الخفيف والمنسرح في غير قصيدة الطِّرِمّاح على أساس الخرم في المنسرح أو الخزم في الخفيف . والخرم في المنسرح لم يجزه الخليل وهو ما عليه أكثر العلماء . وجوّزه قلّة منهم أخذًا بقول الشدّاخ بن يَعْمر :

قاتلي القَوْمَ يا خُزاعُ ولا يَدْ خُلْكُمْ مِنْ قِتالِهِمْ فَشَلُ

فاعلن فاعلات مفتعلن مفتعلن فاعلات مفتعلن

(فاعلا تن مفاعلن فعلا تن * فعلا تن مفاعلن فعلن)

ومما يُنسب للأضبط بن قريع :

لا تُهينَ الفقيرَ علّك أنْ تَرْكَع يومًا والدّهرُ قَدْ رَفَعَهْ

فاعلن فاعلات مفتعلن مفتعلن مفعولات مفتعلن

(فاعلا تن مفاعلن فعلا تن * فعلا تن مستفعلن فعلن)

و فيما يخص البيت الأول قال أبو العلاء : "كأنَّه مخروم . . . وذلك لا يجوز في هذا الوزن على رأي الخليل . . . والذي اعتقد أنَّه جائز . وقد ذكره أبو رياش على ما يجب من صحّة الوزن وهو :

فقاتلي القَوْمَ يا خُزاعُ . . ."[1]

(مفاعلن فاعلات مفت . . . .

كما ذكر ابن جابر[2] والدّماميني[3] هذا البيت شاهدًا للخرم في المنسرح . وحديثًا أورده جلال الحنفي على أنَّه من الخفيف . وذكر أنَّه لقربه من المنسرح اندسَّ فيه فَظُنَّ أنَّه منه وهو الخفيف الثاني[4] .

---

(١) التّبريزي " شرح ديوان الحماسة "أبو تمام" " ١٠١/١ .

(٢) "عروض ابن جابر " ٥٠ و-١ و ٢.

(٣) " الغامزة " ص١١٣-٤ .

(٤) "العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه "ص ٤٦٢ ،حاشية " ١ ".

وما قاله جلال الحنفي يصدق على الشاهد الذي ذكره دونما حاجة إلى تعليل أو تبرير . أمّا ما ذهب إليه ابن جابر ،والدّماميني من تصنيفه في المنسرح فمبنيٌّ على أساس الأخذ بالخرم في المنسرح . ويسند ماذهبا إليه البيتان اللّذان بعده فهما من المنسرح أصلاً ،وهما :

القومُ أَمْثالكم لهم شَـــعَرٌ   في الرّأْس لا يُنْشَرون إن قُتِلُوا

أَكُلَّما حَارَبتْ خُزاعةَ تَحْـ   ـدوني كأنّي لأُمِّهم جَمَلُ (١)

(مفاعلن فاعلات مفتعلن   مستفعلن فاعلات مفتعلن)

وأمّا ما نسب إلى الأضبط بن قريع فذكر الدّماميني أنّه من المنسرح دخله الخرم بعد الخبن ،وذكر أنَّ هذا عند الخليل ممتنع،لأنَّ الخرم لا يكون إلا في وتد مجموع واقع في صدر البيت . وذلك مفقودٌ هنا لكنّه جائز على مذهب من يُجوِّز الخرم في الجزء إذا صار أوله بالزّحاف على هيئة وتد مجموع (٢) .

وذكر العيني أنَّ القصيدة التي منها هذا البيت من الخفيف وفيه الخبن والحذف . يعني أنّها من العروض الثانية (٣) .

وأشار الدّمنهوري إلى اختلافهم في هذا البيت وذكر أنَّ ما قاله بعض المحقّقين وعد منهم الدّماميني ،هو الظّاهر بدليل بقية القصيدة ،فمنها بعد هذا البيت كما ذكر :

وصِلْ حِبالَ البعيدِ إنْ وَصَلَ الْـ   ـحَبْل واقْص القَريبَ إن قَطَعَهْ

(مفاعلن فاعلات مفتعلن   فاعلن فاعلات مفتعلن

فاعلاتن مفاعلن فعلن   فاعلاتن مفاعلن فعلن)

---

(١) التّبريزي "شرح ديوان الحماسة "أبو تمام" ١/١٠١-٢٠٢.

(٢) انظر : الدّمنهوري : "الإرشاد الشافي" ص ٩٧-٩٨.

(٣) "المقاصد النحوية" ٤/٣٣٥.

وارْض من الدَّهر ما أَتاك به   مَنْ قَرَّ عَيْنًا بعيشه نَفَعَه (١)

(مفتعلن فاعلات مفتعلن   مفتعلن فاعلات مفتعلن)

وقديمًا قال البكري تعليقًا على ما قاله أبو علي القالي عن أبي العباس ثعلب من أنّ الأصمعي كان ينشده :

فصِلنّ البَعيدَ إنْ وَصَل الْ * حَبْلَ

(فعلا تن مفاعلن فعِلن * فاع)

: "هذا الإنشاد الذي نسبه إلى الأصمعي -رحمه الله- لا يجوز، لأنّ البيت يكون حينئذٍ من العروض الخفيف، والشِّعر من المنسرح، والأصمعي لا يجهل ذلك" (٢) .

ونسبة هذا البيت وأخيه، وكذلك بيت الشَّدّاخ بن يعمر إلى المنسرح له ما يسنده في المقطّعتين اللتين تنتسب إليها هذه الأبيات، بخلاف قصيدة الطِّرمّاح فإن البحرين، المنسرح والخفيف كادا يتناصفانها ، فكما أن فيها أبياتا تُشايع نسبتها إلى الخفيف ، ففيها أبيات أخرى تُشايع نسبتها إلى المنسرح .
والظّن أنّ التعليل لكلا الرأيين هما على حد سواء في القوّة، فالذي يُخرِّج هذه القصيدة على المنسرح لا مناص له من القول بالخرم في بعض أبياتها وكذلك الذى يُخرِّجها على الخفيف يعوزه القول بالخرم .

ومما اختلط فيه المنسرح والخفيف أيضًا ما ذكره ابن هشام لأميَّة بن أبي الصّلت من أبياتٍ وهي :

عَيْنُ بكّي بالمُسْبلات أبا الحا   رث لا تَذْخَري على زَمَعَه

(فاعلاتن مستفع لن فعلاتن   فعلا تن مفاع لن فعِلن)

---

(١) "الإرشاد الشافي" ص٩٧ .
(٢) "كتاب التَّنبيه على أوهام أبي علي في أماليه" ص٤٤ .

٢ - وابْكي عَقيلَ بن أَسْود أَسدال ـيأْس ،ليوم الهِيَاج والدَّفعَـهْ
(مستفعلن فاعـلات مفتعلـن مفتعلـن فاعـلات مفتعلـــن)

٣- تِلْك بَنو أَسَدٍ إِخْـوة أُل ـجَوْزاء لا خا نـةٌ ولا خَدَعَـهْ
(مفتعلـن فعـلا ؟ مفتعلـــن مستفعلن فاعلات مفتعلـــن)

٤- هم الأُسْرة الوسيطة مـــن كعْبٍ وهم ذرْوة السَّنام والقَمَعَهْ
(؟ فاعـلات مفتعلـــن مستفعلن فاعلات ؟ مفتعلـن
تن مفاع لن فعـــلا تن * فاعلاتن مفاعلن؟ فعِلـن)

٥ - وهمْ أَنْبتوا مِنْ مَعاشرٍ شَعَر الرّ أْس وُهُمْ ألحقوهم المَنَعَــــهْ
(مستفعلن فاعلات مفتعلـــن مفتعلن فاعـلات مفتعلـــن
فاعلا تن مفاعلن فعـــلا تن * فعلاتن مفاعلن فعِلـــن)

٦- أَمْسى بَنو عمِّهم إِذْ حَضَر الْ ـبأْسُ أكْبادُهم عليهمْ وَجِعـــهْ
(مستفعلن فاعلا ؟ مفتعلـــن فاعلاتن مفاع لن مفتعلـــن)

٧- وَهُمُ المُطْعِمون إِذ قَحــط الْ ـقَطْرُ وحَالَتْ فلا تَرى قَزَعَـــهْ[(١)]
(فعلـن فاعــلات مفتعلـــن مفتعلـن فاعلا ت مفتعلـــن
فعلا تـن مفـاعلن فعـــلا تن * فعلاتن مفاعلن فعِلـن)

وقال : " هذه الرِّواية لهذا الشِّعر مختلطة ،ليست بصحيحة البناء ، ولكن أنشدني أبو مُحْرز خلف الأحمر وغيره ،روى بعض ما لم يَرو بعض"[(١)] وذكر الأبيات صحيحة بالتزام العروض الثانية من الخفيف [(٢)] . أمّا على الرواية المختلطة المذكورة هنا فالأَوّل منها والسّابع من الخفيف ،والثاني من المنسرح والخامس يحتمل النسبة إلى الخفيف والمنسرح بخزم صدره إن على المنسرح أو على الخفيف . وسائر الأبيات مكسورة الوزن .

---

(١) " السيرة النبوية " ٣/٣٤ .

(٢) (السابق) ٣/٣٥ . وانظر: "ديوان أُميّة بن أبي الصلت " ص ٤٠ - ٤١ .

وذكر ابن بَرّي في حديثه عما اختلّ وزنه هذه القصيدة عن ابن هشام ولكن برواية تختلف عن الرّواية المتقدّمة ،بحيث جاء أولها وسابعها من المنسرح وثانيها وثالثها ورابعها وسادسها مكسورًا ،وخامسها يحتمل النسبة إلى المنسرح والخفيف مع الأخذ بالخزم في كليهما .

وكذلك أشار إلى هذه القصيدة الهمداني وذلك في حديثه عن العروض الثانية من الخفيف وقال : إنَّ أميّة كسر هذه العروض (٢) .

واعتمد بعض المعاصرين الرّواية الثانية فذكر عبد الحميد الراضي بعضًا منها شاهدًا للعروض الثانية من الخفيف (٣) . وأوردها شعبان صلاح كاملة، وذكر لأبي الشَّلَمْق ثلاثة أبيات من هذه العروض خرج في الأخير منها إلى موسيقى بحر المنسرح :

الطّريق الطّريق جاءكم الأحْـ ... ـمق رأس الإنتان والقَـذرةْ

(فاعلا تن مفاع لن فعلا تن ... فعلا تن مستفع لن فعلن)

وابن عمّ الحمار في صُورة الفيـ ... ـل وخال الجَاموس والبَقَرةْ

(فاعلا تن مفاعلن فاعلا تن ... فعلا تن مستفع لن فعلن)

يَمْشي رويدًا يريد خلعتكم ... مَشْي خنْزيرةٍ إلى عذرةْ (٤)

(- فاعلا تن مفاع لن فعِلن ... فا علا تن مفاع لن فعِلن

مستفعلن فاعلات مفتعلن)

وسبب خروج صدر البيت الأخير إلى بحر المنسرح ،ما أصابه من خزم في الصّدر . وهذا البيت إذا عُدَّ في الخفيف فعروضه هي الثانية لا الأولى التي منها البيتان المتقدّمان .

---

(١) انظر الدّماميني " الغامزة " ص ٢٣٤-٥ .

(٢) " شرح عروض ابن السَّقَّاط " ١٤ ظ .

(٣) " شرح تحفة الخليل " ص ٢٥٩ .

(٤) " موسيقى الشعر بين الاتّباع والابتداع " ص ١٨٨ .

ولا يزال بعض الشعراء المعاصرين يخلطون بين البحرين . وتقفّاهم بعض الدارسين كعبداللطيف عبد الحليم [١] ، وشعبان صلاح [٢] .

*

وخلاصة هذا أنّ الشعراء جمعوا بين عروضي الخفيف ، الأولى ذات الضرب الثاني ، والثانية ترخّصا أو اشتباهًا ، كما جمعوا بينهما و بين أوّل المنسرح وسبب هذا الخلط ما بين البحرين من تقارب في الإيقاع ، فأوّل المنسرح إذا أدركه الخرم بعد الخبن صار خفيفًا ، وتقديرهما :

تفعلن مفعولات مستفعلن مستفعلن مفعولات مفتعلن

فاعلا تن مستفعلن فاعلا تن * فاعلا تن مستفعلن فعلن

ومن هذا قول الشّدّاخ ، والأضبط بن قريع .

فإن لحق الخرم الصّدر والابتداء معًا أصبح كالعروض الثانية من الخفيف المزاحف ضربها بالخبن وتقديرهما :

تفعلن مفعولات مستفعلن تفعلن مفعولات مفتعلن

فاعلا تن مستفعلن فاعلن فاعلا تن مستفعلن فعلن

ومنه بعض أبيات الطرماح .

وبالخرم يتداخل الضرب الثاني من العروض الأولى للخفيف المزاحف بالخبن في عروضه وضربه بالضرب الأول من المنسرح ، وتقديرهما :

- فاعلا تن مستفع لن فاعلا تن * - فاعلا تن مستفع لن فعلن

مستفعلن مفعولات مستفعلن * مستفعلن مفعولات مفتعلن

ومن هذا بعض أبيات أميّة بن أبي الصّلت .

---

(١) (نادر الخفيف) ص ٥١ .

(٢) " موسيقى الشّعر بين الاتّباع والابتداع " ص ١٩٠-١ .

والتداخل بين هذين البحرين كما يكون في حالة سلامة مفعولات يكون أيضا في حالة طيّها (فاعلات) أو خبنها (مفاعيل) وكذلك في حال ما إذا جاءت مخبولة (فعلات) عند من يجيز كفّ " فاعلاتن " وخبن " مستفعلن " في الخفيف دون معاقبة .

وأيًّا كانت صورة "مفعولات " فالتداخل بين البحرين يكون بتغيير في صدر البيت أو صدره وابتدائه يُخرِّجونه على أساس الخرم أو الخزم بحرف أو حرفين ! .

ومن أعاريض الخفيف المشتبه فيها ما ذكره بعض العلماء زيادة على هذا البحر من مجزوّ مقصور العروض والضرب مخبونهما مما هو موضّح فيمايلي .

ثانيا : تداخل المجزو مقصور العروض والضرب مخبونهما :

اختلف العروضيون في تصنيف ما يُستدرك من وزن مجزوٍّ على زنة " ٥/٥٥/٥/ ٥٥/٥/ × ٢ " أمن الخفيف هو أم من مقلوب المديد أم من المضارع أم من المتدارك ؟

فقديماً أورد الزّجّاج بيت أبي العتاهية :

عُتْب مالي أَراه طَارِقاً مذْ لَيالي

(فاعلا تن فعولن فاعلا تن فعولن)

وذكر أنَّ هذا ليس على مذهب العرب إلا بتصريع ،وإنَّما قرب في النَّفس، لأنَّ مصرّعه صحيح في كلام العرب نحو قوله أوّل هذه القصيدة :

عُتْب ما لِلْخَيالِ خَبِّرِيني وَمالي

فهذا كما يُرى من الخفيف مصَرَّعٌ صحيح . فإنَّما يلبس بالأوّل بسبب التّصريع (١) .

وظاهر قوله أنَّ بيتي أبي العتاهية من الضرب الثاني للعروض الثالثة يلتزم فيهما التصريع وليس من عروض أخرى وأنّه لا مسوّغ لعروض " فعولن " غير مصرعة . ونحا نحوه الزّجّاجي (٢) وذكر أنَّه من أحسن مزاحفه (٣) ، في حين قال أبو العلاء تعليقا على بيتي أبي العتاهية : " وهذا من أضعف أوزان الشعر وأركّهن . ولم تستعمله الجاهلية ولا الفحول في الإسلام . وإنَّما عمله اسماعيل بن القاسم (أبو العتاهية) على هيئة اللعب . وإذا أردت أن تُخرِّج من قول القائل : (الطويل)

قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبيبٍ وَعِرْفانِ

(فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن)

---

(١) " عروض الزّجّاج " ١ و . وانظر للبيتين : أبو العتاهية : أشعاره وأخباره " التكملة ص ٦١٨ . والأول فيه :

لا أراه أتاني * زائرًا مذْ ليالي

(٢) " عروض الزّجّاجي " ١٨ ظ . (٣) (السابق) ٨٤ ظ .

مثل قول اسماعيل :

عُتْبَ ما لِلْخَيَـــالِ

فأَسْقط من أوّله : " قِفا نَبْك مِنْ " ، والذال والكافَ مِنْ " ذِكْرى " ثمَّ زد ما أُسقطت من أوّل البيت على آخره . فإنّه يَخرجُ منه وزنٌ بيتين من أبيات اسماعيل ، لأنّ كلَّ بيت من أبياته مثلُ نصف هذا الوزن ."(١)

وما أشار إليه أبو العلاء من موضع فك هذا البحر هو مفك المهمل الذي نصّ عليه العروضيون في تلك الدائرة والذي هو "مقلوب المديد" ويدعى بـ"الممتد" وهو مثمّن الأجزاء ووزنه : "فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن" مرّتين . وبيتا أبي العتاهية نصف هذا الوزن ، أي أنّهما من مشطور هذا البحر. ومَنْ يذهب إلى استخراجه من الخفيف يُقطِّعه على" فاعلاتن فعولن ".

وذكر الزّنجاني أيضا بيتي أبي العتاهية في الخفيف مثالاً لعروض مجزوّة أخرى مقصورة مخبونة ضربها مثلها وقال : "ويجوز أن يُجعل من المضارع على أنَّ الصّدر والابتداء أشتران "(٢) وتقديرهما "فاعلن فا علاتن * فاعلن فاعلاتن" أصل "فاعلن" فيهما "مفاعيلن" قُبضا (حذف الحرف الخامس منهما) فأصبحا على زنة "مفاعلن" ثم خُرما فأصبحا على زنة "فاعلن" وهذا ما يُعرف بالشّتر. ولم يُروعن الخليل إجازة الخرم إلا في الصّدر . وهو ما عليه جمهور العروضيين غير أنَّ الزّنجاني (٣) والتنوخي (٤) ذكرا أنَّ أقصر بيت في المضارع :

لا تَــراك الكِـرامُ	مشْبهًا لِلِّئــامِ(٣)
(فاعلن فاعـــلات	فاعلن فاعلا تـــن)

---

(١) " رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ٥٨٦ .

(٢) "معيار النُّظّار" ٢١ ظ .

(٣) (السابق) ٢٣ و .

(٤) نقل هذا معزوّا إليه جلال الحنفي "العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه" ص ٢٦٩ ، حاشية " ١ ".

ويبدو أنّ الرُّندي تحيّر هو الآخر في هذا الوزن فقد ذكره في الخفيف (عروضاً أخرى) ممثّلا بالبيت :

مَنْ لِصبٍّ حَبيبٍ بَعْد بُعْد الحَبيبِ (١)

(فاعلاتن فعولن فاعلا تن فعولن)

ثمّ ذكر في موضع آخر ما كان على وزنه في الوسيم المهمل وأجزاء شطره كما ذكر " فاعلا تن فعولن " مرّتين . ومبدوءه من سادس الجزء الثاني من الطويل . وهو مثمّن ومربّع ، وبيت مربّعه :

مَنْ لِقَلْبٍ معنّى بالّذي يَتمنَّى (٢)

(فاعلاتن فعولن فاعلات فعولن)

وهذا كتخريج أبي العلاء المتقدّم ذكره .

وكذلك أورد الهمداني هذه العروض المجزوّة المقصورة المخبونة في الخفيف وذكر أنّها شاذة وأنّها تخلّطت بمشطور مقلوب المضارع (٣) . وقال : " ومقلوب المضارع لم يُستعمل فضلاً عن مشطوره ، فحمل كلّ ما أتى للمحدثين من ذلك الوزن على هذه العروض الوجهُ والنَّظر" (٣) .

ويعني بـ " مقلوب المضارع " هنا ما تألّف من " فاعلاتن مفاعيلن مفاعيلن" مرّتين . وهو ما يُعرف لدى بعض العروضيين بالمطّرد ، وهو من البحور المهملة في دائرة المشتبه . ومبتدؤه من خامس " مفعولات " من أجزاء السريع (٤) . ولكن المشطور منه ينقص عن مجزوّ الخفيف مقصور العروض والضرب مخبونهما بوتد . ويُصوِّر هذا النقص التقطيع الآتي :

---

(١) " الوافي في نظم القوافي " ٨٩ ظ ؟. (٢) (السابق) ٩١ و ؟.

(٣) " شرح عروض ابن السّقّاط " ١٤ ظ .

(٤) الرُّندي " الوافي في نظم القوافي " ٩١ و - ظ ؟.

فاعلا تـن مفاعيلـن مفاعيلـن
(فاعلا تـن فعولن فا علاتن فع)

ولعل المراد بنسبته إلى مشطور مقلوب المضارع مجرّد ما يظهر بينهما من تشابه في بعض الأجزاء ،وقد يكون المراد أنَّه شطر (معلول بالحذف) لمقلوب المربّع منه ،تقديره "فاعلا تن مفاعي = فاعلاتن فعولن" بما يعني أنَّ البيت الواحد من الخفيف هو بيتان من هذا المشطور. وأيًّا كان المراد هنا ، فتخريجه من المضارع ضعيفٌ .

كما ذكر هذه العروض المجزوّة المقصورة المخبونة في الخفيف النّقاوسي ومثّل لها بما أنشده ابن السمّان :

كَيْفَ تَبْقَى شمــالُ   أُفْرِدتْ مِنْ يَميــنِ
(فاعلا تـن فعولن   فاعـلا تن فعولــن)

وذكر أنَّ هذه العروض مشى عليها المحدثون كثيرًا ،ويُسمّيها العروضيون في شعر المحدثين مشطور مقلوب المديد وأورد بيتي أبي العتاهية (المتقدّمين) وأبياتًا لابن المعتزهي :

طَـالَ وَجْدي وَدَامَـا   وَنَبيتُ سَقَامَـــا
أَكَلَ اللّحمَ مِنّـــي   وأَذَابَ العِظَامَـا
أَهْلُ سَلْمى غِضَـابٌ   فيم ذا أو عَلا مَـا
جَعلوا القرب منهـم   والكَـلامَ حَرامَـا
فعـلا تن فعولـن   فاعـلات فعولـن
(فعِلـن فاعلا تـن   فاعلـن فعلا تـن)

وقال : إنّ الخليل لم يلتفت إلى ما سمع من هذا لقلّته (١) .

----

(١) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٣٨ و ؟ . وانظر الأبيات الميمية في "ديوان ابن المعتز" (تحقيق د. محمد بديع شريف) ٩٩/٢ والرواية فيه مختلفة.

وما ذكره النّقاوسي من أبياتٍ لابن المعتز هو أول قصيدة عدد أبياتها اثنان وثلاثون بيتًا ،وله من ذات الوزن بيتان آخران يقول فيهما :

يَا بْنَ بِشْرٍ جَفوتَا ظا لمًا واعْتَدَيْتَا

واشْتَهَيْت فِراقِي حَسْبك الموتُ مَوْتَا [(١)]

(فاعلات فعولن فاعلاتن فعولن)

وذكر الدّماميني هذه العروض أيضًا في الخفيف [(٢)] وكذلك الحفني [(٣)] وشاهدهما أوّل بيتي أبي العتاهية .

ولا يزال هذا التردّد في نسبة أبيات أبي العتاهية وابن المعتز وما كان في وزنهما قائمًا لدى المعاصرين ،فذكر عبد الفتاح بدوي أنّ أول بيتي أبي العتاهية من مشطور المتدارك المرفّل العروض والضرب ،أو من مجزوّ المتدارك المحذوف الوتد في العروض والضرب وتقديرهما :

فاعلن فاعلن تن فاعلن فاعلن تن [(٤)]

وذكر عبد الحميد الراضي هذه العروض في الخفيف ومثّل ببعض أبيات ابن المعتز المتقدّمة وأبيات أخرى من نفس القصيدة وقال : " إن بدا لك أن تُخرِّج هذه الأبيات وأمثالها على المتدّ ذلك البحر المهمل معكوس المديد -إن بدا لك ذلك فهو ممكن ويكون تقطيعها على النحو الآتي :

طَالَ وَجْدي ودَامَا وَفَنِيتُ سَقَامَا

(فاعلن فاعلاتن فعِلن فعلاتن)

---

(١) " ديوان ابن المعتز " (تحقيق : د . محمد بديع شريف) ٢/ ٥٠ .

(٢) " الغامزة " ص ٢٠٦ .

(٣) " حاشية الحفني على شرح الخزرجيّة " ٣٥ ظ .

(٤) " العروض والقوافي " ص ١٦٠ .

ولعلّ هؤلاء الشعراء فكّروا في هذا حين نظموا هذه الأبيات ولم يفكّروا في الخفيف المجزوء "[١] ونقله عنه شعبان صلاح وقال : " وهومذهب نرتضيه ،ونعتقد صوابه ،ونثني على توفيق صاحبه ."[٢]

والممتد يمكن عند شعبان صلاح أيضًا أن يُعدَّ من مشطور المتدارك وذكر أنَّ من الممتدّ البيت :

قَدْ شَجاني حَبيبٌ واعتراني ادّكارُ | لَيْته إِذْ شَجَاني ما شَجَتْه الدِّيارُ

(فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلا تن | فاعلن فاعلا تن فاعلن فاعلا تن)

وقول الآخر :

صَادَ قلْبي غَزالٌ أَحْور ذو دلال | كلما زِدْتُ حبًّا زادمِنِّي نُفُورا

(فاعلن فاعلا تن فاعلن فاعلا تن | فاعلن فاعلا تن فاعلن فاعلاتن)

وبيتي أبي العتاهية المتقدّمين . وذكر أنَّ الأولى أنْ يُعدّ كلّ شطر مِما سبق بيتين من مشطور المتدارك مرفّل العروض والضرب[٣] . وذا هو ما كان قدذهب إليه عبد الفتاح بدوي .

وكلا الرأيين مرجوح بوضوح النسبةإلى بحر متميز مع غرابة زحاف " فعولن " وإنّما يكون البديل الأفضل والأقوى . فمشطور الممتد شطر لبحر مهمل مقلوب عن بحر لم يشطر ولم يشع. والمجزو المحذوف في المتدارك مستدرك أو مهمل . هذا إلى ضعف هذا الوزن من أيِّ البحور كان .

---

(١) " شرح تحفة الخليل " ص ٢٥٤ .

(٢) " موسيقى الشعر بين الاتّباع والابتداع " ص ١٩٩ .

(٣) (السابق) ص ٦٨ .

وإجمالا فإنَّ ما كان وزنه " ٥/ ٥٥/ ٥/ ٥٥/ ٥/ " مرّتين ،وهو من الأوزان التي لم يذكرها الخليل ،يحتمل أن يكون مجزوًّا من الخفيف مقصور العروض والضرب مخبونهما على اعتبار أنَّه مصرّع من الضرب الخامس للخفيف (الثاني من العروض الثالثة) أو من عروض مجزوّة ثانية (ضربًا سادسًا للخفيف) وتقديره على أى اعتبار منهما " فاعلا تن فعولن " كما يحتمل هذا الوزن النسبة إلى المتد (مقلوب المديد -مشطورا) أو المضارع أشتر الصدر والابتداء وتقديره فيهما " فاعلن فاعلا تن " كما قد يشتبه بمقلوب مشطور المضارع (مثنى) تقديره " فاعلاتن مفاعي = فاعلا تن فعولن " ، وينسبه بعض المعاصرين إلى المتدارك مشطورًا مرفّل العروض والضرب أو مجزوًّا محذوف الوتد في العروض والضرب وتقديره " فاعلن فاعلن فا ".

وكان هذا التداخل نتيجة أخذ العلماء بعد الخليل بما لم يرد عنه من مجزوّ للخفيف مقصور العروض والضرب مخبونهما ،وبما هو أشدّ منه في التزحيف في بحور أخرى .

ونسبة بعض العلماء أبياتًا إلى مجزوّ الخفيف مقصور العروض والضرب مخبونهما وأبياتًا أخرى من ذات الوزن إلى المضارع أو المتد وغيرهما من البحور تنبئ عن حيرتهم في نسبة هذه الأبيات وحرصهم على تسجيل ما وصلهم من أنماط إيقاعية محدثة فيما يمكن نسبتها إليه من البحور الثابت نسبها عن الخليل . وقد يمكن التمييز بين مجزوّ الخفيف (مقصور العروض والضرب مخبونهما) والمضارع (أُشتر الصدر والابتداء) بما يأتي في القصيدة من زحاف ، فما جاء صدر بيته مخبونًا على زنة " فعلاتن " أو مكفوفا على زنة " فاعلات " يمتنع حمله على المضارع ، لأنّ كلاًّ من هذه الأفاعيل يقابلها في حالة حمل البيت على المضارع " فعِلن " وليست هذه التفعيلة من بدائل " مفاعيلن " في المضارع. هذا إلى ما هو معروف من رسوم الخرم.

أمّا فيما يخص صلة الخفيف بالتدارك فإنّها لا تنحصر في هذا المجزوّ بل تشمل فروع الخفيف كلّها مما هو مفصّل في الفقرة التالية ممهّدًا له بالحديث عن أوزان التدارك .

ثالثا : تداخل الخفيف والمتدارك :

لشرح مشابهة الخفيف المتدارك يلزم بادئ ذي بدء توضيح ما قيل عن الخليل والأخفش في بحر المتدارك والإشارة إلى أشهر أعاريضه وضروبه ،واختلاف بعض العلماء في تأصيل بعض هذه الفروع .

فأمّا الخليل فلم يذكر - في ضوء ما رُوِي عنه - المتدارك . وقيل : إنّه نص على طرحه . وقد شرح بعض العلماء علّة تركه ذِكْر هذا البحر وإخراجه عن أشعار العرب ، فذكر الزّجّاجي أنّ من أسباب ذلك أنّ هذا النّوع من الشّعر لما قلّ ولم يُرو عن العرب إلا النّزر القليل ،ولعلّه أيضًا لم يقع إليه ، أضرب عن ذكره ولم يلحقه بأوزانهم . يضاف إلى هذا أنّ هذا الوزن لحقه فسادٌ في بنائه أوجب ردّه ،وذلك أنّه يجيء في حشو أبياته (فعْلن) ساكن العين . ومثل هذا لا يقع إلا في الضرب خاصة أو في العروض إذا كانت مصرّعة . فأمّا حشو البيت فغير جائز وما علم في شيء من أشعار العرب وذلك أنّ الزّحاف إنّما يكون في الأسباب والقطع في الأوتاد ولا يكون القطع إلا في ضرب ولا يكون إلا في وتد . فلمّا جاء هذا النوع مخالفًا لسائر أنواع الشعر تُرِك واطّرح (١) .

فالقلّة ،ومخالفة وضع هذا البحر لأصول الشعر الوزنيّة عنصران يُتَمِّم أحدهما الآخر ، فما كان الخليل بمطّرح هذا البحر للقلّة وحدها ، فهو كما قال النّقاوسي أثبت المضارع والمقتضب رغم ندرتهما ولكنّه أثبتهما لمجيئهما على القياس في كل ما سُمع منهما (٢) .

---

(١) "عروض الزّجّاجي" ١١١ ظ وانظر : العبيدي "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي" ٤٣ ظ ؟ ،الأردبيلي "مقدّمة كافية" ٢٦ ظ ،النّقاوسي "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٥٢ ظ ؟ ،"شرح الصّبّان على منظومته في علم العروض" ص ٣٤ ،الدّمنهوري "الإرشاد الشّافي" ص ١٠٧-٨ .

(٢) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٥٢ ظ ؟ .

وأما احتمال عدم سماع الخليل إيّاه فيضعّفه ما ذكره عبد الواحد أبو الطّيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) عن الخليل من أنّه أحدث أنواعًا من الشّعر ليست من أوزان العرب وذكر له أبياتًا من قصيدتين إحداهما على " فعِلن فعِلن" أربع مرات . والأخرى على " فعْلن فعْلن " أربع مرات[١] .

وذكر متأخرو العروضيّين أنّ الأخفش أثبت هذا البحر[٢] ، وسبقت الإشارة الى أنه لم يذكره في عروضه ولعله أثبته بعد تأليفه للعروض كما قد يصحّ القول بأنّه لم يثبته، لأنّه كان يروي في كتابه علم الخليل وما أقرّه من أصول .

وعزا الحميري ابتداع هذا الوزن إلى عبدالله بن المنذر[٣] . ولعلّ هذا زاد فيه فروعًا فظُنَّ أنّه مبتدع هذا البحر ،لا سيما أنَّ من أنواع هذا البحر التي ذكرها الحميري عنه ،ضربًا مثنًا ، مذالاً[٤] وهو ضرب لم يذكره غيره من العروضيين ممَّن استرشد بهم البحث فيما تناول من مسائل .

والثابت أنَّ من أوائل مَن أشار إلى هذا البحر ،الزّجاج ، فقد ذكر في فاتحة كتابه ما يُنسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

إنَّ الدُّنيا قدْ غرَّتنا	واسْتَهْوتنا واسْتَلْهتْنـــا
لَسْنا نَدْري ما فرّطنـا	فيها إلا لو قَدْ مِتْنَـــا
(فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن	فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن)

وذكر أنَّ هذا ليس شعرًا عند العرب لما فيه من مخالفة لأوزانها وأنَّ الذي سمّته العرب شعرًا هو هذا الوزن طويله وقصيره وما خالفه لا تُسمّيه شعرا .

---

(١) " مراتب النّحويين " ص ٨٥-٩ .

(٢) ذكر هذا عنه كل من ابن الدّهّان "دروس العروض" ٢٦ و ،الزّنجاني " معيار النُّظّار " ٢٦ ظ ،العبيدي "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي " ٩ و طاهر ابن حبيب " النُّكت الحايزة " ٣٨ ظ - ٩ و ، الدّماميني " الغامزة " ص ٢٢ ،القيصري " حلّ مشكلات المختصر " ص ٥٧ ،الأحمدي " نزهة النّواظر " ٦٢ و ،رضيّ الدّين ابن الحنبلي " الحدائق الانسيّة " ٧ظ ، الدّمنهوري " الإرشاد الشّافي " ص ٥٧ .

(٣) " الحور العين " ص ٥١ . (٤) (السابق) ص ٦٩ .

والسجع معروف في كلامها وهو أن تكون ألفاظه على وزن لا يبلغ أن تكون شعرًا فتسمّيه سجعًا [(١)] .

وما ذكره الزّجاج يمثّل رفضًا لما جاء على زنة " فعْلن " ثماني مرات فحسب، فمن العلماء بعده من شذّذ هذا النوع من المتدارك وقبل أنواعًا أخرى منه .

وأشار الزّجاجي في حديثه عن فكّ الدوائر إلى هذا البحر وذكر أنّه كما كان للوافر والكامل جزءان سباعيان ينفكّ أحدهما من الآخر لا فصل بينهما لزم دائرة المتقارب ما يلزم تلك الدائرة فواجب أن يكون للمتقارب شعر على خلافه ،أجزاؤه مخالفة لأجزائه ،وينفك كل واحد من الآخر . ويُسمّيه الغريب. وذكر أنّه قليلٌ في الشعر القديم ،كثير في شعر المحدثين ،واستشهد له من الشعر القديم ببيت عمرو الجنّي :

أَشَجاكَ تَشتّتَ شَعْبِ الحيِّ	فَأَنْتَ له أَرِقٌ وَصِبُ
(فعِلن فعِلن فعِلن فعِلن	فعِلن فعِلن فعِلن فعِلن)

وبالبيت :

زُمَّتْ إِبِلٌ لِلْبَيْنِ ضُحىً	في غَوْرِ تِهامةَ قَدْ سَلَكوا
(فعْلن فعِلن فعْلن فعِلن	فعْلن فعِلن فعِلن فعِلن)

ومثّل له من شعر المحدثين بأبياتٍ مثمّنة الأجزاء مخبونة ،وأخرى شارك الخبن فيها القطع [(٢)] .

وأشار ابن عباد إلى هذا البحر وذكر أنّه يجيء في الشّعر المحدث " فعِلن " بإسقاط الألف ،و " فعْلن " بقطع الوتد ،وأورد بيت عمرو الجِنّي [(٣)] .

---

(١) " عروض الزّجاج " ١ و - ظ .

(٢) " عروض الزّجّاجي " ١١٠ ظ - ١ ظ .

(٣) " الإقناع " ص ٧٦ .

وذكر الجوهري هذا البحر باباً اسمه المتدارك وقال : إنه مثمّن قديم ومسدّس محدث وبيت مثمّنه الذي لا زحاف فيه :

لَمْ يَدعْ مَنْ مَضَى للّذي قَدْ غبر فَضْلَ عِلْمٍ سوى أُخْذه بالأَثَرْ

(فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن)

وبيت مسدّسه الذي لا زحاف فيه :

قِفْ على دارساتِ الدِّمن بَيْنَ أَطْلا لها وابْكِيَنْ

(فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن)

وذكر أنَّه يجوز في كل جزءٍ منه الخبن فيبقى " فعِلن " والقطع " فاعل " فينقل إلى " فعْلن " ومثّل للمثمّن المخبون ببيت عمرو الجِنّي ،وللمسدّس المخبون بالبيت :

دَرستْ باللّوى الدِّمنُ وعَفا آيها الزَّمنُ

(فعِلن فاعلن فعلن فعِلن فاعلن فعِلن)

وبيت المقطوع :

مالي مالٌ إلا دِرْهم أو برْذوني ذاك الأَدْهَمْ

(فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن)

وذكر أنَّه يجوز أيضًا في ضربه الإذالة فيُردَّ إلى "فاعلان " والترفيل فيُردّ إلى "فاعلاتن " وبيت المذال :

هذه دِمْنة أقْفَرتْ أَمْ زَبورٌ مَحاه الدُّهورْ

(فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلان)

وبيت المرفَّل :

دارُ سُعْدى بشحرِعُمانِ قَدْ كَساها البِلى المَلَوان (١)

(فاعلن فاعلن فعلاتن فاعلن فاعلن فعلاتن)

---

(١) " عروض الورقة " ص ٨٤ - ٥٥

وهذا هو المشهور في أعاريض المتدارك على اعتبار أنَّ المثمّن عروضٌ أولى له ،والمسدّس بأنواعه الثلاثة (السّالم ،والمذال ،والمرفّل) أضرب ثلاثة لعروض ثانية مجزوّة سالمة مع اختلاف في ترتيب أضرب المجزوّ . فمن العلماء من بدأ بالمرفّل جريًا على سنة العروضيين في البدء بما كان ضربه أزيد من عروضه ،ومنهم من يدأ بما كان ضربه مماثلا لعروضه ،ومثّل أكثرهم للمجزوّ بما مثّل به الجوهري (١) .

و ميّز بعض العلماء بين التّام والمزاحف بالخبن (فعِلن) أو القطع (فعْلن) ،فجعل الزّمخشري (٢) والزّنجاني (٣) مخبون المثمن عروضًا أولى للمتدارك (ربما لأنّه المروي من القديم من شعر الجنّي وغيره) ، وجعلا المقطوع عروضًا ثانية ومثّلا للأول بما يُعزى إلى الخليل :

أَوَقَفْتَ على طَلَلٍ طَرَبا	فَشَجاك وَأَحْزَنَك الطَّلَلُ
(فعِلن فعِلن فعِلن فعِلن	فعِلن فعِلن فعِلن فعِلن)

وللثاني بالبيت :

أَهْلُ الدُّنيا كلٌّ فيها	نَقْلاً نَقْلاً دَفْنًا دَفْنا
(فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن	فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن)

كما ميّز الرّاوندي بين ما كان مخبونًا كله وما كان ضربه مقطوعًا وسائر أجزائه مخبونة ،فذكر في حديثه عن الأوزان التي لم يذكرها الخليل أنّ الخبب يتألف من " فعِلن " مثمنا ومسدّسا ومربّعا ،ويتنوّع كلّ من هذه الثلاثة إلى نوعين ؛ صحيح الضرب (فعِلن) ،ومضمر الضرب (فعْلن) فيكون له بهذا ستة " أنواع " ،

---

(١) انظر على سبيل المثال : ابن مهاجر " الوجيزة " . (ظ ،العبيدي " كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي " ٤٤ و - ظ ،القنّائي " متن الكافي " ص ٤ ٩ ١ - ٥ ، القيصري " حل مشكلات المختصر " ص ٧ ٥ - ٨ ،رضيّ الدّين ابن الحنبلي " الحدائق الانسيّة " (٨ ظ - ٢ و ، " شرح الصّبان على منظومته في علم العروض " ص ٣٤ .

(٢) " القسطاس " ص ٢٣١-٢ . (٣) " معيار النّظّار " ٢٦ ظ .

ومثّل لها بأبيات من شعره ،وقال : إنه يتّزن الجمع بين " فاعلن " و " فعِلن "
وقياس قول الخليل " فعِلن " زحاف لـ " فاعلن " كيف كانت النسبة بينهما .
أمّا هو (أي الراوندي) فيرى أنه إن كانت الغلبة التي باعتبار القلة والكثرة لـ "
فعِلن " فـ " فاعلن " زحاف لـ " فعِلن " وإلا " فعِلن " زحاف لـ " فاعلن "
وقال : وإلى هذا ذهب المعتبرون من أهل العروض الفارسية (١) .

ولعل سبب قبوله " فعِلن " زحافا لـ " فاعلن " دون " فعْلن " ما بين
هذا وبينهما من فرق في عدد المقاطع ، فإنه أشار في مقالته الأولى إلى السّالم
والمخبون في حديثه عن أصناف الثلاثي من الأفاعيل (المؤلفة من ثلاثة مقاطع أو
أسنان) (٢) وذكر المقطوع كله (فعْلن × ٨) في حديثه عن أصناف الثّنائي
من الأفاعيل . ومثّل له بما يُنسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ،وذكر
أنّه ليس من المطبوعيّة في شيء ولا بحيث يُعدّ شعرا على الإطلاق (٣) ،وبيّن
علّة ذلك في حديثه عن أصناف الرباعي من الأفاعيل فذكر أنه ليس بوزن رائق
لتتالي الأسنان القصيرة فيه وأنّه يمكن أن يُقطّع على " مفعولاتن " (٤) .

وكذلك ميّز الحميري بين التام و مقطوع العروض والضرب السالم سائر أجزائه ،
فجعل الأول نوعًا (ضربا) أولا لهذا البحر وهو يُسمّيه " المتقاطر " والآخر
نوعًا ثالثا ،أمّا الثاني فهو الضرب المذال الذي سبقت الاشارة اليه . وكذلك ميّز
في المسدّس بين ما كان عروضه وضربه مقطوعين (فعْلن) وما كان عروضه وضربه
مخبونين ،فجعل الأول نوعا رابعًا والثاني نوعا خامسًا . ومثّل لهذه الأنواع
الخمسة بأبيات محدثة فيما يظهر (٥) .

---

(١) " الإبداع " ٦٩ و ـ ظ .
(٢) (السابق) ١٥ و ـ ظ .
(٣) (السابق) ١٤ ظ .
(٤) (السابق) ١٨ ظ .
(٥) " الحور العين " ص ٦٩ - ٧٠ .

وكذلك ميّز النّقاوسي في المثمن بين التام والمخبون ، فجعل التـــام عروضًا أولى للمتدارك ومثّل له بما مثّل به الجوهري ،ومخبون المثمّن عروضـــًا ثانية ومثّل لـــه بأبيات قديمة ،منها البيت " زُمّت . . . " كما ميّز النّقاوسي في المسدّس بين ما كان ضربه مخبونًا كسائر أجزائه ،وما كان ضربه مقطوعـــًا (فعْلن) وسائر أجزائه مخبونة فجعلهما ضربين لعروض مجزوّة ثالثة مخبونة. وهو يرى أنّ " فعْلن " مشعّث وذكر أنّه ليس جاريًا في القياس لكنه أقيـــس من ادّعاء القطع أو الإضمار ،وأنّ المعتبرين من المحدثين لم يستعملوه هكذا إنّما استعملوه (فعْلن فعِلن) أو " فعْلن " ساكن العين مرتين وبعده " فعِلن " مكسور العين مرّتين ،وأنّ المختار أن لا تأتي " فعْلن " الساكن العين في العروض ولا في الضرب زحافًا . وذكر أنّ المحدثين إنّما جروا على العروض الثانية والتزموا الخبن في أكثر أشعارهم في الأبيات كلّها . وقلّما ترد " فاعلن " سالمة ،وذكر أنّه أتى " فعْلن " في العروض زحافًا وهو مستثقل جدًا ولم يقع لمعتبر في العروض وإنّما وقع للحصري في قصيدته :

يَا ليلُ : الصَّبُّ مَتى غده　　　أَقيامُ السَّاعة مَوْعِـــدهُ

(فعْلن فـــعْلن فعِلن فعِلن　　　فعِلن فعْلـــن فعِلن فعِلن)

وأورد بعض ما ورد فيها من أبيات مقطوعة العروض ، فيها قوله :

يَنْضو مِنْ مُقْلتــه سَـــيْفًـــا　　　وكأنَّ نعاسًا يغمـــدهُ

(فعْلن فعْلن فعِلن فعْلـــن　　　فعِلن فعِلن فعْلن فعِلـــن)

وذكر أنّ في هذا من الثّقل ما لا يخفى على أحد وأنّه من باب الإقعاد .(٢)

---

(١) " الحور العين " ص٦٩ - ٧٠ .

(٢) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٥٢ ظ - ٤ و ؟. ويروى البيت الأول : ياليلَ الصّبِّ .

ولبعض من تقدم من هؤلاء وغيرهم فيما يخص المجزوّ المرفّل آراء أخرى ، فذكر الزّنجاني ما مثّل به الجوهري مثالاً لعروض مجزوّة ثانية مخبونة مرفّلة ضربها مثلها وقال : يجوز أن يكون هذا مصرّع ضرب ثالث من العروض المجزوّة الأولى (١) . وذكر العبيدي أنّ بعض العروضيين جعلوه مثالاً بإسكان النّون من " عمانْ " و " الملوانْ " (٢) . وكذلك الأردبيلي (٣) . وذكر رضيّ الدّين ابن الحنبلي أنّ الدلجي جعله مخبونًا مرفّلا على اعتبار أنّ الخبن فيه زحاف جار مجرى العلّة وقال رضيّ الدّين ابن الحنبلي : إنّما هو مرفّل والخبن فيه زحاف ، وما وقع من ترفيل عروضه وخبنها فللتّصريع (٤) . وأكّد الصّبّان ذلك واستدلّ على كون الخبن زحافًا فيه بإطلاق العروضيين جواز الخبن بحسن ، وجواز مجيء أضرب القصيدة مخبونة دون بعض (٥) .

وفيما يخص المشطور ذكر الزّنجاني أنّ أبا العتاهية بنى للمتدارك مشطورًا مقطوعًا فقال :

هَمَّ القاضي بَيتٌ يُطْرِبْ

قَالَ القَاضِي لمَّا عُوتِبْ

مَا في الدُّنيا إلا مُذْنِبْ (٦)

(فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن)

وكان المسعودي قد ذكر هذه الأبيات بزيادة :

هَذا عِنْدَ القَاضي واقْلبْ

---

(١) " معيار النُّظَّار " ٢٧ و .

(٢) " كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي " ٤٤ و - ظ ٤ .

(٣) " مقدّمة كافية " ٢٦ و .

(٤) " الحدائق الأنسيّة " ٨٢ ظ .

(٥) " شرح الصّبّان على منظومته في علم العروض " ص ٣٤ .

(٦) " معيار النّظّار " ٢٧ و .

وقال "وزنه " فعْلن فعْلن " أربع مرات ."[١] ويظهر أنّه أراد أن أبيات أبي العتاهية تامة لا مشطورة ،وعددها حينئذ بيتان . وأيًّا ما يكن عليه الأمر فالمربع ظاهر الصنعة ويعزّ وجوده في الشعر القديم بخلاف ما هو عليه الحال في العصر الحديث ، فإنّ عددًا من الشعراء نظموا عليه[٢] .

وما ذهب إليه هؤلاء العلماء من تمييز بين بعض الأوزان قد يكون سببه الرغبة في دفع ما قد يحدث من نشاز نتيجة الجمع بين بعض الأوزان المتباينة الإيقاع ،بالحدّ من المراوحة بين "فاعلن " و "فعِلن " و "فعْلن " لا سيما في الضرب الذي هو قرار الإيقاع في البيت ،وذلك على نحو ما يظهر في المثمّن السالم والمخبون والمقطوع . وقوّى ذلك عندهم تمايز أضرب البحور الأخرى المشابهة لها في الإعلال . وقد يكون سببه التوسّع في الإطلاق والتقييد ،وتقعيد بعض الأوزان اعتمادًا على بعض الأبيات المفردة على نحو ما يظهر في المجزوّ المرفل ، أو ما يلزمه الشاعر من تقفية داخلية على نحو ما صنع أبو العتاهية . ولعلهم وقفوا على أشعار للمحدثيين من الشعراء أو الوشاحين في ذلك .

والواقع أنّ استعمال الشعراء لأوزان المتدارك ينصر ما ذهب إليه الجوهري وغيره من العلماء ممن ارتأى رأيه ،فإن الشعراء لم يستنكفوا في هذا البحر من استعمال "فعْلن " (وهو ما يعرف بالقطع عند أكثر العلماء ،وبالإضمار عند ابن القطاع ،وبالتشعيث عند النّقاوسي) ،زحافًا في أيّ جزءٍ من أجزاء البيت .

وإقرار العلماء لهذا اللون من التغيير لا يعني قبوله على الإطلاق ،فإنّهم استهجنوا تواليه في البيت ،فرأى الزّجّاج أنّه أشبه ما يكون بالسجع ،وشذّذه غير واحد من العلماء (ابن القطّاع[٣] ،مصنّف "تقويم البيان"[٤] ،الشّنتريني[٥] ،

---

(١) "مروج الذّهب ومعادن الجوهر" ٣٩/٤ .

(٢) لنماذج مشطور المتدارك انظر: د . شعبان صلاح "موسيقى الشّعر بين الاتّباع والابتداع" ص ٦٣-٨ .

(٣) "البارع" ١٩ ظ - ٢٠و . (٤) ١٨ ظ .

(٥) "المعيار في أوزان الأشعار" ص ١١٠ .

الراوندي) وميّز بعضهم بينه و بين غيره من الأنماط فسمّوه الغريب ،والمتّسق ، وركض الخيل . . . إلى غير تلك الأسماء التي جعلها أكثر العروضيين عنوانًا لأنواع المتدارك كلّها .

وقبول "فعْلن" في أيِّ جزءٍ كان ،ضعّف من شأن هذا البحر ،كما حدّ من تمايز بعض فروعه ، فالتبست بفروع أخرى ،منها ،كما مضى ، ضرب من الوافر ومنها أيضا ،كما سيرد بعد ، المقتضب . وجسّر بعض هذا واحدًا من الباحثين في العصر الحديث على ضمِّ الخفيف إليه ،والقول بأنَّ الخفيف بعض أنواع المتدارك ، وهو ما ذهب إليه عبد الفتاح بدوي فذكر أن بيت الضرب الأول من العروض الأولى للخفيف لدى الخليل هو من تام المتدارك مرفّل العروض والضرب ، وقد دخل القطع في التفعيلة الثانية من الشطرين :

حلّ أهْلي ما بَيْن دَرْنا فبادوا   لا وحلّتْ طويّة بالسّخالِ

فاعلا تن مستفع لن فاعلا تن   فاعلا تن مستفعلن فاعلا تن

(فاطن فاطن فاطن فاعلا تن   فاطن فعْلن فاطن فاطلا تن)

وأنَّ بيت الضرب الثاني من العروض الأولى للخفيف لدى الخليل من تام المتدارك مرفّل العروض والضرب وقد دخل القطع التفعيلة الثانية من الشطرين :

لَيْتَ شِعْري هلْ ثمَّ هلْ آتِينهم   أمْ يَحولن مِنْ دُون ذَاك الرَّدى

فاعلا تن مستفع لن فاعلا تن   فاعلا تن مستفعلن فاطن

(فاطن فعْلن فاطن فاعلا تن   فاطن فعْلن فاطن فاطن)

وأنَّ بيت العروض الثانية من الخفيف من تام المتدارك والتفعيلة الثانية من الشطر الأول دخلها القطع ،والتفعيلة الثالثة من الشطر الثاني دخلها الخبن والقطع :

إن قَدَرْنا يومًا على عامرٍ   نَنْتَصِف مِنْه أوْ نَدعه لكُمْ

فاعلا تن مستفع لن فاطن   فاعلا تن مفاعلن فاطن

(فاطن فعْلن فاطن فاطن   فاطن فاطن فعو فاطن)

وأنَّ بيت الضرب الأول من العروض الثالثة للخفيف لدى الخليل من مجزوّ المتدارك صحيح العروض والضرب وكلّ ما فيه من التغيير أنَّ القطع دخل التفعيلة الثانية من الشطرين :

لَيْتَ شِعْري ماذا تَرى أُمّ عَمْرو في أَمْرِنـا

فاعـلا تن مستفع لن فاعلا تن مسـتفع لن

(فاعلـن فعْلن فاعلـن فاعلـن فعْلـن فاعلـن)

وأنّ بيت الضرب الثاني من العروض الثالثة للخفيف لدى الخليل من مجزوّ المتدارك صحيح العروض مرفّل الضرب:

كُلّ خَطْبٍ إِن لم تكـو نوا غَضِبْتم يَسيـرُ

فاعلا تن مستفعلـن فاعلا تـن فعولـن

(فاعلـن فعْلـن فاعلن فاعلـن فاعـلا تن)

وذكرأنَّها هي العروض السابعة للمتدارك مما ذكره هو وبيته :

يَا بَني عمِّنـا لَمْ نَـزَلْ نَرْتَجي مِنكم الحَسَناتِ (١)

(فاعلن فاعلـن فاعلـن فاعلـن فاعلن فعلا تـن)

وليس ذا كالضرب الثاني من العروض الثالثة للخفيف . وإجمالا فإنّه يظهر مما ذكره عبد الفتاح بدوي أنَّ أضرب الخفيف الخمسة كما ذكرها الخليل لم تتغيّر في حال نقلها إلى المتدارك ،وأنَّ مسوِّغ قبولها فروعاً في المتدارك يقوم - فيما عدا المشابهة أو المماثلة بين العروض الثالثة ذات الضرب الأول ،وبين مجزوّ المتدارك الصّحيح المزاحف بالقطع في حشوه - على صياغة أو بناء أضرب للمتدارك أقامها عبد الفتاح بدوي أخذًا بالتّزحيف الوارد على البحر والتوسّع فيه بخلط التفاعيل والخروج على قواعد الزّحاف والعلّة . ومن مظاهر هـذا

---

(١) " العروض والقوافي " ص ١٦٠- ٠٣

الخروج استخراجه الضربَ الأول من العروض الأولى للخفيف بالتّرفيل في عروض مثّمن المتدارك وضربه ،والضربَ الثاني من تلك العروض بالترفيل في عروض مثّمن المتدارك . والترفيل لا يكون إلا في المجزوّ . والمشهور فيه وقوعه في الضرب ،وجوّزه بعضهم في عروض المجزوّ . كذلك استخلاصه العروضَ الثانية من الخفيف بالقطـع والخبن معا في حشو الشطر الثاني من مثّمن المتدارك . وهما لا يجوزان إلا على انفراد . وسبب أخذه بهما معًا ما في البيت من خبن . ولو كان سالمًا لما احتـاج الأمر إلى غير القطع الذي هو جائز عند الجمهور .

و يبدو أنَّ عبد الفتاح بدوي ألحق الخفيف بالمتدارك لا العكس (رغـم ما تقدمت الإشـارة إليه من ضعف نشـأة المتدارك و نظر الأقدمين اليه ،وإنكارهم اطّراد " فاعلن " و " فعْلن " فيه) لأمرين ،أولهما : أنَّ ذلك لا يخدم مغزاه من اقتراحـه ردّ البحور كلّها إلى بحر واحد هو المتدارك [1] على نحو ما ردّهـا السّكّاكي من قبل إلى الوافر . وثانيهما : أنَّ المتدارك لا يمكن تقطيعه فـــي الخفيف سالمًا . و بعبارة أخرى فهو لا يكون إلا بالتزام القطع في جزأيـــه الثاني والسادس إن كان مثّمنا ، والثاني والخامس إن كان مسدّسا سالم الضرب، وبتقعيد علل فيه على أساس إنشاء فروع جديدة فيه تستوعب المسدّس مجـــزوّ المتدارك المرفّل والمذال .

وكذلك يُقال فيما لم يذكره عبد الفتاح بدوي من فروع مستدركة للخفيف أو صور مزاحفة ; فما ذكره الهمداني وغيره من العلماء للخفيف من زيادة عروض بتراء ذات ضرب أبتر مثلها تشبه مثّمن المتدارك مقطوع العروض والضرب إذا أدرك القطع جزءيه الثاني والسادس و تقديرهما :

فاعلا تن مستفع لن فعْلـــن	فاعلا تن مستفع لن فعْلـــن
فاعلن فعْلن فاعلن فعْلـــن	فاعلن فعْلن فاعلـن فعْلـــن

----

(١) انظر ما تقدم : ص ٨٠ .

وما ذكره النّقاوسي للعروض الثانية من الخفيف من ضرب مقصور يشبه ماذكره الحميري للمتدارك من مثمّن مذال الضرب إذا أدرك القطع جزأيه الثاني والسادس وتقديرهما :

فاعلا تن مستفع لن فاطن	فاطلا تن مستفع لن فاعلا نْ
فاعلن فعْلن فاطن فاطن	فاطن فعْلن فاطن فاعلانْ

كذلك العروض الثانية من الخفيف إذا زوحف صدرها وابتداؤها بالخبن وحشوها بالطي وهو جائز لدى الجوهري خلافًا للخليل ،ووردت به أشعار لرزين العروضي والناشيء وغيرهما (أشبهت مثمّن المتدارك المخبون إذا أدرك القطع جزأيه الثاني والسادس ،وتقديرهما :

فعلا تن مفتعلن فعْلن	فعلا تن مفتعلن فعِلن
فعِلن فعْلن فعلن فعلن	فعلن فعْلن فعلن فعلن

وكذلك الضرب الأول من العروض الثالثة للخفيف إذا أدرك حشوها الطّي أشبهت مجزوّ المتدارك المخبون إذا أدرك القطع جزأيه الثّاني والخامس ، وتقديرهما :

فعلا تن مفتع لن	فعلا تن مفتع لن
فعِلن فعْلن فعِلن	فعلن فعْلن فعلن

وهكذا يظهر أنّه لا يمكن تقطيع فرع واحد من فروع المتدارك سالمًا في الخفيف في حين يمكن العكس على نحو ما ذهب إليه عبد الفتاح بدوي مما يدل على أنّ المتدارك (بطبيعة وزنه ،وبفروعه) بحر فضفاض بحيث يقبل كثيرًا من فروع بحر آخر حتى وإن لم يمكن الضم بالعكس ففي الخفيف له مشابه مما قد يعني عدم تميّزه . هذا إلى ما في بعض فروع المتدارك من ضعف ،وما في بعض صور الخفيف من حزونة . ومن مظاهر ذلك فيه أنّه عز على بعض فحول الشعراء إحكام إيقاعه فتفلّت منهم في غير موضع ، فمنهم من زاد في حشوه سببًا أو وتدًا

على نحو ما هو بيِّنٌ في قصيدة أميّة بن أبي الصّلت سالفة الذِّكر، وفي قصيدة لعبيد الله بن قيس الرّقيّات (١) ،وفي قصائد أخرى للبحتري نبَّه إليها بعض العلماء (٢) .يضاف إلى هذا ترخّص بعض الشعراء في الجمع بين عروضين من أعاريضه وجمع بعضهم إلى ذلك المنسرح ،وتشعيث بعضهم العروض في غير تصريع (٣) فتتوالى ثلاثة أسباب فيه ومثلها في حشوه : "تن" من "فاعلاتن" و"مستف" من "مستفعلن" مما قد يترك أثرًا غير حميد في السَّمع. ولهذا كان الشعراء يفرّون منه بإكثار خبن "مستفعلن" فيه ،وفي هذا يقول ابن رشيق : "ويخفّ على المطبوع أبدًا أن يُجعل مكان "مستفعلن" في الخفيف "مفاعلن" يظهر له أحسن ."(٤) وقيّد النّقاوسي استثقال سلامة "مستفعلن" بالعروض الثانية فقال في حديثه عنها : "السلامة في "مستفع لن" في هذه العروض غير المجزوّة مستثقلة يكاد كلّ من يزن بطبعه إذا سمعه يقول:البيت مكسور . وأكثر ما أتى مخبونًا حتّى دعا ذلك (أبو الحسن) أن قال : إن السِّين زائدة"(٥) .

وقد ذكر الأخفش ذلك فعلا في حديثه عن زحاف الخفيف حيث قال : "وما أرى أصل "مستفعلن" فيه إلا "مفاع لن" والسِّين زيادة"(٦) .

----

(١) انظر:د.عبد الله الطيب "المرشد" ١/ ١٧٤ الحاشية .

(٢) انظر فيما يخص هذا عند البحتري : الآمدي "الموازنة بين أبي تمام والبحتري" ١/ ٤٩ ، المرزباني "الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء" ص ٢٩٦-٠٧ ابن عبّاد "الكشف عن مساوىء شعر المتنبي" ص ٨ ، أبو العلاء "عبث الوليد" ص ٢٣-٤ ، ٢١٩ ، ٣٣٤ - ٥ ، ٤٣٩ .

(٣) انظر: الآمدي "الموازنة بين أبي تمام والبحتري" ١/ ٤٠٩ ،أبو العلاء "عبث الوليد" ص ٤٧٥ ،ابن رشيق "العمدة" ١/ ١٤٤ ،ابن القطّاع "البارع" ١٧ و ،الزّمخشري "القسطاس" ص ٢٠٣ ،الشّنتريني "المعيار في أوزان الأشعار" ص ٩٧ .

(٤) "العمدة" ١/ ١٣٩ .

(٥) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٤٠ظ ؟. (٦) "عروض الأخفش" ١٣ و .

وغنيٌّ عن البيان أنّ مجيء "مستفعلن" وكذلك الجزء الذي قبلها سالمين هو مما قربها إلى إيقاع المتدارك ، ومع التسليم بما بين بعض فروع هذين البحرين من تشابه في النّغم فإن ذا لا يُسوّغ دمجهما ،فكلاهما له من الإمكانات الموسيقية ما ينمازبه عن الآخر ،فالخفيف لا يستوعب المتدارك إلا في حالة كون الأخير مقطوع الجزء الثاني (أو مضمره) والسادس إن كان البيت مثمّنا ،والثاني والخامس إن كان مسدّسا مع التزام ذلك وكذلك يقبله إذا كان مع ما تقدّم مخبونا صدره وابتداؤه كما أنّ المتدارك لا يقبل الخفيف إلا سالمًا أما إذا كانت "فاعلاتن" الأول فيه مكفوفة أو كانت "مستفع لن" فيه مخبونة "متفع لن" أو مشكولة "مفاعل" فلا اشتباه .

وما ورد من أبيات تحتمل أن تكون من المتدارك أو الخفيف لا يعني الخلط بين هذين البحرين فما ورد لكل منهما من زحافات يميّز بينهما ويعطي لكلّ منهما نغمًا خاصًا ووقعاً مميّزا على نحو ما انماز إيقاع الكامل من إيقاع كل من الرجز والسريع والمنسرح رغم ما بين هذه البحور من تداخل ،وعلى فرض إمكان إدخال الخفيف في المتدارك فإن التقطيع الحالي لأجزاء المتدارك لن يُسيغه لتنافرها لا سيّما من حيث قبول "فعلن" و"فعو" في الحشو ،وعدم تساوي شطرتي الوزن في الضرب الثاني من العروض الثالثة للخفيف .

*

وخلاصة القول في الخفيف ،استنادًا إلى ما تقدّم ،أنّ من أعاريضه ما قد يتداخل بعضها ببعض ،وأنّه قد يتداخل بالمنسرح ،وبالمضارع ، وبالمتدارك ، وبالمديد كما مرّ في الخفيف ، وكذلك بمقلوبه وأنّ هذا التداخل كان نتيجة استباحة بعض الشعراء الخلط بين الأعاريض ، والتّرخص في بعض العلل ، واستيلاد أنماط إيقاعية قريبة من الأنماط

المتوارثة عن الجاهليين كمجزوّ الخفيف مقصور العروض والضرب مخبونهما ، ومجزوّ المتدارك .

ويمكن تقسيم ما تقدّم من صور التداخل في هذا البحر ، وكلّها مما لا تُقرّه قواعد الخليل ، إلى قسمين :

١ - تداخل ناشيء عن علل مستدركة :

ويتمثّل هذا في الصّورتين الأولى والثانية وهما على الترتيب :

- تداخل الضرب الثاني من العروض الأولى ، والعروض الثانية .
- تداخل المجزوّ (مقصور العروض والضرب مخبونهما) .

كما يتمثل في جانب من الصّورة الثالثة وهو تداخل العروض الثانية من الخفيف ومشّن المتدارك المزاحف بالقطع في جزءيه الثاني والسادس ، وتداخل الضرب الأول من العروض الثالثة للخفيف ومجزوّ المتدارك المزاحف بالقطع في حشوه . وقد مرّ أنّ بعضهم يجريه مجرى الزّحاف لكن على غير اطراد .

٢ - تداخل ناشيء عن أسس منهجية :

ويتمثّل هذا في جانب من الصّورة الثالثة .

كما يمكن تقسيم صور التداخل باعتبار آخر إلى قسمين أيضا :

١ - تداخل بين الأضرب والأبحر :

ويتمثل هذا في الصورتين الأولى والثانية مع فارق بينهما ، فالتداخل في الصورة الأولى يقوم على ضربين مختلفين من بحر واحد تختلطان ببحر آخر هو المنسرح . والتداخل في الصورة الثانية يقوم على صورة وزنية واحدة يتنازعها ضربان في البحر الواحد . كما يتنازعها أكثر من بحر.

٢ - تداخل بين الأبحر :

ويتمثّل هذا في الصورة الثالثة .

المقتضـــــب

أصل المقتضب في الدائرة :

مفعولا ت مستفعلن مستفعلن   مفعولات مستفعلن مستفعلن

وهو مجزوء وجوباً (١) .

وله - على نحو ما أثبت الخليل - عروض واحدة مجزوّة مطوية (مفتعلن) لها ضرب واحد مثلها على أن تُراقب فيها "مفعولا ت" فتأتي مطويّة على زنة "فاعلات" أو مخبونة على زنة "مفاعيل" والطّي فيها أحسن من الخبن (٢). غير أنّه قيل : لا يجوز فيها غير الطّي .

وجوّز فيه بعض العلماء - خلافاً للخليل - مجيء "مفعولا ت" فيه سالمة ،أو مخبولة على زنة "فعلات".

كما خالف الجوهري والرّاوندي وحازم الخليـــل في تركيبه ،فجعله الجوهري مربّعاً مفروق الوتد من أوّله في الرّجز ،وأبقى الرّاوندي عليه باباً مستقلا اسمه المقتضب ولكنه يرى أنّ أصله "فَعْلُ" ثماني مرّات مع إسكان آخر كلّ واحـــد من العروض والضرب بطريق القلب ،أي : تقديم المتحرّك وتأخير الساكن فيصبح على زنة :

---

(١) وأورد له بعض العروضيين أبياتاً تامة تمثيلاً للدائرة ،انظر: ابن عبّاد: "الإقناع" ص ٧٠ ، "عروض ابن جِنّي" ص ٩٨ ، التّبريزي "كتاب الكافي في العروض والقوافي" ص ١٢٦ ،ابن القطّاع "البارع" ٢٢و ، الجَنْزي "الدّوائر" ٦و ، الزّنجاني "معيار النُّظّار" ٢٣ و .

(٢) ابن القطّاع "البارع" ١٨ و ، "تقويم البيان" ١٦ و ؟ ،وانظر أيضاً لمفاضلة الطّي على الخبن : الشّنتريني "المعيار في أوزان الاشعار" ص ١٠٠ ، العبيدي "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي" ٤٠ ظ ؟ ، طاهر ابن حبيب "النُّكت الجايزة" ٣٧ ظ .

فَعْلُ فَعْلُ فَعْلُ فَعَلْ　　　　فَعْلُ فَعْلُ فَعْلُ فَعَلْ

(فاعـــلات مفتعلـــن　　　　فاعـــلات مفتعلـــن)

ويزاحف صدره وابتداؤه بالقلب أيضًا فيصير :

فَعَلْ فعْلُ فعْلُ فعَلْ　　　　فَعَلْ فعْلُ فعْلُ فعَلْ [1]

(مفاعيـــل مفتعلـــن　　　　مفاعيـــل مفتعلـــن)

وما ذهب إليه الرّاوندي صادرٌ عن اعتقاد بأنَّ هذا البحر من الأوزان المتفقة (ذوات التفعيلة الواحدة) وأنَّ الوزن ،عنده ،كما مضى وكما سيرد بعد ،إنَّما يُحمل على الاختلاف إذا أعوز فيه الحمل على الاتفاق .

أما حازم فيرى أنَّ شطر المقتضب "فاعلن مفاعلتن فاعلن مفاعلتن" إلا أنَّ هذا شقل لكثرة الأوتاد فيه ،والأسباب الثقيلة ،وتكرّر الفاصلة في النهايـــات فاستُعمل منصوفاً [2] .

وتقطيعه لا يستوعب "مفعولات" ولا "مفاعيل" بما يعني رفضه لهمـا وقبوله لـ "فاعلات" فقط .

وسوف يُعنى البحث ببيان ما يجري من تداخل في الصُّور التي أثبتهـــا الخليل لهذا البحر أوّلا ، ثم ما ينجم عن استعمال "مفعولات" تامة أو مخبولـة "فعلات" المستدركتين من تشابهٍ بأبحر أخرى . وقُدّم المخبول على السّالـم لقربـه من الوزن المستعمل المطوي ،فإن الفرق بينهما زيادة خبن . ولما فـي السّالم من ثقل نتيجة توالي ثلاثة أسباب فيه . وهو ما يمكن عنونته في الآتي :

أولا : تداخل المقتضب المطوي والمخبون .

ثانيا : تداخل المقتضب المخبول .

ثالثا : تداخل المقتضب السالم .

---

(١) "الإبداع" ٣٤ و.

(٢) "منهاج البلغاء" ص ٢٣٤ .

أولا : تداخل المقتضب المطوي والمخبون :

استخلص الجوهري المقتضب ،كما استخلص المنسرح قبل ،من الرّجز ، وذلك على منهجه في تفريق الوتد . فبإجازة هذا في صدر المربّع صار : " مفعولات مستفعلن ×٢ " وبالطّي يصبح :" فاعلات مفتعلن × ٢ " وبالخبن يصبح : "مفاعيل مفتعلن × ٢ " (١) .

وتأكيدًا لما سلف فإنَّ الجوهري في هذا الباب وفي غيره ممّا مضى وممّا سيأتي لا يبيح الخلط بين البحر الداخل والمدخل فيه . وإن كان قد يجوز على مذهبه مداخلة هذا البحر لبحرٍ آخر فهو الخفيف . وهو ما ذهب إليه مصطفى جمـــال الدين في العصر الحديث ، فإنه يرى أنَّ المقتضب سالم الصدر والابتداء أو مخبونهما قد اصطنعهما العروضيون اصطناعًا، لأنَّه لا يُوجد مــا يؤيدهما في الشّــعر العربي بل الموجود منه ما كانت "مفعولات "فيه مطويّة على زنة "فاعلات" والأجدر بهذا الوزن عنده أن يُجعل مجزوءًا للخفيف وليس وزنًا مستقلا وذلك بكفّ " فاعلاتن" وطيّ "مستفعلن " فيه . وسمّاه الخفيف المقتضب (٢) .

وأومأ أحمد مستجير في محاولته الترقيمية للبحور إلى إمكانية أخذ المقتضب من مجزوء الخفيف . وله فيه أيضا رأي آخر (٣) .

والطّي في الخفيف يجوز لدى الجوهري خلافًا للخليل (٤) . ولكنه لـــم يدخل المقتضب في الخفيف ،لأنّ هذا لا يستوعب المقتضب مخبون الصّدر والابتداء (مفاعيل) . ولأمرٍ آخر وهو أنَّه اختط منهجًا قوامه فرق الوتد ليقيم "مفعولات "

---

(١) "عروض الورقة " ص ٧٥ .

(٢) "الإيقاع " ص ١١٥- ٦ .

(٣) "في بحور الشعر :الأدلّة الرّقميّة لبحور الشّعر العربي "ص ٥٥ .

(٤) "عروض الورقة "ص ٨٠ .

ومنها تستخرج "مفاعيل" و"فاعلات". وكذلك لم يدخله في المنسرح مع أنّه يأخذ بالجزء من الحشو، لأنّ هذا عنده من فروع الرّجز، فكأنه ردّ المقتضب إلى ما يراه هو أصلاً لعدد من الأبحر.

وتبقى مشابهة المقتضب عند الجوهري (وهو فرع في الرّجز لديه) للخفيف، كمشابهة المجتث (وهو عنده، كما سيرد بعد، فرعٌ في الخفيف) للوافر والمضارع.

وفي المقتضب بعد آراءٌ أخرى، منها ما ذهب إليه عبد الفتاح بدوي من عدّه في المتدارك. وارتكب لتحقيق ذلك القطع والخبن معاً في حشو مسدّسه مع الأخذ بخبن العروض والضرب لحيازة المطوي (فاعلن فعل فعِلن × ٢) وكذلك أجرى القطع والخبن معًا في صدره وفي حشو الشطر الثاني منه مع الأخذ بخبن العروض والضرب أيضًا لحيازة مخبون الصّدر (فعل فاعلن فعِلن * فاعلن فعل فعِلن) (١).

ويترك ذلك ليُبيّن ما ينجم عن خبل "مفعولات" في الصّدر والابتداء من تشابهٍ بالكامل.

---

(١) "العروض والقوافي" ص ١٧٢-٣.

ثانيا : تداخل المقتضب المخبول :

جوّز الكوفيّون - خلافًا للخليل - خبل "مفعولات" في المقتضب . ومن العلماء من ردّ ما كان من وزنه إلى الكامل .

وفيما يخص الكوفيين ذكر ابن القطّاع أنّهم يرون أنّ المراقبة لا مدخل لها في هذا البحر ، وأنّه يجوز في "مفعولات" الخبل ، وذكر أنّ الفرّاء أنشد في ذلك :

صَرَمَتْك جَارِيَةٌ	تَرَكَتْك في تَعَبِ [(١)]
(فعلات مفتعلن	فعلات مفتعلن)

وذكر هذا عن الكوفيّين أيضًا بما فيهم "الفرّاء" ، الشنتريني [(٢)] ، ومصنّف "تقويم البيان" [(٣)] . وعزاه إلى الفراء فقط كل من الزّنجاني [(٤)] ، والساوي [(٥)] ، وابن الحاجب [(٦)] ، وابن مهاجر [(٧)] ، وابن جابر [(٨)] ، وطاهر ابن حبيب [(٩)] ، والأحمدي [(١٠)] ، ومثّل الأخير ببيت ثانٍ من هذا الوزن هو:

سَأَلَتْك حَاجَتَهَا	فَأَبَيْت مَا سَأَلَتْ
(فعلات مفتعلن	فعلات مفتعلن)

وشذّذ هؤلاء الخبل باستثناء ابن مهاجر والأخيرين . كما شذّذه من قبل ابن الدّهّان [(١١)] ومن بعد الأردبيلي وعزاه إلى بعضهم [(١٢)] . وكذلك رضيّ الدّين ابن الحنبلي وذكر أنّه أجيز دون تحديد [(١٣)] .

---

(١) "البارع" ١٨ و . (٢) "المعيار في أوزان الأشعار" ١٠١ .
(٣) ١٦ و ؟ (٤) "معيار النّظّار" ٢٣ ظ .
(٥) العبيدي "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي" ٤٠ و - ظ .
(٦) الأسنوي "نهاية الرّاغب" ٦٦ ظ - ٦٧ و .
(٧) "الوجيزة" ١٠ و . (٨) "عروض ابن جابر" ٦١ و ؟ .
(٩) "النّكت الحايزة" ٣٧ ظ . (١٠) "نزهة النّواظر" ٥٧ ظ .
(١١) "دروس العروض" ٢٣ و وفيه "غَانِيَةٌ" مقام "جَارِيَةٌ" .
(١٢) "مقدّمة كافية" ٢٤ ظ .
(١٣) "الحدائق الأنسيّة" ٧٦ ظ وفيه "وَصَبِ" مقام "تَعَبِ" مع الإشارة إلى "تعب" .

ونصر القولَ بالخبل الهمداني فذكر أنَّ المراقبة في هذا البحر لا تصحّ لأمرين:

أوّلهما : السّماع ، فـ "مفعولات" أتت سالمة كما في البيت.

لا أَدْعوك مِنْ بُعْدِ   بلْ أَدْعوك مِنْ كَثَبِ

(مفعولات مفتعلن   مفعولات مفتعلن)

وأتت أيضًا مخبولة . وذكر مثال الفرّاء ، وبيتًا آخر هو :

ذَرَفَتْ مَدامِعُه   وفؤاده يَجِفُ

(فعلات مفتعلن   فعلات مفتعلن)

وثانيهما : القياس فذكر أنّه اطّرد في السببين إذا تقدّما على الوتد أن يُحذف ساكناهما ، وأنَّ القول بالمراقبة يؤدي إلى نقض هذا القياس (١) .

وأشار النّقاوسي إلى مثل هذا حجّة للأوّلين فذكر أنَّ ما استُشهد به من أبياتٍ على فساد المراقبة لا ينبغي الالتفات إليه (٢) وقال : " فإن قلت : المقتضب كلّه نادر في كلام العرب . والحجّة بالنّادر في النّادر قائمة. قلت : النّدور وعدمه بالنسبة والإضافة ، فندور المقتضب بالنسبة إلى الطويل مثلاً أو غيره . وهو في نفسه مختلف فيه . فلو كان الخبل فيه كثيرًا أو السّلامة لما خفيا عن الخليل وغيره من المتقدّمين هذا مع قبح الخبل مطلقًا " (٣) .

وسترد بعد أقوال أخرى في السّالم . أما المخبول فإن الراوندي ذكرما كان على وزنه في الكامل ، ويوضّح هذا قوله في حديثه عن الأوزان التي ليست مشهورة في العربية ولا في الفارسيّة : " منها الوزن المتألف من " متفاعلن فعِلن "

----

(١) " شرح عروض ابن السَّقّاط " ١٥ و - ظ .

(٢) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ٥٩ و .

(٣) (السابق) ٥٩ ظ .

والأوجه فيه أن يُعدَّ من القبيل المتفق من الأوزان على أن يكون في حيِّز المربّع من الكامل يُعلّ العروض منه والضرب بإسقاط الوتد المجموع من آخر كلّ واحد منهما يبقى " متفاعلن فعِلن " مرّتين ."(١) ومثّل له بأبياتٍ من شعره أوّلها :

أتظنّهم تَرَكوا	دنفًا به كَلَفُ
وَقَفَ الحبيبُ له	فلأجله وَقَفوا
يا حبّذا قَمَرُ	في خصره هيفُ
سَحَرَ العُيونَ وَكَمْ	في صُنْعِه لطفُ
متفاطن فعلن	متفاطن فعلن
(	= مستفعلن)

وذكر أنَّ هذا الوزن في الطبقة العليا من الأوزان . وأنَّ ما ورد في هذه الأبيات على زنة "مستفعلن" زحاف .(١)

ومن قبل الرّاوندي نظم على هذا الوزن ابن المعتز ،فله قصيدة أوّلها :

١	- إنَّ الخليط بَكَرْ	زُمرًا تَحثُّ زُمَرْ
٢	- وَعَلَتْ حُدَاتُهُمُ	بهمْ جَناح سَفَرْ
٣	- ما زِلْت أُتبِعُهُمْ	دمعًا بِكرِّ نظَرْ
٤	- فكأنَّ ظُعْنَهُمُ	فوْق البِلادِ شَجَرْ
	متفاطن فعِلن	متفاطن فعلن
	(	= مستفعلن)

وهي من تسعة عشر بيتًا (٢) . وفي رواية ثمانية عشر بيتًا بإسقاط بيتين وإضافة بيت آخر (٣) وقد تكرّر ورود "مستفعلن" في أبياتٍ وأشعار كثيرة من القصيدة .

---

(١) "الإبداع" ٨٩ و.

(٢) "شعر ابن المعتز" (تحقيق: د. يونس السامرائي) ١/ ٢٦٤-٦.

(٣) "ديوان ابن المعتز" (تحقيق: د. محمد بديع شريف) ١/ ٣٥٤-٥ ورواية الأبيات فيه مختلفة.

وهو حسن يرد في الصَّدر والابتداء (كما في البيت الثالث من قصيدة ابن المعتز ومثله من نفس القصيدة الأبيات " ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٨ ") يشبه البسيط مشطورًا .

وفي العصر الحديث ، سلك جلال الحنفي ما سلكه الراوندي في تصنيف ما كان وزنه (٥٥٥٥/ ٥٥/ ٥٥٥/ × ٢) في الكامل ، ومثّل له بأبيات ، منها مثال الفرّاء [(١)] . ولم ير من بأسٍ في خبل " مفعولات في المقتضب شرط ألا يرد في غير شطر واحد لئلا ينقلب الوزن إلى الكامل [(٢)] .

والظَّن أنَّ ما اطّرد على زنة " ٥٥٥/ ٥ ٥/ ٥٥٥/ × ٢ " هو إلى الكامل أقرب وأشبه مع ندرة الحذذ في عروض هذا البحر وضربه ، فهو كوزن مقصّر - يُتوخّى فيه عادة الخفّة في الإنشاد - أليق بالكامل وما يُتيحه من إمكانات إيقاعية " مستفعلن ، مفاعلن ، مفتعلن " .

أما إن ترد في القطعة أكثر من تفعيلة بديلة فينبغي حينئذ أن يكون للغلبة اعتبار في تقدير الوزن الصَّحيح أو المناسب . ولعلّ ما استشهد به الفـرّاء وغيره منتزع من قصائد قوام إيقاعها المقتضب .

---

(١) " العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه " ص ٤٠٣-٤ ، ١٢٩ ، حاشية " ٢ " .

(٢) (السابق) ص ١٢٨-٩ .

ثالثا : تداخل المقتضب السالم:

جوّز بعض العروضيين خلافًا للخليل مجيء "مفعولات" سالمة في المقتضب . وردّ بعضهم ما استُدلّ به منه إلى الوافر ، وردّه آخرون إلى المتدارك .

والمشهور الأول ،فقد ذكر مصنّف "تقويم البيان" في باب المقتضب أنّ بعضهم أجاز المعاقبة فيه وشاهدهم :

ما بالـدّار من أحَـدٍ إلا النُّؤْي والوتـر (١)

(مفعولات مفتعلن مفعولات مفتعلن)

وأشار إلى هذا ابن الحاجب في منظومته (٢) . وذكر الأسنوي في شرحه لها أنّ غيره قال : يجوز أن يكون أيضًا من مجزوّ الوافر دخل القصم في أوّل مصراعيه . وقال :وهو مردود ، لأنّ القصم خاصّ بأوّله (٢) .

و تقدير البيت في ضوء ما ذكر "مفعولن مفاعلتن" مرّتين . على أنّ الأصل فيه "مفاعلتن" أدركه القصم وهو خرم بعد عصب . فبالعصب أُصبح : "مفاعيلن" و بالخرم آل إلى "فاعيلن" فحوّل إلى "مفعولن".

ونظير هذا البيت ما احتجّ به الهمداني قبل على فساد المراقبة وهو:

لا أَدْعوك مِنْ بُعُدٍ بلْ أَدْعوك مِنْ كَثَبِ (٣)

(مفعولات مفتعلن مفعولات مفتعلن)

وأشار إلى تجويز بعضهم سلامة "مفعولات" في المقتضب والاستدلال عليه بالبيت المتقدّم كلٌّ من النّقاوسي (٤) والدّماميني (٥) ،

---

(١) ٦١ و ٢٠ (٢) "نهاية الرّاغب" ٦٧ و ـ ظ .

(٣) انظر ما تقدّم ص : ٤١٠ .

(٤) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٤٤ ظ ؟ .

(٥) "الغامزة" ص ٢١١ .

والأحمدي (١) ،والحفني (٢) .

وفي العصر الحديث قطَّع عبد الفتاح بدوي هذا البيت على ما كان يُقطِّع عليه المقتضب كلّه وهو -كما تقدّم- المتدارك . وذكر فيما يخص البيت المختلف عليه هنا أنّه مجزوء دخله القطع في الرأس والعقب ،والخبن في العروض والضرب (٣) . ويُلحظ هنا أنّه في تقطيعه هذا لم يرتكب من المحظور ما ارتكبه في تقطيع أبيات المقتضب الأخرى . فكلّ من القطع والخبن جائز في المتدارك على انفراده .

ومن قطّع هذا البيت على المتدارك أيضاً جلال الحنفي (٤) .

ولا يخلو هذا الوزن ،من أيِّ البحور كان ،من نشازٍ ،لتوالي الأمثال في أوّله وهذا كما قال الراوندي (في حديثه عن مفعولات) أشْيَنُ ممّا لو كان في آخره (٥) . وهو لهذا -كما قلنا عن وزن مشابهٍ له في الوافر- أقرب ما يكون إلى طبيعة المتدارك ،فإنّ هذا البحر ترخّص فيه الشّعراء ، فلم يتحرّجوا من موالاة الأسباب فيه ..

*

ويظهر مما تقدّم أن في المقتضب ،وهو باب قائمٌ بذاته عند الخليل يُصنِّفه الجوهري في الرجز ، صورًا تتداخل بالكامل والوافر والخفيف والمتدارك . وأن هذا التداخل كان نتيجة زحافات وعلل مستدركة في هذا البحر وفي غيره من الأبحر المشابهة له ، كإتيان "مفعولات" في المقتضب سالمة أو مخبولة ،

---

(١) "نزهة النّواظر" ٥٧ ظ . (٢) "حاشية الحفني على شرح الخزرجيّة" ٣٦ظ
(٣) "العروض والقوافي" ص ١٧٢ - ٣ .
(٤) "العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه" ص ١٢٦ . حاشية "١" .
(٥) "الإبداع" ١٨ ظ .

وإتيان " متفاعلن " في الكامل حذّاء في العروض والضرب ، و قطع " فاعلن " أو خبنها في المتدارك ، وقصم " مفاعلتن " في الوافر مما هو مفصّل في الصّورتين الثانية والثالثة . ويلحق بهما أيضا جانبٌ من الصّورة الأولى وهو الخاص بمشابهة المقتضب لمجزوء الخفيف مكفوف الصدر والابتداء مطوي العروض والضرب .

أما ما كان من الجوهري من تصنيفه المقتضب في الرّجز فيلحق بغيره من المسائل التي اجتهد فيها الجوهرى انطلاقًا من منظور تشابه الأجزاء.

المجتث

أصل المجتث في الدائرة :

مستفع لن فاعلا تن فاعلا تن　　　مستفعلن فا علا تن فاعلا تن

وهومجزوء وجوبًا ، وذكروا أنّه شذّ مجيئه تامًا (١) .

وله - على نحو ما أثبت الخليل - عروض واحدة مجزوّة سالمة (فاعلاتن) ولها ضرب واحد مثلها (٢) .

وذكر الهمداني والنّقاوسي لهذا البحر عروضًا مجزوّة محذوفة على زنة "فاعلن" ذات ضربين ، ضرب محذوف مثلها ، وضرب محذوف مخبون على زنة "فعِلن" . ويشتبه هذان الضربان حينئذ بالبسيط المشطور الذي يشتبه هو الآخر بالرّجز وبالسريع وبالمتقارب ، وقد مضى تفصيل ذلك فيما قبل . كما كان حازم يلحق مجزوّ البسيط بهذا البحر .

والمجتث بعد من البحور المختلف فيها قديمًا وحديثًا . ونجم عن هذا ، بالإضافة إلى ما كان الخليل أجازه من خبن وكف في "مستفعلن" وما كان استحدثه الشعراء من مجزوّ للدّوبيت صورٌ من التداخل يمكن تصنيفها في الترتيب الآتي :

١ - تداخل المجتث .
٢ - تداخل المجتث المخبون .
٣ - تداخل المجتث المكفوف .

---

(١) ومنه الأبيات الآتية:

١- ضدّت وحالت سُليمى يا خليلي　　عَنْ عَهْدِنا لَيْت شِعْري مادَهاها
"عروض ابن جِنّي" ص٩٩ ، التّبريزي "كتاب الكافي في العروض والقوافي" ص١٢٦ الزّنجاني "معيار النُّظّار" ٢٣ ظ بتقديم "سليمى" على "وحالت" .

٢- يَا لا ئمي دَعْ مَلامي والعِتابَا　　لَيْس الملام المُفْضِلي صَوابَا
ابن القطّاع "البارع" ٢٢ و ، الأحمدي "نزهة النّواظر" ٦٧ ظ .

٣- يا مَنْ عَلى الحبّ يَلْحى مُسْتهامًا　　لا تَلْحني إنَّ مِثْلي لن يُلا ما
النّقاوسي "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٤٧ ظ - ٨ و .

(٢) ابن عبد ربّه "العقد" ٦/٢٨٤ ، ابن عبّاد "الإقناع" ص٦٨ ، "عروض ابن جِنّي" ص٩٦ .

أولا : تداخل المجتث :

خالف الجوهري ،والرّاوندي الخليل في تصنيف المجتث ، فجعله الجوهري فرعًا في الخفيف وجعله الرّاوندي نوعًا من وزن متألف من "مفعول" على مثل ما ذهب إليه في المقتضب .

جعله الجوهري في الخفيف بجزئه من الصّدر والابتداء . إذ قال في حديثه عن هذا البحر : " وقد رُكّب منه مربعٌ آخر ،وهو الذي يسميه الخليل مجتثًا ، وبيته الذي لا زحاف فيه :

البَطْنُ منها خميصٌ والوَجْه مثْل الهِلالِ

(مستفعلن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن)

وقد نقص منه "فاعلاتن " الأولى والثالثة "(١) .

وذكر له من الزّحاف ما ذكره الخليل من خبن وكف وشكل ، وما ذكره غيره من تشعيث . وأبياته هي أبيات جمهرة العروضيّين عدا بيت المشعّث .

وما ذهب إليه الجوهري هنا في ضمّ المجتث إلى الخفيف هو على نحو ما ذهب إليه الكسائي في ضمّ ضربي العروض الثالثة من المديد إلى البسيط .

أما الرّاوندي فإنه جعل المجتث ضمن وزن متألّف من "مفعول" ويتنوع هذا الوزن لديه نوعين ،مثمنًا ومسدّسًا ،العروض فيهما صحيحة . أمّا الضرب فساكن اللام "مفعولْ" . وذكر أنّ هذا الوزن ضعيف فإذا حذف المتحرّك من

---

(١) "عروض الورقة" ص ٧٧ - ٨ .

آخر العروض فيه والضرب (مفعو) عاد كأقوى ما يكون من الوزن وأعذبه فيكون له بهذا أربعة " أنواع ":

١ - مفعولُ مفعولُ مفعولُ مفعولُ مفعولُ مفعولُ مفعولُ مفعولْ

٢ - مفعولُ مفعولُ مفعولُ مفعو مفعولُ مفعولُ مفعولُ مفعو

٣ - مفعولُ مفعولُ مفعولُ مفعولُ مفعولُ مفعولْ

٤ - مفعولُ مفعولُ مفعو مفعولُ مفعولُ مفعو

ومثّل لهذه الأنواع بأبياتٍ من شعره (١) ،وذكر أنّ النّوع الرابع هو المسمّى بالمجتث . ولكن الحق يُوجب أن يكون هذا من الأوزان المتفقة (ذات التفعيلة الواحدة)لا المختلفة وداخلاً تحت المتألف من " مفعول " دخول النّوع تحت الجنس ،لأنّ الوزن إنّما يحمل على الاختلاف إذا أعوز فيه الحمل على الاتفاق.

وذكر أنّ لزوم الحذف للمتحرك في العروض منه والضرب لا يقدح في كونه متألفًا من " مفعول " على الانفراد ،وداخلاً تحت المتفق فإن المسدّس في الرمل لزم فيه حذف السبب في آخر العروض منه خاصّة ومع هذا لم يخرجه لزوم هذا الحذف فيه من أن يكون متألفًا من " فاعلاتن " على انفراد .

وذكر أنّه يجوز في " مفعول " أن يُحذف منه أحد السّاكنين بشرط تحرّي المعاقبة بين الفاء من " مفعول " الثاني في كلّ واحد من المصراعين و بين كلّ واحد من الفاء والواو من " مفعول " الأول فيه فيجوز مثل :

اليدُ منها تبـدّتْ	والوَجْه مِثْل الهِلالِ (٢)
مفْعل مفعولُ مفعو	مفعولُ مفعولُ مفعو
(مفتعلن فاعلاتن	مستفع لن فاعلاتن)

----

(١) والأول من هذه الأنواع هو شبيه بما ذكره ابن القطّاع في حديثه عن الأبنية المهملة في المتقارب انيظر " البارع " ٢٢ ظ.

(٢) " الإبداع " ٨٠ ظ - ٩١و.

وقال : " وفي هذا موافقة لشهادة الذوق و مخالفة للمشهور من الزِّحاف فيه إذ لم يُجوِّز إلى الآن في " مستفعلن " هذا أنْ يُغيِّر " مفتعلن ..." (١) .

بيد أنَّ هذا التغيير وهو ما يُعرف بالطَّي أجازه من قبل الجوهري ، وبيته :

جَاريــةٌ مِنْ رُعَيْـــن   قدْ مَلأتْ عُكَّتينِ (٢)

(مفتعلن فاعلا تـــن   مفتعلن فاعلا تن)

والطّي في المجتث يقابله عند الرّاوندي حذف الواو من " مفعول " الأوّل في كلا الشطرين .

ويظهر مما ذكره الرّاوندي أنّه يقبل من الزّحاف الذي ذكره الخليل لهذا البحر الخبن والكفّ دون الشكل ، فإنه جوّز حذف أحد الساكنين من " مفعول " يعني " الفاء " و " الواو ". وحذفُ الفاء من " مفعول " الأوّل يُقابل الخبنَ في المجتث . وتقديرهما :

معول مفعولُ مفعـو   معولُ مفعـولُ مفعـو

مفاعلن فاعلا تـــن   مفاعلن فاعلا تـــن

وحذف " الفاء " من " مفعول " الثاني يقابل الكفَّ في المجتث .

و تقديرهما :

مفعـولُ معولُ مفعو   مفعولُ معولُ مفعـــو

مستفعِ لُ فاعلا تـن   مستفعِلُ فاعلا تـــن

وحذفُ " الواو " من " مفعولُ " الثاني يقابل خبن " فاعلا تن " في المجتث و تقديرهما :

----

(١) (السابق) ٨١ و .

(٢) " عروض الورقة " ص ٨٠ .

مفعولُ مفْعلُ مفعو	مفْعولُ مفْعل مفعـو
مستفع لن فعلا تـن	مستفع لن فعلا تـن

وما اشترطه من معاقبة بين "الفاء" و "الواو" من "مفعول" الثاني في كلا الشطرين . وبين كل واحد من الفاء والواو من "مفعول" الأول فيه يدلّ على رفضه للشكل ،لأنَّ ذا لا يتحقق إلا بسقوط الفاء من "مفعول" الأول والثّاني معاً . و يُبيِّن هذا التقطيع الآتي :

معـو ل معـو ل مفعو	معـول معـو ل مفعـو
مفاعل فاعلا تـن	مفاعـل فاعلا تـن

وينصر هذا ما قاله عن الشكل في حديثه عن المجتث عند الخليل من أنّه "لا يسوغ احتماله إلا لضرورة تُلْجِئ إليه "(١) .

وأما المشعث - وهو ما لم يذكره الخليل لهذا البحر - فيرى الراوندي أنَّ ما يُحافظ فيه على ذلك في شطري المجتث فالأليق به أن يفرد وزناً على حياله منفرزًا عن الصَّحيح وبحيث لا يُجعل زحافًا له إلا لضرورة بخلاف باقي الخفيف فإن نسبة الاختلاف في الخفيف إلى الخفيف أقلّ من نسبة الاختلاف في المجتث إلى المجتث . ومثَّل له بأبياتٍ من شعره (٢) التزم في ضربها التشعيث . وتقديرها :

مفعول مفعول مفعو	مفعول مفعو مفعـو
أو مستفع لـن فاعلا تن	مستفع لن مفعولـن

ومسوّغ ما ذهب إليه الرّاوندي أمران ،أولهما لزوم التشعيث وهو من العلل . وثانيهما : الحفاظ على هنويّة البحر وما يلاقته من زحـاف .

---

(١) "الإبداع" ٣٨ و.

(٢) (السابق) ٩٣ ظ .

والمجتث لدى الرّاوندي ،كما تقدّم ، نوعٌ رابع للوزن " مفعول " وبإضافة المشعّث إليه يكون لذلك الوزن لديه خمسة "أنواع " فالمشعّث على هذا " نوع " أو ضرب خاص في هذا الوزن . وهو إذ يذكر هذه الأوزان رغبة في استكثار النوع ليستظهر بها فيما يروم الشاعر من معاني ،لا يستحسن النظم طيها جملة بل يُقسِّمها إلى طبقات ،الأول منها والثاني في الطبقة السفلى ،والثالث في الطبقة الوسطى ،والرابع وهو المجتث السالم في الطبقة العليا (١) ،ومثله المشعّث (٢) .

ومقصده من هذا التقسيم ،فيما يبدو ،الوقوف على الفرق بين المطبوع من هذه الأوزان والمتكايز (٣) ، وهو أحد المقاصد التي ألّف من أجلها كتابه " الإبداع ".

وحديثًا قادت الأدلة الرقمية التي استخدمها أحمد مستجير في محاولة سبقت الإشارة إليها ، إلى تقطيع المجتث على ما كان قطّعه عليه الرّاوندي (٤) .

هذا وفي المجتث مذاهب أخرى فيها قدرٌ غير قليل من التجوّز ،منها ما ذهب إليه عبد الفتاح بدوي من أنّه من المتقارب . وكان سبيله إلى ذلك تجويز " فعْلن " في صدره وابتدائه (وهو ما يعرف بالثّلم عند العروضيين وعبر عنه عبد الفتاح بدوي هنا بالقطع) ،وأضاف إلى هذا أيضًا حذف ساكن الوتد المجموع من " فعولن " في الحشو فتصبح " فعِلن " لحيازة المكفوف ،(فعْلن فعِلن فعولن × ٢) والحذف في الصدر والابتداء ،والقبض في الحشو لحيازة المخبون (فعو فعول فعولن × ٢) .

*

والخلاصة أنَّ الجوهري يُفرِّع المجتث من الخفيف ،ويجعله الراوندي نوعًا ضمن وزن متألف من " مفعول " . وكذلك المزاحف عندهما باستثناء ما التزم فيه التشعيث فإن الراوندي يجعله نوعا متميّزا في هذا الوزن .

غير أنَّ للمجتث جانبًا آخر من التداخل إذ يجرّ المخبون منه إلى التشابه مع المضارع مما تبيّنه الفقرة التالية .

---

(١) (السابق) ٨١ و . (٢) (السابق) ٩٣ ظ .

(٣) كذا في الأصل ولعله المتكازز .

(٤) في بحور الشعر : الأدلة الرقمية لبحور الشّعر العربي " ص ٥٥-٦٦، ٦٨ .

ثانيا : تداخل المجتث المخبون :

يجوز في المجتث لدى الخليل خبن " مستفع لن " الأولى وفيه المعاقبة بين نونه وألف " فاعلاتن " ومثلها " مستفع لن " الثانية مع شرط آخر ، وهو أن يُعاقب سينها نون " فاعلاتن " التي قبله ، إذ لا يجوز كفّ هذا الجزء في حالة خبن " مستفع لن " الثانية (١) .

وخبن " مستفع لن " في المجتث يقابله قبض " مفاعيلن " في المضارع إذ يراقب فيه هذا الجزء فيأتي مقبوضاً على زنة " مفاعلن " أو مكفوفاً على زنة " مفاعيل " .

وقد نبّه بعض العلماء في قرون مختلفة من الزمان إلى تشابه هذين البحرين ، يُروى عن الزّجّاج أنّه ذكر أنّ المضارع سُمّي بذلك لمضارعته المجتث في حال قبضه (٢) . وقال الزّنجاني تعليقاً على بيتين من أبيات المضارع هما :

إذا دَنا مِنْك شِبْرًا	فأَدْنه مِنْك بَاعَا
أَيا خَليليَّ عُوجا	عَلى بِنًى فالمقامِ
(مفاعلن فاعلاتن	مفاعلن فاعلاتن)

: " ويجوز أن تجعل البيتين من المجتث بخبن " مستفعلن " (٤) .

وقال رضيّ الدّين ابن الحنبلي تعليقاً على البيت الثاني : " ونوقش بأنّ هذا البيت أن يكون وحده جاز أن يكون من المجتث المخبون الصدر والابتداء " (٥) .

----

(١) ابن عبد ربّه " العقد " ٦/ ٢٨٤ ، ابن عبّاد " الإقناع " ص ٦٨ ، " عروض ابن جنّي " ص ٩٦ ، ٨٩ .

(٢) ابن عبد ربّه " العقد " ٦/ ٢٨٣ ، ابن عبّاد " الإقناع " ص ٦٥ ، " عروض ابن جنّي " ص ٩٢ .

(٣) " الغامزة " ص ٢٠٧ .

(٤) " معيار النُّظّار " ٢٢ ظ .

(٥) " الحدائق الأنسيّة " ٧٥ ظ - ٦ و .

وأشار في باب المجتث أيضا إلى تشابه هذين البحرين ،وإلى كيفيـــة التمييز بينهما فقال : " وربما التبس هذا البحر بالمضارع . وذلك إذا خبن فيه "مستفع لن " بانفراده وكان "مفاعيلن " في المضارع مقبوضًا . وإنّما قلنا بانفراده، لأنّه لو خبن فيه هو و "فاعلاتن " كقوله :

ولو علقْتَ بِسلْمـــى	عَلِمْتَ أَنْ سَـتموتُ
(مفاع لن فعلا تـن	مفاع لن فعلا تـن)

فلا التباس له به لأنَّ الخبن لا يدخل "فاع لا تن " فيه لاختصاصـــه بثاني السبب . . . وكون "فاعلاتن " فيه مبدوء بالوتد "(١) .

وكذلك إن زوحف بالكفّ تعيّن نسبته إلى المضارع . وهو ما عليه أكثر العروضيين . وخالفهم الجوهري والرّاوندي فجوّزا الخبن في المضارع . ويـدل على هذا عند الجوهري قوله في حديثه عن زحاف هذا البحر :" وقـــد جاء أيضا عن المحدثين خبن "فاعلاتن " لمعاقبة ما قبله ،وبيته :

إذا ضَيْفٌ ،طَرقُونا	قَرَيْناهـم بِجفـــانِ "(٢)
(مفاعيلـــن فعلا تـن	مفاعيلـــن فعلا تـن)

وقبول الجوهري خبن "فاعلاتن "في المضارع لمعاقبة ما قبله يعني فـي حالة ثبوت نون ما قبله وهو " مفاعيلن " . أمّا إذا كُفَّ هذا الجزء فكـــان على زنـة "مفاعيل " فلا يجوز لديـه خبـن "فاعلا تن " لما يؤدّي إليــه الخبن مع كفّ ما قبله من اجتماع أربع متحركات . وتلك علّة المعاقبة لديه .

وما ذهب إليه الجوهري هو ما أُخذ به الرّاوندي من بعد إذ قال : "الألف من "فاعلاتن " في "مفاعيل فاعلاتن " لا تحذف لا من حيث إنها بازاء الألف من

---

(١) (السابق) ٧٧ظ . والمسقط من النص تكرار لقوله : " له به لأنّ الخبن" .

(٢) "عروض الورقة " ص ٨٢ ،وفيه أيضًا للبيت رواية أخرى "إذ اضيافٌ " بإدخال حرف المدّ في ألف الوصل .

"لات" بل من حيث إنّ حذفها يؤدّي إلى تتالي الأربع من المتحركات هي "ل فعلا" وهذا لا يحتمل . فأمّا في "مفاعلن فاعلا تن" فلا يمتنع الحذف منها ،يبقى الوزن :

مفـاعلـن فعلا تـن   مفاعلـن فعلا تـن ."[1]

و في ضوء هذا فإن البيت المتقدّم (ولو طقت ...) وهو عند الخليل من المجتث - يحتمل أن يكون لدى الجوهري والرّاوندي من المضارع مخبون العروض والضرب مع اختلاف بينهما في مسمّى زحاف الصّدر والابتداء ، فهو عند الجوهري "قبض" وهو عند الرّاوندي "قلب" ويعني به : تقديم المتحرك وتأخير الساكن في "مفاعيل" فتصبح "مفاعلن" إذ الأصل لديه في المضارع "مفاعيل فاعلا تن" مرتين . أمّا "مفاعلن فاعلا تن "فزحاف له[2] .

وكما جوّز الجوهري خبن "فاعلا تن" في المضارع ،جوّز أيضا خبن "مستفع لن" في المجتث لغير معاقبة . ويدلّ على هذا قوله تعليقًا على البيت :

وقد رأيت الرّجـال   فما أرى مثْلَ زيـدِ

(مفـاعلن فاعـلات   مفـاع لن فاعـلا تـن)

"وهذا يشبه المجتث"[3] . وأشار إلى هذا التشابه أيضا النّقاوسي فقال في حديثه عن المضارع : "القبض يدخل في "مفاعيلن" فيه فيلتبس بمخبون المجتث . ألا ترى أنّ قوله :

وقد رأيت الرّجـال   ....

كقوله :

ومذْ عَلِقْتُ سُلَيمى   ...."[4]

---

(١) "الإبداع" ٤٠ و .   (٢) (السابق) ٣٩ ظ .

(٣) "عروض الورقة" ص ٨١ .

(٤) "شرح القصيدة الخزرجيّة" ١٤٣ و ؟ .

وليس البيتان سواء عند الخليل ،وإنما يشبه الأوّل منهما المجتث عند من لا يشترط المعاقبة في خبن " مستفعلن " وكف " فاعلا تن " كالجوهري هذا على نية الوقف على المتحرك في (الرّجال) .

وفي العصر الحديث أشار محمد قناوي عبدالله إلى مشابهة المضارع إذا قبضت "مفاعيلن" فيه بالمجتث إذا خبنت " مستفع لن " وسلمت "فاعلا تن" فيه غير أنه استشهد بشاهدهم للمضارع مكفوف العروض بما يعني أن المشابهة هنا تقوم عند من لا يأخذ بالمعاقبة في المجتث (١) .

وأشار جلال الحنفي إلى هذا البيت أيضًا وإلى ما تقدّم من أبياتٍ للمضارع مشابهةٍ للمجتث ،وقال إنّما هي من المجتث (٢) . فهو كما يظهر من الصُّور التي ذكرها للمضارع لا يقبل " مفاعلن " فيه إلا إن كانت في عجز البيت . ويدل على هذا قوله تعليقًا على بيت وزنه " مفاعيل فاعلا تن * مفاعلن فاعلا تن "، "وإنّما جاز عندنا أن يكون هذا من المضارع في حين أنّ في عجزه بعض تفاعيل المجتث ، لأنّ مذاق المضارع في صدر البيت ،هو الذي سيطر على جوّ البحر ، فتجلّت شخصيته فيه بحيث ذابت شخصية المجتث أو كادت تذوب" (٣) .

ولكن هذا الوزن ليس طويلاً فيخفى فيه تصرّف الشاعر في مقياس فيه . كما أنّ الابتداء ليس بأولى من الصدر بشيء فالشّعراء أكثر ما ترخّصوا في الصّدر، فتصرّفوا فيه بألوانٍ شتّى من الخرم. واطّراح "مفاعلن " من بحر المضارع أمرٌ موكول إلى الشاعر فإنّه بما أوتي من حسٍّ قادرٌ على التمييز بين ما يقبله الطبع ،وما ينبو عنه الذوق . وتداخل المضارع والمجتث لا يعني استحالة التمييز بينهما ،

---

(١) "الكامل في العروض والقوافي " ص ٢١٤ وانظر شاهد مكفوف المضارع ص ١٩٨ ، حاشية " ٤ ".

(٢) "العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه "ص ٨٤ - ٥.

(٣) (السابق) ص ٨٦-٧.

فكلاهما له من الإمكانات الموسيقية ما لا يشاركه الاخر فيه ،وهو " مستفعلن " في المجتث ،و " مفاعيل " في المضارع .

وجملة القول في تداخل هذين البحرين أنه يكون في ثلاث صور ،أوّلها " مفاعلن فاعلا تن " مرتين ،وثانيهما : " مفاعلن فعلاتن " مرتين ،وثالثها " مفاعلن فاعلات * مفاعلن فاعلاتن " ، والصورة الأولى هي أصلاً عند الخليل من المضارع مقبوض الصدر والابتداء ،وتشبه المجتث مخبون الصدر والابتداء سالم العروض والضرب .

أما الصورة الثانية فإنها لدى الخليل من المجتث ليس غير ،كما أن الصورة الثالثة عنده من المضارع ليس غير. وصنفهما الجوهري فيما صنّفه الخليل ولكنّه لا يرى بأساً في أن تكون الثانية من المضارع ،والثالثة من المجتث .

و يدلّ ما تقدم على أنّ التداخل بين البحرين كان على نطاق ضيّق في القديم ثم اتسع بعد ذلك على مراحل ،ففي ضوء عروض الخليل ومن أخذ بمذهبه ينحصر التداخل بين المجتث مخبون الصدر والابتداء سالم العروض والضرب ،والمضارع مقبوض الصدر والابتداء . غير أنّ هذا التداخل يمتد إلى صورة أخرى عند من لا يأخذ بالمعاقبة أو يجيز خبن فاعلا تن (مفروقة الوتد في الدائرة) كالجوهري .

ويلي الخبنَ في المجتث رتبة كفُّ "مستفعلن " فيه وينجم عنه تشابه المجتث بوزن آخر مما هو مذكورٌ فيمايلي .

ثالثا : تداخل المجتث المكفوف :

يجوز في المجتث الكفُّ وشاهده :

ما كان عطاؤُ هُـــنَّ	إلا عِدةً ضمـــارا (١)
(مستفع لُ فاعـــلات	مستفعل فاعلا تـــن)

وقال النّقاوسي في حديثه عن هذا البحر : " العروض السابعة مـــن الدوبيت هي مجزوّ المجتث مع لزوم الكفّ له " مستفعلن " (٢) ومثّل للعـــروض السابعة من الدّوبيت بالأبيات الآتيـة :

لو ساعدَ قبض شانـي	ما بحْت لكم بشانـــي
أضْمرت فَباح دَمْعـي	بالحبِّ وما أُعانـــي
هل أصْبِرُ مِنْ حبيـبٍ	قلْبي بيديه عَـــانِ
إن لا ح فبدْرُ تِـمٍّ	أوْقام فغصْـن بـان
فعْلن متفاعلـن فـعْ	فعْلن متفاعلـن فـعْ
(مستفع ل فاعلا تـن	مستفـع ل فاعلا تـــن)

فهذه الأبيات تحتمل أن تكون - في ضوء ما ذكر النّقاوسي - من المجتث مكفوف الصدر والابتداء أو العروض السابعة من الدّوبيت . ولم يُبيِّن النَّقاوســي هيئة هذه العروض . وتقديرها ، فيما يبدو (فعْلن متفاعلن فعْ) مرّتيــن . أي مجزوّة بتراء العروض والضرب ، إذ الأصل في الدُّوبيت " فعْلن متفاعلـــن فعولن فعِلن " مرّتين . وبالجَزْء يصبح " فعْلن متفا علن فعولن " مرّتين . فإذا بترت عروضه وضربه (أُسْقط ساكن الوتد وسكّن متحرّكه بعد إســـقاط سبب من آخره) أصبح على زنة " فعْلن متفاعلن فعْ " مرّتين .

---

(١) ابن عبّاد " الإقناع " ص ٦٩ ، الجوهري " عروض الورقة " ص ٧٨ ، التّبريزي " كتاب الكافي في العروض والقوافي " ص ١٢٣ .
(٢) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ١٤٨ و ؟ .

وقد مضت الإشارة في الوافر إلى صورة أخرى من الدوبيت ردّها النّقاوسي إلى المجتث التام . وهو يقصد من الإشارة إلى هذا التشابه بين البحرين - رغم ما بينهما من اختلاف في بناء القافية - إثبات عروبة الدّوبيت . ولعلّ الذي سوّغ له ذلك انتشار ضروبه في الشعر آنذاك، وإمكانيّة تخريجه من عروض الخليل ، بقدرٍ قليلٍ من التجوّز في الزّحاف ، أو دون ذلك كما هو الحال هنا .

*

ومجمل ما تقدّم في الصّور الثلاث أنّ في المجتث (وهو باب قائم بذاته عند الخليل ويُصنّفه الجوهري في الخفيف، والرّاوندي ضمن وزن متألّف من "مفعول") صورًا تتداخل بالمضارع، وبالدّوبيت . وأنّ هذا التداخل كان نتيجة زحافات جائزة في عروض الخليل على نحو ما يظهر في جانبٍ من الصّورة الثانية وهو تداخل المجتث مخبون الصدر والابتداء بالمضارع مقبوض الصدر والابتداء سالم العروض والضرب . ثم اتسع نتيجة استدراك بعض الأحكام على نحو ما يظهر في الجوانب الأخرى من الصُّورة الثانية ، كما يظهر أيضا في الصورة الثالثة . ويلحق بهاتين الصورتين ما ذُكِر قبلُ من تشابه المجتث محذوف العروض والضرب بالبسيط المشطور ، والمجتث مشكول الصدر والابتداء بالوافر .

أمّا ما كان من تصنيف الجوهري والراوندي ممّا هو مفصّل في الصُّورة الأولى فصادرٌ عن جملةٍ من الأحكام المنهجيّة التي استنّها كلٌّ منهما في معالجة مسائل علم العروض .

المتقـــارب

أصل المتقارب في الدائرة :

فعولن فعولن فعولن فعولن　　فعولن فعولن فعولن فعولن

وله -على نحو ما أثبت الخليل - عروضان وخمسة أضرب :

العروض الأولى : سالمة (فعولن) ولها أربعة أضرب : ١- سالم مثلها ،

٢ - مقصور (فعول) ، ٣ - محذوف (فعو) ،

٤ - أبتر (فع = فلْ) .

العروض الثانية : مجزوّة محذوفة ولها ضرب واحد مثلها (١) .

وأورد الجمهور لهذه العروض ضربًا ثانيًا أبتر على زنة "فعْ" ويُعزى إلى الخليل كما يعزى إلى الأخفش (٢) .

وممّا يجوز في هذا البحر من التغيير الحذف في العروض الأولى ويدلّ عليه قول الأخفش : "وجاز في العروض "فَعَلْ" ... في قول الخليل" (٣) وأخذ بهذا أكثر العلماء . وخالفهم عدد منهم .

وقيد عددٌ من العلماء جواز ذلك بأضرب ، فقديمًا قال ابن السّراج البغدادي : " ويجوز في العروض الأولى التي ضربها "فَعَلْ" أن تكون العروض فيه في موضع "فعولن" : "فَعَلْ" ..." (٤)

وذكر الزّمخشري أنّ الحذف جاء في عروض الضرب الرابع، وأنّ الخليل جوّزه في عروض البيت السالم، وأورد البيت (للنابغة الجعدي) :

----

(١) ابن عبد ربّه "العقد" ٦/ ٢٨٤ ، ابن عبّاد "الإقناع" ص ٧٢-٤ ، "عروض ابن جنّي" ص ١٠٢-٥ .

(٢) انظر بعد ص ٤٣٨ .

(٣) "عروض الأخفش" ١٤ ظ .

(٤) "عروض ابن السّرّاج البغدادي" ص ٤٣٩ وفيه "مفعل" مقام "فَعَلْ" وهو خطأ مطبعي .

لبِسْتُ أُناساً فأفْنَيْتهم　　　وكان الالهُ هو المُسْتآسا [١]

(فعول فعولن فعولن فعو　　　فعولن فعول فعولن فعولن)

وكذلك ذكر هذا عن الخليل ،السَّكاكي [٢] والزَّنجاني وذكر الثاني أنَّ سيبويه لا يُجوِّز ذلك ، لئلا تجتمع عروضان ، عروض سالمة و عروض محذوفة . وأورد أبياتاً تعزِّز ما ذهب إليه الخليل ،وقال : إنَّ الحذف جاء أيضاً في عروض الضرب الثالث والرابع وأورد في ذلك أبياتاً [٣] . منها قول كعب ابن مالك الذي استشهد به الخليل للضرب الأبتر [٤] .

و يبدو أنَّ الزَّنجاني لا يمنع الحذف في عروض الضرب الثاني ولكنّه سكت عنه ،لأنه لم يقف على مثال له . وهو قد جاء . ومن ذلك ما مثَّل به الرُّندي للضرب الثاني المقصور وهو :

إساءةُ ((هـ))ـذا بإحْسَان ذا　　　فإن عَادَ هذا فهذا يَعودْ [٥]

(فعول فعولـن فعولن فعو　　　فعولن فعولن فعولن فعولْ)

وجوَّز الخليل أيضًا القطع أو البتر في العروض الثانية ،وجعله بعض العلماء عروضاًا ثانية من المجزوّ .

وفيما يلي توضيح لذلك ،ولما يمكن نسبته من الأبيات إلى ضربين من أضرب العروض الأولى في هذا البحر نتيجة لإطلاق حرف الرّوِي أو تقييده مما يمكن عنونته في الاتي :

أولا : تداخل أضرب العروض الأولى .

ثانيا : تداخل المجزوّ .

---

(١) " القسطاس " ص ٢٢٤-٥ .

(٢) " مفتاح العلوم " ص ٢٣٥ والرّواية فيه " المستآسيا " .

(٣) " معيار النُّظَّار " ٢٥ ظ - ٦و .

(٤) ابن عبد ربِّه " العقد " ٦/٣٠٣ وانظر بعد ص: ٤٣٣ .

(٥) " الوافي في نظم القوافي " ٩٠ و ؟ .

أولا ـ تداخل أضرب العروض الأولى :

للعروض الأولى كما تقدّم أربعة أضرب (فعولن ،فعولْ ،فعو ،فعْ)
وقد يصحّ نسبة القصيدة الواحدة إلى أكثر من ضرب من هذه الضروب نتيجة
للإطلاق أو التقييد .

فممّا يجوز فيه الإطلاق والتّقييد البيت الذي ذكره الأخفش :

كأنّي وَرَحْلي إذا رعْتهـــا على جَمَزى جازئٍ بالرّمــالْ
(فعولن فعولن فعولن فعـو فعولن فعولن فعولن فعـولْ)

وذكر أنّه جاز هذا في المتقارب كما جاز في الرّمل وفي الكامل مِمّا هو
مبيّنٌ قبل لمجيء ما هو أطول منه وما هو أقصر ، فـ " فعولْ " تقع بيـن
" فعولن " و " فعو "(١) .

ولهذا البيت أخٌ استشهد به الخليل للضرب الثاني من العـــروض
الأولى وهو :

ويأوي إلــى نِسْوةٍ بَائساتٍ وشُعْثٍ مراضيع مثْل السَّعالْ (٢)
(فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعـولْ)

وكذلك استشهد به العروضيون ،وزايلهم رضيّ الدّين ابن الحنبلي
فاستشهد به للضرب الأول من العروض الاولى للمتقارب ،والرواية عنده :

وشعْثًا مراضيع مثْل السَّعالى
(فعولن)

بنصب " شعثًا " وإطلاق القافية(٣) .

---

(١) " قوافي الأخفش " ص ٨٨-٩ .
(٢) ابن عبد ربِّه " العقد " ٦/٣٠٣ .
(٣) " الحدائق الأنسيّة " ٧٩ ظ .

والبيتان من قصيدة لأمّية بن أبي عائذ الهذلي عدّتها ستة وسبعون بيتًا قوافيها مكسورة (١)، فإن أُطلقت فهي من الضرب الأول من المتقارب وحرف الروي فيها هو اللام مكسورة ، والياء وصل . وإن قيّدت فهي من الضرب الثاني من المتقارب ، حرف الروي فيها هو اللام ساكنة ولا وصل له .

و ممّا يحتمل أن يكون من الضرب الأول للمتقارب أو الثاني أيضا قصيدة لثعلبة بن عمرو رواها المفضّل الضّبي بالتقييد (٢) ، ورواها الأخفش الأصغر (٣) بالإطلاق أوّلها على رواية المفضّل :

أَأَسْماءُ ، لم تَسْألِي عَنْ أبيـ ... ـك ،والقَوْمُ قَدْ كان فيهم خُطُوبْ؟

(فعولن فعولن فعولن فعو ... فعولن فعولن فعولن فعولْ)

و عدّتها أربعة عشر بيتًا قوافيها مرفوعة عدا بيتين فهما مجروران وهما :

إنّ عريبـــًا ، وان ســـــاءني

أحـــبّ حبيـب ،وأدنى قريــــب

ســأجعل نفسي ، له ،جنـــــة

بشـــاكي السلاح ،نهيك ،أريــب

و بالتّقييد يكون ضربها مقصورًا على زنة "فعولْ" فتكون من الضرب الثاني من العروض الأولى ،وبالإطلاق يكون ضربها سالمًا على زنة "فعولن" فتكون من الضرب الأول من العروض الأولى وحرف الرّوي فيها هوالباء ،وحركة الإشباع وصل . وفي القصيدة حينئذ إقواء .

---

(١) "ديوان الهذليين" ١٧٢-٩٠ .

(٢) "المفضليات" ص٢٥٣ - ٥ والبيت الأول على رواية المفضّل هو الثالث على رواية الأخفش الأصغر ،والأوّل لديه هو الثاني عند المفضّل "كتاب الاختيارين" ص٢٥٣-٧ .

وذكر العيني قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي عدّتها أربعة عشر بيتًا قوافيها مرفوعة ،أوّلها :

عَرفْتُ الدّيـار كَرَقْمِ الـدّوا ... ة يزبُرُها الكاتب الحميريُّ

فعولن فعول فعولن فعو ... فعول فعولن فعولن فعو

(................ ... . فعولن)

وقال : " وهذه القصيدة تُروى مطلقة مرفوعة ،وتروى مقيَّدة ساكنة ، فمن أطلقها كانت من الضرب الأوّل ووزنه " فعولن " ومن قيَّدها كانت من الضرب الثالث وهو المحذوف "(١) .

وذكر ابن رشيق أنّ سيبويه أنشد فيما يجوز تقييده وإطلاقه بيت كعب بن مالك :

صفيّة قومي ولا تَعجزي ... وبكّي النِّساء على حَمْـزَه

(فعول فعولن فعولن فعو ... فعولن فعول فعولن فـع)

وقال : إن أُطلق كان محذوفًا ،وإن قُيِّد كان أبتر(٢) .

وصورة الإطلاق لدى سيبويه هنا أنْ يُقال : " على حَمْزَتي " فيكون الضرب محذوفًا على زنـة " فعو " وهو الضَّرب الثالث من المتقارب ،وصورة التَّقييد أن يُقال : " على حَمْزَهْ " فيكون الضرب أبتر على زنة " فعْ " وهو الضرب الرابع من المتقارب .

وذكر الأخفش أنّ هذا البيت مطلقٌ،لأنّ الزّاي حرف الرّوي ، وهي متحرّكة ،والهاء وصل وقال : وإن شئت قلت : " على حمزتي " ، فجعلت

---

(١) " المقاصد النّحوية " ٣٩٩/١ والقصيدة في "ديوان الهذليين " ٦٤/١-٥ مطلقة القافية و وتختلف عن رواية العيني في ترتيب الأبيات.

(٢) " العمدة " ١٤٨/١ .

التاء رويًّا ، وجعلته " فَعلْ " ، لأنَّ الهاء إذا وُصلت صارت تاءً ، والتاء لا تكون وصلاً . وذكر أنَّ أناسا من العرب يقفون على هاء التأنيث بالتاء ، فيقولون : " حَمْزَتْ "(١) .

وفي ضوء هذا فإنَّ من قال : " حَمْزَهْ " أو " حَمْزَتْ " فالضَّرب أبتر على زنة " فعْ " ، ومن قال " حَمْزَتِي " فالضَّرب محذوف على زنة " فعو " ويلزم هنا صرف " حَمْزَةٌ " للضّرورة الشعرية فتُكسر . وذلك تحقيقًا للانسجام بينه وبين حركة حرف الرّويِ في الأبيات التي تلي هذا البيت (في الهزة ، في البزّه ، والعزّة) .

ويلحظ هنا أنَّ سيبويه والأخفش إذ يتفقان في إمكانية نسبة بيت كعب بن مالك إلى الضرب الثالث المحذوف أو الضرب الرابع الأبتر يختلفان في موضع التقييد ، فكأنّ سيبويه يأخذ بقبول تاء التأنيث رويًّا - ولا يزال بعضهم يقبله - ويكون التّقييد عليها فيما يرى الأخفش أنَّ حرف الرّويِ هنا الزّاي - لا غير - وهو متحرّك فلا تقييد فيه ، على هذا ، وهو يتفق مع رأيِ من يذهب إلى أنّه لا تقييد فيما لا يكسر إطلاقُه الوزن ، غير أنّه مقيّدٌ بمعنى الوقف الإعرابي . وما ذكره الأخفش من لغة للعرب في الوقف على هاء التأنيث بالتاء فهو صورة للتقييد في هذا المثل .

وخلاصة هذا أنَّ القصيدة من مثمّن المتقارب قد يحتمل ضربها التمام أو القصر فتكون من الأول أو الثاني . وقد يحتمل ضربها الحذف أو التمام فتكون من الثالث أو الأول ، كما قد يحتمل الحذف أو البتر من الثالث أو الرابع . وسبب ذلك كله ما جوّزه الخليل من تقييد وإطلاق في هذا البحر .

وإمكانية نسبة القصيدة الواحدة أو البيت الواحد إلى أكثر من ضرب من هذه الأضرب يرتبط بالبناء القافوي للقصيدة ، ولا سيّما ما يلتزمه الشاعر من حروف الرّويِ . كما يرتبط بطريقة الإنشاد .

أما المجزوّ من المتقارب ففيه اختلاف توضّحه الفقرة التالية .

---

(١) " قوافي الأخفش " ص ٨٧ - ٨ .

ثانيا - تداخل المجزوّ :

جوّز الخليل في العروض الثانية المجزوة (فعْ = فلْ) وكذلك أكثر العلماء مع اختلاف فيما بينهم في مسمّى التغيير وحكمه .

وجوّز الأخفش مثل ذلك في الضرب أيضا قياساً على العروض ، وأخذ به أكثر العروضيين ضربًا ثانيًا للعروض الثانية . وفيه ، كما سيرد بعد ، رأي آخر .

ففيما يخصّ العروض قال الأخفش : " أجازوا " فلْ " في العروض التي على ستة إذا كان قبله حرف لين " (١) .

وكذلك أشار الجوهري إلى جواز ذلك وذكر أنه البتر ، وبيته :

وَزوجُك في النّـــادي	ويَعْلَمُ ما في غَـــدِ (٢)
(فعول فعولـــن فـــع	فعـــول فعولن فـــع)

وذكر التّبريزي أنَّ هذا البيت سُمع على عهد النّبي صلى الله عليه وسلم (٣) . وأشار ابن القطّاع (٤) ومصنّف " تقويم البيان " (٥) إلى ذلك التغيير وسمياه قطعاً (على اعتبار أنّه يدخل على المحذوف) . وكذلك الشّنتريني واشترط فيه ما اشترطه الأخفش من حرف لين (٦) ، والأسنوي (٧) ،

---

(١) " عروض الأخفش " ١٤ ظ .

(٢) " عروض الورقة " ص ٨٤ .

(٣) " كتاب الكافي في العروض والقوافي " ص ١٢٣ .

(٤) " البارع " ١٩ ظ .

(٥) ١٨ و ؟ .

(٦) " المعيار في أوزان الأشعار " ص ١٠٧ .

(٧) " نهاية الرّاغب " ٧٣ ظ .

والعبيدي وعزا الأخير هذا التغيير إلى الخليل ، وذكر أنّه لكثرة أوتاده احتمل هذا ،وذكر البيت المتقدّم ،وما قيل عن سماعه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأنّ ما اشتُرط فيه من حرف لين هو عوضٌ عن القطع والحذف اللاحق بالجزء الذي بعده وقال : إنّ هذا الشرط فاسدٌ،لأنّ من هذا القبيل قوله :

وأَهْدى لنا كَبْشاً تَنَحْنَح في المرْبدِ

(فعولن فعولن فع فعول فعولن فعو)

فجاء عروضه " فعْ " وليس قبله حرف لين . وذكر أنّه قيل:إن معنى ذلك الشرط أنّ ما قيل "فعْ" يجب ألا يكون "فعولن" قبله مقبوضاً بدليل البيت المتقدّم (١) .

وذكر النّقاوسي أنّ البتر في هذه العروض إقعاد معيب (٢) . وأشار رضيّ الدّين ابن الحنبلي إلى ما ذكره التّبريزي عن سماع البيت في عهد النّبي صلى الله عليه وسلم ،وقال : إنّ ما فيه من بتر العروض المجزوّة ليس من العروض الثانية في شيء إنما يكون من عروض هي مجزّوة بتقدير أن يُعدّ البتر فيه زحافًا مع ما فيه من خلاف لبعضهم من عدّه في العلل ، وقول بعضهم بأنّ القطع لا يكون إلا في الضرب ، ولا يكون في عروض إلا والبيت مصرّع ،وأمّا ما وقع في عروض الجوهري من عدّه في زحاف المتقارب فبناءً على تفسيره الزّحاف بما يعمّ العلّة على نحو ما بيّن في اوائل كتابه . ثمّ أشار إلى ما ذهب إليه مجد الدين في هذا اللون من التغيير وما اشترطه من حرف لين وأورد عنه البيتين المتقدمين بتقديم الثاني وتأخير الأول

---

(١) " كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي " ٤٣ و ؟ .
(٢) " شرح القصيدة الخزرجيّة " ٨١ ظ ؟ .

والرواية عنده في الأول :

وأَهدى لها أَكْبشـــاً تبحبح فـــي المرْبـــدِ

(فعولن فعولن فعو فعول فعولـــن فـــعْ)

وذكر أنَّ عروض هذا البيت محذوفة ،وعروض البيت الآخر محذوفـــة مقطوعة ، وألف النّادي هي حرف اللين المشترطة (١) .

واعتبار " فلْ " في عروض مجزوّ المتقارب عند رضيّ الدّين ابن الحنبلي زحافاً لـ" فعولن " لا لـ" فعو " يدلّ على أنّه يرى أنّ لمجزوّ المتقـارب عروضين ، عروضاً مجزوّة محذوفة على زنة "فعو " وعروضاً مجزوّة سا لمـــة على زنة "فعولن " ويجوز فيها البتر زحافاً .

وأمّا ما ذكره عن الجوهري من تفسيره الزّحاف بما يعمّ العلّة فصحيح ولكن البتر هنا ، على ما يبدو ، زحاف بدليل صراحة النص عنده بجــواز دخوله في العروض المحذوفة وهو رأي أكثر العلماء ،وينصرهم البيتـــان المتقدّمان . وظاهرٌ أنَّ من عبّر بالبتر ينظر إلى أصل الجزء لا صورته في العروض المعلولة ،ومن عبّر بالقطع يبني على العروض المحذوفة علة .

وقياساً على جواز البتر في عروض المجزوّ جوّزه الأخفش في الضرب ، ويدل على هذا قوله : " وأجزنا "فل " في الضرب إذا كان قبلَه حـرفُ لينٍ على القياس ،لأنّه إن جاز في العروض فهو في الضرب أجوز." (٢)

والأخفش إذ يجيز مجيء الضرب أبتر يمنع قبض الجزء الذي قبله ويدلّ على هذا ما اشترطه من حرف لينٍ قبله . و حرف اللين لا يكون إلا مع سلامة فعولن .

----

(١) " الحدائق الأنسيّة " ٨٠ و - ظ.

(٢) " عروض الأخفش " ١٤ ظ .

واختُلف من بعد في عزو هذا الضرب ،فذكره الشَّنتريني معزوًّا إلى الأخفش وقال : "ورُوي عن الخليل ،والأوّل أصحّ ".(١)

وقال الدَّماميني : " وهذا الضرب الأبتر لهذه العروض الثانية مختلف فيه ، فحكاه بعضهم عن خلف الأحمر ،وحكاه بعضهم عن الخليل .ومنهم من لم ينقله عنه ،قال بعضهم: والصَّحيح نقله عنه ، لأنَّ الأخفش والزَّجّاج أثبتاه في كتبهما ولم يتعرّضا لنفيه عن الخليل ،ولو لم يكن قاله لنبّها عليه كما جرت عادتهما . قلت : وفي نسبة النَّقل إلى الخليل بهذه القرينة نظرَ. والنَّاظم تبع من أثبت هذا الضرب ".(٢)

وقال رضيّ الدّين ابن الحنبلي : " وقال الخليل فيما نقلوا (؟) عنه بعض شرّاح عروض الحاجبي أنَّه ليس بضربٍ سادس بل هو زحافٌ في الخامس".(٣)

والأرجح أنَّ الخليل لم يذكره زحافًا ولا علّة وذلك لقول الأخفش المتقدم " وأَجزنا " ولو كان الخليل ذكره لقال الأخفش : وجاز أو ما أشبه ، ولِما يترتّب على القول بأنَّه زحاف من جمع بين قافيتي المتدارك والمتواتر. وهذا لا يجوز ، يضاف إلى هذا أن ابن عبد ربّه لم يذكر له فيما روى عن الخليل من أبيات سالمة أو معتلّة شاهدًا .

ولكنّ جمهور العلماء أخذوا بهذا التغيير في ضرب المجزوّ ضربًا ثانيًا للعروض الثانية (سادسا للبحر) واستشهد أكثرهم بالبيت:

تَعفَّف ولا تبتئسْ   فَما يُقضَ يَأْتِيكا (٤)

(فعولن فعولن فعو   فعولن فعولن فعْ)

---

(١) "المعيار في أوزان الأَشعار" ص١٠٧ .

(٢) "الغامزة" ص٢١٧ . (٣) "الحدائق الأنيسيّة" ٨٠ و.

(٤) انظر على سبيل المثال : "عروض الزّجّاج" ٥ ظ، "عروض ابن السّراج البغدادي" ص٤٣٨ ، ابن عبّاد "الإقناع" ص٧٤ ، "عروض ابن جِنّي" ص١٠٥ ، التّبريزي "كتاب الكافي في العروض والقوافي" ص١٢٣ .

واختلفوا في مسمّى الضرب هنا فذكر أَكثرهم أنه أبتر . وقال الزّجّاج : " وفلْ " فيه يسمى الأحذّ لأنّه قد سقط منه "لن" و "الواو" ".[١]

وبمثل هذا قال ابن السّرّاج البغدادي[٢] . وذكر ابن جِنّي أنّه محذوف مقطوع[٣] .وهذا هو تفسير مصطلح البتر . أمّا ما ذهب إليه الزّجاج وابن السّراج البغدادِي من أنه أحذّ فلعلّهما يقصدان أن السّاقط من الجزء يساوي وتدًا .

والأخذ ببتر الخليل للعروض ،والأخفش للضرب ينجم عنه الاشتباه بمشطورٍ من الطويل وهو من الأبنية الوزنية التي لم يذكرها الخليل ولا جمهرة العروضيين وأثبته بعض المعاصرين كجلال الحنفي[٤] وشعبان صلاح[٥] .

ومثّل الأول بما كان استشهد به التّبريزِي للضرب الأبتر من مجزوّ المتقارب وهو :

سَبَاني غِـنا الحادي	رَماني عَلى الـــوادي[٤]
فعولـن فعولن فـعْ	فعولن فعولـــن فـعْ
(فعولـن مفاعيلـــــن	فعولن مفاعيلـــــن)

ولكن التبريزِي ذكر أنّ البيت مقفّى[٦] . وذا يعني أنّه منتزعُ من قصيدة من المتقارب عروضها محذوفة وضربها أبتر، وأنّ البيت المذكور مقفّى إمّا لأنّه واقع في أوّل القصيدة ،أو موضع انتقال من قصة إلى قصة .. والتقفية في هذين الموضعين مما لا يُنازع فيهما أحد .

---

(١) " عروض الزّجّاج " ٥ ظ .

(٢) " عروض ابن السّراج البغدادي " ص ٤٣٩ .

(٣) " عروض ابن جِنّي " ص ١٠٥ .

(٤) " العروض : تهذيبه واعادة تدوينه " ص ١٥٦ .

(٥) " موسيقى الشّعر بين الاتباع والابتداع " ص ١٤٩-١٥٠ .

(٦) " كتاب الكافي في العروض والقوافي " ص ١٢٣ .

وكما يحول عدم الأخذ بمشطور الطويل ،واختلافهم في المجزوء أبتر العروض والضرب دون قيام التشابه التام أو الاختلاط ،فإن في البدائل المتاحة في زحاف الطويل ما يكشف عن الايقاع الصحيح للقصيدة ،فإن كان البيت فذًّا فنسبته إلى المتقارب أولى ،فهو كما يقول الأخفش : " شعرٌ توهّموا به الخفّة وأرادوا فيه سرعة الكلام وأنت تجد ذلك إذا أنشدته" (١) وليس الطويل كذلك .

وخلاصة القول في هذا البحر أنَّه قد يشتبه في تحديد ضرب ما أتى منه مثنًّا نتيجة لإطلاق حرف الرّوِي أو تقييده ،وهو جائز في عروض الخليل مما هو موضّح في الصُّورة الأولى . وأنَّ ما جرى من خلاف في تقعيد بتر العروض الثانية أزحاف هو أم عروض ثانية من المجزوّ (ثالثة للمتقارب) وكذلك بتر الضرب أزحاف هو في الضرب الخامس أم ضرب ثان للعروض الثانية (سادس للمتقارب) كما هو مبيّن في الصورة الثانية هو من قبيل التداخل باعتباره يمثّل اختلافًا حول مصداقية نسب بعض الأوزان داخل البحر الواحد .

وقد مضت الإشارة في باب البسيط إلى مشابهة بعض فروعه لبعض فروع المتقارب ، كما مضت الإشارة في أبحر أخرى إلى عدّ بعض المحدثين ما استدرك للوافر من مجزوّ مقطوف العروض والضرب ،والمجتث والمضارع بما لهما من صور الزحاف في المتقارب . ورغم ما كان في ذلك من تجوّز فهو يدلّ في بعض تلك الصور على ما بين المتقارب والأبحر الأخرى من تشابه .

---

(١) " عروض الأخفش " ١٤ و .

القسم الثاني

خلاصات ونتائج ومناقشات

مدخل

تعرّضت المباحث المتقدّمة لعددٍ من المسائل المتصلة بالتداخل ؛ إذ رصدت عددًا ليس بالقليل من الزّحافات والعلل التي نجم عنها هذا التداخل، وما كان من اختلاف العلماء في نسبة الأوزان المتشابهة وغير ذلك ممّا هو في الظّن ،أعطى تصوّرًا عن مدى اهتمام العروضيين واجتهادهم في هذا الموضوع .

وبغية التّوصل إلى مسوّغات هذا التداخل والتّعرّف على أسبابه ومواقعه في محاولة للوصول إلى بعض الضوابط رأى البحث - تسهيلاً لذلك - أن يقدّم جدولاً يتضمّن ما مضى معالجته من صور الأوزان العروضيّة المتداخلة التي تشمل البيت أو القصيدة كلّها ،وبيان الأبحر التي يمكن نسبتها إليها وأسباب هذا التداخل ومصادره مميّزًا فيه بين ما كان متمشيًّا مع قواعد الخليل وما كان غير ذلك ممّا هو مستدرك . ويُقصد بالمصدر هنا أول من قال بتلك الاستدراكات اعتمادًا على مصنّفٍ له أو رواية نُقلت عنه. كما يُقصد به أول مصنّفٍ وردت فيه هذه الاستدراكات حين لا يُعلم على وجه التّحديد من قال بها .

أمّا ما ورد من إشارات قليلة للتداخل في أنصاف الأبيات أو في تلك الأبيات الكاملة التي وضعت لمجرّد التمرين وغير ذلك ممّا هو منبّه إليه في مواضعه كالوافر التام " مفاعلتن " ست مرّات - فلم يُفسح لها مكانٌ في هذا الجدول .

ويحسن أن يُذكَّر هنا بأنَّ ما مضى ذكره من صور وما سيرد أشبه ما يكون بالإحصاء العيني ،فلا يدّعي البحث قط أنَّه استقصى جميع الصور وإنَّما هو جهد وفق الطّاقة و في حدود ما أتيح له من إمكانيات وأدوات .

و يرد ترتيب هذه الصّور على نحو ما ورد في البحث إلا فيما يخص صورًا من الكامل والسريع والمتدارك فرض الترتيب المنطقي تقديمها أو تأخيرها عن موضعها الأول الذي كانت له دواعيه هناك ، دونما خروج بها عن إطار الباب الذي وردت فيه .

والتُزم في الصُّور الوزنية بكتابتها سالمة وإن كانت الأمثلة المصوِّرة لهذا التداخل مزاحفة وذلك ما لم يكن للزِّحاف دورٌ في تغيّر الوزن المختلف على نسبته أو المتعرّض للتداخل في أوزان أخرى .

كما اكتفي - غالبًا - في تقدير هذه الصُّور الوزنيّة بذكر الشّطر منها متلوًا بالرّمز (× ٢) . فأمّا ما كان الضرب فيه مخالفًا لعروضه فقد عُقِّب الشطر ب (* ـــ) مكتوبًا بعده صيغة الضرب . وأُشير إلى العروض ب (ع) متبوعة برقمها وإلى الضرب ب (ض) متبوعًا برقمه المتفرّع عن عروضه ثم رقمه التسلسلي بالنّظر إلى فروع البحر مسبوقًا بعلامة التساوي (=) .

وأمّا ما كُتب تقديره كاملاً من هذه الصور فذلك لتداخل أجزاء من الشطر الأول في الشطر الثاني في حالة حملها على بحرٍ آخر وهو ما يمكن أن يُطلق عليه التدوير في الوزن (١) .

---

(١) انظر على سبيل المثال الصورتين ٥٥ ، ٨٢ .

وقد يرد للصّورة الوزنية أكثر من تقطيع ،كما يحتمل التّقطيع الواحد النسبة إلى أكثر من بحرٍ. وفي حالات معيّنة استدعت الحاجة الإحالة إلى بعض الصّور دون بعض فوجب من ثمّ تمييزها واستخدم البحث لذلك الحروف الأبجدية (أ ، ب ، ج).

وقليلاً ما ترد بين بعض الصّور المختلفة الإيقاع علامة الجمع (+) للدلالة على تداخل ما بينها في قصيدة واحدة[1] . كما قد ترد هذه العلامة في آخر الصّورة الوزنية متبوعة برقم صورة أخرى للدلالة على تداخلهما أيضا في قصيدة واحدة وأنّ هذا التداخل هو تداخل بين الأضرب[2] .

---

(١) انظر على سبيل المثال الصورتين ٢ ، ٣ .

(٢) انظر على سبيل المثال الصورتين ٦٥ ، ٦٦ .

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
الطويل		
١ - ٥/٥٥/ ٥/٥/٥٥/ ٥/٥٥/ ٥٥/٥٥/* ـ ٥٥/٥/٥/		
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن * ـ مفاعيلن	الطويل (ع : ١ ، ض : ١)	
= = = = * ـ مفاعيلْ	الطويل (ع : ١ ، ض : ٤)	علّة : قصر "مفاعيلن" في الطويل (تقييد إنشاد). (الأخفش)
٢ - ٥/٥٥/ ٥/٥/٥٥/ ٥/٥٥/ ٥٥/٥٥/		
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن × ٢	الطويل (ع : ١ ، ض : ٢)	
= = = + فعولن * ـ مفاعلن	الطويل (ع : ١ ـ معتلة ، ض: ٢) أو (ع : ٢ ، ض : ١)	علّة : الحذف في "مفاعيلن" عروضًا . (الأخفش)
٣ - ٥/٥٥/ ٥/٥/٥٥/ ٥/٥٥/ ٥٥/٥٥/* ـ ٥٥/٥/		
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن * ـ فعولن	الطويل (ع : ١ ، ض : ٣)	
= = = + فعولن * ـ فعولن	الطويل (ع : ١ ـ معتلّة ، ض : ٣) أو (ع : ٢ ، ض : ٢)	علّة : = = = = (الأخفش)
المديد :		
٤ - ٥/٥٥/٥/ ٥/٥٥/ ٥/٥/٥٥/٥/		
فاعلا تن فاعلن فاعلا تن × ٢	المديد (ع : ١) ، الرّمل .	علّة : الحذف في "فاعلاتن" الحشويّ من الرّمل . (الرّاوندي)
٥ - ٥/٥٥/٥/ ٥/٥٥/ ٥/٥٥/ * ـ ٥/٥٥//		
فاعلاتن فاعلن فاعلن * ـ فاعلانْ	المديد (ع : ٢ ، ض :١ = ٢) ، الرّمل .	علّة : الحذف في "فاعلاتن" الحشوي من الرّمل و في العروض مع قصر "فاعلا تن" في الضرب . (الرّاوندي)
٦ - ٥/٥٥/٥/ ٥/٥٥/ ٥/٥٥/		
فاعلاتن فاعلن فاعلن × ٢	المديد (ع : ٢ ، ض : ٢ = ٣) ، الرّمل .	علّة : الحذف في "فاعلاتن" الحشويّ من الرّمل وفي العروض والضرب . (الرّاوندي)

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
٧- ‎/٥/٥٥/٥ /٥٥/٥ /٥٥/٥ * ــــ /٥/٥ فاعلاتــن فاعلن فاعلن * ــــ فعْلن	المديد (ع : ٢ ، ض : ٣ = ٤)، الرّمل.	علّة : الحذف في "فاعلاتن" الحشويّ من الرّمل وفي العروض والضرب مع حذف عين "فاعلن" فيه (= القطع) (الرّاوندي)
٨- ‎/٥/٥٥/٥ /٥٥/٥ /٥٥٥ فاعلا تــن فاعلن فعِلن × ٢	أ- المديد (ع : ٣ ، ض : ١ = ٥)، الرّمل.	علّة وزحاف : الحذف في "فاعلاتن" الحشويّ من الرّمل وفي العروض والضرب مع خبنهما. (الرّاوندي)
فاعلن مستفعلــن فعِلن × ٢	ب- البسيط.	علّة : إلقاء "مستفعلن" من الصّدر والابتداء (الكسائي)
٩- ‎/٥/٥٥/٥ /٥٥/٥ /٥٥٥ * ــــ /٥/٥ فاعلا تــن فاعلن فعِلن * ــــ فعْلن	أ- المديد (ع : ٣ ، ض : ٢ = ٦)، الرمل.	علّة وزحاف : الحذف في "فاعلاتن" الحشويّ من الرّمل وفي العروض مع خبن فيها، وفي الضرب مع حذف عين "فاعِلا" فيه. (الرّاوندي)
فاعلن مستفعلــن فعِلن * ــــ فعْلن	ب- البسيط.	علّة : إلقاء "مستفعلن" من الصّدر والابتداء. (الكسائي)
١٠- ‎/٥/٥٥/٥ /٥٥/٥ /٥٥/٥ فاعلا تــن فاعلن فاعلن × ٢ فاعلا تــن فاعلا(ت)فاعلن × ٢	المديد (ع : ٢ ، ض : ٢ = ٣). الرمل (ع : ١ ، ض : ٣ =).	علّة : مدّ في الحشو (إنشاد) (الزّجاني)
١١- (/٥) ‎/٥/٥٥/٥ /٥٥/٥ /٥٥٥ فاعلاتــن فاعلن فعِلن × ٢	المديد (ع : ٣ ، ض : ١ = ٥).	علّة (جارية مجرى الزّحاف) : خزم الصدر والابتداء بحرفين (١) متحرك وساكن (سبب).
مستفعلــن مستفعلــن فعِلن × ٢	السريع (ع : ٢ ، ض : ١ = ٤).	
١٢- ‎/٥/٥٥/٥ /٥٥/٥ فاعلا تــن فاعلن × ٤ = = × ٢ = = × ٢ = = × ٢	أ- المديد (تامًا). ب- المديد (ع : ٤ = ٧). جـ- الرّمل (ع : ٢ ، ض : ٣ مصرّعًا = ٦). د- الرّمل (ع : ٣ = ٧).	علّة : إتمام. (الزّجاجي) = : شطر = تربيع (المسعودي) = : التزام التصريع (الزّجاجي) = : الحذف في عروض المجزوّ وضربه. (الزّجاج)

(١) الخزم هنا وارد في نص شعري.

الصورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
تابع ١٢-		
فاعلا تن فاعلن × ٢	هـ - الرّمل (ع : ٣ ، ض : ١ = ٧)	علّة : الحذف في عروض المجزوّ وضربه . (الزّجاج ، الهمداني)
فاعلن مستفعلن × ٢	و - الرجز : مقلوب البسيط .	التزام علّة (جارية مجرى الزّحاف) : خرم " مستفعلن " بحرف بعد خبنها في الصّدر والابتداء[(١)] . (عبدالله الطّيب)
١٣- ٥/٥٥/٥/٥/٥٥/ * — ٥٥٥/		
فاعلا تن فاعلن * — فعِلن	المديد (انظر الصّورة : ١٢)	
= = =	الرّمل (ع : ٢ ، ض : ٣ - مصرّعًا مخبونًا)	علة وزحاف : خبن الضرب . (الزّجاجي)
= = =	(ع : ٣ - مزاحفًا)	: = = (الزّجاج)
= = =	(ع : ٣ ، ض : ٢)	: = = (الهمذاني)
١٤- ٥/٥٥/٥ ٥/٥٥/		
فاعلات فاعلن × ٢	المديد ، الرّمل (انظر الصّورة : ١٢).	علّة : شطر المديد أو حذف عروض مجزوّ الرّمل وضربه مع كف " فاعلا تن " في البحرين .
فاع لا ت مفتعل × ٢	المقتضب .	علّة : قصر عروض المقتضب وضربه مع طي " مفعولات " فيه (الصّدر والابتداء). (جلال الحنفي)
١٥- ٥/٥٥/٥/٥/٥٥/ * — ٥/٥٥/		
فاعلا تن فاعلن * — فاعلن	المديد (ع : ٤)، الرّمل (انظر الصّورة : ١٢)	
+ فاعلا تن فاعلا تن * — فاعلن	الرّمل (ع : ٢ ، ض : ٣ = ٦)	
١٦- ٥/٥٥/٥/٥/٥٥/٥/٥٥/٥/٥٥/ * — ٥/٥٥/٥/		
فاعلا تن فاعلا تن فاعلن * — فاعلا تن	الرّمل (ع : ١ ، ض : ١).	
فاعلا تن فاعلا تن فاعلن * — فاعلانْ	الرّمل (ع : ١ ، ض : ٢).	علّة : قصر " فاعلا تن " في الضرب (تقييدًا). (الخليل)

(١) لم ينص عبدالله الطيب صراحة على الخرم ولكن هذا هو مسلكه في مشطور البسيط انظر (الصورة : ٢٦ : ز) وانظر ما يرد بعد من تمييز بين البحور نتيجة خرم في النص الشعرى ، ونتيجة خرم في الميزان .

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
البسيط :		
١٧ - /٥٥/٥/٥ /٥٥/٥ /٥٥/٥/٥ *ـ //٥٥/٥/٥ مستفعلن فاطن مستفعلن *ـ مستفعلانْ مستفعلن فاعلا تن فاطن *ـ تن فاعلانْ	أ - البسيط (ع: ٢ ،ض: ١ = ٣)،الرّجز. ب - المجتث .	علّة : حذف "تف" من "مستفعلن" في حشو الرّجز مع تذييل "مستفعلن" في الضرب . (الرّاوندي) علّة : العدول عن تجزئة الخليل . (حازم)
١٨ - /٥٥/٥/٥ /٥٥/٥ /٥٥/٥/٥ مستفعلن فاطن مستفعلن × ٢ مستفعلن فاعلا تـن فا علن × ٢	أ - البسيط (ع: ،ض: ٢=٤)،الرّجز. ب - المجتث .	علّة : حذف "تف" من "مستفعلن" في حشو الرّجز. (الرّاوندي) علّة : العدول عن تجزئة الخليل . (حازم)
١٩ - /٥٥/٥/٥ /٥٥/٥ /٥٥/٥/٥ *ـ /٥/٥/٥ مستفعلن فاطن مستفعلن *ـ مفعولن مستفعلن فاعلا تـن فاطن *ـ تن فعْلن	أ - البسيط (ع: ٢ ،ض: ٣=٥)،الرّجز. ب - المجتث .	علّة : حذف "تف" من "مستفعلن" في حشو الرّجز مع حذف عين "مستفعلن" في الضرب . (الرّاوندي) علّة : العدول عن تجزئة الخليل . (حازم)
٢٠ - /٥٥/٥/٥ /٥٥/٥ /٥/٥/٥ مستفعلن فاطن مفعولن × ٢ مستفعلن فاعلا تـن فعْلن × ٢	البسيط (ع: ٣ - سالمة = ٦)،الرّجز . المجتث .	علّة : حذف "تف" من مستفعلن" في حشو الرّجز مع حذف عين "مستفعلن" في العروض والضرب . (الرّاوندي) علّة : العدول عن تجزئة الخليل . (حازم)
٢١ - /٥٥/٥/٥ /٥٥/٥ /٥٥/٥/٥ *ـ /٥/٥/٥ مستفعلن فاطن مستفعلن *ـ مفعولن مستفعلن فاطن مفعولن *ـ مفعولن	البسيط (ع: ٢ ، ض: ٣ = ٥). البسيط (ع: ٣ - سالمة = ٦).	
٢٢ - /٥٥/٥/٥ /٥٥/٥ /٥٥/٥ /٥/٥ مستفعلن فاطن مفعولن × ٢ + ٢٥ مستفعلا تن متفعلا تـن × ٢ مستفعلن فاعلات فعْلـن × ٢	أ - البسيط (ع: ٣ = ٦). ب - اللاحق (بالمنسرح ؟). جـ - المنسرح (ع: ؟).	زحاف منفرد : خبن "فعولن" في العروض والضرب . (الخليل) علّة : العدول عن تجزئة الخليل . (حازم) علّة وزحاف : حذ "مستفعلن" في العروض والضرب مع طي "مفعولات". (مالك بن المرحّل)

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
٢٣- ٥/٥//٥/٥//٥/٥//٥/٥//		
مستفعلن فاطن فاطن × ٢	البسيط (ع : ٣ ؟).	زحاف منفرد : طيّ "مفعولن" في العروض والضرب . (الجوهري)
= = = =	السريع.	علّة : إسقاط "مستفعلن" في الحشو . (نورالدين صمود)
فعْلن فعولن فعو لن فعو × ٢	المتقارب (ع : ١ ، ض : ٣).	علّة (جارية مجرى الزّحاف) : ثلم "فعولن" في الصّدر والابتداء (الخليل)
٢٤- ٥/٥//٥/٥//٥/٥//		
مستفعلن فاطن فعو × ٢	البسيط (ع : ٣ مزاحفة = ٦).	علّة وزحاف : الحذف والخبن في العروض والضرب . (الزّجاجي)
	البسيط (ع : ٤ ، ض : ١).	علّة : إثبات عروض حذّاء مخبونة ضربها مثلها . (الدّماميني)
٢٥ - ٥/٥//٥/٥//٥/٥// * — ٥/٥٥/		
مستفعلن فاطن فعو * — فعولن + ٢٢	البسيط (ع : ٣ ، مزاحفة = ٦).	علّة و زحاف : الحذف والخبن في العروض . (الزّجاجي)
	البسيط (ع : ٤ ، ض : ٢).	علّة : إثبات عروض حذّاء مخبونة ضربها مقطوع مخبون . (الدّماميني)
٢٦ - ٥/٥//٥/٥//٥/٥//		
مستفعلن فاطن × ٢	أ - البسيط.	علّة : شطر البسيط . (الجوهري)
= = × ٤	ب - البسيط.	= : إتمام البسيط سالمًا . (الزجاجي)
= = × ٢	جـ - الرّجز .	علّة وزحاف : قطع "مستفعلن" وطيّها في العروض والضرب . (أبو العلاء)
= = =	د - السّريع.	= = : جَزْء السريع وحذف "تف" من "مستفعلن" في العروض والضرب . (الرّاوندي)
= = =	هـ - السّريع .	= = * الجزء من الصّدر والابتداء . (عبد الحميد الراضي)
= = =	و - المجتث (ع : ٢ ، ض : ١).	= = : الحذف في العروض والضرب . (الهمداني)
فعْلن فعولن فعو × ٢	ز - المتقارب .	علّة (جارية مجرى الزّحاف) : ثلم "فعولن" في الصدر والابتداء . (عبد الله الطيّب)
٢٧ - ٥/٥//٥/٥//٥/٥// * — ٥٥٥/		
مستفعلن فاطن * — فعِلن	البسيط ، الرّجز ، السّريع (انظر الصّورة : ٢٦ : أ - هـ) المجتث (ع : ٢ ، ض : ٢).	علّة : الحذف في العروض والضرب مع خبن فيه . (الهمداني)

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
٢٨- /٥/٥/٥٥/ /٥٥٥/ مستفعلن فعِلن × ٢	البسيط.(انظر الصورة : ٢٧)	علّة وزحاف منفرد : شطر البسيط مع خبن في العروض والضرب.
متْفاعلن . فعِلن × ٢	الكامل.	= = = : حذّ عروض مجزوّ الكامل وضربه وإضمار الصّدر والابتداء؟. (الرّاوندي)
الوافر :		
٢٩- /٥٥/٥٥٥/ /٥٥/٥٥٥/ /٥/٥٥/ ✱— /٥/٥٥/ مفاعلتن مفاعلتن فعولن ✱ — فعولن	الوافر (ع :).	
مفاعلتن مفاعلتن فعولن ✱ — فعولْ	الوافر (ع : ١ ،ض : ٢).	علّة : قصر "فعولن" في الضرب (تقييد). (الزّجاج ؟)
٣٠- /٥٥/٥/٥/ /٥٥/٥/٥/ /٥/٥٥/ مفاعْلتن مفاعْلتن فعولن × ٢	الوافر (ع : ١ - مزاحفة).	زحافٌ منفرد : عصب أجزائه خلا العروض والضرب . (الخليل)
مفاعيلن مفاعيلن فعولن × ٢	الهزج (مستدركاً).	علّة : إثبات مسدّس للهزج محذوف العروض والضرب . (الرّاوندي)
٣١- /٥٥/٥٥/ /٥٥/٥٥/ /٥/٥٥/ مفاعلن مفاعلن فعولن × ٢	الوافر (ع : ١ - مزاحفة).	زحاف منفرد : عقل "مفاعلتن". (الخليل)
= = = =	الهزج (مستدركنا مزاحفاً).	علّة و زحاف : إثبات مسدّس للهزج محذوف العروض والضرب ،وقبض "مفاعيلن" فيه . (الرّاوندي)
= = = =	الرّجز.	= = = : إثبات مسدس للرجز مقطوع العروض والضرب مخبونهما مع خبن سائر أجزائه . (علي بن يحيى المنجّم).
٣٢- /٥٥/٥/٥ /٥٥/٥/٥ /٥/٥٥/ مفاعيل مفاعيل فعولن × ٢	الوافر (ع : ١ - مزاحفة).	زحاف مزدوج :نقص "مفاعلتن" فيه . (الخليل)
= = = =	الهزج مستدركاً مزاحفاً.	علّة و زحاف : إثبات مسدّس للهزج محذوف العروض والضرب وكف "مفاعيلن" فيه . (الرّاوندي)

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
٣٣- ٥/٥/٥ ٥٥/٥٥/ ٥٥/٥/		
مفعولُ مفاعلن فعولن × ٢	الوافر (ع : ١ - معتلّة محدثة).	التزام علّة (جارية مجرى الزّحاف) وزحاف : عقص "مفاعلتن "في الصّدر والابتداء في الحشو. (الدّماميني)
مستفعلُ فاعلاتُ فعْلن × ٢	المجتث (مستدركا ، وانظر الصّورة ٢٢: ج).	علّة وزحاف : كفّ "مستفعلن " في الصدر والابتداء و "فاعلاتن " في الحشو، وبتر "مستفعلن " في العروض والضرب. (النّقاوسي)
فعْلن متفاعلن فعولن × ٢	مجزوّ الدّوبيت.	
٣٤- ٥/٥/٥ ٥٥/٥٥٥/		
مفعولُ مفاعلتن × ٢	الوافر (ع : ٢ - معتلّة محدثة).	علّة (جارية مجرى الزّحاف) : عقص "مفاعلتن "في الصّدر والابتداء. (الزّنجاني)
فعْلن فعِلن فعِلن × ٢	المتدارك.	علّة (= = =) : قطع الصدر والابتداء وخبن سائر الأجزاء . (الجمهور)
٣٥- ٥٥/٥٥/ ٥٥/٥٥/		
مفاعلن مفاعلن × ٢	أ - الوافر (ع : ٢ ،ض : ١ = ٢).	زحاف مفرد : عقل كلّ اجزائه . (الزّجاج)
= = =	ب - الهزج) (ع : ١ ،ض : ١).	زحاف منفرد : قبض كلّ أجزائه . (الزّجاج)
= = =	جـ - الكامل (ع : ٣ ،ض : ٣ = ٨).	= = : وقص كل أجزائه . (الخليل)
= = =	د - الرّجز (ع : ٢ = ٣).	= = : خبن كلّ أجزائه . (الخليل)
٣٦- ٥٥/٥/٥/ ٥٥/٥/٥/		
مفاعيلن مفاعيلن × ٢	الوافر (ع : ٢ ، ض : ٢ ٢- مزاحفاً = ٣)	زحاف منفرد : عصب كلّ اجزائه . (الخليل)
= = =	الهزج (ع : ١ ،ض ١:).	
٣٧- ٥٥/٥/٥ ٥٥/٥/٥ * — ٥٥/٥/٥/		
مفاعيل مفاعيل *— مفاعيلن	الوافر (ع : ٢ ,ض : ٢ - مزاحفاً = ٣).	زحاف مزدوج : نقص أجزائه خلا الضرب. (الخليل)
= = =	الهزج (ع ١: ، ض : ١ - مزاحفاً).	زحاف منفرد : كفّ أجزائه خلا الضرب . (الخليل)

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصّورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
٣٨- /٥/٥/٥٥ /٥/٥/٥٥ * — /٥/٥٥		
مفاعْلتن مفاعْلتن * — فعولن (١)	الوافر.	علّة وزحاف : قطف ضرب المجزوّ وعصب سائر أجزائه . (السّكاكي)
مفاعيلن مفاعيلن * — فعولن	الهزج (ع : ١ ، ض : ٢).	
٣٩- /٥٥/٥٥٥ /٥/٥٥		
مفاعلتن فعولن × ٢	أ - الوافر.	علّة : قطف عروض المجزوّ وضربه . (الأخفش)
مفاعلتن فعولن × ٤	ب - الوافر.	= : قطف "مفاعلتن" الثانية والرابعة والسادسة والثامنة (أي في الحشو والعروض والضرب) . (الزّجاجي)
مفاعل فا علا تن × ٢	جـ - المضارع.	زحاف مزدوج : قبض "مفاعيلن" وكفّهما معا في الصّدر والابتداء. (الجوهري)
= = =	د - المجتث.	= = : شكل "مستفعلن" في الصّدر والابتداء. (الخليل)
فعو فعِلن فعولن × ٢	هـ - المتقارب.	علّة : الحذف في "فعولن" صدرًا وابتداءً، وحذف ساكن الوتد المجموع في الحشو . (عبدالفتّاح بدوي)
٤٠ - /٥/٥/٥٥ /٥/٥٥		
مفاعْلتن فعولن × ٢	أ - الوافر.	علّة وزحاف : قطف عروض المجزو وضربه، وعصب الصّدر والابتداء. (الأخفش)
مفاعيلن فعولن × ٢	ب - الهزج (ع : ١ ، ض : ٢ - مصرّعًا).	علّة : التزام تصريع العروض . (الزّجاجي)
= = =	جـ - الهزج (ع : ٢).	علّة : حذف عروض المجزوّ وضربه بناءً . (الأخفش)
= = × ٢	د - مقلوب الطويل (المستطيل).	علّة : شطر مقلوب الطويل .
= = × ٤	هـ - = =	علّة : اتمام مقلوب الطويل . (السّكاكي)
٤١- /٥/٥/٥٥ /٥/٥/٥٥ * — /٥/٥/٥٥		
مفاعيلن مفاعيلن * — مفاعيلن	الهزج (ع : ١ ، ض : ١).	
= = * — مفاعيلْ	الهزج (ع : ١ ، ض : ٣ - مستدركا).	علّة : قصر الضرب . (الأخفش)

(١) ويكون هذا التداخل بين البحرين أيضًا في حال عقل الوافر وقبض الهزج وفي حال نقص الوافر وكفّ الهزج .

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
الكامل :		
٤٢- /٥٥/٥/٥ /٥٥/٥/٥ /٥٥/٥/٥ مُتْفاعلن مُتْفاعلن مُتْفاعلن × ٢ مستفعلن مستفعلن مستفعلن × ٢	الكامل (ع : ١ ، ض : ١ - مزاحفاً). الرّجز (ع : ١ ، ض : ١).	زحاف منفرد : إضمار كلّ أجزائه . (الخليل)
٤٣- /٥٥/٥٥ /٥٥/٥٥ /٥٥/٥٥ مفاعلن مفاعلن مفاعلن ×٢ = = = =	الكامل (ع : ١ ، ض : ١ - مزاحفاً). الرّجز (ع : ١ ، ض : ١ - مزاحفاً).	زحاف منفرد : وقص كلّ أجزائه . (الخليل) زحاف منفرد : خبن كلّ أجزائه . (الخليل)
٤٤- /٥٥٥/٥ /٥٥٥/٥ /٥٥٥/٥ مفتعلن مفتعلن مفتعلن × ٢ = = = =	الكامل (ع : ١ ، ض : ١ - مزاحفاً). الرّجز (ع : ١ ، ض : ١ - مزاحفاً).	زحاف مزدوج : خزل كلّ أجزائه . (الخليل) زحاف منفرد : طي كلّ أجزائه . (الخليل)
٤٥- /٥٥/٥٥٥ /٥٥/٥٥٥ /٥٥/٥٥٥ *— /٥٥/٥٥٥ متفاعلن متفاعلن متفاعلن *— متفاعلن + متفاعلن متفاعلن فعلاتن *— متفاعلن	الكامل (ع : ١ ، ض ٢ - مزاحفاً). الكامل (ع: ٢).	علّة : قطع العروض . (أبو العلاء)
٤٦- /٥٥/٥٥٥ /٥٥/٥٥٥ /٥٥/٥٥٥ *— /٥٥/٥٥٥ متفاعلن متفاعلن متفاعلن *— متفاعلن + متفاعلن متفاعلن فعلن *— متفاعلن	الكامل (ع : ١ ، ض : ١). الكامل (ع: ٢).	علة : حذّ العروض . (أبو العلاء)
٤٧- /٥٥/٥/٥ /٥٥/٥/٥ /٥٥/٥/٥ *— /٥/٥/٥ مُتْفاعلن مُتْفاعلن مُتْفاعلن *— مفعولن = = = = مستفعلن مستفعلن مستفعلن *— مفعولن	أ - الكامل (ع : ١ ، ض : ٢). ب - الكامل (ع : ١ ، ض : ١). جـ - الرّجز (ع : ١ ، ض : ٢).	زحاف منفرد : إضمار كلّ أجزائه . (الخليل) علّة (جارية مجرى الزّحاف) وزحاف : قطع الضرب وإضماره . (رضيّ الدّين ابن الحنبلي)

الصُّور المتداخلة في البحور العروضيّة

الصُّورة الوزنيّة	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
٤٨- ٥٥/٥٥/ ٥٥/٥٥/ ٥٥/٥٥/ * — ٥/٥/٥/		
مفاعلن مفاعلن مفاعلن * ـ مفعولن	أ ـ الكامل (ع: ١ ، ض: ٢ ـ مزاحفًا).	زحاف منفرد: إضمار الضرب ووقص سائر أجزائه. (الخليل)
= = = =	ب ـ الكامل (ع: ١ ، ض: ١).	علّة (جارية مجرى الزّحاف) وزحاف: قطع الضرب وإضماره ووقص سائر اجزائه. (رضيّ الدّين ابن الحنبلي)
= = = =	جـ ـ الرّجز (ع: ١ ، ض: ٢ ـ مزاحفًا).	زحاف منفرد: خبن أجزائه خلا الضرب. (الخليل)
٤٩ - ٥/٥٥٥/ ٥/٥٥٥/ ٥/٥٥٥/ * — ٥/٥/٥/		
مفتعلن مفتعلن مفتعلن * ـ مفعولن	أ ـ الكامل (ع: ١ ، ض: ٢ ـ مزاحفًا).	زحاف منفرد مزدوج: إضمار الضرب وخزل سائر أجزائه. (الخليل)
= = = =	ب ـ الكامل (ع: ١ ، ض: ١).	علّة (جارية مجرى الزّحاف) وزحاف: قطع الضرب وإضماره، وخزل أجزائه. (رضيّ الدّين ابن الحنبلي)
= = = =	جـ ـ الرجز (ع: ١ ، ض: ٢ ـ مزاحفًا).	زحاف منفرد: طيّ أجزائه خلا الضرب. (الخليل)
٥٠ - ٥٥/٥٥٥/ ٥٥/٥٥٥/ ٥٥/٥٥٥/ *- ٥/٥٥٥/		
متفاعلن متفاعلن متفاعلن * ـ فعلاتن	الكامل (ع: ١ ، ض: ٢).	
+ متفاعلن متفاعلن فعلاتن * ـ فعلاتن	الكامل (ع: ؟).	علّة: قطع العروض. (الزّجاجي)
+ متفاعلن متفاعلن فعلن * ـ فعلاتن	الكامل (ع: ٢).	علّة: حذّ العروض. (الزّجاجي)
٥١- ٥٥/٥٥٥/ ٥٥/٥٥٥/ ٥٥/٥٥٥/ * — ٥/٥/		
متفاعلن متفاعلن متفاعلن * ـ فعْلن	الكامل (ع: ١ ، ض: ٣).	
+ متفاعلن متفاعلن فعِلن * ـ فعْلن	الكامل (ع: ٢ ، ض: ٢ = ٥).	(الزّجاجي)
٥٢- ٥٥/٥٥٥/ ٥٥/٥٥٥/ ٥٥/٥٥٥/ *		
(ـــــ متفاعلن متفاعلن		
٥٥/٥٥٥/ ٥٥/٥٥٥/ ٥/٥/		
متفاعلن متفاعلن فعْلن	الكامل (ع: ١ ، ض: ٣).	علّة: إسقاط الصّدر. (الزّمخشري)
متفاعلن متفاعلن فعلن * ـ علن متفاعلن فعْلن)	الكامل (ع: ٢ ، ض: ٢ = ٥).	علّة: إسقاط الابتداء.

الصّور المتداخلة في البحور العروضيّة

الصُّورة الوزنيّة	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره	
٥٣ - ooo/oo/ ooo/oo/ ooo/ * — ooo/			
متفاعلن متفاعلن فعِلن * — فعِلن	الكامل (ع : ٢ ، ض : ١ = ٤)		
+ متفاعلن متفاعلن فعِلن * — فعْلن	الكامل (ع : ٢ ، ض : ٢ = ٥)		(الأخفش)
٥٤ - ooo/oo/ ooo/oo/ ooo/ *			
(متفاعلن متفاعلن فعلن			
ooo/oo/ ooo/oo/ o/			
متفاعلن متفاعلن فعْ	أ - الكامل (ع : ٢ ، ض : ٢ = ٥).	علّة : حذّ الضرب .	(ابن القطّاع)
= = = = = = = = = = = = = = =	ب - الكامل (ع : ٢ ، ض : ١ = ٤).	علّة : قطف الضرب .	(الشنتريني)
متفاعلن متفاعلن فعلن * متفاعلن متفاعلا تن	جـ - الكامل (مخمسا موفلا).	= : إسقاط الابتداء .	
متفاعلن متفاعلن — * متفاعلن متفاعلا تن)	د - الكامل (ع : ٣ ، ض : ١ = ٦).	: اختلاف في الرواية .	
٥٥ - oo/o/ oo/o/o/ * oo/o/o/ oo/o/o/ o/oo/o/			
فاعلن مْتفاعلن مْتفاعلن مْتفاعلا تن	الكامل (ع : ٣ ، ض : ١ = ٦).	علّة (جارية مجرى الحذف) : خرم الصّدر بعد وقصه وإضمار سائر الأجزاء .	(النّقاوسي)
فاعلاتن فاعلا تن فاعلا تن فاعلا تن	الرّمل (ع : ٢ ، ض : ٢ = ٥).		
٥٦ - ooo/oo/ ooo/oo/ * —ooo/oo//			
متفاعلن متفاعلن * — متفاعلانْ	الكامل (ع : ٣ ، ض : ٢ = ٧).		
متفاعلن متفاعلن * — متفاعلا تن	الكامل (ع : ٣ ، ض : ١ = ٦).	علّة : إطلاق	(الخليل)
٥٧ - o/o/oo/ o/o/oo/			
مْتفاعلن مْتفاعلن × ٢	الكامل (ع : ٣ ، ض : ٣ = ٨).	زحاف منفرد : إضمار كلّ اجزائه .	(الخليل)
مستفعلن مستفعلن × ٢	الرّجز : (ع : ٢ = ٣).		
٥٨ - o/ooo/ o/ooo/			
مفتعلن مفتعلن × ٢	الكامل (ع : ٣ ، ض : ٣ = ٨).	زحاف مزدوج : خزل كلّ اجزائه .	(الخليل)
	الرّجز (ع : ٢ = ٣).	= منفرد : طي كلّ اجزائه .	(الخليل)

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
٥٩ - ٥/٥/٥٥/ ٥٥٥/٥/		
مْتَفاعلن فعِلاتن × ٢	الكامل (ع : ٣ ض : ٤ - مصرّعًا = ٩).	علّة وزحاف : قطع العروض والضرب وإضمار الصّدر والابتداء .
مستفعلن فعلا تن × ٢	المجتث .	زحاف منفرد : خبن العروض والضرب (الخليل)
٦٠ - ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥٥/		
متفاعلن متفاعلن	الكامل.	علّة وزحاف : نهك الكامل وإضمار أجزائه . (الزّاوندي)
مستفعلن مستفعلن	الرّجز (ع : ٤ = ٥).	
السريع :		
٦١ - ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥٥/ ٥/٥٥/ * - ٥/٥٥//		
مستفعلن مستفعلن فاعلن * - فاعلانْ	أ - السريع (ع : ١ ، ض : ١)، البسيط .	علّة : إلقاء " فاعلن " الأولى والثالثة من البسيط مع تذييل في الضرب (الجوهري)
= = = =	ب - الرّجز .	علّة : حذف " تف " من " مستفعلن " في العروض والضرب مع تذييل في الضرب . (الزّاوندي)
٦٢ - ٥٥٥٥/ ٥٥٥٥/ ٥/٥٥/ * - ٥/٥٥//		
فعلتن فعلتن فاعلن * - فاعلانْ	أ - السريع (ع : ١ ، ض : ١ - مزاحفًا)	زحاف مزدوج : خبل أجزائه خلا العروض والضرب . (الخليل)
= = = =	ب - المخبول (ض : ٢).	علّة : إضمار العروض وكذلك الضرب مع تذييل فيه . (الزّاوندي)

الصــورة الوزنيـــــة	الأبحر الممكن نسبتها إليهـــا	أسـباب التداخــــل و مصـــادره
٦٣ - ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥٥/ ٥/٥٥/ ✱ — ٥/٥٥/ مستفعلن مستفعلن فاعلن ✱ — فاعلن	أ ـ السريع (ع: ١ ،ض : ٢)، ب ـ البسيط . جـ ـ الرجز .	علّة : إلقاء " فاعلن " الأولى والثالثة من البسيط (الجوهري) = : حذف "تف" من "مستفعلن" في العروض والضرب (الزاوندي)
= = = =		
٦٤ - ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥٥/ ٥/٥٥/ ✱ — ٥/٥/ مستفعلن مستفعلن فاعلن ✱ — فعْلن	أ ـ السريع (ع: ١ ،ض : ٣) ،ب ـ البسيط .	علّة : إلقاء "فاعلن" الأولى والثالثة من البسيط مع قطع في الضرب (١) . (الجوهري)
= = = =	جـ ـ الرّجز .	= : حذف "تف" من "مستفعلن" في العروض والضرب مع حذف العين في الضرب (=قطع) (٢) . (الزاوندي)
+ مستفعلن مستفعلن فاعلان ✱ — فعْلن	د ـ السّريع .	= : إثبات عروض مطوية موقوفة ضربها أصلم .
٦٥ - ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥٥/ ٥٥٥/ مستفعلن مستفعلن فعِلن ×٢ + ٦٦	أ ـ السريع (ع:٢ ،ض: ١ = ٤)،ب ـ البسيط .	علّة وزحاف منفرد : إلقاء "فاعلن" الأولى والثالثة من البسيط مع خبن العروض والضرب . (الجوهري)
= = = ×٢	جـ ـ الرّجز .	علّة : حذف السين والتاء والفاء من "مستفعلن" في العروض والضرب . (الزاوندي)
مُتْفاعلن مُتْفاعلن فعِلن × ٢	د ـ الكامل .	زحاف منفرد : إضمار أجزائه خلا العروض والضرب . (الخليل)
٦٦ - ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥٥/ ٥٥٥/ ✱ — ٥/٥/ مستفعلن مستفعلن فعلن ✱ — فعْلن + ٦٥	أ ـ السريع (ع: ٢ ،ض: ٢ = ٥)،ب ـ البسيط .	علّة وزحاف : إلقاء "فاعلن" الأولى والثالثة من البسيط مع خبن العروض و قطع الضرب . (الجوهري)
مُتْفاعلن مُتْفاعلن فعِلن ✱ — فعْلن	جـ ـ الكامل (ع : ٢ ،ض : ٢ ـ مزاحفًا = ٤)	زحاف منفرد : إضمار أجزائه خلا العروض والضرب . (الخليل)

(١) لم يذكر الجوهري هذا الضرب من السريع في البسيط فليس من مذهبه العناية بالأعاريض والأضرب ولكنه على مذهبه يدخل عنده في البسيط .
(٢) لم ينص الزّاوندي هنا على حذف العين ولكن هذا هو مذهبه في القطع فالحذف لديه يكون من رأس الوتد .
(٣) لم يذكر الجوهري هذه الصورة أيضًا في حديثه عن البسيط ولكنها تصحّ على مذهبه .

الصُّور المتداخلة في البحور العروضيّة

الصُّورة الوزنيّة	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
٦٧- ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥//		
مستفعلن مستفعلن مفعولاتْ + ٧٥	أ- السّريع (ع : ٣).	
= = =	ب - الرّجز .	علّة :: فرق وتد "مستفعلن" في الضرب ووقفه . (الجوهري) .
= = =	جـ - =	علّة : أو قطعه وتذييله . (أبو العلاء) .
= = =	د - =	علّة : حذف عين "مُستفعلن" وإسباغها . (الرّاوندي)
= = ×٢	هـ - السريع (ع : ٣ ، مصرّعة).	علّة : إثبات عروض وافية موقوفة العروض والضرب مصرّعة . (الشّنتريني)
= = مستفعلن	و - الرّجز .	: وقف إنشاد .
٦٨ - ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥/		
مستفعلن مستفعلن مفعولن + ٧٦	أ - السريع (ع : ٤ = ٧).	
= = =	ب - الرّجز .	علّة : قطع "مستفعلن" في مثلّث الرّجز . (الجوهري)
= = = ×٢	جـ - السريع (ع : ٤ = ٧).	علّة : إثبات عروض وافية للسريع مقطوعة العروض والضرب (مع التزام التصريع). (الشّنتريني)
= = مستفعلن	د - الرّجز (ع : ٣ = ٤).	علّة : إطلاق . (ابن الدّهّان)
٦٩ - ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥٥/		
مستفعلن مستفعلن مستفعلن	الرّجز (ع : ٣ = ٤).	
+ مستفعلن مستفعلن	الرّجز (ع : ٤ = ٥).	
٧٠ - ٥/٥/٥٥/		
مستفعلن	الرّجز .	علّة : إثبات موحّد للرّجز . (الزجاج)
مستفعلن × ٢	الرّجز (ع : ٤ = ٥).	علّة : تخريج الموحد من المنهوك . (الزجاجي)
= ×٣	الرجز (ع : ٣ = ٤).	= : = = من المشطور . (ابن جابر)
٧١ - ٥٥٥٥/ ٥٥٥٥/ ٥٥٥٥/		
فعلتن فعلتن فعلتن × ٢	الرّجز (ع : ١ ،ض : ١ - مزاحفاً).	زحاف مزدوج : خبل كلّ أجزائه . (الخليل)
= = = =	المخبول (ع : ١).	علّة : = = = (الراوندي)

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
٧٢ - /٥٥/٥/٥ /٥٥/٥/٥ /٥/٥/٥ مستفعلن مستفعلن مفعولن × ٢ = = = =	الرّجز . السريع.	طلّة وزحاف : قطع عروض مسدس الرجز وضربه مع خبنهما . (علي بن يحيي المنجِّم) علّة وزحاف: كسف عروض مسدّس السريع وضربه مع خبنهما . (الشنتريني)
المنسرح :		
٧٣- /٥٥/٥/٥ ٥/٥/٥/٥ /٥٥/٥/٥ *—/٥٥٥/٥ مستفعلن مفعولات مستفعلن *ـ مفتعلن مستفعـلا تن مستفعلن فاطـن *ـ فعلن	أ ـ المنسرح (ع : ١) ، الرّجز . ب ـ الرّجز .	علّة : فرق وتد " مستفعلن " في حشو الرّجز وطي الضرب . (الجوهري) . علّة : ترفيل الصّدر والابتداء ، والقطع مع الطّي في العروض ومع الخبل في الضرب . (عبد الفتّاح بدوي)
٧٤ - /٥٥/٥/٥ ٥/٥٥٥ /٥٥٥/٥ مستفعلن فعلات مفتعلن × ٢ مْتفاعلن متفاعـــن فعِلن × ٢	المنسرح (ع : ١ ، ض : ١ ـ مزاحفًا). الكامل (ع : ٢ ، ض : ١ ـ مزاحفًا = ٤).	زحاف مزدوج : خبل " مفعولات " . (الخليل) زحاف منفرد : إضمار صدره وابتدائه . (الخليل)
٧٥- /٥٥/٥/٥ ●٥٥/٥ ●/٥٥٥/ (مستفعلن فعلات مفتعلـن /٥٥/٥/٥ ٥/٥٥٥ /٥/٥/٥ مستفعلن فعلات مفعولن مستفعلن متفاعلن فعلن * مستفعلن متفاعلن فعلن)	أ ـ المنسرح (ع : ١ ، ض : ٢ ـ مزاحفًا). ب ـ المنسرح (ع : ١ ، ض : ١). جـ ـ الكامل (ع : ٢ ، ض : ٢ مزاحفًا = ٥).	علّة وزحاف مزدوج : قطع ضرب مسدّس المنسرح وخبل " مفعولات " فيه . (الزّجاج) (الشّنتريني) زحاف منفرد : إضمار الصّدر والابتداء . (الخليل)
٧٦ - /٥٥/٥/٥ //٥/٥/٥ مستفعلن مفعولا ن + ٦٧ = = = = = = = = ٢ ×	أ ـ المنسرح (ع : ٢). ب ـ الرّجز . جـ ـ = د ـ = هـ ـ المنسرح (ع : ٢).	علّة : فرق وتد " مستفعلن " في مثنّى (منهوك) الرّجز ووقفه. (الجوهري) علّة : قطع " مستفعلن " وتذييلها . (أبو العلاء) حذف عين " مستفعلن " (= قطع) وإسباغها . (الزاوندي) علّة : إثبات عروض مجزوءة موقوفة العروض والضرب مصرّعة كلّها. (الشّنتريني)

الصورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
٧٧ - ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥/		
مستفعلن مفعولن + ٦٨	أ - المنسرح (ع : ٣).	
= = × ٢	ب - الرّجز.	علّة : قطع "مستفعلن" في مثنى "منهوك" الرّجز. (الجوهري).
= = =	جـ - المنسرح (ع : ٣).	علّة : إثبات عروض مجزوءة مكشوفة العروض والضرب مصرّعة كلّها. (الشّنتريني)
٧٨ - ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥٥/ * — ٥/٥/٥/		
مستفعلن مستفعلن * — مفعولن	أ - المنسرح.	علّة : جزء المنسرح وكشف ضربه. (الزّجاجي)
= = =	ب - الرّجز.	علّة : قطع ضرب مجزوّ الرّجز. (الزّنجاني)
٧٩ - ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥/ * — ٥/٥/٥//		
مستفعلن مفعولن * — مفعولات	المنسرح.	علّة : جَزْء المنسرح وكشف "مفعولات" فيه عروضاً ووقفها ضرباً (ابن القطّاع)
= = =	الرّجز.	علّة : قطع "مستفعلن" في عروض مجزوّ الرجز وضربه مع تذييل فيه.
٨٠ - ٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥/		
مستفعلن مفعولن × ٢	أ - المنسرح.	علّة : جزء المنسرح وكشف "مفعولات" فيه عروضا وضربا (أبو العلاء)
= = =	ب - الرّجز.	= : قطع عروض مجزوّ الرّجز وضربه (=)
= = =	جـ - السّريع.	= : جزء السريع وقطع عروضه وضربه (=)
= = =	د - المجتث.	علّة (جارية مجرى الزّحاف) : تشعيث العروض والضرب. (ابن القطّاع)
الخفيف :		
٨١ - ٥/٥٥/٥/ ٥/٥/٥٥/ ٥/٥٥/٥/ *- ٥/٥٥/		
فا علاتن مستفع لن فاعلا تن *- فاعلن	الخفيف (ع : ١ ، ض : ٢).	
فا علاتن مستفع لن فاعلن *- فاعلن	الخفيف (ع : ٢ = ٣).	

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
٨٢ - /٥/٥٥/٥ /٥/٥/٥٥/ /٥/٥٥/٥/ (فاعلا تن مستفعلن فاعلا تن		
/٥/٥٥/٥ /٥/٥/٥٥/ /٥٥٥/ فاعلا تن مستفع لن فعِلن	الخفيف (ع: ١ ،ض: ٢ مزاحفًا).	زحاف منفرد : خبن الضرب. (الخليل)
= = = = = =	الخفيف (ع: ١ ،ض: ؟ = ٦).	زحاف منفرد لازم : = = (الراوندي)
فاعلن مفعولات مستفعلن * مستفعلن مفعولات مفتعلن) (١)	المنسرح (ع: ١ ،ض: ١ - معتلاً).	علّة (جارية مجرى الزحاف) : خرم "مستفعلن" بحرف بعد خبنها في الصدر. (أبو العلاء)
٨٣- /٥/٥٥/٥ /٥/٥/٥٥/ /٥/٥٥/ فاعلاتن مستفع لن فعلن ×٢	الخفيف (ع: ٢ ، ض: ٢مزاحفًا=٣).	زحاف منفرد : خبن العروض والضرب (الخليل)
= = = =	الخفيف (ع ؟ = ٧).	زحاف منفرد (لازم) : خبن العروض والضرب (الراوندي)
فاعلن مفعولات مفتعلن × ٢	المنسرح (ع: ١ ،ض: ١ مزاحفًا).	علّة (جارية مجرى الزحاف) : خرم "مستفعلن" بحرف بعد خبنها في الصدر والابتداء ( )
٨٤ - (/٥) /٥/٥٥/٥ /٥/٥/٥٥/ /٥/٥٥/٥/ (فا علا تن مستفع لن فاعلا تن		
/٥/٥٥/٥ /٥/٥/٥٥/ /٥٥٥/ فا علا تن مستفع لن فعِلن	الخفيف (ع: ١ ،ض: ٢ - مزاحفًا)	علّة (جارية مجرى الزحاف) : خزم الخفيف بحرفين في الصدر. (الخليل)
مستفعلن مفعولات مستفعلن * مستفعلن مفعولات مفتعلن) (١)	المنسرح (ع: ١ ، ض: ١)	
٨٥ - /٥/٥٥/٥ /٥/٥٥/ فاعلاتن فعولن × ٢	أ - الخفيف (ع: ٣ ،ض: ٢ - مصرّعا = ٥).	علّة وزحاف : قصر عروض المجزوّ وضربه مع خبنهما. (الزنجاني)
= = ×٢	ب - الخفيف (ع: ٤).	علّة : شطر مقلوب المضارع (الهمداني)
=	جـ - مقلوب المضارع.	علّة (جارية مجرى الزحاف) : شتر الصدر والابتداء (الزنجاني)
فاعلن فا علا تن ×٢	د - المضارع.	علّة = : شطر المتد. (أبو العلاء)
= = =	هـ - المتد = الوسيم = مقلوب المديد.	= = : شطر المتدارك وترفيل عروضه وضربه (عبد الفتاح بدوي)
= = =	و - المتدارك.	= = : حذف الوتد من عروض مجزوّ المتدارك وضربه (= = =)
= = =	ز - المتدارك.	

(١) ويصح هذا التداخل أيضًا في حال خبن "مفعولات" أو طيّها. أمّا في حال خبلها فلا يصح ذلك إلا عند من لا يشترط المعاقبة في الخفيف كالأخفش والجوهري.

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصّورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
٨٦ - /٥/٥٥/٥ /٥/٥/٥٥/ /٥/٥٥/٥/ فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن × ٢ فاعلن فعْلن فاعلن فاعلاتن × ٢	الخفيف (ع : ١ ، ض : ١). المتدارك (؟).	التزام علة (جارية مجرى الزحاف) : قطع " فاعلن " الثانية والسادسة في المتدارك وترفيل العروض والضرب . (عبدالفتاح بدوي)
٨٧ - /٥/٥٥/٥ /٥/٥/٥٥/ /٥/٥٥/٥/ *-/٥/٥٥/ فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن *-فاعلن فاعلن فعْلن فاعلن فاعلاتن *-فاعلن	الخفيف (ع ٤ ، ض ٢). المتدارك (ع : ؟).	التزام علّة (جارية مجرى الزّحاف) : قطع " فاعلن " الثانية والسادسة في المتدارك وترفيل العروض . (عبد الفتاح بدوي)
٨٨ - /٥/٥٥/٥ /٥/٥/٥٥/ /٥/٥٥/ فاعلاتن مستفع لن فاعلن ٢× فاعلن فعْلن فاعلن فاعلن × ٢	الخفيف (ع : ٢ = ٣). المتدارك (ع : ١ ، ض : ١ مزاحفًا).	التزام علّة (جارية مجرى الزّحاف) : قطع " فاعلن " الثانية والسادسة في المتدارك . (عبد الفتاح بدوي)
٨٩ - /٥/٥٥/٥ /٥/٥/٥٥/ فاعلاتن مستفع لن ٢× فاعلن فعْلن فاعلن × ٢	الخفيف (ع : ٣ ، ض : ١ = ٤). المتدارك (ع : ٢ ، ض : ١).	التزام علّة (جارية مجرى الزّحاف) : قطع " فاعلن " الثانية والخامسة . (عبد الفتاح بدوي)
٩٠ - /٥/٥٥/٥ /٥/٥/٥٥/* /٥/٥٥/٥ /٥٥/٥/ فاعلاتن مستفعلن * فاعلاتن فعولن فاعلن فعْلن فاعلن * فاعلن فاعلاتن	الخفيف (ع : ٣ ، ض : ٢). المتدارك (ع : ؟).	التزام علّة (جارية مجرى الزّحاف) : قطع " فاعلن " الثانية وترفيل الضرب . (عبد الفتاح بدوي)
٩١ - /٥/٥٥/٥ /٥/٥/٥٥/ /٥/٥/ فاعلاتن مستفع لن فعلن × ٢ فاعلن فعْلن فاعلن فعلن × ٢	الخفيف (ع : ؟). المتدارك (ع : ١ ، ض : ١).	علّة (جارية مجرى الزّحاف) : قطع " فاعلن " الثانية والرابعة والسادسة والثامنة . (الهمداني)

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
٩٢ - /٥/٥٥/٥ /٥٥/٥/٥ /٥٥/٥ * /٥٥/٥ — /٥٥/٥ فاعلاتن مستفع لن فاعلن * — فاعلان فاعلن فعْلن فاعلن فاعلن * — فاعلان	الخفيف (ع: ١ ، ض: ٣ مستدركاً - الهمداني). المتدارك (ع : ١ ، ض : ٣ مستدركاً - الحميري).	علّة (جارية مجرى الزِّحاف) : قطع "فاعلن" الثانية والسادسة.
٩٣- /٥٥٥ /٥٥٥ /٥٥٥ /٥٥٥ فعِلن فعِلن فعِلن فعِلن × ٢	المتدارك (ع : ١ مزاحفة).	زحاف منفرد : خبن كلّ أجزائه . (الجمهور)
	المتدارك (ع : ٢ ، والسّالم ع : ١).	علّة : = = = (النّقاوسي)
٩٤- /٥/٥ /٥/٥ /٥/٥ /٥/٥ فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن × ٢	المتدارك (ع : ١ مزاحفة).	علّة (جارية مجرى الزِّحاف) : قطع كلّ اجزائه . (الجمهور)
	المتدارك (ع : ٢ والمخبون ع : ١).	علّة : = = = (الزّمخشري)
٩٥ - /٥٥٥ /٥٥٥ /٥٥٥ * — /٥/٥ فعِلن فعِلن فعِلن * — فعْلن	المتدارك (ع : ٢ ، ض : ١ مزاحفًا).	علّة (جارية مجرى الزِّحاف) : قطع الضرب وخبن سائر الأجزاء. (الجمهور)
	المتدارك (ع : ٣ ، ض : ٢).	علّة : = = = = = (النقاوسي)
٩٦ - /٥٥/٥ /٥٥/٥ /٥/٥ فاعلن فاعلن فعْلن × ٢	المتدارك (ع : ٢ ، ض : ١ - مزاحفًا).	علّة (جارية مجرى الزِّحاف) : قطع العروض والضرب . (الجمهور)
	المتدارك (ع : ٣ ، ض : ١ = ٤).	علّة : = = = (الحميري)
٩٧- /٥٥/٥ /٥٥/٥ /٥/٥٥٥ فاعلن فاعلن فعلاتن ٢×	المتدارك (ع : ٢ ، ض : ١ - مصرّعًا).	(الجوهري)
= = =	المتدارك (ع : ٣).	علّة : ترفيل العروض والضرب معاً . (الزّنجاني)
= = فعِلان ٢ ×	المتدارك (ع : ٢ ، ض : ٣).	= : تقييد . (العبيدي)
٩٨- /٥/٥ /٥/٥ فعْلن فعْلن × ٢	المتدارك (ع : ٤).	علّة : شطر المتدارك وقطع أجزائه . (الزنجاني)
= = ٤×	المتدارك (ع : ١ ؟).	= : إشام المتدارك وقطع أجزائه .

الصُّورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
المقتضب :		
٩٩- /٥/٥٥/٥٥/٥٥٥/		
فاع لات مفتعلن ×٢	أ- المقتضب .	زحاف منفرد : طيّ في الصّدر والابتداء . (الخليل)
	ب- الرّجز .	علّة : فرق وتد "مستفعلن" في صدر مربّع الرّجز وابتدائه (الجوهري)
	جـ- الخفيف .	زحاف منفرد : طي "مستفعلن" في الخفيف وكف "فاعلاتن" (١) . (الجوهري)
فاطن فعو فعِلن ×٢	د- المتدارك .	علة : قطع "فاعلن" وخبنها في الحشو مع خبن العروض والضرب . (عبد الفتّاح بدوي)
١٠٠- /٥٥٥/٥٥/٥٥٥/		
فعلات مفتع لن ×٢	المقتضب .	زحاف مزدوج : خبل "مفعولات" في الصّدر والابتداء . (الفراء)
متفاطن فعِلن ×٢	الكامل .	علّة : حذّ "متفاعلن" في العروض والضرب . (الرّاوندي)
١٠١- /٥/٥/٥/٥٥/٥٥٥/		
مفعولات مفتع لن ×٢	أ- المقتضب .	علّة : ترك مراقبة "مفعولات" وإتيانها سالمة .
= = =	ب- الرجز .	= : فرق وتد "مستفعلن" في الصّدر والابتداء . (الجوهري)
مفعولن مفاعلتن ×٢	جـ- الوافر .	علّة (جارية مجرى الزّحاف) : قصم الصّدر والابتداء (٢) . (الأسنوي)
فعْلن فاطن فعِلن ×٢	د- المتدارك .	= = : قطع الصّدر والابتداء وخبن العروض والضرب . (عبد الفتّاح بدوي)
المجتث :		
١٠٢- /٥/٥/٥٥/ ٥/٥٥/٥/		
مستفع لن فاعلا تن ×٢ (٢)	أ- المجتث ، ب- الخفيف .	علّة : إلقاء الصّدر والابتداء من الخفيف . (الجوهري)
مفعولُ مفعولُ مفعو ×٢	جـ- مفعول .	= : العدول عن تجزئة الخليل . (الرّاوندي)
فعْلن فعو لن فعولن ×٢	د- المتقارب .	التزام علّة (جارية مجرى الزّحاف) : قطع (ثلم) "فعولن" في الصّدر والابتداء . (عبد الفتّاح بدوي)

(١) لم يمثّل الجوهري ببيت للمربّع المطوي من الخفيف ولكن استنتاجًا يصحّ عدّه في المربّع المطوي . والذي أدخل المقتضب في الخفيف هو مصطفى جمال الدّين .

(٢) هذا الوزن إذا طوي صدره وابتداؤه يصبح على نحو ما أشار إليه حازم .

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصّورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
١٠٣- ٥٥/٥٥/ ٥/٥٥/٥/		
مفاع لن فاعلا تن ×٢	أ ـ المجتث.	زحاف منفرد : خبن الصدر والابتداء. (الخليل)
= = =	ب ـ الخفيف.	علّة وزحاف : إلقاء الصّدر والابتداء وخبن "مستفعلن". (الجوهري)
= = =	جـ ـ المضارع.	زحاف منفرد : قبض الصدر والابتداء . (الخليل)
معولُ مفعولُ مفعو =	د ـ مفعولُ.	علّة : العدول عن تجزئة الخليل . (الرّاوندي)
فعو فعولن فعولن =	هـ ـ المتقارب.	= : الحذف في "فعولن" في الصّدر والابتداء . (عبد الفتاح بدوي)
١٠٤- ٥٥/٥٥/ ٥٥٥/٥/		
مفاع لن فعلا تن × ٢	أ ـ المجتث.	زحاف منفرد : خبن كلّ أجزائه . (الخليل)
= = =	ب ـ الخفيف.	علّة : إلقاء الصّدر والابتداء وخبن سائر أجزائه . (الجوهري)
= = =	جـ ـ المضارع.	زحاف منفرد : قبض الصّدر والابتداء وخبن العروض والضرب. (الجوهري)
معول مفعل مفعو =	د ـ مفعولُ.	علّة : العدول عن تجزئة الخليل . (الرّاوندي)
فعو فعول فعولن =	هـ ـ المتقارب.	علّة وزحاف : الحذف في "فعولن" في الصّدر والابتداء ، وقبض "فعولن" في الحشو . (عبد الفتاح بدوي)
١٠٥- ٥٥/٥٥/ ٥/٥٥/٥ * ٥٥/٥٥/ ٥/٥٥/٥/		
مفاع لن فاعلات * مفاع لن فا علاتن	أ ـ المجتث.	زحاف منفرد : خبن "مستفعلن" وكفّ "فاعلا تن" في العروض بغير معاقبة . (الجوهري)
= = = =	ب ـ الخفيف.	علّة وزحاف : إلقاء الصّدر والابتداء . وخبن "مستفع لن" وكفّ "فاعلا تن" في العروض . (الجوهري)
= = = =	جـ ـ المضارع.	زحاف منفرد : قبض "مفاعيلن" وكفّ "فاعلا تن" في العروض. (الخليل)
فعول فعْلن فعول * فعول فعْلن فعولن	د ـ المتقارب.	علّة وزحاف : قبض الصّدر والابتداء والعروض وقطع الحشو . (عبد الفتاح بدوي)

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصّورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
١٠٦- ٥/٥/٥٥ ٥/٥٥/٥/		
مستفع ل فاعلا تن ×٢	أ ـ المجتث .	زحاف منفرد : كفّ الصّدر والابتداء . (الخليل)
= = =	ب ـ الخفيف.	علة وزحاف : إلقاء الصّدر والابتداء وكف "مستفع لن". (الجوهري)
مفعول معول مفعو =	جـ ـ مفعولُ.	علّة : العدول عن تجزئة الخليل . (الزاوندي)
فعْلن فعِلن فعولن =	د ـ المتقارب.	التزام علّة (جارية مجرى الزّحاف): ثلم الصّدر والابتداء وحذف ساكن الوتد المجموع في الحشو. (عبدالفتاح بدوي)
فعْلن متفاعلن فعْ =	هـ ـ الدُّوبيت .	
١٠٧- ٥/٥/٥٥/ ٥/٥٥/٥/ * ـ ٥/٥/٥/		
مستفع لن فاعلاتن * ـ مفعولن	أ ـ المجتث .	علّة (جارية مجرى الزّحاف) : تشعيث الضرب . (الزجاجي)
	ب ـ الخفيف.	علّة : إلقاء الصّدر والابتداء وتشعيث الضرب . (الجوهري)
مفعول مفعول مفعو * ـ مفعو	جـ ـ مفعول .	= : العدول عن تجزئة الخليل . (الزاوندي)
فعْلن فعولن فعولن * ـ فعْلن	د ـ المتقارب.	= : قطع (= ثلم) الصدر والابتداء والضرب . (عبد الفتّاح بدوي)
المتقارب :		
١٠٨- ٥٥/٥/ ٥٥/٥/ ٥٥/٥/ ٥٥/٥/ * ـ ٥٥/٥/		
فعولن فعولن فعولن فعولن * ـ فعولن	المتقارب (ع : ١ ، ض : ١).	
= = = = * ـ فعولْ	المتقارب (ع : ١ ، ض : ٢).	علّة : قصر "فعولن" في الضرب (تقييدًا) . (الخليل)
١٠٩- ٥٥/٥/ ٥٥/٥/ ٥٥/٥/ ٥٥/٥/ * ـ ٥٥/٥/		
فعولن فعولن فعولن فعولن * ـ فعولن	المتقارب (ع : ١ ، ض : ١).	
= = = = * ـ فعو	المتقارب (ع : ١ ، ض : ٣).	علّة : حذف "فعولن" في الضرب (تقييدًا) . (الخليل)

الصور المتداخلة في البحور العروضية

الصورة الوزنية	الأبحر الممكن نسبتها إليها	أسباب التداخل ومصادره
١٠- /٥/٥٥ /٥/٥٥ /٥/٥٥ /٥/٥٥ *ـ /٥٥ فعولن فعولن فعولن فعولن *ـ فعو	المتقارب (ع : ١ ، ض : ٣)	
= = = = *ـ فع	المتقارب (ع : ١ ، ض : ٤)	علّة : بتر الضرب (تقييدًا) (الخليل)
١١- /٥/٥٥ /٥/٥٥ /٥ فعولن فعولن فع × ٢	أ- المتقارب (ع : ٢ ، ض : ٢=٦)	علّة : بتر العروض والضرب. (الأخفش)
= = = =	ب- المتقارب (ع : ٣ =)	علّة : = = = (رضيّ الدّين ابن الحنبلي)
فعولن مفاعيلن × ٢	جـ- الطويل (المشطور)	علّة : شطر الطويل . (جلال الحنفي)

تعطي الصُّور الوزنية المتداخلة التي تضمَّنها الجدول تصوّرًا عامًّا لما احتواه البحث من تفصيلات عن أنماط التداخل وأسبابه والمصادر التي أوردت تفصيله ، وهذا في جملته يقود إلى عدد من النتائج أهمها :

١ - ليس كلّ ضروب الوزن ،فيما وقف عليه البحث ، يتداخل ؛ فالأوزان المتداخلة هي :

الطويل كله (ضروب)،المديد كله ،البسيط (ع : ٢ ،ع : ٣) [1]، الوافر كله الكامل كله ،الهزج كله ،الرّجز كله ،الرّمل (ع : ١ ، ض : ١ ، ٢ ، ع : ٢ ، ض : ٢ ، ٣) ،السريع كله ،المنسرح كله ،الخفيف كله المضارع كله ،المقتضب كله ،المجتث كله ، المتقارب (ع : ١ ، ع : ٢ ، ض : ٢) ، المتدارك .

أما ضربا العروض الأولى من البسيط والضرب الثالث من العروض الأولى للرّمل ،والضرب الأول من العروض الثانية للرّمل أيضًا فلا تتداخل بغيرها من الأوزان .

٢ - إنَّ هذا التداخل يكون بين أضرب البحر الواحد ، أو بين أبحر مختلفة،كما يكون بين الأضرب والأبحر معا .

٣ - إنَّ هذا التداخل كان محصورًا في أنماط قليلة من الأوزان ولكنَّ مستدركات العلماء على هذا العلم ،وإنكار بعضهم لبعض الأوزان ،واختلافهم في تقدير التجزئة التي يقطَّع عليها الوزن - أدّى إلى توسيع إمكانيّة تردّد نسبة الوزن (وزن ما) إلى أكثر من بحر أو ضرب وزني بما يعني التداخل في محصّلته .

---

(١) الإشارة هنا إلى العروض دون تحديد لضرب تعني ما تشمله من ضروب وزنية ف(ع : ٢) من البسيط تعني الإشارة إلى ضروبها الثلاثة وإنما يُشار إلى الأضرب متى كان هناك ضربٌ لا يعرض له التداخل .

٤ - لا تداخل دون تغيير في بنية الوزن ،وليس كلّ أنواع التغيير تؤدي إلى التداخل . وأكثر صور التداخل ناشئ عن علل مستدركة على عروض الخليل وقد يصحب هذه العلل زحافٌ خليلي أومستدرك ، كما أنَّ هذه الزّحافات والعلل ليست على درجة واحدة في إحداث التداخل .

٥ - إنَّ هذا التداخل لا يكون عن مجرّد التغيير وإنّما هو محكوم بعدد من الأسباب أهمها : نوعيّة التغيير ،وموقعه ،وطبيعة الأبحر المتداخلة .

٦ - إنَّ هذا التداخل لا يعرض فقط للأبيات المفردة في القصيدة أو المقطّعة الواحدة ،فمنه ما يشمل القصيدة كلّها .

٧ - أكثر البحور عرضة للتداخل الكامل وهو يشمل فروعه كلّها على تفاوت بينها ، فمنها ما تتداخل ببعضها إن في العروض وإن في الضرب ومنها ما تتداخل بفروع أخيها في الدائرة (الوافر) (ضرب واحد) وأخرى تتداخل بأبحر أخرى من دوائر مختلفة ؛حيث تتداخل بأبحر دائرة المجتلب (الرّجز ، الرّمل ، الهزج) وبأبحر من دائرة المشتبه (السريع ، المنسرح ، المقتضب ، المجتث .)

وانتقال بحرٍ ما في دائرة إلى بحر آخر في دائرة أخرى ليس أمرًا خاصًّا بالكامل ،وإنما يكون في أبحر أخرى ، فالمديد ، وهو يدخل في الرّمل عند الراوندي ، يتداخل بالبسيطِ والكاملِ ،والرّجزِ ،والمقتضبِ ،والخفيفِ . والبسيطُ - مع ما هو مشروحٌ في تصنيف المجزوّ منه في الرّجز وفي المجتث - تتداخل بعض فروعه بالمنسرح والسريع والمتقارب .

والوافرُ يتداخل بالهزج ،والرّجز ،والكامل ،والمجتث ، والمضارع ،والمتقارب وأنماط أخرى من الدّوبيت .

والسريعُ يتداخل بالرّجز وبالكامل ، كما يتداخل المنسرحُ بالرّجز وبالكامل والسريع والخفيف . كما أنَّ هذا الأخير يتداخل بالمتدارك والمضارع وأبحر أخرى مهملة . وكذلك المقتضبُ ، وهو فرعٌ في الرجز لدى الجوهري ، يتداخل بالوافروالمتدارك . أما المجتث ،وهو فرع في الخفيف لدى الجوهري ونوعٌ متميّزٌ من وزن " مفعول " لدى الرّاوندي ،فتتداخل بعض فروعه بالمضارع وبأنماط من الدُّوبيت . . . وأمّا المتقارب فتتداخل ضروبه بعضها ببعض كما قد يتداخل بمشطورٍ من الطويل .

٨ - وبناءً على ذلك فإنه يمكن القول بأنَّ أكثر البحور تشابكاً ببعضها وبأبحر الدّوائر الأخرى أبحر دائرتي المجتلب والمشتبه وأنَّه لا أساس متيناً للركون إلى أنَّ أبحر الدائرة الواحدة أقرب في إيقاعها إلى بعض ، فتتبّع ظاهرة التداخل لا ينهض بهذا بقدر ما يشايع حقيقة أنَّ الأوزان - من أيّ الدّوائر كانت - من السهل أن تخرج بإيقاعها إلى إيقاع آخر. كما أنَّه لا أساس مطّردًا لوصف إيقاعات بعض البحور بأنَّها بسيطة أو مركّبة فإنَّه يمكن تقطيع أوزان بعض البحور المختلفة الأجزاء (دون تقدير لمحذوف) إلى أجزاء متفقة . ومن أمثلة ذلك ما سلكه الرّاوندي في تقطيع المقتضب على " فعْل " ثماني مرّات وفي تقطيع المجتث على " مفعولُ " وغيره من البحور ،وما سلكه عبد الفتاح بدوي في تقطيع الخفيف على المتدارك . وكما يظهر ذلك عند أصحاب المناهج ،يظهر أيضا في قابليّة بعض الأوزان للتّقطيع على أبحر متفقة الأجزاء، ومن ذلك إمكانيّة تقطيع المنسرح ؛المطوي والمقطوع

على ضربي العروض الثانية من الكامل ،وتقطيع المقتضب سالم الصدر والابتداء على مجزوّ المتدارك .

وتوضيحًا لما سبق يُقدِّم البحث فيما يلي خلاصات متدرّجة عن بعض النقاط سالفة الذكر تأتي على النحو التالي :

- أنواع التداخل ، مراتبه ، أسبابه ، ضوابط تمييز البحور .

أنواع التداخل

سبقت الإشارة إلى أنَّ التداخل يكون بين أضرب البحر الواحد أو بين أبحر مختلفة، كما يكون بين الأضرب والأبحر معًا .

ويحسن التّنبيه هنا إلى أنّ التداخل بين أضرب البحر الواحد يشمل أيضًا الأعاريض باعتبارها ضروبًا في البحر، ويدلّ على ذلك تمايزها في الإطار النّظري والواقعي، فأمّا النّظري، فيدلّ عليه حصر العروضيين لضروب البحر الواحد في مداخل الأبواب، مدخلين فيها الأعاريض . وأما الواقعي، فإنَّ الشعراء قلَّ أن يخلطوا بين أضرب الأعاريض الواحدة .

كما يحسن التذكير هنا بأنَّ المراد بالتداخل بين الأضرب اجتماعها أو احتمال الوزن الواحد النسبة إلى أكثر من ضرب في البحر الواحد إما بسبب الإطلاق والتقييد أو بسبب اختلاف في التصنيف . وأنَّ المراد بالتداخل بين الأضرب والأبحر معًا يشمل ورود ضربين من بحر واحد في قصيدة واحدة يشتبهان ببحرٍ آخر، كورود ضربي العروض الثانية من السريع في قصيدة واحدة يمكن نسبتها إلى المنسرح . كما يشمل اشتباه ضرب مختلفٍ على تحديد موقعه داخل البحر الواحد، ببحر آخر .

وفي ضوء هذه الاعتبارات تُقسَّم أنواع التداخل كالآتي :

١ - تداخل بين الأضرب :

ويتمثّل هذا في الصُّور: "١ - ٣، ١٥، ١٦، ٢٤، ٢٥، ٢٩، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٥٠ - ٥٤، ٥٦، ٦٩، ٧٠، ٨١، ٩٣ - ٩٨، ١٠٨ - ١١٠ ".

٢ - تداخل بين الأبحر :

ويتمثل هذا في الصُّور : " ٤-١١ ، ١٧-٢٠ ، ٢٣ ، ٣٠-٣٩ ، ٤٢-٤٤ ، ٥٥ ، ٥٧-٦٣ ، ٧١-٧٥ ، ٧٨-٨٠ ، ٨٦-٩٢ ، ٩٩-١٠٦ ".

٣ - تداخل بين الأضرب والأبحر معًا :

ويتمثّل هذا في الصُّور : " ١٢-١٤ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٦-٢٨ ، ٤٠ ، ٤٧-٤٩ ، ٦٤ ، ٦٥-٦٨ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٢-٨٥ ، ١٠٧ ، ١١١ ".

والنّاظر في هذه الصُّور يجد أنَّ أكثرها تداخلاً هو ما كان بين الأبحر ، إذ يبلغ مجموعها سبعًا وخمسين صورة . أمّا ما كان بين الأضرب ، وبين الأضرب والأبحر معًا فهما على ما بينهما من تقارب في النّسبة ، حيث يبلغ مجموع الأولى تسعًا وعشرين صورة ، ويبلغ مجموع الأخيرة خمسًا وعشرين صورة ، يقلّان عن نسبة التداخل بين الأبحر .

كما يلحظ هنا أنَّ التداخل بين الأضرب لا يؤثّر - غالبًا - على قافية البيت حيث لا جمع بين ضربين مختلفين إلا في الكامل والسريع حيث ترد في القصيدة الواحدة منهما " فعِلن " و " فعْلن " . أما سائر الصُّور فالتداخل فيها لا يترتب عليه اختلاط أنواع القوافي ببعضها ولا يخرج فيها التداخل عن ثلاثة أمور بنسب متقاربة ، أولها : الاختلاف في التصنيف وذلك على نحو ما في مجزوّ البسيط أحذ العروض والضرب مخبونهما ، وثانيها : الإطلاق والتقييد وذلك على نحو ما في الضرب الأول من الطويل ، وثالثها : الانتقال من عروض إلى

عروض مع بقاء الضرب كما هو وذلك كالجمع بين الضّرب الثالث من العروض الأولى للكامل والضرب الثاني من العروض الثانية منه، حيث العروض في الأول "متفاعلن" وفي الثاني "فعِلن" أمّا الضرب فيهما فهو "فعْلن".

وهذا الانتقال في الأعاريض يكون أيضًا في صور أخرى من الكامل كما يكون في الطّويل والبسيط والسّريع والرّمل والخفيف. وهوفي الطويل والسريع لا يكون إلا على شذوذ حيث يأتي التداخل فيهما بين عروضين لم يثبت الاستعمال الشعري استقلالية إحداهما عن الأخرى وإنما هو كالجمع بين السالمة والمحذوفة في العروض الأولى من المتقارب مع فارق بينهما وبين هذا البحر من حيث القلّة والكثرة، وقبول العلماء لذلك، ففي المتقارب قلّ أن تأتي قصيدة إلا وفيها هذا الانتقال ممّا جعله مأنوسًا لدى العلماء وليس كذلك الطويل والسّريع.

أما الانتقال من عروض إلى أخرى في الرّمل والخفيف فقد جاء بين عروضين أثبت الاستعمال استقلاليتهما ولعلّ الذي شجع الشعراء على ذلك إكثارهم في هذين البحرين من وصل قسيم البيت بقسيمه الاخر وهو ما يعرف بالمدمج أو التّدوير ممّا قد يخفي هذا الانتقال فيهما.

أمّا البسيط والكامل فالانتقال فيهما من عروض إلى أخرى، قد جاء في مثل ما هو في الطويل والسريع، وفي مثل ما هو في الخفيف والرّمل.

وكما تختلف أنواع التداخل من حيث جريانها في البحر الواحد أو في بحور مختلفة، تختلف أيضًا مراتبه من حيث التأسيس والاستدراك على ما هو مشروحٌ فيما يلي.

مراتب التداخل

ارتأى البحث حصر ما توصّل إليه من صور وزنيّة متداخلة في بحور العروض أو الشّعر العربي عامة في ثلاث مراتب تمثّل في ذات الوقت مسبّبات التداخل ، وهو ما جرى تفصيله في خلاصات المجموعات الإحدى عشرة، وذلك للتّمكين من الرؤية الشّمولية للأنماط الوزنيّة المتداخلة في ظلّ قواعد علم العروض الموروثة عن الخليل وغيرها من الأنماط التي جاءت نتيجة استدراكٍ عليه. وتلك المراتب هي :

١ - تداخل ناشيء عن زحافات وأحكام خليلية .

٢ - تداخل ناشيء عن زحافات وعلل مستدركة لا تخرج عن القواعد الكلّية لعروض الخليل وتشمل بعض ما لم يرد عنه أو ممّا لم يأخذ به أو ممّا منعه بحكمٍ من الأحكام أو المقتضيات كالمعاقبة أو المراقبة أو جزء (من العروض و الضرب) أو إتمام لم يقل بهما ، أو جمع بين عروضين ، أو خرم أو خزم غير لازمين في غير ما حدّد من مواضع .

٣ - تداخل ناشيء عن أسس منهجية : وتشمل أخذ بعض العروضيين بمذاهب أو مناهج في تقطيع الأبيات وبناء أوزان البحور ، وطرد بعض علل الأعاريض والضروب في الحشو ، والتزام الخرم في أبيات القصيدة ، والجزء من الصّدر أو الحشو . وهي في مجملها مغايرة لمنهج الخليل .

وتفصيل هذه المراتب مطبّقة على الصّور الوزنيّة المذكورة في الجدول كالآتي :

١ - تداخل ناشيء عن زحافات وأحكام خليلية :

ويتمثل هذا في الصّور " ١٦ ، ٣٥ : حـ ، د ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٢ - ٤٤ ، ٤٧ : أ ، جـ ، ٤٨ : أ ، جـ ، ٤٩ : أ ، جـ ، ٥٦ - ٥٨ ، ٦٥ : أ ، د ، ٦٦ : أ ، جـ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ١٠٣ : أ ، حـ ، ١٠٨ - ١١٠ ".

والدّارس لهذه الصّور يلحظ أنّ التداخل هنا يشمل فروعـــاً من الوزن في الوافر ، والكامل ، والهزج ، والرّجز ، والرّمل ، والسريع ، والمنسرح ، والخفيف ، والمضارع ، والمجتث ، والمتقارب .

أمّا الطويل ، والمديد والبسيط ، والمقتضب فلا تداخل فيهـــا وفق أحكام الخليل . كما يلحظ أنّ هذا التداخل شمل صوراً مـــن أنواع التداخل الثلاثة ، فمن أمثلة التداخل بين الأضرب (بمعنى احتمال الوزن النسبة إلى أكثر من ضرب) التداخل بين الضرب الأول مـــن العروض الأولى للرّمل والضرب الثاني من العروض الثانية منه وهو ما تمثّله الصّورة " ١٦ " ومثلها الصّور " ٥٦ ، ١٠٨ - ١١٠ " .

أمّا التداخل بين الأبحر فيكون بين الوافر والهزج " ٣٦ ، ٣٧ " وبين الكامل والرّجز " ٤٢ - ٤٤ ، ٤٧ : أ ، جـ ، ٤٩ : أ ، جـ ، ٥٧ ، ٥٨ " ، وبين الكامل والمنسرح " ٧٤ " وبين الخفيف والمنسرح " ٨٤ " وبين المضارع والمجتث " ١٠٣ : أ ، جـ " .

وأما التداخل بين الأضرب والأبحر فيكون بين ضربي العروض الثانية من السريع وضربي العروض الثانية من الكامل مما تمثّله الصورتان " ٦٥ : أ ، د ، ٦٦ : أ ، جـ " .

وقد جاء هذا التداخل على اختلاف أنواعـــه عن تغييـــرات في الوزن أتاحها عروض الخليل نتيجة لما استظهره من شعـر العرب .

وتنحصر تلك التغييرات في العصب في الوافر " ٣٦ " ، والنّقص في الوافر والكفّ في الهزج " ٣٧ " والإضمار في الكامل فقط " ٤٢ ، ٤٧ : أ ، ج ٥٧ ، ٦٥ : أ ، د ، ٦٦ : أ ، حـ " أو الإضمار في الكامل وخبل "مفعولات " في المنسرح " ٧٤ " والوقص في الكامل والخبن في الرّجز " ٤٣ ، ٤٨ : أ ، ج ، ٣٥ : ج ، د " والخزل في الكامل والطّي في الرّجز " ٤٤ ، ٤٩ : أ ، ج ، ٥٨ " وقبض "مفاعيلن " في المضارع وخبن " مستفع لن " في المجتث " ١٠٣ : أ ، حـ ".

كما أنّ من صور التداخل عنده ما كان نتيجة إطلاق أو تقييد في الوزن " ١٦ ، ٥٦ ، ١٠٨ - ١١٠ " أو نتيجة أيضاً للخزم على نحو ما هو مبيّن في الصّورة " ٨٤ ".

وتنبىء هذه التغييرات في مجملها عن قبول الخليل لها ما كانت تحقّق - في الغالب - وظيفة جمالية كالتخفيف من توالي الحركات ممّا هو مبيّن في الوافر والكامل ، أو التخفيف من توالي السكنات ممّا هو واضح في الرّجز ، أو تلوين الإيقاع . ولا بأس لديه فيما قد يترتب عليها من تداخل بعض البحور في بعض شريطة ألا يؤثّر هذا التداخل على قافية البيت . ودليل هذا اباحته التداخل بين مجزوّ الوافر والهزج في حالة كون الضرب معصوباً علّة ومنعه التداخل بين ضربي مجزو الوافر " مفاعلتن " و "مفاعيلن " في قصيدة واحدة ، بالإضافة إلى منعه قبض "مفاعيلن " في الضرب الأوّل من الطويل ، وخبن " فاعلن " في العروض الثانية من المديد وذلك للحفاظ على قرار الإيقاع في قافية البيت واستقلالية الضروب .

أمّا ما كان من اباحته الجمع بين ضربي العروض الثانية من السّريع " فعِلن " و "فعْلن " فذلك لعلّة مضى بيانها .

وقد وعى العلماء بعض صور ذلك التداخل في عروض الخليل ونبّهوا إليه ، ووقف بعضهم إزاء بعضها موقفا إ دّا ،ويظهر ذلك لدى الرّاوندي في القديم ،حيث أخذ على الخليل إجازته ألوانًا من الزّحاف ينقلب بها البيت إلى وزن آخر مما سوف يأتي بيانه بعد . كما يظهر ذلك الرفض لبعض الصّور المتداخلة في دراسة معاصرة قام بها محمّد العلمي عن عروض الخليل ومستدركات بعض العلماء ، رفض خلالها القول بتشابه الكامل والرّجز والسريع حيث قال : " إنّ الوحدة الإيقاعية في حشو الكامل تكون إمّا " متفاعلن " أو "مستفعلن " . وفي حشو الرّجز هي "مستفعلن " أو " مفاعلن " أو مفتعلن " أو " فعلتن " ، وفي السريع هي كما في الرّجز. ويتميّز الكامل أوّلاً عن الرّجز والسّريع بانعدام صورة "مفاعلن " و "مفتعلن " و "فعلتن "فيه . فإذا دخل دور العروض والضرب في التّمييز وعدمه ، ظهرأنّ السريع يتميّز بأعاريضه وأضربه المخالفة لأعاريض الكامل والرّجز وضروبهما ، ولا يلتقي معهما إلا في الضرب " مفعولن " ،إلا أنّه في السريع خاصّ بالمشطور ،وهو في الكامل والرّجز في السداسي منهما . وهكذا ،لا يبقى من تشابه بينهما ،إلا حالة وجود "مستفعلن " في الكامل . ويؤدّي الاختلاف الحاصل بين باقي الحالات ،بما فيها حالات العروض والضرب، وهي أساسيّة في تمييز إيقاع عن آخر إلى أنّ القول بالتشابه الشديد بين هذه الأبحر الثلاثة يحتاج إلى أدلّة تنفي هذه وتلغيها".(١)

فأمّا قوله بأنّ الكامل يتميّز عن الرّجز والسريع بانعدام صورة "مفاعلن " و " مفتعلن " فمبنى ذلك لديه أنّه لم يجد هذه

---

(١) العروض والقافية : دراسة في التأسيس والاستدراك" ص ١٤٦-٠٧ .

الصّور في الكامل إلا في أبيات قليلة ذكرها أبو العلاء ، ومع التّسليم بندرة هذه الصّور في الكامل فإنّ ذلك لا يُبرّر إلغاءها من هذا البحر وذلك لمجيئها في شعر العرب الفصحاء ،فمما وقع فيه الوقص "مفاعلن" ولم يذكره محمد العلمي ما ذكره السّهيلي لعبدالله بن الزّبعرى :

تنكّلوا عن بَطْنِ مكّة إنّها كانت قديمًا لا يُرام حَريمُها

ستّون ألفًا لم يئوبوا أرْضهم ولم يَعِشْ بَعْد الإياب سَقيمها (١)

(مستفعلن مستفعلن مستفعلن مفاعلن مستفعلن متفاعلن)

ففي البيتين وقص وذلك في موضوع قوله "تنكّلوا" في البيت الأول ، وفي موضوع قوله "ولمْ يعش" في البيت الثاني ، وتفقّد الأشعار قد يظهر العديد من النصوص المُصوّرة لهذا اللون من التّغيير .

أما قول العلمي بأنّ السّريع يتميز بأعاريضه وأضربه المخالفة لأعاريض الكامل والرّجز فغيرصحيح ، فضربا العروض الثانية من السريع؛ المخبول المكشوف (مستفعلن مستفعلن فعِلن × ٢) ،والأصلم (مستفعلن مستفعلن فعلن * ـــ فعْلن) يتداخلان ، كما تقدّم شرحه في ثنايا الرّسالة ، بضربي العروض الثانية من الكامل ، الأحذّ (متفاعلن متفاعلن فعلن ×٢) والأحذّ المضمر (متفاعلن متفاعلن فعلن * ـفعْلن) في حال إضمار أجزائهما . وقد جرى ذلك التداخل في شعر القدماء والمحدثين ، فممّا وقع فيه ذلك في الشّعر القديم قصيدة للحارث بن حِلّزة أوّلها :

---

(١) الرّوض الأُنف في شرح السّيرة النّبوية لابن هشام " ١/ ٢٨٢ .

لِمَنِ الدِّيارُ عَفَوْن بالحبْسِ آياتُها كَمَهارقِ الفُـرْسِ

(متَفاعلـن متفاعلـن فعْلن متفاعلن متفاعلـن فعْلـن)

وفيها يقول :

يَحْبُوك بالزَّغْفِ الفُيُوضِ علـى هِمْيَانِها والدُّهْمِ كالغَـرْسِ

متْفاعلـن متْفاعلـن فعلـن متْفاعلـن متْفاعلـن فعْلـن

(= = = =)

مستفعلـن مستفعلـن فعلـن مستفعلن مستفعلـن فعْلـن

و بالسَّبيك الصُّفْر يُضْعِفُهَـا و بالبغايا البِيضِ واللُّعْـسِ (١)

مفاعلـن متْفاعلـن فعلـن مفاعلـن متْفاعلـن فعْلـن

(= =)

مستفعلـن مستفعلن

ولو كان البيتان الثاني والثالث منفردين لا حتملا النسبة إلى الضرب الثاني للعروض الثانية من السريع أو الضرب الثاني من العروض الثانية للكامل المـزاحـف بالإضمار في البيت الأول، وبالإضمار والوقص في البيت الثاني .

وقد وقع هذا التداخل في قصيدة للمتنبي من بحر الكامل أوّلها :

اثْلِثْ فإنّـا أيُّها الطَّلَـلُ نَبْكي وتُرْزِمُ تَحْتَنا الإِبِـلُ

متْفاعلـن متْفاعلـن فعِلـن متْفاعلـن متفاعلـن فعِلـن

(= = =)

مستفعلن مستفعلن مستفعلن

ففي هذه القصيدة من الأبيات ما يحتمل نسبته إلى السريع ، وفيها أيضا ما يحتمل نسبته إلى الكامل والمنسرح . فأمّا ما يحتمل نسبته إلى السريع فيتمثّل في البيتين " ١٠، ٣٤ " وهما :

---

(١) المفضّل الضّبي " المفضّليات " القصيدة رقم "١٤" ص ١٣٢-٤٠

١٠- قَالتْ : أَلا تَصْحُو فَقُلْتُ لها أَعْلَمْتِني أنَّ الهوى ثَمِلُ

٣٤- والقومُ في أعيانهم خَزَرٌ والخَيْلُ في أعيانها قَبَلُ

(مُتْفاعلن مُتْفاعلن فعِلن مُتْفاعلن مُتْفاعلن فعِلن

مستفعلن مستفعلن فعِلن مستفعلن مستفعلن فعِلن)

وأما ما يحتمل نسبته إلى المنسرح فيتمثّل في الأبيات الآتية :

٣ - لو كُنْتَ تَنْطِقُ قلْت : مُعْتَذِرًا بي غيرُ ما بكَ أيُّها الرّجلُ

٥ - إِنَّ الذين أَقَمْتَ واحْتَمَلُوا أيّامُهُمْ لِديارهِمْ دُوَلُ

١٩- شكوى العَليل إِلى الكَفيلِ لَهُ أنْ لا تمُرَّ بجسمه العِلَلُ

٢٠- قالت : فلا كَذَبَتْ شجاعَتُهُ أَقْدِم فَنَفْسُكَ مالَها أَجَلُ

٢١- فهو النِّهايَةُ إنْ جَرى مَثَلٌ أو قيلَ يوم وغىً: مَن البطَلُ

٣٨- تعطي سِلاحَهُمُ وراحُهُمُ ما لم تَكُن لِتَنالَهُ المُقَلُ

٤٠- لولا الجهالة ما دَلَفْتَ إِلى قَوْمٍ غَرِقْتَ وإنَّما تَفَلُوا

٤٧- لا يُشْهِرُونَ على مُخالِفِهِمْ سَيْفًا يقومُ مَقَامَهُ العَذَلُ (١)

(مُتْفاعلن متفاعلن فعلن مُتْفاعلن متفاعلن فعلن

مستفعلن فعلات مفتعلن مستفعلن فعلات مفتعلن)

فهذه الأبيات تحتمل أن تكون من الضرب الأول للعروض الثانية من الكامل أو الضرب الأول من المنسرح (المطوي) ،المزاحف حشوه

---

(١) "ديوان أبي الطّيب المتنبّي بشرح أبي البقاء العكبري"
٣/٢٩٩- ٣١١ ه

بالخبل . وقد تقدّم ،فيما مضى ، قصيدة ل "كعب بن مَعْدان الأشقري" كقصيدة المتنبي في احتوائها لأبياتٍ يمكن نسبتها -في ضوء ما قنّن الخليل -إلى الكامل أو السّريع ، و أبيات أخرى يمكن نسبتها إلى السريع أو المنسرح .

واحتواء عروض الخليل لهذه الصّور المتداخلة تعبيرٌ صادقٌ لما وجده في الواقع الشّعري القديم من تداخل بعض الأنماط الوزنيّة ، ووصفٌ صادقٌ لموسيقى الشّعر العربي في جملته .

وهو إذ يجعل من صور الأوزان ما يمكن نسبته إلى الكامل أو السّريع ،يحتكم إلى تراث شعري تداخلت فيه هذه الأنماط الإيقاعية ولكنّها في الوقت ذاته انمازت. وهذا التداخل في واقع الشّعر العربي القديم أباح له أن يعطي كليهما مسمّى خاصا ،فالسّريعُ مخبول العروض والضرب مكشوفهما ورد منفردًا لا يشاركه شيء من "متفاعلن" كما ورد متداخلاً في سياق شعري قوامه "متفاعلن" وكذلك الضرب الأول من المنسرح ، و معصوب مجزوّ الوافر ،والرّجز ،والمضارع ، وردت كلٌّ من هذه الأوزان منفردةً لا يشاركها شيءٌ من خصائص البحور المشابهة لها ،كما وردت متداخلة في سياق الكامل ،والهزج ،والكامل ، والمجتث .

و نتيجةلهذا الاشتراك والتّفرّد في هذه الأوزان كان تصنيف الخليل لأبياتٍ في الكامل وأخرى من ذات الوزن في الرّجز . وليس ذا من باب الخلط بين الأوزان فالعبرة هنا بتناسق الإيقاع وهو أمر موكول أولا إلى الشاعر الذي أبدع هذه الأوزان من قبل أن يُوجِد الخليلُ عروضَه .

٢ - تداخل ناشيء عن زحافات وأحكام مستدركة :

ويتمثّل ذلك في الصّور : " ١ - ٣ ، ١٠ - ١٥ ، ٢١ ، ٢٣ - ٢٩ ، ٣٤ - ٣٥ : أ ، ب ، ٣٨ ، ٣٩ : أ - د ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ : ب ، ٤٨ : ب ، ٤٩ : ب ، ٥٠ - ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ : أ ، د ، ٦٧ - ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٥ - ٨٣ ، ٨٥ : أ - هـ ، ٩١ - ٩٨ ، ٩٩ : أ ، جـ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٤ : أ ، جـ ، ١٠٥ : أ ، جـ ، ١٠٦ : أ ، هـ ، ١١١ ".

والدّارس لهذه الصُّور يلحظ أنَّ التداخل فيها يشمل فروعًا من البحور الخمسة عشر كما يشمل بعض فروع المتدارك الذي أهمله الخليل ، وأنَّ هذا التداخل شمل صورًا من الأنواع الثلاثة للتداخل ، فأمّا التداخل بين الأضرب فجاء بمعنى الجمع ، على نحو ما يكون بين الضَّرب الثالث من العروض الأولى للكامل ، والضرب الثاني من العروض الثانية منه ، وهو ما تمثّله الصُّورة " ٥١ " ومثلها الصُّور : " ٢ - ٣ ، ١٥ ، ٢١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٦٤ : أ ، د ، ٦٩ ، ٨١ " كما جاء بمعنى احتمال الوزن النسبة إلى ضربين مختلفين بسبب التّقييد على نحو ما يكون بين الضرب الأول من الطويل أو الضرب الرابع المقصور ممّا تمثّله الصُّورة رقم " ١ " ومثلها الصُّور : " ٢٩ ، ٤١ ، ٥٤ " أو بسبب اختلاف في تصنيف الوزن على نحو ما يظهر في ردّ بعضهم موحّد الرجز إلى المنهوك والمشطور وهو ماتمثله الصورة " ٧٠ " ومثلها الصُّور : " ٢٤ ، ٢٥ ، ٩٣ - ٩٨ " .

أمّا ما جرى فيه التداخل بين الأبحر فكان نتيجة لعددٍ من التغييرات ، منها المدّ في حشو المديد " ١ " ، ومنها إجازة مامنعه الخليل من زحاف ، كالعقل في جميع أجزاء الثاني من الوافر ، والقبض في جميع أجزاء الهزج " ٣٥ : أ ، ب " ، وترك المراقبة في بعض البحور

فاستجازوا القبض والكف معًا في صدر المضارع وابتدائه " ٣٩ : جـ "
وإتيان "مفعولات " في المقتضب مخبولة " ١٠٠ " أو سالمة " ١٠١ : أ "
كما استجازوا كفّ " فاعلاتن " في الخفيف بغير معاقبة " ١٠٥ : أ "
وخبن "فاعلاتن " في المضارع " ١٠٤ : جـ " ، وطي " مستفعلن " في
مجزوّ الخفيف " ٩٩ : جـ ". ومنها الأخذ بما لم يذكره الخليل من
زحافات وعلل كطيّ عروض مجزوّ البسيط مقطوع العروض والضرب " ٢٣ : أ "،
والخرم فيما كان أوّله فاصله على نحو ما في الكامل " ٥٥ " أو سبب
على نحو ما في المنسرح " ٨٢ ، ٨٣ " أو إجرائه في الصدر والابتداء معًا
كالعقص في صدر الثاني من الوافر وابتدائه " ٣٤ : أ " والشَّتر في صدر
المضارع وابتدائه " ٨٥ : د " ، وبتر عروض مجزوّ المتقارب وضربه
معًا وشطر الطويل " ١١١ " والأخذ ببعض أنماط الدُّوبيت " ١٠٦ : هـ "
وكذلك الأخذ بما لم يذكره الخليل من أوزان يتنازعها أكثر من بحر ،
كمشطور المديد " ١٢ " ومشطور البسيط " ٢٦ " و مجزوّ الوافر مقطوف
العروض والضرب " ٣٩ : أ " و مجزوّ الهزج محذوف العروض والضرب
" ٤٠ : جـ " ومثل ذلك يقال في الصُّور " ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٦ - ٨٠ ".
ومنها الأخذ بزحافاتٍ في بعض هذه الأوزان المستدركة مما وسّع دائرة
اشتباهها ، كالكفّ في مشطور المديد مما تمثّله الصُّورة " ١٤ " و مثلها
الصُّور " ٢٨ ، ٣٨ ، ٦٠ ، ٧٥ ، ٩١ ، ٩٢ ".

وقد اعتمد العروضيُّون في الأخذ بتلك الإضافات على جملة من
المسوِّغات ، نذكر هنا ، منها : تصرّف الشُّعراء من مختلف العصور ، فالجمع
بين عروضين أو ضربين في شعرٍ واحد من جملة ما تصرّف به بعض الشّعراء
الجاهليين والمحدثين في أشعارهم على نحو ما يظهر في شعرٍ من

الطويل للنّابغة الذّبياني ،وعامر بن جوين وعبد قيس بن خفاف البرجمي ، وفي شعرٍ من الرّمل لابن المعتز ،وفي شعرٍ من البسيط لامرئ القيس والأسود بن يعْفر وعبيد بن الأبرص والأعشى ،وفي شعرٍ من الكامل للمسيّب بن علس والرّبيع بن زياد والعباس بن الأحنف ،وفي شعرٍ من الرّجز ومن السريع والمنسرح والخفيف لشعراء آخرين .

ومثل ذلك يُقال فيما كان من تداخل بين البحور ، كتداخل الوافر المعقول بالهزج المقبوض ، والوافر بالمضارع ،والكامل بالرّمل ،والخفيف بالمنسرح وبالمتدارك ،والمقتضب بالخفيف وبعض صور المضارع بالمجتث.

كلّ هذا كان له سندٌ شعري ، وكذا الأمر فيما روته العلماء من أوزان حائرة النّسب كمجزوّ الوافر مقطوف العروض والضرب ،ومجزوّ المنسرح مكشوف العروض والضرب ، ومجزوّ الخفيف مقصور العروض والضرب مخبونهما ، بل إن من تلك الأوزان المستدركة ما مُثّل له بشعرٍ يُنسب إلى الشعراء الجاهليين على نحو ما يُنسب للسّليك بن السّلكه من شعرٍ يحتمل النِّسبة إلى المديد تامًّا أومشطورًا أو إلى مجزوّ الرّمل محذوف العروض والضرب ، وعلى نحو ما يُنسب لامرئ القيس والحارث بن حلش السلمي من شعر يحتمل النسبة إلى البسيط تامًّا أومشطورًا بالإضافة إلى ما يُروى من أشعار للمحدثين في ذلك مما هو مضمّنٌ فيما مضى في المجموعات الإحدى عشر ،وفيما يأتي من ملاحق .

ولم تكن تصرّفات هؤلاء الشّعراء هي المستند الوحيد لما ذُكِر من صور في هذا القسم ،فثمّة مسوّغ آخر ساهم في توسيع نطاق التداخل وهو أنّ بعض العروضيين لم يُقيِّدوا الزِّحاف فيما قيّده الخليل من مواضع وإنّما جوّزوه أيضًا فيما لم ينصّ عليه من مواضع أخذًا بقياس الجزء على

الجزء وادارته حيثما دارت التفعيلة ما لم يخلّ ذلك بتناسق الإيقاع وينبو عنه الذّوق ، فالأخفش جوّز ، قياساً على عروض مجزوّ المتقارب ، بتر ضرب المجزوّ كما جوّز قبض "مفاعيلن" في عروض الهزج ، والحذف في عروض الطويل ، وتوسّع أيضاً في موضوع التّقييد فجوّز القصر في الطويل والهزج . وكذلك صنع مَنْ بعده رغبة في إعطاء مزيدٍ من الحرية للشاعر في اختيار أنسب الإمكانات الموسيقيّة في قولبة ألفاظه ومعانيه شعرًا .

كما أنَّ الجوهري وهو قد جوّز طي "مستفع لن" في الخفيف وكف "فاعلاتن" فيه بغير معاقبة ، جوّز أيضاً قبض "مفاعيلن" وكفّها معاً في المضارع دون الطويل والهزج وهو في الطويل قد جاء[1] مما يؤكّد ما صرّح به من أنَّ العبرة بما لا ينبو عنه الذّوق . .

وكذلك قبل بعض مَنْ جاء بعده ما هو أكثر من ذلك ، حيث قبل الزّمخشري[2] ، والزّنجاني[3] ، والأردبيلي[4] البناء على وزن مخترع خارج عن حدّ البحور وذكروا أنَّ حصر الأوزان في خمسة عشر ليس الغرض منه نفي عروبة ما كان خارجاً عنها وإنّما الغرض من ذلك حصر الأوزان التي قالت عليها العرب أشعارها وليس تجاوز مقولاتها

---

(١) وشاهده :

لَعمرك ما حُبّي مَعَاذة بالّذي * يُغيِّره الواشي ولا قدمُ العَهْدِ

ولا سوء ما جاءت به إذ أخالنا * غداة الرِّجال فيُناجونها بَعْدي

(فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعل فعولن مفاعيلن)

انظر : النّقاوسي "شرح القصيدة الخزرجيّة" ٧ و ٥ ؟.

(٢) "القسطاس" ص ٥٦-٧ .

(٣) "معيار النُّظّار" ٢و-ظ .

(٤) "مقدّمة كافية" ٣ و .

بمحظور في القياس . واستأنس الزّنجاني لذلك بأنّ الوزن المخترع ليس أبعد من كلام العرب في مسائل اخترعها النُّحاة ولم تتكلم العربُ بمثلها كالإخبار بالذي والألف واللام ،وإدخال الموصولات بعضها على بعض مع أنّهم لم يختلفوا في تسمية ذلك كلامًا عربيًّا.(١)

وعلى حين قبل أولئك كثيرًا من تصرّفات الشُّعراء رفض علماء الأخذ بها ،ويظهر هذا فيما اتجه إليه بعضهم من تصنيفٍ لها في باب الشّواذ على نحو ما فعل الشّنتريني وتابعه ابن جابر ،وفي حدّ بعضهم الشِّعر بما كان موافقًا لأبنية العرب في عدد حروفها وسكناتها . ووقف آخرون موقفا وسطًا ، فجوّز الأخفش الأخذ بالأبنية المستزادة متى كان قائلها عربيًّا سجيّته العربية ،وجوّز الزّجاج قبول ما لم يذكره الخليل من أوزان متى كانت مقاربة لأوزان العرب بوجه من الوجوه كالتّصريع، ونحا نحوه الزّجّاجي .

وقد وجدت هذه المذاهب في هذا العصر أنصارها ومعارضيها ، فعلى حين تسعى بعض الدراسات دائبة إلى تتبع الأوزان المستدركة،(٢) تميل غيرها إلى اطّراح تلك الأوزان بحكم القلّة والندرة ولما تتحسسه فيها من صنعة على نحو ما هو بيّن عند ابراهيم أنيس ،إذ ذكر في حديثه عن البحور أنّه لا يكاد يرى لمجزوء الخفيف إلا نوعًا واحدًا تبعه كُلّ الشعراء والتزموه جميعًا لا فرق بين المحدثين والقدماء . وهذا النّوع هو أن يكون شطر البيت "فاعلاتن متفعلن "(٣) وأنّ للمجتث

---

(١) "معيار النُّظّار" ٢ و-ظ .

(٢) من هذه الدّراسات دراسة د . شعبان صلاح " موسيقى الشِّعر بين الاتباع والابتداع ".

(٣) "موسيقى الشعر " ص ١٢١ .

صورة واحدةهي "مستفعلن فاعلاتن " وأنَّ ما ذكره أهل العروض من أحوال أخرى يعوزه الدّليل من شعرٍ صحيح النّسبة . وأنّه لم يعثر فيما رجع إليه على أمثلة تبرهن على ما زعموا إلا تلك الشواهد المنفردة المنعزلة التي ليست فيما يظهر لديه إلا وليد صناعة عروضيّة (١) .وهذا هو قوله أيضًا في أوزان أخرى لم تدخل في نطاق هذا البحث.

والظّن أنَّ العروضيين لم يكونوا فيما ذهبوا إليه من اجازة أو منع بمعزلٍ عن تصرّف الشعراء في الوزن ؛ فمجزوء الخفيف المستعمل لم يكن نوعًا واحدًا على نحو ما ذكر ابراهيم أنيس ، فقد استخدم بعض المحدثين أنواعًا أخرى ، منه ،كما تقدّم ،ما كان شطره مؤلّفًا من "فاعلاتن فعولن " كما أنّهم استخدموا للمجتث صورًا أخرى منها ما هو مشعّث الضرب أو مشعّث العروض والضرب معًا على نحو ما يظهر في شعر ابن المعتز ،وأنّهم حتّى في تلك المسائل التي أخذوا فيها بالقياس كانوا يحتكمون إلى معيار آخر وهو الذوق وربما أرفدوه بدرجة ثانية من السّماع و هي السّماع عن المولّدين . وقد يكون ما ذكره ابراهيم أنيس حقًّا في بعض ما لم ترد به نصوص شعرية من الأشعار المنظومة على عكس البحور الخليلية وغيرها من الأوزان المولّدة وبعض ما اقترحه الرّاوندي من أوزان .

أما ما يقال عن شذوذ تلك الأوزان أو قلّتها ، فإنَّ الشذوذ لا ينفي وجودها في واقع الشعر ، كما أنَّ القلة لا تبرّر إغفالها تراثًا أدبيًّا يمكن استثماره ،فإن الخليل أثبت المضارع والمقتضب على ندرتهما ، كما أثبت فروعًا من الأوزان نادرة الاستعمال كمجزوّ الخفيف مقصور

---

(١) (السابق) ص ١١٧ .

الضرب مخبونه ،و مجزوّ الرّمل مسبغ الضرب ،والضرب المقصور للعروض الثانية من المديد وغيرها مما نصّ العلماء على ندرته [(١)] . ثم إنَّ القلة أو الكثرة أمرٌ نسبي يختلف من جيل إلى جيل ويتّضح هذا فيما قدّمه ابراهيم أنيس من دراسة نسبة شيوع الأوزان ،فالخفيف مثلاً كما يقول بدأ متواضعًا في الشِّعر العربي لا تزيد نسبته عن الرّمل والمتقارب وأمثالهما ثم نهض نهضة كبيرة في الشِّعر العباسي ولم يكد ينتصف القرن الرابع الهجري حتَّى حلَّ المرتبة الثانية من أوزان الشِّعر العربي منافسًا في هذا بحري البسيط والوافر [(٢)] .

ولا يخفى ما لتلك الأوزان المستدركة من قيمة أدبية ليس لمجرّد الاستكثار والمضاهاة بها ،وإنّما لما تتيحه تلك الأبنية المطوّلة والمقصّرة على حد سواء ، من تنويع فني يلبّي مختلف الأغراض والمقاصد القولية التي يروم الشاعر الإفصاح عنها . وهي في جملتها أقرب إلى الشَّجاعة في التصرّف بالأوزان من التمرّد على القواعد الموروثة ،والدَّعوةُ إلى اطّراح تلك الأوزان إماتةٌ لما استنزفه الشَّعراء من طاقاتهم الإبداعية وإهدارٌ لما أفسحه لها العروضيّون من مساحة فيما صنَّفوا من كتب .

ويدع البحث هذا ليُبيّن مرتبة أعلى من مراتب التداخل وفق القواعد المحكمة من حيث التأسيس والاستدراك .

----

(١) انظر على سبيل المثال : " عروض الأخفش " ١٢ و ، " عروض الزّجّاج " ٥ و ، الشَّنتريني " المعيار في أوزان الأَشعار " ص ٧٤ ، ٧٩ ، ٩٤ .

(٢) " موسيقى الشِّعر " ص ١٩٣ .

٣ : تداخل ناشيء عن أسس منهجية :

ويتمثّل هذا التداخل في الصُّور : " ٤ - ٩ ، ١٧ - ٢٠ ، ٢٢ ، ٣٠ - ٣٣ ، ٣٩ : هـ ، ٦١ - ٦٣ ، ٦٤ : ب ، جـ ، ٦٥ : ب ، جـ ، ٦٦ : ب ، ٧١ ، ٧٣ ، ٨٥ : و ، ز ، ٨٦ - ٩٠ ، ٩٩ : ب ، د ، ١٠٢ ، ١٠٣ : ب ، د ، هـ ، ١٠٤ : ب ، د ، هـ ، ١٠٥ : ب ، د ، ١٠٦ : ب - د ، ١٠٧ ".

والنَّاظر في هذه الصُّور يجد أنَّ التداخل فيها يشمل الأضرب الخليلية للمديد ، ولمجزوّ البسيط ، وكذلك المخلّع المخبون ، ومزاحفات الضرب الأول من الوافر ، المعصوب ، والمعقول ، والمنقوص ، والسريع حاشا المشطور ، والمخبول من هذا البحر و من الرّجز ، والمنسرح ، وأضرب الخفيف الخمسة الخليلية ، والمقتضب ، والمجتث .

فهي ، كما يظهر ، تتناول البحر كلّه على نحو ما فعل الجوهري في السريع ، والمنسرح ، والمقتضب ، والمجتث ، وعلى نحو ما فعل الرّاوندي في المديد والسريع . وقد تُركِّز على بعض الفروع على نحو ما فعل الكسائي في ضربي العروض الثالثة من المديد ، وعلى نحو ما فعل الرّاوندي وحازم في مجزوّ البسيط .

و يبدو أنّ هدف هؤلاء العروضيين من العدول عن تصنيف الخليل ، تحقيق مزيد من التناسب بين أنماط الأوزان داخل البحر الواحد أو وحدات القياس (الأجزاء الأصول) ، وردّ ما ارتأوه فروعاً إلى الأصول أو العكس ، وتمييز بعض المزاحف من الصَّحيح . كما لعلّه كان من أهدافهم توسيع نطاق البحر ليشمل أنماطاً أخرى من الوزن لا تُحقِّقها تجزئة الخليل ويمثّله ما ذهب إليه الرّاوندي من تجزئة المجتث

على "مفعول" ، فمن فروع هذا الوزن عنده ما يتألف من "مفعول" ثماني مرات ،وهو مالا يمكن تخريجه من المجتث في ضوء تقطيع الخليل ، وعلى نحو ما ذهب إليه حازم أيضا في تجزئة مخلّع البسيط المخبون . يضاف إلى هذا كلّه الحرص على كشف علاقات بعض البحور ببعض والتّثبت من أحقيّة نسبة أوزان ما إلى بحر دون بحر. وهذا أمرٌ من الأهمية بمكان .

وقد عمد أولئك العروضيّون ،تحقيقًا لما راموه من إدخال بعض الأوزان في بعض إلى طرائق مخالفة لمنهج الخليل ،فأشربوا صدور بعض أبيات البحور وحشوها بعض ما للعروض والضّرب من أحكام ، حيث أجاز الكسائي الجَزْءَ من الصّدر والابتداء لحيازة ضربي العروض الثالثة من المديد في البسيط ،كما أجازه الجوهري لحيازة المجتث في الخفيف، ومن الحشو لحيازة مسدس السريع في البسيط . وكذلك أجاز الرّاوندي الحذف في "فاعلاتن" الحشوي من الرّمل لحيازة المديد ،وجوّز كذلك نمطًا آخر من الحذف ، وهو حذف "تف" من "مستفعلن" في الرّجز وذلك في الحشو لحيازة مجزوّ البسيط ،وفي العروض والضرب لحيازة السريع . وأجرى بعض التغييرات المستعملة على سبيل الزّحاف مجرى اللزوم. ويظهر ذلك في تصنيفه للوافر المعقول والمنقوص والسريع والرّجز المخبونين أنواعًا متميّزة في بحور تتركّب من جنس تلك الفروع ، وكذلك في تصنيفه لمزاحف الضرب الثاني من العروض الأولى للخفيف ومزاحف العروض الثانية منه أيضًا ضربين متميّزين في داخل البحر.

ومما أُجري مجرى اللزوم أيضا وحقّه أن يستعمل زحافًا ،ما أصدره بعض العروضيين في القديم والحديث من القول بلزوم بعض

ألوان الخرم في الصّدر والابتداء لتخريج بعض القصائد ، منها ما هو غريب وزنه . ومن ذلك ما ذهب إليه الدّماميني من القول بلزوم العقص في صدور أبيات قصيدة للبهاء زهير وابتداءاتها ،وما قاله عبدالله الطّيب من تخريج مشطور البسيط على المتقارب بثلم صدره وابتدائه .

وكما أجرى هوء لاء العلماء تلك الأحكام مجرى اللزوم عمد غيرهم إلى إجراء ما حقّه اللزوم ، مجرى الزّحاف وهو ما يظهر لدى عبد الفتاح بدوي في إجازته الحذف ، والتّرفيل في الحشو مما سبقت الإشارة اليه في ثنايا البحث .

ومما جسّر اولئك العلماء على مخالفة الخليل ،تماثل أوزان بعض البحور المعلولة في الكمّ أو تقاربها مع تضارع الأجزاء ، فضربا العروض الثالثة من المديد لدى الكسائي يتقصان عن البسيط بجزء من الصدر والابتداء ،والمنسرح والمقتضب ،ومشطور السريع لا تختلف لدى الجوهري عن الرّجز إلا بتفريق الوتد ،و مسدّس السريع يعادل مجزوّ البسيط كما يعادل المجتث مجزوّ الخفيف .

والمديدُ لدى الرّاوندي ينقص عن الرّمل بسبب هو "تن" من "فاعلاتن" الواقعة حشوًا ،و مجزوُّ البسيط و مسدّسُ السَّريع ينقصان عن الرّجز بسبب هو "تف" من "مستفعلن" . ويرى أنّه يمكن تعويض هذا النّقص عن طريق المد فيصبح مجزوُّ البسيط في قوّة الرّجز ، و يصبح المديدُ في قوّة الرمل ويذكر أنّ القول بالحذف من الحشو والتعويض بالمدّ أهون من ادّعاء الجزء في البسيط . و تلك نظرة موصولة باعتقاد سيادة بعض البحور . ومن مظاهر هذا الاعتقاد لدى الرّاوندي ذهابه إلى تقسيم الأفاعيل التي تتركب منها البحور

إلى طبقاتٍ يفضل بعضها بعضًا ، وترتيبه البحور في إطار التقسيمين اللذين اعتمدهما وهما : المتفق والمختلف بحسب أفضليّتها ودرجتها في العذوبة والشّهرة .

ويلمح الدّارس هذا الاعتقاد بسيادة بعض البحور لدى حازم أيضًا حيث رفض هو الآخر الجَزْء في البسيط وألحق صوره ببحر رأى أنّه يُضارعه في وحدات القياس وهو المجتث .

ورغم أنَّ مسلك اولئك العلماء كان مبنيًّا على التّنظير وما يتعلّق بتناسق الأجزاء وتحديد هوية الإيقاع واختيار أقرب الأجزاء تصويرًا له ، دون إعطاء كثير اعتبار للشواهد والأمثلة الشعرية ، فلا يبعد أن تكون إحدى مسوّغات النَّظر في تقدير أجزاء بعض الأوزان ما أفصحت عنه بعض الأشعار النّادرة من تصرّفات وزنيّة غريبة تماثل تلك التصرّفات التي قالوا بها . ومن قبيل ذلك ما يُروى عن عبيد بن الأبرص ، وحسّان بن ثابت من أبيات ساقطة الصدر ، وما ذكره أبو العلاء عن وضع أهل العلم الوزن المهتوك وهو وزن الطويل بإسقاط جزء من صدره وابتدائه وإجراء الحذف في عروضه وضربه (١) . وفي مثل ما يُروى عن أُميّة بن أبي الصّلت ، وعبيد بن الأبرص والبحتري خاصّة من زيادة سبب في الحشو وغير ذلك مما لم يجد له - لأمرٍ ما - مكانًا عند أصحاب المناهج .

ويحسن التّذكير هنا بما سبقت الإشارة اليه في تضاعيف البحث من أنَّ ما ذهب إليه اولئك العلماء لا يعني تماثل إيقاعات تلك البحور الداخلة بالمدخلة فيها وتجويز الخلط بينها ، فلا شك أنَّ الجوهري يفرّق بين ما هو مؤلّف من " مستفعلن فاعلاتن " وما هو مؤلف من

---

(١) ومثاله : إذا آخَيْتَ قومًا فآخِ * مِن الفتْيان رَحْبَ المَناخِ

(مفاعيلن فعولن فعولن مفاعيلن فعولن فعولن)

" رسالة الصّاهل والشّاحج " ص ٦٨٤ .

" فاعلاتن مستفعلن " كما أنّ الرّاوندي يفرّق بين ما هو مؤلّف من "مستفعلن مستفعلن فاعلن " وما هو مؤلّف من " مستفعلن فاعلن مستفعلن x ٢ " أو ما هو مؤلف من "مستفعلن مستفعلن مستفعلن x ٢" وإن كانت كلّها تندرج عنده في جنس واحد هو الرّجز.

ويدلّ على هذا التّفريق أو التّمييز لديهم بين هذه الأوزان الداخلة والمدخلة فيها تقييدهم ذلك بعبارات وألفاظ في مثل ما عند الجوهري من نصّ على المسدّس والمربّع ... وفي مثل ما صنّف الراوندي الرّجز في أصناف .. يضاف إلى هذا ما بين هذه الأوزان من اختلاف في الإعلال وقولهم بلزوم هذا الإعلال ،جزءًا كان أو تغييرًا في ميزان التفعيلة بالنّقصان أو الزّيادة . ويوضّح ذلك ما سبقت الإشارة إليه في السريع من قول الرّاوندي بتشابه الأجزاء فيه ، على نحو ما في الرّمل والكامل وجعل الإعلال في الجزء الاخير من كلّ واحد من النّصفين فصلاً مقوّمًا لبعض الأوزان النّاقصة .(١)

ويؤكّد ذلك قوله في موضع آخر إنّ البحر من بحور الشّعر ينقسم إلى ما تحته من الأوزان انقسام الجنس إلى الأنواع ،فبالضرورة يُحتاج فيه إلى فصول تكون هي المقوّمات لتلك الأنواع التي تحت ذلك الجنس. وهذه الفصول تنشأ إمّا من جهة الاختلاف في عدّة الأدوار بأن يكون نوع من تلك الأنواع رباعيًا وآخر سداسيًا ،وإما من جهة التّمام والنّقصان في الدّور المؤلف من أفاعيل عدّة بأن يكون الدور في أحدهما ثلاثيًا نحو " فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن " والاخر ثنائيًا نحو " فاعلاتن مستفعلن " وإما من جهة التغايير التي تلحق الأعاريض لحاقًا ملزومًا بحيث لا يجوز الاستبدال به وأكثر ذلك في الضروب وأيضًا في الأعاريض وقد يقع في الحشو .(٢)

---

(١) انظر ما تقدّم في السريع ص ٢٨٧

(٢) "الإبداع " ٤ ظ .

كما يؤكِّد ذلك التفريق لديهم بين الأوزان ، محافظتهم على استقلالية الضروب داخل كل بحر فلم يجيزوا الجمع بين الأعاريض والأضرب في القصيدة الواحدة ،ولم يجعلوا ممّا صنعه بعض شعراء العصر الجاهلي مما عُبِّر عنه فيما بعد بالإقعاد أو التحريد قاعدة يُقاس عليها .

بل إنَّ بعضهم جعل من المزاحف أصلاً قائمًا بذاته وهو مافعله الرّاوندي فيما تألف من "مفاعلن" أو "مفتعلن" مكرّرا وغيرها من الصور المزاحفة التي مضى تفصيلها . ومنه أيضا ما فعله حازم في إفراد مخلّع البسيط المخبون عروضًا قائمًا بذاته .

وغنيٌّ عن البيان أنَّ إدخال هؤلاء العلماء لأضرب أو أبحر برأسها في أبحر أخرى بإجازة ألوان من التَّغيير يُتوصَّل منها إلى نفس التجزئة التي رادها الخليل ،أو بتجزئة أخرى ، لم يكن لمجرّد الكشف عن تشابه التفاعيل ذاتها أو الإدلال على المقدرة ،فإنَّ توليد البحور واشتقاق بعضها من بعض أمرٌ غيرعسير على من ألمَّ بالزِّحاف والعلة ، ولا يقف عند حد مطلق التصرف في الوزن على سبيل المبادأة الفردية والحدس ، فقديمًا جعل النّاشي للطويل سبعة تجازي (١) ولكن المسألة أكبر من هذا ،فهي تتصل بمدى تصوير تلك الأجزاء لإيقاع البحر ، ومدى احتمال تلك التّجازي المقترحة لبدائل البحر ،وعلاقة تلك التَّجازي بتجازي البحور عامة ،ومدى ارتباط ذلك بالزِّحاف والعلة. أو بعبارة أخرى مدى مراعاة مقاصد العلم وأساسياته أو أُصوله كما سجّلها الخليل .

----

(١) انظر فيما يخص هذه التّجازي : النّقاوسي "شرح القصيدة الخزرجيّة" ٢٣ ظ ٢.

والحقّ أنَّ لهذا التداخل ،ولهذا الحرص من العلماء على الاجتهاد في موضوع تصنيف الأوزان -رغم ما تخلّل بعضها من اعتساف وبعد عن الواقع الشعري - مسوِّغات ودلالات عميقة تمس عنصر الإيقاع مسًّا مباشرًا ، منها قابليّة إيقاع بعض الأوزان للتداخل في أوزان أخرى لتوفّر عنصر المشابهة ،وإمكانية اشتقاق الوزن من البحر الجديد المصنَّف فيه مع الاحتراز من تغيّر النَّغم بتغير الضابط الوزني ، وغير ذلك مما ينبغي أن تتوفّر عليه مزيد من الدراسات المتأنية التي تحسب لهذا الاجتهاد الذي قاد إلى هذه المرتبة من مراتب التداخل ولما تقدّم في المرتبتين السابقتين ،قيمته .

غير أنَّ هذه الاستدراكات على اختلاف درجاتها من الاجتهاد النسبي ظلّت فردية لم يُقدَّر لها الاتباع والرّواج ،ولعلَّ سبب ذلك فيما يخصّ الأوزان المستدركة : تواضع العرب على أنماطٍ وزنيّة بعينها ، وارتضاؤهم موسيقى تلك الأوزان ، ثم تطاول العهد وكرور الأيام باستعمال الشكل القديم وكثرة التقليد فيه وغلبته عليه ،ونظرة النُّقاد إلى الأصول الفنيّة للشعر الجاهلي مثلاً أعلى إذ كانوا في الأغلب الأعم لا يرون الشِّعر إلا القديم الجاهلي وما سلك مسلكه ،وأُجري على طريقته هذا إلى ما قد يكون في بعض المحدث من نشاز .

أمّا الاصطراف عما اقترحه أصحاب المناهج من أوزان بديلة ، فربّما كان سببه الحرص على سيادة واطرادية منهج الخليل ،فهو المحكِّم دائما حتى ولو كان الأمر يتعلق بما يُشعر بنقضه من داعي التجانس الموسيقي والذوق . وقد يكون سبب هذا الحرص دفعا لما قد يجرّه الانحراف عن منهجه إلى تشعّب الآراء وخلخلة المعايير الوزنية والتشجيع على التحلل من حدود الوزن العربي ،ويؤدي بالتالي إلى فسادها ،

واكتفاءً منهم بعلم الخليل واقتناعًا بتوفّقه فيه وبعد نظره وشمولية رؤيته .

ولكن الاضطراف عن هذه الاجتهادات لا يقلّل من قيمتها ، فتوجّه العروضيّين - في كثير من الأحيان - إلى الاجتهاد والتّوسع في مسألة التداخل لم يكن قائمًا ،كما أبان البحث،على مجرّد التّنظير من فراغ ،بل كان وليد عناصر عدة تآزرت على إيجاده أهمّها تصرّف الشعراء إمّا بالنّظم مباشرة على ضروب لم يثبتها الخليل أو إتيانهم بزحافاتٍ على غير قواعده وذلك ،فيما يبدو ، رغبة في استكثار الحظّ من الأوزان المطلقة أجناسها وأنواعها والمفرّعات عليها ،واستخدامًا لإمكانيّات التصرّف في الوزن التي تتيحها بعض البحور أو الضروب ، وسببه ثانيًا ،ظهور تشابه في الإيقاع نتيجة لهذا التّزحيف أو دونه ، بين بعض الأوزان وذلك على نحو ما يظهر بين الخفيف والمتدارك ، أو الكامل والمنسرح بصفة خاصة كما هو نتيجة لقياس ما يمكن قياسه على المسموع أوتشابه الأجزاء أو تقاربها في الكمّ ،وتوهّم إمكانية التعويض عن المحذوف بالمد .

غير أنّ هناك أسبابا خاصة بالبحور المتداخلة وهو ما قد يتضح فيما يلي .

أسباب التداخل

محاولة إحصاء الأسباب المباشرة للتداخل بغية التّوصل إلى بعض الضوابط تستدعي الوقوف على أمرين يساعدان على تمييز أصناف هذه الأسباب وتقويم دورها الحقيقي في إحداث تشابه الأوزان ، هما : مواقع تلك التغييرات المؤثّرة على بنية الأوزان ،ونوع تلك التغييرات .

ونظرة إلى ما تضمّنه الجدول من صور وزنيّة متداخلة تُظهر أنَّ التداخل في البحور يكون نتيجة تغيير في الصّدر فقط ، أو الصّدر مع الحشو أو مع الضرب ،كما يكون نتيجة تغيير في الصَّدر والابتداء فقط أو مع العروض أو الضرب(١) ،أو نتيجة تغيير في الحشو منفردًا أو مع العروض أو الضرب أو معهما معًا ،ويكون أيضا نتيجة تغيير في العروض أو الضرب أو فيهما معا أو نتيجة تغيير يعمّ أجزاء البيت كله .

وتتفاوت مراتب هذه المواقع من حيث تعرّضها للتغيير المؤدي إلى التداخل ،فأكثر أنواع التغيير المؤدّي إلى التداخل ما عمَّ جميع أجزاء البيت حيث يكون في سبع وعشرين صورة هي : " ١٤ ، ١٨ :ب ، ١٩ : ب ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠ : أ ، ٤٢ - ٤٤ ، ٤٧ - ٤٩ ، ٥٥ ، ٥٧ - ٦٠ ، ٧١ ، ٩٣ - ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٢ : أ ،جـ ، ١٠٣ : أ ،د ، ١٠٤ : أ ،د ، ١٠٧ : جـ ".

ويليها في الرّتبة التّغيير في العروض والضرب حيث يكون في ست وعشرين صورة هي : " ١٢ : أ - هـ ، ١٣ ، ٢٢ - ٢٤ ، ٢٦ : أ - د ،و ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٩ : أ ، ٤٠ : ب ،جـ ،هـ ، ٦١ : ب ، ٦٣ : ب ،

(١) الحديث عن مثل هذا يتوجّه إلى كامل الضروب المعتبرة عند العروضيين بمعنى ان مدلول التغيير لا يشمل الضروب والأعاريض المعلولة قاعديًا .

٦٤ : ب ، ٦٥ : ج ، ٦٧ : هـ ، ٦٨ : أ ، ج ، هـ ، ٧٢ ، ٧٦ : أ ، هـ ، ٧٧ : أ ، ج ، ٧٨ : أ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٥ : أ - حـ ، هـ - ز ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١١١ ."

ثم التّغيير في الضرب ويكون في ثماني عشرة صورة هي : " ١ ، ١٦ ، ٢٩ ، ٤١ ، ٥٣ ، ٥٤ : أ ، ب ، ٥٦ ، ٦٧ : أ - د ، و ، ٦٨ : ب ، د ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٦ : ب - د ، ٧٧ : ب ، ٧٨ : ب ، ١٠٧ : أ ، ١٠٨ - ١١٠ ."

ثمّ التّغيير في الصّدر والابتداء حيث يكون في خمس عشرة صورة هي : ٨ : ب ، ٩ : ب ، ١١ ، ١٢ : و ، ٢٦ : هـ ، ٣٤ ، ٣٩ : ج ، د ، ٨٣ ، ٨٥ : د ، ٩٩ : أ ، ب ، ج ، ١٠٠ ، ١٠١ : أ ، ب ، هـ ، ١٠٢ : ب ، د ، ١٠٣ : أ ، ج ، هـ ، ١٠٦ : أ ، هـ ".

تلك أبرز المواقع المتعرّضة للتغيير المؤدي إلى التداخل . وهي على ما بينها من تفاوت يمكن أن تعدّ مرتبة أولى من مراتب مواقـــع الجزء المتعرّض للتغيير حيث تصل الصّور إلى سبع وعشرين صورة في الأكثر، وفي أقلّها إلى خمس عشرة صورة . ويليها ما يمكن أن يشكّل مرتبة ثانيـة من حيث كم الصّور التي تشملها حيث تصل في أكثر صورها إلى اثنتي عشرة صورة ، وفي أقلّها إلى سبع صور ، فأولها هو التّغيير في الحشو والعروض والضرب حيث يكون ذلك في الصّور : " ٥ - ٨ : أ ، ٩ : أ ، ٢٠ : ٣٩ : ب ، ٦٥ : ب ، ٦٦ : أ ، ب ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٩ : د ".

يليه التّغيير في العروض فقط ويشمل الصّور : " ٢ ، ٣ ، ١٥ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٤ : أ ، د ، ٨١ ."

ثمّ التّغيير في الصّدر والابتداء مع الحشو ويشمل الصُّور : " ٣٠-٣٣ ، ٦٢ ، ٦٥ : أ ، د ، ٦٦ : أ ،جـ ، ١٠٣ : ب ، ١٠٤ :هـ ، ١٠٦ : د ".

ويليه التّغيير في الحشو منفردًا وهو يشمل الصُّور : " ٤ ، ١٠ ، ١٨ : أ ، ٦٣ : أ ، ٧٤ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٢ ".

ثم التّغيير في الحشو مع الضرب وهو يشمل الصُّور : ١٧ ، ١٩ : أ ٦١ : أ ، ٦٤ : ب ، ٧٣ : أ ، ٧٥ ، ٩٠ ".

أمّا سائر المواقع فقلَّ أن تتعرّض لتغيير يؤدي إلى التداخل ،فالتغيير في الصدر فقط لا يكون إلا في ثلاث صور هي : " ٥٢ ، ٨٢ ، ٨٤ " و يليه التغيير في الصّدر والابتداء مع العروض والضرب فهو يكون في صورتين هما " ٧٣ : ب ، ١٠١ : د " ومثله التّغيير في الصّدر والابتداء مع العروض ،فهو يكون في صورتين هما " ٣٧ ، ١٠٥ " مع ملاحظة أنَّ التغيير في الثانية يشمل الحشو أيضاً في إحدى الصور المنقلب إليها .

و يلي ذلك التّغييرُ في الصّدر أو الابتداء على خلاف وهو لا يكون إلا في صورة واحدة هي " ٥٤ : جـ "ومثله التّغيير في الصّدر والابتداء مع الضرب وهو ما تمثّله الصورة " ١٠٧ : ب ،د " وكذلك التّغيير في الحشو مع العروض وهو ما تمثّله الصُّورة " ٨٧ ".

وكما تتفاوت تلك المواقع من حيث الكم في التعرّض للتغيير المؤدّي إلى التداخل ،تتفاوت أيضًا من حيث نوعيّة التداخل ؛ فالتّغيير في أجزاء البيت كلّه وهو يشمل سبعًا وعشرين صورة هي من قبيل التداخل بين البحور خلا خمس صور هي " ٧١ ، ٩٢ -٩٥ ،٩٨ " فالتّغيير فيها ينقلها إلى وزن من البحر نفسه .

وكذلك التّغيير في العروض والضرب وهو يشمل ستًا وعشرين صورة ينقل الوزن من ضرب إلى آخر في البحر الواحد خلا خمس صور هي "٦٧: أ، ٦٨، ٧٦- ٧٨٠" فإن التّغيير فيها ينقل الوزن من بحر إلى آخر.

أمّا التغيير في العروض فهو لا يخرج بالأوزان عن إطار البحر، وإنّما يكون الانتقال فيها بين أوزان البحر الواحد إلا عند من يتصور أنَّ البحر المنقول عنه أو المنقول إليه فرع في بحر آخر.

وأمّا التغيير في الصدر والابتداء وحدهما أو مع الحشو أو مع العروض والضرب أو مع الضرب أو في الصّدر فقط أو في الحشو منفردًا أو مع العروض أو الضرب أو معهما معًا فينقل الوزن إلى وزن من بحر آخر.

وأيًّا كان ما تعطيه تلك الخلاصة الإحصائية عن مواقع التغيير المؤدّي إلى التداخل فإنها لا تقود منفردة إلى نتيجة عامة يمكن الاطمئنان إليها للحكم على أسباب التداخل وذلك لأمرين، أولهما: تغيّر موقع الإعلال في البحر الداخل عنه في المدخل فيه، والآخر: أنّه لا قيمة لحدوث التّغيير في جزء من أجزاء البيت وحده دون النّظر إلى اعتبارات أخرى تتعلّق بنوع الزّحاف، ولقبه، ومرتبته، وطبيعة الأبحر المتداخلة. وتسهيلاً لذلك يقدّم البحث فيما يلي تقسيمًا لصور التداخل من حيث نوع الزّحاف منفردًا ومزدوجًا، ونوع العلّة من حيث اللزوم وعدمه، وهو ما يمكن عنونته في التالي:

- تداخل ناشئ عن زحاف منفرد.
- تداخل ناشئ عن زحاف مزدوج.
- تداخل ناشئ عن علة.

١ - تداخل ناشئ عن زحاف منفرد :

ويتمثّل هذا في الصُّور : " ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٧ : أ ، ج ، ٤٨ : أ ، ج ، ٥٧ ، ٦٥ : أ ، د ، ٦٦ : أ ، ج ٩٩ : أ ، ج ، ١٠٣ : أ ، ج ، ١٠٤ : أ ، ج ، ١٠٥ : أ ، ج ، ١٠٦ : أ ، هـ ."

٢ - تداخل ناشئ عن زحاف مزدوج :

ويتمثّل هذا في الصُّور : " ٣٧ ، ٣٩ : ج ، د ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٠٠ ."

٣ - تداخل ناشئ عن علّة :

ويتمثّل هذا في الصُّور : " ١ - ٢١ ، ٢٤ - ٣٤ ، ٣٨ - ٣٩ : أ ، ب ، هـ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ : ب ، ٤٨ : ب ، ٤٩ : ب ، ٥٠ - ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٠ - ٦٥ : ب ، ج ، ٦٦ : ب ، ٦٧ - ٧٣ ، ٧٥ - ٩٩ : ب ، د ، ٨٥ - ٩٩ : ب ، د ، ١٠١ - ١٠٣ : ب ، د ، هـ ، ١٠٤ : ب ، د ، هـ ، ١٠٥ : ب ، د ، ١٠٦ : ب - د ، ١٠٧ - ١١١ ."

هذه خلاصة إحصائية توضّح مدى جريان بعض الأحكام العروضيّة ، والمصطلحات فيما يخص التداخل . وتظهر تفصيلات هذه الأقسام الثلاثة أنّ التداخل استنفد ألقاب الزّحاف والعلل واقترض غيرها ، وأنّ أكثر ألوان الزّحاف دوراناً في نقل البحر من باب إلى باب هي : الإضمار ، والخبن ثم الطّي ، والقبض فالخبل ، يليها في الرّتبة الكف والوقص والخزل ثم العصب والعقل والنّقص وأخيرًا الشكل ، وهذا هو أقلّها . وأنّ أكثر ألوان العلل ترددا : القطع ، والحذف ، والجزء والخرم ، والإطلاق أو التّقييد وأقلّها التّشعيث والبتر .

وأنَّ مراتب التداخل تختلف تبعًا لتلك التقسيمات الثلاثة ، كما تختلف داخل كلّ تقسيم أيضًا ، فالصُّور المتداخلة نتيجة زحافٍ منفرد ليست كلّها في درجة واحدة ؛ فمنه ما يكون نتيجة إسكان حرف متحرك كالعصب والإضمار ، ومنه ما يكون نتيجة حذف حرف ساكن كالخبن والطي ، والكف ، ومنه ما يكون نتيجة حذف حرف متحرك بعد إسكانه كالعقل ، والوقص . وأهونها ما كان نتيجة إسكان حرف متحرك حيث ينتقل بها البحر إلى بحر سالم ، فالعصب في الوافر يُصيِّره هزجًا سالمًا " ٣٦ " كما يُصيِّر الإضمارُ الكاملَ رجزًا سالمًا " ٤٢ ، ٤٧ : أ ، جـ ، ٥٧ " أو سريعًا سالمًا " ٦٥ : أ ، د ، ٦٦ : أ ، جـ " .

و يلي تلك الصُّور في الرّتبة ما كان نتيجة حذف حرف ساكن حيث يتحول البحر بها إلى بحور مزاحفة بزحافٍ منفرد ، فالخبن في صدر المجتث وابتدائه يُصيِّره مضارعًا مزاحفًا بالقبض " ١٠٣ : أ ، جـ " و قبض " مفاعيلن " في المضارع مع الأخف بخبن " فاعلاتن " فيه يُصيِّره كالمجتث المخبون كلّه " ١٠٤ : أ ، جـ " وخبن " مستفعلن " في المجتث مع كف " فاعلاتن " في العروض يُصيِّره كالمضارع مقبوض الصدر والابتداء مكفوف العروض " ١٠٥ : أ ، جـ " والطَّي في المقتضب يُصيِّره خفيفًا مزاحفًا بالكف في صدره وابتدائه ، وبالطي في عروضه وضربه " ٩٩ : أ ، جـ " .

أمّا ما كان ناجمًا عن حذف حرف متحرك بعد إسكانه ، وهذه أعلى من سابقتها ، فالعقل في الوافر يُصيِّره هزجًا أو رجزًا أو كاملاً " ٣٥ " والوقص في الكامل يُصيِّره رجزًا مزاحفًا بالخبن " ٤٣ ، ٤٨ : أ ، جـ " .

ومثلُ هذا التفاوت يكون أيضًا في التداخل الناشئ عن زحافٍ مزدوج ، حيث تقوم بعض صوره على إسكان متحرّك وحذف ساكن كالنّقص والخزل ،ويقوم بعضها الآخر على حذف ساكنين كالخبل والشكل . والتّغيير في الصّور الاولى أهون ،فهي تنقل البحر إلى بحر مزاحف بزحافٍ منفرد ،حيث يُصيِّر النّقصُ الوافرَ هزجًا مزاحفًا بالكف " ٣٧ " كما يُصيِّر الخزلُ الكاملَ رجزًا مزاحفًا بالطّي ، ٤٤ ، ٤٩ : أ ،ج ،٥٨ ".

أمّا ما قام على حذف ساكنين فتتفاوت صوره أيضًا ،فالخبل في صدر المقتضب وابتدائه يقلبه إلى وزن سالم في الكامل " ١٠٠ " والخبل في حشو المنسرح يقلبه كاملاً مزاحفًا بزحافٍ منفرد " ٧٤ ، ٧٥ " في حين أنّ الشكل في صدر المجتث وابتدائه يصيّره إلى بحرٍ مزاحف بنفس الدرجة وهو المضارع في حال قبض " مفاعيلن " وكفّها معًا " ٣٩ : ج ،د ".

أمّا ما كان من تداخل ناجم عن علّة ، فقليلٌ منه ما هو جار مجرى الزّحاف وهو قريب مما هو متردّد بين اللزوم و عدمه .

فأمّا ما كان عن علّة جارية مجرى الزّحاف فيقوم على زيادة حرف أو حرفين كالخزم في الهديد والخفيف ، أو نقصانهما مما كان أوّله وتدًا أو سببًا أو فاصلة ، فمثال الأول القصم والعقص في الوافر ،ومثال الثاني خرم " مستفعلن " في المنسرح ،ومثال الثالث خرم " متفاعلن " في الكامل . وتختلف مراتب هذه الألوان من الخرم ،وكذلك الخزم من حيث مقدار النّقص الذي يصيب التفعيلة ،ومن حيث انحصار هذا النّقص في تفعيلة واحدة أو تكرّره فيما يقابله في الشّطر الثاني حيث يقع

نفس التغيير في الابتداء ،ومن حيث قيام زحاف آخر في البيت يُتمّ دور تلك العلّة في نقل الوزن من بحر إلى بحر آخر ، وكذلك من حيث صورة البحر المنقلب إليه الوزن ،أسالم هو أم مزاحف ،ومدى تماثل هذا الزّحاف وتخالفه لدرجة الزّحاف في البحر المنقول عنه .

وبناءً على هذا ،فالخرم في المنسرح يمكن عدّه - رغم مجيئه في سبب على خلاف المشهور- أهون تلك العلل في قلب إيقاع البحر إلى بحر آخر ، فهو في الصّورة "٨٢" يقوم على حذف حرفين من جزء واحد في أول البيت ، فيصيره خفيفاً سالماً ويمكن أن يؤدّي إلى النتيجة نفسها بحذف حرف واحد .

و يليه في الرتبة خرم "متفاعلن" في الكامل وما تنهض به هذه العلة مع زحاف سائر أجزائه بالإضمار (وهو من أكثر ألوان الزّحاف مساغًا و خفاء على الإدراك) من دور في تصيير نمط من الكامل رملاً سالمًا "٥٥" .

أمّا القصم والعقص - فرغم مجيئهما في وتد على المشهور في قاعدة الخرم - فهما يقومان على تغيّر ليس بالقليل في الجزء القياسي ولكي يقلبان الوزن إلى وزن آخر يلزم مجيئهما في الصّدر والابتداء معا والأول أهون من حيث درجة التغيير حيث يصيب جزء الوافر معصوبًا فيؤول إلى " فاعيلن = مفعولن " فيصيّره مقتضبًا سالمًا أو متداركا مزاحفًا بعلّة القطع وهو هنا في حكم درجة الخرم من حيث جريانه مجرى الزّحاف " ١٠١ : جـ ،د .

أما الثاني وهو العقص فيصيب " مفاعلتن " في الوافر منقوصة " فاعيل = مفعولُ " فيصيِّر المجزوّ منه كالمتدارك المعلول

بالقطع " ٣٤ " .

ويحسن تمييز هذا اللون من الخرم في النّص الشعري عن نوع آخر من الخرم يقع في الميزان الشعري وهو يختلف في مقصده وحكمه عن الخرم الشعري الذي لم يسلم منه شعراء الجاهلية ولا الإسلام واستظهره العروضيون وميّزوا بين أنواعه . وأكثر ما استخدم الشعراء هذا الخرم في أوّل القصيدة وقد يستخدمونه في غير البيت الأول لضرورة ما ، وعادة ما يمكن تقدير المخروم بحرف من حروف العطف أو غيرها . ولمّا كان هذا اللون من العلّة غير لازم صُنِّف مع العلل الجارية مجرى الزّحاف .

أما الخرم في الميزان الشعري فهو اطّراح حرف أو حرفين من أول الميزان الشعري في أي جزء من أجزاء البيت على جهة اللزوم وذلك رغبة في تخريج بعض القصائد غريبة الوزن أو اختصار البحور بضم المتشابه منها إلى بعض . ومن أمثلة هذا اللون من الخرم ما ذكره الدّماميني في تخريج قصيدة للبهاء زهير وهي على زنة " ٥/٥/٥ ٥٥/٥٥/ ٥٥/٥/ × ٢ " من التزام عقص " مفاعلتن " في صدر الضرب الأول من الوافر وابتدائه في جميع أبيات القصيدة ، وما ذكره عبدالله الطّيب من تخريج مشطور البسيط على المتقارب بالتزام الثّرم في صدره وابتدائه .

ولأمرٍ ما عدل عبد الفتاح بدوي عن مصطلح الثّلم في المتقارب وعبّر عنه بالقطع . ولمّا كان هذا اللون من الخرم لازمًا ارتأى البحث تصنيفه مع العلل .

وسبقت الإشارة إلى تردّد بعض العلل المسبِّبة للتداخل بين اللزوم وعدمه وهو ما تمثّله الصُّور " ٢ ، ٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٩٣-٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٧ : أ ، جـ ، ١١ : أ ، ب " وهذه أيضًا ليست على درجة واحدة من حيث

ما يدرك الجزء من تغيير، فمنها ما يكون نتيجة حذف، ساكن الوتد وإسكان ما قبله كالقطع في المتدارك "٩٤ - ٩٧، ٩٩" أو نتيجة حذف أحد متحركي الوتد كالتشعيث (١٠٧ : أ، ج) أو نتيجة حذف سبب كالحذف في عروض الطويل "٢، ٣" والحذف في عروض مخلّع البسيط وضربه "٢٤" أو في عروضه فقط "٢٥" أو حذف ساكن الوتد وإسكان متحرّكه بعد إسقاط وتده كالبتر في عروض مجزوّ المتقارب "١١١ : أ، ب".

كما تختلف مراتب الصّور المتداخلة الناشئة عن علّة باختلاف درجات هذا الإعلال، حيث تقوم بعض الصُّور المتداخلة على علّة محض أو علّة وزحاف، أو علّتين أو أكثر كالإتمام والتوفية والجزء و الشَّطر والنَّهك فيما لم يقل به الخليل من بحور، مع علّة أخرى تصاحبها كالترفيل وهو من علل الزيادة، والحذف أو الكشف وهما من علل النقص.

وسوف يُكتفى هنا، لكثرة أمثلة دور العلة في إحداث التداخل بتحليل بعض الصور لبيان اختلاف درجة التداخل تبعاً لدرجة العلّة، فمن الصُّور المتداخلة نتيجة علّة واحدة القصر في ضرب الرمل، والحذف في حشو الرّمل، والقطع في حشو المتدارك، فالأول يقلب الوزن إلى وزن آخر في البحر نفسه "١٦" والثاني يقلب الوزن إلى وزن سالم في بحر آخر هو المديد "٤" وكذلك يقلب الثالث الوزن إلى وزن سالم هو الخفيف "٨٨، ٨٩".

أما الصُّور المتداخلة نتيجة علّة وزحاف فمنها ما ينتقل إلى وزن سالم كالقطف في عروض مجزوّ الوافر وضربه مع عصب سائر أجزائه يصيّره هزجا سالما "٣٨"، ونهك الكامل وإضمار سائر أجزائه يصيّرانه رجزًا سالمًا "٦٠".

كما أنّ من أمثلة العلّة والزّحاف ما يُصيِّر الوزن مزاحفًا في بحر آخر ، فالقطع في عروض مجزوّ الكامل مع إضمار الصدر والابتداء يصيِّرانه مجتثًا عروضه وضربه مخبونان "٥٩".

و يلي ذلك في الرّتبة ما كان نتيجة علّتين تصيِّرانه إلى وزن معلول بنفس الدّرجة أو بدرجة أقل ، كالجَزْء في المنسرح مع كشف عروضه وضربه ، فهاتان علّتان تصيِّرانه كمجزوء السريع مقطوع العروض والضرب ، وهو وزن معلول بنفس الدرجة ، كما تصيِّره إلى درجة أقل حيث تجعله كمجزوّ الرّجز مقطوع العروض والضرب أو المجتث مشعّث العروض والضرب "٨٠".

وهكذا تفصح تفصيلات الأقسام الثلاثة عن تفاوت البحور في طواعيتها للتحول إلى أبحر أخرى . وهي إلى جوار ما تقدّم من تقسيمات فيما يخص موقع الجزء المتعرّض للتغيير تعين على التّعرف على الأسباب المباشرة في تداخل بعض البحور في بعض ، على تفاوت في مدى دور كلّ من موقع الزّحاف ونوعه في إحداث التداخل . فليس كلّ أنواع الزحاف تؤدّي إلى التداخل ، نعم استنفد التداخل تلك الألقاب واقترض غيرها ولكنّه لم يستنفد صورها ، فليس كل صور الخبن أو الطي أو القبض أو الكف تؤدي إلى التداخل ، فخبن "فاعلن" في الرّمل والمديد والبسيط ، وخبن "مستفعلن" في البسيط والمنسرح ، و "مفعولات" في المنسرح ، و "فاعلاتن" في المديد والرّمل والخفيف والمجتث لا يحدث لبسًا ببحر آخر . وكذلك طيّ "مستفعلن" في البسيط وفي المنسرح أو قبض "فعولن" في الطويل والمتقارب و "مفاعيلن" في الطويل ، أو كف "مفاعيلن" في الطويل و "فاعلاتن" في المديد والرّمل والمجتث .

كما أنَّه ليس أكثر أنواع التّغيير تعقيدًا هو الذي يوءدي إلى التداخل ولا العكس أيضًا في كلّ الأحيان ،فالتداخل قد يكون نتيجة لعدد من التغييرات وفي أكثر من موضع في البيت كما يكون نتيجة لنوع واحد من أيسر أنواع الزّحاف . فالعصب في الوافر ينقله إلى الهزج في حين أن القبض في صدر الضرب الأول منه وابتدائه والعقل في حشوه ينقلانه إلى وزن أشدّ منه تعقيدًا وهو مسدّس المجتث أبتر العروض والضرب مكفوف سائر أجزائه ، مع أنَّ العقل قليل الدوران في القصيدة عادة وأنَّ العقص لا يقع إلا في الصدر وفي أول القصيدة مع ملاحظة أن العقص أيضامن القلة بمكان في الاستعمال . وهذا وإن كان يصدق هنا على أنَّ أيسر أنواع الزّحاف يوءدّي إلى التداخل على قلّة أو كثرة ، فإنّه لا يطّرد في سائر الأوزان . كما أنَّ تتبّع بعض الصور الوزنيّة تبيِّن كيف يضيق التداخل ويتسع أحيانًا تبعًا لنوع الزّحاف ، فالضرب السادس من البسيط إذا طويت عروضه وضربه أشبه المتقارب ، وإذا خبنت عروضه وضربه أشبه أحذّ المنسرح ونمطًا من الدّوبيت .

والمجتثُ إذا زوحف صدره وابتداوءه بالخبن أشبه المضارع ،وإذا زُوحِفا بالكف أشبه نمطًا من الدّوبيت وإذا زُوحِفا بالشّكل أشبه المضارع والوافرَ. والمقتضبُ إذا زوحف صدره وابتداوءه بالطّي أشبه الخفيف . وإذا زوحف صدره وابتداوءه بالخبل أشبه مجزوًّا من الكامل أحذّ العروض والضرب ، وإذا جيء بهما سالمين على الأصل أشبه الوافر أقصم الصدر والابتداء والمتداركَ مقطوعَ الصدر والابتداء . و مجزوّ الوافر إذا عصب أو نقص أشبه الهزجَ ، وإذا عُقل أشبه الهزجَ والرّجزَ و الكاملَ . ومربّع المديد - وهو يحتمل النسبة إلى الرّمل وأوزان أخرى - إذا كفَّ صدره وابتداوءه أشبه المقتضب .

ولا يقلّ دور موقع الجزء المتعرّض للتغيير في إحداث التداخل عن دور نوع الزّحاف، فالعصب والعقل والنقص في الوافر لا يلبسه بالهزج إلا في حالة اطّرادها في أجزاء البيت، والإضمار أو الوقص أو الخزل في أول الكامل وثانيه لا تلبسها بالرّجز إلا في حالة اطّراد الزّحاف في أجزاء البيت أو المراوحة في الجمع بين هذه الزّحافات. كما أنّ الاضمار إذا أدرك صدر ضربي العروض الثانية وابتداءهما صيّرهما إلى المنسرح في حين أنّه إذا زوحف مع الموضعين السابقين حشوهما صيّرهما إلى السريع. والقطعُ في المتدارك لا يُلبسه بالخفيف إلا في حالة كون القطع واقعًا في جزءيه الثاني والسادس إن كان مثمّنًا، والثاني والخامس إن كان مسدّسا. والبسيط إذا جُزئ من صدره وابتدائه خرج منه المديد وإذا جُزئ من حشوه بحذف "فاعلن" خرج السريع. والرّجزُ إذا حذفت "تف" من حشوه خرج مجزوُّ البسيط، وإذا حذفت من عروضه وضربه خرج السّريع.

ويمكن أن ينضاف إلى موقع الزّحاف ونوعه عنصرٌ ثالث له دور في إحداث التداخل وهو طبيعة البحر والمراد بها، قابليته للتداخل إما لقرب إيقاعه من البحر المدخل فيه على نحو ما يظهر فيما بين بعض أنماط البسيط والمتقارب من جهة، والمديد والسريع، أو الخفيف والمنسرح، أو الخفيف والمتدارك من جهة أخرى. وإما لثرائه بأنماط من العلّة والزّحاف على نحو ما في الكامل حيث تصل فروعه الى خمسة عشر فرعًا، تسعة منها ثابت نسبها عن الخليل وسائرها مستدرك اعتمادًا على ما وجد في الشّعر القديم والمحدث، وفيه من الزّحاف الإضمار والوقص والخزل ويصحّ أن تلحق أيّ جزء فيه من أجزاء البيت كما تصحّ المراوحة بينها خلا الضرب في بعض أنماطه.

وربّما كان مصدر تلك القابلية للتداخل في بحر أو أبحر أخرى ما قد يُتوهم فيها أو في بعض أجزائها من ثقل أو خفة أو ضعف تسوّغ للشعراء إجراء ألوانٍ من الزّحاف والعلة تميل بها إلى الاعتدال وتحقّق فيها نوعًا من التلوين في الإيقاع .

وما نذكره هنا من ضعف إنَّما نقصد به المجموع الكائن من بساطة تركيب التفعيلة (سبب ووتد ، وتد وسبب) مضافا إليه إمكانيات الزّحاف والعلة الجائزة عليها .

وإجمالا فالبحث في بحور الشعر العربي ،من خلال ما قدّمنا ، وتتبع أنماطه في الواقع الشّعري يكشف عن صلة قربى بين البحور يبرزها الإعلال والزّحاف ،لأنّها أكثر ما تظهر في مقصّرات البحور ومزاحفها ،أمّا وهي في صورها التامة فيحافظ كلّ منها على شخصيته الوزنية المستقلّة ولكنّها تختلف من حيث ما يتميّز به بعضها عن بعض من خصائص .

ولبيان هذه الخصائص والمفارقات ،يقدّم البحث فيما يلي تحليلاً موجزًا لبعض البحور المتداخلة على تقدير إمكانية انطباق ذلك على سائرها .

فالكامل والرّجز والسريع والمنسرح والبسيط والمجتث أبحر ستة يتداخل كلّ واحد منها بالاخر على تفاوت في الصّور التي يتداخل بها ، فالكامل مضمرًا مثلا يتداخل بأربعة ضروب في الرّجز مختلفة الطول (تامة ووافية و مجزوة ومنهوكة) مع زحاف في البحرين أو سلامة في الرّجز خاصة ، كما يتداخل بضربين وافيين من السريع ومثلهما في المنسرح ، هذا الى ما يتيحه زحاف الوقص والخزل من مزيدٍ من الصور

المتداخلة . وباستثناء منهوك الكامل ،وضرب من المنسرح فإن التداخل فيما تقدم جار في ضروب ثابت نسبها عن الخليل .

أمّا مداخلته للبسيط والمجتث فلا تكون إلا بقبول إعلال عروض المربع منه مع ضربه بالحذذ وبالقطع .

ويتداخل الكامل إضافة الى الأبحر الخمسة بأبحر أخرى ،فالمربّع منه مرفّلاً مخروماً صدره بعد الوقص مضمراً سائر أجزائه يشتبه بضرب سالم في الرّمل . وهو معرّى موقوصاً يشتبه بضرب في الوافر معقـــول وآخر في الهزج مقبوض . وهو أحذّ العروض والضرب يشتبه بالمقتضب مخبولاً صدره وابتداوءه .

ونحوى ما تقدم أن حالات هذا التداخل - باستثناء المقتضب - لا تقوم إلا حال مشابهة تفعيلة الكامل لتفعيلةالرّجز وبدائلها .

ومثل الكامل في مداخلة الأبحر الثلاثة الأخيرة : " الوافـــر ، الهزج ، المقتضب "،الرّجزُ . غير أنّ أكثر الفروع التي يتداخل بهـــا الرجز غير الفروع التي يتداخل بها الكامل ، فهو لا يشارك الكامل في التداخل بضربٍ ما ،إلا في صورة من مربعه ، حيث يتداخل مربّع الرّجز مخبونـــاً والكامل موقوصاً بالوافر معقولاً والهزج مقبوضاً .

ويلحظ هنا فيما يخص الرجز أنّه مسدّساً لا يتداخل في عروض الخليل إلا بالكامل وقد يتداخل بأول الوافر معقولاً عند من يجيز القطع في عروض الرّجز وضربه مع خبنهما . أمّا ما هو مذكور من تداخل مجـزو البسيط و مسدّس السريع والمنسرح به فلا يكون الا بإعلال في حشـــوه أو عروضـه وضربـه له ما يسوّغه منهجيًا . ومثل ذلك يقال فـــي تداخل مربّع الرجز بالمقتضب . وباستثناء هذا البحر فالتداخل في

المربع يكون في المجتث والسريع والمنسرح والوافر ،والكامل ،والهزج ، والمديد على تفاوت بينها ، فهو سالماً ومخبوناً ومطوياً يشبه الكامل مضمرًا وموقوصًا ومخزولاً ، وهو بحذف سبب من صدره وابتدائه يشبه ضربًا يُعدُّ في المديد . وهو مقطوعًا عروضه وضربه يشبه السريع مجزوًّا مكشوفًا عروضه وضربه ،والمجتث مشعثًا عروضه وضربه ،والسريع مقطوعًا عروضه وضربه .

وكذلك القطع في المشطور يجعله مشابهًا لمشطور السريع المكشوف. أما المثنّى منه فهو كالمسدّس لا يتداخل إلا بالكامل .

وأمّا السريع فيشتبه إضافة الى الأبحر الخمسة التي يتداخل بها مع الكامل ، بالمديد مخزومًا .

ومراجعة الصور التي يتداخل بها السّريع تظهر أنّه لا يتداخل مسدّسًا الا بالمديد مخزوما والكامل مزاحفًا . أما مداخلته للبسيط والرّجز فلذلك علته عند أصحاب المناهج . والسريعُ مجزوًّا عند من يقبل جزءه ، يشبه الرّجز والمنسرح والمجتث . وهو مشطورًا يتداخل بضرب مثله في الرّجز ، وبضرب منهوك في المنسرح .

ويلحظ هنا في السريع - خلافًا للكامل والرّجز - انحسار التداخل في حال نقص التفعيلات أو اعلالها فهو وافيًا يتداخل بأربعة أبحر ، ومجزوًا بثلاثة أبحر ،ومشطورًا ببحرين .

ومثله في هذا الانحسار المنسرح ، فهو وافيًا يتداخل بضربين في الكامل ،وبضرب مجزوٍّ في البسيط ، كما يتداخل بالخفيف سالمًا ومخزومًا . وهذا البحر هو ما ينفرد به المنسرح عن غيره من البحور الخمسة.

ويتداخل المنسرح وافيًا أيضا تداخلا صوريًا بالرّجز . وهو مجزوًّا مكشوف

العروض والضرب يتداخل بضرب في كلّ من الرّجز والسريع والمجتث ، وهو منهوكًا يتداخل بالسّريع مشطورًا والرّجز منهوكًا .

وأمّا البسيط فهو يتداخل بالإضافة إلى البحور الخمسة بالمتقارب مخرومًا ،وهو لا يتداخل في أيّ البحور إلا في حال كونه مجزوءًا أو مشطورًا ،وفي حال الجزء لا يتداخل إلا بالمنسرح والمتقارب وذلك لجواز تخليعه ومزاحفته ولما يتيحه البحران المتداخل بهما من بدائل يقبلها البسيط . أمّا ما هو مفصل من تداخله بالرّجز والمجتث والسريع فله دلالته عند أصحاب المناهج .

وأمّا المشطور منه فيتداخل بضرب في الكامل والمتقارب ،ويقبل الرّجزُ ، لخفة فيه ،وكذلك السريعُ والمجتثُ تصنيفه فيها .

وواضح هنا أيضًا أن البحور التي يتداخل بها البسيط هي تلك التي تشابهه في أجزائه (أصلية ومبدله) والمتقارب بتفعيلته المفردة والزّحاف الجائز عليها يقبل التقطيع على صورة من مجزوّ البسيط وأخرى مثلها من مشطوره .

وأمّا المجتث فيتداخل إضافة إلى البحور الخمسة ، بالوافر والمضارع والمتقارب على تفاوت ، فهو مخبونًا يشبه المضارع مقبوضًا ، وهو مشكولا يشبه الوافر والمضارع والمتقارب ، وهومشعّثا يشبه فروعا في الرجز والسريع والمنسرح مجزوءة معلولة ،كما يقبل اتيانه مسدّسًا تقطيع صورٍ من مجزو البسيط وصورة من أول الوافر معلولاً .

أما تداخله بالخفيف والمتقارب فصادرٌ عن منهج تنظيرى ،وعلى هذا فهو أشد صلة بالكامل وما يتداخل به من بحور .

وإجمالا فإن التحليل المتقدم للبحور الستة يظهر جملة من العناصر

التي لها دورها في تداخل البحور وهي : تشابه الأجزاء (أصلية ومزاحفة) وتماثل المفرّعات فيها في الطول والقصر ،وكثرة الضروب نتيجة للأخذ بما لم يذكره الخليل منها على نحو ما في المنسرح ،أو دون ذلك على نحو ما يظهر في الكامل والسريع .

ولا يقلل من هذا مما هو معروف من قيام المجتث على ضرب واحد، فكثرة التغييرات فيه (القبض ، الخبن ،الكف ، الشكل ،التشعيث) وقبول بعضهم إياه مسدّسا و مجزوًّا محذوفا عروضه و ضربه ما جعله ذا تشكلات كثيرة .

غير أن أبرز العناصر التي لها قيمتها الاعتبارية في تجميع طائفة من البحور يتمحور تداخلها عليه هو عنصر التقصير في الوزن بإعلال العروض والضرب أو نقصان التفعيلات ، فالكامل مثلا يتداخل تاما مضرابيحر واحد تام ،وهو معلولاً بالحذذ في عروضه وضربه يتداخل ببحرين ، وهو مجزوًا يتداخل في صورة منه بأربعة أبحر كما يتداخل المربع منه بأبحر أخرى . ونجد مثل هذا التدرج في ازدياد التداخل في حال النقصان بالإعلال والزّحاف في البحور الأخرى خلا السريع والمنسرح فإن التداخل فيهما ينحسر تدريجيًا بانحسار امتداد البحر. وربّما كان ذلك لقلة الأمثال في البحور الأخرى . حيث لا شطر (مثلث الأجزاء) إلا في الرجز والسريع ، ولا نهك إلا في الرجز والمنسرح . ولا يقلل من هذا قلّة التداخل في الوافيات وهي كُثْر، فهذه يشفع لها قربها من التامات التي تتميز بتكامل الشخصية الوزنيّة لها ووضوحها .

ومن ثم كان التداخل أبرز ما يكون في المربعات إن مجزوة

وإن مشطورة، والمسدّساتِ من البحور خماسيّة التفعيلة (المتقارب والمتدارك) .

وقد ينطبق ما لهذا القصر من دور وغيره من الأسباب المتقدمة على سائر البحور. وسوف يكتفى هنا بالاشارة إلى أوجه التماثل والتخالف فيها مع التنبيه إلى ما قد يكون وراء التداخل من مسبّبات أخرى غير ما تقدّم ، فالوافر والهزج يتداخلان ببعضهما ،المعصوب من الأول بالسالم ،والمعقول بالمقبوض ،والمنقوص بالمكفوف . ويقبلان في تحوّلهما الثاني التداخل بالرّجز مخبونا الذي يشبه الكامل موقوصًا .

و ينفرد الوافر عن الهزج بمداخلة الضرب الأول مغيّرًا بالعقص صدرًا وابتداءً ،والعقل حشوا ،المجتث ووزنًا من الدُّوبيت ،وبمداخلة مجزوّ منه معلولا بالعقص صدرًا وابتداءً بالمتدارك ،وبمداخلة مجزوٍّ منه آخر معلولاً بالقطف في العروض والضرب ،للمضارع الذي يشبه المجتث الذي يشبه الوافر .

ومثل الوافر في مداخلة المضارع والمجتث والمتدارك ، الخفيفُ الذى ينفرد عن الوافر بمداخلة المنسرح والمقتضب ، والمديد ،ويشترك هذا البحر مع الخفيف في مداخلة المقتضب أيضًا ، كما يتداخل إضافة الى هذا بالرّمل والرّجز والبسيط والسريع .

ومثلُ المديد في مداخلة البحرين الأخيرين ،المتقاربُ ،فهذا لخفة فيه ،ولبساطة تركيبه يقبل ألوانًا من التغيير تجعله شبيهًا بالبسيط والسريع وكذلك بالمجتث الذي يشبه المضارع والوافر ، وأخيرًا الطويل مشطورًا . كما أنّ هذا يتداخل بالكامل .

أما المقتضب والمتدارك ،فلقبولهما توالي الأسباب في بنائهما ، مع ما في ثانيهما من بساطة في الأجزاء ،يتداخلان ببعضهما ،ويتداخل كلاهما بالوافر والخفيف . ومثلهما في مداخلة هذين البحرين المضارعُ حيث يقبل هذا لقصره ،ولما انضاف إليه من إمكانيات مع ما يتيحه عروض الخليل من تداخل صورة منه بالمجتث ، صورتين أخريتين من التداخل بهذا البحر ،كما يقبل بترك المراقبة صورة من الوافر ، ويقبل بلزوم الشتر في الابتداء صورة من الخفيف (العروض المقصورة لمجزو الخفيف المخبونة) .

كما أنّ المقتضب والرّمل يتداخلان ببعضهما . ويتداخل كلاهما بالمديد والكامل والرّجز.

و بيّنٌ مما تقدّم أنّ أكثر البحور الستة عشر طواعية للتداخل ، الكامل والوافر ، فكلاهما يقبلان الانتقال بأيسر أنواع الزِّحاف ـ المجمع عليه ـ إلى بحرين سالمين : الرّجز والهزج ، ويقبلان من ثمّ في تحولهما الجديد مزيدًا من التداخل ببحور أو أوزان أخرى أتاحتهما العلل والزِّحافات الجائزة والمستدركة في كلّ البحور الأربعة . ومن المسلّم به أن الرجز بالذات غير القصيد وأنّه دون بحور الشعر في الإيقاع والفنيّة وكذلك الهزج على خاصيّة فيه . وفيما يخص الوافر والكامل وهما يتميزان بخصيصة الفاصلة وهي ـ في الوقت ذاته ـ موضع الزّحاف الذي أدى بهما إلى التداخل بالهزج والرجز ،فليس في إمكانيات البحور الباقية ما يمكن أن يلتبس أو يشبه التّام منهما .فالهزج لا يشبه الوافر حال سلامته والرّجز لا يشبه الكامل والوافر سالمين أيضا والقيمة الاعتبارية هنا للتفعيلة التي تنتقل بالزّحاف إلى ما يماثلها من تفعيلة أصلية في بحر آخر . أمّا كثرة التداخل في البحر أو قلّته فله في الواقع اعتبارات أخرى .

ومن الواضح أن الصُّور الوزنية المتداخلة في مبحث الكامــــل ،
وكذلك في غيره من المباحث، لا تعبِّر حقيقة عن مدى قابلية هــذا
البحر للتداخل كثرة وقلّة فقد رأينا مثلاً أن أكثر صور التداخــل
في الكامل جاءت نتيجة لمشابهة جزئه بالإضمار لجزء الرجــز،
كما لا تكشف هذه الصور عن أيّ البحرين يستوعب الآخر، حيث لا تحصر
صور التداخل في البحر الواحد كلّ أنماط تداخل هذا البحر المعيّن
بغيره ، فمشابهة ضربي العروض الثانية من الكامل لضربي العــروض
الثانية من السريع ترد الإشارة اليها في السريع لا الكامل وذلــك
لأسباب سبقت الاشارة إليها .

غير أنَّ هذا التداخل في البحور لا يعني عدم تمايزها في
جميع الأحوال وهو ما سيعرض له البحث فيما يلي .

ضوابط تمييز البحـــور

أسلمت التفصيلات المتقدّمة إلى حقيقة تصاعد التداخل في بحور الشعر العربي مع تقدّم الزمان، ووضوح احتواء الواقع الشّعري لصور التداخل في كثير من حالاتها . وهي صورٌ تتفاوت من حيث قبولها في الذوق من جهة، ومن حيث إمكانية التمييز بين البحر الداخـــل والمدخل فيه من الجهة الأخرى . وقديمًا تناول الراوندي هاتيـــن المسألتين فيما يخص صورًا يصح نسبتها في عروض الخليل إلى الكامـل والرّجز فقال : " الفاقد للذّوق إذا عمد إلى الأول من أبيات الكامل ووزنه "متفاعلن" ست مرّات و نظم عليه ما هو كقول القائل :

وإذا صَحوتُ فما أُقصِّر عَنْ ندى وكما عَلمت شمائلي وتكرّمي

ثم يطلب ما يلافقه من المزاحف فوجد فيه " مفتعلن " ست مـــرّات فنظم عليه ما هو كقول القائل :

منزلة صمّ صداها و عفـــــت أَرْسمها إن سُئلت لم تُجبِ

وأيضا "مفاعلن" ست مرّات ونظم عليه ما هو كقول الشاعر :

يذبُّ عن حَريمه بسـيفــــه ورمْحِه و نبْله ويَحْتمـــي

أرأيت لو كتب هذه الثلاثة الأبيات في رقعة واحدة على أنّهـا مقطّعة واحدة على وزن واحد يظنّه متناسبًا في حكم المتفق و بحيث يروج على الطِّباع وعرضها على جمهور من الشعراء . . . هل يحكم بإصابته أم لا ؟ و هب أنَّ بعض الشعراء رُوي عنه أنّه قرن بين هذه الأوزان الثلاثة في قريض له هل يقبل منه ذلك ؟ وإذا قبل ذلـك هل يسع المنصف أن يحكم بينها بالاتحاد المعتبر في القرض أيضا ؟

إذا سُئل المتعلّم ابتداءً عن أحد هذين الزِّحافين ،إن قال :أصلُ فقد خالف الأُصول الممهّدة في الكتب إلى الان . وان قال : زحافُ الكامل يُعترض عليه بأنَّه معدود في زحاف الرّجز ، وإن قال : زحاف الرّجز يعترض عليه بأنَّه معدود في زحاف الكامل وإن قال : زحاف لكلّ واحد منهما ففيه من التشويش ما لا يخفى ،فإن وقفه على القرينة فقد فرضناه بلا قرينة ،والأمر هنا بخلاف ما في المركّب من "مستفعلن" حيث يحكم عند خلّوه من القرينة بأنَّه من الرّجز ، لأنّه حكم بأصالته ،وهذا لم يحكم بأصالته . وإن قال : ليس بأصل ولا زحاف لزمه أن لا يكون معدودًا في الأوزان فضلاً أن يكون غير مستعمل ولا مطبوع." (١)

و يظهر من هذا النّص ميل الراوندي إلى رفض الجمع بين مزاحفات الكامل لمباينتها في الذوق ، ورفضه أيضًا تشارك الكامل والرّجز في بعض صور الزِّحاف .

فأمّا ما ذهب إليه من أنَّ الجمع بين ما هو مركّب من "متفاعلن" وما ركّب من "مفاعلن" و"مفتعلن" في شعرٍ واحد لا يقبله الذوق ، فيؤكّد ما سبقت الإشارة إليه في ثنايا البحث من رفضه اطّراد تلك الزِّحافات في الكامل ، وحصره قبول ذلك في جزء ،أو جزءين من البيت لا أكثر. وهو صادرٌ عن اعتقاد بأنَّ "كلّ واحد من هذه الأوزان التي كلّ واحد منها يتألف من دورٍ واحدٍ هو أفعولُ واحد من الأفاعيل ، هو أصلٌ برأسه ، قد يعرض له أن يُجعل زحافًا لغيره إذا كان ذلك الغير مُرْبيًا عليه بحركة تُسكّن فيه وذلك بشرط أن تكون على الثاني من الفاصلة الصغرى أو ساكن ((من)) الحروف يُسقط منه وذلك بشرط أن يقع آخر السّبب الخفيف والأكثر أن لا يَعْرض له هذا ." (٢)

---

(١) "الإبداع" ٢ و - ظ .

(٢) (السابق) ١٦ و . وما بين قوسين مزدوجين مستدرك في الحاشية على المتن .

فهذا النّص يدل على أنّه يقبل في البحور المتفقة (ذوات التفعيلة الواحدة) من الزّحاف ما يقوم على إسكان متحرّك كالإضمار في الكامل والعصب في الوافر ، وكلاهما يقعان في الثاني من الفاصلة الصغرى ، أو ما يقوم على حذف ساكن كقبض " فعولن " في المتقارب وخبن " فاعلاتن " أو كفّها في الرّمل بما يعني أنّه يقبل من الزّحاف ما كان منفردًا . أمّا المزدوج فهو يجعله أصلاً برأسه أو زحافًا منفردًا لبحرٍ آخر ليس بينه و بين مقياس الجزء فيه سوى حركة أو حرف ساكن .

وفي ضوء هذا يفسّر قبوله لـ " مفاعلن " في الهزج دون الوافر والكامل ، وقبوله لـ " مفاعيل " في الهزج دون الوافر ، و " مفاعلن " في الرّجز دون الكامل .

وهو إذ يفعل هذا رغبة في تحقيق الملافقة بين الأصل والمزاحف في القصيدة يبتعد عن الواقع الشّعري الذي أقام عليه الخليل عروضه ، فما كان الخليل ليجيز " مفاعلن " في الوافر والكامل ، و " مفتعلن " في الكامل والرّجز على غير ما وقوف على استعمال .

ولعلّ قوله : " فإن وقفه على القرينة فقد فرضناه بلا قرينة " هو من قبيل الاحتراز فيصح أن يُفسّر رأيه حينئذٍ بقبول مثله على أساس السّماع الذي لا يُقاس عليه .

أمّا ما أثاره من تباين الإيقاع في الجمع بين تلك الصُّور فمعلوم أنّ الخليل وجمهرة العلماء قد ميّزوا بين ما هو حسن من الزّحاف وما هو صالح وما هو قبيح . و " مفاعلن " لديهم في الكامل من الصُّور الصالحة وهو ما كان في درجة بين الحسن والقبح ، و " مفتعلن " لديهم من الزّحاف القبيح ، وأنّهم لا يختلفون في أنّ كثرة الزّحاف تكسر الوزن وأنّ ما أتى منه متكرّرا بادي الصّنعة مستقبح لا يُؤتمّ به .

وإذا صحّ ما ذهب إليه الرّاوندي من تباين أوزان تلك الأبيات في السّمع ، فإنه لا يكون قاعدة مطردة في الأوزان المتداخلة ، فإن جملة منها ممّا أقرّته قواعد الخليل وغيرها ممّا هو مستدرك لا يختل فيها التناسق ، فمداخلة ضربي العروض الثانية من الكامل لضربي العروض الثانية من السريع أو لضربي المنسرح ، المطوي ، والمقطوع مثلا ، هو ما يقرّه السّماع عن فصحاء العرب كما يقرّه الذوق .

وينبغي ألا يُغفل هنا ما للارتكاز على قافية واحدة من دور في تغطية ما قد يحدث من نشاز نتيجة للجمع بين بعض البحور ، فالخفيف المركّب من (فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن * فاعلاتن مستفع لن فعِلن) والمنسرح المركّب من (" مستفعلن مفعولات مستفعلن * مستفعلن مفعولات مفتعلن) قافيتهما واحدة ثلاثيّة المقطع : لن فعلن = مفتعلن .

كما أنّ التداخل فيما ذكره الراوندي من صور للكامل والرّجز وغيرها مما تقرّه قواعد الخليل وكذلك التّوسع الذي كان من بعض العلماء في إباحة ألوان من الزّحاف . وإن كان يرد أحيانا في البيت الواحد أو بعض الأبيات في القصيدة الواحدة يعتمد على الذّوق أوّلا وحسن الاختيار ، كما أن اكثره لا يلتزم به على نحو ما يكون بين المديد والسريع " ١١ " وبين مخلّع البسيط المخبون وأحذّ المنسرح " ٢٢ : أ ، حـ " وبين مشطور من البسيط و مجزوّ من الكامل " ٢٨ " وبين الوافر والمضارع والمجتث من جهة "٣٩ : أ ، حـ ، د " والوافر والهزج والكامل والرّجز من جهة أخرى " ٣٥ - ٣٨ " وبين الكامل والرّجز " ٤٢ - ٤٤ ، ٤٧ - ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ . أو الكامل

والمجتث " ٩٥ " وغير ذلك مما تمثّله الصُّور " ٨٢ - ٨٤ ، ٩٩ : أ ، ج ، ١٠٠ ، ١٠١ : أ ، ج ، د ، ١٠٣ : أ ، ج ، ١٠٤ : أ ، ج ، ١٠٥ : أ ، ج ، ١١١ ."

وسواءٌ كان التداخل في هذه الصُّور خاصًا ببيت واحدٍ أو أكثر فإنّه لا يترتب عليه التّحير في تحديد نسبة الوزن إلى بحره استنادًا إلى سلامة أجزاء بعض الأبيات أواستخدام الشاعر لزحافٍ خاص ببحرٍ مالا تشاركه فيه الأبحر المشتبهة به ؛ فمخلّع البسيط المخبون وأحذّ المنسرح ينمازان من بعضهما بورود "مفاعيل" في الحشو التي هي من بدائل "مفعولات" في المنسرح ، والمنسرحُ ينماز من الكامل بورود "مفاعيل" أو "مفعولات" في الحشو ، كما ينماز الكامل من المنسرح بورود "مستفعلن" وبدائلها : "مفتعلن ، مفاعلن" في الحشو ، و ينماز من السّريع أيضًا بورود "متفاعلن" في الصّدر ، ومن الرّجز بورود "متفاعلن" في أيّ جزءٍ من الأجزاء . والمجتث ينماز من المضارع بورود "مستفعلن" في صدره أوابتدائه كما ينماز المضارع منه بورود "مفاعيل" أو "فاعلات" في صدره وابتدائه .

وكذلك الأمر فيما لم يذكره الخليل من أوزان ، فالوزن "مفاعل فاعلاتن ×٢" وهو يحتمل النسبة إلى الوافر والمضارع والمجتث يجوز أن يعاقبه في البحور الثلاثة "مفاعلن فاعلاتن" باعتبار العقل في الأول ، والقبض في الثاني ، والخبن في الثالث . إلا أنّ الاول ينماز بإمكان ورود "مستفعلن" والثاني بورود "مفاعيلن" . أمّا الثالث فيشارك الثاني في قبول بديل آخر هو "مفاعيل" باعتبار النّقص في الوافر ، والكف في المضارع . و ربّما انعدم مميّز الوافر "مفاعيلن" فيحمل على المضارع على أساس العودة إلى الأصل .

والوزن " فاعلاتن فعولن × ٢ " وهو يحتمل النّسبة إلى الخفيف والمضارع والمتدارك باعتبار القصر والخبن في عروض الأول وضربه، وباعتبار الشتر في صدر المضارع وابتدائه، وباعتبار الترفيل في الثالث حيث يكون تقديره في الأخيرين " فاعلن فاعلاتن "، يجوز أن يُعاقبه في البحور الثلاثة - استنادًا إلى ما أجازه بعض العلماء من أحكام فيها - " فاعلات فعولن " باعتبار الكفّ في صدر الأول وابتدائه، وخبن عروض الثاني والثالث وضربهما (فاعلن فعِلاتن).

وينماز الأول بما قد يرد في أعاريضه من مراوحة بين " فعولن " و " فاعلاتن " وينماز الثاني بورود " مفاعيل " أو " مفاعلن " في الصّدر والابتداء، كما ينماز الثالث بورود " فعْلن " في الصّدر والابتداء. ويشترك الخفيف والمتدارك في قبول " فعِلن " باعتبار الخبن فيهما فيكون في الأول " فعلاتن فعولن " و في الثاني " فعِلن فاعلاتن ".

وينماز المجتث من مجزوّ المنسرح مكشوف العروض والضرب بورود " فاعلاتن " في العروض أو الضرب أو فيهما معًا. كما ينماز المقتضب مخبول الصّدر والابتداء من الكامل بورود " مفعولات " أو " مفاعيل " أو " فاعلات " و ينماز الكامل منه بورود " مستفعلن " و " مفاعلن " و " مفتعلن ".

فإن أتى في قصيدة من أيّ هذه الأوزان ما يحتّم نسبتها إلى أكثر من بحر فيحتكم حينئذ إلى الغلبة في تحديد الإيقاع الصّحيح للقصيدة، ومراعاة القرب أو البعد من نغمة البحر المراد نسبتها إليه.

هذا وقد يقوم السّكت - وهو منوط بالإنشاد - عنصرًا مميّزًا في بعض الأوزان المتداخلة وهو عنصر تفصح عنه بعض القواعد الجزئية

لعلم العروض في نحو ما يظهر من تعليلات بعض العروضيين لقبول الخرم في الشعر وهو ما يعزى إلى الأخفش حيث تقوم السّكتة عنده عوضاً عن المحذوف [١]. كما أفصحت بعض أبيات البحور عن شيء من هذا السّكت كبيت مجزوّ البسيط المذال :

سيروا معا إنَّما ميعادكم يوم الثّلاثاء بَطْن الوادي

ولكنَّ هذا لا يمكن أن يكون قاعدة مطّردة في كلّ الأوزان ، وفي كلّ الأبيات ، فالشِّعر ليس وحدات موسيقية مجرّدة يمكن الوقوف عند نهاية كلّ وحدة وإنما هو كائن تتضافر على إيجاده اللغة والموسيقى على حدٍّ سواء . . كما أنَّ هذه السّكتة أكثر ما تكون - إن احتيج إليها - في الأوزان المطوّلة حيث يعسر على الخيال تخيّل وحدات البيت دونما أدنى سكت بين كلّ اثنين من الأفاعيل وهو ما صرّح به الراوندي في نحو "فاعلاتن ، مستفع لن ، فاعلاتن" [٢].

ومما يميِّز البحور ممّا هو مناطٌ بالإنشاد أيضاً ما ذهب إليه الجمهور من تمييز بين "مستفعلن" و "فاعلاتن" مجموعتي الوتد ، وبين "مستفع لن" و "فاع لاتن" مفروقتي الوتد من حيث مالها من أحكام ذات تأثير على إيقاعها حيث لا طيّ ولا خبل في "مستفع لن" متى كانت في الخفيف أو المجتث ولا خبن في "فاعلاتن" متى كانت في المضارع . كما يظهر ذلك في تحديد البحور التي يجوز فيها الإطلاق والتّقييد وهي : الكامل ، والرّمل ، والمتقارب . غير أنَّ العلماء توسّعوا في ذلك فأجازوه في الطويل ، والوافر ، والهزج ، والسّريع . واطّرح

---

(١) "عروض الزّجّاج" ٣ و.

(٢) "الإبداع" ٧ ظ - ٨ و. وانظر لدور السّكت في تمييز الأوزان ، ولوجه آخر من المسألة : د. أحمد كشك "محاولات للتجديد في إيقاع الشِّعر" ص ٩٨ - ١٠٢.

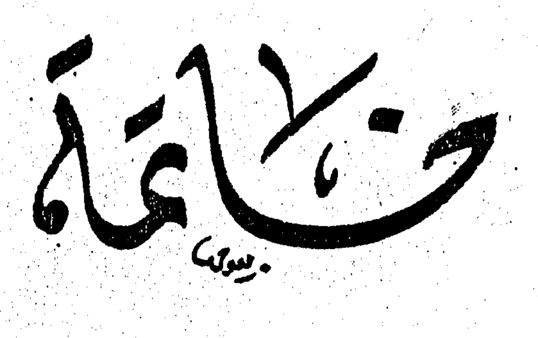
آخرون علّة امتناع الطي في الخفيف والمجتث وأجازوا فيها ما يجوز في " مستفعلن " و " فاعلاتن " مجموعة الوتد من طي في الأولى وخبن في الثانية .

ورغم ما أدّت إليه هذه المستدركات من تقلّص ضوابط التمييز بين البحور ، فإن اطّراد الزّحاف في تلك المواضع ،التي أقرّها الخليل ، وغيرها مما هو مستدرك ، أو إلغاء بعضها تحقيقاً لتمايز البحور واستقلالها في نحو ما ذهب إليه الرّاوندي من حصر جواز الزّحاف في جزء أو جزءين من البيت ،لا ينهض حلّاً لظاهرة التداخل ، لأنّ ذلك منافٍ لحكمة الوضع ؛ فالشّعراء لم يتقيّدوا بزحافٍ من تلك الزحافات في جزءٍ من الأجزاء ،ولم يقصروه على جزءٍ ،وإنّما كانوا يأتون به حسبما تتطلّبه اللغة الشّعرية ويواتيهم الطّبعُ . ثم إنّ هذا التداخل يتساوق وطبيعة لغتهم ،فإنّهم كما يقول الأخفش : " يستغنون بما أبقوا عمّا ألقوا ،لأنّ فيه دليلاً ." (١) وكذلك صنعوا في شعرهم ، وأوسعوا في ذلك لأنفسهم ، فاستخدموا من الزّحاف ما يَصيرُ به البحر بحرًا آخر اعتمادًا على أنّ في القصيدة ما يُميِّزه ،إذ كانوا ينظمون قصائدهم لتُلْقى كاملة ، وإنّما قُطِّعت أوصالاً وأبياتًا مفردة فيما بعد لحاجة تعليمية أو غيرها . وحتّى هذه الأبيات المفردة التي يتنازعها أكثر من بحر ، على نحو تلك الأبيات التي استشهد بها الرّاوندي ،فإن العلماء تواضعوا في مثل ذلك على جملة من الضّوابط ، فرجّحوا فيما يخص المركّب من " مفاعلن " أو مفتعلن " الحمل على الرّجز ايثارا لارتكاب أخفّ الأمرين .

---

(١) " عروض الأخفش " ٢ ظ .

ومن تلك الضّوابط التّرجيحية في حال انعدام المميّز الفني ، ما سبقت الإشارة اليه في ثنايا الرّسالة من الاحتكام إلى الأنس بالتغيير ، وأولوية الحمل على الصّحيح دون المزاحف ، والحمل على أخفّ القبيحين ، والحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير ، والدّليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال .


خاتمة

خاتمة

حاول هذا البحث جاهدًا تقديم دراسة وصفيّة تحليلية لظاهرة التداخل في البحور العروضيّة من خلال ما أصدره علماء العربية في مختلف العصور من ملاحظات وأحكام حول موازين الشّعر العربي مدعّمًا ذلك بما استطاع الوصول إليه من نماذج شعريّة .

ولم يجعل من هدفه وضع حلٍّ لهذه الظاهرة في مثل ما دعت إليه بعض التواليف من الحدّ من اطّراد الزّحاف في أجزاء البيت ،لما يرى في ذلك من افتئات على طبيعة الشّعر والشاعر معًا ، من جانب ، ولما يرى في تلك الصّور المتداخلة من تنويع فني ما لم يخلّ بالإيقاع العام للقصيدة من الجانب الآخر .

ولكنّه حاول الإبانة - ما وسعه الجهد - عما سعى إليه من تصوير هذا التداخل تصويرًا تاريخيًا ، فلحظ فيما تتبّع من مصادر حفاوة العلماء المشارقة والمغاربة في رواية ما لم يذكره الخليل من أوزان ، ورصْد ما يمكن نسبتها إليه من بحور . كما لحظ فيما تتبّع من استعمالات العروضيين للفظ التداخل استعمالهم إيّاه بالمعنى الذي أراده البحث ولغير ذلك . ووجد أنّهم استخدموا أيضًا في الإبانة عن التداخل جملة من التعبيرات هي التشابه ،والالتباس ، والخلط والمضارعة غير أنّ اللبس لديهم كان أكثر الألفاظ دورانًا .

ولحظ في رصده لإضافات العلماء فيما يخصّ التداخل عبر مراحل التراث اتساع مداه نتيجة لاجتهاد العلماء ، ثم تراجع هذا الاجتهاد مع تراجع الزّمان إلى ما يشبه الانتصار لرأي من الآراء أو شرحها .

ورأى في تلك الصُّور المتداخلة وفي استشراف العلماء لها وشيوعها في أوزان الشِّعر ما يجعل منها ظاهرة عروضيّة وأدبيّة تغري بالبحث. وجعل ذلك في قسمين ، فالقسم الأول عن الصُّور المتداخلة في (الطويل، والمديد، والبسيط ، والوافر، والكامل، والسّريع، والمنسرح والخفيف ، والمقتضب، والمجتث، والمتقارب .) وهي - كما أظهر البحث - تتفاوت من حيث مقدار الصُّور التي تشملها ومن حيث الأبحر التي تتداخل بها، فالتداخل في الطويل يكون بين الأضرب وقلّ أن يكون بين الأبحر، وإن كان ففي أنصافه فقط على نحو ما يكون بينه وبين الكامل، والمتقارب . أمّا المديد فيتداخل بالرّمل والبسيط، والسّريع ، والرّجز، والخفيف، والمقتضب ، وأكثر هذه البحور اتصالاً به الرّمل . ومن فروع هذا البحر ما يتداخل بعضها ببعض. وكذلك تتداخل بعض فروع البسيط ببعض كما يتداخل بالرّجز، والمجتث والمنسرح، والمتقارب، والسريع، والكامل . ويتداخل الوافر أيضاً بالهزج ، والرّجز ، والكامل ، والمضارع، والمجتث /، والمتقارب، والمتدارك ، ومجزوّ من الدُّوبيت . وأكثر هذه البحور تردّدًا معه الهزج ، ومن فروع هذا البحر ما يشتبه بضرب آخر من نفس البحر . ويتداخل الكامل كذلك - وهو أكثر البحور تعرّضا لـه - بالرّجز فالسّريع والمنسرح ثم الوافر، فالبسيط فالمقتضب، ثم الرّمل وأخيرًا المجتث . كما يتداخل السَّريع بالكامل والرّجز والمنسرح، والمديد، والوافر والمجتث والمتقارب وأكثر هذه البحور اتصالاً به الرّجز وقد تتداخل ضروب هذا البحر بعضها ببعض . اما المنسرح فيتداخل بالكامل والرجز

والسريع والمجتث والبسيط والخفيف . والأخير يتداخل أيضاً بالمتدارك والمديد والمضارع . كما يتداخل المقتضب، وهو فرعٌ في الرّجز لدى الجوهري ، بالوافر والكامل والخفيف والمتدارك والمديد . أمّا المجتث ،وهو فرعٌ في الخفيف لدى الجوهري ،ونوع متميز من وزن مركّب من " مفعول " لدى الرّاوندي ، فيتداخل بالمضارع والوافر والبسيط وبضرب من ضروب الدوبيت . وأمّا المتقارب فقد يُشتبه في تحديد ضرب المثمّن منه كما يشتبه في تحديد ضرب المجزوّ أبتر العروض والضرب - وهو مختلف في تصنيفه - بمشطور من الطويل ،وهو مثمّنًا ومسدّساً يشبه البسيط .

وقد قادت تفصيلات هذه الأبواب إلى جملة من الخلاصات والنتائج والمناقشات تضمّنها القسم الثاني ، فميَّز بادئ ذي بدء - من خلال جدول يرصد ما مضى تفصيله من صور في القسم الأول - بين الأوزان المتعرّضة للتداخل وغيرها . ورأى في مجموع تلك الأوزان المتداخلة ما يشايع حقيقة أنَّ الأوزان - من أيِّ الدّوائر كانت - من السّهل أن تخرج بإيقاعها إلى إيقاع آخر وأنّه لا أساس مطّردًا لوصف إيقاعات بعض البحور بأنّها بسيطة أو مركّبة . وقدّم خلاصات متدرجة عن أنواع التداخل في البحور ، ومراتبه ،وأسبابه ،وضوابط تمييز البحور . فلحظ فيما يخصّ أنواع التداخل من حيث جريانه في ضروب البحر الواحد أو في أبحر مختلفة أو فيهما معاً علوّ نسبة الصور التي يشملها التداخل بين الأبحر عنه في النّوعين الآخرين . وأنَّ التداخل بين الأضرب لا يؤثّر - غالباً - على قافية البيت .

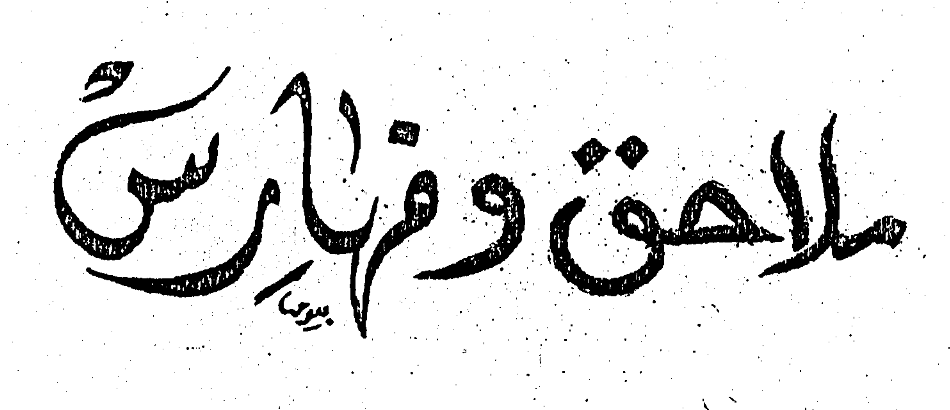
وحدّد فيما يخص مراتب التداخل من حيث التأسيس والاستدراك ، الصّور التي تشملها ونوعيّة التداخل فيها والأسباب المؤدية إليها ، وأظهر أنّ هذا التداخل على اختلاف مراتبه وتفاوت نسبة صور هذه المراتب لم يكن قائمًا على مجرّد التّنظير من فراغ ، فالبحث فيها أوصل إلى عدد من المسوّغات تآزرت على قيام هذه الظّاهرة أهمّها ، تصرّف الشعراء ،والقياس على ما سُمع عن العرب في معناه ،وتشابه الأجزاء ، وتقاربها في الحكم ،وتوهّم إمكانية التّعويض عن المحذوف بالمدّ ، وقابلية بعض الأوزان للتداخل في أوزان أخرى .

وأكّد البحث في أسباب التداخل أنّه لا يكون دون تغيير في بنية الوزن ،كما أظهر تفاوت دور موقع التغيير ونوعه في إحداث التداخل ،وبيّن أيضًا فيما يخص الموقع ما له من دور في نقل الوزن إلى وزن يؤاخيه في نفس البحر ،أو وزن في بحر آخر ،وبيّن فيما يخص نوع التغيير أنَّ هذا التداخل استنفد ألقاب التغيير وافترض غيرها ولكنّه لم يستنفد صورها ،وأنَّ أكثر ألوان الزّحاف دورانًا في نقل البحر من باب إلى باب هي: الإضمار وأقلّها الشكل ، وأكثر العلل تردّدا القطع والحذف والجزء والخرم والإطلاق والتّقييد وأقلّها التّشعيث والبتر.

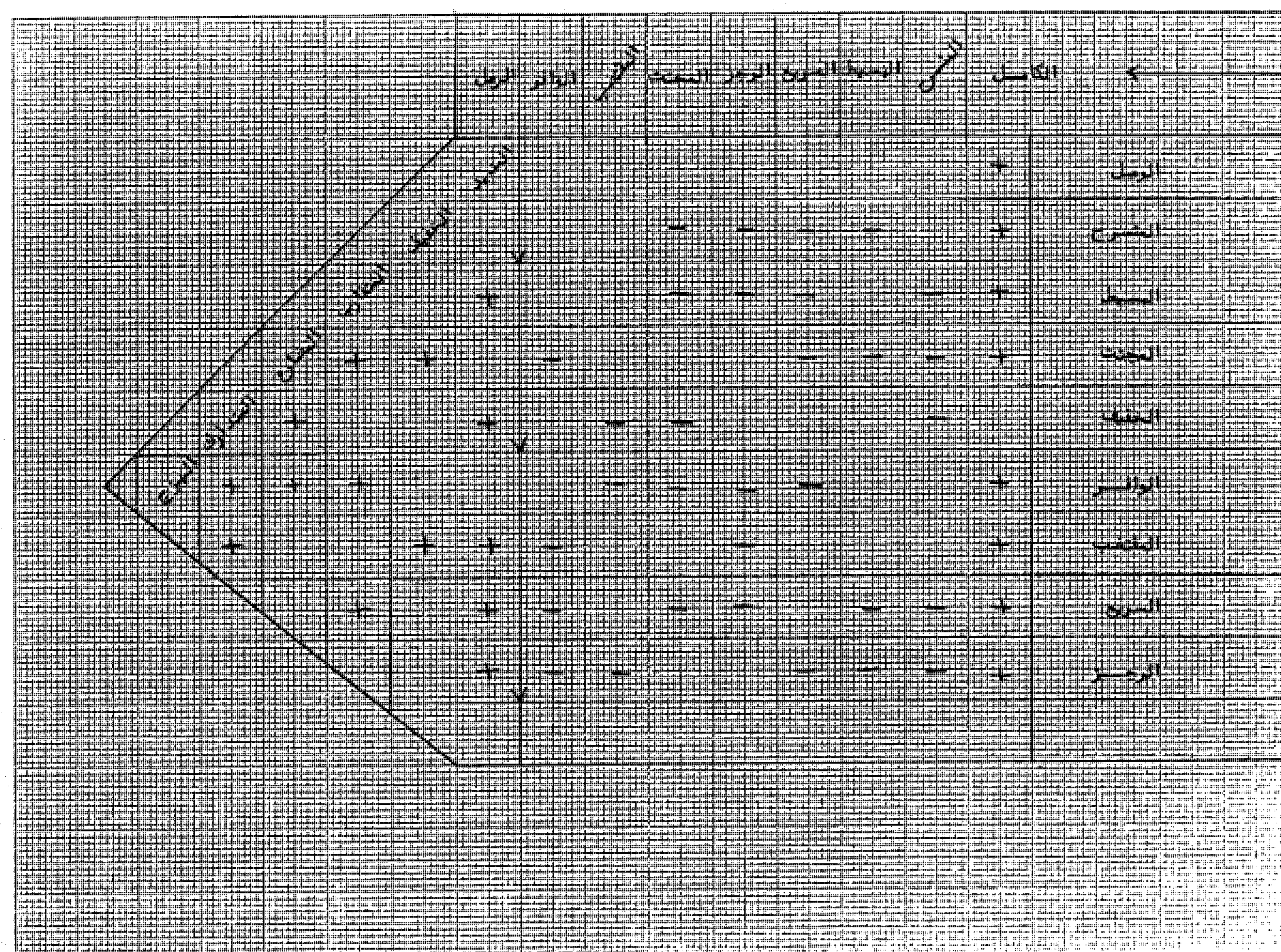
كما رأى أنَّ لهذا التداخل مسبّبًا ثالثًا يتعلق بطبيعة الأبحر المتداخلة من حيث قابليّتها للتداخل وذلك إمّا لقرب إيقاعها من البحر المتداخل به،وإما لثرائها بأنماط من العلّة والزّحاف، أو ما قد يُتوهَّم فيها من خفة أو ثقل . وشفع ذلك بتحليل موجز لمجموعة من البحور المتشابهة أكّد فيه ما لبعض تلك الخصائص وما لغيرها كالقصر وتشابه الأجزاء ، من دور في انفساح البحور لمزيد من التداخل ، وما تنفرد به بعضها عن بعض.

وسلّم في حديثه عن ضوابط مميّزات البحور بتفاوت الصُّور المتداخلة من حيث قبولها في الذّوق ومن حيث إمكانية التّمييز بين البحر الداخل والمُدخل فيه ، ففيما يخص تفاوتها في الذّوق أكّد وعي الخليل وجمهور العلماء بما قد ينجم عن الجمع بين بعض الأوزان من تباين في الإيقاع ولكنه لم ير في هذا قاعدة مطّردة في الأوزان المتداخلة وذلك لكون جملة منها لا تُخلّ بتناسق الإيقاع، ولما يرى في الارتكاز على قافية واحدة من دور في تغطية ما قد يحدث من نشاز نتيجة للجمع بين بعض البحور .

وأمّا من حيث إمكانية التمييز بين البحور المتداخلة فرأى أن هذا التداخل إن فيما تقره قواعد الخليل وإن فيما تُوسّع فيه من أمر الزّحاف والعلّة لا يترتب عليه التَّحيّر في تحديد نسبة الوزن إلى بحره وذلك اعتمادًا على سلامة بعض أجزاء القصيدة أو ما تختص به بعض البحور من إمكانات الزّحاف بما لا تشاركها فيه البحور المشتبهة بها ،ولما قد يكون للغلبة من دور في تقدير الإيقاع الصَّحيح للقصيدة ،وما تواضع عليه العروضيون من ضوابط التّرجيح في حال انعدام المميّز الفنّي .


ملاحق وفهارس

وسيلة ايضاحية تقريبية للتداخل



أمثلة شعرية

١ - ٢ - ٣ أمثلة المديد المشطور (١)

" ٥/٥٥/٥/ ٥/٥٥/٥ ×٢ "

المطلع	القائل	عدد الابيات	ملاحظات
١ - رَاحَ مَطْوِيّ الحَشَى أعوجيًّا قَدْ قَرِحْ	ابن المعتز (٢) ديوانه ٢/٥٤-٥.	١٢	العروض على زنة " فاعلن " خلا البيتين رقم " ٣ ، ٤ " فهما على زنة " فعِلن " والضرب على زنة " فاعلن " خلا الابيات رقم " ٧ ، ٩ - ١١ " فهي على زنة " فعِلن ".
٢ - تائه ما أَصْلَفَهْ وَيْح صبٍّ أَدْنَفَهْ	البهاء زهير ديوانه ٢٨.	١٢	العروض على زنة " فعِلن " خلا الابيات " ٣ ، ٤ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ " فهي على زنة " فاعلن ". والضرب على زنة " فاعلن " خلا الأبيات " ١ ، ٧ ، ٨ " فهي على زنة " فعِلن ".
٣ - أَسَأَلْتَ طَلَلاً بِالبُراقِ قَدْ خَلاَ	ابن المعتز ديوانه ١/٢٧٧-٩.	٣٥	العروض على زنة " فاعلن " خلا الأبيات " ١ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٤ - ١٦ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٤ " فهي على زنة " فعِلن ". والضرب على زنة " فعِلن " خلا الأبيات " ١ - ٣ ، ٧ ، ٩ - ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢١ ، ٣٤ ، ٣٥ ". هذا وقد أُخِلّ بالمعاقبة في أبيات، منها : الأول والسادس وغيرهما .
٤ - خَانَ عَهْدي وظَلَمْ جَائِرٌ فِيما حَكَمْ	ابن المعتز ديوانه ١/٤١٦.	٥	العروض على زنة " فعِلن " خلا البيت رقم " ٥ " فهو على زنة " فاعلن ". والضرب على زنة " فعِلن " خلا البيتين رقم " ١ ، ٣ " فهما على زنة " فاعلن ".

---

(١) يعني "١" رقم الجدول في الملحق ، و "٢" رقم البحث الخاص بالجدول ، و "٣" رقم الفقرة أو الصورة الوزنية داخل البحث . واعتمد في ترتيب النماذج داخل الجدول الترتيب الهجائي لروى القصائد والتزام البدء بالساكن ثم المتحرك بالفتحة ، فالضمة ، فالكسرة . وهكذا في سائر الجدول .

(٢) (تحقيق : د . محمد بديع شريف).

- ٢ - ٣ - ٦ أمثلة البسيط المشطور

" ٥/٥/٥٥/ ٥/٥٥/ × ٢ "

المطلع	القائل	عدد الابيات	ملاحظات
١ - دنْياك مومو قـة أَكْثر من أُخْتِها	أبو العلاء " لزوم مالا يلزم اللزوميات " ١/ ٢٣٠.	٤	العروض فيها والضّرب على زنة " فاعلن " أمّا الابتداء فلحقه الطّي في البيت رقم "١".
٢ - يا مقْلَة رَاقِدهْ لم تَدْر بالسَّاهِدهْ	ابن المعتز (١) ديوانه ٢/ ٣٩٢ - ٣.	٢٨	العروض فيها والضّرب على زنة " فاعلن ". أما الصَّدر فلحقه الطي في الأبيات " ١١، ١٥، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٣، ٢٦ " والخبل في البيت رقم "٢٥". وأمّا الابتداء فلحقه الطّي في الأبيات " ٣، ٧، ٩، ١١، ١٣، ١٥، ٢٤، ٢٦، ٢٧ ". والخبل في البيتين " ١٩، ٢٨ ".
٣ - يا رَاقِدَ اللّيل احْذَرْ من الويْلِ	أبو نواس هدارة "اتجاهات الشّعر العربي .." ص ٥٧٦.	٨	مزدوجة ،أعاريضها وأضربها على زنة " فعْلن " ،لحق الطّي ابتداء البيتين " ٢، ٨ " وكذلك صدر وابتداء البيت السادس ، كما لحق الخبن ابتداء البيت الرابع . أما سائر الأبيات فصدورها وابتداءاتها سالمة.
٤ - كم عَرَضْتْ باللّوى جالبة لِلْهوى	الرّاوندي " الإبداع " ٩٣و .	٦	أعاريضها وأضربها على زنة " فاعلن " وصدورها وابتداءاتها مطويّة على زنة " مفتعلن ".

(١) (تحقيق : د . محمد بديع شريف).
ومن نظم على مثله في العصر الحديث شوقي ومطران والهمشري . انظر على سبيل المثال : عبد الحميد الراضي "شرح تحفة الخليل" ص ١٣٠-١ ، ود . شعبان صلاح " موسيقى الشّعر بين الاتباع والابتداع " ص ١٨٣ .

٣-٦-٢ أمثلة ضربي العروض الثانية من السريع "/٥٥٥ ،٥٠/٥/"

المطلع	القائل	عدد الابيات	ملاحظات
١ - لوكان في أملاكنا ملكٌ يَعْصِرُ فينا كالذي تَعْصِرْ	طَرفة بن العبد ديوانه ص ١٦١-٤٠	١٦	اجتمع فيها ضربان ، "فعِلن" (ع : ٢ ، ض : ١) وذلك في الأبيات "٣ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١٠-١٤ ، ١٦." أمّا سائر الأبيات فالضرب فيها "فعْلن" (ع : ٢ ، ض : ٢) .
٢ - آخر ماشيءٍ يعولك والـ أقدم تَنْساه وإن هُوجَلْ	؟ انظر : الخالديان "الأشباه والنظائر." ١٧٣/١ .	٢	اجتمع فيها ضربان ، "فعِلن" (ع : ٢ ، ض : ١) وذلك في البيت الأول أمّا الثاني فالضرب فيه "فعْلن" (ع : ٢ ، ض : ٢) .
٣- تعرف من أمس لميس الطَّلَلْ مثل الكتاب الدّارس الأَحْولْ	عدّي بن زيد ديوانه ، الذّيل ص ١٥٧.	٥	اجتمع فيها ثلاثة أضرب ؛ "فعْلن" الذي عروضه "فاعلن" (ع : ١ ، ض : ٣) وذلك في البيت الأول و"فعْلن" الذى عروضه "فعِلن" (ع : ٢ ، ض : ٢) وذلك في الأبيات "٢ ، ٣ ، ٥" ، و"فعِلن" الذي عروضه "فعِلن" وذلك في البيت الرابع .

- ٤ - ٦ - ٣ أمثلة الرجز الموحّد
" /٥/٥ /٥٥ "

المطلـــع	القائـــل	عدد الابيات
١ - مُوسى المَطَرْ	سلّم الخاسر " شعراء عباسيّون " ص ٩٩،	١٧
٢ - لَمْ تَنْتَفِعْ	؟ انظر : الزَّنجاني " معيار النُّظَّار " ١٦ و،	٢
٣ - أَهْدى الأَرَقْ	؟ (السابق نفسه)	٢
٤ - قَالَتْ خَبَلْ	عبد الصمد بن المعذل (السابق نفسه)	٦

٥ - ٧ - ٢ أمثلة الضرب المقطوع من المنسرح

/٥/٥٥/ ٥/٥/٥/٥ /٥/٥/٥٥/ * — /٥/٥/٥/

المطلع	القائل	عدد الأبيات	ملاحظات
١ - أَقْصَيْتُموني مِنْ بَعْدِ فرقتكُمْ فخبِّروني : علا مَ اقصائي	ديك الجن ديوانه ١٤٨.	٤	مردفة
٢ - كايَدَكم دَهْرُكمْ بزامِـــرَةٍ تُحْدِثُ غمًّا في كل سَرّاءِ	ابن المعتز (١) ديوانه ٢/ ٤٢٦.	٢	مردفة
٣ - ياحُسْنَ نَيْلَو فرٍ شُغِفْتُ به يَمْنَحه الماءُ صفْو مَشْرُوبه	السَّرِي الرفاء ديوانه ١/ ٤٢٠.	٢	=
٤ - كم مِنْ حنينٍ إليك مَجْلُوبِ ، ودَمْعِ عَيْنٍ عليك مَسْكُوبِ .	البحترى ديوانه ١/ ٢٦٦-٧ .	٢٠	=
٥ - مابَاتَ صبٌّ بمثل ما بِـــتُّ يا هجر شرٍّ لو شيت أَصْحَبْتُ	ابن المعتز ديوانه ١/ ٣٢٧.	٢	لا ردف فيها
٦ - لِلْمُكْتَفِي دولةٌ مُباركـــةٌ عاش بها النّاسُ بَعْدَ ماماتُوا	ابن المعتز ديوانه ٢/ ١٦٢.	٤	مردفة
٧ - لي في التَّصابي واللّهو حَاجاتُ ليس لِقَلْبي منهنَّ إِفْلاتُ	ابن المعتز ديوانه ٢/ ١٦٢-٣.	٨	=
٨ - يادَهْر ياصاحبَ الفجيعاتِ في كلّ يومٍ تُسيءُ مرّاتِ	ابن المعتز ديوانه ٢/ ٤٣١-٢.	١٧	=
٩ - في أيِّ حينٍ رأَيْتُ مولاتي في خير حينٍ وخَيْر ميقاتِ	البحتري ديوانه ١/ ٣٨٤.	٤	مردفة
١٠ - ومَهْمهٍ قد قطعْتُ طامِسَهُ قفْرٍ على الهَوْل والمحاماة	أبو العتاهية التكملة ٥٠٨ - ١٠.	٨	=
١١ - لا تأخُذَنِّي بِجرْم كاســـاتِ فما جناياتُها جناياتــي	السَّرِي الرفاء ديوانه ٢/ ١٢.	٤	=

(١) (تحقيق : د . محمد بديع شريف) .

المطلـــع	القـائـــل	عدد الأبيات	ملاحظـــات
١٢- يا قرّة العين كيف أمسيْتِ أعْـزِزْ علينا بما تشكّيْتِ	أبو العتاهية التكملة ٥٠٧.	١	مردفـة
١٣- لو شئت زُرْنا عَروسَ حانـوتِ بطيزَنَاباذَ أو قُرى هِيتِ	ابن المعتز ديوانه ٢/ ٢٢٥-٢٦.	٩	=
١٤- دَرّجَني الحرفُ أيّ تدريج في مَنْهجٍ بالنُّحوس مَنْهوج	السَّرِيّ الرفاء ديوانه ٢/ ٢٥.	٨	=
١٥- أسْهَرني طولَ ليلتي رَشَـأُ يَمْزِجُ لي ريقَـه بأقْداحِهْ	تميم بن المعز ديوانه ٩٧.	٤	=
١٦- لم ألْقَ رَيْحانةً ولا رَاحَـا إلا تَنَتْني إليك مُرتاحَـا	السَّرِيّ الرفاء ديوانه ٢/ ٤٤.	٨	=
١٧- جَعَلْت نفْسي لِشَهْوتي عَبْدا وصَار عِنْدي في الهوى رُشْدا	ابن المعتز ديوانه ١/ ٣٤١.	٤	لا ردف فيها
١٨- لا كان عبدُ الحميد مِنْ رَجُلٍ مُجاوزٍ للمُجُون لِلْحـدِّ	السَّرِيّ الرفاء ديوانه ٢/ ١٤٨.	٣	= =
١٩- شَيْخٌ لنا من شيوخ بَغْدانِ أغذَّ في القَصْفِ أيَّ إغْذانِ	السَّرِيّ الرفاء ديوانه ٢/ ١٥٣-٥٤.	١٥	مردفـة
٢٠- يا ويْح نفسي لو أنّه أقْصَرْ ماكان عَيْشي كماأرى أكْدَرْ	أبو العتاهية التكملة ٥٤-٥٥.	٤	لا ردف فيها
٢١- لو صحَّ عذْري في الحبِّ مُذْعذَّرْ فلم يَلُم لائِمٌ لِمنْ أبْصَـرْ	السَّرِيّ الرفاء ديوانه ٢/ ٢٤٠.	٤	لا ردف فيها
٢٢- تَفْديك نَفْسي من كلِّ ماكَرِهَتْ نَفْسك إنْ كنْتُ مذنبًا فاغْفِرْ	أبو العتاهية التكملة ٥٥٦.	٢	لا ردف فيها

المطلــــع	القائــــل	عدد الأبيات	ملاحظـــات
٢٣ - يضطرب الخوفُ والرّجاءُ إذا حرّك موسى القَضيبَ أوْفكّرْ	أبو العتاهية التكملة ٥٥٥ - ٦.	٥	لا ردف فيها
٢٤ - أُخْتانِ إحداهُما إذا انْتَحَبتْ تَبْكي كبَاكِ بدمْعةٍ حرّى	ابن المعتز ديوانه ٢ / ١٨٥.	٢	= =
٢٥ - صُفْرُ مَدارٍ تضمُّها شُرَفٌ مُفْتَضِحٌ عِنْدَنَشْرِها العِطْرُ	السَّرّي الرَّفّاء ديوانه ٢ / ٢٩١.	٤	= =
٢٦ - وعارضٍ مثْل دارَةِ البَدْرِ دارَ بوجْهٍ كلَيْلة القَدْرِ	السَّرّي الرَّفّاء ديوانه ٢ / ٢٦٧.	٢	= =
٢٧ - وشمْعةٍ في يَد الغُلام حَكَتْ عُنُقَ ظَليمٍ بغيرِ مِنْقارِ	السَّرّي الرَّفّاء ديوانه ٢ / ٢٨٥.	٣	مردفة
٢٨ - لَسْتُ أرَجِّي انحِطاط أوْزاري ما عمَّر اللّه أمَّ همَّار	السَّرّي الرَّفّاء ديوانه ٢ / ٢٥٤.	١٠	=
٢٩ - لَسْتُ بنافٍ خُمارَ مَخْمورٍ إلا بصافي الشَّراب مَقْرورِ	السَّرّي الرَّفّاء ديوانه ٢ / ١٨٠.	٤	=
٣٠ - فَديْتُ مَنْ زارني على عَجَلٍ يُديرُ بَيْني وبينه الكَاسَا	ابن المعتز ديوانه ٢ / ٢٧٠.	٢	=
٣١ - رقَّ عن الحسِّ وهو مَحْسوسُ وبايَن اللّمْس وهو ملموسُ	تميم بن المعز ديوانه ٢٥٠.	٧	=
٣٢ - العَيْنُ تَبْكي والسِّنُّ ضاحِكةٌ نَتَحْنَ في مأْتَمٍ، وفي عُرْسِ	أبو العتاهية التكملة ٥٦٩.	٢	لا ردف فيها
٣٣ - يامن تردّى بحلّة الشَّمْس ومَنْ رَماني بأَسْهمٍ خُمْسِ .	أبو تمام ديوانه ٤ / ٢١٨.	٥	= =

المطلع	القائل	عدد الأبيات	ملاحظات
٣٤ - لا تَبْكِ للظَّاعنين والعِيسِ ومَنْزِلٍ ظَلَّ غير مأْنُوسِ	ابن المعتز ديوانه ٢/٢٧١-٢.	١٠	مردفة
٣٥ - اشْرب بكاسٍ من كفِّ طاوُوسِ مُدلَّلٍ في النَّعيم مَغْمُوسِ	ابن المعتز ديوانه ٢/٢٧٠-١.	١١	=
٣٦ - مَنْ ذمَّ إِدْريسَ في قيادتِه فإنَّني شاكرٌ لإدريسِ	السَّرّي الرَّفَّاء ديوانه ٢/٣٢٩.	٣	=
٣٧ - مُشهَّرُ الخُلْفِ لا وفاءَ له في وعْده عِلَّةٌ وتسويفُ	ابن المعتز ديوانه ١/٣٨٣.	٢	=
٣٨ - لو أنَّ عبدًا له خزائِنُ ما في الأرضِ ما عاش خوف إملاق	أبو العتاهية التكملة ٥٨٩.	٤	=
٣٩ - وجْنةُ مَنْ شفَّني هَواه ومَنْ أفْنَيتُ فيه دموعَ آماقي	تميم بن المعز ديوانه ٣٠٣.	٢	=
٤٠ - رَماني الحبُّ من ذُرى نيقِ وقَدْ سقاني بكاسِ تَرْنيقِ	ابن المعتز ديوانه ٢/٢٨٤-٥.	١٨	=
٤١ - يا عَذْبةَ الرّشفِ هل لمكتئبٍ صبٍّ سبيلٌ لِفوْز لُقْياكِ	تميم بن المعز ديوانه ٧-٣-٨.	١٠	مردفة
٤٢ - قد تُدْرِك الغيرَ طَعْنَتي عَجِلًا ببحر جرْي عِنانُه السَّاحِلْ	ابن المعتز ديوانه ٢/١٩٩.	٣	مقيدة، مؤسسة بالألف
٤٣ - شاءٌ من النّاس راتعٌ هامِلْ يُعلِّلون النُّفوس بالبَاطِلْ	منصور النّمري ديوانه ١٢١-٣.	١٦	= = = = =

المطلـــع	القائـــل	عدد الأبيات	ملاحظـات
٤٤ـ أَكْثر هذي الخُطُوب أَشْكالُ ، ويُعْقب الإِنْصِرافَ إِقبالُ	البحتري ديوانه ٣/ ١٨٢٦-٧.	١١	مردفة
٤٥ـ قد جَهدوا جَهْدَهم فَلَمْ يأْلوا في قَطْع حَبْل الوصال واحْتالوا	ابن المعتز ديوانه ١/ ٤٠٦.	٣	=
٤٦ـ جاءك شَهْرُ السُّرور شوّالُ وغال شَهْرَ الصِّيام مُغْتالُ	السّرّي الرّفّاء ديوانه ٢/ ٥٨٤.	٣	=
٤٧ـ أَجْر حديثي ،وكُنْ له فَطِنًا مُسْتخرجًا هَلْ تَراه غَضْبانا ؟!	البحتري ديوانه ٤/ ٢٣٥٥.	٤	=
٤٨ـ قَدْ جاءنا العيدُ يامُعذِّبتي لا تَجْعليه همًّا وأَحْزانا	ابن المعتز ديوانه ١/ ٤٢٧.	٢	=
٤٩ـ أَبْصَرْتُه في المَنام مُعْتَذِرا إِليّ مما جَنَاهُ يَقْظانـا	ابن المعتز ديوانه ١/ ٤٣٢.	٢	=
٥٠ـ يازائرًا في مُعصْفَرٍ بِدَمي جاهَرْت في قتلك المُحبِّينا	ابن المعتز ديوانه ١/ ٤٣٥.	٢	=
٥١ـ يُنشي لناكلَّ جُمْعةٍ عظةً يَتْلي علينابها الشّياطينا	النّامي ديوانه ١٠٧.	١	=
٥٢ـ حُبُّك لِلْمالِ لا كحبّك ،عبـ ـادةَ يافاضحَ المُحبِّينا	أبو العتاهية التكملة ٦٤٨.	٢	=
٥٣ـ مُهفْهفُ القَدِّ يَنْثني لِينا قد حكّم السُّقْم والضَّنى فينا	تميم بن المعز ديوانه ٤٤٧.	٣	=
٥٤ـ شَمْسُ نَهارٍ في وسْط بُسْتانِ (يَحفُّها)طاقةٌ منَ البانِ .	ابن المعتز ديوانه ١/ ٤٣٤.	٢	=

المطلــــع	القــا ئــــل	عدد الأبيات	ملاحظــات
٥٥ - وهاشميّ التَّحْذيف مُعْتَدل الـ / ـقدّ ،مَليحٍ كغُصْن رَيْحانِ	ابن المعتز / ديوانه ١/٤٢٨.	٢	مردفة
٥٦ - فرَّغْتُ قَلْبي لحبِّ إنســانِ / لَيس له في محبّتي ثاني	ابن المعتز / ديوانه ١/٤٢٥.	٤	=
٥٧ - قد قُلت - إذْ غيّبوه وانْصَرفوا / في شرِّ قَبْرٍ - لشرِّ مَدْفونِ	دعبل الخزاعي / ديوانه ٢٦٢.	٣	=
٥٨ - اشرب على الوَرْد في البَساتينِ / وخُضْرة الآس في المَيادينِ	ابن المعتز / ديوانه ٢/٣١٧.	٣	=
٥٩ - الآن قدَّ الفوء اذ نِصْفَينِ / فيه وأجْرى الدُّموع نَوعَيْنِ	تميم بن المعز / ديوانه ٤٠٨-١٢.	٦٧	=
٦٠ - أُصْغي إلى قائدي ليُخبرني / إذا التقيناعمَّن يُحيِّيني	الخريمي / ديوانه ٦١.	٦	=
٦١ - ماقال : أوّه لِفَقْده وَاها / كمستريحٍ لقوله آهــا	تميم بن المعز / ديوانه ٣٤ - ٩.	٥٧	=
٦٢ - هويتُها والفِراقُ يَهْواها / فَحال بَيْني وبينَ لُقْياهَا	السَّرِي الرَّفّاء / ديوانه ٢/٧٤٩-٥٢.	٣٥	=
٦٣ - نحن كضَرْبَتين في مَعْركةٍ / ادّرع الصَّبْر عِنْد لقياها (١)	البهاء زهير / ديوانه ٢٩٠-١.	١١	مردفة بالألف

(١) وفيها خلط ،إذ جاء البيت الأول منها من الضرب الثاني للعروض الأولى من الرجز بخلاف سائر أبيات القصيدة فإنها من مقطوع المنسرح كما أنّ في البيت الثامن كسرا ،وهو :

أُحبّها تأبى موافقتي * خاسرة دينها ودنياها

(متفعلن مستفعلن فعِلن مفتعلن فاعلات مفعولن)

ولو قيل : أُحبّها وتأبى موافقتي

(متفعلن مفاعيل مفتعلن)

بزيادة الواو لاستقام وزن البيت .

المطلـــع	القائـــل	عدد الأبيات	ملاحظـــات
٦٤- لا والذي لا أُحبُّ إلا هو فهو بهذا عليَّ تيَّـاهُ	ابن المعتز ديوانه ١/ ٤٣٥.	٣	مردفـة
٦٥- أعدَّ لله يوم يَلْقَـــاه (دِعْبِلُ) أنْ: لا إلهَ إلا هُو	دعبل الخزاعي ديوانه ٣٥٣ - ٤.	٥	=
٦٦- لم يَسْمع القلبُ فيه للنّاهي نَهْيًا ولا راح عنه بالسّاهي	تميم بن المعز ديوانه ٤٥٣.	٦	=
٦٧- سقِّ أبا جَعْفرِالدّمشقيًّا صِرْفًا كلون الخدود ورْديًّا	تميم بن المعز ديوانه ٤٦١.	٣	لا ردف فيها
٦٨- فتْرتُه من فتور عَيْنَيـــه وحرُّه من لهيب خدَّيه	تميم بن المعز ديوانه ٤٦٣.	٤	مردفـة
٦٩- لنا صديقٌ ولا أُسمِّيــه نعْرفه كلّنا ونَدْريـه	البهاء زهير ديوانه ٢٨٤.	٢	=
٧٠- إنَّك لا تعْلمين عاذِلتي ما بتُّ تحْت الدُّجى أُقاسِيه	ابن المعتز ديوانه ١/ ٤٤٠.	٣	=
٧١- إنَّ الرّضيَّ الذي بُليتُ به أفعالُه الكلُّ غيرُ مرضيّ	البهاء زهير ديوانه ٣٠٢ - ٣.	٣	لاردف فيها

٦-٧-٤ أمثلة المنسرح المجزوّ

٥/٥/٥٥/ ٥/٥/٥/ × ٢

المطلـــع	القائل	عدد الابيات	ملاحظـــات
١- أنْعَتُ شَدْ قَميًّا تَمَّ كما يَشـــاءُ	ابن المعتز (١) ديوانـــه ٢/١٥٣.	٥	العروض والضرب فيهاعلى زنة " فعولن " خلا عروض البيت الثاني والثالث فإنهما على زنة " مفعولن "
٢- للّه ما يَشاءُ قد سبق القَضَاءُ	ابن المعتز ديوانـــه ٢/٣٧٦.	٤	العروض والضرب فيها علـى زنة " فعولن ".
٣- بُزاتنا الأقْداحُ دُرّاجُهنَّ الـرّاحُ	أبو نواس ديوانـــه ٧٢٠.	٧	العروض والضرب فيها علـى زنة " فعولن " خلا عروض البيت الأوّل وضربه ، وعروض الثاني والسادس فإنها علـى زنـة " مفعولن ".
٤- يا نفسُ صَبـرًا صَبْرا أَما عَرفْتِ الدّهـرا	ابن المعتز ديوانـــه ٢/٦٥-٦٦.	٣٢	راوح الشّاعر في أعاريضها وأضربها بين " مفعولـن " و " فعولن " خلا البيت رقم "٨" فعروضه " فاعلاتن " وهو: يالَهْف نَفْسي لقومٍ كانوا الكرام الزُّهرا. وله روايتان أخرى يساوق فيها البيت وزن الأبيات

---

(١) (تحقيق: د. محمد بديع شريف).

المطلــــــع	القائل	عدد الابيات	ملاحظــــــات
			الأخرى ،وهما : يا نَفْسُ لي بقــوم يَا نَفْسُ يَا لقــوم (مستفعلن فعولن)
٥ - إنَّا لفي اغترار باللّيل والنَّهـار	أبوالعتاهية عوني عبد الرؤوف "القافية والأصوات اللغويــة" ص ١٨٤.	٦ ؟	مزدوجة العروض والضرب فيها مخبونان على زنة " فعولن ".
٦ - كَمْ لي مِنْ عـذول بِتُّ له عـذولا	ابن المعتز ديوانــــه ١/ ١١٤-٣.	٤	العروض والضرب فيها على زنة " فعولن " .
٧ - أَيا ذوي الوخامَـهْ أَكْثَرْتم الملامَـهْ	أبو العتاهية ديوانـــــه التكملة ٦٤٠.	٤	العروض والضرب فيها على زنة " فعولن "
٨ - إكليلها أَلْـوانُ وَوَجْهُها فتّـانُ	مطيع بن اياس "الأغاني" ٦/٦٥ ١٢ ، ٨٠ .	٤	العروض والضرب فيها مخبونان على زنة " فعولن " خلا عروض البيت الأول وضرب الأبيات " ١ - ٣ " فإنّها على زنـة " مفعولن ".
٩ - لِعَاصـمٍ سَمـاءُ عَا رِضُها تَهْتَـانُ	سلّم الخاسر "شعراء عباسيون" ص ١١٩.	٨ "ويقال أصلها سبعون"	العروض والضرب فيها مخبونان على زنة " فعولن " خلا عروض البيت الرابع وضرب الأبيات " ١ - ٥ ".

المطلـــــــــع	القائل	عدد الابيات	ملاحظـــــــات
١٠ـ يا جَوْهَر الإِخوانِ وحليةَ الزَّمـــانِ	ابن المعتز ديوانـــــه ١/٨١٥-٩.	٤	العروض والضرب فيهما علـى زنة " فعولن " خلا عروض الاول وضرب الرابع فإنهما على زنة " مفعولن "
١١ـإنْ غِبْتَ عَنْ عيانـي يَا غَايةَ الأَمانـي	صفي الدين الحلّي ديوانه ٤٣٢.	٤	العروض والضرب فيهما علـى زنة " فعولن ".

٧ - ٧ - ٤ أمثلة الرجز المجزو مقطوع الضرب

/٥/٥//٥٥ /٥/٥//٥٥ * — /٥/٥/٥/

المطلـــــع	القائل	عدد الابيات	ملاحظـــات
١ - مَنْ يَشْتري مَشيبي بالشَّعر الغَرْبيبِ	ابن المعتز ديوانـــه (١) ٢/١١٢.	١٠	راوح في أعاريضها بيـــن " مستفعلن " وزحافاتهـــا " متفعلن " و " مفتعلن " خلا عروض البيتين الأوّل والخامس فإنّهما على زنة " فعولن ". كما راوح في أضربها بين " مفعولن " ومزاحفهـــا " فعولن ".
٢ - يَا حبّذا تحيّـةً رحْت بها مَسْرورا	السَّرِّي الرَّفَّاء ديوانـــه ٢/٣٠٠.	٤	راوح في أعاريضها بيـــن " مستفعلن " ومزاحفيهما " متفعلن " و " مفتعلن ". أمّا الضرب فالتزم فيـــه " مفعولن ".
٣ - مَتى يُقال قَدْ دَنـا إلى الضَّريح سَيْري	السَّرِّي الرَّفَّاء ديوانـــه ٢/٣٠٨.	٦	راوح في أعاريضها بيـــن " مستفعلن " ومزاحفيهما " متفعلن " و " مفتعلن ". كما راوح في الضرب بيـــن " مفعولن " ومزاحفها " فعولن ".

(١) (تحقيق: د. محمد بديع شريف).

المطلـــــع	القائل	عدد الابيات	ملاحظـــــات
٤ ـ مُنيتُ بَعْد طَايـعٍ بمانعٍ عَزيـــزِ	ابن المعتز ديوانـــه ٢/٤٤٧ -٨٠	٦	راوح في أعاريضها بيـــن "مستفعلن" ومزاحفيهمـــا "متفعلن" و "مفتعلن" كما راوح في الضرب بين "مفعولن" ومزاحفهـــا "فعولن".

فهرس المصادر والمراجع

أ ـ كتب ومخطوطات :

(أ)

١ ـ ابراهيم مصطفى وآخرون " المعجم الوسيط " ج: ٢ ، مصر ، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.

٢ ـ ابن الأثير الجزري ، عزّ الدّين " اللّباب في تهذيب الأنساب " مكتبة المثنّى ، بغداد .

٣ ـ الأحمدي ، أبو البقاء محمّد الشّافعي " نزهة النّواظر وطراز الدّفاتر في التوصل إلى معرفة ما حوته الدّوائر " ، مخطوط ، مكتبة أيا صوفيا استانبول رقم ٤٢٣٠/١.

٤ ـ الأخفش ، سعيد بن مسعدة " كتاب العروض " ، مخطوط دار الكتب المصرية رقم ١٢٠١٩.

٥ ـ = " كتاب القوافي " تحقيق د. عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

٦ ـ الأردبيلي ، ابن الغني " مقدّمة كافية في علم العروض والقافية " مخطوط ، لاله لي بتركيا ، رقم ١٩٧٩.

٧ ـ الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد " تهذيب اللغة " ج: ٧ ، تحقيق : عبد السلام سرحان مراجعة محمد علي النّجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٨ ـ الاستراباذي النّحوي ، رضيّ الدّين محمد بن الحسن " شرح شافية ابن الحاجب " ج: ١ ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٩ - الأسنوي ، عبدالرحيم بن حسن "نهاية الرّاغب في شرح عروض ابن الحاجب"
مخطوط ، المكتبة المركزية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، رقم ١٨٧٥/١.

١٠- الأصفهاني ، أبو فرج "الأغاني" مصوّر عن طبعة بولاق ، دار صعب ، بيروت .

١١- الآمدي : الحسن بن بشر "الموازنة بين أبي تمام والبحتري"
تحقيق : السيد أحمد صقر ج: ١ ط ٢ ، دار المعارف بمصر ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٢- الأنباري ، أبو البركات كمال الدّين عبد الرحمن " نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء " تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنّشر ، القاهرة.

١٣- الأنصاري ، أبو زيد " كتاب النّوادر في اللغة " تحقيق ودراسة د . محمد عبد القادر أحمد ، ط١ ، دار الشروق ، بيروت ، القاهرة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٤- أنيس ، د . ابراهيم "موسيقى الشّعر" ط ٥ ، دار الطّباعة الحديثة ١٩٨١م.

(ب)

١٥- بدوي ، عبد الفتاح "العروض والقوافي" مطبعة الإرشاد ، القاهرة .

١٦- بروكلمان ، كارل "تاريخ الأدب العربي" ج: ١ -٣ تحقيق : د . عبد الحليم النّجار ، ط ٤ ، ج : ٤ -٦ تحقيق د . السّيد يعقوب بكر ، د . رمضان عبد التواب ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر ١٩٧٧م.

١٧- ابن بسّام الشّنتريني ، أبو الحسن علي " الذّخيرة في محاسن أهل الجزيرة " القسم الأول ، المجلد الأول ، تحقيق د. إحسان عبّاس ، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٥م.

١٨- البغدادي ، اسماعيل " إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون " دار العلوم الحديثة ، بيروت.

١٩- = " هديّة العارفين " : أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين " دار العلوم الحديثة ، بيروت.

البغدادي = ابن السّراج .

٢٠- البغدادي ، عبد القادر بن عمر " خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب " ج ٢، تحقيق عبد السّلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

البغدادي = محمد بن حبيب .

٢١- البلاذري ، أحمد بن يحيى " أنساب الأشراف " ج : ١ تحقيق د . محمد حميدالله ، معهد المخطوطات ، بجامعة الدول العربية بالاشتراك مع دار المعارف بمصر، ١٩٥٩م.

٢٢- البكري ، أبو عبيد " فصل المقال في شرح كتاب الأمثال " تحقيق د . إحسان عبّاس ، د . عبد المجيد عابدين ، دار الأمانة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٢٣- = ، " كتاب التّنبيه على أوهام أبي علي في أماليه " ملحق ب " كتاب الامالي " للقالي ، دار الفكر .

(ت)

٢٤- التّبريزي ،"كتاب الكافي في العروض والقوافي " تحقيق : الحسّاني حسن عبدالله ، مكتبة الخانجي ،القاهرة.

٢٥- ابن تغرى بردى ،جمال الدّين أبو المحاسن " الدّليل الشّافي على المنهل الصافي " تحقيق فهيم محمد شلتوت ،مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي ،جامعة أمّ القرى ،مكة المكرمة ١٣٩٩هـ.

٢٦- " تقويم البيان لتحرير الأوزان " مخطوط ، دارالكتب المصرية،رقم ٥٨ عروض .

٢٧- التّلمساني ،أحمد بن مقري "نفح الطّيب في غصن الأندلس الرّطيب " تحقيق د . إحسان عباس ،دار صادر ، بيروت ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

٢٨- التّنوخي ،أبو يعلى عبدالباقي عبدالله ابن المحسّن " كتاب القوافي" تحقيق د . عوني عبد الرؤوف ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ١٩٧٥م.

٢٩- التّهانوى ،محمد علي "كشّاف اصطلاحات الفنون " ج: ٢ ، تحقيق : د . لطفي عبد البديع ،ترجمة النّصوص الفارسية د . عبد النعيم محمد حسنين ،مراجعة الأستاذ أمين الخولي، دار الكاتب العربي ،١٩٦٩م.

(ث)

٣٠- الثعالبي ، أبو منصور عبدالملك "يتيمة الدّهر في محاسن اهل العصر" تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط٢ ، دارالفكر ، بيروت ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

(ج)

٣١- ابن جابر ، محمد بن أحمد "عروض ابن جابر" ، مخطوط ، دار الكتب المصرية ،رقم عروض وقوافي ٢٨ .

٣٢- الجرجاني ،علي بن عبد العزيز "الوساطة بين المتنبي وخصومه" تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، على محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م .

٣٣- الجرجاني ،علي بن محمد "كتاب التعريفات" مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٧٨م .

٣٤- جعفر ، قدامة بن " نقد الشعر" تحقيق كمال مصطفى ،ط ٣ ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م .

٣٥- جمال الدّين ،مصطفى "الإيقاع في الشّعر العربي من البيت الى التفعيلة"= "الايقاع" مطبعة النعمان ،بغداد ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م .

٣٦- الجَنْزِي ، عمر بن عثمان "الدّوائر في العروض والقوافي" = الدّوائر" ، مخطوط ،مكتبة أحمد الثالث ،استانبول رقم ١٦٥٢ .

٣٧- ابن جنّي ،أبو الفتح عثمان ، "الخصائص" تحقيق محمد على النّجار ، ط٢ ،دار الهدى للطّباعة والنشر ، بيروت .

٣٨- = ،" كتاب العروض" تحقيق د . حسن شاذلي فرهود ، ط١ ، بيروت ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .

٣٩- الجوهري ، اسماعيل بن حمّاد "عروض الورقة" تحقيق : د .صالح جمال بدوى (تحت الطبع) .

٤٠- = "الصّحاح : تاج اللغة وصحاح العربية" تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار ، طبعة مصوّرة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

٤١- أبو الجيش الأندلسي ، "رسالة في علم العروض" مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم هـ ١٢٠٦٧.

(ح)

٤٢- حاجي خليفة ، مصطفى بن عبدالله "كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون" دار العلوم الحديثة، بيروت .

٤٣- بن حبيب ، أبو جعفر محمد "كتاب المحبَّر" رواية السّكري ، تصحيح د . ايلزه ليختن شتيتر ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

٤٤- = ، "كتاب المنمّق في أخبار قريش" تصحيح خورشيد أحمد فاروق ، ط١ ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الدّكن ـ الهند ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م .

ابن حبيب = طاهر .

٤٥- ابن حجّة الحموي ، تقي الدّين أبو بكر علي "خزانة الأدب وغاية الأرب" دار القاموس الحديث للطباعة والنشر ، بيروت .

٤٦- ابن أبي الحديد ، "شرح نهج البلاغة" ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط٢ ، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .

٤٧- الحريري ، "مقامات الحريري" دار بيروت للطّباعة والنشر ، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م .

٤٨- الحفني ، جمال الدّين أبو الفضل يوسف بن سالم "حاشية سيّدي يوسف الحفني على شرح الخزرجيّة لشيخ الاسلام زكريا الأنصاري" مخطوط ، المكتبة المركزية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة رقم ١٣٢٨ .

٤٩- الحميري ، أبو سعيد نشوان بن سعيد بن نشوان "الحور العين عن كتب العلم الشرائف دون النساء العفائف"
تحقيق السّيد ابراهيم الأبياري ،كمال مصطفى،القاهرة ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م .

الحموي = ابن حجّة .

الحموي = ياقوت .

٥٠ - الحميدي ،أبو عبدالله "جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس" الدّار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.

ابن الحنبلي = رضيّ الدِّين .

٥١ - الحنفي ، جلال "العروض : تهذيبه وإعادة تدوينه" مطبعة العاني ،بغداد ١٣٩٨/١٩٧٨م.

(خ)

٥٢ - الخالديان ، أبو بكر محمد وأبو عثمان سعيد ابي هاشم "كتاب الأشباه والنظائر من أشعار المتقدّمين والجاهلية والمخضرمين"
تحقيق د . السيد محمد يوسف ،مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٥٨ - ٦٥م.

٥٣- خانليري ،د . برويز ناتل "أوزان الشِّعر الفارسي" ترجمة د . محمد نور الدِّين عبد المنعم ،مراجعة د . عبد النَّعيم محمد حسنين، مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة .

٥٤ - بن الخطيب ،لسان الدِّين "الإحاطة في أخبار غرناطة" تحقيق : محمد عبدالله عنان م: ٣ ،مكتبة الخانجي ط ١، القاهرة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٥٥ـ ابن خلّكان : أبو العباس شمس الدين أحمد " وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزمان " تحقيق د . إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٨م .

٥٦ ـ خلوصي ، د . صفاء " فن التّقطيع الشعري والقافية " ط ٥ ، مكتبة المثنّى ، بغداد ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م .

٥٧ـ الخوارزمي ، أبو عبدالله محمد بن أحمد " مفاتيح العلوم " دار الكتب العلميّة ، بيروت .

٥٨ ـ الخوانساري ، الميرزا محمد " روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات " تحقيق أسد الله اسماعيليان ، مطبعة مهراستوار - قم - سنة ١٣٩٢هـ .

(د)

٥٩ ـ الدّايه ، محمد رضوان " تاريخ النّقد الأدبي في الأندلس " ط ٢ مؤسسة الرّسالة ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

٦٠ـ الدّماميني ، بدر الدِّين محمد بن أبي بكر " العيون الغامزة على خبايا الرامزة " تحقيق : الحسّاني حسن عبدالله ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٩٧٣م .

٦١ـ الدّمنهوري ، السّيد محمد " الإرشاد الشّافي " وهو الحاشية الكبرى على متن " الكافي في علمي العروض والقوافي " لأبي العباس أحمد بن شعيب القنّائي ، ط٢ ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي حلبي وأولاده ، مصر ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م .

٦٢ـ ابن الدّهّان ، أبو محمد سعيد بن المبارك " دروس العروض " مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ١٨٦ عروض .

(ر)

٦٣- الرّاضي ،عبد الحميد "شرح تحفة الخليل في العروض والقافية" ط ٢ ، مؤسسة الرّسالة، بغداد ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٦٤- الرّاوندي ،ابو الرضا فضل اللّه بن علي "الإبداع في العروض" مخطوط ،نورا عثمانية ١/٤١٠٥ استانبول .

٦٥- ابن رشيق ،القيرواني "العمدة في محاسن الشعر وآدابه و نقده" تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد ،ط ٤ ، دار الجيل ،بيروت ١٩٧٢م.

٦٦- رضيّ الدّين ابن الحنبلي ،"الحدائق الأُنسيّة في كشف حقائق الأندلسية" مخطوط كوبريلي رقم ٤٩٠ استانبول .

٦٧- الرُّندي ، أبو الطيب صالح بن يزيد "الوافي في نظم القوافي" ، مخطوط ،دار الكتب ، القاهرة رقم ٦٠٣ أدب تيمور.

(ز)

٦٨- الزّبيدي ، محمد مرتضى "تاج العروس من جواهر القاموس" دار مكتبة الحياة ،بيروت .

٦٩ - الزّجّاج ،أبو اسحاق ابراهيم "كتاب العروض" مخطوط، جار اللّه رقم ١٨٣٤ استانبول.

٧٠- الزّجّاجي ،أبو القاسم عبد الرحمن "كتاب في علم العروض و شرح أبوابه و تقطيع أبياته و تلخيص ألقابه و تبيين أوتاده" = "عروض الزّجّاجي" مخطوط ،مكتبة حسن حسني عبدالوهاب ، تونس رقم ٦٢٨٩.

٧١- الزّركلي ، خير الدّين "الأعلام" ط ٣ ، بيروت ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م
ط ٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٩م.

٧٢- الزّمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر "أساس البلاغة"
تحقيق عبد الرّحيم محمود ، دار المعرفة للطباعة والنّشر ،
بيروت ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .

٧٣- = "القسطاس المستقيم في علم العروض" تحقيق د. بهيجة
باقر الحسني ، مكتبة الأندلس ، بغداد ١٣٨٩هـ/١٩٦٩-٧٠م.

٧٤- الزّنجاني ، عبد الوهاب بن ابراهيم ، "معيار النُّظّار في علوم الأشعار" =
"كتاب المعيار في علوم الأشعار" مخطوط
بدار الكتب المصرية ، رقم أدب م ١٣٦ .

(س)

٧٥- السّخاوي ، محمد بن عبد الرحمن "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"
دار مكتبة الحياة ، بيروت .

ابن السَّرّاج البغدادي ، أبو بكر "كتاب العروض" = مجلة كلّية الآداب.

٧٦- السّرقسطي ، أبو عثمان سعيد بن محمد "كتاب الأفعال" ج: ٢ ،
تحقيق د. حسين محمد محمد شرف ، مراجعة : د. محمد
مهدى علام ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة
١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٧٧- السّكاكي ، أبو يعقوب يوسف "كتاب مفتاح العلوم" دار الكتب العلمية ،
بيروت ، مصوّر عن طبعة التقدّم العلمية بمصر ، سنة ١٣٤٨هـ.

٧٨- السّمعاني ، "الأنساب" ج : ٦ تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي
اليماني ، النّاشر محمد امين دمج ، ط ٢ ، بيروت ،
١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

ج : ١ ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، الناشر محمد أمين دمج
ط ١ ، بيروت ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٧٩- السُّهيلي ، عبد الرحمن " الرّوض الأُنف في شرح السِّيرة النبوية لابن هشام " تحقيق عبد الرحمن الوكيل ط ١ ، دار الكتب الحديثة القاهرة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٨٠- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان " الكتاب : كتاب سيبويه " تحقيق عبد السّلام هارون ، جـ ٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.

٨١- السيد ، د. أمين علي " في علمي العروض والقافية " دار المعارف ، مصر ١٩٨٢م.

٨٢- سيّد ، فؤاد " فهرس المخطوطات المصورة " معهد إحياء المخطوطات العربية ، جـ: ١ ، القاهرة ١٩٥٤م.

٨٣- ابن سيده ، أبو الحسن علي " المخصّص " ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، بيروت.

٨٤- السيوطي ، جلال الدّين عبد الرحمن " بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة " تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط ١ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤-٥م.

(ش)

٨٥- ششن ، رمضان " نوادر المخطوطات العربية في تركيا " جـ ٢ ، ط ١ ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٨٦- الشنتريني ، أبو بكر محمد بن عبد الملك " المعيار في أوزان الأشعار والكافي في علم القوافي " تحقيق د. محمد رضوان الداية ، ط ٣ ، مكتبة دار الملاح ، دمشق ١٤٠٠هـ/١٩٧٩م.

= ؟ ، (" تقويم البيان لتحرير الأوزان ".

الشّنتريني = ابن بسّام .

٨٧- الشوكاني ، محمد بن علي " البدر الطّالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع " ط ١ ، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٤٨هـ.

(ص)

٨٨- الصّبان ، محمد بن علي " شرح محمد بن علي الصّبان على منظومته في علم العروض " ط ٢ ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ١٣٢١هـ.

٨٩- الصّفدي ، صلاح الدّين خليل بن ايبك " كتاب الوافي بالوفيات "
جـ: ١ باعتناء هلموت ريتر ، ط ٢ ، غير منقحة ١٣٨١/١٩٦٢م
جـ: ٢ ، ٤ باعتناء س. ديدرينغ ، ط ٢ ، غير منقحة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م
جـ: ٧ باعتناء إحسان عباس ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م
جـ: ١١ تحقيق د. شكري فيصل ١٤٠١هـ/١٩٨١م
جـ: ١٥ باعتناء بيرند راتكه ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م
دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن .

٩٠- صلاح ، د. شعبان " موسيقى الشعر بين الاتّباع والابتداع " ط ١ ، القاهرة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

(ط)

٩١- طاش كبرى زاده ، أحمد " مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة في موضوعات العلوم " جـ ١ ، تحقيق كامل كامل بكري ، عبد الوهاب أبو النّور ، دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٩٦٨م.

٩٢- = = " الشّقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانيّة " دار الكتاب العربي ، بيروت ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٩٣- طاهر ابن حبيب ، " النُّكت الحايزة لحلّ الرّامزة " = " شرح الرامزة الشافية في علمي العروض والقافية " ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم هـ ٥٧٧٨.

٩٤- الطّويل ، د . محمد عبد المجيد محمد " في عروض الشعر العربي ، قضايا ومناقشات " ط ١ ، نادى أبها الأدبي ١٤٠٥هـ.

٩٥- الطَّيب ، د . عبدالله " المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها " ج : ١ ، ط ٢ ، دار الفكر ، بيروت ١٩٧٠م.

٩٦- أبو الطّيب اللغوى ، عبد الواحد بن علي " مراتب النَّحويين " تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ط ٢ ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

(ع)

٩٧- العاملي ، محمد بن الحسن الحر " أمل الامل " تحقيق السيد أحمد الحسيني ، القسم الثاني ، ط ١ ، مكتبة الأندلس ، بغداد ١٣٨٥هـ .

٩٨- ابن عبّاد ، أبو القاسم اسماعيل " الإقناع في العروض وتخريج القوافي " تحقيق محمد حسن آل ياسين ، ط ١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.

٩٩- = ، " الكشف عن مساوى" شعر المتنبي " مكتبة القدسي ، القاهرة ١٣٤٩هـ.

١٠٠- العبّاسي ، عبدالرحيم بن أحمد " معاهد التَّنصيص على شواهد التلخيص " تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ، بيروت ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٧م.

١٠١- ابن عبد ربّه ، أحمد " العقد الفريد " تحقيق محمد سعيد العريان ، دار الفكر ، مصوّر عن ط القاهرة ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م.

١٠٢- عبدالرؤف ، د . محمد عوني " القافية والأصوات اللغوية " مكتبة الخانجي مصر ، ١٩٧٧م.

١٠٣- عبدالرؤوف ، د . محمد عوني "بدايات الشعر العربي بين الكم والكيف " مكتبة الخانجي ،مصر ١٩٧٦م.

١٠٤- عبدالله ،محمد قناوي ،"الكامل في العروض والقوافي " دار الطّباعة المحمدية ،القاهرة .

١٠٥- العبيدي ،جمال نجم " الرّجز : نشأته ،أشهر شعرائه " مطبعة الأديب البغدادية ، ١٩٧١م.

١٠٦- العبيدي ، عبيدالله بن عبد الكافي "كتاب الكافي في علمي العروض والقوافي " مخطوط ،مكتبة الأمير فاروق بسوهاج ،رقم ١ عروض .

١٠٧- = ،"شرح المضنون به على غير أهله للزّنجاني " مكتبة دار البيان ،بغداد .

١٠٨- العسقلاني ،أحمد بن حجر "الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة " تحقيق محمد سيد جاد الحق ،ج ٢ ،ط ٢ ، دار الكتب الحديثة مصر ، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

١٠٩- العسكري ، أبو هلال "الفروق في اللغة " ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ،ط ٥ ، بيروت ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١١٠- عصفور ، د . جابر أحمد "مفهوم الشعر : دراسة في التراث النقدي" دار الثقافة للطباعة والنشر ،القاهرة ١٩٧٨م.

١١١-ابن عقيل ، بهاء الدّين عبدالله "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك " ط ١٢ .

أبو العلاء المعرى ، "أوزان المتنبي وقوافيه " = مجلة كلّية اللغة العربية .

١١٢- = "رسائل أبي العلاء المعرّي مع شرحها " عالم الكتب ، بيروت .

١١٣- = "رسالة الصّاهل والشّاحج " تحقيق د . عائشة عبد الرحمن بنت الشاطيء ، دار المعارف، مصر ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

١١٤- = "رسالة الغفران "تحقيق د . عائشة عبد الرحمن بنت الشاطيء ط٧ ، دار المعارف، مصر ١٩٨١م.

١١٥- = "عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحترى "تحقيق ناديا علي الدّولة ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

١١٦- العلمي ، محمد "العروض والقافية دراسة في التأسيس والاستدراك " ط١ ، دار الثقافة ، الدّار البيضاء ، المغرب ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

١١٧- العمري ، عبد الرحمن بن عيسى " شرح عقود الجمان في المعاني والبيان لجلال الدّين السيوطي " ط٢ ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

١١٨- العيني ، محمود بن أحمد "المقاصد النّحوية في شرح شواهد شروح الألفية " مطبوع على هامش خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب " للبغدادي ، مصوّر عن الطّبعة الأولى دار صادر ، بيروت .

(غ)

١١٩- فرنباوم ، غوستاف فون "شعراء عباسيّون "ترجمة وتحقيق د .محمد يوسف نجم ،مراجعة : د . إحسان عباس دار مكتبة الحياة ، بيروت ١٩٥٩م.

١٢٠- الغزّي ، نجم الدّين " الكواكب السّائرة بأعيان المئة العاشرة " ج٣ تحقيق د . جبرائيل سليمان جبّور ، الناشر محمد أمين دمج وشركاه ،بيروت.

(ف)

١٢١- الفارابي ، أبو نصر محمد "كتاب الموسيقى الكبير" تحقيق غطّاس عبد الملك خشبه ،مراجعة محمود أحمد الحفني ، دار الكاتب العربي للطّباعة والنشر ،القاهرة.

١٢٢- ابن فارس ،ابو الحسن احمد " معجم مقاييس اللغة " تحقيق : عبد السّلام محمد هارون ، ط ٢ ،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،مصر ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

١٢٣- فان ديك الأميريكاني ،كرينليوس " كتاب محيط الدّائرة في علمي العروض والقافية" بيروت ١٨٥٧م.

١٢٤- ابن الفرضي ،الوليد عبدالله الحافظ " تاريخ علماء الأندلس " الدّار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.

١٢٥- فرّوخ ،عمر "تاريخ الأدب العربي "ج ٣ ،دار العلم للملايين بيروت ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٢٦ - فهرس بالكتب التي وردت على الدّار (دار الكتب المصرية) من سنة ١٩٢٩ - ٣٥ م ج ٧ ،مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

١٢٧- الفيروزابادي ، محمد بن يعقوب " القاموس المحيط" دار الفكر، بيروت.

١٢٨- الفيومي ، أحمد بن محمد " المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرّافعي " المكتبة العلمية ، بيروت.

(ق)

١٢٩- ابن قتيبة ،أبو محمد عبدالله "عيون الأخبار " وزارة الثقافة والارشاد القومي ،نسخة مصّورة عن طبعة دار الكتب .

١٣٠- = "المعارف " تحقيق د. ثروت عكاشة ،ط ٤ ،دار المعارف، مصر ١٩٨١م .

١٣١- = "الشعر والشعراء "تحقيق أحمد محمد شاكر ،ط ٣ ، ١٩٧٧م.

١٣٢- القرطاجنّي ، أبو الحسن حازم "منهاج البلغاء وسراج الأدباء "تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة ،دار الكتب الشرقية ، تونس ، ١٩٦٩م.

١٣٣- ابن القطّاع ، أبو القاسم علي بن جعفر "كتاب فيه العروض والمهملات والقوافي = "البارع"مخطوط دار الكتب المصرية رقم عروض ش ٤ .

١٣٤- = "كتاب البارع في علم العروض " تحقيق د. أحمد محمد عبد الدّايم ، ط ٢ ، المكتبة الفيصلية ،مكّة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

القيرواني = ابن رشيق

١٣٥- القيرواني ،محمد بن جعفر القزّاز "كتاب ما يجوز للشّاعر في الضرورة" تحقيق : المنجي الكعبي ،الدّار التونسية للنّشر، ١٩٧١م.

١٣٦- القيسي ،د. نوري حمودي " شعراء أمويون " القسم الثاني ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنّشر ،بغداد ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

١٣٧- القيصري ، عبد المحسن بن مجد الدين " حلّ مشكلات المختصر " في علم العروض - القيصري على الأندلسي " طبع اولنمشدر، ١٣٠٨هـ.

(ك)

١٣٨- كحّالة ،عمر رضا " معجم المؤلفين : تراجم مصنّفي العربيّة " مكتبة المثنّى ، بيروت.

١٣٩- كشك ، د. أحمد " القافية ،تاج الإيقاع الشعرى " القاهرة ١٩٨٣م.

(م)

١٤٠- المبـرّد ، محمد بن يزيد " الكامل في اللغة والأدب " تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ،السّيد شحاته ، دار نهضة مصر للطّبع والنشر.

١٤١- المحلّي ، محمد بن علي بن موسى " شفاء الغليل في علم الخليل " مخطوط ، مكتبة أحمد الثالث ، تركيا ،رقم ١٧٣٤/١.

١٤٢- المرّاكشي ، محمد بن عبد الملك " الذيل والتّكملة لكتابي الموصول والصلة " السّفر السادس تحقيق د. إحسان عباس ،ط١ ، دار الثّقافة، بيروت ١٩٧٣م.

١٤٣- = ،" بقية السّفر الرابع من كتاب التّكملة لكتابي الموصول والصلة " تحقيق د. إحسان عباس ،دار الثقافة، بيروت ١٩٦٤م.

١٤٤- المرزباني ، محمد بن عمران "الموشّح في مآخذ العلماء على الشّعراء" تحقيق محب الدّين الخطيب ، ط٢ ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ١٣٨٥هـ.

١٤٥- مستجير ، د. أحمد " في بحور الشعر ، الأدلّة الرقميّة لبحور الشّعر العربي " مكتبة غريب ، القاهرة ١٩٨٠م.

١٤٦- المسعودي ، علي بن الحسين " مروج الذّهب ومعادن الجوهر " تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد ، ط٢ ، مطبعة السّعادة ، مصر ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.

١٤٧- ابن معصوم المدني ، علي صدر الدّين "أنوار الرّبيع في أنواع البديع" ط١ ، مطبعة النّعمان ، بغداد ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

١٤٨- ابن معطي ، يحيى بن عبد المعطي " الفصول الخمسون " تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطّناحي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

١٤٩- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدّين محمد " لسان العرب " دار الفكر ، بيروت .

١٥٠- ابن مهاجر ، أحمد بن عبدالله " الوجيزة الكافية في العروض والقافية = "الوجيز مخطوط ، مكتبة حسين جلبي رقم ٣٣ أدبيات.

(ن)

١٥١- ابن النديم ، " الفهرست " دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

١٥٢- النّقاوسي ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ، "شرح القصيدة الخزرجيّة المسمّاة الرّامزة " مخطوط مكتبة الحرم المكّي رقم ١٣٩ .

(هـ)

١٥٣ - هدّارة ، د . محمد مصطفى "اتجاهات الشّعر العربي في القرن الثاني الهجرى" ط ١ ، المكتب الاسلامي ، دمشق بيروت ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٥٤- ابن هشام ، عبد الملك "السّيرة النبوية" تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،مصر ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.

١٥٥- الهمداني ،علي بن ذلفا "شرح عروض ابن السّقّاط" مخطوط الاسكوريال رقم ٣٣٠.

(ى)

١٥٦- اليافعي اليمني المكي ، أبو محمد عبدالله "مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان" ط ٢ ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م

١٥٧- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله "معجم البلدان" م: ٣ دار صادر - بيروت ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.

١٥٨- = "معجم الأدباء" مطبوعات دار المأمون د . احمد فريد رفاعي ،دار احياء التراث العربي ، بيروت .

ب - دواوين و مجموعات شعرية :

١٥٩- "الأصمعيّات" تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عبد السّلام محمد هارون ، ط ٥ ، دار المعارف مصر ١٩٧٩م.

١٦٠- "ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس" شرح د . محمد محمد حسين، مكتبة الآداب ،القاهرة ١٩٥٠م.

= = تحقيق فوزي عطوي ،الشركة اللبنانية للكتاب ،بيروت ١٩٦٨م.

١٦١- "ديوان امرئ القيس" تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط ٢ ،
دار المعارف ،مصر ١٩٦٤م.

١٦٢- "ديوان أميّة بن أبي الصَّلت " جمع بشير يموت ، ط١ ،المكتبة
الاهلية ،بيروت ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٤م.

١٦٣- "ديوان البحتري " تحقيق حسن كامل الصّيرفي ،ط٣ ، دار المعارف
مصر .

١٦٤- "ديوان البهاء زهير " تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ،محمد طاهر
الجبلاوي ،دار المعارف ،مصر ١٩٧٧ م .

= بهاء الدين = ، دار صادر بيروت ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.

١٦٥- "ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التّبريزي " تحقيق محمد عبده عزّام ،
دار المعارف ،مصر ١٩٦٤-٥م.

١٦٦- "ديوان تميم بن المعزّ لدين الله الفاطمي "تحقيق محمد حسين
الأعظمي ،دار الثقافة بيروت ١٩٧١م.

(ديوان حاتم) = شعر ...

١٦٧- ديوان الحارث بن حلِّزة " تحقيق هاشم الطّعان ،مطبعة الإرشاد ،
بغداد ١٩٦٩م.

١٦٨- "ديوان حسّان بن ثابت "تحقيق د. وليد عرفات ،طبعة أمناء
سلسلة جب التّذكاريّة ، لندن ١٩٧١م.

= = = ط دار بيروت للطّباعة والنّشر ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١٦٩- " ديوان شعر الخرْنق بنت بدر بن هفّان " تحقيق د. حسين
نصّار ،مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٦٩م.

١٧٠- "ديوان الخريمي " جمع وتحقيق علي جواد الطّاهر ،محمد جبّار
المعيبد ، ط ١ ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ١٩٧١م.

(ديوان الخنساء) = شرح ...

(ديوان دعبل بن علي الخزاعي) = شعر ...

١٧١- "ديوان ديك الجن " تحقيق د . أحمد مطلوب وعبدالله الجبوري دار الثّقافة، بيروت ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.

١٧٢- "ديوان ذى الرّمة " غيلان بن عقبة العدوي ،شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي ،ج: ٣ تحقيق د .عبد القدوس أبو صالح دمشق ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

(ديوان رؤبة العجاج) = مجموع أشعار العرب ...

(ديوان زهير بن أبي سلمى) = شرح شعر ...

١٧٣- "ديوان زيد الخيل الطّائي " صنعة د . نوري حَمُّودي القيسي ، مطبعة النُّعمان ، بغداد ١٩٦٨م.

١٧٤- "ديوان السّرّي الرفّاء" تحقيق ودراسة د . حبيب حسين الحسني ، سلسلة كتب التراث ،دار الرّشيد للنّشر،بغداد ١٩٨١م.

(ديوان صريع الغواني) = شرح ..

١٧٥- " ديوان صفي الدّين الحلي " دار صادر بيروت ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م .

١٧٦- "ديوان طرفة بن العبد "شرح الأعلم الشّنتمري ،تحقيق درية الخطيب ، لطفي الصّقال ،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

١٧٧- "ديوان الطِّرمّاح " تحقيق د . عزّة حسن مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ،دمشق ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

١٧٨- "ديوان أبي الطّيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمّى بالتبيان في شرح الدّيوان " تحقيق مصطفى السّقا وآخرين .

١٧٩- "ديوان أشعار الامير أبي العباس عبدالله بن محمّد المعتز بالله الخليفة العباسي " تحقيق د . محمد بديع شريف ، دار المعارف مصر ١٩٧٧-٨ م. وانظر شعر ابن المعتز.

(ديوان عبدالله بن الزِّبعرى) = شعر ...

١٨٠- "ديوان عبيد بن الأبرص" تحقيق د . حسين نصّار ، ط١ ،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،مصر ، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

(ديوان أبي العتاهية) = أبو العتاهية : أشعاره وأخباره .

١٨١- "ديوان العجّاج " رواية الأصمعي ، تحقيق د . عزّة حسن ، مكتبة دار الشرق ،بيروت ١٩٧١م.

١٨٢- ديوان عديّ بن زيد العبادي " تحقيق محمد جبّار المعيبد ، سلسلة كتب التراث ،بغداد ١٩٦٥م.

١٨٣- "ديوان علي بن الجهم" تحقيق خليل مردم بك ،ط ٢ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

١٨٤- "ديوان عمر بن أبي ربيعة "الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م.

(ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدى) = شعر ...

١٨٥- "ديوان عنترة "تحقيق محمد سعيد مولوي ،المكتب الإسلامي ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م .

(ديوان لبيد بن ربيعة العامرى) = شرح ...

(ديوان ابن المعتز) = شعر ...

١٨٦- "ديوان المفضّليّات " مع شرح لأبي محمد القاسم ابن الأنباري ، تحقيق كارلوس يعقوب لايل ، مطبعة الآباء اليسوعيّين ، بيروت ١٩٢٠م.

(ديوان منصور النّمري) = شعر ...

١٨٧- "ديوان مهيار الدّيلمي" ج: ٣ ،ط١ ، دار الكتب المصريّة ، القاهرة ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م.

١٨٨- "ديوان النّابغة الذبياني" تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم ، دار المعارف مصر ١٩٧٧م.

(ديوان النّاسي) = شعر ...

١٨٩- "ديوان أبي نواس الحسن بن هاني" تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي ، دار الكتاب العربي ،بيروت.

١٩٠- "ديوان الهذليين" مطبعة دار الكتب القاهرة ١٣٦٤ - ٩ هـ

١٩١- "شرح ديوان الحماسة "أبو تمام" للتبريزي ،عالم الكتب بيروت.

١٩٢- "شرح ديوان الحماسة "للمرزوقي تحقيق أحمد أمين ،عبد السلام هارون ، ط٢ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

١٩٣- "شرح ديوان الخنساء" بالإضافة إلى مراثي ستين شاعرة من شواعر العرب "دار التراث،بيروت ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.

١٩٤- "شرح شعر زهير بن أبي سلمى" صنعة أبي العباس ثعلب ، تحقيق د. فخر الدّين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، ط ١،بيروت ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٩٥- "شرح ديوان صريع الغواني مسلم بن الوليد الأنصاري" تحقيق د. سامي الدّهّان ، ط٢ ، دار المعارف، مصر ١٩٧٠م.

١٩٦- "شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري" شرح ابراهيم جزيني ، دار القاموس الحديث ، بيروت، مكتبة النهضة ، بغداد .

١٩٧- "شرح القصائد العشر" للتّبريزي ، تحقيق د. فخر الدّين قباوة
ط ٤ ، دار الآفاق الجديدة ،بيروت ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
١٩٨- "شعر حاتم بن عبدالله الطّائي وأخباره" صنعة يحيى بن مدرك الطّائي ،رواية هشام بن محمد الكلبي ،تحقيق د.عادل سليمان جمال ،مطبعة المدني ، القاهرة .
١٩٩- "شعر دعبل بن علي الخزاعي" صنعة د. عبد الكريم الأشتر ، ط٢ ،مطبوعات مجمع اللغة العربية ،دمشق ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٢٠٠- "شعر عبدالله بن الزِّبعرى" تحقيق د. يحيى الجبوري ،ط ٢ ، مؤسسة الرسالة،بيروت ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٢٠١- "شعر عمرو بن معديكرب الزُبيْدي" جمع وتحقيق مطاع الطرابيشي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
(شعر مزاحم العقيلي) = مجلة معهد المخطوطات العربيّة ...
٢٠٢- "شعر ابن المعتز" صنعة أبي بكر محمد بن يحيى الصُّولي ،تحقيق د. يونس أحمد السامرائي ، سلسلة كتب التراث ،دار الحريّة للطباعة ، بغداد ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
٢٠٣- "شعر منصور النَّمري" جمع وتحقيق الطيب العشّاش ،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٢٠٤- "شعر النّامي" تحقيق صبيح رديف ،ط١ ، مطبعة دار البصري بغداد ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
٢٠٥- "أبو العتاهية أشعاره وأخباره" تحقيق د. شكري فيصل ، دار الملاح للطّباعة والنَّشر ،دمشق ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٢٠٦- " لزوم ما لا يلزم - اللزوميات " لأبي العلاء المعرّي ، دار صادر ، بيروت ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.

٢٠٧- " مجموع أشعار العرب " وهو يشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج تصحيح وليم بن الورد البروسي ، ط ١ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٧٩م.

٢٠٨- " المفضّليّات " تحقيق أحمد محمد شاكر ، عبد السّلام هارون ، ط٦ ، دار المعارف ، مصر ١٩٧٩م.

٢٠٩- " كتاب الاختيارين " للأخفش الأصغر ، تحقيق د. فخر الدّين قباوة ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

ج - دوريات :

٢١٠- بدوي ، د. صالح جمال (منهج الجوهري في " عروض الورقة " مع عرض لظاهرة الخروج على العروض) " مجلّة كلية اللغة العربية " جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، السنة الاولى ، ع : ١ ، ١٤٠١-٢ هـ.

٢١١- ابن السّراج البغدادي ، أبو بكر (كتاب العروض) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي " مجلّة كلية الآداب " جامعة بغداد ، طبعة المعارف ، ع : ١٥ ، ١٩٧٢م.

٢١٢- شاكر ، محمود محمد (نمط صعب ونمط مخيف) " مجلة المجلّة " ع : ١٥٠ ، ١٩٦٩م.

٢١٣- الضّامن ، د. حاتم صالح (المخبل السّعدي حياته وما تبقّى من شعره) " مجلة المورد " م : ١ ، ع : ١ ، ١٩٧٣م.

٢١٤- عبد الحليم ، عبد اللطيف (نادر الخفيف) "مجلة الشعر "
ع : ١٢ ،يناير ١٩٧٩م.

٢١٥- أبو العلاء المعرّي (أوزان المتنبي وقوافيه) = "اللامع العزيزى "
تحقيق د. السعيد السّيد عبادة ، مجلة كلّية اللغة العربية ،جامعة أمّ القرى
المملكة العربية السعودية ،مكة المكرمة ، السّنة الأولى ،
ع : ١ ، ١٤٠١-٢ هـ.

٢١٦- الغذّامي ،د. عبدالله (تحرير الأوزان في الشعر القديم)
مجلة "الداره " ع : ٤ ، السّنة السابعة ،رجب
١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢١٧-(شعرمزاحم العقيلي) تحقيق د.نورى حمودى القيسى ، حاتم صالح
الضامن "مجلّة معهد المخطوطات العربية " المجلد
الثاني والعشرون ج: ١ ،جمادى الأولى ١٣٩٦هـ/ مايو
١٩٧٦م.

فهرس المحتويـــات

الصفحـــة

القسم الثانـــــي